الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

الاقتصاد المصرى فى ربع قرن
١٩٥٢ - ١٩٧٧

دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية

بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين

القاهرة ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨

الاقتصاد المصرى
فى ربع قرن
١٩٥٢ - ١٩٧٧

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي
والإحصاء والتشريع

الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧

بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث
للاقتصاديين المصريين
(القاهرة ٢٣-٢٥ مارس ١٩٧٨)

هيئة التحرير
د. إسماعيل صبري عبدالله
د. إبراهيم العيسوي
د. جودة عبد الخالق

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٧٨

تقديم

لم يكن اختيار موضوع مؤتمر هذا العام الذى يحوى هذا المجلد بحوثه ومناقشاته بالامر الصعب . فقد وافق الاعداد لهذا المؤتمر الذكرى الخامسة والعشرين لثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكان أمرا طبيعيا أن تدعو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع جمهور الاقتصاديين المصريين الى أن يدلوا بدلوهم فيما ثار من نقاش حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى انجزتها هذه الثورة . ذلك أن الاقتصاد المصرى قد تعرض لتطورات هيكلية عميقة اثرت على تكوينه وأسلوب عمله ومعدلات ادائه ونموه . وهى تطورات لم تلق بعد القدر الكافى من اهتمام الاقتصاديين المصريين . ففى الوقت الذى صدرت فيه كتب عديدة لمؤلفين اجانب ترصد حركة الاقتصاد المصرى وما طرأ من تحولات فى هيكله منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، نجد أن المكتبة العربية تفتقر بدرجة ملحوظة الى كتابات مؤلفين مصريين تتناول هذه الحركة وتلك التحولات بالتحليل الدقيق . بل إنه مما يدعو الي الاسف والاسى ان معظم الباحثين المصريين مازالوا يعتمدون فيما يكتبون عن الاقتصاد المصرى على قلة من المراجع الاجنبية . ومع احترامنا لذلك النفر من الكتاب الاجانب الذين بادروا بالكتابة عن الاقتصاد المصرى ، وتقديرنا للمساهمات التى قدموها ، الا ان كتاباتهم لا تكفى فى نظرنا لسد الثغرة الموجودة بالمكتبة العربية ، ولا يمكن اعتبارها بديلا مرضيا لجهد اساسى ينبغى ان يقوم به الاقتصاديون بحكم تخصصهم من جهة ، وبحكم وطنيتهم من جهة أخرى . ومن هنا كان قرار مجلس ادارة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الذى جاء تلبية لرغبة اعضاء المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، بدعوة علماء الاقتصاد المصريين لتقديم دراسات

وبحوث تتناول ما طرأ على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٧ من تطورات هيكلية بالتحليل المتعمق والدراسة المتفحصة ، لعرضها ومناقشتها فى ثالث مؤتمر سنوى تنظمه الجمعية للاقتصاديين المصريين .*

ويسعد هيئة تحرير هذا المجلد ان الاستجابة للدعوة كانت طيبة على وجه العموم ، وان الاقتصاديين المصريين على اختلاف اجيالهم وتعدد مدارسهم قد بادروا بالاسهام فى اعمال هذا المؤتمر سواء بتقديم البحوث أو بالتعقيب عليها والاشتراك فى مناقشتها ، مما وفر مادة علمية قيمة لهذا الكتاب الذى يمثل فى رأينا إضافة مرموقة للمكتبة العربية .

ولعله من المفيد قبل ان نصطحب القارئ فى جولة سريعة نتعرف فيها على محتوى هذا الكتاب ، ان نعرض للمقصود بالدراسة التحليلية للتطورات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى . فالدراسة التحليلية ليست مجرد سرد او وصف لما جرى ، وانما هى عملية فحص دقيق لظاهرة معينة ، بقصد التعرف على مكوناتها ، وتحديد ما تشتمل عليه من عناصر ، بغية استبيان جوهر الظاهرة من خلال فصل العناصر الثانوية عن العناصر الرئيسية ، والتعرف على العلاقات القائمة بين مختلف العناصر الرئيسية . وهى الدراسة التى تحاول الاجابة على اسئلة تبدأ بكيف ولماذا . مثل هذه الدراسة تنصب على التطورات الهيكلية للاقتصاد المصرى . ولذلك فان المقصود بالتطورات الهيكلية هو كل ما اعترى بنيان الاقتصاد المصرى وما طرأ على اطاره العام من تطورات ، وما حدث للعلاقات القائمة بين مكوناته الرئيسية من تغيرات ، وما استجد على طريقة تسيير العملية الانتاجية وأهدافها من تحولات . فهيكل الاقتصاد القومى اذن هو الكل او النسق العام الذى يحتوى المكونات الرئيسية لهذا الاقتصاد ، ويكشف عن العلاقات القائمة فيما بينها ، ويحكم مسارها . وتتسم عناصره من حيث المدى الزمنى ببعد طويل نسبياً فى تكوينها وتطورها أو تغيرها ، كما انها تولد بذاتها آثاراً فى الحياة الاقتصادية لا يمكن اغفالها . وغنى عن البيان ان العبرة هنا بالواقع الذى استقر فى الاقتصاد على النحو المشار اليه ، وبغض النظر عن السياسات المعلنة .

---

* تحرص الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع على نشر اعمال هذه المؤتمرات . وقد صدر المجلد الخاص باعمال المؤتمر الاول فى مارس ١٩٧٧ . بعنوان **التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، كما صدر مجلد اعمال المؤتمر الثانى بعنوان **استراتيجية التنمية فى مصر** ، ونشرته للجمعية الهيئة المصرية العامة للكتاب فى مارس ١٩٧٨ .

والكتاب الذى بين يدى القارئ مقسم الى تسعة فصول ، يشتمل كل منها على بحث او اكثر فى موضوع متميز . وقد روعى فى تقسيم الفصول البدء بالقضايا العامة او الكلية للاقتصاد المصرى خلال ربع القرن المنصرم ، ثم الانتقال الى القضايا الجزئية او القطاعية ، ثم العودة بعد ذلك الى الصورة المتكاملة من خلال نظرة عامة على مجمل التطورات التى لحقت بهيكل الاقتصاد المصرى فى الفترة موضع الاهتمام .

يبدأ الكتاب فى **أول فصل** من فصوله بتحليل حقيقة ما حدث من تنمية الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥ ، من خلال بعض المؤشرات التى تعتمد على التمييز بين مفهوم «النمو» و «التنمية» . وبناء على تعريف درجة التنمية بانها مقدار التغير فى الهيكل الاقتصادى لصالح القطاعات الاكثر ديناميكية المؤمنة للتطور الذاتى المستقل للاقتصاد القومى ، يتوصل د . محمد رضا العدل الى نتيجة مؤداها أن درجة التنمية بدأت مرتفعة خلال الجزء الاول من الفترة (+ ٦٪ خلال ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩/ ٦٠) ثم أخذت فى التناقص التدريجى بحيث كانت سالبة خلال الجزء الاخير منها (ـ١٪ خلال ١٩٦٩/ ٧٠ ـ ١٩٧٥) . اى أن التنمية التى شهدها الاقتصاد المصرى . خلال هذه الفترة كانت تنمية متباطئة الاتجاه . . وفى داخل هذا الاطار العام للتنمية يرصد الكاتب اطراد تحول هيكل الاقتصاد المصرى نحو الصناعة .

ويتناول **الفصل الثانى** قضيتين مترابطتين وهما قضية الضرائب وقضية توزيع الدخل : وقد ركز د . محمود عبد الفضيل فى معالجته لقضية الضرائب على التغيرات التى طرأت على هيكل النظام الضريبى نتيجة لما حدث من تطورات هيكلية فى الاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٧ ، وأولى اهتماما خاصا بالآثار التوزيعية للنظام الضريبى . ويخلص الباحث الى ان عنصرى عدم العدالة وعدم الكفاءة قد تعايشا كسمات مميزة للهيكل الضريبى فى مصر خلال فترة الدراسة ، وان **اعتبارات الحصيلة** قد طغت بشكل واضح على **اعتبارات العدالة** فى توزيع الاعباء الضريبية . أما قضية توزيع الدخل ، فقد عالجتها د . كريمة كريم مركزة على بعد هام من أبعادها وهو التوزيع بين الريف والحضر . وينتهى تحليلها الى ان هناك فجوة كبيرة ومتزايدة بين مستويات الدخول والمعيشة فى ريف مصر وحضرها . والى ان هذه الفجوة لا تتعارض فقط مع اعتبارات العدالة الاجتماعية ، وانما تتعارض ايضا مع اعتبارات التنمية الاقتصادية فى مصر من نواح متعددة .

اما **الفصل الثالث** فقد تعرض لما ترتب على حالة الحرب وشبه الحرب التى مرت بها مصر منذ عدوان ١٩٦٧ من آثار على الاقتصاد المصرى . ويخلص د . ابراهيم العيسوى و د . محمد على نصار من دراستهما لهذا الموضوع بأن حجم الخسائر الاقتصادية (المباشرة وغير المباشرة) التى لحقت بمصر من جراء الحرب يتراوح بين ٢٠ و ٢٤ بليون جنيه مصرى باسعار ١٩٧٥ . وهذا فى رأيهما تقدير متحفظ نظرا لان وسائل القياس التى استخدماها تقصر عن حصر كافة انواع الخسائر التى اصابت الاقتصاد المصرى خلال فترة التحليل .

وينتقل الكتاب بعد ذلك من هذه القضايا الكلية الى معالجة قضايا جزئية متنوعة . فنجد فى **الفصل الرابع** دراستين عن الاستهلاك احداهما تتناول الاستهلاك من منظور كلى بينما تتناوله الاخرى من منظور جزئى . فعلى الصعيد الكلى ، يقدم د . محمد الطيب تحليلا للاستهلاك النهائى بشقيه العام والخاص ، موضحا ما طرأ على مكونات كل منهما من تطور . ويخلص الباحث الى انه رغم التصاعد المستمر فى الاستهلاك الخاص ، الا أن تقييم معدلات التزايد فى ضوء تطور الناتج القومى ومتوسط دخل الفرد يفصح عن تدهور متواصل فى مستوى معيشة غالبية السكان . كما اوضح تحليل الاستهلاك العام اتجاه الاستهلاك العام المدنى الى الانخفاض فى حين اتجه الاستهلاك العام العسكرى الى الارتفاع منذ ١٩٦٤/ ٦٥ حتى كاد الأخير ان يمثل نصف اجمالى استهلاك العام . وعلى الصعيد الجزئى يقدم د . محمد صلاح الدين الجندى تحليلا لتطور انماط الانفاق فى كل من الحضر والريف ، من واقع بيانات بحثى ميزانية الاسرة لعامى ١٩٥٨/ ٥٩ و ١٩٦٤/ ٦٥ ، ويعطى تقديرات لمعاملات متنوعة لمرونات الطلب على ٣١ سلعة غذائية رئيسية . ويخلص الباحث الى أن النمط الاستهلاكى لم يتغير تغيرا كبيرا ، كما ان المرونات الانفاقية تكاد تكون ثابتة خلال فترة الدراسة .

يلى ذلك ـ فى **الفصل الخامس** ـ تحليل للتغيرات التى طرأت على خصائص القوى العاملة فى مصر خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ . وقد تناول د . عبد النبى الطوخى فى دراسته لهذا الموضوع التغيرات التى حدثت فى معدل الاسهام الاقتصادى لقوة العمل ، والتطور فى هيكل النشاط الاقتصادى ومدى استيعاب القطاعات المختلفة للزيادة فى قوة العمل وكذا التغير فى حالتها التعليمية . ويرجع الباحث معظم التغيرات التى سجلتها الدراسة الى سياسة الاستثمار التى ظفرت من خلالها قطاعات الصناعة والتعدين والتشييد والاسكان بالجانب الاكبر من الاستثمارات ، وكذلك الى سياسة تشغيل الخريجين من خلال الاجراءات الادارية .

أما الفصل السادس فهو يتناول بعض التطورات التى شهدتها ثلاثة قطاعات لها اهمية خاصة فى الاقتصاد المصرى وهى قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع النقل . اذ نجد بحثا عن الزراعة ، يعرض فيه د . احمد حسن ابراهيم لما حدث من تغيرات فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية والعوامل التى ادت الى مشكلة تجزؤ الحيازات ، وأثر قوانين الاصلاح الزراعى على هذين الأمرين . كما تناول الباحث تطور انتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة . كما نجد بحثا عن القطاع العام الصناعى يتعرض لقضية كفاءة هذا القطاع ، وكيفية قياسها . وتعتقد د . هبة حندوسة صاحبة هذا البحث ان المؤشرات التقليدية المستخدمة فى تقييم القطاع العام الصناعى كالقيمة المضافة والانتاجية والربحية ليست هى انسب المؤشرات لقياس كفاءة هذا القطاع . وتقترح كبدائل افضل الاستناد الى ثلاثة معايير هى سعر الصرف الضمنى ومعدل الربح الاجتماعى ومعدل الحماية الفعالة ، مع تحبيذها للمعيار الأول . ومن حيث الموضوع ، تخلص الباحثة الى ان اتهام القطاع العام بعدم جدواه هو اتهام مجحف فى عموميته وان الدراسة المتأنية توضح ان هذا القطاع لعب دورا ايجابيا وفعالا ، وأن الفشل فى بعض الحالات كانت له اسباب غير ذات صلة بملكية الدولة لهذا القطاع فى حد ذاتها . وأخيرا يجد القارئ فى هذا الفصل بحثا عن قطاع النقل يبرز فيه كاتبه م . على فهمى الداعستانى أن هذا القطاع لم يشهد تطورا يذكر خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية . بل ان الكاتب يعتقد ان تدهورا حقيقيا قد لحق بهذا القطاع الحيوى ، حيث كانت طاقة النقل فى بداية الخمسينات اكبر من الطلب وكانت الوسائل الأقل تكلفة (السكك الحديدية) تضطلع بالجانب الاكبر من خدمة النقل ، بينما تعجز طاقة النقل الحالية عن مواكبة الطلب ، وادى القصور فى تطوير السكك الحديدية ووسائل النقل المائى الى انتقال الجزء الأكبر من حركة الاشخاص والسلع الى الوسائل الاعلى تكلفة (النقل البرى باللوارى والاوتوبيسات والتاكسيات) ، خلافا لما تقضى به الاصول المتعارف عليها .

ويغطى الفصل السابع التطورات فى مجال التجارة الخارجية من خلال بحثين يعالج اولهما التجارة الخارجية فى السلع الزراعية ، ويعالج الثانى ميزان المدفوعات . ففى دراستها التحليلية للتطورات الهيكلية فى التجارة الخارجية للسلع الزراعية ترصد د . نجلاء والى احدى الظواهر الهامة وهى تحول مصر الى الاعتماد المتزايد على استيراد السلع الزراعية ويتضح هذا بشكل ينذر بالخطر فيما يتعلق بالسلع الزراعية الغذائية . فلقد شهدت الفترة تحول مصر من مصدر صاف لهذه المجموعة من السلع الى مستورد صاف لها . ولهذا التحول ماله من دلالات

بالنسبة للامن الغذائى المصرى . وفى معرض تفسير هذه الظاهرة تشير الكاتبة الى اثر النمو السكانى المطرد بالاضافة الى سياسات الحكومة فى المجالات المختلفة . ويحلل د . محمد فخرى مكى تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة ، فيشير الى استمرار العجزفيه منذ ١٩٥٤ بل وتزايده . وفى رأى الكاتب ان هذا الاتجاه نحو العجز يجد مصدره فى تحديد سعر صرف للجنيه المصرى مغالى فيه وفيما يسميه الاجهاد الاقتصادى .

والفصل الثامن يعالج واحدا من اهم التحولات التى طرأت على هيكل الاقتصاد المصرى فى الجزء الاخير من فترة ما الى ٢٥ سنة والذى تمثل فى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ويشتمل هذا الفصل على بحثين اولهما للدكتور جوده عبد الخالق عن اهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، وفيه يخلص الكاتب الى ان الانفتاح يتضمن شيئا اكثر من مجرد تغيير فى السياسة الاقتصادية ، بل انه يعنى

اعادة النظر طبيعة النظام الاقتصادى فى مصر . ثم يحدد الكاتب الاجراءات المختلفة التى تعتبر ترجمة عملية للانفتاح ، منتهيا إلى أن هذه العملية لها نظيرها فى التاريخ الاقتصادى المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . والبحث الثانى للدكتور جلال احمد امين ، وفيه يناقش بعض آثار الأخذ بالانفتاح الاقتصادى ، مركزا على أثره على الثقافة الوطنية وعلى الاستقرار الاقتصادى وعلى توزيع الدخل ــ ويرى الكاتب ان الانفتاح يمثل طردا للثقافة الوطنية ويقوض دعائم الاستقرار الاقتصادى (بزيارة احتمالات التضخم) ويزيد من سوء توزيع الدخل فى المجتمع .

وفى ختام الكتاب ــ **الفصل التاسع** ــ نعود مرة أخرى الى الكليات من خلال عرض ومناقشة لكتاب د . على الجريتلى «خمسة وعشرون عاما ــ دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر» وقد اتاح عرض هذا الكتاب ومناقشته الفرصة للتعرض لبعض القضايا التى لم ترد فى البحوث المقدمة للمؤتمر أو التى مستها تلك البحوث بشكل عارض . مثال ذلك تطور الاستثمار والادخار والمشكلة السكانية وقضية الاستقرار الاقتصادى ، والمشكلات التى واجهها التخطيط والعلاقة بين احوال التنمية فى مصر والتطورات الدولية التى احاطت بالتجربة المصرية . ومن خلال النظرة العامة على تطور الاقتصاد المصرى والسياسات الاقتصادية التى اتبعت خلال ربع القرن الماضى التى قدمها الكتاب ، انفتح المجال للنقاش حول السبل المتاحة لاصلاح المسار الاقتصادى ودفع عجلة التنمية فى مصر .

ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نشير الى المساهمات القيمة التى قدمها عديد من الافراد والهيئات . فاليهم جميعا نتوجه بالشكر الجزيل . ونود أن نخص بالذكر العاملين فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع على جهدهم المتفانى ، والجهاز المصرفى المصرى وعلى راسه البنك المركزى المصرى لمساهمته فى تمويل المؤتمر ، والهيئة المصرية العامة للكتاب على قيامها بنشر هذا المجلد فى أحسن صورة وفى اسرع وقت .

وأخيراً نشكر الزملاء والزميلات مقررى جلسات المؤتمر على جهدهم فى اعداد خلاصة المناقشات .

القاهرة فى يوليو ١٩٧٨ .

هيئة تحرير المجلد

الفصل الأول

مؤشرات عامة للنمو والتنمية

مؤشرات النمو والتنمية
دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصرى
١٩٥٢ - ١٩٧٥

د . محمد رضا العدل

١ ـ مقدمة :

تستلزم الحالة الراهنة لاقتصادات البلدان النامية حلقة التخلف فيها والمضى بأسرع ما يمكن فى عمليات التنمية الاقتصادية الشاملة . ولم يعد الأمر – ولو هو كان – موضوع خيار ، بل ضرورة تفرضها الحاجات المتزايدة للناس داخل كل بلد من جهة ، والاتساع المعجل للفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية على الصعيد العالمى من جهة أخرى . وفى مصر تبدو الحاجة للاسراع بالتنمية وتكثيفها أكثر الحاحا بفعل الحالة الخاصة للاقتصاد المصرى والبيئة الخارجية التى يعمل فى اطارها ، والاحتياجات المتزايدة المنوط به اشباعها .

وينصرف الفهم العام للتنمية الى كونها تعنى عمليات تحسين حالة الاقتصاد القومى بنقله من وضعه المرضى ذى التخلف القرونى الى وضع صحى يكون فيه قادرا على الحركة الذاتية واشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية . وفى ذلك تختلط الكلمات المعبرة عن هذه العمليات ، فالبعض يستخدم كلمة « نمو » Growth والآخر يستخدم كلمة « تنمية » Development دون ما تمييز بينهما .

وتستهدف هذه الورقة تحديد كل من مفهومى «النمو» و «التنمية» وتقديم مؤشرات قياس كل منهما وهو ما نقدمه فى القسم الثانى منها أما القسم الثالث فيتناول حسابات اتجاهات النمو والتنمية للاقتصاد المصرى للفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٥ على ضوء التعريفات المستخدمة فى القسم الثانى . ثم استنادا أيضا الى هذه التعريفات يشير القسم الرابع الى تحولات هيكل الصناعة المصرية للفترة من ١٩٥٤ — ١٩٧٥ ، أما القسم الخامس فيبرز بعض المشاكل الأساسية التى تجابه طرق القياس المستخدمة ، وأخيرا نلخص دراستنا وما قد تلقيه من أضواء فى القسم الأخير من هذه الورقة .

٢ — فى الفرق بين النمو والتنمية ومقاييسها :

لا يميز عدد من الاقتصاديين أحيانا بين مدلولى «النمو» و «التنمية» ومن ثم يؤخذ مؤشر واحد مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقى للدلالة على أى منهما[١] . وكذلك الحال لدى عدد كبير من الاقتصاديين السوفيت حيث يختلط لديهم مفهوما النمو والتنمية الاقتصادية[٢] وسوف نرى بعد قليل أن هذه المطابقة أو المرادفة تنطوى على قصور فى فهم وتقدير ديناميكية الاقتصاد القومى ومن ثم يكون من الضرورى التمييز بينهما .

واذ وجد اللفظان معا فقد حاول بعض آخر من الاقتصاديين التمييز بينهما . فهناك من يجرى التمييز استنادا الى معيار الطابع العام لادارة الاقتصاد القومى ووفقا لهذا المعيار يوصف النمو حركة النظام الاقتصادى الذى يسير وفقا لآليات السوق العفوية ، بينما توصف التنمية حركة النظام الاقتصادى الذى يسير وفقا لخطط متعددة من جانب الدولة .

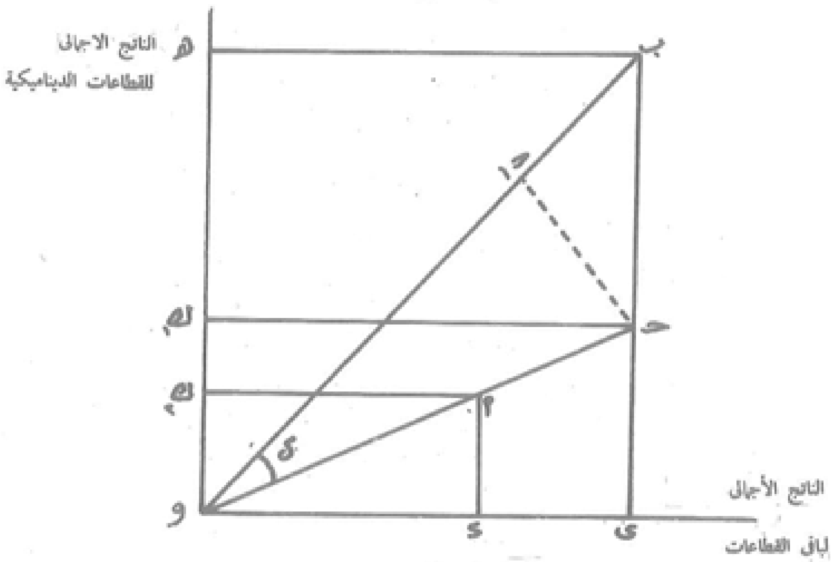
واستطرادا لذلك تتحدد اقتصادات البلدان الرأسمالية المتقدمة باعتبارها موضوعا للنمو بينما تتحدد اقتصادات البلدان النامية باعتبارها محلا للتنمية[٣] . والواقع أنه لا يوجد نظام اقتصادى فى عالمنا المعاصر يسيره السوق عفويا . فالنظم الاقتصادية المختلفة — وبغض النظر عن النظم الاجتماعية السياسية التى تحتويها أو درجة تقدمها — تخضع لخطط واعية محددة من جانب الدولة رغم الاختلاف فيما بينها فى الأهداف والوسائل وكفاءة التنفيذ .

وقد حاول تشارلز كندليرجر أن يميز بين المفهومين على نحو أكثر موضوعية بقوله : «ان النمو يعنى انتاجا أكثر بينما التنمية الاقتصادية تتضمن كلا من انتاج أكثر وتغيرات فى الترتيبات الفنية والمؤسسية التى يتم بها الانتاج . فالنمو قد يتضمن ليس فقط انتاجا أكبر بل أيضا مدخلات أكثر وكفاءة أعظم ، أى زيادة فى انتاجية الوحدة من المدخلات ، أما التنمية فتمضى أبعد من ذلك لتتضمن تغيرات فى هيكل المنتجات وتخصيص المستلزمات حسب القطاعات . وبالقياس على الانسان .. التأكد على النمو يعنى التركيز على الطول أو الوزن بينما التأكد على التنمية يجذب الاهتمام الى التغير فى الطاقة الوظيفية – فى التناسق الفزيائى مثلا أو فى طاقة التعلم » . الا أن كندلبرجر لا يمضى أبعد من ذلك ليدقق هذه التعاريف ويقدم مقاييسها الاحصائية ، ومن ثم ينتهى فى عرضه العام الى المرادفة بين النمو والتنمية الاقتصادية .

وقد حاول الاقتصادى السوفيتى فلاديمير كوسوف V. Kossov تقديم تعريف أكثر دقة لكل من النمو والتنمية[٢] ، واستنادا اليه يمكننا القول بأن النمو يشير الى التغير فى حجم النظام الاقتصادى بينما التنمية تعنى التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضا على التغيرات فى هيكله القطاعى لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره فى الأجل الطويل (أو باختصار القطاعات الأكثر ديناميكية) . وبناء على ذلك يمكن استخلاص مؤشرين متميزين لقياس كل من النمو والتنمية الاقتصادية . فالأول يمكن أن يعبر عنه معدل نمو الناتج الاجتماعى ، بينما الثانى تعبر عنه درجة التغير فى الهيكل القطاعى للنظام الاقتصادى لصالح قطاعاته الاكثر ديناميكية . ووفقا لهذا التعريف من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادى دون أن تتحقق التنمية الاقتصادية وهى الحالة التى يزيد فيها الناتج الاجتماعى مع ثبات الهيكل الاقتصادى .

ويمكن تصوير مؤشرى النمو والتنمية بيانيا كما فى شكل (١) حيث يعبر محوره الرأسى عن الناتج الاجمالى للقطاعات الأكثر ديناميكية أما المحور الأفقى فيدل على الناتج الاجمالى لباقى قطاعات الاقتصاد القومى . ونفترض أن هذا الشكل يعكس حركة اقتصاد قومى بين سنتين (أو فترتين) ، فتعبر النقطة أ عن حالة هذا الاقتصاد فى السنة الأولى أما النقطة ب فتعبر عن حالته فى السنة التالية . ويعبر طول المستقيمين و أ ، و ب عن اجمالى الناتج .

الاجتماعى فى السنتين محل المقارنة . ومن ثم فإن معدل النمو العام سوف يصبح :



شكل رقم (١)

$$ر = \frac{و\,ب}{و\,ا} \qquad (١)$$

ولو أخذنا وج$_1$ مساويا وح فان المعادلة (١) يمكن اعادة كتابتها كالتالى

$$ر = \frac{و\,ب}{و\,ج\,١} \times \frac{و\,ج}{و\,ا} \qquad (٢)$$

$\frac{وح}{وا}$ المعدل الأقل لنمو القطاعات ، أو هو معدل النمو للاقتصاد القومى فيما لو لم يكن قد حدث تغير فى هيكله الاقتصادى ، ويمكننا أن نطلق عليه معدل النمو التقليدى اذ هو يعبر عن نمو الناتج الاجتماعى دون ما تغير فى نسب الهيكل الاقتصادى .

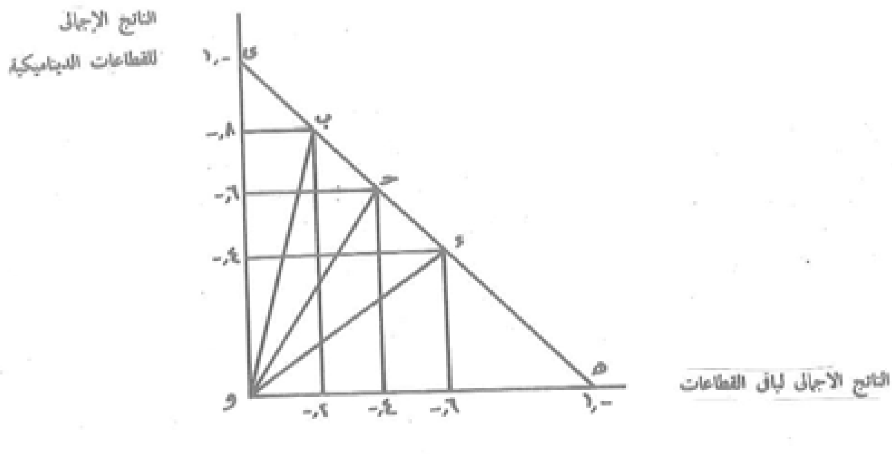
$\frac{و\,ب}{وح\,١}$ معدل النمو المتحقق فى ظل الهيكل الجديد المميز للسنة التالية ويمكن أن نطلق عليه معدل النمو التنموى ، ويلاحظ ان المقام فى هذا المؤشر ليس مجرد الناتج سنة الأساس بل ذلك الناتج مضروبا فى معدل النمو التقليدى . ومثلما فعل كوسوف يمكننا أن نقسم الانتقال من أ الى ب الى ثلاث أطوار :

طور أول : تقليدى ويحدث فى اطار هيكل السنة الأولى ، ويكمن فى الانتقال على ذات المستقيم وأ ويعنى الحركة من النقطة أ الى النقطة حـَ .

وطور ثان : ويمثل التنمية ، ويتلخص فى تغير الهيكل ويكمن فى انتقال النظام وفق الزاوية هـ من النقطة حـ الى النقطة ح١ .

ثم طور ثالث : ويعبر عن نمو تنموى Developmental Growth ، ويتلخص فى الانتقال على المستقيم وب من النقطة حـ١ الى النقطة ب . ويعبر معدل النمو التنموى عن العلاقة بين النمو المتحقق فى ظل الهيكل الجديد والنمو الذى كان يمكن ان يتحقق فى ظل الهيكل الابتدائى .

ويمكن قياس درجة التنمية بقياس محصلة التغيرات الهيكلية – كما يعبر عنها فى تغير الأوزان النسبية للقطاعات المكونة للاقتصاد القومى[٤] . ويمكن تصوير ذلك بيانيا كما فى شكل (٢)



شكل رقم (٢)

ومثلما كان الحال فى شكل (١) يصور المحور الرأسى الناتج الاجمالى للقطاعات الأكثر ديناميكية بينما المحور الأفقى يصور الناتج الاجمالى لباقى القطاعات ، غير أن الشكل (٢) يمثل الأوزان النسبية لكلتا المجموعتين عن القطاعات فى اجمالى الناتج الاجتماعى ، فقيمة كل احداثى تتراوح اذن بين الصفر والواحد الصحيح وأى نقطة مميزة للهيكل محل الدراسة سوف

تقع على المستقيم ى هـ ، بحيث ان مجموع احداثيها يساوى الوحدة . فمثلا الهيكل (٢ر٠ ، ٨ر٠) تعبر عنه النقطة ب ، والهيكل (٤ر٠ ، ٦ر٠) تصوره النقطة حـ .. الخ . والانتقال من النقطة الأولى الى الثانية يمكن أن تعبر عنه الزاوية خ و ب أو الطول إذ أن تغير الهيكل يعنى الحركة على المستقيم ى هـ .

وكأسلوب لتقدير تغيرات هذين الهيكلين اللذين يعبر عنهما المتجهان س ، ص يمكن تحديد المؤشر .

$$\text{ق} = \text{١}/\text{٢} \sum_{\text{ا}} \left[\text{س}_{\text{ا}} - \text{ص}_{\text{ا}}\right] \qquad (\text{٣})$$

ونلاحظ أن ق = ٢ر٠ بالنسبة للانتقال من الهيكل حـ الى الهيكل ب ويشير هذا المؤشر الى الزيادة الكلية للوزن النسبي للقطاعات الأكثر ديناميكية فى مقابل النقص الكلى فى الوزن النسبى لباقى القطاعات . ومن ذلك يتضح لنا مؤشر تغير الهيكل باعتباره مقياسا لدرجة التنمية ، ويمكن تعريفه بأنه مقدار التغير فى هيكل الاقتصاد القومى لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية والتى تؤمن التطور الذاتى لهذا الاقتصاد فى الأجل الطويل . ويمكن أن يستخدم هذا المؤشر لتحليل التغيرات داخل قطاع معين أو مجموعة قطاعية معينة .

٣ - اتجاهات النمو والتنمية فى الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٥

تكمن المشكلة الأساسية لقياس مؤشرات النمو والتنمية للاقتصاد المصرى - ولأى اقتصاد آخر - فى تحديد مفهوم القطاعات « الأكثر ديناميكية » . ونبادر الى القول بأن هذا المفهوم نسبى بين النظم الاقتصادية المختلفة والحقبات التاريخية المتغايرة . فالقطاعات « الاكثر ديناميكية » فى الاقتصاد الامريكى مثلا قد لاتكون « الاكثر ديناميكية » للاقتصاد المصرى ، كما أن « الأكثر ديناميكية » فى القرن التاسع عشر قد تكون « الأقل ديناميكية » فى الوقت الحاضر .

وليس من العسير أن نرى ان القطاعات « الاكثر ديناميكية » للاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة ولآجال طويلة قادمة تكمن فى مجموع الأنشطة التى يشكلها القطاع الصناعى بالمعنى الواسع بما يضم من صناعات استخراجية وتحويلية وبترولية وطاقة وكهرباء . ويرجع تركيزنا على القطاع الصناعى إلى سببين :

(١) اذا قبلنا الهدف الأساسى للتنمية باعتباره تعظيم الانتاجية الاجتماعية للعمل فان النصيب الاكبر فى المساهمة فى تحقيق هذا الهدف يكون أساسا للقطاع الصناعى ، فمثلا وصل متوسط الانتاجية الاجتماعية للعمل فى هذا القطاع فى عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ الى مايقرب من عشرة أمثال المتوسط العام لهذه الانتاجية فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى (٥) .

(٢) يعانى القطاع السلعى الآخر وهو الزراعة من محدودية كبيرة فى امكانيات تطويره فى الأجل الطويل . فليس لدى مصر طاقة زراعية فائضة أو طاقة هائلة يمكن أن تجعل من هذا القطاع فى المستقبل المنظور القطاع القائد للتنمية أو الأكثر ديناميكية .

ويظهر جدول رقم (١) تطور الناتج المحلى الاجمالى فى مصر للفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٥ مقسما بين الصناعة من جهة وباقى القطاعات من جهة أخرى :

جدول رقم (١)

الناتج المحلى الاجمالى فى مصر ٥٢/١٩٧٥ بتكلفة عوامل الانتاج والأسعار الثابتة ٥٩/٦٠=١٠٠ (بالمليون جنيه)

	٥٣/٥٢ (١)	١٩٦٠/٥٩		٦٥/٦٤		١٩٧٠/٦٩ (٢)		١٩٧٥ (٣)		النمو فى ٧٥
	قيمة	قيمة	نمو الى ١٩٥٢	قيمة	نمو الى ٦٠/٥٩	قيمة	نمو الى ٦٥/٦٤	قيمة	نمو الى ٧٠/٦٩	بالنسبة الى ١٩٥٢
الصناعة	١٣٧ر٩	٢٦٦ر١	١ر٩٣	٤٠٧ر٣	١ر٥٣	٤٨٥ر٤	١ر١٩	٥٤٥ر٨	١ر١٢	٣ر٩٦
باقى القطاعات	٧٦٣ر٤	١٠١٩ر١	١ر٣٣	١٣٥٤ر٨	١ر٣٣	١٦٠٣ر٩	١ر١٨	١٩١٥ر٨	١ر١٩	٢ر٥١
اجمالى الناتج المحلى	٩٠١ر٣	١٢٨٥ر٢	١ر٤٣	١٧٦٢ر٢	١ر٣٧	٢٠٨٩ر٣	١ر١٩	٢٤٦١ر٦	١ر١٨	٢ر٧٣

(١) جرى تقدير ارقام هذا العمود باستخدام البيانات التى أوردها مابرو فى (٤) جدول [٨ – ١] ص ٢٥٦ و [٨ – ٢] ص٢٦٧ وبتركيب رقم قياسى استنادا للسلسلة التى أوردها هانسن ومرزوق فى (٥) لاسعار الجملة ص . ١١ .

(٢) الفترة ٥٩/٦٠ – ٦٩/١٩٧٠ محسوبة من جدول ١٠ فى (٦) .

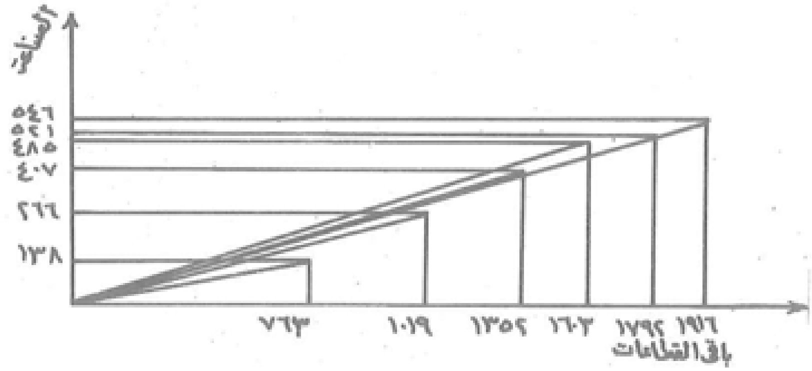
(٣) البيانات مكمشة لتظهر بأسعار ٥٩/١٩٦٠ على النحو التالى :

الرقم القياسى لاسعار الجملة فى ١٩٧٥ × الرقم القياسى لاسعار الجملة ٦٥/٦٦
لاساس ٦٥/١٩٦٦ لاساس ٥٩/١٩٦٠

١٠٠ مستخرج من (٨)

ويوضح هذا الجدول أن الاقتصاد القومى قد حقق معدل نمو عام قدره ١٧٣٪ فى الفترة الطويلة من ١٩٥٣/٥٢ الى ١٩٧٥ إلا انه يلاحظ اتجاه التباطؤ العام لمعدلات نمو القطاعين الرئيسيين . وعلاوة على ذلك تشهد الفترة ١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥ زيادة ناتج باقى القطاعات بمعدل ١٩٪ فى الوقت الذى يسجل فيه معدل النمو الصناعى ميلا مستمرا نحو التناقص . وربما تبدو الصورة اكثر جلاء اذا ما حاولنا تصوير حركة الناتج للفترة الكلية محل الدراسة بيانيا ، وهو مايعكسه شكل رقم (٣) .

تطور الناتج المحلى الأجمالى فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٥
بالاسعار الثابتة ١٩٥٩/٦٠ = ١٠٠
(بالمليون جنيه)



شكل رقم (٣)

فى هذا الشكل نلحظ تغيرا فى الزاوية لصالح الصناعة خلال الفترات ١٩٥٣/٥٢ – ١٩٥٩/٦٠ ، ٥٩/١٩٦٠ – ٦٤/١٩٦٥ ، ١٩٦٤/٦٥ – ٦٩/١٩٧٠ ، ولو أننا نشاهد أيضا تناقص سرعة تغير الزاوية . أما الفترة ١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥ فتسجل ردة عكسية فى تغير الزاوية لصالح باقى القطاعات .

ويصور جدول (٢) الأوزان النسبية بين القطاعين الرئيسيين محل المقارنة وتغيرها على مدار الفترات الجزئية والفترة الكلية ، ومنه يتأكد الاتجاه العام حتى ١٩٧٠/٦٩ ، باطراد زيادة الوزن سبى للصناعة رغم تناقص معدل هذه الزيادة ، ثم تشهد الفترة ١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥ نقصا فى هذا الوزن من ٢٣٪ الى ٢٢٪ الأمر الذى يمثل زيادة بنفس القدر للوزن النسبى للقطاعات الأخرى .

جدول رقم (٢)

تغير الوزن النسبى للقطاعين الرئيسيين للاقتصاد المصرى

١٩٥٢ – ١٩٧٥

	الوزن النسبى فى السنوات					التغير خلال الفترة				
	٥٢	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٥ مبدئى وفعلى	٥٢ – ٦٠/٥٩	٦٠/٥٩ – ٦٥/٦٤	٦٥/٦٤ – ٧٠/٦٩	٧٠/٦٩ – ٧٥	٥٢ – ٧٥
الصناعة	١٥	٢١	٢٣	٢٣	٢٢	+ ٦	+ ٢	صفر	–١	+ ٧
باقى القطاعات	٨٥	٧٩	٧٧	٧٧	٧٨	–٦	–٢	صفر	+ ١	– ٧
الناتج المحلى الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠					

المصدر : محسوب من بيانات الجدول رقم (١)

جدول رقم (٣)

	١٩٥٢ الى ٦٠/٥٩	٦٠/٥٩ الى ٦٥/٦٤	٦٥/٦٤ الى ٧٠/٦٩	٧٠/٦٥ الى ١٩٧٥	١٩٥٢ الى ١٩٧٥
ـ معدل النمو العام	١ر٤٣	١ر٣٧	١ر١٩	١ر١٨	٢ر٧٣
ـ معدل النمو التقليدى	١ر٣٣	١ر٣٣	١ر١٨	١ر١٩	٢ر٥١
ـ معدل النمو التنموى	١ر٠٧٥	١ر٠٣٠	١ر٠٠٨	ـ٩٩١ر	١ر٠٨٨
ـ درجة التنمية او درجة تحول الهيكل الاقتصادى لصالح التنمية (٪)	٦	٢	صفر	ـ ١	٧

وعليه فدرجة التنمية تسجل اتجاها عاما نحو التناقص من ٦٪ خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٥٩/٦٠ الى ٢٪ للفترة الجزئية الثانية الى صفر تقريبا بالنسبة للفترة الثالثة الى السالب بمقدار ١٪ للفترة الرابعة . أما الفترة الكلية فتشكل تحولا لصالح التنمية تبلغ درجته ٧٪ تم معظمه خلال الفترة الأولى والفترة الثانية .

أما الجدول (٣) فيصور بعض النتائج التحليلية لحركة الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة محل الدراسة . فمعدل النمو العام رغم انه موجب مما يعنى ان الناتج المحلى فى زيادة مستمرة الا انه يعكس بوجه عام ميلا نحو الانخفاض ونفس الميل نشهده فيما يتعلق بمعدل النمو التقليدى ومعدل النمو التنموى . والظاهرة الجديرة بالاهتمام التى يعكسها هذا الجدول هى ضآلة معدل النمو التنموى خلال الفترة الكلية اذ انه لايزيد الا قليلا عن ٢٪ ، وهو على وجه العموم موجب فى الفترتين الاولى والثانية ثم يبلغ صفرا تقريبا فى الفترة الثالثة لاقتراب معدل النمو التقليدى من معدل النمو العام فى هذه الفترة وأخيرا يصل الى السالب بمعدل ١٪ خلال الفترة الرابعة لتجاوز معدل النمو التقليدى معدل النمو العام للاقتصاد القومى خلالها .

٤ — دراسة تحولات هيكل الصناعة المصرية :

يصور جدول (٤) تطور الناتج المحلى لقطاع الصناعة مقسما الى ١٦ نشاطا صناعيا

خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٤ – ١٩٧٥ . وتجزأ هذه الفترة الكلية الى أربع فترات جزئية كالتالى :

فترة أولى : وتشمل المدة من ١٩٥٤ الى ٦٠/١٩٥٩

فترة ثانية : وتمتد من ٦٠/١٩٥٩ حتى ٧١/١٩٧٠

فترة ثالثة : وتتراوح من ٧١/١٩٧٠ حتى ١٩٧٥

ويعكس هذا الجدول ضآلة نمو الصناعة المصرية . فخلال عشرين عاما لم يزد الناتج المحلى الصناعى الا مرة وربع مرة عن مستواه فى بداية الفترة . وأكبر نمو تحقق تعكسه الفترة الثانية حيث زاد الناتج الصناعى بنمو ٧١٪ خلالها ، ويعزى معظم هذه الزيادة كما يمكن الاستنتاج من جدول (٣) الى النمو المتحقق خلال الخطة الخمسية الاولى ٦٠/١٩٥٩ – ٦٥/١٩٦٤ .

وللتعرف على اتجاهات النمو والتنمية فى الصناعة المصرية قمنا بتجزئة القطاع الصناعى – مثلما فعلنا بالنسبة للاقتصاد القومى – الى مجموعتين من الأنشطة :

(أ) مجموعة الأنشطة الصناعة الاكثر ديناميكية ، وقد تبنينا فى ذلك معيارا واسعا لتشمل كل الصناعات المصرية غير التقليدية ، وعليه تشمل هذه المجموعة الصناعات الآتية : الكهرباء والبترولية والتعدينية الاساسية والالات واصلاحها ووسائل النقل والمنتجات المعدنية .

(ب) مجموعة الأنشطة الصناعية التقليدية وتضم باق الأنشطة الصناعية . ويصور جدول (٥) تطور الناتج المحلى للصناعة المصرية وفقا لهذا التقسيم

ومن هذا الجدول يتأكد الميل العام لمعدل النمو الصناعى للتناقص فى الفترة التاليةبالمقارنة النسبية بالفترة السابقة عليها[٦] . ومع ذلك فان معدل النمو العام للصناعة أعلى فى جميع الفترات من معدل نمو مجموعة باق الانشطة الصناعية ، مما يعنى وجود تأثير تنموى موجب للصناعات الحديثة .

ويجمع جدول (٦) اتجاهات مؤشرات النمو والتنمية الصناعية لمصر فى الفترة الكلية وفتراتها الجزئية محل الدراسة .

جدول رقم (٤)

تطور الناتج المحلى لقطاع الصناعة ١٩٥٤ — ١٩٧٥ بالأسعار الثابتة

١٩٥٩/١٩٦٠ = ١٠٠

بالمليون جنيه مصرى

	١٩٥٤	١٩٦٠/٥٩		١٩٧١/٧٠		١٩٧٥		١٩٧٥
	قيمة	قيمة	نمو الى ٥٤	قيمة	نمو الى ٦٠/٥٩	قيمة	نمو الى ٧١/٧٠	الى٧٥ ١٩٥٤
أولا : الاستراتيجية	٣ر٢	٥ر٥	١ر٧٢	٥ر٣	٩٦ر	٧ر٩	١ر٤٩	١ر٤٧
ثانيا : الصناعات التحويلية								
١ – الصناعات الغذائية والمشروبات	٧٤ر٩	٧٠ر١	–٩٤ر	٨٣ر٥	١ر١٩	–٨٠ر	–٩٦ر	١ر١٢
٢ – صناعات التبغ	٧ر١	٧ر٢	١ر٠١	١١ر٣	١ر٥٧	١٤ر٥	١ر٢٨	٢ر٠٤
٣ صناعات الغزل والنسيج	٤٦ر٩	٤٧ر٢	١ر٠١	٩٢ر٥	١ر٩٦	٨٤ر٢	٩١ر	١ر٧٩
٤ – صناعات الملابس الجاهزة والأحذية	٤ر٧	١٠ر٣	٢ر١٩	٢٠ر٣	١ر٩٧	٢٧ر٥	١ر٣٥	٥ر٨٥
٥ – صناعات الخشب ومنتجاته	١٠ر٧	٧ر٦	–٧١ر	١٢ر٤	١ر٦٣	١٠ر٢	–٨٢ر	–٩٥ر
٦ – صناعة الورق	–٥ر	١ر١	٢ر٢٠	٨ر٢	٧ر٤٥	١١ر٦	١ر٤١	٢٣ر٢٠
٧ – الصناعات الكيماوية	١٢ر٨	١٢ر٩	١ر٠١	٤٢ر٨	٣ر٣٢	٥٠ر٧	١ر١٨	٣ر٩٦
٨ – صناعات المنتجات المعدنية الاساسية	٧ر٣	٧ر٣	١ر٠٠	١٨ر٦	٢ر٥٥	٢٧ر٥	١ر٤٧	٣ر٧٧
٩ – صناعة واصلاح الماكينات	٥ر	٥ر٤	١ر٠٨	١٩ر٩	٣ر٦٨	٢٣ر٥	١ر١٨	٤ر٧٠

١٠ – صناعة المنتجات المعدنية	٥ر٦	٦ر٣	٩٧ر–	١٢ر٥	١ر٩٨	١٥ر–	١ر٢٠	٢ر٣١
١١ – صناعة وسائل النقل	٣ر٣	٨ر٢	٢ر٤٨	١٣ر٥	١ر٦٥	١٦ر٤	١ر٢١	٤ر٩٧
١٢ – صناعة الطباعة والنشر	٣ر٧	٩–	٢ر٤٣	١٠ر٨	١ر٢٠	٩ر٧	٩٠ر–	٢ر٦٢
١٣ – صناعات أخرى	٢٩ر٩	٢٨ر٧	٩٦ر–	٣٩ر٥	١ر٣٨	٦٨ر٤	١ر٧٣	٢ر٢٨
اجمالى الصناعات التحويلية	٢١٣ر٣	٣٢١ر٣	١ر٠٤	٣٨٥ر٨	١ر٧٤	٤٣٩ر٢	١ر١٤	٢ر٠٦
ثالثا : البترول ومنتجاته	٢٨ر–	٣٤ر٢	١ر٢٢	٤٦ر٥	١ر٣٦	٧٨ر٤	١ر٦٩	٢ر٨٠
رابعا : الكيمياء	٥ر٦	١١ر٩	٢ر١٣	٢٨ر٧	٢ر٤	٣٧ر٤	١ر٣٠	٦ر٦٨
اجمالى الصناعة والكهرباء	٢٥٠ر١	٣٧٢ر٩	١ر٠٩	٤٦٦ر٣	١ر٧١	٥٦٢ر٩	١ر٢٠	٢ر٢٥

(١) البيانات عن ١٩٥٤ مستمدة من (٩) وجرى تقدير أرقام الناتج للأنشطة الصناعية بأسعار ٥٩/٦٠ وفقا لمعامل تكبير بلغ ١٠٩ر١٢٥ استنادا للأرقام التى أوردها ميد ف (١٠)
(٢) البيانات مستخرجة من (١٠) جدول (٢٠) من القسم الثانى ص ٥٣
(٣) انظر جدول رقم (٢٩) ث ٦٣ من (١١) وجرت اعادة التقييم وفقا لمعامل تكيش بلغ ١٣٩ر٥ استناد للارقام القياسية لاسعار الجملة الواردة السنوية للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .
(٤) انظر (١٢) ص ٤١ وجرت اعادة التقييم وفقا لمعامل تكيش ١٩٠ كما حدث بالنسبة لجدول (١) من هذه الورقة .

جدول رقم (٥)

	١٩٥٤	١٩٦٠/٥٩		١٩٧١/٧٠		١٩٧٥		٧٥ الى نمو ١٩٥٤
		قيمة	نمو الى ٥٤	قيمة	نمو الى ٦٠/٥٩	قيمة	نمو الى ٧١/٧٠	
الصناعات الأكثر ديناميكية								
الكهرباء	٥ر٦	١١ر٩	٢ر١٢	٢٨ر٧	٢ر٤١	٣٧ر٤	١ر٣٠	٦ر٦٨
الكياوية	١٢ر٨	١٢ر٩	١ر٠٠	٤٢ر٨	٣ر٣٢	٥٠ر٧	١ر١٨	٣ر٩٦
البترولية	٢٨ر−	٣٤ر٢	١ر٢٢	٤٦ر٥	١ر٣٦	٧٨ر٤	١ر٦٩	٢ر٨
التعدينية الأساسية	٧ر٣	٧ر٣	١ر−	١٨ر٦	٢ر٥٥	٢٧ر٥	١ر٤٨	٣ر٦٧
صناعة الآلات واصلاحها	٥ر−	٥ر٤	١ر٠٨	١٩ر٩	٣ر٦٨	٢٣ر٥	١ر١٨	٤ر٧٠
صناعة وسائل النقل*	٣ر٣	٨ر٢	٢ر٤٨	١٣ر٥	١ر٦٥	١٦ر٤	١ر٢١	٤ر٩٧
صناعة المنتجات المعدنية	٦ر٥	٦ر٣	−ر٩٧	١٢ر٥	١ر٩٨	١٥ر−	١ر٢٠	٢ر٣١
اجمالى الصناعات الأكثر ديناميكية	٦٨ر٥	٨٦ر٢	١ر٢٦	١٨٢ر٥	٢ر١٢	٢٤٨ر٩	١ر٣٦	٣ر٦٣
باقى الصناعات	١٨١ر٦	١٨٦ر٧	١ر٠٢	٢٨٣ر٨	١ر٥٢	٣١٤ر٠	١ر١١	١ر٧٣
اجمالى الصناعات	٢٥٠ر١	٢٧٢ر٩	١ر٠٩	٤٦٦ر٣	١ر٧١	٥٦٢ر٩	١ر٢٠	٢ر٢٥

جدول رقم (٦)

	١٩٦٠/٥٩ الى ١٩٥٤	١٩٧١/٧٠ الى ١٩٦٠/٥٩	١٩٧٥ الى ١٩٧١/٧٠	١٩٧٥ الى ١٩٥٤
النمو العام للصناعة	١٫٠٩	١٫٧١	١٫٢٠	٢٫٢٥
النمو التقليدى	١٫٠٢	١٫٥٢	١٫١١	١٫٧٣
النمو التنموى	١٫٠٧	١٫١٢٥	١٫٠٨	١٫٣٠
درجة التنمية الصناعية	٧	١٤	٩	٢٠

ومن هذا الجدول نجد أن درجة التنمية الصناعية فى الفترة الكلية والفترات الجزئية موجبة ، مما يعنى اطراد تحول هيكل الصناعة المصرية تحولا تنمويا ، ولو أننا نلاحظ أن درجة التنمية للفترة الكلية تبلغ ٢٠٪ مما يعنى ان هيكل الصناعة المصرية عام ١٩٧٥ يختلف عن هيكلها عام ١٩٥٤ فقد بمقدار ٢٠٪ وهو انجاز ضئيل نسبيا . وكذلك نجد أن معدل النمو التنموى موجب خلال الفترة كلها وفى الفترات الجزئية رغم ضآلته النسبية .

٥ – بعض مشاكل قياس التنمية والتحولات الهيكلية :

يمكننا ان نذكر هنا عددا من المشاكل الرئيسية : –

(١) مشكلة منهجية عامة :

وتتلخص فى مدى تأصيل فكرة القطاعات الاكثر ديناميكية على مستوى الاقتصاد القومى ككل ثم بالنسبة للانشطة المكونة لهذه القطاعات ولاتدعى هذه الورقة انها قد واجهت هذه المشكلة بكل ما يتطلب حلها من تدفق وحساب وحسبنا اننا قد أخذنا مفهوما عاما وواسعا مشتقا من استقرار الحالة الخاصة للاقتصاد المصرى .

(٢) مشكلة الأسعار :

حيث اتضح لنا من الحسابات العملية لمعدلات النمو والتنمية ان مشكلة الاسعار التى يجرى وفقا لها تقدير الناتج المحلى تعتبر من أهم المشاكل التى تواجه الباحث ، اذ ان ذلك يؤثر مباشرة فى قيم المؤشرات المقدرة . وتبدو ضخامة المشكلة اوضح فى مصر حيث لا توجد

حسابات رسمية لسلسلة زمنية لقيم الناتج المحلى العام والقطاعية بالاسعار الثابتة لفترة طويلة نسبيا ، أو سلسلة منتظمة طويلة للارقام القياسية للاسعار ، وعلى المرء فى أغلب الاحيان ان يجرى بنفسه تقديرات هذه القيم استنادا الى ماهو متاح من ارقام رسمية . وليس امام المرء الا افتراض صحة هذه الأرقام وهو افتراض تشكك فيه المشاهدات الفعلية . ومع ذلك لاتزال الصعوبة قائمة حول استخدام اى من الارقام القياسية للاسعار . وقد اعتمدنا فى هذه الورقة على استخدام الرقم القياسى العام لاسعار الجملة . ورغم ان هذا لايمثل الاستخدام الصحيح تماما الا انه على اى حال يعطى صورة تقريبية الى حد ما .

(٣) مشكلة التصنيف القطاعى :

اذا كان من السهل اجراء حساب معدل النمو العام فى ظل اى تصنيف قطاعى فان الامر ليس كذلك بالنسبة لحسابات المعدلات الهيكلية الأخرى . فهى تعتمد مباشرة على التصنيف الذى يتبناه أو يعتمد عليه الباحث . وبناء التصنيف القطاعى يتم عادة استنادا الى عدد من المعايير ، لعل من أهمها الفرض الذى يتم من أجله الناتج ، اذ وفقا له تدخل المنتجات التى تشبع نفس الدائرة من الاحتياجات فى قطاع معين وشبيه بذلك التقسيم الذى تجرى وفقا له الصناعات الغذائية . وثمة معيار آخر يكمن فى وحدة التكنولوجيا والمواد المستخدمة والذى على أساسه تشكل قطاعات مثل الصناعة المعدنية والكيماوية . وقد اعتمد فى هذا البحث على التقسيم الذى تتبناه وزارة التخطيط فى مصر، ثم قمنا باجراء التجمعات الضرورية التى استلزمتها الدراسة . ومع ذلك فمن الضرورى اجراء دراسات جادة بهدف تحسين التصنيف القطاعى بقدم هيكلا اقتصاديا يعبر بصورة أكثر واقعية عن الحالة الفعلية للاقتصاد القومى وينسجم مع مقتضيات التنظيم الادارى للمشروعات والوحدات الانتاجية .

وتبدو أهمية التصنيف المعقول للهيكل الاقتصادى اذ عرفنا ان قيمة درجة التنمية تتوقف على عدد القطاعات المكونة للهيكل . ويمكن شرح هذه الأهمية بالمثال الآتى : لنفرض لدينا الهيكلان (٧ر٠ ، ٢ر٠ ، ١ر٠) ، (٦ر٠ ، ٢ر٠ ، ٢ر٠) . هنا قيمة ق = ١ر٠ ومع ذلك فى هذا المثال يشغل القطاع الأول وزنا نسبيا كبيرا ، ومن ثم من الطبيعى ان يكون للتحولات التى تجرى داخله تأثير كبير على تغير الهيكل العام . ولهذا السبب يكون من المفيد صياغة شرط لتحديد مدى معقولية الهيكل الاقتصادى محل الدراسة . ويمكننا ان نتبنى – مثلما فعل كوسوف – شرط انه لتحقيق معقولية الهيكل الاقتصادى لايجب ان تزيد نسبة اكبر وزن

لقطاع ما الى أصغر وزن لقطاع ما آخر عن حد معين ، وليكن مثلا ٤ . ونلاحظ انه اذا كان هذا الشرط متوفرا فى الهيكل ذى القطاعين سواء بالنسبة للاقتصاد القومى أو للناتج الصناعى (جدول [١] وجدول [٥] فانه غير متحقق بالنسبة للهيكل التفصيلى للناتج الصناعى (جدول [٤]) ، ونلاحظ فى هذا المثال كيف تتوقف قيمة ق على عدد القطاعات المكونة للنظام محل البحث . فمثلا اذا جمعنا فى هذا المثال كلا من القطاعين الأول والثالث الأمر الذى يجعل الهيكل معقولا وفقا لشرطنا ، فان درجة التنمية التى كانت ١ر٠ فى الهيكل الثلاثى تصبح صفرا فى الهيكل الثنائى الجديد . وهذا يدل على ضرورة الحفاظ على التصنيف القطاعى بدون تغيير على مدار الفترة محل الدراسة .

٦ - الخلاصـــة :

تشير هذه الورقة الى ضرورة التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية ، وتعرض مقياسا محددا للاخيرة ، ومن ثم تعرف درجة التنمية بانها مقدار التغير فى الهيكل الاقتصادى لصالح القطاعات الاكثر ديناميكية المؤمنة للتطور الذاتى المستقل للاقتصاد القومى ، كما تقدم مؤشرا للنمو الاقتصادى العام المتحقق فى اطار الهيكل الديناميكى تمييزا له من معدل النمو العام الذى تنطوى عليه حركة الهيكل التقليدى .

ويحيط بهذه الورقة كثير من نواحى قصور ، مثل تبنى مفهوم واسع نسبيا ، للقطاعات الاكثر ديناميكية سواء فيما يتعلق بهيكل النظام الاقتصادى ككل أو بالنسبة للقطاع الصناعى ، والاعتماد على الارقام القياسية لاسعار الجملة الرسمية والانطلاق من التصنيف القطاعى السائد ، ومن ثم تبدو أهمية هذه الورقة تصويرية تقريبا اكثر منها حسابا دقيقاً لواقع اقتصادى .

ورغم الأخذ بمفهوم واسع للقطاعات الاكثر ديناميكية فان ما أظهرته هذه الورقة يكشف عن ضآلة ماحققه الاقتصاد المصرى عبر أكثر من عشرين عاما فى مجال التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية الصناعية بوجه خاص ، كما تشير الى المأزق التاريخى الذى دخله الاقتصاد المصرى ويعانى منه منذ منتصف الستينات .

وتؤكد هذه الورقة على ضرورة اعتبار الصناعة أساس التنمية الاقتصادية ومقياسها وليس ذلك مسألة خيار يواجهها صانعو القرارات فى النظام الاقتصادى السياسى المصرى . بل هى - على مايبدو - مسألة ضرورة . ولايعنى ذلك اهمال باقى القطاعات او الرضا بمؤشرات

ضعيفة لنموها ، بل على العكس فنجاح التنمية الصناعية مثلما هو محفز للنمو وتنمية القطاعات الاخرى مشروط هو الآخر بها ، ومن ثم تتلخص استراتيجية التنمية المصرية فى تحديث الاقتصاد القومى بكل قطاعاته على أساس من التنمية الصناعية .

ومن هنا تنطوى هذه الدراسة على ضمنية هامة تكمن فى ضرورة مراعاة الأبعاد الهيكلية فى التخطيط طويل الأجل ومتوسطه . وقد يكون من الممكن استخلاص قيد عام من هذه الورقة يتجلى فى انه من الضرورى فى رسم برامج التنمية ان يكون معدل النمو العام المستهدف اكبر من معدل النمو التقليدى المقدر ، لذلك يعنى ان يكون معدل النمو التنموى اكبر من الصفر ، والأمر ايضا ضرورى فيما يتعلق بالقطاع الصناعى .

الحواشي

(١) انظر على سبيل المثال

- Lord Robbins: **The Theory of Economic Development in the History of Economic Thought,** London, 1968 P. 4

- Harvey Leibenstein: Economic backwardness and economic Growth. London, 1957, Ch.

- Paut Barn: **The Political Economy of Growth,** New York, 1962, P. 18.

وكذلك جيرالد ماير ، التنمية الاقتصادية – نظريتها ، تاريخها ، سياستها .
ترجمة يوسف الصائغ ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ص١٨ – ١٩ .

(٢) انظر بالروسية على سبيل المثال

-Shevelov N.P.: **Problemy ekonomicheckovo rosta razviayshisya stran** (Problems of economic growth of developing countries) Moscow, 1970.

- Skorov G.E. (Ed): **Razvivayshisya strani nayka, tekhnika, ekonomicheckie rost** Developing Countries: Science, Technology, Economic Growth). Moscow 1975.

(٣) انظـــر

Hirschman A. **The strategy of Economic Development**, New Haven 1960 p. 29

وبالعربية انظر كذلك :

على لطفى ، **التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية** ، (القاهرة ، ١٩٧٦)، ١٧١ – ١٧٢ .

(٤) انظر عرضا اوليا لهذه الفكرة فى كتيبنا **فى بعض قضايا التخلف والتنمية** ، (القاهرة ، مارس ١٩٧٧)

(٥) وزارة التخطيط ، **التقرير المبدئى لمتابعة خطة عام ١٩٧٦** (القاهرة ، يوليو ١٩٧٧) ص٧١ .

(٦) آخذين بعين الاعتبار ان طول الفترة الثانية ضعف الفترة الثالثة .

المراجع ومصادر البيانات

(1) Kindleberger Charles — **Economic Development,** International Student Edition, Second Edition, (New York, 1958) P. 3.

(2) Kossov V. — Pakazateli Rosta i Razvitiya Ekonomiki (Indicators of Growon and Development of the Economy) **Vaprosy Ekonomiki,** No, 12, 1975, Moscow.

٣ – وزارة التخطيط – **التقرير المبدئى لمتابعة تنفيذ خطة عام ١٩٧٦** ، القاهرة يوليو ١٩٧٧ ص٧١ .

٤ – روبرت مابرو – **الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ – ١٩٧٢** – الهيئة المصرية العامة للكتاب ترجمة صليب بطرس (كتاب الساعة) ، القاهرة ١٩٧٦ .

(5) Hansen B. and Marwouk G. — **Development and Economic Policy** in the U.A.R. (Egypt), Amesterdam, 1965.

(6) National Bank of Egypt — **Economic Bulletin** Vol. XXV - No. 4 Cairo, 1972.

٧ – وزارة التخطيط – **خطة ٧٦ – ١٩٨٢** – القاهرة ١٩٧٧ الجدولات [١] ، [٣] .

٨ – البنك المركزى – التقرير السنوى ١٩٧٦ .

٩ – لجنة التخطيط القومى مشروع اطار الخطة العامة للدولة ١٩٦٠ – ١٩٦٥ ، القاهرة – ابريل ١٩٦٠ .

١٠ – لجنة التخطيط القومى اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس يولية ١٩٦٠ – يونية ١٩٦٥ .

١١ – وزارة التخطيط متابعة وتقييم النمو الاقتصادى والاجتماعى فى جمهورية مصر العربية ١٩٧١ ، ١٩٧٢ – القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٣ .

١٢ – وزارة التخطيط تقرير متابعة تنفيذ خطة ١٩٧٥ – القاهرة – يوليو ١٩٧٧ .

١ ـ تعقيب د . عصام منتصر :

ناقش الباحث فى بداية بحثه بعض المعايير المختلفة للتفرقة بين النمو والتنمية . ثم اختار أحد هذه المعايير ووضع مقياسا كميا له ، وطبق هذا المقياس على النمو الاقتصادى المصرى فى ربع القرن الماضى . وانتهى من تطبيقه هذا إلى بعض النتائج المحددة والمتعلقة بمدى نجاح الاقتصاد المصرى فى تحقيق أهدافه فى التنمية .

فى هذا التعقيب سأحاول أن أسرد باختصار المعايير المختلفة التى عرضها الدكتور العدل للتفرقة بين النمو والتنمية ولأسلوب قياسها ونتائج تطبيقها على مصر . وسوف أضيف بعد ذلك بعض الجوانب الهامة والأبعاد الأساسية للتنمية والتى تعرضت لها النظريات الاقتصادية وأغفلها الباحث . ثم أحاول باختصار شديد تطبيق هذا الاطار التحليلى على الاقتصاد المصرى ؛ لعل ذلك يلقى بعض الضوء على معدل ونمط النمو الاقتصادى فى مصر .

أورد المؤلف ثلاثة تعريفات مختلفة للتفرقة بين النمو والتنمية . الأول نسبه الى هيرشمان ، وأسند فيه التفرقة بين النمو والتنمية إلى معيار الطابع العام لادارة الاقتصاد القومى ، بحيث يصف لفظ «النمو» : «حركة النظام الاقتصادى الذى يسير وفقا لميكانيكيات السوق العضوية» ، بينما يصف لفظ «التنمية» : «حركة النظام الاقتصادى الذى يسير وفقا لخطط متعمدة من جانب الدولة» .

أما التعريف الثانى فقد نسبه إلى كندلبرجر ، موضحا أن : «النمو يعنى إنتاجا أكثر بينما التنمية الاقتصادية تتضمن كلا من إنتاج أكثر وتغيرات فى الترتيبات الفنية والمؤسسية التى يتم بها الإنتاج» . وأخيرا قدم المؤلف تعريفا ثالثا للاقتصادى السوفيتى «كوسوف» مضمونه أن

النمو يصف «التغير فى حجم النظام الاقتصادى ، بينما التنمية تعنى التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضا على التغيرات فى هيكله القطاعى لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره فى الأجل الطويل» .

يفضل الدكتور العدل هذا المعيار الأخير للتفرقة بين النمو والتنمية . ويخلص منه الى أنه بينما يشير النمو الى الزيادة فى «الناتج الاجتماعى» ، تشير التنمية إلى «التغير فى الهيكل القطاعى للنظام الاقتصادى لصالح قطاعاته الأكثر ديناميكية» . ثم يستطرد بعد ذلك ليقدم تعريفا لمعنى القطاعات «الأكثر ديناميكية» فى حالة مصر . وفى رأيه «أن القطاعات «الأكثر ديناميكية» فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة ولآجال طويلة قادمة تكمن فى «مجموع الأنشطة التى يشكلها القطاع الصناعى بالمعنى الواسع بما يضم من صناعات استخراجية وتحويلية ... وطاقة» . ويبرر الباحث هذا الاختيار بارتفاع إنتاجية العمل فى قطاع الصناعة عنه فى القطاعات الأخرى ، ومحدودية النمو فى قطاع الزراعة نظرا لعدم وجود طاقة إنتاجية فائضة فيه .

هذا باختصار هو الإطار التحليلى للبحث . حاول الباحث وضع مقياس كمى للتغير الهيكلى وطبقه على مصر خلال الفترة ٥٢ ـ ١٩٧٥ . وانتهى بناء على ذلك إلى تدهور معدلات النمو الصناعى ، وبالتالى التنمية بعد منتصف الستينات .

فى النهاية يمكن الانتهاء من هذا السرد إلى أن خلاصة قول الباحث هو أن التنمية الاقتصادية لا يمكن قياسها بنمو الدخل القومى فقط ، بل يلزم أن يصاحب هذا النمو تغير هيكلى فى النظام الاقتصادى لصالح قطاع الصناعة . وبرغم أن هذا الاستنتاج قد تؤيده الغالبية العظمى من الاقتصاديين ، إلا أن محاولة تبريره من جانب الباحث لم تكن على قدر كاف من الإقناع . فارتفاع إنتاجية العمل فى قطاع التعدين ونمو هذا القطاع قد لا تعنى على الإطلاق تنمية حقيقية كما حدث فى القرن الماضى وكما يحدث حتى يومنا هذا . أيضا لم يذكر المؤلف أى شئ عن العلاقة بين نمو الصناعة واستمرارية النمو فى المدى الطويل وهى النقطة الرئيسية فى تعريف «كوسوف» . لعل العلاقة بين قطاع الصناعة وعملية الصناعة وعملية النمو والتنمية تكمن فى طبيعة تكنولوجيا الإنتاج فى هذا القطاع واستخدامه الكثيف (بالنسبة للقطاعات الاخرى) للسلع الرأسمالية ، وبالتالى لارتفاع فوائضه . وبفرض أن هذه الفوائض فى أيد وطنية فانه يمكن توجيهها نحو التكوين الرأسمالى وبالتالى نحو التنمية .

أيضا الأرقام التى أوردها المؤلف عن النمو فى قطاع الصناعة عن الفترة موضوع البحث لا تتفق مع الأرقام التى تقوم بنشرها وزارة التخطيط . فهو مثلا قد ذكر أن معدل نمو قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ هو ٥٣٪ ، بينما نما بمعدل ١٢٪ فقط خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ . أرقام وزارة التخطيط المنشورة فى تقارير المتابعة تظهر أن معدل نمو الإنتاج الصناعى فى النصف الاول من الستينات كان ٣٩٪ ، وفى النصف الاول من السبعينات كان ٣٥٪ ، مع اختلاف فى التكوين السلعى للإنتاج الصناعى فى الفترتين .

الآن أعتقد أنه قد يكون من المفيد أن أسرد فى اختصار شديد بعض جوانب الإطار النظرى التحليلى للتفرقة بين النمو والتنمية ، إذ أن هذا قد يساعدنا بعض الشئ على إلقاء الضوء على علاقات النسبية التى أهملها الباحث تماما .

إن النمو الاقتصادى فى استخداماته الحديثة هو جزء من الأدوات والالفاظ التحليلية التى جاءت مع الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى . لقد ركزت النظرية النيوكلاسيكية على الكفاءة الاقتصادية ، وأوضحت كيف أن الحرية الاقتصادية يمكن أن تؤدى إلى توزيع أمثل للموارد الاقتصادية ، وبالتالى تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية ممكنة . ونظرية النمو التابعة من الفكر النيوكلاسيكى أضافت بعدا ديناميكيا للنظرية ـ التى هى أساسا استاتيكية ـ وأوضحت أن النظام الذى قامت عليه النظرية يعظم أيضا معدل نمو الدخل .

ولكن لما كانت هذه النظرية تقوم على افتراضات كثيرة لا تتواجد فى الدول النامية مثل : افتراض عدم وجود طاقات عاطلة حتى فى العمل ، مرونة كاملة فى النظام الاقتصادى ، نظام سعرى يعكس الندرة الاقتصادية والإنتاجية الحدية ، توزيع معين للدخل القومى .... الخ ، لذلك فإن نظرية التنمية الاقتصادرة حاولت أن تدخل بعض الجوانب الأساسية لواقع التنمية الاقتصادية فى داخل إطارها التحليلى . وكان من نتيجة ذلك أنها انتهت فى كثير من الأحيان إلى نتائج تتعارض مع ما أوصت به النظرية النيوكلاسيكية . فقد اهتمت نظرية التنمية على وجه الخصوص بالنواحى التالية :

١ ـ الإطار التنظيمى للنظام الاقتصادى وحاجته للتوجيه المركزى كوسيلة لترشيد توزيع الموارد الاقتصادية ، وتحقيق التكامل الوطنى .

٢ ـ عدالة توزيع الدخل القومى بين الفئات الدخلية المختلفة لما لذلك من أهمية سياسية

واجتماعية ، فضلا عن أثر توزيع الدخل القومى على حجم السوق المحلى والطلب وكفاءة العمل ونمط الانتاج .

٣ ـ الإسراع بالتصنيع لما لذلك من آثار كمية ونوعية على النمو الاقتصادى وهنا اصطدمت نظرية التنمية الاقتصادية مع التجارة الدولية التى تصر على إخضاع نمط لقوانين الميزة النسبية ذات الطبيعة الاستاتيكية . ولكن نظرية التنمية أوصت بالتصنيع حتى ولو أدى هذا فى المدى القصير إلى فقدان لبعض الدخل وذلك من أجل تحقيق التنمية طويلة الاجل .

بمعنى آخر فرقت النظرية بين النمو والتنمية ، موصيةبالتضحية بالأول لصالح الثانية . واعتبرت قضية التصنيع قضية أساسية فى هذا المجال .

إذا حاولنا تطبيق هذا الإطار التحليلى الأوسع على الاقتصاد المصرى يمكن أن نصل للنتائج العامة التالية . منذ اوائل الستينات قام فى مصر نظام اقتصادى قائم على الإداره الحكومية المركزية للاقتصاد القومى ، وليس التخطيط المركزى الشامل بمعناه الحقيق . هذا النظام للإدارة الاقتصادية حقق معدلات نمو مرتفعة فى الإنتاج الصناعى (الصناعة التحويلية أساسا) . ولكن بحلول منتصف الستينات بدأت مشاكل الاختلال الهيكلى فى النظام الاقتصادى تقف حائلا دون استمرارية النمو . وبالتالى تباطأ النمو الصناعى اعتبارا من ١٩٦٥ وتباطأ معه النمو الاقتصادى عامة . أيضا بدأ المستوى العام للأسعار يتزايد بمعدلات سريعة ، وبدأت الطاقات العاطلة تتواجد فى قطاع الصناعة الخ . وأخيرا جاءت حرب ١٩٦٧ وما تلاها لترقف النمو تماما .

إن النظرة التاريخية تظهر لنا بوضوح الآن أن من بين الأسباب الرئيسية لعدم التوازن العضوى الذى كان له تأثير سلبى على النمو والتنمية الاقتصادية فى مصر منذ منتصف الستينات كان يكمن فى نظام الادارة الاقتصادية القومية . فإن هذا النظام للإدارة ، بينما أعلن اتباعه للنظام الاشتراكى ، إلا أنه استبعد أجزاء أساسية من هذا النظام الأخير . ولقد استبعد الحزب الاشتراكى وهو حارس النظام ، والتخطيط وهو ميكانيكيته الأساسية ومرشده . إن الإدارة المركزية الحكومية لم تكن يمكنها حراسة المال العام فى كل مصنع وقرية ، ولم تكن لتستطيع توجيه النظام الاقتصادى بالقدر اللازم من الكفاءة ، لعدم توافر التنسيق اللازم بين أجزاء هذه الأدارة وعدم استقرارها .

نخلص من هذا إلى أن هذا النظام للإدارة الاقتصادية كان لابد من تطويره إما نحو تحول اشتراكي حقيق بكل أجزائه (حزب ، تخطيط ... الخ) وإما إلى نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب . وقد اختارت القيادة السياسية فى مصر هذا النظام الأخير منذ بداية الستينات .

وكما رأينا فان الاختيار هو بين نظم وليس بين سياسات . وإذا كنا قد عقدنا العزم على إرساء أسس نظام ديمقراطي فى مصر ، فإن نجاحه كنظام يتطلب توافر الأركان الأساسية التالية :

(١) نظام سياسى ديمقراطي تكفل فيه حرية تكوين الأحزاب حرية الرأى ، فحرية الرأى فى هذا النظام هى حارسته .

(٢) نظام قوى ورشيد للتخطيط الاقتصادى المركزى الشامل . وأسلوب التخطيط فى هذه الحالة يختلف عن التخطيط فى النظم الاشتراكية . إنه يقوم على رسم مجموعة من السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية والتنسيق بينها . فهو يقوم بتخطيط السياسات النقدية والمالية (بما فيها سياسات الضرائب) ، وسياسات الدخل والأسعار والاستثمار .

وتقوم أجهزة التنفيذ كالوزارات المختلفة بتنفيذ هذه السياسات التى يتم تخطيطها مركزيا .

بطبيعة الحال حتى يمكن تنفيذ هذا الأسلوب من أساليب التخطيط يلزم رفع مكانة الجهاز القائم به داخل الإطار السياسى للدولة . كما يلزم أيضا منح هذا الجهاز درجة الاستقرار والاستمرارية اللازمة لقيامه بمهمته .

قصارى القول إذن هو أن تحقيق أهداف التنمية ـ وهى الأشمل كثيرا من النمو ـ ليست مسألة سياسة معينة كالتصنيع أو نحو ذلك . وإنما هى مسألة أعم من ذلك بكثير . إنها مسألة خلق نظام اقتصادى رشيد ، يقوم برسم الاستراتيجيات والسياسات التى تحقق أهدافه فى ظل ظروف خارجية وداخلية متغيرة . ولا عجب والحال كذلك أن كلا من نظرية الأثمان والنظرية الاشتراكية تركز على خلق نظام وليس على سياسات اقتصادية بعينها .

٢ ـ تعقيب د . محمد دويدار :

إن الحديث عن النمو والتنمية فى الاقتصاد المصرى يستتبع مناقشة عدة قضايا هامة . يستتبع هذا **أولا** قضية أساسية فى معالجة تحديد مفهوم التطور . إن هذا يستتبع شكلا اجتماعيا سياسيا للدولة يختلف عن شكل الدولة القائمة على خدمة رأس المال . وبناء عليه يأخذ التطور هذا المفهوم التاريخى بأبعاده المختلفة التى تغطى كل جوانبه التكنيكية والاقتصادية ثم الاجتماعية ـ السياسية بالمعنى الواقعى .

تصورى أن هذا هو التحديد المتصور تاريخيا للتطور . وماعدا ذلك من تغيرات كمية بداخل الإطار الاجتماعى الواحد يعتبر من قبيل النمو . على هذا الأساس يكون ملخص الفكرة أن الاقتصار على معيار الوزن النسبى لقطاعات النشاط الاقتصادى هو اقتصار على الجانب التكنيكى لعملية التطور . هذا الجانب التكنيكى يتعين أن يأخذ المستوى الاجتماعى ـ الاقتصادى لعلاقات الإنتاج ويأخذ كذلك ما يستتبعه من الشروط الاجتماعية والسياسية . الشروط الاجتماعيه والسياسية على الأخص فيما يتعلق بطبيعة الدولة التى توجد فى المجتمع .

اعتقادى الشخصى أنه ارتضاء لهذا الاسلوب يتضح لنا أن التحليل الخاص بالتطور ينتهى دائما إلى نتيجة خطيرة هى فى الواقع نتيجة سياسية .

ابتداء من هنا نستطيع أن نتصور الآن أنه ، حتى من الناحية التكنيكية ، لا يمكن فى المجتمع المصرى أن تقوم أى صناعة ، مجرد صناعة . تصورى أنه إذا لم تكن الصناعة أولا تمثل حلقة تكنولوجية متماسكة وإذا لم تقصد إلى تحويل الوضع فى الريف تحويلا جذريا فلن تكون من قبيل الصناعة المغيرة للهيكل واتجاه التطور الاقتصادى بالمعنى الذى حددته .

على هذا الأساس نستطيع أن نتصور أهداف عملية التطوير . وهنا قد أختلف مع الزميل الدكتور رضا العدل . إن أهداف عملية التطوير لا تتمثل فى تعظيم إنتاجية العمل (فلم يكن الإنتاج ولا الإنتاجية أهدافا فى ذاتها ، وإنما هى سبل ووسائل) ، ولا فى سد فجوة بين المجتمع المصرى والمجتمعات الأخرى ، وإنما تصورى أن الهدف الأساسى لعملية التطوير لا يمكن أن يكون إلا إشباع الحاجات للغالبية العظمى لأفراد المجتمع المصرى وما يستتبعه هذا الإشباع من تغيير فى هيكل النشاط الإنتاجى على نحو يمكن من إشباع هذه الحاجات . وهذا يستلزم بطبيعة الحال إعادة النظر فى نمط توزيع الدخل القومى .

وبناء عليه يصبح الهدف ، وخاصة فى المدى الطويل من الناحية الاستراتيجية ، لا هو تعظيم إنتاجية العمل ولا هو سد الفجوة وإنما إشباع الحاجات للغالبية العظمى ، أو على الأقل للمنتجين المباشرين .

وبناء عليه ، فبالنسبة للنتائج التى انتهى إليها الزميل الدكتور العدل فى الواقع هى تدعو إلى الاتفاق وإلى الاختلاف فى نفس الوقت . هى تدعو إلى الاتفاق لأنها فى الواقع إقرار لحقيقة كمية . وهى تدعو إلى الاختلاف لأنها لم تبرز التغيرات الجذرية التى عاشها الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة . وأنا أقول إن هذا الاقتصاد عرف تغيرات جذرية وكيفية ، ولكن فى سبيل تعميق التبعية فى هذه الفترة على مدى ٢٠ سنة . والمحور الذى كان يتعين على الباحث أن يدرس من خلاله التغيرات الهيكلية ، فى نظرى ، هو عملية التراكم فى انعكاساتها المتعددة فى القطاعات المختلفة ، وفى علاقة رأس المال المحلى بالقوى العاملة ورأس المال الاجنبى .

تصورى مثلا أنه فى داخل القطاع الزراعى يوجد اتجاه عام . ما الذى حدث فى نمط تقسيم العمل الزراعى أو مكان الزراعة المصرية من نمط تقسيم العمل الزراعى ورأس المال العالمى . وما الذى حدث فى داخل الزراعة من تطوير فى نوع الوحدات الانتاجية .... الخ ، وبالتالى نمط توزيع الدخل فى داخل الزراعة المصرية وامكانيات توزيع الفائض من الزراعه الى خارج الزراعة ، ومن ثم أثر ذلك على المدخرات والتراكم بصفة عامة ؟

والصناعة كما قلت تكامل حلقات صناعية تكنولوجية يرتبط بها مدى قدرتها على تزويد الزراعة بما هو لازم لها ، ومدى قدرتها على تحقيق الاستقلال النسبى للاقتصاد المصرى . وفى النهاية أى نمط للاستهلاك يخدمه هذان القطاعان ؟

هذا فى الواقع هو نوع التحليل الذى كان يتعين أن يبرز ولو بصفة أقل تجريدا وأقل تفصيلا بطبيعة الحال نظرا لأنه سيكون محل دراسة أو مناقشة مقبلة . وشكرا .

المناقشات :

أثارت التفرقة بين النمو والتنمية جدلا بين المشتركين فى المناقشة ، كانت أهم عناصره ما يلى :

١ ـ أن التفرقة بين النمو والتنمية قضية حسمت منذ الستينات ، حتى فى الفكر الاقتصادى المصرى ، من وجهة نظر البعض . وطبقا لهذا التصور ، فان التنمية هى عملية اجتماعية ومن ثم فهى تنطوى على تغيير فى علاقات الانتاج .

على أن كان هناك من يرى أن التفرقة لم تحسم بعد ، وأنه من الضرورى والمفيد التفرقة بين النمو والتنمية . بل ان البعض ذهب أكثر من ذلك ، ونادى بضرورة التفرقة بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الشاملة أو الحضارية . فالنمو هو زيادة فى انتاج مجتمع معين أو تكوين اجتماعى معين ، بينما التنمية تنصب أساسا على التغير فى الهيكل الاقتصادى وبالطبع لا يمكن احداث تغير فى الهيكل الاقتصادى دون احداث تغير فى الهيكل الاجتماعى . أما التنمية الشاملة او الحضارية فهى أوسع من ذلك وهى ترتبط بالتفكير العلمى والفلسفى والفنى وما يترتب على تطوير هذه الجوانب من تطوير فى نمط الحياة ذاته . ومن هنا فإنه من الخطأ مثلا اعتبار الثورة الصناعية بداية التنمية فى أوربا ، اذ يمكن ارجاعها الى ما قبل الثورة الصناعية بقرن من الزمان . ويمكن التاريخ للتنمية بظهور كتاب ديكارت عن المنهج أو كتاب فرانسيس بيكون عن المنهج التجريبى وكذلك بظهور فلسفة ليبنتز واسهامه الرياضى والتقدم فى الفلسفة السياسية على يد هيوم ولوك فى انجلترا وفلاسفة عصر الاستنارة والموسوعيين فى فرنسا ؛ هذا الى جانب التطورات التى ارتبطت بموسيقى موزار والتطور فى الفنون التشكيلية وفن العمارة .

٢ ـ كان هناك اتفاق على عدم كفاية معيار اجمالى الناتج المحلى كمقياس للحكم على مدى نجاح التنمية . وفى هذا الصدد أشار البعض الى ضرورة استخدام مفهوم «نوعية الحياة» أو «نوعية المعيشة» ، الذى تجرى بلورته منذ سنوات قليلة عن طريق استحداث معيار مركب يأخذ فى الحسبان عددا من المؤشرات الهامة مثل متوسط عمر الانسان ، المقدرة على القراءة والكتابة ، معدلات الوفيات خاصة وفيات الاطفال ، ومعدل المواليد . غير أن هذه المحاولات التى تمت لصياغة رقم قياسى لنوعية الحياة المادية

physical Quality of life Index PQLI برغم انها تأخذ فى الاعتبار جوانب هامة عديدة الا أنه يشوبها قصور خطير ناتج من عدم ادراج العمالة أو البطالة ضمن عناصر الرقم القياس المقترح . وهذا أمر هام خاصة اذا سلمنا بأن العمل المنتج هو أحد الحاجات الاساسية التى ينبغى إشباعها للانسان . وقد ذكر فى هذا المجال أن جامعة الامم المتحدة بصدد القيام بدراسة شاملة تستمر عدة سنوات للبحث فى مؤشرات التنمية .

٣ ـ فيما يتعلق بفكرة القطاعات الديناميكية التى أشار اليها البحث ، رأى البعض أنه لا توجد قطاعات ديناميكية بذاتها ، أن فكرة القطاع الديناميكى لابد من تحديدها زمنيا ومكانيا . كذلك فان فكرة الديناميكية يعنى أن قطاعا مُعينا يولد بذاته نمواً منها تنطوى على تغليب للعلاقات بين الاشياء أو السلع على العلاقات بين البشر والتى كان يسميها كارل ماركس (Fetishism) أيضا ليست القطاعات الديناميكية بالضرورة هى قطاعات صناعية . ومن المهم هنا التفرقة بين الانتاج المادى والخدمات . وعندما نعترف بأهمية البعد الحضارى والنظرة الشاملة للعلاقات بين البشر فى مفهوم التنمية ، فلابد وأن نقبل أيضا أن محو الأمية والبحث العلمى قد لا يقلان أهمية عن بناء الصناعة الثقيلة . وحتى اذا قبل تعريف القطاع الديناميكى بأنه القطاع الصناعى ، فسيظل السؤال مطروحا : أى الفروع الصناعية أكثر ديناميكية من غيرها فى عملية التنمية ؟.

٤ ـ أشار بعض المتناقشين الى أنه كان بامكان الباحث الاستناد الى متغيرات أخرى عديدة لتأكيد نتائجة خاصة بعد سنة ١٩٧٠ ، مثل سلوك معدل الاستثمار وكذلك نمط توزيع هذا الاستثمار على القطاعات المختلفة . ذلك أن بعد سنة ١٩٦٦ انخفض معدل الاستثمار وكانت النسبة الكبرى من الاستثمارات توجه لأغراض الاحلال والتجديد واستكمال مشروعات قائمة ، وليس لبناء طاقة انتاجية جديدة .

٥ ـ اعترض البعض على تقسيم الباحث للفترة محل البحث بأنه كان تقسيما تحكميا ، وأشير الى أنه لوكان الباحث قد استخدم تقسيما زمنيا آخر له دلالات اجتماعية مثل التقسيم الى الفترات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ ، ثم ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ ، لكان قد توصل الى نتائج مختلفة تماما عما توصل اليه .

الفصل الثانى

الضرائب وتوزيع الدخل

تطور الهيكل الضريبي في مصر

في ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧

دراسة تحليلية

د . محمود عبد الفضيل

مقدمة :

يمثل هذا البحث محاولة أولية لدراسة التطورات التي طرأت على هيكل النظام الضريبي في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٧ . وسنركز في تحليلنا ، بصفة خاصة ، على التغيرات التي طرأت على هيكل النظام الضريبي كنتيجة للتطورات الهيكلية للاقتصاد المصري وتطور نظام الادارة الاقتصادية المعمول به خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٢ – ١٩٧٢ .

وضمن هذا الاطار ، سنعرض **أولا** لتطور هيكل الحصيلة الضريبية (المباشرة وغير المباشرة) خلال الفترة موضع الدراسة . كذلك سنقوم **ثانيا** بابراز أهم ملامح الهيكل الضريبي خلال الربع قرن الماضي ، مع توجيه اهتمامنا إلى **الآثار التوزيعية** للنظام الضريبي الذي ساد خلال الفترة موضع الدراسة بهدف استكشاف مواطن الضعف وتسليط الضوء على نواحي القصور القائم مما يساعد على ترشيد محاولات «الاصلاح الضريبي» الجارية .

القسم الأول :

تطور هيكل حصيلة الضرائب :

نظرا لاختلاف درجات التفصيل والتبويب لاحصائيات الضرائب المتوافرة خلال الفترة موضع الدراسة ، فقد قمنا باعادة « تصنيف » و « تجميع » البيانات الخاصة بالضرائب المختلفة بما يسهل عملية المقارنة والتحليل . ولذا فقد أدرجنا ضمن مجموعة **ضرائب الدخل** الضريبة على المرتبات والأجور ، الضريبة على فوائد الديون والودائع ، الضريبة على دخول ملكية القيم المنقولة ، الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، والضريبة على دخول المهن الحرة (وغير التجارية) . كذلك أدرجنا ضمن مجموعة **الضرائب على السلع والخدمات** الرسوم الجمركية ، رسوم الانتاج ، رسوم الاستهلاك ، والدمغة . بينما تمثل المجموعة الثالثة **الضرائب على الملكيات والثروات** وتشمل ضريبة التركات ورسم الايلولة على التركات وغيرها من التصرفات الرأسمالية .

ويبين الجدول رقم (١) **التوزيع النسبي** لحصيلة الضرائب الاجمالية وفقا لهذا التبويب والتصنيف خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٧٢ . وتشير هذه الاحصائيات إلى الأهمية الكبرى للوزن النسبي لمجموعة الضرائب **غير المباشرة** على السلع والخدمات فى تكوين الحصيلة الضريبية فى مصر[١] . ولكن يلاحظ أنه قد حدث بعض التحول البسيط نحو مزيد من الاعتماد على « ضرائب الدخل والثروة » فى أواخر الستينات « السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١) حيث بدأ التوازن يختل بشكل ملحوظ لصالح « الضرائب غير المباشرة » . ويكفى لنا أن نشير إلى حقيقة هامة وهى أنه بينما شكلت الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات حوالى **ثلثى** حصيلة الضرائب فى ١٩٥٨/٥٧ ، فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٧٥٪ فى منتصف الستينات (١٩٦٤) ، وظلت هذه النسبة تتذبذب حول ٧٣٪ خلال النصف الثانى من الستينات . والسبب الرئيسى وراء هذه القفزة فى النصيب النسبى للضرائب غير المباشرة منذ عام ١٩٦٤ يعود إلى رفع قيمة الرسوم الجمركية على الواردات[٢] .

وبالنسبة لتطور النصيب النسبى لضرائب الدخل يلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٨/٥٧ — ١٩٦٤/٦٣ تراوح النصيب النسبى لضرائب الدخل بين ١٦٪ — ١٩٪ من اجمالى الحصيلة الضريبية ، وقد أخذ حجم حصيلة ضرائب الدخل يرتفع بشكل مطلق منذ السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ نتيجة لرفع معدلات ضريبة الدفاع والأمن القومى منذ يناير ١٩٦٦ ،

وكذلك زيادة معدلات تحصيل متأخرات الضرائب . والجدير بالتسجيل أيضا هو زيادة حجم حصيلة الضرائب على دخول الأعمال (الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية) بدرجة ملحوظة منذ السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ ، اذ ارتفعت المتحصلات من ٨٨ مليون جنيه مصرى فى السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ إلى ١٢٠ مليون جنيه مصرى فى السنة المالية ١٩٧٢/٧١ ، أى بزيادة قدرها ٣٦٪ .

القسم الثانى : عرض تقييمى لتطور الهيكل الضريبى خلال الربع قرن الأخير :

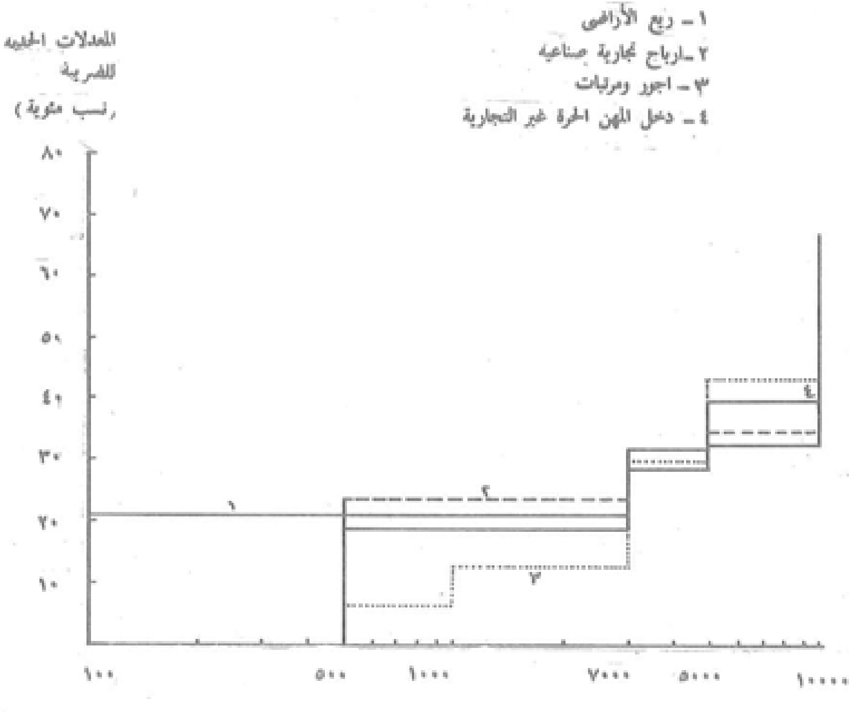
عند تقييم الهيكل الضريبى خلال الخمسينات والستينات لابد لنا أن نسجل بادىء ذى بدء حقيقة هامة ألا وهى كون هذا الهيكل نتاجاً لظروف تاريخية معينة ومحصلة «لترقيعات» تشريعية متعاقبة ، فقد ظل الهيكل الضريبى السائد منذ ١٩٥٢ يعكس مزيجا من النظم والتشريعات الموروثة منذ بدء التشريع الضريبى فى الثلاثينات ومن التعديلات التى ادخلها المشرع فى ظل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بهدف تحقيق مزيد من العدالة فى توزيع الأعباء الضريبية وتنشيط دور النظام الضريبى كأداة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية . ولذا فان النظام الضريبى المعمول فى مجال **ضرائب الدخل** ظل يحمل بصمات التشريع الفرنسى الذى اقتبس عنه المشرع المصرى فى الثلاثينات . وخلاصة القول أن التغيرات المحدودة التى أدخلت على هيكل النظام الضريبى **خلال الفترة الناصرية ، على وجه الخصوص ، كان يحكمها بالأساس هدف مراعاة الاعتبارات الخاصة بالموازنة بين تحقيق أهداف التنمية** وما يقتضيه ذلك من تعبئة أكبر قدر من المواد الضريبية ، من ناحية ، واعتبارات تحقيق أهداف **العدالة الاجتماعية** وما يقتضيه ذلك من تزايد درجة التصاعد فى معدلات الضرائب المباشرة على دخول الأفراد والأعمال .

أ – الضرائب النوعية المختلفة على دخول الأفراد :

يوضح الشكل رقم (١) درجات تصاعد الضريبة على أوعية ضرائب الدخل المختلفة لنفس الشخص الطبيعى ، بهدف ابراز الآثار التوزيعية لكل ضريبة نوعية على حدة بعد مراعاة الاعفاءات الضريبية المقررة ، وبالاستناد إلى هذا الشكل التوضيحى يلاحظ أن المعدلات الحدية للضريبة على الشرائح العليا للدخول التى مصدرها **كسب العمل** تفوق بكثير المعدلات الحدية السائدة بالنسبة للدخول العالية **غير المكتسبة** عن طريق العمل .

فعلى سبيل المثال ، نجد أن المعدلات الحدية للضرائب على الشرائح الدنيا والمتوسطة للدخول التى مصدرها **كسب العمل** تقل عن المعدلات الحدية للضريبة التى تصيب الدخول التى مصدرها **ريع الأراضى** ، ولكننا نجد أن تلك الصورة تنعكس عندما نصعد سلم الدخول لنصل إلى الشرائح العليا للدخل . ولذا يمكن لنا القول بايجاز أن نظام الضرائب على دخول الأفراد الذى ساد منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن لا يفى بمتطلبات العدالة الافقية والرأسية Horizontal and vertical Equity فى توزيع الأعباء الضريبية .

المعدلات الحديه للضريبة على الانواع المختلفة للدخل الفردى فى ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤



الدخل السنوى الكلى بالجنيهات المصرية (مقياس لوغاريتمى)

شكل رقم ١

جدول رقم (١)

تطور هيكل حصيلة الضرائب فى مصر ، ١٩٥٢/٥١ ـ ١٩٧٢/٧١

(بملايين الجنيهات المصرية)

	٥١/٥٢	٥٢/٥٣	٥٣/٥٤	٥٤/٥٥	٥٥/٥٦	٥٦/٥٧	٥٧/٥٨	٥٨/٥٩	٥٩/٦٠	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥	٦٥/٦٦	٦٦/٦٧	٦٧/٦٨	٦٨/٦٩	٦٩/٧٠	٧٠/٧١	٧١/٧٢
ضرائب الدخل (١)	٢٣ر٠	٢٣ر١	٢٠ر١	١٨ر٣	١٩ر٥	٢٤ر٥	٣٤ر١	٣١ر٩	٣١ر٧	٣٤ر٦	٣٢ر٩	٣٥ر٠	٤٧ر٣	٧٠ر٧	٨٦ر٢	٩٩ر٨	٩٢ر٢	١١١ر٠	١٣٠ر٠	١٤٣ر٥	١٤٦ر٢
ضرائب السلع والخدمات (٢)	٩٥ر٣	٨٨ر٥	١٠١ر٠	٩٩ر١	١٠٥ر٦	١٠٣ر٢	١٠٥ر٧	١١٢ر٩	١١٦ر٣	١٢٥ر٦	١٣٩ر٣	١٦٦ر١	٢٠٧ر٣	٢٢٧ر٣	٢٦٣ر٠	٢٨٣ر١	٣١٦ر٧	٣٢٣ر٠	٣٧٥ر٠	٤٠١ر٨	٤٠٧ر٧
ضرائب على الثروات والتصرفات الرأسمالية (٣)	١٧ر٧	١٩ر٨	١٨ر٣	٢٣ر٦	٢٣ر٦	٢٧ر٦	١٨ر٣	١٩ر٦	١٨ر٩	١٩ر٩	١٧ر٤	١٨ر٤	٢١ر٣	١٩ر٣	١٠ر٧	١٠ر٨	٢٨ر٧	٢١ر٠	٢٦ر٥	٣٥ر٤	٣٥ر٣
الحصيلة الاجمالية للضرائب	١٣٦ر٠	١٣١ر٤	١٣٩ر٤	١٤٠ر٩	١٤٨ر٧	١٥٥ر٣	١٥٨ر١	١٦٤ر٤	١٦٦ر٩	١٨٠ر١	١٨٩ر٦	٢١٩ر٥	٢٧٥ر٩	٣١٧ر٣	٣٥٩ر٩	٣٩٣ر٧	٤٣٧ر٦	٤٥٥ر٠	٥٣١ر٥	٥٨٠ر٧	٥٨٩ر٢
ضرائب الدخل	١٦ر٩	١٧ر٦	١٤ر٤	١٣ر٠	١٣ر١	١٥ر٨	٢١ر٦	١٩ر٤	١٩ر٠	١٩ر٢	١٧ر٤	١٥ر٩	١٧ر١	٢٢ر٣	٢٤ر٠	٢٥ر٣	٢١ر١	٢٤ر٤	٢٤ر٥	٢٤ر٧	٢٤ر٨
ضرائب السلع والخدمات	٧٠ر١	٦٧ر٤	٧٢ر٥	٧٠ر٣	٧١ر٠	٦٦ر٤	٦٦ر٩	٦٨ر٧	٦٩ر٧	٦٩ر٧	٧٣ر٥	٧٥ر٧	٧٥ر١	٧١ر٦	٧٣ر١	٧١ر٩	٧٢ر٤	٧١ر٠	٧٠ر٥	٦٩ر٢	٦٩ر٢
ضرائب على الثروات والتصرفات الرأسمالية	١٣ر٠	١٥ر١	١٣ر١	١٦ر٧	١٥ر٩	١٧ر٨	١١ر٥	١١ر٩	١١ر٣	١١ر٠	٩ر٢	٠٨ر٤	٧ر٧	٠٦ر١	٠٣ر٠	٢ر٧	٦ر٦	٤ر٦	٥ر٠	٦ر١	٦ر٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) تتضمن الضرائب على دخول الأفراد والأعمال

(٢) تتضمن الرسوم الجمركية ، ورسوم الانتاج والاستهلاك (والتى تشمل ،فروق الاسعار ، منذ ١٩٦٦/٦٥) ورسوم الدمغة

(٣) تشمل أيضا الضرائب الأخرى .

المصادر :

١٩٥٢/٥١ ــ ١٩٥٧/٥٦ : أحمد المرشدى ، الضرائب والتنمية الاقتصادية ، لجنة التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ١٩٥٧ ، جدول رقم (١)

١٩٥٨/٥٧ ــ ١٩٦٤/٦٣ : J. K. totz taxation in the U.A.R. (Egypt) table (3) P. 126

١٩٦٥/٦٤ ــ ١٩٧٠/٦٩ : عبد الهادى النجار ، دور الضرائب فى تعبئة الفائض الاقتصادى الفعلى بالاقتصاد المصرى (المطابع الأميريه ، ١٩٧٤)

١٩٧١/٧٠ ــ ١٩٧٧١ : تقرير متابعة الخطة العام ١٩٧٢/١٩٧١ ، (القاهرة : وزارة التخطيط ، ديسمبر ١٩٧٣) ص١٣٩

ب – الضريبة العامة على الدخل :

استحدثت هذه الضريبة عام ١٩٤٩ كاداة لتحسين درجة تصاعدية نظام الضرائب على الدخل حيث اعتبرت هذه الضريبة **ضريبة اضافية** تتوج بقية الضرائب النوعية الاخرى دخول الأفراد . ولذا فقد زيدت اسعار الضريبة للشرائح المختلفة للضريبة العامة على الايراد عدة مرات خلال الفترة موضع البحث وخصوصا فى الاعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥ كجزء من مجموعة الاجراءات الاقتصادية الهادفة نحو اضفاء طابع «اشتراكى» على المجتمع المصرى[٣] . ولكى يمكن لنا قياس مقدار الزيادة فى معدلات التصاعد للضريبة ، قمنا ببعض الحسابات لاستخلاص فكرة عامة عن الدرجة الكلية لتصاعد الضريبة العامة على الدخل بعد كل تعديل فى التشريع الخاص بهذه الضريبة ، وذلك بتوفيق «معادلتى الانحدار» التاليتين لجداول الضريبة العامة على الايراد عند نقطة زمنية معينة :

المعادلة الأولى وهى معادلة خطية :

$$T = a + by$$

والمعادلة الثانية وهى معادلة خطية فى اللوغاريتمات :

$$\text{Log } T = \text{Log } a + \beta \log Y$$

حيث T هى مقدار الضريبة

Y هى مقدار الدخل الخاضع للضريبة

$\frac{\Delta T}{\Delta Y} = b$ تمثل المعدل **الحدى** للضريبة

$\frac{T}{Y} = \left(\frac{a}{y} + b\right)$ تمثل المعدل **المتوسط** للضريبة

β معامل مرونة حصيلة الضريبة العامة على الدخل بالنسبة للدخل الخاضع للضريبة .

ونورد فى جدول رقم (٣) القياسات الخاصة بمعادلات الانحدار التى تم تقديرها للسنوات الثلاث ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥ .

جدول رقم (٣)

معادلات الانحدار المقدرة (١٩٥٢ – ١٩٦٥)

$T = a + by$	$Log\ T = Log\ a + B\ log\ Y$
1952: $T = -553.7 + 0.240\ Y\ R^2 = 0.98$ (148.5) (0.019)	$Log\ T = 10.02 + 1.9\ logY\ R^2 = 0.99$ (0.575) (0.068)
1961: $T = -927.8 + 0.373\ Y\ R^2 = 0.92$ (244) (0.373	$Log\ T = -13.25 + 2.3\ log\ Y$ (0.323) (0.038)
1963: $T = -1008 + 0.404\ Y\ R^2 = 0.92$ (267) (0.430)	$Log\ T = -12.99 + 2.3\ log\ Y$ (0.401) (0.47) $= R^2 = 0.997$

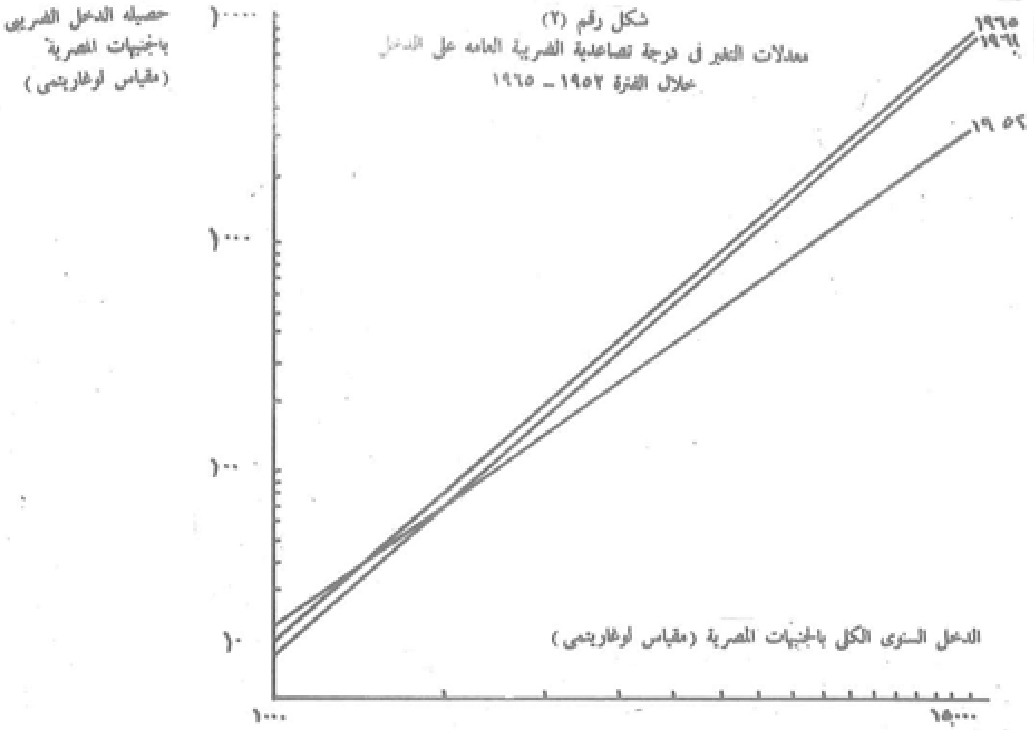
وبالنسبة للمجموعة الأولى من المعادلات الخطية ، يمكن قياس الدرجة الكلية لتصاعد الضريبة على أنها الفرق بين المعدل الحدى والمعدل المتوسط للضريبة .

ويمكن لنا بسهولة اختبار فرض ما اذا كانت الضريبة العامة على الدخل تصاعدية أم لا ، عن طريق التحقيق من توافر الشرط البسيط الذى مؤداه أن قيمة المعمل (a) أقل من الصفر .

أما بخصوص المجموعة الاخرى من **المعادلات اللوغاريتمية** ، فان نتائج الانحدار تشير إلى أن قيمة **معامل المرونة** (B) كانت أكبر من الواحد الصحيح فى كل المعادلات التى تم تقديرها . وهذه النتائج تشير بدورها إلى أن الضريبة العامة على الدخل قد أصبحت **متصاعدة**

بدرجة متزايدة مع مرور الزمن وبصفة خاصة منذ عام ١٩٦١ (انظر الشكل رقم ٢) وقد جاء آخر تعديل عام ١٩٧٣ (القانون رقم ١١٤) ، حيث زادت اسعار الضرائب على الشرائح من الثانية إلى الخامسة بنسبة واحد فى المائة .

ولكن الأمر الجدير بالتنويه فى هذا الصدد هو أنه رغم تزايد حدة تصاعد المعدلات الحدية للضريبة العامة على الدخل منذ عام ١٩٦١ ، فقد ظل هذا التصاعد «نظريا» فقط دون فعالية حقيقية فى التطبيق ، اذ لم تمتد الضريبة فعليا إلى فئة «كبار الممولين» ذوى الدخول والثروات الكبيرة التى تولدت منذ أواخر الستينات فى نشاطات تجارية ومهنية وطفيلية واسعة النطاق وذلك بسبب اتساع نطاق انتشار **التهرب الضريبى**[(٤)] . ويمكن التدليل على هذا الأمر بسهولة من خلال ملاحظة ركود حصيلة الضريبة العامة على الدخل فى أواخر الستينات ، اذ وصلت متحصلات الضريبة العامة على الدخل ٢٫٧ مليون جنيه مصرى فى ١٩٦٩/٦٨ وهبطت إلى ٢ مليون جنيه مصرى فى ١٩٧٢/٧١ . فمن غير المعقول أن يكون فى مصر ٨٤ **ألف ممول لضريبة الايراد العام** (أى الذين تزيد دخولهم على ألف جنيه سنويا)[(٥)] ، اذ يمثل القطاع الأكبر منهم أصحاب المرتبات والأجور .



شكل رقم (٢)
معدلات التغير فى درجة تصاعدية الضريبة العامه على الدخل
خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦٥

جدول رقم (٢)

تطور المعدلات المتوسطة والحدية للضريبة العامة على الدخل

(بعض السنوات المختارة)

متوسط الدخل السنوى (بالجنيهات المصرية)	١٩٥٢		١٩٦١*		١٩٦٥**	
	المعدل المتوسط ٪	المعدل الحدى ٪	المعدل المتوسط ٪	المعدل الحدى ٪	المعدل المتوسط ٪	المعدل الحدى ٪
١٠٠٠	٠	—	—	—	—	—
١٥٠٠	٢٫٧	٨	٢٫٧	٨	٣	٩
٢٠٠٠	٤٫٢٥	٩	٤٫٢٥	٩	٤٫٧٥	١٠
٣٠٠٠	٦٫٠	١٠	٦٫١٧	١٠	٦٫٨٣	١١
٤٠٠٠	٧٫٦	١٥	٨٫٤	١٥	٨٫٨٧	١٥
٥٠٠٠	٧٫١	١٥	١١٫٧	٢٥	١٢٫١	٢٥
١٠٠٠٠	١٧٫٠٥	٢٥	٣٣٫٣٥	٧٥	٣٦٫١	٨٠
١٥٠٠٠	٢١٫٣٧	٣٠	٥٢٫٢٣	٩٠	٥٥٫٧	٩٥

* بموجب القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ ، الذى نتج عنه رفع معدلات الضريبة العامة على الدخل مع الغاء الضريبة الاضافية للدفاع التى كانت تفرض على وعاء ضريبة الدخل العام . وقد أدى هذا الاجراء الى تخفيض عبء الضريبة الواقع على أصحاب الدخول فى الشرائح الدنيا .

** تعديلات استحدثها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ .

جـ – الضرائب «غير المباشرة» على السلع والخدمات :

تمثل الضرائب على السلع والخدمات المصدر الرئيسي لحصيلة الضرائب الاجمالية فى مصر كما اسلفنا الذكر . وقد ازدادت أهمية الضرائب غير المباشرة كمصدر من مصادر تمويل الانفاق العام منذ منتصف الستينات ، كما ازداد تعقد هيكلها وتنوعت مصادرها بسبب تزايد «فروق الأسعار» فى تمويل الخزانة وغيرها من الرسوم المستترة .

ويبين الجدول رقم (٤) تطور هيكل «الضرائب المباشرة» منذ منتصف الستينات ، حيث تمثل **الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك** الجانب الأعظم من حصيلة الضرائب غير المباشرة . كذلك يتضح الدور المتعاظم لـ «فروق الاسعار» كأداة جديدة للسياسة الضريبية فى مجال فرض الضرائب غير المباشرة ، اذ ارتفعت حصيلة الضرائب تحت بند «فروق اسعار» بصورة كبيرة من ١٥ مليون جنيه مصرى فى السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ إلى ١١٠ مليون جنيه مصرى فى السنة المالية ١٩٧٢/٧١ . وكنتيجة لذلك ارتفع النصيب النسبي لبند «فروق الاسعار» فى اجمالى حصيلة الضرائب غير المباشرة من ٥ر٧٪ إلى ٢٧٪ خلال فترة زمنية لاتتجاوز السبع سنوات .

«وفروق الأسعار» هى عبارة عن ذلك الجزء من الثمن الذى يدفعه المشترى النهائى للحصول على السلعة وتورده الشركة المنتجة أو المستوردة للخزانة العامة . وقد أصابت تلك الضريبة «المقنعة» فى شكل «فروق الأسعار» مجموعة هامة – ولكن محدودة – من السلع الاستهلاكية على أساس **انتقائى** . اذ يلاحظ أن الضريبة التى يتم جبايتها فى شكل «فروق اسعار» تصيب بالاساس مجموعة **من السلع الاستهلاكية الضرورية ذات المرونة السعرية المنخفضة للطلب** مثل الشاى والسكر والسجائر وزيت الطعام والملابس القطنية والصوفية والأحذية الشعبية ، بالاضافة إلى مجموعة أخرى من **السلع الاستهلاكية المعمرة** ذات **المرونة الداخلية العالية للطلب** .

ويمكن التدليل على ذلك من خلال التحليل التفصيلى للحساب الختامى للسنه المالية **١٩٧٠/٦٩** ، حيث يتضح أن الجانب الاكبر من السلع المحملة «بفروق الأسعار» هى سلع الاستهلاك الضرورية (الشاى – السكر – السجاير – الأقمشة بأنواعها ، الأحذية البلاستونيل ، الأدوية – الكيروسين ، الزيت الحر – الصابون – المسلى الصناعى ، الادخنة) ، حيث أسهمت هذه السلع بما يوازى ٨٠٪ من حصيلة «فروق الأسعار» التى تم توريدها للخزانة العامة(٦) . ومن ناحية أخرى فقد بلغت مساهمة السلع الاستهلاكية المعمرة

جدول رقم (٤)

تطور هيكل الضرائب غير المباشرة على السلع (الرسوم الجمركية وغيرها الدمغة وفروق الاسعار) ١٩٦٥ - ١٩٧٢

(بملايين الجنيهات المصرية)

نوعية الضريبة غير المباشرة	٦٥/ ٦٦	٦٦/ ٦٧	٦٧/ ٦٨	٦٨/ ٦٩	٦٩/ ٧٠	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢
الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك (١)	٢٣٣	٢١٥	٢١٥	١٩٥	٢٣٤	٢٦٧	٢٦٢
رسوم الدمغة (٢)	١٥	١٥	٢٦	٢٨	٣٢	٣٦	٣٦
فروق اسعار (٣)	١٥	٥٣	٧٦	١٠٠	١٠٩	١٠٣	١١٠
المجموع	٢٦٣	٢٨٣	٣١٧	٣٢٣	٣٧٥	٤٠٦	٤٠٨

المصدر : رياض الشيخ ، «النظام الضريبي المصري : تقييم من وجهة نظر التنمية طويلة المدى» بالانجليزية ، مصر المعاصرة ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢٣٢ (ابريل ١٩٦) ، وعبد الهادي النجار ، المرجع السابق ذكره .

ملاحظات :

(١) حوالى ٥٠٪ من الرسوم الجمركية يأتى من الرسوم على الدخان . وتفرض رسوم الانتاج والاستهلاك على غزل القطن والسكر والاسمنت والبترول والمشروبات الروحية وبعض السلع الأخرى .

(٢) تفرض رسوم الدمغة على كل المعاملات والمستندات والطلبات والتسجيلات والعقود .

(٣) بدء التفكير فى «فروق الاسعار» للمرة الأولى كمصدر هام من مصادر تمويل خزانة الدولة بناء على قرار من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى فى يونيو ١٩٦٥ ، ثم فرضت بقرارات وزارية بعد ذلك .

(الثلاجات الكهربائية ، أجهزة التكييف ، التليفزيونات ، الغسالات الكهربائية – سيارات الركوب ، الخ ...) بنسبة ٤٪ فقط من حصيلة عبئها على المستلك النهائى) بما يوازى ١٦٪ من اجمالى الحصيلة (٧)

والجدير بالذكر ايضا ان معدل فرض الضريبة «غير المباشرة» فى شكل «فروق اسعار» الذى اصاب سلعة استهلاكية ضرورية مثل «احذية البلاستونيل» قد بلغ ٢٢٪ من سعر التجزئة فى عام ١٩٦٦ (٨) . كذلك يجدر بنا التنويه بأن حصيلة الضرائب غير المباشرة على سلعة ضرورية هى السكر فى شكل «فروق اسعار» ورسوم انتاج واستهلاك قد زادت زيادة هائلة فى النصف الثانى من الستينات كما يتضح من الجدول رقم (٥) .

ولعل الاسباب العملية (البرجماتية) التى تكمن وراء هذا الاعتماد المغالى فيه على الأشكال المختلفة للضرائب غير المباشرة – والتى يقع عبئها أساسا على بنود «الاستهلاك الشعبى» – يمكن أن نعزيه إلى عدة عوامل من بينها **سهولة ربط وتحصيل** مثل هذه الضرائب من ناحية ، **واتساع قاعدة الضريبة** Tax base لمثل هذا النوع من الضرائب . ولكن هناك ثمة وجهة نظر حكومية قائلة بان الهدف الأساسى من اللجوء إلى «فروق الأسعار» كأداة نشطة من أدوات السياسة الضريبية منذ منتصف الستينات انما هو الرغبة فى تغليب اعتبارات **الادخار** على **الاستهلاك الفردى**) عند تخصيص الدخول الفردية القابلة للتصرف ، وذلك بهدف مكافحة **الضغوط التضخمية** التى بدأ يعانى منها الاقتصاد المصرى منذ منتصف الستينات . بيد أن هذا الهدف من أهداف السياسة الاقتصادية لم يكلل بالنجاح اذ أنه بالاضافة إلى الآثار التوزيعية **غير العادلة** لعبء هذه الضرائب ، فقد نتج عن التوسع فى فرض الضرائب غير المباشرة فى شكل «فروق اسعار» إلى توليد بعض **الآثار الانكماشية** فى الاقتصادى القومى والتى تمثلت فى تكدس المخزون السلعى من السلع المعمرة فى السنوات ١٩٦٦/٦٥ إلى ١٩٦٩/٦٨ .

القسم الثالث : ملاحظات ختامية :

يشير التحليل السابق لتطور الهيكل والنظام الضريبى المصرى منذ ١٩٥٢ حتى الآن إلى تعايش عنصرى «عدم العدالة» و «عدم الكفاءة» بدرجات متفاوتة خلال الفترة موضع الدراسة . فقد جاءت معظم الزيادات فى حصيلة الضرائب الاجمالية خلال الخمسينات

جدول رقم (٥)

تطور حصيلة رسوم الانتاج والاستهلاك وفروق الاسعار على «السكر» خلال الفترة ١٩٦٨/٦٧ – ١٩٧٢/٧١

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة المالية	رسوم الانتاج	رسوم أخرى	سكر حر (فروق أسعار)	فروق اسعار (سكر بطاقات)	المجموع
٦٨/٦٧	١٢ر٠	٢ر٨	٢ر٧	٠ر٤	١٧ر٩
٦٩/٦٨	١٦ر٠	٧ر٥	٥ر٧	٠ر٦	٢٩ر٨
٧٠/٦٩	١٧ر٧	١٣ر٦	٦ر٠	٠ر٦	٣٧ر٩
٧١/٧٠	٢٠ر٥	١٧ر٣	٥ر٢	٠ر٦	٤٣ر٦
٧٢/٧١	٢٢ر٧	١٨ر٥	٤ر٥	٠ر٦	٤٦ر٣

المصدر : تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ، نشر فى مجلة «الطليعة» ، المجلد ٩ ، العدد ٨ (أغسطس ١٩٧٣) ، ص ٥٥

والستينات من الضرائب غير المباشرة والتى ارتفع وزنها النسبى فى تكوين حصيلة الضرائب الاجمالية . وبذا فقد تغلبت اعتبارات «تعبئة الموارد المالية للدولة» على اعتبارات العدالة الاجتماعية» فى توزيع العبء الضريبى على الفئات الدخلية المختلفة ، اذ أنه من المعروف جيدا أن العبء الاساسى للضرائب المباشرة يقع بالدرجة الأولى على الفئات محدودة الدخل وبالشكل الذى لا يعوض عنه لارتفاع درجات تصاعد الضرائب المباشرة النوعية على الدخول المختلفة والضريبة العامة على الايراد .

ومن ناحية أخرى ، فرغم اطراد تعديلات أسعار **الضريبة العامة على الايراد** خلال السنوات : ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٣ فان التقلص والركود فى حصيلة هذه الضريبة يبدو واضحا اذ يبلغ عدد ممولى هذه الضريبة ٨٤ الف ممول يدفع منهم الضريبة نحو ٣٢ الف شخص .. ويؤدون ضريبة تتراوح حصيلتها بين ٩ر١ – ٢ مليون جنيه سنويا . وهذا معناه **أن عدد ممولى الضريبة العامة للايراد غير معبر عن واقع ذوى الدخول العالية فى** مصر . اذ تحولت الضريبة العامة على الايراد لما يمكن أن نطلق عليه ضريبة على دخول ذوى

المرتبات والأجور المرتفعة الذين يصعب عليهم التهرب الضريبي ، بينما ظلت الدخول العالية المتولدة فى قطاع الأعمال والنشاطات الطفيلية[٩] دخولا «متهربة» من الضريبة . وطبيعة هذه الدخول المتهربة من الضرائب هى ذات شقين : شق يرجع إلى عدم امكان حصر الممولين الواجب تكليفهم بالضريبة ، وشق يرجع إلى عدم امتداد التشريع الضريبي إلى بعض الأنشطة المدرة للأرباح العالية (مثل تربية الماشية والدواجن والنحل والحدائق والشقق المفروشة ، وبعض نشاطات المهن الحرة)[٩] .

ففى الوقت الذى لا يكاد يفلت فيه المواطن من أصحاب الدخول المحدودة من الخضوع لضريبة نوعية ، لابد من إحكام الوسائل التى تكفل حصر الممولين والدخول المتهربة لاسيما لدى أصحاب الدخول المرتفعة والطفيلية . والجدير بالذكر هنا أن نظام البطاقة الضريبية الذى صدر عام ١٩٧٣ قد ساعد على حصر ٩٠ الف ممول ممن يتعاملون مع القطاع العام والحكومة والذين لم تكن لهم ملفات ضريبية سابقة .

وأخيرا لابد لنا من أن نشير إلى أحد المثالب الأساسية للنظام الضريبي الحالى الا وهى تخلف وعدم كفاءة التحصيل للضرائب ومتأخراتها . ومن أهم المؤشرات الدالة على عدم كفاءة التحصيل حقيقة كون المتأخرات الضريبية المتراكمة على الدخول ورءوس الأموال قدرت بحوالى ١٩١ مليون جنيه مصرى مستحقة على ممولى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية[١٠] .

وحتى نهاية عام ١٩٧٥ بلغت المتأخرات المستحقة لمصلحة الضرائب ١٨٤٫٥ مليون جنيه والمتأخرات للجمارك ٧٦٫٢ مليون جنيه [١١] ، مما يقتضى علاج مشكلة التضخم فى المتأخرات وتنشيط اجراءات التحصيل للضرائب بما يضمن مسايرة حركة الفحص والربط .

واجمالا يمكن القول بأن عدم توزيع الأعباء الضريبية توزيعا عادلا بين الفئات الدخلية وبين النشاطات الاقتصادية المختلفة نتيجة تحيز النظام الضرائبى للضرائب غير المباشرة بالاضافة إلى ارتفاع نسبة الدخول العالية المتهربة من ضرائب الدخل والضريبة العامة على الايراد ، يجعل النظام الضريبي المصرى خلال الربع قرن المنصرم نظاما معيبا يعانى من رذيلتين أساسيتين : «عدم العدالة» فى توزيع الأعباء الضريبية **أفقيا** بين النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل المتماثلة ورأسيا بين الشرائح الدخلية المختلفة . ، ب) «عدم الكفاءة الادارية» فى الربط والتحصيل للضرائب ومتأخراتها . ولذا فان الحاجة قد غدت ملحة لاجراء اصلاحات جذرية فى النظام الضريبي المصرى .

الحواشى

(١) انظر الحاشية (٢) .

(٢) أخذت أهمية الضرائب غير المباشرة تتزايد فى مصر منذ بداية الثلاثينات ، اذ أصبحت تعادل أكثر من نصف الايرادات العامة فى السنة المالية ١٩٢٩/١٩٣٠ . وفى السنة المالية ١٩٣٨/١٩٣٩ قدرت الضرائب المباشرة بـ ٧٣٪ من الحصيلة العامة للضرائب ثم هبطت هذه النسبة خلال الحرب العالمية الثانية ، لكنها عادت للارتفاع فى أعقابها ، ثم عادت للانخفاض انظر . دكتور حسين خلاف «تطور نظام الضرائب فى مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة» **الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع : بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩ – ١٩٥٩** (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ٥٦ .

(٣) انظر : مقال «النمط الاشتراكى للمجتمع» **للبنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية** ، مجلد ١٤ ، العدد رقم ٣ (١٩٦١) ، ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .

(٤) راجع : مقال السيد حسن العزباوى (مدير مصلحة الضرائب سابقا) عن «التهرب الضريبى والدخول الطفيلية» ، **الطليعة** ، السنة التاسعة ، العدد ٨ ، (أغسطس ١٩٧٣) .

(٥) انظر : **الأهرام** – عدد ٧ فبراير ١٩٧٥ .

(٦) انظر : عصام رفعت ، «فروق الأسعار بين المستهلك والمنتج وخزانة الدولة» ، **الأهرام الاقتصادى** العدد ٣٦٧ (أول ديسمبر ١٩٧٠) ، ص ص ٨ – ٩ . عبد الهادى النجار ، المرجع السابق ذكره ص ٢٧٩ .

(٧) نفس المصدر .

(٨) انظر : جهاز تخطيط الأسعار ، «دراسة نظرية لهيكل الاسعار فى مصر» ، مذكرة رقم ٤٤ ، (القاهرة ، مارس ١٩٧٥) ، ص ٤٩ .

(٩) يقصد بالدخول الطفيلية «هنا تلك الدخول التى تنشأ عن الاتجار فى السوق السوداء أوعن عمليات السمسرة والمضاربات وأعمال «مقاولات الباطن» ، حيث إن هذه الدخول ليست دخولا ناشئة عن نشاط انتاجى ، كما لا تتولد نتيجة تقديم خدمات عامة لسد حاجات ضرورية للجمهور العريض من المواطنين .

(١٠) تشير بعض التقديرات إلى أن ما تحققه الحدائق من أرباح يصل إلى ٢٥ مليون جنيه سنوياً .

(١١) راجع . عبد السلام بدوى ، **ادارة القطاع العام فى الاقتصاد المصرى** (القاهرة : مكتبة الانجليز المصرية ، ١٩٧٣) ، ص ١٦٧ .

(١٢) انظر **الأهرام** ، ١٩٧٧/٢/٢١ .

توزيع الدخل بين الحضر والريف
فى مصر
١٩٥٢ ـ ١٩٧٥

د .كريمة كريم

١ ـ مقدمة :

إن الفجوة بين الريف والحضر فى مصر كبيرة لدرجة لا تخطئها العين . ولكن برغم كبر حجم هذه الفجوة ، وبرغم تعدد ابعادها ـ اقتصاديا واجتماعيا ، وثقافيا ـ الا انها لم تنجح فى جذب الاقلام الجادة بالقدر الذى يتناسب مع اهميتها ، خاصة فى المجال الاقتصادى . فالبعد الاقتصادى لهذه الفجوة مازال مجهولا الى حد كبير مما يجعلنا غير قادرين على رؤية الصورة بوضوح . فما كتب حول العلاقة النسبية بين الريف والحضر ، وهو قليل ، يدور اساسا حول موضوعين : الفائض الزراعى ، ومعدل التبادل السلعى بين الريف والحضر . وبرغم اهمية هذين الموضوعين الا اننا لا نستطيع أن نقيم مدى الاهمية النسبية لتحويل الفائض الزراعى الى الحضر او لاتجاه معدل التبادل السلعى ضد الريف الا اذا عرفنا الابعاد الاقتصادية للوضع القائم فى القطاعين .

فمثلا اتجاه معدل التبادل السلعى فى صالح الحضر يكون له إهمية ودلالة اكبر اذا ما كان التفاوت الاقتصادى بين القطاعين كبيرا عما اذا كان هذا التفاوت صغيرا نسبيا . لانه فى

الحالة الاولى لا يكون هناك مجال لمزيد من «شد الاحزمة على البطون» لسكان الريف . كذلك فان معرفة مقدار التفاوت الاقتصادى القائم بين الحضر والريف لا يجعلنا نبالغ فى القاء مسئولية التدهور النسبى فى الريف على سياسة دون اخرى ، مما يجعلنا نخطئ ، فى تشخيص المشكلة ثم العلاج . لانه اذا كان هذا التفاوت كبيرا ابتداء ، فان السياسة الاقتصادية ، ايا كان اثرها ، لن تكون هى اذن صاحبة المسئولية الاولى فى الواقع . ولذلك ، فان من الاهمية بمكان ، فى تصورنا ، محاولة تقدير البعد الاقتصادى للفجوة بين الريف والحضر . وهذا هو ما حاولنا القيام به ، جزئيا ، فى هذا البحث .

يهدف هذا البحث الى الاجابة على سؤالين رئيسيين : أولا ، ما هو الوضع السائد لتوزيع الدخل ، النقدى والحقيق ، بين سكان الريف والحضر وكيفية تطوره خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ؟ وثانيا ، الى اى حد يمكن ارجاع اسباب التفاوت الكبير بين الريف والحضر الى السياسات الاقتصادية التى اتبعت خلال السنوات الماضية من حيث دورها فى اعادة توزيع الدخل بين القطاعين ؟ وللاجابة على هذين السؤالين ، سنقسم البحث الى خمسة اجزاء : الجزء الأول ، المقدمة ، الجزء الثانى ، توزيع الدخل النقدى بين الحضر والريف ، الجزء الثالث ، توزيع الدخل الحقيق بين الحضر والريف ، الجزء الرابع ، اثر السياسات الاقتصادية على اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف . الجزء الأخير ، الخاتمة .

٢ ـ توزيع الدخل النقدى بين الحضر والريف :

نهدف من هذا الجزء من البحث الى تقدير متوسط الدخل النقدى للفرد فى كل من الريف والحضر عند نقط زمنية متفرقة على امتداد الخمس والعشرين سنة الماضية . وعدم وجود بيانات عن دخول الأفراد فى مصر جعل المهمة ليست سهلة إذ علينا البحث عن طريقة تقدير مناسبة تستخدم البيانات المتاحة مع حصر الفروض النظرية فى أضيق نطاق ممكن . وتتلخص الطريقة التى استخدمت فى محاولة تقدير اجمالى دخل قطاع الريف والحضر ثم قسمة كل منهما على عدد السكان الخاص به .

وهناك اربع ملاحظات نود ذكرها ابتداء بالنسبة لتقديراتنا عن توزيع الدخل بين الريف والحضر فى مصر . اولا ، بالنسبة لتقسيم سكان الريف الى زراعيين وغير زراعيين ، لم نستطع الاعتماد على بيانات التعداد الزراعى كأساس لتقديراتنا فى هذا الصدد ، وذلك لان

جزءا كبيرا من سكان الريف غير مصنفين حسب النشاط الاقتصادى . فمثلا فى تعداد ١٩٦٠ ، حوالى ٨ مليون نسمة من اجمال ١٣ مليون نسمة من سكان الريف ، أى ٦٢٪ ، كانو غير مصنفين حسب النشاط الاقتصادى ، وقد تم تقسيم السكان بالريف الى زراعيين وغير زراعيين على اساس أن ١٥٪ منهم يعملون بأنشطة أخرى غير الزراعة كما جاء فى احدى دراسات منظمة الاغذية والزراعة (F. A O.)[٢] ثانيا ، لا توجد بيانات عن دخول الافراد الذين لا يعملون بالزراعة فى الريف . وللتغلب على هذه الصعوبة افترضنا ان متوسط دخل الفرد الذى لا يعمل بالزراعة ويقطن بالريف يساوى متوسط دخل الفرد فى الحضر . ثالثا ، التقديرات التى توصلنا اليها لمتوسط دخل الفرد فى الريف (جدول ١) متميزة الى اعلى[٣] بعض الشئ لاسباب ثلاثة : ، أولا ، افتراضنا ان متوسط دخل الفرد الذى لا يعمل بالزراعة فى الريف مساو لمتوسط دخل الفرد فى الحضر ، وهو ما يرتفع كثيرا عن دخل المزارع . ولكن المتميز الى اعلى الناتج من هذا المصدر لن يكون ، فى تصورنا ، كبيرا لسببين : (١) سكان الريف الذين لا يعملون بالزراعة يمثلون ١٥٪ فقط من اجمالى سكان الريف . (٢) متوسط دخل الفرد الذى لا يعمل بالزراعة فى الريف يكون ، عادة أعلى بعض الشئ عن متوسط دخل المزارع[٤] . ثانيا ، يتضمن اجمالى الدخل فى الريف الايجار الذى يدفعه مستأجرو الاراضى الزراعية الى الملاك الغائبين الساكنين فى الحضر . فعدم وجود بيانات عن دخول هؤلاء الملاك او عددهم جعلنا غير قادرين على استبعاد ذلك الجزء من مجموع دخل الريف . ثالثا ، يشتمل دخل قطاع الريف ايضا على دخول المزارعين فى الحضر ، وهم الذين تقع أراضيهم على مشارف المدن . ولكن هؤلاء يمثلون على اية حال نسبة ضئيلة من سكان الحضر .[٥] ، يجب النظر الى التقديرات التى توصلنا اليها بخصوص توزيع الدخل بين الحضر والريف على انها تقديرات تقريبية تهدف اساسا الى بيان الوضع النسبى للقطاعين .

ويبين جدول (١) التقديرات الخاصة بمتوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف والحضر ، وعلى المستوى القومى . ويتضح من الجدول ان متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف يقع دون متوسط الدخل النقدى للفرد على المستوى القومى . فبينما كان متوسط الدخل النقدى للفرد على المستوى القومى يبلغ ٣٦٫٧ جنيه عام ١٩٥٣ ، كان متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف حوالى ٢٦٫١ جنيها ، اى ٧١٫١٪ عن المتوسط على المستوى القومى . وفى الستينات عندما ارتفع متوسط الدخل النقدى للفرد على المستوى القومى الى ٥١٫٣ جنيها و٦٨٫٢ جنيها فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ على التوالى ، ظل متوسط الدخل فى الريف دون

هذا المستوى ولم يبلغ سوى ٣٦٫٤ جنيها و ٤٨٫٤ جنيها فى العامين المذكورين . ولم يطرأ ايضا اى تغيير يذكر على الوضع النسبى للدخل فى الريف بالمقارنة الى متوسط الدخل على المستوى القومى خلال النصف الاول من السبعينيات . فبينما كان متوسط الدخل النقدى للفرد على المستوى القومى ٧٨٫٨ جنيها ، ٨٥٫٨ جنيها و ١٢٨٫٣ جنيها فى الاعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٥ كان متوسط دخل الفرد فى الريف ٦٥٫٥ جنيها ، ٦٤٫٢ جنيها ، و ٩٥٫٥ جنيها على التوالى . أى ان متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف كان يمثل حوالى ٧٥٪ من متوسط الدخل النقدى للفرد على المستوى القومى خلال النصف الاول من السبعينيات .

واذا قارنا متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف بمثيله فى الحضر نجد ان الفارق بينهما اكثر كبيرا . فمتوسط دخل الفرد فى الريف خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٧٥ يبلغ فى المتوسط حوالى نصف دخل د فى الحضر كما يتضح من جدول (١) . فى عام ١٩٥٣ كان متوسط الدخل النقدى فى الريف ٢٦٫١ جنيها بالمقارنة الى ٥٦٫٦ جنيها فى الحضر ، ٤٦٫١٪ فقط من الدخل فى الحضر . وفى ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ارتفع متوسط الدخل النقدى فى الريف الى ٣٦٫٤ جنيها و ٤٨٫٤ جنيها ، بينما ارتفع متوسط الدخل فى الحضر الى ٧٥٫٩ جنيها و ٩٨٫٠ جنيها فى العامين المذكورين على التوالى . وفى ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٥ كان متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف ٥٦٫٥ جنيها ، ٦٤٫٢ جنيها ، ٩٥٫٥ جنيها ، بينما بلغ متوسط الدخل النقدى للفرد فى الحضر ١٠٩٫٤ جنيها ، ١١٥٫٦ جنيها ، ١٧٠٫٥ جنيها . اى كان متوسط دخل الفرد فى الريف بالنسبة الى متوسط الدخل فى الحضر يمثل ٦٠٫٨ ، ٥٥٫٥٪ ، ٥٦٫٠٪ فى السنوات الثلاث المذكورة .[٦]

وتزداد فجوة الدخل بين الريف والحضر اتساعا اذا ماقارنا متوسط الدخل النقدى للمزارعين ، وهم الذين يمثلون ٨٥٪ من سكان الريف[٧] ، ومتوسط الدخل النقدى للفرد فى الحضر . فى هذه الحالة نجد ان نسبة متوسط دخل المزارع فى الريف الى متوسط الدخل فى الحضر تمثل ٣٦٫٦٪ عام ١٩٥٣ ، ٣٩٫٧٪ فى المتوسط فى الستينيات ، ٤٦٫٤٪ فى المتوسط خلال النصف الأول من السبعينيات .

يتضح مما سبق ان هناك فجوة كبيرة بين متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف وبين مثيله فى الحضر . واذا نظرنا الى مدى تطور هذه الفجوة خلال الفترة موضع الدراسة ، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٥ ، لوجدنا انها تأخذ اتجاها عاما بالاتساع ، باستثناء الفترة ١٩٧٠ ـ

جدول رقم (١)

متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف والحضر وعلى المستوى القومى

(١٩٥٣ ـ ١٩٧٥)

السنة	متوسط دخل الفرد على المستوى القومى (بالجنيه)	متوسط دخل الفرد فى الحضر (بالجنيه)	متوسط دخل المزارع فى الريف (بالجنيه)	متوسط دخل الفرد فى الريف (بالجنيه)	نسبة متوسط الدخل الفرد فى الريف إلى متوسط الدخل على المستوى القومى (٪)	نسبة متوسط الدخل الفرد فى الريف إلى متوسط دخل الفرد فى الحضر (٪)	نسبة متوسط الدخل المزارع فى الريف إلى متوسط دخل الفرد فى الحضر (٪)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١٩٥٣	٣٦٫٧	٥٦٫٦	٢٠٫٧	٢٦٫١	٧١٫١	٤٦٫١	٣٦٫٦
١٩٦٠	٥١٫٣	٧٥٫٩	٢٩٫٥	٣٦٫٤	٧١٫٠	٤٨٫٠	٣٨٫٩
١٩٦٥	٦٨٫٢	٦٨٫٠	٩٨٫٠	٣٩٫٦	٤٨٫٤	٧٦٫٠	٤٩٫٤
١٩٧٠	٧٨٫٨	١٠٩٫٤	٤٧٫٣	٥٦٫٥	٨٤٫٤	٦٦٫٨	٤٣٫١
١٩٧٢	٨٥٫٨	١١٥٫٦	٥٥٫١	٦٤٫٢	٧٤٫٨	٥٥٫٥	٤٧٫٧
١٩٧٥	١٢٨٫٣	١٧٠٫٥	٨٢٫٣	٩٥٫٥	٧٤٫٤	٥٦٫٠	٤٨٫٣

المصدر :

عمود (١) حسب من جدول I بالملحق كالتالى : عمود (٦) جدول I ÷ عمود (١) جدول I

عمود (٢) أخذ من عمود (٨) فى جدول I بالملحق .

عمود (٣) حسب من جدول I بالملحق كالتالى عمود (٧) جدول I ÷ عمود (٥) جدول I

عمود (٤) حسب من جدول I بالملحق كالتالى عمود (١٠) جدول I ÷ عمود (٢) جدول I

١٩٧٢ ، حيث فاق متوسط الزيادة السنوية لدخل الفرد فى الريف متوسط الزيادة السنوية لدخل الفرد فى الحضر . فكما يتضح من جدول (٢) ، بلغت الفجوة بين متوسط الزيادة السنوية فى دخل الفرد فى الحضر ومتوسط الزيادة السنوية فى دخل الفرد فى الريف ٩ر٧ جنيهات خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ بالمقارنة الى ٧ر٠ جنيها خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ و ٠ر٢ جنيها خلال ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ و ٣ر١ جنيها خلال ١٩٥٣ ـ ١٩٦٠ . وتزداد الفجوة اتساعا اذا ما قارنا بين متوسط الزيادة السنوية لدخل الفرد فى الحضر ومتوسط الزيادة السنوية لدخل المزارع فى الريف ، كما يظهر من جدول (٢) . اذ يصل حجم هذه الفجوة الى ٢ر٩ جنيهات خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ .

والانخفاض الكبير فى متوسط دخل الفرد فى الريف ، خاصة متوسط دخل المزارع يجعلنا نتساءل عن الموقع النسبى لهذه الدخول من «خط الفقر»[٨] فى مصر . وتحديد خط الفقر يعنى تحديد ذلك المستوى من الدخل الذى يعتبر «فقيرا» كل من يحصل على اقل منه . وهى مسألة نسبية وتحكمية الى حد كبير . اذ يجب ان تراعى فى ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذى يراد تحديد خط الفقر به . فمثلا «تعريف الفقر» الذى يمكن تطبيقه فى الولايات المتحدة والدول الغنية لابد ان يختلف عن التعريف الذى يصلح تطبيقه فى مصر وغيرها من الدول النامية . فمن يعتبر «فقيرا» هناك قد يعتبر «ميسور الحال هنا» كما انها مسألة تحكمية ايضا لان هناك اكثر من طريقة لتعريف الفقر وبالتالى تحديد «خط الفقراء»[٩] .

واحد المعايير الشائع استخدامها هو تحديد «خط الفقر» بما يساوى مستوى الدخل الذى يقابل الاحتياجات الاساسية للفرد فى ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الذى يعيش فيه . ولقد قام احد الاقتصاديين[١٠] بتقدير «خط الفقر» فى مصر ، أى ذلك المستوى من الدخل الذى يكفى للوفاء بالاحتياجات الاساسية للفرد فى السنوات ١٩٥٨/ ، ١٩٦٤/ ٦٥ و ١٩٧٤/ ١٩٧٥ على انه يساوى ٦ر١٨ جنيها ، ٢٥ جنيها ، ٥٤ جنيها على التوالى[١١] . وبنسبة متوسط دخل الفرد فى الريف الى مستوى الدخل عند «خط الفقر» ان هذه النسبة اخذت اتجاها نزوليا خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ كما يتضح من جدول (٣) . وهذا يعنى ان متوسط دخل الفرد فى الريف اصبح اكثر اقترابا من خط الفقر عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦٠ مما يعتبر مؤشرا آخر لزيادة التدهور النسبى لسكان الريف . وهذا الوضع يصدق ايضا على الوضع النسبى للمزارع فى الريف . فنسبة متوسط دخل المزارع الى مستوى الدخل عند خط الفقر اكثر انخفاضا فى عام ١٩٧٥ منها فى عام ١٩٦٥ و ١٩٦٠ .

جدول رقم (٢)

متوسط الزيادة السنوية لمتوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف والحضر

(١٩٥٣ ـ ١٩٧٥)

السنوات	متوسط الزيادة السنوية لدخل الفرد فى الحضر (١)	متوسط الزيادة السنوية لدخل الفرد فى الريف (٢)	الفجوة بين الزيادة فى دخل الحضر ودخل الريف (٣) (١) ـ (٢)	متوسط الزيادة السنوية لدخل المزارع فى الريف (٤)	الفجوة بين الزيادة فى دخل الحضر ودخل المزارع فى الريف (٥) (١) ـ (٤)
١٩٥٣ ـ ١٩٦٠	٢ر٨	١ر٥	١ر٣	١ر٣	١ر٥
١٩٦٠ ـ ١٩٦٥	٤ر٤	٢ر٤	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٤
١٩٦٤ ـ ١٩٧٠	٢ر٣	١ر٦	٠ر٧	١ر٥	٠ر٨
١٩٧٠ ـ ١٩٧٢	٣ر١	٣ر٩	٠ر٨-	٤ر٠	-ر٩
١٩٧٢ ـ ١٩٧٥	١٨ر٣	١٠ر٤	٧ر٩	٩ر١	٩ر٢

المصدر : الأعمدة (١) ، (٢) ، (٤) حسبت من جدول (١) من الأعمدة (٢) ، (٤) ، (٣) على التوالى .

جدول رقم (٣)

متوسط دخل الفرد فى الريف بالنسبة إلى «خط الفقر»

السنة	دخل الفرد عند «خط الفقر»[١] (بالجنيه)	نسبة متوسط دخل الفرد فى الريف إلى «خط الفقر»	نسبة متوسط دخل المزارع فى الريف إلى «خط الفقر»
	(١)	(٢)	(٣)
١٩٦٠	١٨٫٦[٢]	١٫٩٦	١٫٥٩
١٩٦٥	٢٥٫٠	١٫٩٤	١٫٥٨
١٩٧٥	٥٤٫٠	١٫٧٧	١٫٥٢

المصدر :

عمود (١) أخذ من : S. Radwan. *Ibid.*, P. 42

عمود (٢) حسب من عمود (٤) فى جدول (١) وعمود (١) فى جدول (٣)

عمود (٣) حسب من عمود (٣) فى جدول (١) وعمود (١) فى جدول (٣)

(١) فى منتصف العام

(٢) فى سنة ١٩٥٨/٥٩

٣ ـ توزيع الدخل الحقيقى بين الريف والحضر :

ان التفاوت بين مستويات الدخول النقدية فى الحضر والريف لا يعكس فى الواقع التفاوت بين مستويات المعيشة للفرد فى القرية والمدينة . وقد يكون الفارق بين مستوى معيشة الفرد فى الريف ومستوى معيشة زميله فى الحضر اكبر من ، أو أقل من ، الفارق بين دخولها النقدية .

ولذلك فانه من الاهمية بمكان تقدير توزيع الدخل الحقيقى بين الحضر والريف حتى يمكننا معرفة مقدار الفجوة بين مستويات معيشة الافراد فى القطاعين[١٢] . ويبين جدول (٤) متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف والحضر.

جدول رقم (٤)

متوسط الدخل الحقيق للفرد فى الريف والحضر (١٩٥٣ ـ ١٩٧٥) باسعار سنة ١٩٦٧/٦٦

السنة	الرقم القياسى لنفقة معيشة فى الحضر ١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠	الرقم القياسى لنفقة معيشة فى الريف ١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠	متوسط الدخل الحقيق للفرد فى الحضر (بالجنيه)	متوسط الدخل الحقيق للفرد فى الريف (بالجنيه)	متوسط الدخل الحقيق فى الريف بالنسبة للدخل فى الحضر (٪)	متوسط الدخل الحقيق للمزارع فى الريف (بالجنيه)	متوسط الدخل الحقيق للمزارع بالنسبة للدخل فى الحضر (٪)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥) (٤) ÷ (٣)	(٦)	(٧) (٦) ÷ (٣)
١٩٥٣	٧٥ر٢	٥٦ر٨	٧٥ر٣	٤٦ر٠	٦١ر١	٣٦ر٤	٤٨ر٣
١٩٦٠	٧٧ر٨	٧١ر٢	٩٧ر٦	٥١ر١	٥٢ر٤	٤١ر٤	٤٢ر٤
١٩٦٥	٨٥ر٦	١٠٩ر٦	١١٤ر٥	٤٤ر٢	٣٨ر٦	٣٦ر١	٣١ر٥
١٩٧٠	١١١ر٤	١١٥ر٧	٩٨ر٢	٤٨ر٨	٥٠ر٠	٤٠ر٨	٤١ر٥
١٩٧٢	١١٩ر١	١٢٥ر٩	٩٧ر١	٥١ر٠	٥٢ر٥	٤٣ر٨٨	٤٥ر١
١٩٧٥	١٤٨ر٩	١٦٧ر٩	١١٤ر٥	٥٦ر٩	٤٩ر٧	٤٩ر٠	٤٢ر٨

المصدر : عمود (١) من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، اعداد مختلفة ، بعد تحويل سنة الأساس إلى ١٩٦٧ = ١٠٠ فى السنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦٥ ، ونلاحظ أنه لعدم وجود رقم قياسى خاص بالحضر فى ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، استخدمنا الرقم القياسى على المستوى القومى فى هذه السنوات . وفى ١٩٧٠ حسب الرقم القياسى لنفقة المعيشة على أساس الوسط الحسابى للرقم ١٩٦٩/٧٠ ، ١٩٧٠/٧١ .

عمود (٢) السنوات ١٩٥٣ ، ٦٠ ، ٦٥ أخذت من S. Radwan. Op. Cit., P. 31

بعد تعديل سنة الأساس إلى ١٩٦٦/ ٦٧ وكما جاء بالمصدر ، فان الأرقام القياسية لعامى ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ تمثل الرقم القياسى لنفقة معيشة العمال الريفيين والرقم القياسى عام ١٩٦٥ يمثل الرقم القياسى لاسعار الطعام .

وأخذ بقية عمود (٢) من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، اعداد مختلفة ولقد حسب الرقم القياسى لنفقة المعيشة فى سنة ١٩٧٠ على أساس الوسط الحسابى للرقم ١٩٦٩/٧٠ و ١٩٧٠/١٩٧١ .

العمود (٣) حسب على أساس قسمة العمود (٢) فى جدول (١) على العمود (١) فى جدول (٤)

العمود (٤) حسب على أساس قسمة العمود (٤) فى جدول (١) على العمود (٢) فى جدول (٤)

العمود (٦) حسب بقسمة العمود (٣) فى جدول (١) على العمود (٢) فى جدول (٤) .

يتضح من جدول (٤) انه فى سنة ١٩٦٥ وصل متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى لريف بالمقارنة الى متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الحضر الى مستوى منخفض للغاية بالمقارنة الى السنوات الاخرى. ولقد بلغ متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف ٣٨٫٦٪ فقط من متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الحضر، مما يعنى ان مستوى المعيشة المتاح للفرد فى الريف كان يمثل فى المتوسط حوالى ثلث مستوى المعيشة المتاح للفرد فى الحضر. ويزداد الامر سوءا اذا ما قارنا مستوى معيشة المزارع فى الريف بمستوى معيشة الفرد فى الحضر كما ينعكس من العلاقة النسبية للدخول الحقيقية فى نفس عام ١٩٦٥ فلقد بلغ متوسط الدخل الحقيقى للمزارع فى الريف ٣١٫٥٪ من متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الحضر. واذا كانت ١٩٦٥ تمثل اسوأ السنوات المبينة فى الجدول بالنسبة الى المركز النسبى لمستوى المعيشة فى الريف والحضر، فإن ١٩٥٣ تمثل افضل هذه السنوات. فلقد بلغ متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف ومتوسط الدخل الحقيقى للمزارع ٦١٫١٪ و ٤٨٫٣٪ على التوالى من متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الحضر. وباستثناء السنتين المذكورتين يبين جدول (٤)، ان متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف ومتوسط الدخل الحقيقى للمزارع كانا حوالى ٥١٫٢٪ و ٤٣٪ على التوالى من متوسط الدخل الحقيقى فى الحضر فى بقية السنوات. من ذلك، يمكن القول بصفة عامة ان مستوى معيشة الفرد فى الريف تبلغ حوالى نصف مستوى معيشة الفرد فى الحضر.

ويلاحظ ان الوضع النسبى للدخل الحقيقى فى الريف بالمقارنة الى الدخل الحقيقى فى الحضر اكثر سوءا من الوضع النسبى للدخول النقدية فى القطاعين، وذلك ابتداء من ١٩٦٥. اذ نجد ان نسبة متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف الى متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الحضر اقل من نسبة متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف الى الدخل النقدى فى الحضر[١٣]، وذلك ابتداء من منتصف الستينات. وهذا يعنى انه بالاضافة الى ان توزيع الدخل النقدى يتم فى صالح الحضر بدرجة كبيرة، نجد ايضا ان نفقة المعيشة ترتفع بمعدل اقل منها فى الريف. فمعاناة الريف لا تقتصر اذن على الانخفاض الكبير فى نصيبه من «كعكة» الدخل القومى بالمقارنة الى الحضر، وانما تشمل ايضا ما يتعرض له من ارتفاع كبير فى الاسعار. وان كان توزيع الدخل القومى لصالح الحضر ليست مسألة مقصورة على الوضع فى مصر وانما هو وضع سائد فى الدول النامية عموما[١٤]، الا ان معدل ارتفاع الاسعار فى الريف عنه فى الحضر مسألة فريدة نسبيا فى العالم النامى[١٥].

ويتضح التدهور النسبي لمستوى المعيشة فى الريف بالمقارنة الى الحضر اذا ما قارنا الارتفاع فى اسعار مجموعات السلع الاساسية التى تستوعب جزءا يعتد به من الانفاق الاستهلاكى للجزء الاكبر من الافراد فى كلا القطاعين . ويبين بحث ميزانية الاسرة لسنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ ان جزءا يعتد به من الانفاق الاستهلاكى للافراد ذوى متوسط الانفاق النقدى ٦٠ جنيها واقل [١٦] يذهب الى الانفاق على الحبوب والنشويات وعلى الطعام والشراب عموما . ويبين جدول (٥) الارقام القياسية للحبوب والنشويات ، الطعام والشراب ، والرقم العام لاسعار المستهلكين فى الحضر والريف وذلك خلال الفترة ١٩٦٧/ ٦٨ ـ ١٩٧٥ [١٧]

جدول رقم (٥)

الارقام القياسية لأسعار المستهلكين فى حضر وريف مصر (١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠)

السنة	الحبوب والنشويات		الطعام والشراب		الرقم العام	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
١٩٦٨/٦٧	١٠٢,١	١٠١,٧	٩٩,١	٩٩,٦	١٠٢,٠	١٠١,٨
١٩٦٩/٦٨	٩٩,١	٩١,٥	١٠٣,٦	١٠٢,٨	١٠٦,١	١٠٥,٦
١٩٧٠/٦٩	٩٨,٩	١٠٩,٠	١٠٩,١	١١٤,٠	١٠٩,٢	١١٣,٥
١٩٧١/٧٠	٩٨,٨	١١١,٧	١١٧,٠	١٢٠,٢	١١٣,٦	١١٧,٩
١٩٧٢/٧١	٩٩,٠	١٠٦,٥	١٢٠,٨	١١٩,٦	١١٦,٣	١١٧,٦
١٩٧٣	١٠٤,٩	١٢٧,١	١٣٠,٨	١٣٨,٣	١٢٢,٤	١٣١,٢
١٩٧٤	١١٩,٩	١٤٥,٤	١٥٢,٩	١٦٢,٦	١٣٥,٧	١٤٩,٦
١٩٧٥	١٢١,٣	١٥١,٦	١٧١,٥	١٨٥,٤	١٤٨,٩	١٦٧,٩

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ١٩٧٥ ، والعدد الثانى ١٩٧٧ .

وبالنظر الى الارقام القياسية فى جدول (٥) نجد انه يمكن التمييز بين ثلاث فترات من حيث درجة الارتفاع فى الاسعار . خلال الفترة ١٩٦٧/١٩٦٨ الى ١٩٦٨/٦٩ ، نجد انه كان هناك انخفاض فى اسعار بعض السلع (الحبوب والنشويات) وارتفاع فى اسعار سلع اخرى كما يستدل من الارتفاع فى الرقم القياسى للطعام والشراب والرقم العام فى الريف والحضر. أما الفترة الثانية ، وتمتد من منتصف ١٩٦٩ الى منتصف ١٩٧٢ ، فنجد انها تتميز بأن معدل

الارتفاع السنوى للاسعار فى الريف والحضر كان متقاربا باستثناء اسعار الحبوب والنشويات . فمتوسط الارتفاع السنوى لاسعار الطعام والشراب كان ٥٫٧٪ فى الحضر و٥٫٦٪ فى الريف . كما ان متوسط الارتفاع السنوى للرقم العام كان ايضا متقاربا ، ٤٫٣٪ فى الحضر ، ٤٪ فى الريف . أما اذا نظرنا الى الحبوب والنشويات ، وهى التى تستوعب حوالى ٢٠٪ — ٤٠٪ من اجمالى الانفاق الاستهلاكى لأسر الدخل فى الريف[١٨] ، فنجد ان اسعارها فى الحضر ظلت تقريبا ثابتة خلال الفترة بينما ارتفعت فى الريف بمعدل ٥٪ سنويا . أما الفترة من منتصف ١٩٧٢ الى نهاية ١٩٧٥ فانها تتميز بارتفاع الاسعار فى الريف والحضر ارتفاعا كبيرا نسبيا ، وان كان الريف ظل يعانى من ارتفاع الاسعار اكثر من الحضر . فخلال هذه الفترة كان متوسط الارتفاع السنوى لاسعار الحبوب والنشويات ٧٫٤٪ فى الحضر بينما وصل الى ١٥٪ سنويا فى الريف . واذا نظرنا الى الرقم القياسى لاسعار الطعام والشراب نجد انه ارتفع بمعدل ١٦٫٩٪ سنويا فى المتوسط فى الحضر ٢١٫٩٪ سنويا فى الريف . فاذا علمنا ان الانفاق على الطعام والشراب يمثل حوالى ٦٠٪ من اجمالى الانفاق الاستهلاكى لكثير من الافراد فى كل من الريف والحضر[١٩] ، وان كان مرتفعا بعض الشئ فى الريف عنه فى الحضر ، يتبين لنا مدى تأثير الارتفاع الكبير فى اسعار هذه السلع على مستويات معيشة الافراد عموما والافراد فى الريف خصوصا الذين تبلغ دخولهم فى المتوسط حوالى نصف دخول سكان الحضر . ولايختلف معدل التغير النسبى فى الرقم العام لاسعار المستهلكين فى الريف بالمقارنة بمثيله فى الحضر عن الرقمين القياسيين الآخرين من حيث اتجاهه ضد سكان الريف . فبينما ارتفع الرقم العام بمعدل ١٠٫٧٪ سنويا فى الحضر بلغ ارتفاعه خلال الفترة نفسها ١٦٫٨٪ سنويا فى المتوسط فى الريف .

يتضح مما سبق ان معدل ارتفاع اسعار الحبوب والنشويات والطعام والشراب عموما اكبر فى الريف عنه فى الحضر . وهذا الوضع يثير الدهشة لان الريف هو المصدر الاساسى لامداد الحضر بالحبوب وكثير من السلع الغذائية الاخرى . فكيف اذن ترتفع اسعار هذه السلع فى الريف اكثر منها فى المدن ؟

ان احد الاسباب الرئيسية المسئولة عن ذلك ، فى تصورنا ، هو نظام توزيع السلع المتبع فى مصر والذى يهمل سكان الريف اهمالا كبيرا . فالسلع المعانة مثلا توزع أساسا فى الحضر . يضاف الى ذلك عدم امتداد رقابة الحكومة على الاسعار الى هناك . فمثلا ثمن بيع الارز للمستهلك يزيد كثيرا فى الريف عنه فى الحضر رغم ان هذا السعر محدد من جانب

الحكومة . واحد الاسباب المسئولة ايضا فى الارتفاع النسبى للاسعار فى الريف ان النظام المتبع للدورات الزراعية يجعل كثيراً من الزراع الصغار لايستطيعون زراعة ما يحتاجون اليه من المحاصيل الغذائية ، فيلجأون الى شرائها باسعار مرتفعة من المزارعين الكبار الذين تسمع كبر مساحة اراضيهم من زراعتها بجانب التزامهم بالدورة الزراعية(٢٠) .

والخلاصة ، ان الفروق بين مستويات المعيشة فى الريف والحضر اكبر مما تعكسه الفروق فى متوسط الدخول النقدية فى القطاعين . فتوزع الدخل الحقيقى بين الحضر والريف اكثر اجحافا من توزيع الدخل النقدى بين القطاعين مما يعنى ان سكان الريف يعانون من ارتفاع الاسعار جنبا الى جنب مع انخفاض الدخول .

٤ – أثر السياسات الاقتصادية على اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر :

ليست لكل السياسات الاقتصادية آثار توزيعية مباشرة للدخل بين الحضر والريف . فهناك سياسات تنحصر آثارها التوزيعية للدخل اساسا فيا بين سكان القطاع الواحد ، ريفا كان ام حضرا ، وهناك من السياسات ما يمتد اثرها الى اعادة توزيع الدخل فيا بين القطاعين ، وهو مانهتم به هنا .

يمكن التمييز فى تصورنا ، بين ثلاثة انواع من السياسات الاقتصادية من حيث أثرها المباشر وغير المباشر على توزيع الدخل بين الريف . النوع الاول يشمل تلك السياسات الاقتصادية التى يقتصر اثرها على احداث توزيع للدخل بين أفراد القطاع الواحد ، سواء كان قطاع الحضر او الريف . ومن امثلة ذلك قانون تحديد الايجارات للمساكن ، الذى ادى الى اعادة توزيع الدخل بين المالك والمستأجرين الذين هم اساسا من سكان الحضر . ويشمل النوع الثانى السياسات الاقتصادية التى تنصب اثارها المباشرة بدرجة كبيرة على اعادة توزيع الدخل داخل القطاع الواحد ، ولكن من المتصور ان يكون لها آثار غير مباشرة واضحة على توزيع الدخل فيا بين قطاعى الحضر والريف . ومن اهم الأمثلة على ذلك قوانين التأميم سنة ١٩٦١ . فالآثار المباشرة لهذه القوانين هى اعادة توزيع الدخل فى قطاع الحضر اساسا فيا بين الرأسمالية الوطنية والدولة والعمال . الا ان آثارها غير المباشرة تمتد لتشمل توزيع الدخل بين الحضر والريف . فهيمنة الدولة على جزء كبير من النشاط الاقتصادى انما يعنى زيادة ايراداتها وبالتالى زيادة قدرتها على التحكم فى توزيع الموارد بين الحضر والريف . فمن المتصور مثلا ، ان يؤدى

التأميم الى زيادة الانفاق العام فى الريف فى شكل اقامة مشروعات تؤدى الى زيادة الانتاجية والدخل (مثل مشروعات الصرف والرى) او فى شكل تقديم مزيد من الخدمات الى سكان الريف (مثل ادخال مياه الشرب النظيفة والكهرباء الى الريف[٢١]) . أما النوع الثالث من السياسات الاقتصادية فهى تلك التى يكون لها اثار مباشرة على توزيع الدخل بين الحضر والريف وقد يكون لهذه السياسات ايضا اثار على توزيع الدخل بين افراد القطاع الواحد .

هذا التقسيم المقدم للسياسات الاقتصادية من حيث آثارها التوزيعية للدخل بين الحضر والريف تقسيم تحكمى . فحتى النوع الاول من السياسات قد يكون له آثار غير مباشرة على توزيع الدخل بين الحضر والريف . ومثال ذلك ان قانون تحديد ايجارات المساكن وما يؤدى اليه من تخفيض العائد من بناء المساكن قد يؤدى الى زيادة الاستثمارات الخاصة فى الزراعة ، كاقامة مشروعات لتربية النحل ، او زراعة الزهور او الفواكه ، الخ . ولكن رغم ادراكنا للاثار التوزيعية غير المباشرة للدخل بين الحضر والريف بالنسبة للانواع المختلفة من السياسات الاقتصادية الا ان تفاوتها من حيث الاهمية النسبية لهذه الاثار وصعوبة تتبعها فى ضوء الندرة النسبية للبيانات الاحصائية المتاحة ، كان الباعث الاساسى لقصر دراستنا على النوع الثالث منها .

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية التى اتبعت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية والتى كان لها اثار مباشرة على توزيع الدخل بين الحضر والريف فى اثنتين : الاصلاح الزراعى ، وتسعير الحاصلات الزراعية . والسؤال الذى نود اثارته هنا هو : هل كان لكل من هذه السياسات اثر يعتد به فى اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف وتنقسم اجابتنا على هذا السؤال الى ثلاث خطوات : أولا : بيان كيفية ممارسة كل من هاتين السياستين اثارها التوزيعية للدخل لهذه السياسات ، وأخيرا تقيم الاهمية النسبية للدور الذى تلعبه هذه السياسات فى عملية اعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر .

أ – الاصلاح الزراعى :

أدت قوانين الاصلاح الزراعى الى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف عن طريقين : أولا ، استيلاء الدولة على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار المزارعين ، وثانيا ، تخفيض القيمة الايجارية للفدان . بالنسبة للطريق الاول ، فان استيلاء الدولة على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على ملاك جدد من صغار المزارعين ادى الى اعادة توزيع

الدخل لصالح الريف لأن كثيرا من اصحاب الملكيات الكبيرة كانوا ملاكا غائبين يسكنون فى الحضر . وبالتالى كان جزء من الدخل الزراعى يتدفق من الريف الى الحضر فى شكل ايجارات تدفع لهؤلاء الملاك الكبار . ونزع ملكية هؤلاء الملاك الكبار وتوزيع الاراضى المستولى عليها على سكان الريف ، أوقف هذا النوع من التدفقات من الريف الى الحضر . فقوانين الاصلاح الزراعى ، وما أدت اليه اذن ، من تحديد للحد الاقصى لملكية الفرد بمائتى فدان عام ١٩٥٢ ، ثم بمائة فدان عام ١٩٦١ ، ثم بخمسين فدانا عام ١٩٦٩ ، فقد ادت الى اعادة توزيع الدخل فى صالح الريف بما يساوى قيمة ما كان يدفع من ايجار لهؤلاء الملاك الغائبين . ولكن ، ماهو الاثر الكمى لهذا الجانب من قوانين الاصلاح الزراعى على اعادة توزيع الدخل بين القطاعين ؟

لتقدير الاثر الكمى لنزع ملكية الاراضى الزراعية من كبار الملاك على اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف ، لنفرض ان اصحاب الاراضى التى طبقت عليها قوانين الاصلاح الزراعى – خمسون فداناً وما فوق – كانوا ملاكا غائبين يسكنون فى الحضر . فاذا عرفنا انه حتى سنة ١٩٧٠ تم توزيع ٨١٧٫٥٣٨ فداناً على صغار الفلاحين ، منها ٤٣٤٫٠٠٠ فدان بناء على قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢[٢٢] ، واذا عرفنا ايضا ان متوسط القيمة الايجارية للفدان قبل قانون ١٩٥٢ وبعده كانت حوالى ٣٠ جنيها و٢١ جنيها على التوالى[٢٣] ، فان المبلغ الذى كان يدفع كايجار للملاك الغائبين والساكنين فى الحضر ، على فرض اجمالى المساحة التى وزعت على ملاك جدد كانت تؤجر بالفعل[٢٤] ، يقدر بحوالى ٢١٫٠٧٢ مليون جنيه[٢٥] . معنى ذلك ان حوالى ٢١٫١ مليون جنيه قد اعيد توزيعها من الحضر الى الريف سنويا خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية كنتيجة لاستيلاء الدولة على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار الفلاحين[٢٦] .

أما الطريق الثانى الذى أدت قوانين الاصلاح الزراعى من خلاله الى اعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر ، فهو تخفيض القيمة الايجارية للفدان الى مايساوى سبعة امثال الضريبة على الارض ورفع نصيب المستأجر فى ظل نظام المزارعة بالمشاركة الى نصف العائد من الفدان . فاذا فرضنا ان نصف الاراضى الزراعية المؤجرة والتى تبلغ مساحتها خمسين فدانا واقل مملوكة لافراد يسكنون فى الحضر ، فانه يمكن القول ان قوانين الاصلاح الزراعى قد ادت الى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف بما يساوى التخفيض فى القيمة الايجارية للاراضى المملوكة لسكان الحضر . ويقدر هذا الأثر التوزيعى للدخل ، كميا ، بحوالى ١٠٫٣٣٤ مليون جنيه سنويا[٢٧] .

نخلص مما تقدم الى ان تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى قد ساهم فى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف . فقد ادت الى اعادة توزيع مايقدر بحوالى ٢١٫١ مليون جنيه سنويا من الحضر الى الريف من خلال الاستيلاء على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار المزارعين . كما أدت أيضا الى اعادة توزيع حوالى ١٠٫٣ مليون جنيه سنويا من خلال تخفيضها للقيمة الايجارية للفدان . وخلاصة ذلك أن قوانين الاصلاح الزراعى قد ادت الى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف بحوالى ٣١٫٤ مليون جنيه سنويا خلال الربع قرن الاخير من الزمان .

وثمة نقطة أخيرة نود ذكرها هنا سريعا ، وهى اثر قوانين الاصلاح الزراعى على اعادة توزيع الثروة من الحضر الى الريف . فنزع الملكيات الكبيرة من الاراضى الزراعية واعادة توزيعها على صغار الزراعين ادى الى تحويل حوالى ١٣٪ من مساحة الاراضى الزراعية فى مصر من ملكية الحضر إلى ملكية سكان الريف(٢٨) .

ب - سياسة تسعير الحاصلات الزراعية :

تتمثل هذه السياسة في فرض حصة معينة من بعض المحاصيل يوردها الفلاح اجباريا الى الجمعيات التعاونية بثمن محدد يقل عن الثمن السائد فى السوق(٢٩) . واذا لم يستطع الوفاء بهذه الحصة تفرض عليه غرامة مالية كبيرة(٣٠) . وقد تتكون هذه الحصة من نسبة من المحصول كما هو الحال بالنسبة للقمح والارز والبصل وقد تتكون من كل المحصول كما هو الحال بالنسبة للقطن بعد تأميم تجارته عام ١٩٦١(٣١) . هذا الفارق بين ثمن الحكومة وثمن السوق انما يمثل فى الوقع ضريبة يدفعها الفلاح من دخله المتواضع . وترتفع قيمة هذه الضريبة اذا ما اخذنا فى اعتبارنا ليس فقط الفارق بين الثمن الذى يبيع به الفلاح حصته الاجبارية للحكومة والثمن الذى يبيع به باقى المحصول فى السوق الداخلية ، وهو مايمثل نفقة الفرصة المضاعة على الفلاح ، وانما ايضا الفارق بين هذا الثمن المفروض على الفلاح والثمن الذى تبيع به الحكومة فى الاسواق الخارجية ، اى ثمن التصدير. فكم من الدخل يقتطع من الريف عموما ، ومن الفلاح خصوصا ، باتباع هذه السياسة ؟ وبما أن اغلب منشآت الدولة تقع جغرافيا فى الحضر ، والجزء الاكبر من نشاطها الادارى والانتاجى يتم ايضا فى الحضر ، فان اى اقتطاع للدخل من الريف لصالح الدولة سنعتبره اعادة لتوزيع الدخل لصالح الحضر . فى ضوء هذا المفهوم يكون تقدير الدخل «الضائع » على الفلاح من جراء السياسة الاقتصادية بمثابة تقدير الاثر الملكى لهذه السياسة فى اعادة توزيع الدخل من الريف الى الحضر.

ولتقدير قيمة «الضريبة المستترة» التى تفرض على المزارع من اتباع هذه السياسة الاقتصادية ، سنقوم ، أولا ، «بتقدير الدخل الضائع» عليه من الفروق فى اسعار القطن ثم ننتقل الى المحاصيل الزراعية الاخرى التى تخضع لحصة التوريد الاجبارى للحكومة . وجدير بالذكر ان تقديراتنا ستقتصر على الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ بالنسبة لمحصول القطن وعلى الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٠ بالنسبة للمحاصيل الاخرى . واقتصارنا على هذه السنوات بالذات يرجع الى اسباب احصائية . فلم نستطع الحصول – حتى وقت كتابة هذه السطور – على البيانات الاحصائية اللازمة لعمل الحسابات المطلوبة لسنوات اخرى .

ويبين جدول (٦) عائد الفلاح وربح الحكومة من محصول القطن خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ .

ويتضح من جدول (٦) ان الحكومة تحقق ربحا متواضعا من بيع القطن الى المحالج المحلية ، أى من اعادة بيعه فى السوق الداخلية ، بل فى بعض السنوات حققت خسارة . فربح الحكومة كان يتراوح مابين ٣ مليون و ٤ر٢ مليون جنيه خلال ١٩٦٤/٦٥ – ١٩٦٦/٦٧ ثم انخفضت الى ١ر١ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٨ . وفى عام ١٩٦٨/٦٩ و ١٩٦٩/٧٠ بلغت خسارة الحكومة ١ر٢ مليون جنيه و ٧ر٢ مليون جنيه على التوالى من بيع القطن الى المحالج المحلية . فرغم ان الحكومة تحتكر تجارة القطن ، وبالتالى تستطيع ان تفرض ماتريده من اثمان ، الا انها وهى تقوم بهذه العملية تحاول مراعاة امرين : اولهما ، تحديد ثمن شراء القطن عند مستوى معقول نسبيا حتى يحقق الفلاح دخلا معقولا وايضا حتى تضمن الحكومة عدم تهربه من زراعة هذا المحصول الحيوى بالنسبة لما يدره من عمله اجنبية على الدولة[٣٢] . وثانيا ، تحديد ثمن البيع للمغازل عند مستوى يضمن وصول المنسوجات القطنية الى المستهلك المصرى بثمن يقدر عليه اقتصاديا . وفى سبل تحقيق هذين الامرين نجد ان الحكومة لا تحقق ربحا يذكر فى الاسواق الداخلية بل قد تحقق خسارة ايضا . أما بالنسبة لاعادة بيع القطن فى الاسواق الخارجية ، فتحقق الحكومة ارباحا كبيرة تعوض ما قد تكون حققته من خسائر فى الاسواق الداخلية . فربح الحكومة من تصدير القطن يتراوح ما بين حد ادنى ٥ر١١ مليون جنيه ، عام ١٩٦٦/٦٧ ، وحد اقصى ٣ر١٨ مليون جنيه عام ١٩٦٨/٦٩ وذلك خلال الفترة ١٩٦٤/٦٥ – ١٩٦٩/١٩٧٠ كما يتضح فى جدول (٦) .

أما اذا قارنا بين ماحققته الحكومة من ربح اجمالى فى تجارة القطن داخليا وخارجيا ، وبين ماحققه المزارعون من عائد خلال الفترة المذكورة نجد أن نصيب الحكومة يبلغ نسبة كبيرة

جدول رقم (٦)
عائد الفلاح وربح الحكومة من محصول القطن

(بالمليون جنيه)

السنة	ربح الحكومة من البيع إلى المغازل المحلية	ربح الحكومة من التصدير	اجمالى ربح الحكومة	عائد المزارعين	اجمالى العائد من المحصول	نسبة ربح الحكومة إلى عائد المزارعين (٪)	نسبة ربح الحكومة إلى اجمالى العائد من المحصول (٪)
	(١)	(٢)	(٣) =(١)+(٢)	(٤)	(٥) =(٣)+(٤)	(٦) =(٣)÷(٤)	(٧) =(٣)÷(٥)
٦٥/١٩٦٤	٣,٠	١٦,١	١٩,١	٣٠,٠	٤٩,١	٦٠,٧	٣٨,٩
٦٦/١٩٦٥	٤,٢	١١,٧	١٥,٩	٠٣,٥	١٢,٤	—	١٢٨,٢
٦٧/١٩٦٦	٣,٤	١١,٥	١٤,٩	٠٨,٢	٢٣,١	١٨١,٧	٦٤,٥
٦٨/١٩٦٧	١,١	١٤,٣	١٥,٤	٢٤,٣	٣٩,٧	٦٣,٤	٣٨,٨
٦٩/١٩٦٨	١,٢-	١٨,٣	١٧,١	٣٥,٧	٥٢,٨	٤٧,٩	٣٢,٤
٧٠/١٩٦٩	٢,٧-	١٥,٩	١٣,٢	٤٤,٠	٥٧,٢	٣٠,٠	٢٣,١

المصدر : العمود (١) حسب من جدول II بالملحق
كالتالى (متوسط ثمن بيع القطن للمغازل
المحلية – متوسط ثمن شرائه من الفلاح) × كمية القطن التى تستهلك محليا . وذلك بالنسبة للقطن طويل ، متوسط ، وقصير التيلة .
العمود (٢) حسب من جدول II بالملحق كالتالى : (متوسط ثمن تصدير القطن – متوسط ثمن شرائه من الفلاح) × كمية القطن التى تصدر . وذلك بالنسبة للقطن طويل ، متوسط ، قصير التيلة .

العمود (٤) حسب من جدول II بالملحق كالتالى : (متوسط ثمن شراء قنطار القطن من الفلاح ـ متوسط تلكفة انتاج القنطار) (كمية القطن التى تستهلك محليا + كمية القطن التى تصدر) . وذلك بالنسبة لطويل ، ومتوسط وقصير التيلة .

من عائد المزارعين ، بل وفى بعض السنوات يفوق ربح الحكومة عائد المزارعين . فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ كان ماحققته الحكومة من ربح يبلغ ٦٣٫٧٪ مما حققه المزارعون من عائد من المحصول . وفى عام ٦٦/١٩٦٥ حقق المزارعون خسارة مقدارها ٣٫٥ مليون جنيه فى محصول القطن ، بينما حققت الحكومة ربحا كبيرا فى هذا العام ، بلغ ١٤٫٩ مليون جنيه . أما فى عام ٦٧/١٩٦٦ ، فلقد بلغت نسبة ربح الحكومة الى عائد المزارعين ١٨١٫٧٪ ، اذ بينما حقق المزارعون عائدا من محصول القطن مقداره ٨٫٢ مليون جنيه ، حققت الحكومة ربحا مقداره ١٤٫٥ مليون جنيه . وابتداء من ٦٩/١٩٦٨ تحسنت الصورة بعض الشئ ، واتخذت نسبة ربح الحكومة الى عائد المزارعين اتجاها نزوليا ، اذ وصلت هذه النسبة الى ٤٧٫٩٪ فى العام المذكور ، ثم انخفضت الى ٣٠٪ عام ٧٠/١٩٦٩ .

ويمثل اجمالى ربح الحكومة من القطن «الضريبة المستترة» التى يدفعها المزارعون على عائد هذا المحصول . اذ كان من المفروض ان يدخل هذا الربح جيب المزارعين اذا ما اقتصر دور الحكومة فقط على التسويق للقطن لهم داخليا وخارجيا مقابل اقتضاء تكاليف هذه الوساطة من مصاريف نقل وتوصيل وشحن وخلافه . وبحساب نسبة هذه الضريبة المستترة على القطن – وتساوى نسبة ربح الحكومة إلى إجمالى العائد من المحصول (عمود ٧ جدول ٦) وجدنا انها تتراوح بين حد ادنى ٢٣٫١٪ فى ٧٠/١٩٦٩ وحد أقصى ٦٤٫٥٪ فى عام ١٩٦٧/١٩٦٦ وذلك باستثناء عام ١٩٦٦/١٩٦٥ الذى حقق فيه المزارعون خسارة مما ادى الى ارتفاع نسبة الضريبة الى ١٧٨٫٢٪ . نخلص من ذلك الى ان المزارعين يدفعون جزءا يعتد به من دخل محصول القطن الى الحكومة من خلال سياسة التثمين المتبعة لهذا المحصول

وتتمثل المحاصيل الزراعية الاخرى التى تخضع لنظام حصة التوريد الاجبارى فى القمح ، الارز ، البصل . ولن نتعرض هنا لتقدير الدخل الضائع على الفلاح من حصة التوريد الاجبارى للقمح . فهذه الحصة كانت ٢٧٫٦٪ فقط من المحصول خلال الفترة ١٩٧٠/١٩٦٥ ، وهى لاشك حصة صغيرة بالمقارنة الى الارز والبصل . كما ان الفارق بين الثمن الذى تشترى به الحكومة هذه الحصة الاجبارية وثمن القمح فى السوق صغير ايضا ، اذ يبلغ حوالى ١٫١ جنيها فقط [٣٣] . بناء على ذلك فان الدخل الضائع على الفلاح من حصة التوريد الاجبارى للقمح يتوقع ان يكون ضئيلا نسبيا لايستحق مشقة الجرى وراء البيانات وعمل الحسابات اللازمة . وعلى ذلك فاننا سنقتصر على تقدير الدخل الضائع على الفلاح من

حصة التوريد الاجبارى لكل من الارز والبصل خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٠ ، وتتكون الحصة الاجبارية من ٦٦٪ من اجمالى محصول الارز و ٥٧٪ من اجمالى محصول البصل [٣٤] . ويبين جدول (٧) عائد الفلاح من الارز والدخل الضائع عليه من حصة التوريد الاجبارى .

ويتبين من جدول (٧) ان ماحققه الفلاح من عائد من بيع ٣٤٪ فقط من محصول الارز ، وهو المتبقى له من المحصول بعد توريد الحصة الاجبارية ، يزيد عن ، او يساوى تقريبا ، ما يحققه من بيع ٦٦٪ من المحصول الى الحكومة ، ففى عام ١٩٦٨ ، مثلا ، كان عائد المزارعين من الحصة الاجبارية للارز ١٣ مليون جنيه بينما بلغ عائدهم من المتبقى من المحصول ٢٣٫٤ مليون جنيه . كذلك فى عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ كان عائد المزارعين من الحصة الاجبارية ٢٢٫١ مليون جنيه و ٢٤٫٨ مليون جنيه على التوالى بينما كان دخلهم من بقية المحصول ٢٣٫٤ مليون جنيه ٢٥٫٠ مليون جنيه . ويرجع ذلك الى ان الثمن الذى تستأدى به الحكومة الارز من الفلاح والثمن السائد فى السوق ، والذى يبيع به الفلاح الجزء المتبقى له من المحصول ، يبلغ ٢٠ جنيها تقريبا للطن [٣٥] . ويزداد فارق الثمن ، وبالتالى ربح الحكومة اذا ماقارنا بين السعر الذى تشترى به الحكومة الارز من

مصدر جدول رقم (٧)

عمود (١) أخذ من M. Abdel-Fadil, Ibid., P. 105

عمود (٢) حسب كالتالى : (اجمالى انتاج الارز ـ الكمية المصدرة منه) (متوسط سعر السوق للطن فى غير حصة الحكومة ـ متوسط تكلفة الطن) . ولقد اخذت البيانات الخاصة باجمالى الانتاج ، والكمية المصدرة ، ومتوسط التكلفة من جدول III بالملحق أما متوسط سعر السوق للطن من الارز فى غير حصة الحكومة فهو ٤٠ جنيها للضريبة (اى ٤٢٫٣ جنيها للطن على اساس ان الطن يساوى ١٠٫٥٨ ضريبة) فى سنة ١٩٦٧/٦٨ (Ibid, P. 89) ولقد افترضنا ان هذا السعر لم يتغير حتى سنة ١٩٧٠ .

عمود (٣) حسب كالتالى : الكمية من الارز الموردة اجباريا الى الحكومة × عائد الفلاح بالنسبة للطن . واخذت البيانات من جدول III بالملحق .

عمود (٤) حسب كالتالى : (اجمالى انتاج الارز ـ الكمية الموردة اجباريا للحكومة) × عائد الفلاح من طن الارز المباع فى السوق . ولقد اخذت البيانات من جدول III بالملحق .

جدول رقم (٧)

عائد الفلاح من الارز والدخل الضائع عليه من حصة التوريد الاجبارى

(بالمليون جنيه)

السنة	عائد الحكومة من تصدير الأرز (١)	العائد من اجمالى الأرز المباع فى السوق الداخلية مقوما بسعر السوق (٢)	عائد المزارعين من الحصة الاجبارية للارز (٣)	عائد المزارعين من بيع حصتهم الحره من الأرز[١] (٤)	اجمالى عائد المزارعين (٥) = (٣) + (٤)	العائد الضائع على المزارعين (٦) = (١) + (٢) − (٥)	نسبة العائد الضائع الى اجمالى العائد من المحصول (٧) = (٦) ÷ [(١) + (٢)]
١٩٦٨	١٢٫١	٥٩٫٤	١٣٫٠	٢٣٫٤	٣٦٫٤	٣٥٫١	٤٩٫١
١٩٦٩	١٨٫٧	٥٦٫٩	٢٢٫١	٢٣٫٤	٤٥٫٥	٣٠٫١	٣٩٫٨
١٩٧٠	١٩٫٧	٥٥٫٦	٢٤٫٨	٢٥٫٠	٤٩٫٨	٢٥٫٥	٣٣٫٩

(١) يقصد بالحصة الحرة من الأرز الكمية المتبقية للفلاح من المحصول بعد توريد الحصة الإجبارية للحكومة.

الفلاح وبين متوسط ثمن تصديره . ففي خلال ١٩٦٨ – ١٩٧٠ ، مثلا ، بلغ متوسط ربح الحكومة فى الطن الواحد من صادرات الارز ٣٢ جنيها[٣٦] . واذا قارنا ذلك بمتوسط ماربحه الفلاح من الطن الواحد من الارز خلال نفس الفترة ، وهو حوالى ١٠٫٥ جنيها للطن بالنسبة للارز المباع للحكومة وحوالى ٢٤٫٣ جنيها للطن فى الارز المباع فى السوق[٣٧] ، لوضح لنا ان الحكومة تفوز بنصيب الاسد . فاذا اخذنا فى الاعتبار عائد الحكومة من صادرات الارز وايضا العائد الضائع على المزارعين عن كل طن من الارز يبيعونه للحكومة بالسعر المنخفض والمفروض عليهم ، لوجدنا أن اجمالى العائد على المزارعين يقدر بحوالى ٣٥٫١ مليون جنيه ، ٣٠٫١ مليون جنيه ، ٢٥٫٥ جنيه فى الاعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ على التوالى كما يتضح من جدول (٧) . ويمثل هذا العائد الضائع على المزارعين «الضريبة المستترة» التى يدفعونها على محصول الارز .

ويتضح مدى ارتفاع هذه الضريبة اذا ما نظرنا الى نسبة العائد الضائع الى اجمالى العائد من المحصول ، وهو ما كان من المفروض ان يدخل جيب المزارعين . اذ نجد انها تتراوح مابين ٤٩٫١٪ سنة ١٩٦٨ ، ٣٣٫٩٪ سنة ١٩٧٠ كما يظهر من جدول (٧) . ويلاحظ ان العائد الضائع على المزارعين فى حالة الارز يفوق العائد الضائع عليهم ، والذى يتمثل فى اجمالى ربح الحكومة فى حالة القطن ، فمثلا يتضح من جدول (٦) وجدول (٧) انه فى الاعوام ١٩٦٨ ،

مصدر جدول رقم (٨)

عمود (١) حسب كالتالى : الكمية المصدرة من البصل X عائد الحكومة من الطن المصدرة من البصل . أخذت هذه البيانات من الأعمدة (٢) ، و (٥) من جدول IV بالملحق .

عمود (٢) حسب كالتالى (اجمالى انتاج البصل الكمية المصدرة منه) العائد بالنسبة لطن البصل المباع فى السوق الداخلية . ولقد أخذت هذه البيانات من الأعمدة (١) ، (٢) ، (٩) من جدول IV بالملحق .

عمود (٣) حسب كالتالى : كمية البصل الموردة اجباريا للحكومة عائد الفلاح من طن البصل المورد اجباريا . ولقد أخذت هذه البيانات من الأعمدة (٦) و (٨) من جدول IV بالملحق .

عمود (٤) حسب كالتالى : (اجمالى انتاج البصل الكمية الموردة اجباريا للحكومة) العائد من طن البصل المباع فى السوق الداخلية . ولقد أخذت البيانات اللازمة من الأعمدة (١) و (٦) و (٩) من جدول IV بالملحق .

جدول رقم (٨)

عائد الفلاح من البصل والدخل الضائع عليه من حصة التوريد الاجبارى

بالمليون جنيه

السنة	عائد الحكومة من صادرات البصل	العائد من اجمالى البصل المباع فى السوق الداخلية مقومات بسعر السوق	عائد المزراعين من البصل المورد اجباريا للحكومة	عائد المزراعين من بيع حصتهم الحرة من البصل [١]	اجمالى عائد المزراعين	العائد الضائع على المزراعين	نسبة العائد الضائع إلى اجمالى العائد من المحصول
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥) = (٣) + (٤)	(٦) = (١) + (٢) − (٥)	(٧) = (٦) ÷ [(١) + (٢)]
١٩٦٨	٣ر٨	١ر٧	٠ر٢	٠ر٩	١ر١	٤ر٤	٨٠ر٠
١٩٦٩	٥ر٠	٢ر٠	−٠ر٢	١ر١	٠ر٩	٦ر١	٨٧ر١
١٩٧٠	٤ر٧	١ر٥	٠ر٤	٠ر٨	١ر٢	٥ر٠	٨٠ر٦

(١) يقصد بالحصة الحرة من البصل الكمية المتبقية للفلاح من المحصول بعد أن يورد حصته الإجبارية للحكومة.

١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، كان العائد الضائع على المزارعين من محصول القطن ١٠٫٤ مليون جنيه ١٧٫١ مليون جينيه ، ١٣٫٠ مليون جنيه على التوالى بينما كان العائد الضائع على المزارعين من محصول الارز ٣٥٫١ مليون جنيه ، ٣٠٫١ مليون جنيه ، ٢٥٫٥ مليون جنيه فى نفس السنوات .

أما اذا نظرنا الى أثر السياسة السعرية المتبعة بالنسبة للبصل على دخل الفلاح ، لوجدنا ان اثرها يقل كثيرا عن حالة الارز او القطن . فالفارق بين الثمن الذى تشترى به الحكوم الحصة الاجبارية من البصل والثمن السائد فى السوق يبلغ حوالى ٥٫٥ جنيها للطن[٣٨] ، وهو يقل كثيرا لاشك عن فارق الثمن فى حالة الارز . كما ان عائد الحكومة من صادرات البصل يتواضع بالمقارنة الى عائدها من صادرات الارز او القطن . فمثلا فى ١٩٦٠ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ كان عائد الحكومة من صادرات الارز ١٢٫١ مليون جنيه ، ١٨٫٧ مليون جنيه ، ١٩٫٧ مليون جنيه بينما بلغ عائدها من صادرات البصل فى نفس السنوات ٣٫٨ مليون جنيه ، ٥٫٠ مليون جنيه و ٤٫٧ مليون جنيه كما يتضح من الجدول رقم (٨) .

ولذلك نجد ان العائد الضائع على المزارعين بالنسبة للتوريد الاجبارى للبصل تسبيا اذ يبلغ مقادر العائد الضائع على المزارعين ، أى قيمة الضريبة المستترة على محصول البصل ، ٤٫٤ مليون جنيه ، ٦٫١ مليون جنيه ، ٥ مليون جنيه فى السنوات ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ على التوالى كما يتضح من جدول (٨) . ولكن رغم تواضع قيمة العائد الضائع على المزارعين الا ان

نسبته الى اجمالى العائد من محصول البصل مرتفعة للغاية . اذ تبلغ هذه النسبة ٨٠٪ ، ٨٧٫١٪ ، ٨٠٫٦٪ فى الاعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ على التوالى . ويعنى ذلك انه رغم تواضع القيمة المطلقة «للضريبة المستترة » التى يدفعها الفلاح على العائد من محصول البصل الا ان نسبة هذه الضريبة مرتفعة للغاية ، وتفوق فى ارتفاعها نسبة الضريبة المستترة المدفوعة على العائد من القطن أو الارز .

جدول رقم (٩)

نسبة الدخل الضائع على المزارعين فى مصر إلى الدخل الزراعى

السنة	اجمالى الدخل الضائع على المزارعين من القطن (الأرز ، البصل) (بملايين الجنيهات) (١)	الدخل الزراعى بالاسعار الجارية (بملايين الجنيهات) (٢)	نسبة اجمالى الدخل الضائع على المزارعين إلى الدخل الزراعى (٪) (٣)
			(٣) = (١) ÷ (٢)
١٩٦٨	٤٩,٩	٦٤٤,٠	٧,٧
١٩٦٩	٥٣,٣	٦٨٨,٠	٧,٧
١٩٧٠	٤٣,٥	٧٧٢,٠	٥,٦

المصدر : العمود (١) يساوى مجموع العمود (٣) فى جدول (٦) والعمود (٦) فى جدول (٧) والعمود (٦) فى جدول (٨) .

العمود (٢) يشير إلى الدخل الزراعى فى منتصف العام ، وأخذ من : M. Abdel-Fadil, *Ibid.*, P. 64.

يتضح مما تقدم ان السياسة المتبعة الخاصة بتسعير بعض الحاصلات الزراعية الأساسية والتوريد الاجبارى لها ، كليا او جزئيا ، تؤدى الى اعادة توزيع الدخل من الريف الى الحضر على اساس ان الحكومة تعتبر ، كما اوضحنا مسبقا ، جزءا من الحضر . ولمعرفة مدى اهمية الدور الذى تلعبه هذه السياسة فى اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف ، علينا ان ننظر الى اجمالى الدخل الضائع على المزارعين من محاصيل القطن ، الارز ، البصل ، اى اجمالى الضريبة المستترة التى يدفعونها على هذه المحاصيل بالنسبة الى اجمالى الدخل الزراعى . ويتبين من جدول (٩) ان نسبة اجمالى الدخل الضائع على المزارعين فى مصر عن هذا الطريق الى الدخل الزراعى كانت ٧ر٧٪ فى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ . ثم انخفضت الى ٦ر٥٪ عام ١٩٧٠ .

يتضح مما سبق ان السياسات الاقتصادية التى اتبعت فى مصر خلال الخمس والعشرين سنة الماضية والتى كان لها آثار مباشرة على اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف . كان لها آثار مختلفة فى هذا المجال . فقوانين الاصلاح الزراعى ادت الى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف بينما سياسة تسعير الحاصلات الزراعية تؤدى الى اعادة توزيعه من الريف الى الحضر[٣٩] . فما هى محصلة هذه السياسات على إعادة توزيع الدخل بين القطاعين ؟ . ويبين جدول رقم (١٠) انه اذا اخذنا الاثار الكمية للسياستين فى الاعتبار نخلص الى ان هناك اعادة فى توزيع الدخل من الريف الى الحضر يبلغ صافى الدخل الذى أعيد توزيعه من الريف الى الحضر ١٨ر٥٠ مليون جنيه ، ٢١ر٩ مليون جنيه و ١٢ر١ مليون جنيه فى الاعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ وهو مايمثل ٢ر٩٪ و ٢ر٣٪ ، ١ر٦٪ من اجمالى الدخل الزراعى فى الثلاث سنوات المذكورة .

اذن ، فان التفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد فى الريف والحضر لايرجع اساسا الى السياسات الاقتصادية المتبعة . فسياسة تثمين الحاصلات الزراعية تعيد توزيع مايقل عن ١٠٪ من الدخل الزراعى فى مصر . ومضمون ذلك ان التدهور النسبى الكبير لوضع الريف بالمقارنة الى الحضر اكثر تعقيدا مما قد يظنه البعض من مجرد ارجاعه الى السياسات المتبعة . فجذور هذه المشكلة تمتد الى الهيكل الانتاجى السائد فى الريف ، سواء من حيث نوع النشاط الاقتصادى القائم (الزراعة فقط) او من حيث نظام الانتاج المتبع . ولكن كون ان السياسة المتبعة فى تثمين

جدول رقم (١٠)

صافى الدخل الذى يعاد توزيعه من الريف الى الحضر

السنة	صافى الدخل الذى يعاد توزيعه من الريف إلى الحضر (بملايين الجنيهات) (١)	نسبة صافى الدخل الذى يعاد توزيعه إلى اجمالى الدخل الزراعى (٪) (٢)
١٩٦٨	١٨٫٩	٢٫٩
١٩٦٩	٢١٫٩	٣٫٢
١٩٧٠	١٢٫١	١٫٦

المصدر : عمود (١) يساوى حاصل طرح ٣١٫٤ مليون جنيه (أثر قوانين الاصلاح الزراعى على توزيع الدخل سنويا من الحضر إلى الريف) من اجمالى الدخل الضائع على المزارعين من القطن ، الأرز ، البصل (عمود ١ جدول ٩) .
عمود (٢) = عمود (١) جدول (١٠) ÷ عمود (٢) جدول (٩) .

الحاصلات الزراعية ليست هى المسئولة اساسا عن التدهور النسبى فى وضع الريف لايعنى غض النظر عما حدث من اعادة توزيع للدخل بين القطاعين . فالانخفاض الكبير فى متوسط دخل الفرد فى الريف بالمقارنة الى الحضر يجعل لأى اعادة توزيع للدخل من الريف الى الحضر ، مهما قل نطاقها ، اثارا ملموسة على مستوى دخل الفرد والاسرة فى الريف ، خاصة ذوى الدخل المحدود . فالمزارعون الصغار واسرهم هم الذين تعتمد دخولهم اساسا على العائد من القطن ، والارز ، وخلافه من المحاصيل الحقلية[٤٠] . وبالتالى فان اى اعادة توزيع للدخل عن طريق تثمين هذه المحاصيل يكون لها آثار يعتد بها على مستوى معيشة هؤلاء الافراد .

والخلاصة ، انه رغم انخفاض نسبة صافى الدخل الزراعى الذى يعاد توزيعه من الريف الى الحضر الى اجمالى الدخل الزراعى ، الا ان الانخفاض فى متوسط دخل الفرد فى الريف يجعل اى اعادة لتوزيع الدخل من الريف الى الحضر ، مهما صغرت ، غير مرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا .

٥ - الخاتمــة :

يتضح مما سبق ان هناك فجوة كبيرة ومتزايدة بين مستويات الدخول والمعيشة فى الريف والحضر . فاذا غضضنا النظر ، مؤقتا ، عما يتضمنه هذا الوضع من تعارض مع اعتبارات العدالة الاجتماعية ، نجد انه يتعارض ايضا مع اعتبارات التنمية الاقتصادية فى مصر . فلا تعتبر هذه الفجوة مجرد عامل محايد ، من حيث تأثيرها على هدفنا الاساسى ، وهو تحقيق التنمية الاقتصادية بأقصى سرعة ممكنة ، وانما تتعارض مع هذا الهدف من عدة نواح . فهى تتعارض معه سواء فى حالة تركيزه على مفهوم «النمو الاقتصادى» او على مفهوم «القضاء على الفقر» وتحقيق «العدالة فى توزيع الدخل» .

فاذا كان الهدف الاساسى للتنمية الاقتصادية فى مصر هو تحقيق معدل مرتفع للناتج القومى بغض النظر عن كيفية توزيع هذا الناتج(٤١) ، فان وجود التفاوت الكبير بين الريف والحضر يتعارض مع هذا الهدف . فانقسام الاقتصاد القومى الى جزء متقدم نسبيا (الحضر) وجزء متخلف (الريف) وما يترتب على هذه الثنائية من خلل فى مستويات الاجور والاسعار داخل الدولة الواحدة ، يجعل تحقيق معدل نمو مرتفع للاقتصاد القومى مسألة مشكوكاً فيها(٤٢) . يضاف الى ذلك ماتخلقه ثنائية الاقتصاد القومى من صعوبة فى ادارة هذا الاقتصاد وتوجيهه بما يحقق سرعة النمو . فمثلا ، السياسات الاقتصادية التى قد يصلح تطبيقها فى الجزء المتقدم من الاقتصاد القومى ، قد تقل فاعليتها كثيرا اذا ماطبقت فى الجزء المتخلف منه(٤٣) . ويذهب البعض الى ان اعادة توزيع الموارد الانتاجية فى الدول النامية فى صالح الريف «المتخلف» يؤدى الى رفع معدل نمو الانتاج القومى عن المعدل السائد فى هذه الدول(٤٤) .

اما اذا كان من اهدافنا الاساسية فى التنمية الاقتصادية القضاء على الفقر وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى بين الافراد ، وهو المنظور الحديث للتنمية(٤٥) فانه من الواضح ان وجود التفاوت الكبير القائم بين الريف والحضر فى مصر يتعارض مع هذين الهدفين . فالقضاء على الفقر يقتضى رفع مستويات المعيشة فى الريف حيث يتجمع اغلبية الفقراء(٤٦) . كما ان تحقيق العدالة فى توزيع الدخل ، يتطلب ايضا رفع مستويات دخول السكان فى الريف . فعدالة التوزيع تتحقق بزيادة الدخل فى الريف (حيث الدخل منخفض) بالمقارنة الى الحضر (حيث الدخل مرتفع) فضلا عن انها تتدعم بزيادة نصيب الريف من الدخل القومى لأن توزيع الدخل فى الريف ، عادة ، أكثر عدالة منه فى الحضر(٤٧) . فاذا اضفنا الى ذلك ان الريف يضم الجزء الأكبر من السكان فى مصر ، فان اهمية القضاء على هذه الفجوة بين الريف والحضر تصبح اكثر الحاحا .

فاعتبارات العدالة الاجتماعية تقتضى على الاقل عدم اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الاقلية ان لم يكن من الممكن توزيعه لصالح الاغلبية .

بناء على ماتقدم ، نجد ان القضاء على التفاوت القائم بين الريف والحضر فى مصر يجب ان يكون ، فى تصورنا ، أحد اهدافنا الاساسية على المستوى القومى (٤٨) . فتحسن الوضع النسبى لسكان الريف يجب ان يوضع على رأس قائمة الأولويات القومية . والسبيل الى ذلك ليس هو مجرد التخلى عن سياسة تثمين الحاصلات الزراعية وغيرها من السياسات الاقتصادية التى قد تكون لها آثار توزيعية فى غير صالح الريف ، وان كان هذا مطلوبا ايضا لاشك ، وانما احداث تغيرات هيكلية فى نوع واسلوب النشاط الاقتصادى فى الريف . فاستمرار هذا الوضع القائم على اقتصاد الريف على الزراعة كمصدر للدخل للغالبية العظمى من سكانه (٨٥٪ منهم) لايمكن ان يؤدى الى تحسين ملموس فى مستوى معيشة سكان الريف . ويرجع السبب فى ذلك الى انخفاض انتاجية الفرد فى الزراعة بالرغم من ارتفاع انتاجية الارض الزراعية فى مصر بالمقارنة الى الدول الاخرى (٤٩) . ومعنى ذلك انه لامجال لتحقيق زيادة يعتد بها فى انتاجية الفرد فى الزراعة – وبالتالى فى دخله – عن طريق رفع متوسط الانتاجية الحالى للارض الزراعية . فالسبيل لرفع انتاجية الفرد فى الزراعة اذن ، فى تصورنا ، هو احداث تغيير اساسى فى الفن الانتاجى المستخدم بحيث يمكن تحقيق نفس مستوى الانتاج الزراعى الحالى باستخدام عدد اقل من الافراد **مع ايجاد مصادر دخل اخرى فى الريف للافراد الذين يستغنى عنهم فى الزراعة** . وهذا يمكن تحقيقه عن طريق ادخال الصناعة فى الريف جنبا الى جنب مع ميكنة الزراعة . اذ يجب الا تقتصر الصناعة فى مصر على الحضر وحده ، كما هو الوضع الآن ، وانما يجب ان تمتد لتشمل الريف ايضا . ومن انجح امثلة تصنيع الريف فى الدول النامية والتى كان لها نتائج طيبة للغاية بالنسبة لتقليل الفجوة بين الحضر والريف ، تجربة تايوان ، ذات النظام الرأسمالى والصين ، ذات النظام الاشتراكى (٥٠) .

والخلاصة ، ان القضاء على الفجوة الكبيرة بين الريف والحضر يجب أن تأخذ مكانا مرتفعا فى سلم الاولويات القومية اذا ما اردنا ان تسرع ؛ معدلات التنمية الاقتصادية فى مصر ، ناهيك عن اعتبارات العدالة الاجتماعية . والقضاء على هذه الفجوة لايتطلب فقط ايقاف السياسات الاقتصادية التى لها آثار توزيعية على الدخل لصالح الحضر ، خاصة سياسة تثمين الحاصلات الزراعية ، وانما يتطلب ايضا – وهذا هو الاهم – احداث وميكنة الزراعة به يجب ان يكونا من اهداف التنمية الاقتصادية فى مصر حتى لاتكون مجرد تنمية «حضرية» ، وانما تنمية قومية «شاملة» .

الحواشى

(١) احد الابعاد المهمة لهذه الفجوة ، التى لن نتعرض لها فى هذا البحث ، هو توزيع الخدمات العامة بين الحضر والريف .

(٢) S. Radwan, Agrarian Reform and Rural Poverty: Egypt. 1952-1975 (ILO 1977) note I, P. 7

(٣) Upward biased·

(٤) أنظر .

M. Lipton, Why Poor People Stay Poor: Urban bias in Development (Cambriage: Harvard Univ. Press, 1977). PP. 199 & 156

(٥) انظر تعداد السكان لسنة ١٩٦٠ ، وتعداد السكان بالعينة لسنة ١٩٦٦ .

(٦) يلاحظ ان الفجوة بين متوسط دخل الفرد فى الريف والحضر فى مصر ، رغم كبرها ، مازالت تعتبر متواضعة بالمقارنة الى الوضع فى كثير من الدول النامية الاخرى خاصة بالنسبة الى دول افريقيا . فالنسبة بين متوسط دخل الفرد فى الحضر الى الريف فى مصر تتراوح بين حد اقصى ٢ر٢ فى عام ١٩٦٥ وحد ادنى ٧ر١ فى ١٩٧٥ ، وذلك بالنسبة للسنوات المبينة فى جدول (١) . قارن ذلك ، مثلا ، ببنجلاديش ، ٧ر٢ (عام ١٩٦٣/١٩٦٤) وسيلان ٠٧ر٢ (عام ١٩٦٣/١٩٦٤) واوغندا ٢٤ر٣ (عام ١٩٦٤) ، وزامبيا ٣٨ر٩ (عام ١٩٦٦) ، والبرازيل ٧٣ر٢ (عام ١٩٧٠) . اما الدول التى تقترب من مصر من حيث مستوى هذه النسبة فهى الهند ٦٧ر١ (١٩٥٠ ـ ١٩٥٩) ، والفلبين ٩٢ر١ (عام ١٩٦٥) ، تايلاند ٥٥ر١ ـ ٠٥ر٢ (عام ١٩٦٣) . وتنخفض هذه النسبة الى ٢٧ر١ فى باكستان الغربية

(عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤) . انظر
M. Lipton, **Ibid.,** Table 5. I P. 430

(٧) هذا هو ما جاء فى احدى دراسات منظمة الاغذية والزراعة FAO وهو ما اخذنا به فى تقديراتنا لدخل سكان الفرد من حيث توزيع السكان بين الزراعيين وغير الزراعيين كما ذكر سابقاً .

(٨) Poverty Line.

(٩) لاستعراض بعض المفاهيم والمعايير التى تستخدم فى تحديد «خط الفقر» ، انظر
A.B. Atkinson, The Economics of Inequality (Oxford: Clarendon Press, 1976), PP. 186-191.

(١٠) S. Radwan, **Op. Cit.,** PP. 40-43

(١١) يلاحظ ان التقدير فى المرجع المذكور كان خاصا بمستوى الدخل القومى الذى يكفى لمقابلة الاحتياجات الاساسية لعائلة من خمسة افراد . وكان التقدير ٩٣ جنيها ، ١١٢٥ جنيها و٢٧٠ فى السنوات ١٩٥٨/٥٩ ، ١٩٦٤/٦٥ ، ١٩٧٤/٧٥ على التوالى . انظر **المرجع السابق مباشرة** ، ص ٤٢ .

(١٢) من الطرق التى يمكن استخدامها لمقارنة مستويات المعيشة فى الحضر والريف ، اختيار بنود المعيشة الاساسية للافراد والتعبير عنها فى شكل مؤشرات احصائية مناسبة يتم تتبعها ومقارنتها . ولقد استخدمت الامم المتحدة هذه الطريقة فى احدى دراساتها عن الجوانب الاجتماعية للتنمية . والمؤشرات الاثنى عشر التى استخدمت فى قياس مستويات المعيشة كانت : الصحة ، الطعام ، التعليم ، ظروف العمل ، حالة العمالة ، اجمالى الاستهلاك والادخار ، المواصلات ، السكن ، الملبس ، الترفيه ، التأمينات الاجتماعية ، حرية الفرد . ولقد اعيد النظر فى هذه المؤشرات فى دراسة اخرى ، استبعد منها مؤشران : المواصلات واجمالى الاستهلاك والادخار . انظر .
United Nations Research Institute for Social Development, **Contents and Measurement of Socio-Economic Development: An Empirical Enquiry,** Report No. 70, 10 (Geneva 1970) P. 6

(١٣) قارن عمود (٥) بجدول (٤) بعمود (٦) فى جدول (١) .

(١٤) يقل العائد فى الريف كثيرا عن مثيله فى الحضر فى الدول النامية . انظر .
M.Lipton,op.cit.P146

(١٥) فى الدول النامية ، يكون الرقم القياسى لنفقة المعيشة فى الحضر أكثر ارتفاعا ، عادة ، عنه فى الريف . ففى الهند ، مثلا ، كان الرقم القياسى لنفقة المعيشة فى الحضر مرتفعاً عن مثيله فى الريف بحوالى ١٥٪ فى الستينات . وفى غانا ايضا كانت نفقة المعيشة فى الحضر اكثر ارتفاعا

عن الريف بحوالى ٨٪ عام ١٩٦٢/٦١ .(وان كان هذا الفارق قد تلاشى عام ١٩٦٧)
انظر **Ibid.**

(١٦) لقد اخترنا الانفاق الاستهلاكى لمجموعات الافراد ذوى الانفاق النقدى ٦٠ جنيها فاقل كعينة ممثلة للانفاق الاستهلاكى للجزء الاكبر من الافراد فى الريف والحضر لاننا وجدنا ان هؤلاء يمثلون ٧٦٫٥٪ من اجمالى افراد العينة فى الحضر و ٩٤٫٧٪ من اجمالى افراد العينة فى الريف (بحث ميزانية الاسرة ١٩٦٤/٦٥ ، ٢٤ ـ ٢٧) . وبما انه من الناحية الاحصائية يجب ان تكون العينة ممثلة للمجتمع المأخوذة منه ، لذلك افترضنا ان مجموعات الافراد ذوى الانفاق الاستهلاكى ٦٠ جنيها واقل هم الذين يمثلون الأغلبية فى كل من مجتمع الريف والحضر .

(١٧) بدأ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عمل ارقام قياسية خاصة بالريف والحضر ابتداء من شهر يوليو ١٩٧٧ .

(١٨) يقصد بذلك الاسر ذات الانفاق السنوى ٤٠ جنيها واقل . انظر بحث ميزانية الاسرة ١٩٦٤/٦٥ص ، ٢٧ .

(١٩) يقصد هنا الافراد ذوه الانفاق السنوى ٦٠ جنيها واقل (انظر هامش ١٦) ولقد قد، متوسط نسبة الانفاق على الطعام والشراب الى اجمالى الانفاق من بحث ميزانية الاسرة (ص ٢٤ ـ ٢٩) .

(٢٠) Radwan, **Ibid.**, P. 6

(٢١) ومن ناحية اخرى يذهب البعض الى ان سياسة التأميم قد تؤدى الى زيادة الفجوة بين القطاع الحديث (حضر) والقطاع التقليدى (ريف) لما تؤدى اليه من رفع الاجور ومن انخفاض فى معدل استيعاب العمال فى الصناعة المؤممة . انظر .

Ch. R. Frank, Jr., Er. Webb, «Causes of Income Distribution and Growth in Less Develope d Countries. Some Reflections on the Relation between Theory and Policy», in **Income Distribution and Growth in the Less Developed Countries** Ch. Frank, Jr., & R. Webb (eds.) Washington, D.C.: The Brookings Institution 1977) P. 69.

(٢) S. Radwan, **Op. Cit.**, P. 1-

وان ن. ذكر فى ص ١٦ من نفس المرجع ان المساحة المستولى عليها بناء على قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ تساوى ٤٥٠٣٠٥ فدان

(٢٣)

B. Hansen and G. Marzouk, **Development and Economic Policy in the UAR(Egypt)** (Amsterdamt North: Holland Publishing Company, 1965) P. 90 Table 4. 5

(٢٤) بلغ اجمالى المساحة التى وزعت على ملاك جدد ٨١٧٥٣٨ فداناً ، وكانت تقل بعض الشئ عن ١٣٪ من اجمالى الارض المزروعة فى مصر سنة ٧٠ (S. Radwan. Op. Cit., P. 16) وافتراضنا ان اجمالى هذه المساحة كانت تؤجر بالفعل لا ينطوى على مبالغة من حيث نسبة الاراضى المؤجرة الى اجمالى المساحة المزروعة فى مصر قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعى . فلقد قدرت اجمالى المساحة الزراعية المؤجرة عام ١٩٥٠ بنسبة ٦٠٪ من اجمالى المساحة المترزعة (S. Radwan, Op. Cit., P. 16)

(٢٥) ٤٣٤٠٠٠ × ٣٠ + (٨١٧٥٣٨ − ٤٣٤٠٠٠) × ٢١ = ١٣٫٠٢٠ مليون + ٨٫٠٥٢ مليون = ٢١٫٠٧١ مليون جنيه .

(٢٦) يلاحظ ان هذا الرقم ـ ٢١٫١ مليون جنيه ـ سيرتفع الى اكثر من الضعف اذا ما فرضنا ان ملاك الاراضى التى استولى عليها فى الاصلاح الزراعى كانوا يزرعون الارض لحسابهم ولا يؤجرونها . ففى هذه الحالة يكون مؤدى تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى ايقاف مقدار من التدفقات المالية من الريف الى الحضر تساوى قيمة العائد المحقق سنويا من الفدان ـ اى القيمة المضافة للفدان ـ مضروبا فى عدد الافدنة المستولى عليها . وكانت القيمة المضافة للفدان عام ١٩٥٠ (اى قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الاول) ٦٤٫٧ جنيه بالاسعار الجارية ، وفى عام ١٩٦٠ (اى قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الثانى) ٧١٫٥ جنيها

انظر :

(B. Hansen **Op. Cit.,** P. 78)

(٢٧) حسب هذا المبلغ كالتالى ($\frac{٣}{٥}$ الحيازات المختلطة (لان متوسط نسبة مساحة الارض المؤجرة الى المملوكة تساوى ١ر٥) + الحيازات المؤجرة) × متوسط الانخفاض فى القيمة الايجارية للفدان . اى (٣/٥ × ١٩٣٥٦١٠ + ١١٣٤٩٩٣) × ٩) ÷ ٢ = ١٠ر٣٣٤ مليون جنيه . اخذت البيانات التى استخدمت فى الحساب من .

M. Abdel-Fadil;'**Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970** (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1975) P. 20.

ويلاحظ اننا فى حسابتنا لم نفرق بين الارض المؤجرة على اساس نقدى وتلك المؤجرة على اساس نظام المشاركة فى الزراعة . ولكن ، بما أن ٨٨٪ من مساحة الارض المؤجرة كانت على اساس نقدى عام ١٩٦١ (Ibid, P. 21.) وبما ان المقصود من هذه الحسابات هو اعطاء صورة تقريبية لما هو حادث فاننا لم نجد هناك داع للقيام بمزيد من الحسابات لتقدير عائد الفدان من الزراعة بالمشاركة وفرضنا للتبسيط ان الكسب فى هذا العائد يساوى الكسب من تخفيض الايجار النقدى . ويلاحظ ان تقديرنا هذا يعنى ان الزيادة الاجمالية فى دخل المستأجرين كلهم نتيجة لتخفيض القيمة الايجارة تساوى ٢٠ر٦٢٥ مليون جنية (= ١٠ر٣ × ٢) . وهذا التقدير يتساوى تقريبا مع التقدير المقدم من البعض وهو ٢٠ مليون جنيه (Ibid., P. 53) وان كان التقدير المقدم من وزارة الزراعة بهذا الخالخصوص يبلغ ٤٠ ميلون جنيه (Ibid) .

(٢٨) وذلك على فرض ان اصحاب الملكيات الزراعية المستولى عليها كانوا من سكان الحضر .

(٢٩) باستثناء القطن حيث حصل الفلاح على ثمن يفوق الثمن الذى بيع به القطن للمغازل المحلية فى بعض السنوات (انظر جدول ٦) .

(٣٠) بالنسبة للارز ، تحصل غرامة توريد بواقع ٥٠ جنيها عن كل طن لم يورد . انظر «اعلان اللجنة العليا لتسويق الارز الى السادة منتجى الارز » ، جريدة الاخبار ١٩٧٨/٢/١٦ ص ٦

(٣١) يلاحظ ان توريد ١٠٠٪ من محصول القطن الى الجمعيات التعاونية بدأ منذ ١٩٦٥ ، وان كانت اسعار بيعه وشرائه تحدد من مؤسسة القطن منذ تأميم تجارته عام ١٩٦١ . انظر : B. Hansen & G. Marsonk, **Op. Cit.,** p. 105

(٣٢) وان كان الفلاح حاليا يشكو من عدم ربحية زراعة القطن ويحاول فعلا التهرب من زراعته .

(٣٣) M. Abdel-Fadil, **Op. Cit.,** P. 89.

(٣٤) **Ibid.**

(٣٥) فى اواخر الستينات كان السعر الذى تشترى به الحكومة الارز من الفلاح ٢٠ جنيه للطن بينما كان الثمن فى السوق حوالى ٤٠ جنيها (M. Abdel-Fadil, **Ibid.,** P. 105) وفى الوقت الحاضر يبلغ السعر الذى تشترى به الحكومة الارز ٥٠ جنيها والسعر فى السوق حوالى ٧٠ جنيها .

(٣٦) حسب من A. Abdel-Fadil, **Ibid.,** P. 105

(٣٧) حسب متوسط ربح الفلاح فى طن الأرز من الأعمدة (٦) و (٧) من جدول ٣ بالملحق .

(٣٨) بناء على اسعار ١٩٦٧/١٩٦٨ كان ثمن طن البصل المباع للحكومة ١١ جنيها بينما كان ثمنه فى السوق ١٦٫٥ جنيها . Abdel-Fadil, **Ibid.** P. 89.

(٣٩) على عكس الوضع عندنا فى مصر ، تهدف سياسة تسعير الحاصلات الزراعية فى فرنسا الى رفع دخول المزارعين فيها . انظر :

L. Fauvel & U. Klamm, The Effects of Policies of Price Support on Agricultural Incomes «In the **Distribution of National Income, Proc» dings** of a Conference held by the International Economic Association, J. Marchall and B, Ducros (eds.) (London: Macmillan & Co. Ltd., 1968) PP. 698-712.

(٤٠) انظر : M. Abdel-Fadil, **Op. Cit.,** P. 34-35

(٤١) على اساس ان تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى سيؤدى تلقائيا ، الى تحقيق توزيع افضل للدخل . وان كانت تجارب الدول النامية اثبتت انه غالبا ما لا يؤدى النمو المرتفع للناتج القومى الى توزيع افضل له . أنظر محبوب الحق **ستار الفقر ، خيارات امام العالم الثالث** ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٥٧ ــ ٦٠ .

(٤٢) ومثال ذلك عدم التوسع فى نظام تطبيق الضرائب المباشرة فى الزراعة (ريف) فى مصر واستبدالها بالضرائب غير مباشرة بالمقارنة الى الوضع فى الصناعة والقطاعات الاخرى (حضر) .

(٤٣) بالنسبة لاثر «ثنائية» الجهاز الانتاجى على توزيع الدخل والنمو، انظر:

Ch. R. Frank, Jr. & R. Webb, «An Overview of Income Distribution in Less Developed Countries: Policy Alternatives and Design» in Income Distritution and Growth, **Op. Cit.,** PP. 38-39

(٤٤) نتيجة لما يؤدى اليه ذلك من رفع انتاجية العمل وراس المال فى الزراعة. لمزيد من التفصيلات أنظر:

M. Lipton, **Op. Cit.,** PP. 174-177

(٤٥) لمزيد من التفصيل عن المنظور الحديث للتنمية، انظر محبوب الحق، مرجع سابق، ص ٦١ ـ ٦٩

(٤٦)

H. Chenery et. al., **Rdistribution with Growth,** Published for the World Bank and the Institute of Development Studies (London: Oxford Univ. Press, 2nd printing, 1975) PP. 19, 20

(٤٧) انظر **Ibid.** P. 21, and M. Lipton, **Op. Cit.,** P. 17

(٤٨) والقضاء على هذه الفجوة لا يعنى بالضرورة تحقيق المساواة الكاملة بين متوسط الدخل فى الريف والحضر. فاذا كانت ظروف المعيشة فى الحضر تتطلب تحمل الفرد لنفقات اضافية لا يتحملها زميله من سكان الريف ـ كتكاليف المواصلات مثلا ـ فان تحقيق المساواة فى الدخل يصبح فى هذه الحالة «عدم عدالة». لاستعراض ومناقشة العوامل التى تستوجب الاختلاف فى دخول الافراد عامة انظر:

R.b. Tobbarah, «The Adequacy of Income: A Social Dimention in Economic Development», in **Measuring Development, the Role and Adequacy of Development Inticators,** N. Baster (ed) (London: Frank Cass, 1972) P.P. 57-75

وايضا لمناقشة فكرة المساواة (Equiby) لا تعنى المساواة فى الدخول

(٤٩) انظر:

J. Tinbergen, **Income Bistritution, Analysis and Policies** (Amesterdam: North Holland Publishing Company, 1975) PP. 126-135

D. C. Mead, **Growth and Structural Change in the Egyptian Economy** Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1967) PP. 74-75

(٥٠) أنظر:

H.J. Bruton, «Industrialization Plicy and Income Distribntion» in Frank & Webb, **Op. Cit,** PP. 117-119

الملحق

جدول (١)

السكان والدخل فى الريف والحضر على المستوى القومى

السنة	اجمالى عدد السكان (بالألف) (١)	سكان الريف (بالألف) (٢)	سكان الحضر (بالألف) (٣)	سكان الريف الذين لا يعملون بالزراعة (بالألف) (٤)	سكان الريف الذين يعملون بالزراعة (بالألف) (٥)	الدخل المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية (بملايين الجنيهات) (٦)
١٩٥٣	٢١٩٤٣	١٤٣٠٦	٧٦٣٧	٢١٤٦	١٢١٦٠	٨٠٩ر٠ [1]
١٩٦٠	٢٥٨٣٢	١٦١٢٠	٩٧١٢	٢٤١٨	١٣٧٠٢	١٣٢٤ر٤
١٩٦٥	٢٩٣٨٩	١٧٦٠٤	١١٧٨٥	٢٦٤١	١٤٩٦٣	٢٠٠٥ر٦
١٩٧٠	٣٣٣٢٩	١٩٢٨٠	١٤٠٤٩	٢٨٩٢	١٦٣٨٨	٢٦٢٦ر٧
١٩٧٢	٣٤٤٣٩	١٩٩٢٨	١٤٥١١	٢٩٨٩	١٦٩٣٩	٢٩٥٦ر٥
١٩٧٥	٣٧٢٥٨	٢٠٩٩٤	١٦٢٦٤	٣١٤٩	١٧٨٤٥	٤٧٧٨ر٨

٠٠(تابع) جدول ١

السكان والدخل فى الريف والحضر على المستوى القومى

السنة	الدخل الزراعى بالاسعار الجارية (بملايين الجنيهات) (٧)	متوسط الدخل للسكان فى الحضر والسكان غير الزراعيين فى الريف (بالجنيه) (٨)	اجمالى دخل السكان غير الزراعيين فى الريف (بملايين الجنيهات) (٩)	اجمالى دخل سكان الريف (بملايين الجنيهات) (١٠)	اجمالى دخل سكان الحضر (بملايين الجنيهات) (١١)
١٩٥٣	٢٥٢ [١]	٥٦٫٦	١٢١٫٥	٣٧٣٫٥	٤٣١٫٥
١ ٦٠	٤٠٣٫٩	٧٥٫٩	١٨٣٫٥	٥٨٧٫٤	٧٣٧٫٠
١٩٦٥	٥٩٢٫٤	٩٨٫٠	٢٥٨٫٨	٨٥١٫٢	١١٥٤٫٤
١٩٧٠	٧٧٣	١٠٩٫٤	٣١٦٫٤	١٠٨٩٫٤	١٥٣٧٫٣
١٩٧٢	٩٣٣	١١٥٫٦	٣٤٥٫٥	١٢٧٨٫٥	١٦٧٨٫٠
١٩٧٥	١٤٦٨٫٥	١٧٠٫٥	٥٣٦٫٩	٢٠٠٥٫٤	٢٧٧٣٫٤

المصدر :
عمود (١) ، أخذ من
CAPMAS, Statistical Yearbook 1975, P. 4 أما عدد السكان فى عام ١٩٧٥ ، فلقد قدروا على أساس زيادة السكان بمقدار ٢٫٣١٪ من عام ١٩٧٤ . وقد أخذت الزيادة السنوية ٢٫٣١٪ من النتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦ (انظر : البنك الأهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، ١٩٧٧ ، ص ٣٦) .

عمود (٢) أخذ من عدة مصادر : قدر عدد سكان الريف فى عام ١٩٥٣ على أنهم ٦٥٫٢٪ من اجمالى السكان . ولقد تم هذا التقدير على أساس نسبة سكان الريف إلى اجمالى السكان انخفض من ٦٧٪ فى تعداد ١٩٤٧ الى ٦٣٪ فى تعداد ١٩٦٠ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **السكان والتنمية فى جمهورية مصر العربية** ، ١٩٧٥ ، ص ١١٤) ، أى بمعدل ٠٫٣٠٨ سنويا . أما عدد سكان الريف فى ١٩٦٠ ، فلقد أخذ مباشرة من : السكان ، التنمية ، **المرجع السابق مباشرة وأخذ عدد سكان الريف خلال ١٩٦٥ ، ١٩٧٢** من S. Radwan, Op. Cit., P. 33

ولقد قدر سكان الريف عام ١٩٧٥ على أنهم يمثلون ٥٦٫٣٥٪ من اجمالى السكان . فلقد تبين من النتائج الاولية لتعداد ١٩٧٦ أن نسبة سكان الحضر ارتفعت إلى ٤٤٪ من اجمالى السكان بعد أن كانت ٤٠٫٥٪ فى تعداد ١٩٦٦ (البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٧٧ ، العدد الأول ، ص ٣٨) ، معنى ذلك ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى اجمالى السكان بمعدل ٠٫٣٥٪ نوسنويا فيما بين ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ . أى حتى عام ١٩٧٥ ، يمثل سكان حالحضر ٤٣٫٦٥٪ من اجمالى السكان وسكان الريف ، اذن ، ٥٦٫٣٥٪ من اجمالى السكان .

العمود (٣) = عمود (١) ـ عمود (٢)

عمود (٤) و (٥) أخذت البيانات الخاصة بالفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ من
S. Radwan, Op. Cit., P. 23
بالنسبة إلى عدد سكان الريف الذين يعملون بالزراعة فى السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ أو ١٩٧٥ قدروا على أساس أنهم يمثلون ١٥٪ من سكان الريف ، وهذه هى نفس الطريقة التى قدر بها عدد سكان الذين لا يعملون بالزراعة فى السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ فى كتاب د/سمير رضوان (Ibid., Footnote 2)

ولقد أخذت هذه النسبة (١٥٪) من احدى دراسات منظمة الأغذية والزراعة (F. A. O.) ولقد استبعد الاعتماد على بيانات التعداد السكانى لتقدير سكان الريف غير العاملين بالزراعة ، وذلك لارتفاع نسبة السكان الغير مصنفة حسب النشاط الاقتصادى فى التعداد . فمثلا فى تعداد ١٩٦٠ ، حوالى ٨ مليون نسمة من اجمالى ١٣ مليون نسمة فى الريف (أى ٦٢٪) كانوا

غير مصنفين حسب النشاط الاقتصادى ((Ibid., Footnote 2, p. 7)) . ولقد قدر سكان الريف العاملين بالزراعة فى السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بطرح تقديراتنا للسكان فى الريف غير العاملين بالزراعة من اجمالى سكان الريف .

عمود (٦) و (٧) أخذا من المصادر التالية :

Ch. Issawi, **Egypt in Revolution; an Economic Analysis** (London; Oxford Univ. Press 1965), P. 115,

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب السنوى بالاحصاءات العامة ١٩٥٢ — ١٩٦٧** ، يونيه ١٩٦٨ ، ص ٢٢٢

— والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ، ١٩٥٢ — ١٩٧٦** ، أكتوبر ١٩٧٧ ص : ٢١٥

— ويلاحظ أنه بالنسبة للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، تم حساب الدخل الاجمالى والدخل الزراعى فى نهاية الاعوام المذكورة ، ولم تؤخذ الارقام كما هى موجودة فى المصدر لانها كانت تمثل الدخول فى منتصف العام وليس فى نهايته .

عمود (٨) حسب كالتالى :

الدخل المحلى الأجمالى (عمود ٦) — الدخل الزراعى (عمود ٧)

سكان الريف غير العاملين فى الزراعة (عمود ٩) + سكان الحضر (عمود ٣)

عمود (٩) = عمود (٤) × (عمود ٨)

عمود (١٠) = عمود (٧) + عمود (٩)

عمود (١١) = عمود (٦) — عمود (١٠)

---

(١) يمثل هذا الرقم الناتج المحلى الاجمالى فى منتصف عام ١٩٥٣ . ولكن الدخل المحلى الاجمالى = الناتج المحلى الاجمالى .

جدول (٢)

أسعار القطن والكميات المصدرة منه والمستهلكة محليا ، ومتوسط تلكفة الانتاج :

١ ـ القطن طويل التيلة :

السنة	متوسط ثمن شراء القنطار المترى من الفلاح (بالجنيه) (١)	متوسط ثمن البيع القنطار المترى للمغازل المحلية (بالجنيه) (٢)	متوسط ثمن تصدير القنطار المترى (بالجنيه) (٣)	الكمية التى تستهلك محليا (بالألف قنطار مترى) (٤)	الكمية التى تصدر (بالألف قنطار [illegible]) (٥)
٦٥/١٩٦٤	١٧٫٣	١٩٫٩	٢٠٫٧	٤٠٦	٤٠٧٠
٦٦/١٩٦٥	١٧٫٣	١٩٫٩	١٩٫٧	٨٤٣	٤٠٠٦
٦٧/١٩٦٦	١٧٫٣	١٩٫٩	١٩٫٧	٤٥٤	٣٣٧٥
٦٨/١٩٦٧	١٧٫٩	١٩٫٩	٢١٫٩	٤٦٤	٢٩٨٢
٦٩/١٩٦٨	١٩٫٧	١٩٫٩	٢٤٫٨	٥٩٤	٢٩٩٣
٧٠/١٩٦٩	٢١٫٠	١٩٫٩	٢٤٫٣	٦٧٤٠	٤١٨٥

تابع : جدول (٢)

أسعار القطن بالكميات المصدرة منه والمستهلكة محليا ، ومتوسط تكلفة الانتاج

٢ ـ القطن متوسط التيلة :

السنة	متوسط ثمن شراء القنطار المترى من الفلاح (بالجنيه) (٦)	متوسط ثمن بيع القنطار المترى للمغازل المحلية (بالجنيه) (٧)	متوسط ثمن تصدير القنطار المترى (بالجنيه) (٨)	الكمية التى تستهلك محليا (بالالف قنطار مترى (٩)	الكمية التى تصدر (بالالف قنطار مترى (١٠)
٦٥/١٩٦٤	١٤ر٩	١٦ر٠	١٥ر٧	١٢٦	٢٣٠٩
٦٦/١٩٦٥	١٤ر٩	١٦ر٠	١٤ر٨	١٢٧	٢٤٤٢
٦٧/١٩٦٦	١٤ر٩	١٦ر٠	١٤ر٦	١٥٤	١٠٦٦
٦٨/١٩٦٧	١٥ر١	١٤ر٧	١٥ر٥	٢٣٠	١٨٢٥
٦٩/١٩٦٨	١٥ر١	١٤ر٧	١٦ر٤	٢٤٤	١٥١٨
٧٠/١٩٦٩	١٥ر١	١٤ر٧	١٥ر٨	٣٩٧	٢٠٦٤

تابع : جدول (٣)
أسعار القطن بالكميات المصدرة منه والمستهلكة محليا ، ومتوسط تكلفة الانتاج

٣ـ القطن قصير التيلة :

السنة	متوسط ثمن شراء القنطار المترى من الفلاح (بالجنيه) (١١)	متوسط ثمن بيع القنطار المترى للمغازل المحلية (بالجنيه) (١٢)	متوسط ثمن تصدير القنطار المترى (بالجنيه) (١٣)	الكمية التى تستهلك محليا (بالالف قنطار مترى) (١٤)	الكمية التى تصدر (بالالف قنطار المترى) (١٥)	متوسط تكلفة انتاج القنطار المترى (بالجنيه) (١٦)
٦٥/١٩٦٤	١٤٫٤	١٥٫١	١٥٫٣	٢٥٢٨	٤٦٥	١٢٫٨
٦٦/١٩٦٥	١٤٫٤	١٥٫١	٢٠٫٢	٢٩٥٣	٤٠٠	١٦٫٢
٦٧/١٩٦٦	١٤٫٤	١٥٫١	١٨٫٨	٢٩٠٨	٨٣٧	١٤٫٨
٦٨/١٩٦٧	١٥٫٠	١٥٫١	١٩٫٢	٢٩٠١	٣٨٧	١٣٫٤
٦٩/١٩٦٨	١٥٫٨	١٥٫١	١٩٫٢ (١)	١٧٤٨	٣١٩	١٢٫٧
٧٠/١٩٦٩	١٥٫٨	١٥٫١	١٩٫٢ (١)	٢٥٦٩	١٨٩	١٣٫٨

مصادر جدول رقم : ٢

الأعمدة (١) ، (٢) ، (٣) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) أخذت من

M. Abdel-Fadil, Op. Cit., PP. 94-95

ولكن فى المصدر ، كان الثمن بالريال ولقد تم تحويلة بالجنية .
(الريال = ٢ر٠ جنيه) .

الاعمدة (٤) ، (٥) ، (٩) ، (١٠) ، (١٤) ، (١٥) اخذت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، **والمؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، ١٩٧٣** ، ص ، ٩٤ ، ٩٥ . ولقد قسمت انواع القطن المذكورة فى المصدر الى ثلاث بمجموعات طويلة التيلة ، متوسط التيلة ، قصير التيلة ، على الاساس التالى : مجموعة القطن طويل التيلة يشمل جيزة ٤٥ ، جيزة ٥٩ ، كرنك ، منوفى ، جيره ٦٨ ، جيزة ٦٩ . وتشمل مجموعة القطن متوسط التيلة اصناف القطن التالية : جيزة ٤٧ ، جيزة ٦٧ ، جيزة ٣٠ ، بهتيم ١٨٥ ، ودندرة . وتشمل مجموعة القطن قصير التيلة الأصناف التالية : جيزة ٦٦ ، اشمونى ، زاجوراه ، واصناف اخرى .

العمود (١٦) ، أخذ من سجلات قسم الاقتصاد الزراعى ، وزارة الزراعة ، ويلاحظ ان تكلفة الانتاج تشمل ايجار الارض .

(١) لقد فرضنا ان ثمن تصدير القطن قصير التيلة فى عام ٦٩/١٩٦٨ و ٧٠/١٩٦٩ لم تتغير عما كان عليه فى عام ٦٨/١٩٦٧ ، وذلك لعدم وجود هذه الاثمان فى المصدر .

مصادر جدول رقم ٣

عمود (١) أخذ من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية مرجع سابق ، ص ٩ . ولقد تم تحويل وحدة الحساب من ضريبة كما جاءت فى المصدر إلى طن على أساس الطن = ٠٥٨ر١ ضريبة

عمود (٢) أخذ من : **M. Abdel-Fadil. Op., Cit., P. 105**

عمود (٣) : حسب من : (سعد طه علام ، مذكرة رقم ١٠٨٤ ، معهد التخطيط القومى) ، جدول (١) وكان الحساب كالتالى : تكاليف انتاج الارز بما فيها الايجار/متوسط محصول الفدان من الارز ، ولكن وحدة الحساب التى جاءت بها البيانات كانت «الضريبة» ولقد تم تحويلها إلى «طن» على أساس : الطن = ٠٥٨ر١ ضريبة

عمود (٤) ، ٦٦٪ من المحصول يورد للحكومة اجباريا . انظر **Ibid., P. 89**

عمود (٥) اخذ من : **Ibid. P. 105**

عمود (٦) = عمود (٥) ـ عمود (٣)

عمود (٧) حسب على أساس طرح متوسط تكلفة انتاج طن الارز (عمود ٣) من ٣ر٤٢ جنيها ، وهو ثمن السوق ، فلقد كان ثمن السوق للارز ٤٠ جنيها للضريبة عام ٩٦٨/١٩٦٧ **(Ibid., P. 89)** وفرضنا أن هذا الثمن لم يتغير عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ .

جدول(٣)

كميات الارز المنتجة والمصدرة والموردة اجباريا للحكومة ، وأسعاره

السنة	اجمالى انتاج ارز الشعير (بالالف طن) (١)	الكمية المصدرة من الارز الابيض (بالالف طن) (٢)	متوسط تكلفة انتاج الطن من الارز (بالجنية) (٣)	الكمية الموردة اجباريا للحكومة (بالاف طن) (٤)	الثمن الذى تشترى به الحكومة طن الارز شعير من الفلاح (بالجنية) (٥)	عائد الفلاح من الارز المورد اجباريا للحكومة (بالجنيه) (٦)	عائد الفلاح من الارز المباع فى السوق (بالجنيه) (٧)
١٩٦٨	٢٩٠١	٣٩٥	١٨٫٦	١٩١٥	٢٥٫٤	٦٫٨	٢٣٫٧
١٩٦٩	٢٨٦٧	٤٩٨	١٨٫٣	١٨٩٢	٣٠٫٠	١١٫٧	٢٤٫٠
١٩٧٠	٢٩١٥	٧٠٧	١٧٫١	١٩٢٤	٣٠٫٠	١٢٫٩	٢٥٫٢

جدول (٤)

كميات البصل المنتجة والمصدرة والموردة اجباريا للحكومة ، وأسعاره

السنة	اجمالى انتاج البصل (بالألف طن)	الكمية المصدرة (بالألف طن)	ثمن الطن المصدر من البصل (بالجنيه)	متوسط التكلفة لانتاج الطن من البصل (بالجنيه)	عائد الحكومة بالنسبة للطن المصدر من البصل (بالجنيه)	الكمية الموردة اجباريا للحكومة (بالألف طن)	الثمن الذى تشترى به الحكومة طن البصل من الفلاح (بالجنيه)	عائد الفلاح من طن البصل المورد اجباريا للحكومة (بالجنيه)	عائد الفلاح بالنسبة للطن البصل المباع فى السوق (بالجنيه)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
١٩٦٨	٤٤٧ر٢	٩٢ر١	٥٣ر٣	١١ر٨	٤١ر٥	٢٥٤ر٩	١٢ر٧	٠ر٩	٤ر٧
١٩٦٩	٥٦٧ر٤	١٣٧ر٣	٤٨ر١	١١ر٨	٣٦ر٣	٣٢٣ر٤	١١ر٣	٠ر٥٠	٤ر٧
١٩٧٠	٤٣٦ر٨	٩٠ر٨	٦٣ر٧	١٢ر٢	٥١ر٥	٢٤٩ر٠	١٤ر٠	١ر٨	٤ر٣

المصدر:

عمود (١) أخذ من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ . ولكن فى المصدر كانت وحدة القياس «القنطار» ولقد تم تحويلها إلى طن على أساس : الطن = ٢٢٫٢٦ قنطار .

عمود (٢) أخذ من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **النشرة الشهرية للتجارة الخارجية** ، اعداد مختلفة .

عمود (٣) حسب على أساس قسمة قيمة الصادرات من البصل على الكمية . ولقد أخذت البيانات الخاصة بقيمة الصادرات والكمية من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **المرجع السابق مباشرة** .

المرجع سابق ، ص ١٠٣ . ولكن فى المصدر كانت وحدة القياس «القنطار» ولقد تم تحويلها إلى طن على أساس : الطن = ٢٢٫٢٠ قنطار .

عمود (٤) أخذ من سجلات قسم الاقتصاد الزراعى ، وزارة الزراعة . ولقد تم تحويل وحدة الحساب من قنطار إلى طن على أساس الطن = ٢٢٫٢٦ قنطار .

عمود (٥) = عمود (٣) − (عمود ٤)

عمود (٦) حسب كالتالى : الكمية التى تورد اجباريا من البصل بالنسبة إلى متوسط انتاجية الفدان (= ٥٧٪) × الكمية المنتجة من البصل (عمود ١) .

أخذت نسبة التوريد الاجبارى للبصل من

عمود (٧) ، الثمن الذى تشترى به الحكومة من الفلاح هو نفس الثمن المزرعى للمحصول (قسم الاقتصاد الزراعى ، وزارة الزراعة) .

عمود (٨) = عمود ٧ − عمود ٤

M. Abdel-Fadil, op. cit. p. 89

عمود (٩) حسب على فرض أن متوسط سعر الطن من البصل فى السوق لم يتغير حتى سنة ١٩٧٠ عن سعره عام ١٩٦٧/١٩٦٨ ، وهو ١٦٫٥ جنيها للطن كما جاء فى **Ibid,** ولقد حسب هذا العمود على أساس طرح متوسط تكلفة انتاج الطن من البصل (عمود ٤) من ١٦٫٥ جنيها .

تعقيب د . عاطف صدقى على بحث د . محمود عبد الفضيل :

يسعدنى حقيقة أن أكون المعقب على بحث الدكتور محمود عبد الفضيل والذى اختار له موضوع تطور الهيكل الضريبى فى مصر فى ربع قرن من ١٩٥٢ – ٧٧ . والحقيقة موضوع الضرائب كما أشار الدكتور فؤاد مرسى موضوع شيق وفى غاية الأهمية فى الوقت الحاضر بصفة خاصة ، وذلك لأنه يهم ويمس الجميع . والحقيقة أولا أحب أن أهنىء الزميل الدكتور محمود عبد الفضيل على عرضه الواضح للموضوع ، ومع ذلك فى الحقيقة أود أن ابدى بعض الملاحظات ، أو بعبارة أكثر دقة ، بعض التساؤلات حول الدراسة التى قدمت لنا اليوم .

والحقيقة ، فانه بسبب ضيق الوقت ، أفضل أن أركز الآن على التساؤلات ذات الطابع العام ، تاركا الملاحظات التفصيلية الفنية لفرصة أخرى أرجو أن تتاح لى مع الزميل الدكتور محمود عبد الفضيل وهذه الملاحظات هى :

الملاحظة الأولى : أشارالدكتور الباحث فى السطور الأولى من دراسته إلى أنه سيركز فى تحليله بصفة خاصة على التغيرات التى طرأت على هيكل النظام الضريبى كنتيجة للتطورات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وتطور نظام الادارة الاقتصادية المعمول به خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٢ و ١٩٧٢ . الحقيقة أنه ، فى ضوء ما عرضه السيد الزميل من جداول وبيانات عن تطور النظام الضريبى ، أحب أن ألفت النظر إلى أن التطورات التى طرأت على هيكل النظام الضريبى فى مجموعه ، وباستثناء تفصيلات بسيطة جدا ، هذه التطورات محدودة للغاية . وقد أشار إليها الدكتور محمود بوضوح فى الجدول الأول : فضرائب الدخل فى أول الفترة التى درسها كانت تمثل ١٦٫٩٪ وفى نهايتها ٢٤٫٨٪ . وواضح أن هناك زيادة لكن هذه الزيادة حقيقة لم تتم على حساب الضرائب غير المباشرة بقدر ما تمت كما هو واضح من الدراسة على حساب ضرائب الثروة والتصرفات الرأسمالية . فنجد أن الضرائب الغير مباشرة بلغت فى أول الفترة نسبة ٧٠٫١٪ ، وفى نهايتها كانت ٦٩٫٢٪ . وضرائب الثروة والتصرفات الرأسمالية

بدأت بـ ١٣٪ وهبطت إلى ٦٪ فالزيادة كلها حقيقة تمت على حساب هذه الأخيرة ومن ثم فدلالة هذه الأرقام فى الحقيقة محدودة جدا ، ولا تعكس فى اعتقادى تطورات هيكلية أساسية فى البنيان الضريبى المصرى ، الذى ظل معتمدا اعتمادا كليا وأساسيا ، وبدون أى تغيير ، على الضرائب غير المباشرة وضرائب الاستهلاك والضرائب الجمركية . والمثير للدهشة هو التغير فى الهيكل الضريبى رغم حدوث تغيرات جوهرية فى الهيكل الاقتصادى كما نعرف جميعا . والحقيقة أن الزميل الدكتور محمود عبد الفضيل وعدنا ببيان العلاقة بين هذه التغيرات الهيكلية والتغيرات فى النظام الضريبى ، وكم كان يسعدنى أن يهتم البحث ببيان هذه العلاقة .

هذا الموضوع فى الحقيقة فى غاية الأهمية ويهمنى أنا بصفة شخصية . والحقيقة — كما نعرف جميعا — ، فان كل بنيان اقتصادى وكل نظام اقتصادى يعكس بنيانا ضريبيا معينا . وحبذا لو أن هذه المسائل ظهرت فى الدراسة وبالذات فى الفترة موضع الدراسة التى شهدت على الاقل منذ ١٩٦١ تحولات ضخمة جدا تمثلت بصفة خاصة فى تزايد أهمية القطاع العام فى مصر وسأوضح هذا بعد قليل .

واذا كان لى أن أبدى رأيا فى هذا الخصوص ، وربما يتجاوز هذا مجرد التعليق على بحث الزميل الدكتور محمود عبد الفضيل . فأنا أعتقد أن هيكل النظام الضريبى المصرى يعكس ، ولابد أن يعكس وبصفة خاصة من حيث سيطرة الضرائب غير المباشرة ، طبيعة البنيان الاقتصادى المصرى من حيث إنه اقتصاد متخلف آخذ فى النمو ، وذلك بغض النظر عن أى اعتبار آخر اجتماعى أو اقتصادى . وفى ضوء كل ما أجرى من دراسات فى هذا الشأن من جميع الاتجاهات ، نلاحظ أن جميع الدول المتخلفة ايا كان نظامها الاقتصادى الذى تتبناه أو أيا كانت فلسفتها الاجتماعية التى تتبناها ، لابد وأن تجد السمة الرئيسية لها من حيث إن الضرائب هى سيطرة الضرائب غير المباشرة . وذلك كما نقول دائما لاسباب بنيانية أو هيكلية متعلقة بهيكل الاقتصاد و (متعلقة بمستوى الدخل ، بطبيعة النشاط الاقتصادى .... الخ من هذه الاسباب التى يعرفها الجميع) .

والحقيقة أن الاقتصادات المتخلفة تتشابه من هذه الناحية مع الاقتصادات الاشتراكية وان اختلفت الاسباب . فاذا كان الاقتصاد الاشتراكى يعتمد على الضرائب غير المباشرة (على الاقل اذا سمينا الضرائب فى هذه النظم ضرائب) فهذه نتيجة للنظام نفسه ولطبيعة التنظيم الاقتصادى وسيطرة القطاع العام على وسائل الانتاج وعلى الانتاج من خلال التخطيط . أما

فى الاقتصاديات المتخلفة ، فالسبب كما ذكرت بنيانى هيكلى وليس تنظيميا . فالعوامل المؤثرة فى الاختيار الضريبى فى الاقتصاديات المتخلفة عوامل بنيانية أساساً وهنا أيضا أحب أن أسأل السيد الزميل محمود عبد الفضيل سؤالا طالما سألته لنفسى ولكثير من السادة المهتمين بهذا الموضوع : هل يمكن للمشرع المصرى أمام الالتزامات المختلفة التى يواجها الاقتصاد المصرى أن يغير من هذا الواقع التاريخى فى ضوء ظروف الاقتصاد المصرى ؟

أنا شخصيا لا أعتقد ذلك – ورغم ما طرأ من تغيرات بنيانية على الاقتصاد المصرى لاشك فى مداها وأهميتها فقد كانت انعكاساتها على النظام الضريبى محدودة ، وستظل محدودة ، وسيستمر هذا الوضع المتمثل فى اعتماد اساسى وسيطرة الضرائب غير المباشرة رغم ما فى ذلك من محاذير لا يختلف عليها اثنان – هذه هى الملاحظة الأولى العامة التى أردت أن أضعها تحت نظر السيد الباحث

الملاحظة الثانية الحقيقة أيضا لا تعدو أن تكون ملاحظة أو تساؤلا نظرا لأهمية البحث . فالبحث يتعرض لتطور الهيكل الضريبى وتطور البنيان الضريبى ومن هذه الناحية ليس ثمة خلاف كبير على نتائجه . لكن مثل هذه الدراسة ، لكى تغطى كافة الجوانب المتعلقة بالموضوع ، كنت أود لو أنها غطت عدة مسائل أخرى مكملة للصورة ولا يمكن فصلها عن الدراسة الحالية . على وجه التحديد كنت أحب أن أرى جدولا أو دراسة ولو بسيطة لمقارنة الضرائب ومدى مساهمتها فى تمويل الميزانية بباقى مصادر الإيراد الأخرى . وبصفة خاصة ايراد الأملاك والتضخم . المسائل النقدية بصفة عامة . والحقيقة أن التعرض لمثل هذا الموضوع كان سيؤدى بالضرورة للتفرع لمشكلات أخرى مثل مشكلة المفاضلة بين السياسة الضريبية وسياسة الأثمان بكافة جوانبها ، كما أشار الزميل محمود عبد الفضيل فى نهاية كلامه .

كذلك فإن هذه الاهمية تزداد بالذات فى اقتصاد يلعب فيه القطاع العام دورا أساسيا ويسيطر على جزء كبير من الانتاج ومن الاستيراد ، وهى كلها ظروف يرتبط بها ظهور فروق الأسعار . وادخال فروق الاسعار هذه فى البحث كان فى اعتقادى يضاعف من أهميته .

الملاحظة الثالثة : فى هذا الخصوص وربما يكون استنتاجا خاطئا من جانبى على الاقل ، هى أن الدكتور محمود عبد الفضيل وهو يدرس ضرائب الدخل ركز بصفة أساسية وبتحليل دقيق على الضريبة العامة على الايراد . لكن هذا التحليل أوحى لى بأنه يميل إلى هذا النوع من الضرائب . وهذا موضوع دارت فيه مناقشات واسعة منذ سنوات ومازال صداها

حتى الان . أنا من هذه الناحية ، وعلى خلاف الكثيرين ، ارى أن الضرائب النوعية على فروع الدخل متوجة بضريبة عامة على الايراد وهو الوضع الحالى – هذا النظام الضريبى أفضل فى اعتقادى لأسباب كثيرة اقتصاديا وماليا واداريا من نظام الضريبة العامة على الإيراد . فالضريبة العامة على الايراد من شروط نجاحها اقتصاديا ارتفاع مستوى الدخل ، ومن شروط نجاحها اداريا أن تكون لدى الدولة ادارة على جانب كبير من الكفاءة . ومثل هذه الشروط غير متوافرة فى مصر حتى الآن . ولذلك فأنا لا أميل إلى الأخذ بالضريبة العامة على الايراد . فقد يكون استنتاجى هذا مخطئاً ولكنها ملاحظة علقت بذهنى أثناء دراستى وقراءتى لبحث الدكتور عبد الفضيل .

الملاحظة الرابعة : على الدراسة القيمة التى قدمها الدكتور عبد الفضيل هى أنه انتهى إلى شىء نتفق عليه جميعا لنظام الضريبة وهو أنه نظام عادل . هذه مسألة يكاد يكون مسلماً بها من الجميع وغالبية الباحثين ، وأنا معهم ، ينتهون دائما إلى هذا الرأى .

لكن حتى تكون النتائج مؤكدة لا يصح أن يأتى الحكم على النظام الضريبى فقط وانما النظام المالى فى مجموعه بمقارنة الايرادات والنفقات . لابد وأن أدخل فى اعتبارى هذه المقارنة حتى أستطيع أن أقول إن طبقة استفادت وأخرى أضيرت . أنا متفق مع الدكتور عبد الفضيل فيما انتهى اليه من أن النظام الضريبى مجردا من أى شىء آخر هو نظام غير عادل أى فظيع الظلم . ومع ذلك لكى تكون هذه النتيجة مؤكدة وفى اطارها الصحيح ، لابد من دراسة النفقات العامة من تعليم وغيره – كل هذه الخدمات لابد وأن توضع فى الاعتبار عند قياس العدالة فى مجموعها . وبذلك لا ننظر فى عدالة النظام الضريبى فقط وانما فى عدالة النظام المالى فى مجموعه ، وبهذا الشكل تكون الصورة أشمل وأدق ، وتكون النتائج اسلم – وقد لا تسعفنا الاحصائيات كثيرا فى هذا الشأن ، لكن من الضرورى أن نجرى مثل هذه الدراسة .

آتى إلى **الملاحظة الأخيرة** فى ص ١٣ تكلم عن الدخول الطفيلية التى يعرضها فى الهامش الأخير فى ص ١٣ – يقول إن الضريبة العامة استحوذت على الايراد مما يمكن أن تطلق عليها ضريبة على دخول ذوى المرتبات والاجور المرتفعة الذين يصعب عليهم التهرب من الضريبة أما الدخول العالية المتولدة فى قطاع الأعمال والنشاط الطفيلية فهى دخول متهربة من الضرائب : وطبيعة هذه الدخول المتهربة من الضرائب ذات شقين : شق يرجع إلى عدم امكان

حصر الممولين الواجب تكليفهم بالضريبة ، وشق يرجع إلى عدم امتداد التشريع الضريبي إلى بعض الانشطة المدرة للارباح العالية مثل — تربية الماشية والدواجن والحدائق والشقق المفروشة وبعض المهن الحرة . ثم يعرف الباحث الدخول الطفيلية بأنها تلك الدخول التي تنشأ عن الاتجار في السوق السوداء أو عن عمليات السمسرة والمضاربات . وهذا في الحقيقة كلام يثير التعليق . والاتجار في السوق السوداء يخضع للضريبة ، وعمليات السمسرة تخضع للضريبة ، المضاربات تخضع للضريبة ، أعمال المقاولات من الباطن تخضع للضريبة . المشكلة في الحقيقة هي مشكلة ادارة ضريبية كما أشار زميلي الدكتور عبد الفضيل .

ولذلك فقبل أي اصلاح آخر في القانون الضريبي أنا اعتقد أنه لابد من اصلاح الجهاز والادارة المالية لجعلها أكثر كفاءة لكي تصل إلى كل الدخول .

تعقيب د . عبدالعزيز حجازى على بحث د . كريمه كريم

أود أولا ان أهنئ جمعية الاقتصاد والتشريع لاتاحة الفرصة للشباب ليسهم بفكره وبرأيه فى موضوعات انا اعتقد انها على مستوى كبير جدا من الأهمية . وانتهز هذه الفرصة لاشكر الاخوه الذين شاركوا فى البحوث بصفة عامة . وفى الواقع اتيحت لى فرصة لأن أقرأ البحث الذى تقدمت به الدكتوره كريمه كريم . ولا شك ان الموضوع فى حد ذاته موضوع على درجة كبيرة من الأهمية لان الكلام عن مستوى المعيشة ونفقات المعيشة والاجور والاسعار كلها مرتبطة بسياسة الدخل والفوراق الموجوده بين الحضر والريف .

ولا شك ان الموضوع يرتبط بموضوعات كثيرة متعلقة بتوزيع الدخول : مرتبط بالعدالة الاجتماعية وتحقيقها واهداف إحداث توازن فى مستوى المعيشة للشعب عن طريق اذابة الفوراق بين الطبقات . وانا شخصيا ابحث عما يسمى بحد الكفاية ؛ لانه اذا لم يصل الفرد فى اى مجتمع الى حد الكفاية وليس حد الكفاف فلا يجب قطعا ان نقول على انفسنا دولة نامية ولا دولة فى سبيل النمو . من اجل هذا اعتبرت هذا البحث نقطة انطلاق فى الواقع أثارت فيه الاخت كريمة مجموعة من النقاط الرئيسيه ، ورغم أنه كما قالت هى محاولة جزئية تقريبيه لا يمكن القول انها محاوله علمية كاملة نظرا للظروف والمتاعب التى واجهتها فى البحث عن الارقام والاحصائيات . وهذه المشكلة كلنا نعلم انها من أصعب المشكلات . البحث ينقسم الى اجزاء بدأته بقياس الدخل النقدى ، ثم انتقلت الى قياس الدخل الحقيقى ، ثم بعد ذلك حاولت ان تبحث عن علاقة هذه الدارسة بالسياسات الاقتصادية التى استخدمت عبر الـ ٢٥ سنة الماضية .

وأبدأ تعقيبى بملاحظتين بخصوص العنوان . الملاحظة الاولى حول مفهوم الدخل ومفهوم الريف والحضر . ولم أجد فى البحث تعريفا محددا لهذه المفاهيم يمكن فى ضوئه الحكم على النتائج التى توصلت اليها الدكتوره كريمه . الملاحظة الثانية ان البحث عنوانه فترة الـ ٢٥

سنة ، لكن البيانات التى اعتمدت عليها لم تغط الفترة كلها بشكل منتظم ، بل غطت اجزاء منها حسب درجة توافر البيانات .

بعد ذلك أنتقل الى الملاحظات المنهجية ، وفى مقدمة هذه الملاحظات أشير الى مادرجت عليه الباحثة من النظر الى فترة الـ ٢٥ سنه كلها على انها فترة متجانسة . ولما كانت الفترة غير متجانسه فمن شأن هذا ان يؤثر على النتائج التى وصلت اليها ، وخصوصا فيما يتعلق بقياس الدخل الحقيق وتطور الفجوة فيه . والواقع انه لا يمكن الحكم على تطور الدخل الحقيقى والفجوة فيه دون النظر الى خصائص المراحل المختلفة لهذه الفترة . **المرحلة الأولى** من ١٩٥٥ ــ ٦٠ هى مرحلة التمصير وتحرير الاقتصاد المصرى **والمرحلة الثانية** من ١٩٦١ ــ ٧٢ هى مرحلة التأميم والتطبيق الاشتراكى بما تضمنته من تغيير هيكل الاقتصاد وبناء المجتمع . فقد شهدت من بين ما شهدت التوسع الصناعى وما ترتب عليه من انتقال العمال من الريف الى الحضر واشتغالهم فى الصناعة وزيادة دخولهم . كذلك شهدت هذه الفترة زيادة الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة ، وخلافه . وكل هذا مرتبط بالدخل الحقيقى اشد الارتباط . **أما المرحلة الثالثة** ، ابتداء من ١٩٧٢ ، فقد شهدت التحول التدريجى نحو الانفتاح الاقتصادى والحرية الاقتصادية . ولا شك ان مفهوم الاسعار والاجور والدخل قد اختلف باختلاف المرحلة خلال فترة الـ ٢٥ سنة ، وبالتالى لا يمكن التعميم من خلال تحليل جزئى لنواح اقتصادية معينة على امتداد الفترة دون النظر الى السياسات الاقتصادية التى طبقت فى المراحل المختلفة .

بخصوص قياس الدخل الحقيقى اذن كان يجب ادخال العناصر غير النقدية فى الاعتبار ، كما يجب ايضا ادخال الخدمات التى تؤديها الحكومة للفلاحين فى الحساب وهى كثيره . وبدون القيام بهذا تكون المحاولة جزئيه تماما ، ويصبح من الخطر الوصول الى نتائج حول الدخل الضائع على الفلاح . لهذا انا لا أعتقد ان اتساع الفجوة فى الدخل بين الريف وللحضر كما تظهره الاحصاءات يعبر عن الحقيقه ، واذا اخذنا العوامل المذكورة اعلاه فى الاعتبار ، ربما تصبح النتيجة مختلفة .

ومما قد يؤيد وجهة نظرى حول موضوع الدخل الحقيقى أن هناك حوالى مليون ونصف مليون مصرى يعملون فى الخارج . وكثير من هؤلاء ممن أسميتهم الاخت كريمة سكان غير زراعين فى الريف ، بل حتى ومنهم العمال الزراعيون . وهم يحولون جزءا من دخولهم التى اكتسبوها فى

الخارج الى مصر ، ويتولد عن ذلك قدر من الانفاق يتدفق جزء منه الى الريف ، كشراء حدائق او عزب او تربية دواجن ... الخ .

وقد تطورت تقديرات الدخل المحولّ من الخارج تطورا كبيرا . فبعد ان كانت ٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠ أو ١٩٧١ ، ارتفعت بعد الغاء القيود الى ١٠٠ ، ١٥٠ ، ٢٠٠ مليون جنيه . فإذا أضفنا الى هذه التحويلات النقدية ما يجلبه المصريون معهم من سلع وبضائع لارتفع رقم الزيادة فى الناتج القومى أكثر . والحقيقة انا عجبنى بحث ظهر اخيرا قامت به مجموعة من جامعة M I T وجامعة القاهرة يؤكد على ضرورة ادخال هذا العنصر الهام فى حساب الدخل القومى . وبالتالى فان هذا له ايضا تأثيره الواضح على أى تقدير نقوم به للدخل الحقيقى .

الجزء الثانى فى منهج البحث مرتبط بالجداول الاحصائيه ، وكثرة الافتراضات التى استخدمتها الباحثة : افترض كذا ، واذا افترضنا كذا ..... الخ . ماهو اساس هذه الافتراضات ؟ ولان النتيجة النهائية تكون مبنية على الافتراضات فلابد من التدقيق فيها ، وانا مقدر ان الاخت كريمة لجأت الى الافتراضات . وفى قياس الدخل الحقيقى اعتمدت الباحثه فى المنهج الاحصائى على الارقام القياسية للاسعار . ومع احترامى لجهاز التعبئة العامة والاحصاء فى مصر ، فانها لم تستطع الوصول الى رقم قياسى موحد يستخدم على امتداد الفترة وله نفس الاساس فى الريف والحضر . وبالتالى لجأت الى استخدام عدد من هذه الارقام ، ولذلك خرجت الارقام النهائية للدخل الحقيقى غير قابلة للمقارنة . وبالتالى انا من رأيى ان المنهج الاحصائى الذى اتبع فى قياس الدخل الحقيقى فى الواقع غير معبر ، ويكون ما ترتب عليه من نتيجة ايضا غير معبر . هناك فرق بلا شك بين الدخل الحقيقى فى الريف والدخل فى الحضر ، لكن هل الفجوة التى اسفرت عنها الحسابات تعبر عن الحقيقة ؟ هذا هو السؤال .

بعد ذلك انتقل الى تصحيح بعض المفاهيم . فى صفحة ٣١ تقول الاخت كريمة ان عائد الحكومة من تسويق القطن هو الفرق بين ثمن البيع للمحالج وثمن الشراء من الفلاح وصحتها الفرق بين ثمن البيع للمغازل وثمن الشراء من الفلاح . ولايمكن ان اطلق على الفرق بين سعر الشراء من الفلاح وسعر التصدير هو عائد الحكومة لان هناك مقاومة آفات وسماد وملايين من الجنيهات تنفق على الزراعة تتحملها الدولة عن الفلاح ، وانا اذكر انه فى سنة ١٩٧٣ صرف على بند واحد هو فروق السماد مبلغ ١١٠ مليون جنيه . من هنا يلزم التحفظ

عند الحديث عن عائد الحكومة أو الضريبة المستترة على الفلاح ، ولابد من مقارنة ما تحصل عليه الحكومة فى شكل فروق اسعار بما تدفعه ايضا فى شكل تقديم خدمات وفروق اسعار . ويجب ان نتذكر ان الحكومة ربما لجأت الى هذه الطريقة فى التمويل والانفاق نظرا لصعوبة فرض ضريبة على الدخل الزراعى بسبب صعوبة الوصول الى حقيقة الدخل الزراعى .

وبعد هذا اقول ان البحث من رأيى جميل جدا ويكون قوى جدا لو قسم الى فترات ، الاولى حتى ١٩٦١ لان السياسة الاقتصادية كانت فى ظل الاقتصاد الحر ، والثانية ١٩٦١ ـ ٧٢ فى ظل سياسة التأميم والادارة المحلية ومجتمع الرفاهية ، وهى أمور لها تأثير كبير جدا على الدخل ولا تستطيع قياسه ببساطه خلال هذه الفترة من الارقام المنشورة .

وانا فى الحقيقة فى النهاية اشارك الباحثة مشاركة كاملة فى النتائج ـ لاشك اننا محتاجون الى تغيير هيكلى ـ الى زيادة انتاجية الفرد الزراعى وليس زيادة انتاجية الارض وحدها ـ طبعا عملية ليست سهلة فهى محتاجة الى تقييم طويل الاجل وإنْ شاء الله يمكن فى مشروعات الامن الغذائى وقوانين الضرائب التى فى سبيلها الى الصدور ما يصحح هذه الاوضاع .

من اجل هذا أهنئ الدكتوره كريمه لانها يكفى انها اثارت المعقب فى أن يجلس لساعات طويلة ليقرأ بامعان ماكتبت . لقد اختارت بعض النقاط حقيقية ، ولذلك كانت حريصة ان تقول ان البحث تقريبى وان النتائج تقريبية ، انما يمكن ان تصحح . وتركت فى الواقع فى البحث مجال ضخم جدا لكثير من اخواتنا الشباب والشيوخ للاضافة الى هذا الموضوع الذى انا شخصيا اعتبره من اهم الموضوعات الجديرة بالدراسة والبحث . وفى الحقيقة فمنذ عام ونصف وانا منشغل بتحديد ما أسميه حد الكفاية فى مصر واطرح السؤال امام هذا المؤتمر الموقر :

(١) ماهو حد الكفاية فى مصر؟

(٢) كيف يحدث توزيع الدخل بين الفقراء والاغنياء؟

أشير هنا الى آخر دراسة ظهرت فى امريكا وهى توضح ان الحكومة تنفق بليون دولار فى السنة على مجموعات من الانشطة تسمى برامج الرفاهية من ضمنها ما يسمى فى امريكا معونات الاغذية . هذا فى مجتمع الاقتصاد الحر . وبالتالى فان هذا الموضوع ، وهو قياس الفجوة فى الداخل بين الريف والحضر والوصول الى مستوى آدمى وانسانى للدخل فى المجتمع هو موضوع حيوى ارجو ان يكون كل اهتمام كثير من اخواتنا زملائنا فى هذا المجتمع .

المناقشات : (بحث محمود عبد الفضيل) :

اعترض البعض على قول الباحث أن النظام الضريبي ظل ثابتا ولم يعتره تغيير يذكر بالرغم من أن النظام الضريبي كان موروثا فى الاصل الا أنه تعرض لعدة تعديلات وتغييرات جذرية منذ الاربعينات ، حيث عدل هيكل أسعار الضريبة ، وفرضت الضرائب على التركات والتمغة والارباح الاستثنائية ، وادخلت ضريبة الايراد العام . غير أن الباحث رد على ذلك الاعتراض بأن ما عناه بأن النظام الضريبي نظام موروث هو ان الذى تم توارثه هو المفاهيم الفقهية المالية التى نقلت عن المشرع الفرنسى ، وان ما تم من تعديلات لم يمس هذه المفاهيم الموروثة .

وقد أثار ما جاء فى تعقيب د . عاطف صدقى بخصوص العلاقة بين التطورات الهيكلية (تخلفا وتقدما) فى أى اقتصاد وطبيعة النظام الضريبي بعض الجدل . فقد رأى البعض أن هذه العلاقة غير صحيحة لان هناك فى العادة درجات حرية فى النظام الاقتصادى والسياسى ، وللمشرع فى أى اقتصاد – متخلفا كان أو متقدما – أن يختار بين بدائل متعددة فى ظل قيود أو ظروف محددة . ومن ثم فلا محل للقول فى نظر هذا الفريق بضرورة سيطرة الضرائب غير المباشرة فى مراحل التخلف الاقتصادى . بينما رأى فريق آخر من المتناقشين أن ثمة علاقة بين النظام الضريبي وطبيعة النظام الاقتصادى ولكنها لا ترتبط بقضية التخلف أو التقدم بقدر ما ترتبط بتوزيع القوة السياسية والاقتصادية فى البلاد . فمن يملك الثروة يملك السلطة ، ويوجه النظام الضرائبي الوجهة التى لا تحمله أعباء ضريبية كثيرة .

وقد احتدم الجدل حول ظاهرة سيطرة الضرائب غير المباشرة على الهيكل الضريبى المصرى ، وعدم التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة . وقد ارجعها البعض إلى تغليب اعتبارات الحصيلة على اعتبارات العدالة ، وأنه كان من الطبيعى بعد التأميمات والمصادرة فى أوائل الستينات أن يتقلص وعاء الضرائب المباشرة ويزداد الاعتماد بالتالى على

الضرائب غير المباشرة . فكلما كانت الدخول متقاربة كانت الضريبة غير المباشرة هي الاساس . وأشار فريق ثالث إلى أن سيطرة الضرائب غير المباشرة تعكس حيزا طبقيا لا يستقيم معه القول بأن النظام الاقتصادي الذى ساد مصر منذ أوائل الستينات كان نظاما اشتراكيا فالضرائب غير المباشرة لم تكن هي المسيطرة فحسب ، وانما انصب عبء الضرائب غير المباشرة على مجموعة السلع الضرورية . والخيار كان قائما : ان تفرض الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية أو أن يقتصر فرضها على السلع غير الضرورية أو الكمالية .

وقد تناولت المناقشات أثر النظام الضريبي على عملية تخصيص الموارد . وأشار البعض فى هذا الصدد إلى ضرورة الفصل بين ضريبة الارباح التجارية وضريبة الارباح الصناعية اذ كان الهدف هو التنمية الصناعية . ورأى نفر آخر أن النظام الضريبي الحالى يشجع على اتجاه الموارد فى المسارات الطفيلية للضريبة ، إلا أن صعوبة حصر الدخول المتولدة من هذ الانشطة تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذه النصوص . وعموما فان الانشطة الطفيلية فى نظر هذا الفريق هى أنشطة مخربة للاقتصاد القومى وينبغى أن تكون معالجتها لا عن طريق النظام الضريبي وانما عن طريق محاكم أمن الدولة . فالاجدى حظر هذا النوع من الانشطة كلية .

أشار البعض إلى أنه لا يمكن تقييم مدى العدالة الضريبية التى يحققها النظام الضريبي المصرى دون التعرض لنمط الانفاق العام . فالآثار التوزيعية ترتبط بطريقة الانفاق بقدر ما هى مرتبطة بطريقة التحصيل ، ومن الأهمية بمكان التعرض لهذين الجانبين فى آن واحد .

وأخيرا اعترض البعض على النتيجة التى يتبعها الباحث على تحليل الانحدار للعلاقة بين الدخل والضرائب ، والتى تقول بأن الضريبة العامة تكون على الايراد استنادا إلى أن معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح . وأساس الاعتراض هنا هو أنه لم يجر اختبار معنوى للمعامل المذكور وبالتالى ليس من المؤكد أنه أكبر من الواحد الصحيح .

المناقشات : (بحث د . كريمة كريِّم)

تمخضت المناقشات التى أثارها هذا البحث عن عدة نقاط ، نلخص أهمها فى الآتى :

١ – لاحظ البعض أن ابتزاز المدينة للريف يمثل الأساس الذى بنيت عليه الخطة الخمسية . وحتى اذا أخذنا فى الاعتبار الخدمات التى تؤدى للريف ، فلن يغير هذا من الأمر كثيرا بسبب الغبن الشديد الواقع على الريف ، كما ترى وجهة النظر هذه . وهذه الخدمات لا يستفيد منها سكان الريف بقدر متساو ، وهذا أحد الأسباب وراء هجرة أهل الريف الى المدن .

٢ – أثيرت بعض القضايا المنهجية ، أولاها قياس الفجوة بين الريف والحضر باستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل . وفى هذا المجال لوحظ أن المتوسطات لا يمكن الاستناد اليها فى حالة وجود درجة كبيرة من التشتت حولها . وثانى هذه القضايا المنهجية متعلق بتعريف الدخل ، وقد لوحظ هنا أن جزءاً من الدخل فى الريف يأخذ شكلا عينيا وبالتالى فهو مستبعد من الإحصائيات . وثالث هذه القضايا مرتبط باستخدام الباحثة تعبير الفائض الضائع على الفلاح تعبيرا عن الفائض الذى تستولى عليه الحكومة والذى يعد ضريبة مستترة تتمثل فى تسعير الحاصلات الزراعية . ان هذا التعبير يتجاهل ما يدفع للفلاح فى شكل سلع وخدمات معينة . وربما كان الفرق بين سعر المزرعة وسعر البورصة بالاسكندرية قبل الاخذ بالنظام الحالى والذى كان يصل إلى ١٠٠٪ من سعر المزرعة ويحصل عليه المرابون هو أقرب إلى تصوير الدخل الضائع .

٣ – على عكس ما تذهب اليه الباحثة ، فان الملكية الغائبة فى الزراعة المصرية لم يتم القضاء عليها . بل ان هناك اضافات للملكية الغائبة نتيجة لتوظف أبناء الزراع فى المدن

واحتفاظهم بملكية الأرض ، ونتيجة ، لشراء الأرض بواسطة المهنيين المقيمين فى المدينة .

٤ – أثار البعض ضرورة الاهتداء بعدد آخر من المؤشرات للفجوة بين الريف والحضر ، يكمل مؤشر متوسط الدخل ، ربما بالاستفادة ببيانات مسح ميزانية الأسرة ، وبيانات عن الأمية ، التعليم ، المستوى الصحى ... الخ .

٥ – أجمع المتجادلون على أن البحث يكشف عن قصور شديد فى البيانات اللازمة لدراسة مثل هذا الموضوع الهام .

الفصل الثالث

الاقتصاد المصرى والحرب

محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى الحقتها الحرب العربية الأسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧

د . ابراهيم العيسوى
د . محمد على نصار

١ – مقدمـــــة :

تهدف هذه الورقة الى التوصل من خلال مفاهيم مختلفة للقياس وافتراضات متنوعة – الى تقديم واقعى لما نتج عن حرب ١٩٦٧ وأعقابها من مضار اقتصادية لحقت بالاقتصاد المصرى[١] . ويرغم اننا سنشير الى هذه المضار الاقتصادية – اختصارا – باصطلاح «خسائر الحرب» الا أنه ينبغى أن يكون واضحا ابتداء أن دراستنا هذه لاتعطى تقديرا لكل ما ترتب على حرب ١٩٦٧ والظروف التى تلتها من خسائر ، وانما تقتصر فقط على تقدير تلك الخسائر فى الاصول الرأسمالية والنشاطات الانتاجية التى نجمت عن الزيادة الضخمة فى نفقات الدفاع عن العمليات العسكرية ، والاحتلال الاسرائيلى لأراض مصرية منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ – ومن ثم فانه ليس واردا فى نطاق هذه الدراسة تقييم الخسائر العسكرية فى المعدات والسلاح ، ولاتقدير القيمة الاقتصادية للخسائر فى الارواح ، ولاقياس مالحق بعض الاثار الدينية أو التاريخية من دمار أو فقدان ، ولاحساب ماتعرضت له الممتلكات المصرية فى الاراضى التى مازالت تحت الاحتلال الاسرائيلى من أضرار ، ولاتقييم لما نشأ عن النزاع من آثار اجتماعية

وثقافية . بل اننا يمكن أن نذهب أبعد من ذلك ، ونقرر انه حتى بالنسبة لذلك الجانب من الاثار الاقتصادية للعدوان والاحتلال الذى هو موضع اهتمام هذه الدراسة – وبرغم محاولات متنوعة لضمان الشمولية والكمال فى التقرير – فان طبيعة التقدير ذاتها ، خاصة فى ظل مالدينا من بيانات وما يمكن استخدامه من اساليب تجعل أى تقدير نتوصل اليه قاصرا بالضرورة عن شمول كل عناصر هذا النوع من خسائر الحرب .

تبدأ الورقة بعرض مفهوم «خسائر الحرب» الذى اعتمدت عليه ، وتوضيح المنهج الذى اتبع فى اجراء التقديرات . يلى ذلك مع مختصر للآثار الاقتصادية السلبية التى نجمت عن حالة الحرب ، ومايمكن استيعابه منها فى اطار المنهج المستخدم فى تقدير خسائر الحرب ، وما لايمكن استيعابه . وأخيرا تعرض التقديرات المختلفة التى توصلنا اليها ، ونناقشها بهدف التعرف على تقدير معقول على الأقل للحد الأدنى لحجم ذلك النوع من الخسائر الذى يدخل فى نطاق هذه الدراسة .

٢ – مفهوم خسائر الحرب :

يمكن القول بأن الاعتداءات الاسرائيلية واحتلال اسرائيل لأراض مصرية ، وما صاحبها من ظروف تعبئة وحالات حرب أو شبه حرب (اللا حرب واللا سلم) قد ترتب عليها من الناحية الاقتصادية أربع مجموعات متداخلة من الاثار السلبية ، وهى :

(أ) فقدان تام ودائم لقدر من الموارد المادية والبشرية ، نتيجة لما لحقها من دمار جزئى أو كلى ، أفقدها فاعليتها كعنصر من عناصر الثروة الاقتصادية القومية . وقد ترتب على ذلك نقصان فى طاقة الاقتصاد المصرى على النمو ، سواء بطريقة مباشرة من خلال الانخفاض فى رأس المال المنتج أو القوى العاملة . أو بطريقة غير مباشرة من خلال مايترتب على ذلك من هبوط فى انتاجية ماتبقى من موارد مادية وبشرية .

(ب) فقدان جزئى أو مؤقت لبعض الموارد المادية نتيجة لوقوعها فى نطاق الاراضى التى احتلها العدو أو بالقرب منها ، ومن ثم فقدان جزئى أو مؤقت لما كان يمكن لهذه الموارد أن تسهم به فى نمو الاقتصاد المصرى منذ وقوع العدوان الى حين استرداد هذه الموارد نتيجة لتسوية جزئية أو شاملة للنزاع .

(جـ) خسائر اقتصادية ناجمة عما تحدثه حالة الحرب وشبه الحرب من اضطرابات واختلالات في حركة الاقتصاد المصرى . وتتضمن هذه الخسائر مايصيب الاقتصاد القومى من اضرار نتيجة لتوقف النشاطات الانتاجية فى بعض المناطق ، أو نتيجة لنقل بعض المنشآت الانتاجية من المناطق الغربية من مجال العمليات العسكرية الى مناطق اكثر أمنا ، أو نتيجة لنمو الطاقات العاطلة فى بعض خطوط الانتاج . هذا فضلا عما يلحق توزيع القوى العاملة من اختلال ، وما يصيب المجتمع من تضخم ، ومايتحمله الاقتصاد من اعباء الاستدانة ، وما قد يترتب على تلك الظروف غير المستقرة من تناقص فى ثقة العالم الخارجى فى أوضاع مصر الاقتصادية وما قد ينجم عن ذلك من تقلص فى حجم المعونة الاقتصادية الخارجية .

(د) خسائر ناتجة عما يطرأ على نمط استخدام الموارد – وبالتالى هيكل الانتاج – من تعديل تمليه ظروف الحرب وشبه الحرب . وهذه تتمثل اساسا فيما ينطوى عليه هذا التعديل من تضحيات وضياع لفرص أفضل لاستخدام هذه الموارد . بعبارة أخرى ، تتمثل هذه الخسائر فى الناتج الذى كان سيعود على الاقتصاد المصرى من استخدام الموارد التى حولت للاغراض العسكرية وشبه العسكرية استخداما بديلا . ويمكن أن تشمل الاستخدامات البديلة : (١) زيادة فى الاستهلاك الخاص والعام ، يمكن أن يسهم جانب منه إسهاما مباشرا فى النمو كالانفاق على التعليم والصحة ، كما يمكن أن يسهم جانب آخر منه بطريق غير مباشر على مدى زمنى أطول فى التنمية من خلال أثر التحسن فى التغذية والخدمات على انتاجية العمل ، (٢) زيادة فى التكوين الرأسمالى ، عن طريق الزيادة التى كان بالامكان تحقيقها فى المدخرات وموارد النقد الاجنبى . وأثر هذا النوع من استخدام الموارد على زيادة القدرة التنموية للاقتصاد المصرى لايحتاج الى اثبات .

٣ – منهج التقدير :

غنى عن البيان ان الاقتصاد القومى كل متكامل ، وأن مايصيب جزءا أو قطاعا منه لابد وأن ينعكس بالضرورة على أجزاء أو قطاعات أخرى . وهذا يعنى أنه لايمكن تقدير حجم خسائر الحرب التى تعرض لها الاقتصاد المصرى بالنظر الى ما أصاب كل جزء منه على حدة ، ثم جمع الخسائر القطاعية للتوصل الى حجم الخسارة القومية . ففضلا عما ينطوى عليه هذا المنهج من تجاهل لما بين قطاعات الاقتصاد القومى من علاقات وتشابكات ، فانه قد يؤدى الى المغالاة فى تقدير بعض عناصر الخسارة من خلال ازدواج أو تعدد حساب الخسائر ، واختلاف

مفهوم الخسائر لدى كل قطاع ، أو الاختلاف فى تطبيق مفاهيم للخسائر من قطاع الى آخر من جهة ، والى بخس القيمة الحقيقية لبعض عناصر الخسائر الاخرى نتيجة لعدم دقة القياس خاصة فيا يتصل بتقييم الأصول الرأسمالية المفتقدة والاثار غير المباشرة أو الطويلة الاجل على الانتاجية ونمو الدخل من جهة أخرى . ومن هنا تنشأ الحاجة الى منهج شمولى أو كلى فى تقدير خسائر الحرب ، وهو ما سوف نأخذ به فى هذه الدراسة .

ويفترض منهج التحليل الاقتصادى الكلى لخسائر الحرب .أن الأثر النهائى لمختلف أنواع الخسائر المشار اليها فى القسم ٢ أعلاه هو هبوط طاقة الاقتصاد القومى على النمو بالمقارنة بما كان سيتوفر لهذا الاقتصاد من تسوية فى حالة عدم نشوء حالة الحرب وشبه الحرب . وبناء على هذا الافتراض فانه يمكن قياس خسائر الحرب بدلالة الفرق بين مجموع الدخول التى كان من الممكن أن تتحقق فى الاحوال العادية ومجموع الدخول التى تحققت فعلا فى أحوال الحرب وشبه الحرب . وتحديد منهج التقدير بهذه الكيفية ينطوى على عدد من المشكلات التى تستلزم بالضرورة الاخذ ببعض الافتراضات والعمل وفقا لتصورات عن التطورات البديلة فى حالة عدم حدوث النزاع . وهذه المشكلات يمكن صياغتها فى الاسئلة الثلاثة التالية :

(أ) ماهو المسار الطبيعى للاقتصاد القومى فى حالة عدم نشوء حالة الحرب ؟
(ب) ماهو المدى الزمنى المعقول الذى يمكن أن تمتد آثار الخسائر عبره ؟
(جـ) الى أى مدى يمكن القول بأن مسار الاقتصاد القومى فى ظل الحرب هو محصلة لعامل الحرب دون غيره ؟

من الواضح أن معالجة مسائل من هذا النوع لابد وان تنطوى بطبيعة الحال على قدر من الاجتهاد ، اذ لايمكن حسم ماتثيره من مشكلات حسما مرضيا بمجرد الرجوع الى الحقائق – بفرض توفير الحقائق المناسبة . ولعل أفضل مايمكن للباحث الأمين عمله فى مثل هذه الظروف هو التصريح الكامل بطبيعة الفروض التى يأخذ بها ، والتوضيح الكامل للاعتبارات التى يراها مناسبة للأخذ بمثل هذه الفروض . وهذا ما سنراعيه عند التعرض للمشكلات الثلاث قيد البحث .

(أ) المسار الطبيعى للاقتصاد القومى :

فغيا يتعلق بالمشكلة الأولى وهى تلك الخاصة باختيار معدل للنمو الاقتصادى يمكن القول بأنه كان من المحتمل ان يسود فى الاوضاع العادية ، فربما تكون أفضل طريقة

لتحديد هذا المعدل تتمثل فى دراسة تطور الاقتصاد المصرى فى الفترة السابقة على عدوان يونيو ١٩٦٧ على النحو الذى سنعرض له فى القسم ٤ من هذه الورقة .

ولكن نظرا لعدم توفر اساس متين لتقدير معدل النمو الذى كان سيسود فى الاوضاع العادية ، فقد رأينا من الحكمة تجريب عدد من التطورات الافتراضية البديلة وهى :

أولا : يفترض البديل الاول أنه مالم يحدث نزاع ١٩٦٧ ، فان الاقتصاد القومى كان سيتمكن من النمو وفقا للمعدل المتوسط السابق احرازه فى فترة الخطة الخمسية الاولى ، وفى هذه الحالة ينبغى مراعاة أثر الاكتشافات البترولية والمعدنية الجديدة على معدل نمو الدخل المحلى الاجمالى (د . م . أ) منذ عام ١٩٧٥ .

ثانيا : محاولة التعرف على مسار النمو فى الدخل من خلال استخدام نموذج اقتصادى كلى يتم فيه ارجاع تطور الدخل (أو الدخول القطاعية) أو معدل نموه (أو معدلات نمو الدخول القطاعية) الى عدد من العوامل ذات الصلة الوثيقة بتحديده (أو تحديدها) . وفى اطار هذا المنهج سوف يتم تجريب عدد من النماذج البديلة وهى :—

(١) معادلة تربط معدل نمو د . م . أ . بمعدلات نمو العمالة أو الاستثمار ، والاستهلاك الحقيقى للفرد ، وبتغير يعكس وجود الحرب أو غيابها .

(٢) معادلة تربط معدل نمو د . م . أ . بالانفاق الانمائى المتراكم ، والذى لايقتصر فقط على الاستثمار المادى ، وانما يتضمن أيضا الاستثمار البشرى متمثلا فى الانفاق على التعليم والصحة .

(٣) نموذج اقتصادى كلى متعدد القطاعات تولد عن طريقة سلسلتين من د . م . أ ، إحداهما تمثل المسار الطبيعى فى حالة عدم وجود النزاع ، والاخرى تمثل المسار فى ظل ظروف الحرب .

وبالاضافة الى التقديرات المختلفة لخسائر الحرب التى سنحصل عليها باستخدام الاساليب المشار اليها آنفا ، فاننا سوف نقوم بتجربة أخرى نحاول فيها الحصول على تقدير للخسائر القومية بناء على التقدير القطاعى لبعض عناصر الخسائر الذى تم التوصل اليه فى دراسة معهد التخطيط القومى المشار اليها فى حاشية (٢) . وسوف نتبع فى هذا الصدد منهجا شموليا أيضا يتمثل فى محاولة تتبع آثار عناصر الخسائر المختارة لكل قطاع على انتاجه وانتاج بقية قطاعات الاقتصاد القومى باستخدام المعاملات القطاعية لرأس المال/الناتج ، ودالة انتاج كلية بسيطة .

وربما يكون تعدد التقديرات التى نهدف الى الحصول عليها فى حاجة الى شئ من التبرير . فقد يرى البعض أن ذلك ينطوى على تعقيد غير مبرر للأمور ، قد يجعل من العسير المفاضلة بين هذه التقديرات المختلفة ، نظرا لما ينطوى عليه كل تقدير من افتراضات . الا أننا نعتقد أن تعدد التقديرات بشأن قضية قد تختلف فيها الاجتهادات كتلك التى نحن بصدد معالجتها يمكن أن يكون مفيدا من ناحيتين . الناحية الاولى هى أنه ليس هناك حل وحيد للمشكلة قيد البحث ، وأن أى حل لها لابد وأن ينطوى على قدر من الافتراض والتخمين . وفى مثل هذه الحالة فان تعدد اساليب التقدير يفسح مجالا للمقارنة والاختبار – وأيضا للجدل – اكثر مما يتيحه التمسك بأسلوب واحد مسبقا لمعالجة المشكلة . الناحية الثانية هى ان تنوع طرق التقدير يعتبر وسيلة مفيدة للتأكد من مصداقية التقدير الذى قد يقع عليه الاختيار فى نهاية الأمر . أضف الى ذلك أنه ليس من الضرورى بحكم تعقد المشكلة وبحكم طبيعتها الحرجة اختيار «تقدير نقطة» للخسائر بل قد يكون من المفضل فى مثل هذه الظروف محاولة التعرف على «المدى» الذى يحتمل أن تقع الخسائر الفعلية فى نطاقه ، أى التوصل الى «تقدير فترة» للخسائر[٢] .

(ب) البعد الزمنى للخسائر :

فيا يتعلق بطول الفترة الزمنية التى يفترض أن خسائر الحرب سوف تمتد عبرها ، أى عدد السنوات التى تجمع بالنسبة لها الفروق بين الدخل الطبيعى والدخل الفعلى ، فانه يمكن تقرير المبدأ العام التالى : إن الاضرار التى ألحقتها الحرب بطاقة الاقتصاد المصرى على النمو لاتنحصر فى نطاق الفترة ما بين نشوء النزاع والتوصل الى التسوية . فآثار النزاع تمتد بالضرورة عبر فترة زمنية طويلة لسببين . السبب الاول هو أن الاضرار الناجمة عن الدمار الجزئى أو الكلى لموارد القطر المادية والبشرية ليست أضرارا لحظية . فالأصول الانتاجية التى فقدت بسبب النزاع كان بامكانها توليد اضافات للثروة القومية تستمر فى التحقق طالما ظلت هذه الأصول صالحة للاستخدام ، أى لفترة مساوية لما تبقى من العمر الانتاجى لهذه الأصول وقت فقدانها . واذا حسبت الخسائر لفترة أقل من الفترة المناسبة طبقا لهذا الاعتبار ، فان هذا يعنى بخس القيمة الحقيقية لهذه الأصول . السبب الثانى الذى يحتم الاخذ بفترة طويلة نسبيا عند حساب خسائر الحرب هو أن الدخل المفتقد – لسبب أو لآخر – فى سنة معينة كان من الممكن أن ينتج عنه فى حالة عدم نشوب الحرب زيادات فى الاستهلاك والاستثمار تزيد – بطريقة مباشرة فى الحالة الثانية وبطريقة غير مباشرة فى الحالة الاولى – من الطاقة التنموية للاقتصاد المصرى لفترات متعددة من خلال اثر المضاعف وأثر

المعجل . وأى تقدير للخسائر الدخلية عبر مدى أقصر لابد وأن ينطوى بالضرورة على بخس لقيمة الدخل المفتقد بسبب حالة الحرب وشبه الحرب

إن الاثار المشار اليها فى الفقرة السابقة يمكن أن تمتد لفترة طويلة جدا بل إنها قد تعتبر فترة لا نهائية فى حالة الاثار غير المباشرة من خلال عمل المضاعف والمعجل . هذا من الناحية النظرية . أما من الناحية العملية ، فقد تؤدى عدم المرونة الكافية فى النظام الانتاجى الى تلافى الاثار بعد مدة أقصر من المدة التى يمكن افتراضها نظريا . وفى ضوء هذه الاعتبارات ، وفى غياب وسيلة حاسمه لتحديد طول الفترة محل البحث ، فاننا نعتقد أن فترة تتراوح طولها من ١٥ الى ٢٠ سنة قد لا تكون فترة غير معقولة لحساب الآثار الاقتصادية للحرب . وعلى هذا الاساس فسوف نفترض امتداد آثار حرب ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٣ ، برغم أن هناك بعض الادلة على أن هذه الاثار قد تمتد حتى ١٩٨٥ على ما سيأتى بيانه .

(جـ) المسار الفعلى للاقتصاد القومى :

ان حساب خسائر الحرب عن طريق المقارنة بين المسار البديل للنمو فى د . م . أ . فى حالة عدم نشوب الحرب ، والمسار الفعلى للنمو فى ظل الحرب يثور مشكلة اضافية ، وهى أن المسار الفعلى لنمو د . م . أ . فى ظل أحوال الحرب وأعقابها هو بالضرورة نتاج مجموعة متنوعة من العوامل والمؤثرات التى قد لا يمكن ارجاعها جميعا الى ظروف الحرب . فحدوث كارثة فى محصول القطن بسبب الدودة أو العوامل الجوية قد يخفض من معدل نمو د . م . أ ، ويضخم بالتالى حجم خسائر الحرب عند المقارنة بالمعدل الطبيعى فى حالة عدم حدوث النزاع . كذلك قد تتبع الحكومة لاسباب لاصلة لها بالنزاع سياسة اقتصادية تؤدى الى معدل مرتفع للنمو ، مما ينعكس على حجم خسائر الحرب بالنقصان عند المقارنة بالمعدل الطبيعى للنمو . بل انه قد يكون لمثل هذه السياسة أعباء – كتزايد الديون الخارجية مثلا – ليس من السهل تضمينها فى حجم الخسائر المحسوب ، مما يهبط بقيمتها مرة أخرى .

إن الطريقة المثلى – نظريا – لتفادى مثل هذه المشكلات هى محاولة اجراء مقارنة ليس بين الحالة الفعلية وبديل افتراضى ، بل بين وضعين افتراضيين ، من خلال فصل الاثار المتعلقة بالنزاع عن الآثار غير ذات الصلة به على الحالة الفعلية لنمو الدخل ، ولما كان مثل هذا الفصل متعذراً عمليا ، فان «مثل هذا المنهج يفضى بسرعة الى جو من التأمل والخيال الكاملين »[٣] . وعلى كل حال ، فان الخطورة التى تستدعى النظر تكمن فى احتمال ان تكون

المعدلات الفعلية للنمو أقل من المعدلات الحقيقية لاسباب لاعلاقة لها بالنزام الأمر الذى يقضى الى تضخيم حجم الخسائر المقدرة بالمقارنة بالمعدلات الطبيعية فى حالة عدم نشوب الحرب . ولكن هذه الخطورة لايعتد بها فى حالة مصر اذ لم يتبين لنا حدوث أى تطورات لاعلاقة لها بالحرب أثرت تأثيرا سلبيا على نمو د . م . أ . واذا – كانت هناك تطورات غير ذات بال احدثت تأثيرا سلبيا فى نمود . م . أ . فاننا ينبغى أن نتذكر فى المقابل أن أى منهج كمى لقياس الخسائر الاقتصادية للحرب يقصر بالضرورة عن استيعاب وتضمين كل عناصر الخسارة . أى أن احتمال النقصان فى معدلات النمو الفعلية يقابله احتمال للنقصان فى تقدير معدلات النمو الطبيعية . وهذا مايدعونا الى التشديد على أن أى قياس كمى للخسائر ينبغى أن يقيّم فى اطار أوسع يتعرض بالتحليل للتطورات الاقتصادية قبل حدوث النزاع وبعدها ، ويشتمل ولو بطريقة وصفية – على تحديد لتلك العناصر التى قد لاتستوعب جزئيا أو كلها بحكم القيود الكامنة فى منهج التقدير الكمى للخسائر . وهذا النوع من التحليل هو ماسوف نقدمه فى القسم التالى من الدراسة ، ونعتبره خلفية ضرورية وجزءاً مكملا للدراسة الكمية الواردة فى هذه الورقة .

٤ – عرض تحليلى لأهم الاضرار الاقتصادية لحالة الحرب :

تتمثل الأضرار الاقتصادية التى الحقتها الحرب بالاقتصاد المصرى فى عدد من الاختلالات والتشويهات التى أصابت نمط توزيع الموارد أثناء فترة الحرب وشبه الحرب بالمقارنة بما كان عليه الوضع فى السنوات السابقة على الحرب . ولعله ليس غلوا فى القول بأن الاقتصاد المصرى كان على اعقاب مرحلة انطلاق نحو النمو الذاتى المتسارع قرب نهاية النصف الأول من الستينات . فقد شهدت السنوات السابقة على الحرب وعلى الأخص فترة الخطة الخمسية الاولى تحولات ضخمة فى هيكل الاقتصاد القومى ونظام الادارة الاقتصادية ، وتم خلالها ارساء أساس طيب للنمو لم تظهر آثارها كلها خلال تلك الفترة ، بحكم طول فترات تفريخ (حضانة) بعض المشروعات الاساسية كالسد العالى ومجمع الحديد والصلب ومشروعات استصلاح الاراضى والصناعات الكيماوية ومشاريع الكهرباء وقد وجهت حرب ١٩٦٧ ضربة قاصمة لهذه الجهود تبدت آثارها فى التالى(٤) :

(أ) ارتفاع نصيب النفقات الدفاعية فى د . م . أ . من نحو ٥ر٥٪ فى ١٩٦٠ – ١٩٦٢ الى نحو ١٠٪ فى سنوات ما بعد عدوان ١٩٦٧ ، حتى وصل الى مايقرب من ٢٠٪ فى ١٩٧٣ ،

١٩٧٤ ثم هبوطها الى ١٥٪ فى عام ١٩٧٥ (٥) . صحيح أن حرب اليمن قد اسهمت فى رفع نصيب الدفاع فى د . م . أ ، الا أن هذه كانت ظاهرة مؤقتة ، وكان من المتوقع العودة سريعا الى مستوى ٥ — ٦٪ مع انتهاء التدخل المصرى فى اليمن . على أية حال ، من الواضح أن جانباً ضخما ومتزايدا من د . م . أ . قد أصبح يوجه لاغراض الدفاع منذ ١٩٦٧ ، وهو ما انعكس بالضرورة على معدلات الاستثمار ومقدرة الاقتصاد على النمو فى السنوات التالية ولسنوات عديدة قادمه ، على ما سيأتى بيانه . على أنه ينبغى الاشارة هنا إلى أن حجم الانفاق العسكرى وتطوره ليس مقياسا دقيقا لأثر حالة التعبئة والمجهود الحربى على الاقتصاد القومى . فعندما تعتمد الدول على نظام التجنيد الاجبارى لإمداد قواتها المسلحة بالرجال وحينما تدفع الدولة للمجندين أجرا منخفضا نسبيا ، كما هو الحال فى مصر ، فان النفقات العسكرية الفعلية تعطى مؤشرا منخفضا للحجم الحقيقى للموارد المخصصة للاغراض العسكرية ، حيث أن نصيب العمل فى هذه النفقات يكون مقدرا بأقل من قيمته الفعليه (٦) .

(ب) هبوط نصيب الاستثمار الاجمالى فى د . م . أ . من نحو ١٨٪ فى السنوات الثلاث الاولى من فترة الخطة الخمسية الاولى الى نحو ١٣٪ فى السنوات التى تلت عدوان ١٩٦٧ ، حتى وصل الى ١٢٪ فى عام ١٩٧٣ ثم عاود الارتفاع الى ١٤٪ فى ١٩٧٤ ، ١٥٪ فى ١٩٧٥ . وربما يكون من المفيد فى هذا الصدد مقارنة أثر حرب اليمن على معدل الاستثمار بأثر الحرب العربية الاسرائيلية عليه . لقد كان الأثر على معدل الاستثمار متواضعا جدا فى الحالة الاولى ولم يزد عن ١٫٢ نقطة مئوية ، بينما كان الأثر ضخما فى الحالة الثانية حيث انخفض المعدل ٢٫٤ نقطة مئوية فى عام ١٩٦٧ ، وبقدر مماثل فى السنة التالية ، وبعدها ظل المعدل يتقلب حول مستوى ١٢٪ — ١٤٪ . ولعله من المفيد أيضا التعرف على كيفية معالجة التناقض بين الانفاق العسكرى والنمو الاقتصادى فى هاتين الحالتين . ففى حالة حرب اليمن كان الانخفاض الملحوظ فى نصيب الاستهلاك الخاص فى د . م . أ . دين ٧٢٪ الى ٦٦٪ ، مع ارتفاع فى عجز ميزان المدفوعات ، كافيا للحفاظ على معدل معقول للاستثمار فى نفس الوقت الذى ارتفع فيه نصيب الانفاق العسكرى . أما فى حالة حرب ١٩٦٧ ، فلم يحدث مثل هذا الانخفاض فى الاستهلاك الخاص ، بل تمتع هذا الجزء من الانفاق الكلى بنسبة تكاد تكون ثابته (٦٧٪ تقريبا) خلال سنوات ما بعد ١٩٦٧ (٧) . بعبارة أخرى ، فان المعدل المرتفع والمتزايد للانفاق العسكرى كان ممكنا فى هذه الحالة على حساب الانخفاض فى معدل الاستثمار بزيادة صارخة فى عجز ميزان المدفوعات .

وتنبغى الاشارة الى أن الانخفاض الذى طرأ على معدل الاستثمار بسبب حرب ١٩٦٧ قد تم فى وقت تناقص فيه رأس مال المجتمع المصرى بسبب ما دمرته العمليات العسكرية ذاتيا من أصول انتاجية بل ومناطق بأكلمها وتقلصت طاقته على توليد الدخل بالعملة المحلية والاجنبية بسبب ما ترتب على النزاع من اغلاق لقناة السويس وفقدان آبار البترول فى سيناء . أى أن أثر الحرب لم يقتصر على نقصان معدل تزايد رأس المال ، وانما امتد ليصيب رأس المال ذاته بالنقصان .

(جـ) ارتفاع نسبة العجز فى ميزان المدفوعات الى د . م . أ . من نحو ٣٫٣٥٪ خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٦ الى نحو ٦٫٦٢٪ فى الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٤ نتيجة لهبوط الصادرات وتزايد الواردات وليس خافيا ما ترتب على هذا العجز من تزايد فى المديونية الخارجية لمصر ، وتقلص فى قدرتها على الوفاء بخدمة ديونها السابقة . وقد ساعدت المعونات التى تلقتها مصر من الدول العربية الغنية فى التخفيف من أعباء هذه الديون . على أية حال فان نسبة عجز فى ميزان المدفوعات تقرب من ٧٪ تعتبر فى نظرنا شديدة الارتفاع بالمقارنة بالنسبة التى يمكن توقع حدوثها فى الاحوال العادية والتى قد لاتزيد عن ٣٫٥٪[٨] .

(د) هبوط القدرة الادخارية . لقد عملت الاختلالات السابقة الاشارة اليها على انخفاض الميل الحدى للادخار المحلى من ١٤٫٦ فى الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦٦ الى ٣٤٫٨٠ فى الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٤ . أى أنه بينما كانت كل مائة جنيه اضافية فى الدخل تضيف الى المدخرات ١٥ جنيها فى فترة ماقبل ١٩٦٧ ، كانت نفس هذه الزيادة فى الدخل مصحوبة بانخفاض فى المدخرات قدره حوالى ٣٥ جنيها[٩] . لقد تدهورت نسبة الادخار المحلى الاجمالى الى د . م . أ . من نحو ١٣٪ قبل ١٩٦٧ الى نحو ٦٪ فى السنوات التالية ، وقدرت بالسالب فى منتصف السبعينات . وجلى أن ضعف مقدرة الاقتصاد المحلى على توليد المدخرات تضعف بالتالى من مقدرته على الارتفاع بمعدلات الاستثمار بالنمو ؛ وتزيد التجاهه الى الديون لتمويل الاستثمارات مما يفاقم مشكلة ميزان المدفوعات .

يتصل بما تقدم ذكره من اختلالات فى الهيكل الانتاجى وانحرافات فى مسار النمو بعض الاثار التى قد يكون من المفيد تعدادها صراحة استكمالا لوضوح الصورة ، وهى[١٠] :

(أ) تباطؤ معدلات احلال بعض الأصول وتأجيل احلال بعضها الاخر . وقد انعكس ذلك بصورة صارخة فى تدهور حالة المرافق العامة ومعظم عناصر البناء الارتكازى . كما انعكس

ذلك بشكل فروع فى بعض القطاعات الانتاجية مثل قطاع النسيج ومصانع كيما (أكبر منتج للسماد فى مصر) حيث ادى التأخير فى الاحلال والتجديد عن وقته المناسب الى تحمل تكاليف باهظة نظرا لارتفاع سعر المعدات الجديده من جهة ، والى تزايد الاعتماد على الواردات (فى السماد) بشكل واضح من جهة أخرى .

(ب) تأجيل تنفيذ عدد من المشروعات وتمديد فترة تنفيذ بعضها الاخر . ومن الامثلة البارزة هنا مشاريع استصلاح واستزراع الاراضى ، المشاريع المكملة للسد العالى خاصة مشاريع الصرف (مما كان له اثر واضح فى تدهور انتاجية الارض) وكذلك المشروعات الكيماوية المعتمدة على الطاقة الكهربائية والتى تنتج . ضمن ماتنتج السماد . وفى حين كان من المخطط قبل ١٩٦٧ أن تصبح مصر دولة مصدرة للسماد فى اوائل السبعينات . اصبحت وسوف تستمر لفترة تمتد على الاقل الى آخر العقد الحالى مستوردا صافيا له . كذلك ادى تأخير تنفيذ مثل هذه المشروعات الى تزايد حدة العجز فى المعروض من السلع الغذائية ، خاصة الزراعية ، وتزايد الاسترداد منها .

(جـ) اضف الى ماتقدم ما كان لاشتداد الضائقة الاقتصادية فى مصر فى أعقاب حرب ١٩٦٧ من تزايد الميل الى الهجرة الخارجية ، الدائمة أو المؤقتة ، خاصة بالنسبة للعمال المهرة وذوى الكفاءات ، مما حرم مصر من ثروة بشرية انعكست آثارها بصورة واضحة على الانتاجية فى قطاعات عديدة . كذلك أدى تمديد فترات التجنيد الى مضار اقتصادية فضلا عن آثارها النفسية والاجتماعية فبالنسبة للمجندين من ذوى المؤهلات العليا غالبا ما أدت فترة التجنيد الطويلة الى هبوط فى مستواهم العلمى ، مما يستدعى نفقات اضافية لاعادة تأهيلهم وتدريبهم . وبالنسبة للمجندين من العمال الزراعيين ادت فترة التجنيد الطويلة الى تناقص واضح فى ميلهم للعودة الى قراهم والمشاركة فى عمليات الانتاج الزراعى ، مما أدى بدوره الى صعوبات فى تدبير العمالة اللازمة للاضطلاع بالعمليات الزراعية من ناحية ، وتزايد الضغط على الحكومة لايجاد فرص عمل لهم فى جهاز الخدمة المدنية والقطاع العام – الأمر الذى أدى بدوره الى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة فى هذه الجهات من ناحية أخرى .

٥ – تقديرات بديلة لخسائر الحرب :

نقدم فى هذا القسم عرضا لخمسة تقديرات بديلة تمكنا من الحصول عليها بطرق مختلفة ، وتوضيحا لأهم الافتراضات التى بنى عليها كل من هذه التقديرات . ولما كانت هناك

افتراضات مشتركة فى الاربع طرق الاولى التى سوف نستخدمها فسوف نوضح أولا هذه الافتراضات العامة :

(أ) كما سبقت الاشارة فان خسائر الحرب تمتد لسنة ١٩٨٣ وهى السنة التى نفترض عندها أن حجم الاثار ينعدم أو يكون بسبيله الى التلاشى .

(ب) أن امتداد الاثار حتى سنة ١٩٨٣ ، وحساب خسائر الحرب كمجموع الفروق بين الدخل المتوقع والدخل الفعلى منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٨٣ ، يفترض وجود سلسلة للدخل الفعلى خلال تلك الفترة . ولما كانت سلسلة الدخل الفعلى غير معلومة ابتداء من العام الحالى ١٩٧٨ ، فلابد من عمل افتراض بشأن تطور الدخل الفعلى خلال السنوات الست من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ . وليس لدينا من بيانات تعاون فى تقدير «الدخل الفعلى» لهذه السنوات سوى معدلات النمو فى د . م . أ . المستهدفة خلال خطة ١٩٧٨ — ١٩٨٣ . وقد افترضنا أن أعلى معدل للنمو يمكن أن يتحقق فى المتوسط خلال سنوات الخطة أو سنة ١٩٨٣ هو ٩٪ . وهذا الافتراض مؤسس على أن تحقق مثل هذا المعدل ينطوى على معدل استثمار حوالى ٣٣٪ (بفرض ان المعامل الحدى لرأس المال الناتج هو ٣٫٧) ، وأن تحقيق مثل هذا المعدل للاستثمار يمكن أن يستدعى الارتفاع بمعدل الادخار المحلى الى ١٥٪ ، وبالعجز من ميزان المدفوعات (كنسبة من د . م . أ .) الى ١٨٪ أو كبديل أكثر تواضعا ، رفع معدل الادخار الى نحو ١٢٪ وعجز ميزان المدفوعات الى ٢١٪ . وهذه النسب للعجز فى ميزان المدفوعات تتمشى مع النسب التى لوحظت فى السنوات الاخيرة ، ويمكن توقعها اذا تم الاعتماد على التمويل الخارجى بدرجة كبيرة كما هو الاتجاه الحالى .

وفى ضوء هذا الحد الأعلى لمعدل نمو د . م . ا ، وفى ضوء ما تتسم به خطة ٧٨ — ١٩٨٢ من تفاؤل (طموح ؟) ، فقد افترضنا نسبة تنفيذ لاهداف الخطة هى ٩٠٪ فى أول سنة ثم ٧٠٪ فى السنوات التالية . وهذا يعطى معدلا يتزايد ببطء للنمو ، يبدأ من ٨٫٤٦٪ فى أولى سنوات الخطة ليصل الى ٨٫٨٢ فى آخر سنواتها ، ثم ٩٪ فى السنة التالية لانتهاء الخطة[١١] . وبرغم أن هذه المعدلات التى سنأخذ بها فى حساب الدخل «الفعلى» للسنوات بعد ١٩٧٧ أقل بكثير من المعدلات المستهدفة فى الخطة الخمسية ٧٨ — ١٩٨٢ ، الا أنها تفوق فى رأينا امكانيات النمو الفعلية لاقتصاد أنهكته الحرب وانخفاض الكفاءة وفوضى الادارة . لكن ربما يكون الأخذ بالتقديرات المنخفضة لأهداف الخطة اسلم تجنبا للمغالاة فى تقدير خسائر الحرب .

(جـ) من ناحية أخرى ، سنفترض ايضا أن الحد الاقصى لمعدل النمو المتوقع فى
وجود النزاع هو ٩٪ ابتداء من عام ١٩٧٨ ، على اساس أن المعدل المتوقع فى ظروف ، لايقل عن المعدل «الفعلى» فى ظروف الحرب ، مع أن الأول ينبغى أن يزيد عن الثانى بداهة . لكننا تغليبالاعتبارات التحوط ضد المغالاة فى حجم الخسائر - حبذنا هذا الافتراض .

(د) تمت الحسابات جميعها أولا باستخدام الاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ ، ثم بتصحيح رقم الخسائر الذى نتوصل اليه فى نهاية الحسابات لاخذ الزيادة فى الاسعار ما بين عام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ فى الاعتبار . وهى زيادة تقدرها وزارة التخطيط بنحو ٣٢٪ .

ننتقل الان الى مناقشة الطرق البديلة للتقدير والمبين نتائجها فى ملحق (١) .

البديل الأول :

طريقة الحساب فى هذا البديل بسيطة للغاية . وهى تنطوى على عملية اسقاط للمعدل السنوى المتوسط للنمو خلال فترة الخطة الخمسية الاولى بالنسبة لسنوات الحرب (وهو ٦٫٧٪) وذلك حتى عام ١٩٧٤ . أما بالنسبة للسنوات التالية حتى سنة ١٩٨٣ ، فقد اعتبر هذا المعدل بعيدا عن الواقع ، نظرا لأنه لا يأخذ فى الاعتبار ما ينتج عن الاكتشافات البترولية والمعدنيه الجديدة والتحسينات فى قناة السويس التى حدثت والتى ينتظر حدوثها من ارتفاع فى معدلات نمو د . م . أ . وعلى هذا الاساس فقد افترض معدل نمو ٩٪ بالنسبة للفترة من ١٩٧٤حتى ١٩٨٣ وهو معدل قريب جدا من المعدلات المستهدفة فى خطة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ بعد تخفيضها فى ضوء نسبة التنفيذ المتوقعة كما سبق بيانه .

وربما يكون افتراض استمرار سريان المعدل المتوسط لنمو د . م . أ . خلال الخطة الخمسية الاولى بعد عدوان ١٩٦٧ فى حاجة الى شئ من التبرير . لقد أخذنا بهذا الافتراض على أساس أن هذا المعدل برغم أنه يبدو مرتفعا بعض الشئ بالمقارنة بسجل النمو المصرى فى الماضى ، فانه ليس معدلا مرتفعا للنمو الذى كان من الممكن ان يحدث فى حالة عدم نشوب حرب ١٩٦٧ . بل انه يمكن القول بأن هذا المعدل يصلح كحد أدنى - وليس حدا أقصى - لطاقة الاقتصاد المصرى على النمو . اذ يرى البعض «أنه يمكن أخذ أعلى معدل متوسط للنمو استمر تحققه خلال فترة ممتدة كحد أدنى للاحتمالات المادية للنمو ، الا اذا ثبت أن تحقيق هذا المعدل كان مرتهنا بظروف مواتية ذات طبيعة استثنائية لم يعد لها وجود . أما اذا كانت هناك

ة ويمكن ازالتها ، فان الحد الفعلى للنمو يمكن أن يكون أعلى
ة الخطة الخمسية الاولى شهدت تغيرات هيكلية ضخمة ،
واسلوب التخطيط شبه المركزى ، عززت النمو الاقتصادى من
شئ غير قليل من الاختلال وعدم الاستقرار من جهة أخرى .
ن تلك الفترة حرب اليمن وما استتبعته من أعباء على الاقتصاد
شوب حرب ١٩٦٧ لم يمكن الاقتصاد المصرى من التمتع بثمار كل
يها فى الخطة الخمسية الاولى إما بسبب تبديد فترات تنفيذ بعضها أو
تاجيل بعض مر... وما من المرجح أنه ما لم تنشأ حالة الحرب ، فان النظام الجديد كان سيصبح اكثر استقرارا وأن طاقته على النمو كانت ستتعزز بدرجة أكبر . وبرغم ظهور بعض المشكلات قرب نهاية فترة الخطة الخمسية الاولى ومع بداية النصف الثانى من الستينات ، الا أن محاولات التصحيح لم تتوقف ، ولم يكن احتواء هذه المشكلات بالأمر المستحيل .

ويبلغ حجم خسائر الحرب المقدرة وفقا للبديل قيد النظر ٢٣٫٢٤٩ مليون جنيه مصرى بأسعار سنة ١٩٧٥ .

البديل الثانى :

نقطة البدء فى هذا البديل هى تقدير معدل نمو د . م . أ . الذى كان يمكن أن يسود فى حالة عدم نشوب حرب ١٩٦٧ ، باستخدام معادلة نمو الدخل هى احدى علاقات نموذج معادلات آنية مكون من ٤ معادلات[١٣] . وهذه المعادلة تعتبر أن معدل نمو د . م . أ . فى السنة (Y_t) فى سنة ما يتحدد بمعدل النمو فى الطلب على عنصر العمل (L_t) ، ومعدل النمو فى الاستثمار (I_t) فى تلك السنة ، وبمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلى منذ ثمانى سنوات (C_{t-8}) كمؤشر لاثر التحسن فى التغذية بالصحة ... الخ على انتاجية العمل ، وأخيرا بما اذا كانت حالة الحرب أو السلم هى السائد (عن طريق متغير صورى D_t يأخذ القيمة واحد لسنوات الحرب وشبه الحرب والقيمة صفر لسنوات السلم) . باستخدام بيانات عن الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧/٦٦ ، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين على معادلات النموذج ، حصلنا على التقدير التالى لمعادلة نمو الدخل المحلى الاجمالى :

$$Y_t = -0.13034 + 0.02820\, L_t + 0.18739\, I_t + 0.00355\, C_{t-8}\ 0.01265\, D_t$$

وباستخدام هذه المعادلة فى التنبؤ بمعدلات نمو الدخل للسنوات من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٣ بافتراض حالة السلم ، فى ظل قيم افتراضية للمتغيرات الداخلة فى العلاقة مستنتجة بطريقة تقديرية من القيم السائدة لها فى فترة ماقبل عدوان ١٩٦٧ (وهى ١٪ لمعدل نمو الطلب على العمل ، ٧٪ لمعدل زيادة الاستثمار ، ١ر٥٪ لمعدل زيادة متوسط استهلاك الفرد) ، أمكن حساب سلسلة للدخل المتوقع خلال فترة حساب الخسائر وبمقارنة هذه السلسلة بسلسلة الدخل الفعلى تبين لنا أن حجم خسائر الحرب هو ٢٤٫٠٤١ بليون جنية مصرى بأسعار عام ١٩٧٥ .

البديل الثالث :

يفترض هذا البديل أنه يمكن عمل قياس تقريبى – وغير شامل بالضرورة – لمدى الانخفاض فى نمود د . م . أ . الناتج عن حالة الحرب بافتراض أن الأثر على الدخل ينبع اساسا من الأثر الذى احدثته الحرب على الانفاق التنموى . والمقصود بالانفاق التنموى هنا هو الاستثمار المادى الاجمالى مضافا اليه ذلك الجزء من الانفاق العام الذى يمكن اعتباره وثيق الصلة بقدرات الاقتصاد المصرى على النمو ، والذى يشمل اساسا فى الانفاق على التعليم والصحة .

وقد تمت صياغة معادلة مناسبة لهذا الغرض (١٤) . وحصلنا بطريقة المربعات الصغرى العادية وباستخدام بيانات عن الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤ على التقدير التالى لها :

$$GDP = 1404.377 + 0.333\ CI$$

حيث GDP يمثل الدخل المحلى الاجمالى ، و CI يمثل الانفاق التنموى المتراكم من أول فترة القياس حتى نهايتها ، وكلاهما مقاس بالاسعار الجارية .

استخدمت هذه العلاقة لحساب الفرق فى معدل نمو د . م . أ . خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٦ وهى تمثل فترة سلم ، والفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٣ وهى تمثل فترة حرب . وقد اتضح لنا أن د . م . أ . قد نما بنسبة ٥٩ر٥٪ خلال الفترة الأولى ، ٤٥ر٢٪ خلال الفترة الثانية ، أى بمعدل سنوى متوسط قدره ٨ر١٪ للفترة الاولى و ٦ر٤٪ للفترة الثانية وذلك بالاسعار الجارية واذا أخذنا ما طرأ على الاسعار من تغير خلال الفترتين والذى يقدر بزيادة سنوية نسبتها ٣ر٣٪ للفترة الأولى و ٤٪ للفترة الثانية (١٥) ، فاننا نجد أن الانخفاض فى معدل

نمو الدخل (بالاسعار الثابتة) والمترتب على حالة الحرب هو ٢ر٤ نقطة مئوية سنويا. ويؤدى استخدام هذا الرقم الى تقدير لحجم الخسائر باسعار ١٩٧٥ قدرة ٢٠ر١٠٨ بليون جنيه مصرى.

البديل الرابع :

يعتمد حساب التقدير الرابع لخسائر الحرب على محاولة لتقدير الانخفاض الذى أصاب معدل نمو د. م. أ. نتيجة لحالة الحرب خلال استخدام نموذج اقتصادى كلى متعدد القطاعات[١٦]. وقد حاولنا فى استخدام هذا النموذج أن نعكس – ولو بصورة جزئية – هيكل الاقتصاد المصرى فى كل من ظروف السلم وظروف الحرب. ويعكس هيكل السلم خصائص مشابهه لهيكل الاقتصاد المصرى خلال فترة الخطة الخمسية الأولى. أما هيكل الحرب فهو يعكس بعض الاختلالات والتشوهات التى لحقت بأهم المتغيرات الرئيسية للاقتصاد القومى كهيكل د. م. أ. ومعدلات نمو الاستهلاك العام والصادرات والواردات ... الخ.

ويمكن تلخيص اهم العوامل التى استخدمت لتمثيل آثار الحرب فى ارتفاع الانفاق الحكومى وتدهور هيكل الانتاج وتزايد حجم المديونية الخارجية. لقد ارتفع الانفاق الحكومى كنسبة من د. م. أ. من ١٦ر٨٪ فى ١٩٦٠ الى ٢٢ر٥٪ فى ١٩٧٦ ثم الى ٢٩ر٢٪ فى ١٩٧٤ كذلك هبط نصيب الصناعة فى د. م. أ. من ٢٧ر١٪ فى ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ٢٦ر٢٪ فى ١٩٧٤، بينما ارتفع نصيب الزراعة من ٢٨ر٤٪ الى ٣٣ر٦٪، وانخفض نصيب الخدمات من ٤٣ر١٪ الى ٤٠٪. ومن الأمور الجديرة بالاعتبار أيضا تباطؤ حركة التصنيع مما كان له أثر واضح على نمو الدخل والعمالة. وأخيرا يؤخذ فى الحسبان ما أصاب نمو الصادرات من تدهور وما طرأ على الواردات من زيادات ضخمة، انعكست فى صورة تزايد الدين الخارجى لمصر بمعدلات صاروخية. وطبيعى أن هناك عوامل عديدة لم تؤخذ فى الحسبان عند استخدام النموذج بسبب عدم وجود مؤشرات يمكن الوثوق بها خاصة فيما يتعلق بالتغيرات التى طرأت على انتاجية العمل وكفاءة استخدام رأس المال.

تبين من استخدام النموذج على النحو المشار إليه أعلاه أن المعدل المقدر لنمو د. م. أ. يصل الى ٧ر٦٪ فى «اقتصاد السلم» و ٤ر٨٪ فى «اقتصاد الحرب». أى أن – هناك انخفاضا فى معدل النمو قدره ٢ر٨٪ نقطة مئوية. وهذا التقدير يفضى الى حجم لخسائر الحرب يقدر بنحو ٢٣ر٧٧٨ بليون جنيه مصرى بأسعار ١٩٧٥.

البديل الخامس :

نحاول فى هذا البديل التوصل الى رقم لخسائر الحرب يعتمد حسابه على بعض عناصر الخسائر التى تم تقديرها بمعرفة القطاعات التى تأثرت لحالة الحرب ، والتى وردت تفاصيلها فى تقرير معهد التخطيط القومى المشار اليه فى حاشية (١) . وربما يكون من المفيد أن نكرر أولا الاسباب التى تدعونا الى عدم قبول التقديرات القطاعية للخسائر على علاتها . وهذه الأسباب هى : (أ) أن هذه التقديرات تتجاهل الاثار التشابكية فيما بين القطاعات الى حد بعيد ، (ب) أن الافق الزمنى لحساب الخسائر عن طريق القطاعات كان محدودا ، بحيث لم يسمح باعطاء فرصة كافية للاثار المتتابعة وغير المباشرة فى أن تعبر عن نفسها تعبيرا كافيا ، خاصة تلك الاثار التى تأخذ شكل تدهور فى معدلات التراكم الرأسمالى واختناقات فى الهيكل الانتاجى ، وما يترتب على هذه وتلك من انخفاضات فى انتاجية القطاعات المختلفة وانتاجية الاقتصاد القومى ككل . إن هذه الاسباب تؤدى بالضرورة الى انخفاض كبير فى تقدير الخسائر بالمقارنة بما يمكن الحصول عليه باتباع المنهج الاسلم وهو منهج التقدير الكلى ، أى من خلال نموذج اقتصادى كلى .

وقد حاولنا اتباع نفس مفهوم الخسائر الذى اخذنا به فى حساب البدائل السابقة وهى ترجمة كافة اشكال الخسائر الاقتصادية الى خسائر فى الدخل تمتد حتى سنة ١٩٨٣ . ونقطة البدء فى البديل الحالى هى التقديرات القطاعية للخسائر الرأسمالية المباشرة والخسائر الرأسمالية غير المباشرة والفرص المضاعة . وتعبر الخسائر الرأسمالية المباشرة عن الخسائر فى الاصول الثابتة والمخزون ، بينما تعبر الخسائر الرأسمالية غير المباشرة عن النفقات المترتبة على نقل بعض الوحدات لانتاجية من المناطق المعرضة للعدوان الى مناطق اكثر أمنا ، وكذلك النفقات المترتبة على تهجير المواطنين من مناطق العدوان ، ونفقات الدفاع المدنى وحماية المنشآت ، والنفقات الناجمة عن التأخير فى تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية بسبب العدوان . أما الفرص المضاعة فيقصد بها تلك الدخول التى لم يمكن تحقيقها بسبب توقف بعض المشروعات الاستثمارية أو التأخير فى تنفيذها ، وكذا الدخول التى ضاعت فرصة الحصول عليها بسبب نقص المدخرات والاستثمارات الممولة ذاتيا فى الوحدات الانتاجية التى تعرضت للعدوان والمنهج الذى اتبع فى قياس الخسائر المترتبة على العناصر الثلاثة للخسائر المذكورة حالا ، يتمثل فى حساب الدخول التى لم تتحقق بسبب ما ترتب عليها من انخفاض فى التراكم الرأسمالى

ـ نموه ، وكذا اثار ما سببته من اختناقات مترتبة على عدم الاتساق الهيكلى نتيجة ير جزء من الطاقات الانتاجية . وهذا المنهج يتجاهل جزئيا الاثار الناتجة عن التشابكات نقطاعية وكليا الاثار المترتبة على انخفاض الانتاجية القطاعية والكلية .

وقد تمت معالجة عناصر الخسارة القطاعية الثلاثة على النحو التالى[١٧] :

(أ) بالنسبة للخسائر الرأسمالية المباشرة ، ترتب على هذه الخسائر انخفاض فى المقدرة الانتاجية للقطاعات ، مما أدى الى انخفاض القيمة المضافة المتولدة فيها . وقد حسبت الخسارة فى القيمة المضافة للقطاعات المختلفة باستخدام دوال انتاج قطاعية بسيطة (هارود – دومار) تعتمد أساسا على المعاملات الحدية لرأس المال/الناتج التى استخدمتها وزارة التخطيط فى اعداد الخطة الخمسية ١٩٧٦ – ١٩٨٠ ، والتى تراعى فيها الى حد ما التشابكات القطاعية . وقد تم حساب الخسائر الدخلية المترتبة على هذا النوع من الخسائر الرأسمالية على امتداد الفترة التى كان من الممكن أن يدر رأس المال المفتقد عائدا خلالها ، وهى فترة تمتد افتراضيًا حتى ١٩٨٣ ، وإن كانت الحسابات قد أوضحت أن تهديد هذه الفترة حتى ١٩٨٨ لاينطوى على أية مغالاة فى تقدير حجم الخسائر . وقد تطلب الحساب استخدام معدلات قطاعية لإهلاك رأس المال ، راعينا فى اختيارها عنصر الواقعية بدرجة أكبر من المعدلات المنخفضة التى استخدمتها وزارة التخطيط فى بعض دراساتها ، وذلك تجنبا للمغالاة فى تقدير الخسائر .

(ب) بالنسبة للخسائر الرأسمالية غير المباشرة والفرص المضاعة : هذه عبارة عن أموال لو لم يحدث العدوان لكان قد تم توجيهها للاغراض الاستثمارية ، وذلك استنادا الى أنه لم ينتج عن العدوان ضغط فى الانفاق الاستهلاكى كما سبق بيانه . وقد استخدمت دالة انتاج اجمالية فى حساب الدخول المفتقدة نتيجة لهذين النوعين من الخسائر ، هى نفس معادلة الانفاق التنموى المستخدمة فى حساب البديل الثالث ، مع أخذ اهلاك رأس المال فى الحسبان بمعدل اهلاك اجمالى ٨٪ ، وبافتراض أن هذه الموارد الاستثمارية الضائعة كانت ستبدأ فى تحقيق عائد للاقتصاد القومى اعتبارا من سنة ١٩٧٣ ، أى بافتراض فترة حضانة ٥ سنوات كتقدير متوسط على المستوى الاجمالى .

(جـ) يمكن اعتبار مجموع الخسائر الدخلية المحسوبة فى (أ) و (ب) اعلاه بمثابة خسائر دخلية من الدرجة الاولى ، بمعنى أنها تقيس الدخول المفتقدة نتيجة لانخفاض رصيد رأس المال فى الحالة الاولى ، وضعف معدلات التراكم الرأسمالى فى الحالة الثانية . وطبيعى أنه يترتب على

أساس هذه الخسائر الدخلية خسائر دخلية متتابعة تمتد لسنوات عديدة مصدرها ما يترتب على هذه الخسائر الدخلية من انخفاض فى المقدرة الادخارية وبالتالى تناقص الاستثمار . وقد حسبت هذه الخسائر على أساس المعدلات الحدية للادخار التى سجلت خلال الفترة السابقة على العدوان ، وبنفس الطريقة التى اتبعت فى البند (ب) . وسوف نطلق على هذه الخسائر خسائر دخلية من الدرجة الثانية .

ويؤدى استخدام المنهج السابق الى تقدير لاجمالى الخسائر الاقتصادية باسعار ١٩٧٥ بمبلغ ١٧٫٠٥٠ بليون جنيه وذلك اذا افترضنا تلاشى هذه الخسائر فى ١٩٨٣ . أما اذا امتدت فترة حساب الخسائر حتى عام ١٩٨٨ ، استنادا الى أن حجم الخسائر الرأسمالية يأخذ فى التضاؤل عند هذه السنة ، فان رقم الخسائر يصبح ٢١٫١٨٢ بليون جنيه باسعار ١٩٧٥ . وهو تقدير لايمكن وصفه بالمغالاة فى ضوء نسبة الاهلاك المرتفعة (٨٪) التى افترضت فى حسابه .

٦ - مناقشة التقديرات البديلة لخسائر الحرب :

يمكن تلخيص النتائج الخاصة بالتقديرات التى حاولنا التوصل اليها لخسائر الحرب فيما يلى :

ملخص تقديرات خسائر الحرب بالبليون جنيه مصرى بأسعار ١٩٧٥

البديل :	الاول	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس
الخسائر :	٢٣٫٢٤٩	٢٤٫٠٤١	٢٠٫١٠٨	٢٣٫٧٧٨	١٧٫٠٥٢

من الواضح أن الاختلافات فى التقدير تعكس الى حد كبير القصور النسبى فى كل طريقة من طرق القياس مقارنة بغيرها . فالتقدير الخامس الذى يعطى أصغر رقم للخسائر مستنتج من بعض عناصر الخسائر المقدرة بمعرفة القطاعات ، وبافتراض أن أثر الحرب يتلاشى عند السنة ١٩٨٣ وليس بالغريب أن يكون هذا التقدير منخفضا بالمقارنة بباقى التقديرات نظرا لما تنطوى عليه التقديرات القطاعية خاصة بالنسبة للخسائر الرأسمالية والفرص المضاعة من عجز مصدره أن بعض الجهات لم تستجب كلية لطلب اعطاء تقدير للخسائر ، أو أنها استجابت باعطاء حصر غير كامل ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان حساباتنا توضح أن ايقاف حساب الخسائر عند سنة ١٩٨٣ كان ينطوى على موقف متسامح الى حد بعيد ، حيث أن قيمة

راس المال لاتصل الى رقم يمكن تجاهله بسهولة عند تلك السنة . وكما سبق ذكره ،
جم الخسائر طبقا للبديل الخامس يمكن أن يصل الى ١٨٢ر٢١ بليون جنيه مصرى
مار ١٩٧٥ اذا ما امتدت فترة حسابها حتى ١٩٨٨ ، دون أن يتلاشى النقص فى رأس المال
دلية . من جهة ثالثة ، فان حجم الخسائر المستنتج من التقديرات القطاعية قد تجاهل عوامل يمكن أن تؤدى إلى زيادة حجم الخسائر واهمها ما ترتب على انخفاض رأس مال الاقتصاد المصرى من اختناقات هيكلية قللت من كفاءة استخدام رأس المال وانتاجية العمل فى مختلف القطاعات ، وهذا السبب وارد بصفة خاصة بالنسبة للتقدير الثالث أيضا ، والذى حاول تقريب حجم الخسائر بافتراض ان آثار الحرب منصبة بصورة اساسية على حجم الاستثمارات ، متجاهلا ما الحقته الحرب ببقية المتغيرات الرئيسية للاقتصاد المصرى من أضرار . أما التقديرات الثلاثة الاخرى (الاول والثانى والرابع) فهى متقاربة الى حد بعيد ، وتفوق التقدير الثانى والخامس بطبيعة الحال ، ولعل تقارب هذه التقديرات يرجع إلى أن الطرق التى استخدمت فى الحصول عليها كانت تعكس بصورة مختلفة ومن خلال متغيرات متنوعة ما لحق عدداً غير قليل من محددات نمو الدخل من آثار الحرب . على أنه ينبغى التشديد على أن أيا من هذه الطرق لايقدر على اعطاء تقدير شامل للخسائر نظرا للتجاهل الجزئى أو الكلى لعوامل أخرى ذات صلة وثيقة بنمو الدخل سواء فى الاجل المتوسط أو الطويل ، خاصة العوامل الخاصة بالتغيرات فى كفاءة استخدام رأس المال وانتاجية العمل ، والاعباء المترتبة على تضخم المديونية الخارجية والاختلالات الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم ، وتدهور المرافق العامة كما ونوعا .

وتأسيسا على ما تقدم فان النتيجة التى يمكن تقريرها بقدر معقول من الثقة هى أن حجم خسائر الحرب قد لا يقل عن ٢٠ بليون جنيه مصرى بأسعار سنة ١٩٧٥ . أما الحد الاقصى لحجم الخسائر فليس من السهل الجزم بمقداره ، وإن كانت التقديرات المقدمة فى هذه الدراسة يمكن أن تؤخذ قرينة للقول بأنه قد لايقل عن ٢٤ بليون جنيه مصرى بأسعار ١٩٧٥ . إن المدى الذى تصنعه التقديرات المختلفة يعنى - بطريقة ربما تعطى للارقام مغزى أوضح - أن حجم الخسائر الاقتصادية للحرب يتراوح بين أربعة وخمسة أمثال حجم الدين الخارجى - المدنى والعسكرى لمصر فى ١٩٧٦ [١٨] ، وأنه يعادل مايقرب من أربعة الى خمسة أمثال دخلنا المحلى فى عام ١٩٧٥ ، أو - أخيرا - أنه يكافئ ما يقرب من مجموع الدخول المحلية الاجمالية التى حققها الاقتصاد المصرى بأسعار ١٩٧٥ ، خلال الست أو السبع سنوات التالية لسنة العدوان الاسرائيلى ١٩٦٧ .

ملحق رقم (١)

التقديرات البديلة للدخل الفعلى المتوقع فى حالة السلم والتقديرات المناظرة لخسائر الحرب بأسعار ١٩٧٥

	الدخل	تقديرات الدخل المتوقع فى حالة السلم بالمليون جنيه				
	« الفعلى » بالمليون جنيه	البديل الأول	البديل الثانى	البديل الثالث	البديل الرابع	البديل الخامس
١٩٦٧/٦٦	٣١٩٦٫٨	٣٣٩٥٫٢	٣٣٧٣٫٩	٣٢٧٢٫٩	٣٢٨٥٫٧	٣٣٨٦٫٨
١٩٦٨/٦٧	٣٠٩٦٫١	٣٦٢٢٫٧	٣٥٨٦٫٤	٣٢٤٨٫٤	٣٢٧٤٫٢	٣٦١٥٫٥
١٩٦٩/٦٨	٣٢٨٤٫٠	٣٨٦٥٫٣	٣٨٢٢٫٠	٣٥٢٣٫٦	٣٥٦٤٫٦	٣٨٥٨٫٥
١٩٧٠/٦٩	٣٥١٦٫٥	٤١٢٤٫٤	٤٠٨٣٫٥	٣٨٥٧٫٣	٣٩١٦٫٥	٥١١٥٫٦
١٩٧١/٧٠	٣٦٨٣٫٩	٤٤٠٠٫٧	٤٣٧٤٫٢	٤١٣٣٫٥	٤٢١٢٫٦	٤٣٩٠٫٧
١٩٧٢/٧١	٣٨٧٦٫٨	٤٦٩٥٫٥	٤٦٩٧٫٩	٤٤٤٨٫٨	٤٥٥٠٫٨	٤٦٦١٫٢
١٩٧٣	٤٠٥٩٫٠	٥٠١٠٫١	٥٠٥٩٫٢	٤٧٦٥٫٢	٤٨٩٢٫٦	٥٦٨٠٫٥
١٩٧٤	٤١٨٧٫٨	٥٣٤٥٫٨	٥٤٦٢٫٩	٥٠٣٠٫١	٥١٨٤٫٢	٥٧١٦٫٣
١٩٧٥	٤٥٩٩٫٥	٥٨٢٦٫٩	٥٩١٤٫٧	٥٦٤٥٫٣	٥٨٣٨٫٩	٦٠٤١٫٣
١٩٧٦	٤٩٣٥٫٣	٦٣٥١٫٤	٦٤٢١٫٦	٦١٩٢٫٩	٦٤٢٨٫٧	٦٢٩٦٫٤
١٩٧٧	٥٣٤٤٫٩	٦٩٢٣٫٠	٦٩٩١٫٨	٦٨٥٥٫٥	٧١٤٢٫٣	٦٦٣٠٫٧
١٩٧٨	٥٧٩٧٫٠	٧٥٤٦٫١	٧٦٢١٫١	٧٤٧٢٫٥	٧٧٨٥٫١	٧٠١٢٫٦
١٩٧٩	٦٢٩٦٫٣	٨٢٢٥٫٢	٨٣٠٦٫٩	٨١٤٥٫٠	٨٤٨٥٫٧	٧٤٤٩٫٧
١٩٨٠	٦٨٤٢٫٧	٨٩٦٥٫٥	٩٠٥٤٫٦	٨٨٧٨٫١	٩٢٤٩٫٥	٧٩٣٨٫٢
١٩٨١	٧٤٤١٫٥	٩٧٧٢٫٣	٩٨٦٩٫٥	٩٦٧٧٫١	٠٠٨١٫٩	٨٤٨٢٫٧
١٩٨٢	٨٠٩٧٫٨	١٠٦٥١٫٨	١٠٧٥٧٫٧	١٠٥٤٨٫٠	١٠٩٨٩٫٣	٩٠٨٨٫٣
١٩٨٣	٨٨٢٦٫٦	١١٦١٠٫٥	١١٧٢٥٫٩	١١٤٩٧٫٤	١١٩٧٨٫٣	٩٧٦٩٫٨
حجم خسائر الحرب بالمليون جنيه		٢٣٫٢٤٩	٢٤٫٠٤١	٢٠٫١٠٨	٢٣٫٧٧٨	٢٧٫٠٥٢

ملاحظات : حسبت سلاسل الدخل وكذلك الخسائر بأسعار ١٩٧٠ ثم حولت إلى أسعار ١٩٧٥ . الدخل الفعلى محسوب من أرقام وزارة التخطيط حتى ١٩٧٧ ثم باستخدام معدلات النمو المخططة للسنوات التالية بعد تعديلها طبقا للافتراضات الواردة فى القسم ٥ . البديل الأول محسوب بافتراض استمرار معدل النمو المتوسط خلال الخطة الخمسية الأولى (٦٫٧٪) حتى سنة ١٩٧٤ ثم باستخدام معدل ٩٪ ابتداء من ١٩٧٥ . والبديل الثانى محسوب من معدلات النمو المقدرة من معادلة نمود.م . أ . حتى عام ١٩٧٧ ثم معدل ٩٪ بعد ذلك . البديل الثالث محسوب بناء على الفرق فى معدل النمو بين حالتى الحرب والسلم المقدر من معادلة الانفاق التنموى (٢٫٤ نقطة مئوية) حتى ١٩٧٧ ثم باستخدام معدل ٩٪ للسنوات التالية . البديل الرابع مبنى الفرق فى معدل النمو المقدر من النموذج المتعدد القطاعات (٢٫٨ نقطة مئوية) حتى ٧٧ ثم باستخدام معدل ٩٪ للسنوات التالية ; البديل الخامس يستنتج من بعض عناصر التقريرات القطاعيه للخسائر بالطريقه الموضحة بالقسم ٥ من الدراسة .

ملحق رقم (٢)

النموذج المستخدم جزئيا فى حساب البديل الثانى لتقدير خسائر الحرب

أعد هذا النموذج اساسا لمناقشة العلاقات المتبادلة بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى . ويتكون النموذج من أربع علاقات تربط بين المتغيرات التالية :

(أ) متغيرات داخلية :

معدل نمو الدخل المحلى الاجمالى Y_t معدل نمو الاستثمار I_t معدل نمو السكان (P_t) ، ومعدل نمو الطلب على العمالة L_t ، حيث $t =$ الفترة الجارية .

(ب) متغيرات خارجية :

متوسط استهلاك الفرد مؤخرا ثمانى سنوات (C_{t-8}) نسبة البشر الى الارض الزراعية مؤخرا ستتين وثمانى سنوات على التوالى (m_{t-2}, M_{t-8}) ، معدل نمو انتاجة العامل مؤخرا سنة واحدة (V_{t-1}) ، متغير صورى للدلالة على وجود حالة الحرب أو عدم وجودها $(d = i ; d)$ لحالة الحرب ($D = 2$ لحالة السلم) ، متغير صورى للتعبير عن وجود التزام حكومى بتعيين الخريجين أو عدم وجوده ($Z = 1$ Z فى حالة وجود الالتزام $Z = 0$ فى حالة عدم وجوده) ، ومتغير للدلالة على مدى مشاركة رأس المال الاجنبى فى تمويل التنمية أو درجة انفتاح الاقتصاد القومى (F)

المعـــادلات :

$$(1)\ Y_t = a_o + a_1 L_t + a_2 I_t + a_3 C_{t-8} + a_4 D_t$$
$$(2)\ I_t = b_o + b_1 p_t + b_2 Y_t + b_3 F_t$$
$$(3)\ P_t = c_o + c_1 Y_t + c_2 M_{t-2} + c_3 M_{t-8}$$
$$(4)\ L_t = d_o + d_1 I_t + d_2 V_{t-1} + d_3 Z_t$$

ملحق رقم (٣)

اشتقاق المعادلة المستخدمة فى حساب البديل الثالث لتقدير خسائر الحرب

اذا رمزنا للانفاق التنموى الصافى بالرمز I ، رأس المال الموجود فى أول الفترة بالرمز K ، فانه يمكن كتابة هذه العلاقة للفترة الاولى :

$$GDP_1 = b\,(k_o + I_1) = bk_o + b\,I_1$$

بالمثل يمكن كتابة علاقة مناظرة للفترة الثانية :

$$Gdp_2 = b\,(k_o + I_1 + I_2) = bk_o + b\,(I_1 + I_2)$$

وبالمثل يمكن كتابة العلاقة لاى فترة t على النحو التالى :

$$GDP_t = bk_o + b\,(I_1 + I_2 + \cdots + I_t)$$

الان حيث ان كلا من b_o و k_o ثابت ، فيمكن استبدال bk_o بالثابت a .
كذلك اذا رمزنا للانفاق التنموى المتراكم $(I_1 + I_2 + \cdots + I_t)$ بالرمز CI ، فانه يمكن كتابة العلاقة المطلوبة كالتالى :

$$GDP_t = a + b \quad CI$$

ملحق رقم (٤)

عرض موجز للنموذج المستخدم فى حساب البديل الرابع لتقدير خسائر الحرب :

يتكون هذا النموذج من ٣١ معادلة منها ١٦ معادلة تعريفية ، ومعادلتان متوازيتان ، و١٣ معادلة سلوكية وفنية . والنموذج يقسم الاقتصاد الى ٣ قطاعات هى الزراعة والصناعة والخدمات ، يفرد كل منها علاقة بين الاستثمار والزيادة فى الانتاج هى صورة معدلة من دالة انتاج هارود – دومار . كذلك يحتوى النموذج على علاقات لوصف التشابكات الفنية بين القطاعات الانتاجية خاصة بين قطاعى الصناعة والزراعة . ويخصص النموذج علاقتين لوصف السلوك الادخارى لكل من الحكومة والقطاع العائلى ، واربع علاقات لتحديد احتياجات القطاعات المختلفة من الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الصناعية والخدمات الموجهة للاستهلاك النهائى والسلع الوسيطة والمواد الخام اللازمة لقطاع الصناعة . وهناك علاقة تحدد الصادرات من السلع الصناعية ، بينما تعالج الواردات من السلع الزراعية للاستهلاك النهائى والصادرات من السلع الزراعية والخدمات كمتغيرات خارجية . بالمثل اعتبر كلا من الانفاق الحكومى على المنتجات المحلية ومدفوعات القطاع الحكومى الى القطاع العائلى فى صورة أجور ومرتبات وفوائد ودعم للاستهلاك متغيرا خارجيا .

وأخيرا يحتوى النموذج على علاقتين متوازنتين احداهما تساوى بين مجموع الاستثمارات القطاعية ومجموع المدخرات المحلية وصافى الاقتراض من العالم الخارجى ، والاخرى تساوى بين مجموع الواردات من مختلف السلع والخدمات ومجموع الصادرات السلعية والخدمية وصافى الاقتراض من العالم الخارجى .

ويستلزم حل النموذج افتراض هيكل معين للدخل ، بمعنى افتراض نسب مساهمة القطاعات المختلفة فى تكوين د . م . أ . ويؤدى الحل الجبرى للنموذج الى معادلتين واحدة تعطى د . م . أ . بينما تعطى الاخرى صافى الاقتراض من العالم الخارجى بدلالة عدد من المتغيرات والمعلمات الداخلة فى النموذج .

ملحق رقم (٥)

بعض التفاصيل الخاصة بالبديل الخامس لتقدير خسائر الحرب

(أ) المعاملات الحدية لرأس المال/الناتج القطاعية المستخدمة فى حساب الاثار الدخلية المترتبة على الخسائر الرأسمالية المباشرة القطاعية :
الزراعة ٦ر٣ – الصناعة والتعدين ١ر٤ – الكهرباء ٥ر٤ – التشييد ٨ر٨ ، التجارة ٤ر٠ – النقل والمواصلات ١ر٨ – الخدمات والمال ٦ر٠

المصدر : وزارة التخطيط ، مذكرة ١٩٧٦/٢٨ تخطيط ، مقترح الجهات للخطة الخمسية ٧٦ – ١٩٨٠ ، ١٩٧٦/٦/١ .

(ب) نسب الاهلاك القطاعية التى استخدمت فى الحساب :
الزراعة ٣٪ – الصناعة والتعدين ٥٪ – الكهرباء ١٠٪ – التشييد ١٥٪ – التجارة ٢٪ – النقل والمواصلات ١٢٪ – الخدمات والمال ٣٪ .
قارن مع النسب المستخدمة فى احدى دراسات وزارة التخطيط :
الزراعة ١ – ٥ر١٪ – الصناعة والتعدين ٢ – ٥ر٤٪ – الكهرباء ٣ – ٨ر٣٪ – التشييد ٥ر٤٪ – ٥ر٦٪ – التجارة ١ – ٥ر١٪ – النقل والمواصلات ٣ – ٤٪ – الخدمات والمال ٢٪ . انظر :

Essam Montasser, gEgypt's Long-Term Growth: 1976-2000 (Preliminary Projections), Paper Presented at the Joint Symposium on Long-Range Planning and Regional Integration with special Reference to the Arab Region, INP, Cairo, 14-21 Jan. 1976.

(جـ) ملخص حسابات الخسائر (بالمليون جنيه باسعار ١٩٧٥) :

١ - مجموع الخسائر الرأسمالية المباشرة القطاعية ، بعد اخذ الاهلاك فى الاعتبار :

١٩٦٨ : ٢٢٨٠ ١٩٧٢ : ١٦٣٣ ١٩٧٦ : ١٣٧٢ ١٩٨٠ : ٩٩٠
١٩٦٩ : ٢٠٩٨ ١٩٧٣ : ١٥١١ ١٩٧٧ : ١١٧٠ ١٩٨١ : ٩١١
١٩٧٠ : ١٩٣٠ ١٩٧٤ : ١٥٠٣ ١٩٧٨ : ١٠٥٧ ١٩٨٢ : ٨٣٨
١٩٧١ : ١٧٧٥ ١٩٧٥ : ١٣٨٢ ١٩٧٩ : ١٠٧٦ ١٩٨٣ : ٧٧٠

٢ - مجموع الخسائر الدخلية القطاعية المترتبة على الخسائر الرأسمالية المباشرة (I)

١٩٦٧ : ١٨٣ ١٩٧٥ : ٦٩٤ ١٩٨٣ : ٤٧٩
١٩٦٨ : ٤٩٤ ١٩٧٦ : ٦٦٠ ١٩٨٤ : ٤٦٠
١٩٦٩ : ٥٣٠ ١٩٧٧ : ٦٢٨ ١٩٨٥ : ٤٤١
١٩٧٠ : ٥٣٥ ١٩٧٨ : ٥٩٧ ١٩٨٦ : ٤٢٤
١٩٧١ : ٦٢٠ ١٩٧٩ : ٥٧١ ١٩٨٧ : ٤٠٧
١٩٧٢ : ٦٩٥ ١٩٨٠ : ٥٤٧ ١٩٨٨ : ٣٩١
١٩٧٣ : ٧٦٧ ١٩٨١ : ٥٢٣
١٩٧٤ : ٧٣٠ ١٩٨٢ : ٥٠٠

٣ - مجموع الخسائر الرأسمالية غير المباشرة والفرص المضاعة ، بعد أخذ الاهلاك فى الاعتبار :

١٩٧٣ : ٢٧٨٢ ١٩٧٧ : ١٩٩٣ ١٩٨١ : ١٤٢٨ ١٩٨٥ : ١٠٢٣
١٩٧٤ : ٢٥٥٩ ١٩٧٨ : ١٨٣٤ ١٩٨٢ : ١٣١٤ ١٩٨٦ : ٩٤١
١٩٧٥ : ٢٣٥٥ ١٩٧٩ : ١٦٨٧ ١٩٨٣ : ١٢٠٨ ١٩٨٧ : ٨٦٦
١٩٧٦ : ٢١٦٦ ١٩٨٠ : ١٥٥٢ ١٩٨٤ : ١١١٢ ١٩٨٨ : ٧٩٦

٤ – مجموع الخسائر الدخلية المترتبة على الخسائر الرأسمالية غير المباشرة والفرص المضاعة (II) :–

١٩٧٣ : ٧٥٩	١٩٧٧ : ٥٤٤	١٩٨١ : ٣٩٠	١٩٨٥ : ٢٧٩
١٩٧٤ : ٦٩٩	١٩٧٨ : ٥٠١	١٩٨٢ : ٣٥٩	١٩٨٦ : ٢٥٧
١٩٧٥ : ٦٤٣	١٩٧٩ : ٤٦٠	١٩٨٣ : ٣٣٠	١٩٨٧ : ٢٣٦
١٩٧٦ : ٥٩١	١٩٨٠ : ٤٢٤	١٩٨٤ : ٣٠٣	١٩٨٨ : ٢١٧

٥ – الخسائر الدخلية المترتبة على نقص القدرة الاستثمارية الناجمة عن الخسائر الدخلية من الدرجة الاولى (I + II) : آثار من الدرجة الثانيه (III)

١٩٦٧ : ٧	١٩٧٥ : ١٠٥	١٩٨٣ : ١٣٥
١٩٦٨ : ٢٥	١٩٧٦ : ١٠٩	١٩٨٤ : ١٤٠
١٩٦٩ : ٤٤	١٩٧٧ : ١١٤	١٩٨٥ : ١٤٠
١٩٧٠ : ٦٤	١٩٧٨ : ١١٨	١٩٨٦ : ١٤٢
١٩٧١ : ٨٧	١٩٧٩ : ١٢٢	١٩٨٧ : ١٤٥
١٩٧٢ : ٨٩	١٩٨٠ : ١٢٥	١٩٨٨ : ١٤٧
١٩٧٣ : ٩٥	١٩٨١ : ١٢٨	
١٩٧٤ : ١٠٠	١٩٨٢ : ١٣٢	

٦ – مجموع الخسائر الدخلية من الدرجتين الاولى (I + I I) والثانية (III)

حتى سنة ١٩٨٣ : ١٧٫٠٥٠ بليون جنيه باسعار ١٩٧٥ .

حتى سنة ١٩٨٨ : ٢١٫١٨١ بليون جنيه باسعار ١٩٧٥ .

(١) تعتمد هذه الورقة على ما اسهم به المؤلفان فى دراسة ضخمة قام بها معهد التخطيط القومى بالقاهرة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى الحقها عدوان ١٩٦٧ وأعقابه بالاقتصاد المصرى . وقد ظهر التقرير الاولى عن هذه الدراسة فى صيف ١٩٧٧ بعنوان :
«Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories - A Preliminary Evaluation, INP, Cairo.
وقد كان هذا التقرير اساسا لما جاء خاصا بمصر فى تقرير السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة بعنوان
«Permaaent Sovereignty Over Natonal Resources in the Occupied Arab Territories», Report of the Ecconomic and Social Council, Document A 32 204, October 1977.
والتقديرات الواردة فى الورقة الحالية تختلف بعض الشئ عما جاء فى هاتين الوثيقتين ، إذ هى نتاج لاعادة النظر فى التقديرات الاصلية تلافيا لبعض الاعتراضات التى اثيرت بشأنها من جهة ، ولأخذ بعض البيانات التى اتيحت بعد إعداد التقرير الأولى فى الحسبان ، من جهة أخرى .

(٢) استعملنا فى هذه الفقرة اصطلاح «تقدير نقطة» بمعنى Point estimate «وتقدير فترة» بمعنى Interval estimate

(٣) راجع تقرير السكرتير العام للامم المتحده المشار اليه فى حاشية (١) أعلاه ، ص ١٢ و ص ١٣ .

(٤) معظم البيانات التى ترد فى هذا القسم مستمدة من توزيع الانفاق بالاسعار الجارية خلال الفترة ٦٠ — ١٩٧٤ وهو مأخوذ من دراسة بنتهانسن المذكورة فى حاشية (١٢) ، أدناه وتقارير المتابعة التى تصدرها وزارة التخطيط ، مع بعض التعديلات التى ادخلت فى

ضوء المقارنة بأرقام السنوات الأخيرة الوارده فى World Bank, World Statistics

(٥) لاحظ أن التقديرات الرسمية لنفقات الدفاع حسبما تظهر فى بيانات وزارة التخطيط والموازنات العامة للدولة منخفضة لسببين : أولها ان جزءا من الانفاق العسكرى يمول من صندوق الطوارئ الذى لايدخل ضمن بنود الموارد والاستخدامات العادية للدولة ، وثانيهما أن جانبا من الانفاق العام الاستثمارى والاستهلاكى فى بعض السنوات قد يتضمن انفاقا لاغراض عسكرية بصفة مباشرة أو غير مباشرة من جهة أخرى . واذا أخذ هذان الاعتباران فى الحسبان فربما تكون نسبة نفقات الدفاع الى د. م. أ. قد بلغت نحو ٢٤٪ فى السنوات الاخيرة . التقديرات المذكورة فى صلب المقال للسنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ مأخوذة من تقرير السكرتير العام للامم المتحدة المشار اليه أعلاه ، ص ١٦ .

(٦)
UN, Economic and Social Consequences of the Arms Race and of Military Expenditure, UN, New York, 1972, P. 12.

(٧) على أن ثبات هذه النسبة لايعنى ثبات مستوى الاستهلاك الحقيقى للفرد أو معدل نموه فبينما كان معدل نمو الاستهلاك الحقيقى للفرد حوالى ٤٥ر١٪ فى عام ١٩٦٧/٦٦ هبط الى ٦٦ر٠٪ فى عام ١٩٧٠/٦٩ ، كذلك انخفض نصيب الفرد من السعرات الحرارية من ٣٠٦٤ فى ١٩٦٧/٦٦ الى ٢٨٩١ فى ١٩٦٩/٦٨ ، وكذلك هبط نصيبه من البروتينات من ٤٦٫٧ الى ٤٣٫٦ كجم فى اليوم فيما بين هذين العامين . انظر : روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٢٥ ، ص ٣٢٦ .

(٨) هذه النسبة محسوبة بناء على افتراض أن المعدل العادى للاستثمار ١٥٪ (وهو ما تحقق فعلا فى المتوسط خلال السنوات الثلاث الاولى للخطة الخمسية الاولى) ، والمعدل العادى للاستهلاك العام هو ٥ر١٧٪ (وهو اعلى معدل تحقق قبل حرب اليمن ، ونفترض أنه يشتمل على ٥٪ للتعليم ، ٥ر٦٪ للدفاع ، ٩ر٦٪ للانفاق المدنى غير التنموى) ، والمعدل العادى للاستهلاك الخاص هو ٧١٪ (وهو متوسط ما تحقق فى اوائل الستينات قبل حرب اليمن) . ومجموع هذه العناصر الثلاثة هو ٥ر١٠٣٪ ، وهو ما يترك ٥ر٣٪ من الانفاق ليمول من الخارج .

(٩) المصدر : صقر أحمد صقر ، «الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر» ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاد بين المصريين ، مارس ١٩٧٧ . القاهرة .

(١٠) للمزيد من التفاصيل ، انظر تقرير معهد التخطيط القومى المشار اليه فى حاشية (١) أعلاه الصفحات من ٢٢ الى ٣٠ .

(١١) أهداف الخطة مأخوذة من بيان نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط أمام مجلس الشعب عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ٧٨ – ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط ، ديسمبر ١٩٧٧ ، القاهرة ، وهى : معدلات النمو المخططة للدخل المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٧٥ .

١٩٧٨ : ٩ر٤٪ ، ١٩٧٩ : ١٢ر٣٪ ، ١٩٨٠ : ١٢ر٤٪
١٩٨١ : ١٢ر٥٪ ، ١٩٨٢ : ١٢ر٦٪ .

(١٢)

. Bent Hansen, Economic Development in Egypt, The Rand Corporation October, 1969, p. 15.

(١٣) أنظر الملحق (٢) . أعد هذا النموذج أساسا كجزء من دراسة غير منشورة لمعهد التخطيط القومي بعنوان

Population Employment and Productivity in Egyptian Agriculture, A Final report on the FAO INP research project, INP, Dec., 1974, Chapter 2.

ويمكن الاطلاع على وصف كامل للنموذج ونتائجه فى المقال التالى :

1. El-Isawy, «Exploring the interactions between population growth and economic development by means of a simultaneous equations model».

المنشور ضمن بحوث المؤتمر الحادى عشر للاحصاء ٢٤ – ١٧ ابريل ١٩٧٥ ، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية ، جامعة القاهرة .

(١٤) انظر ملحق (٣) بخصوص كيفية اشتقاق هذه المعادلة .

(١٥) حسبت معدلات التغيرات فى الاسعار من التغيرات فى الارقام القياسية لاسعار الجملة ومصدرها

CAPMAS, **Statistical Handbook, 1952-1968,** Cairo, June 1969; National Bank of Egypt, **Economic Bulletin,** Vol. XXIX, No. 1, 1976.

بالنسبة للفترتين الاولى والثانية على التوالى

(١٦) انظر الملحق (٤) حيث يقدم فكرة موجزة عن النموذج المستخدم . النموذج عبارة عن صورة معدلة من نموذج وضعه كل من تشينرى وبرونو ، سبق استخدامها فى مناقشة بدائل

النمو المتاحة أمام الاقتصاد المصرى ، وذلك فى دراسات متعددة لمجموعة التخطيط طويل المدى بمركز الاساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومى . يرد وصف كامل للنموذج فى :

S.A. Sakr, Development Alternatives in Egypt in 1974-1975, INP Memo. 998 (external), INP, Cairo, 1971.

(١٧) انظر الملحق (٥) الذى يعطى بعض البيانات التى تم استخدامها فى حساب هذا البديل ، وكذلك النتائج التى توصلنا اليها .

(١٨) يقدر الدين الخارجى لمصر حتى آخر ديسمبر ١٩٧٦ بمبلغ ٤٫٨ بليون جنيه مصرى منها ٣٫٢ بليون جنيه ديون مدنية (٠٫٨ ديون قصيرة الاجل + ٠٫٨ ودائع اجنبية لدى البنوك والحكومة المصرية + ١٫٦ ديون طويلة الاجل) والباقى ١٫٦ بليون جنيه ديون عسكرية ؛ انظر : بيان نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية أمام مجلس الشعب فى ٧٧/٥/٢٨ المنشور فى الاهرام فى ١٩٧٧/٥/٢٩ .

تعقيب د. صقر احمد صقر

١ – أود أولا أن أهنئ الباحثين على ماقاما به من جهد قيم فى معالجة هذا الموضوع الهام ، وفى محاولة لطرق متعددة للقياس الكمى ، وهى المحاولة التى مكنتهما من الوصول الى تقديرات بديلة لحجم الخسائر التى الحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عام ١٩٦٧ . وبالرغم من أن القيام بمثل هذه المحاولة يتضمن بالضرورة وضع افتراضات متعددة ، قد يتفق معها الفرد أو يختلف ، الا أن الأمر الضرورى الذى ينبغى تأكيده هو الحاجة الى مثل هذه المحاولات الجادة حتى يعمل الشعب المصرى والشعوب العربية الأخرى التى تشاركنا نفس المصير ، بما تلقيه الحرب على مصر من تبعات وأعباء ، وحتى يمكن للحكومة تصميم السياسات المختلفة من اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لاستيعاب هذه الأعباء وتصغير آثارها السلبية على النظام الاقتصادى بصورة عامة .

٢ – بعد التعرض للآثار السلبية المختلفة والمتداخلة لحالة الحرب أو شبه الحرب ينتقل البحث الى تحديد منهج التقدير الذى سيتم الاستناد اليه فى قياس خسائر الحرب وهو : الفرق بين مجموع الدخول التى كان من الممكن أن تتحقق فى الأحوال العادية ومجموع الدخول التى تحققت فعلا فى أحوال الحرب وشبه الحرب . ويعترف البحث بالمشكلات المختلفة المترتبة على الأخذ بهذا المنهج ويحاول مواجهتها بتحديد بعض البدائل للمسار الطبيعى للاقتصاد القومى فى حالة عدم نشوء حالة الحرب وبتحديد البعد الزمنى للخسائر والذى ينبغى أن يمتد لفترة كافية ليشمل العمر الانتاجى المتبقى للأصول المفتقدة وليتضمن الآثار الخاصة بانخفاض الدخل على الاستهلاك والاستثمار من خلال أثر المجمل ، وليس المضاعف ، وأخيرا باستبعاد العوامل الأخرى (عدا حالة الحرب) والتى يمكن أن تكون ذات تأثير فى المسار الفعلى لنمو الدخل المحلى الاجمالى – استنادا الى أنه فى حالة مصر لم يتبين حدوث أى تطورات لاعلاقة لها بالحرب أثرت تأثيرا سلبيا على نمو الدخل المحلى

الاجمالى (صفحة ٩) وليسمح لى الزميلان بأن أختلف معهما حول جدوى استبعاد هذه العوامل الأخرى . ويرجع ذلك الى أن البحث يقارن حالة افتراضية بحالة واقعية ويعزى الفرق بينهما الى ظروف الحرب وهو بهذا يدخل بنا فى نطاق الافتراضات التى لا يمكن حسمها بالوقائع المشاهدة . فما كان يمكن أن يحدث لو لم تتحقق حالة الحرب لا يمكن تحديده بسهولة ، وأية افتراضات يتم تحديدها يمكن الجدل بشأنها ومن هنا فان تعقيبى سيتركز بصورة رئيسية على التخيل الذى يقدمه البحث من التطورات الاقتصادية قبل حدوث النزاع وبعده. حيث يؤكد البحث ويحقق ، على ضرورتها لأى قياس كمى للخسائر .

٣ – فى عرض الأضرار الاقتصادية لحالة الحرب يشير البحث الى أن الاقتصاد المصرى كان على أعقاب مرحلة انطلاق نحو النمو الذاتى والمتسارع قرب نهاية النصف الأول من الستينات وبالرغم من اتفاق بصورة عامة مع هذا الرأى ، وبالرغم أيضا من الجهود الجادة التى بذلتها الحكومة فى ذلك الوقت لدفع عجلة التنمية المخططة فى مصر ، الا أنه ينبغى أن نتذكر أن الاقتصاد المصرى عانى فى تلك الفترة من مجموعة من المشكلات المتعددة التى بدأت فى التراكم خلال هذه الفترة . ومن هذه المشكلات يمكن أن نشير الى عدم ادراك القيادة السياسية لأبعاد المشكلة الاقتصادية ان نشير الى عدم ادراك القيادة السياسية لأبعاد المشكلة الاقتصادية حيث سادت الدعوة بعدم التضحية بالجيل الحاضر فى سبيل الأجيال المقبلة ، وبالعمل على تحقيق المعادلة الصعبة بزيادة الاستهلاك وزيادة الادخار فى نفس الوقت . كما اتسمت هذه الفترة أيضا بتغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية ، وبالتغيرات الهيكلية التى تم تحقيقها بسرعة وبدون دراسة واعداد كافيين . أخيرا وليس آخراً فان الآثار السلبية لاستراتيجية التصنيع التى تم اتباعها خلال هذه الفترة – وهى الاحلال محل الواردات بدأت فى الظهور فى السنوات الأخيرة للخطة الخمسية الأولى وترتب عليها تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات ونشوء الطاقات العاطلة فى العديد من الصناعات المصرية تبعا لذلك .

٤ – يقرر البحث أن أحد الآثار المترتبة على ظروف الحرب هو اتجاه نصيب النفقات الدفاعية فى الدخل المحلى الاجمالى الى التزايد من نحو ٥ر٥٪ فى ١٩٦٠ – ١٩٦٢ الى نحو ١٠٪ فى سنوات مابعد ١٩٦٧ ، لتصل الى مايقرب من ٢٠٪ فى عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ . غير أنه لاينبغى أن ننظر الى هذه الزيادة فى مجملها على أنها تحويل للموارد من

أغراض وثيقة الصلة بالرفاهية الاقتصادية أو التنمية الاقتصادية أو انها من خسائر الحرب ، ويرجع ذلك الى طبيعة معالجة نفقات الدفاع فى الحسابات القومية حيث يتم تسجيلها بأسرها كجزء من الاستهلاك العام بالرغم من أن جانبا من هذه النفقات يتم تخصيصه لاكتساب مهارات جديدة وصقل المهارات المتوفرة والتى ينبغى أن ننظر اليها كاستثمار فى رأس المال البشرى . كما أن جزءا من نفقات الدفاع يتم تخصيصه لتعبيد الطرق واقامة الانشاءات المختلفة،وهذه أيضا ينبغى أن ينظر اليها كجزء من الاستثمار القومى . ويسرى نفس المنطق السابق على جزء من المعدات العسكرية ذات الاستخدامات المتعددة مثل سيارات النقل والأوناش وغيرها .

٥ – ثم ينتقل البحث بعد ذلك الى مناقشة أثر تزايد الانفاق العسكرى على معدل الاستثمار والذى اتجه نحو الانخفاض بقدر كبير بعد حرب ١٩٦٧ على عكس الحال مما حدث خلال حرب اليمن . والواقع أن هذه النقطة فى حاجة الى التعليق ، فمن ناحية نجد أن الظروف التى واجهتها مصر ابان حرب اليمن تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التى اعقبت حرب ١٩٦٧ . فخلال حرب اليمن كانت المديونية المصرية للعالم الخارجى محدودة أو منعدمة ، وبالتالى فان الاعتماد المتزايد على القروض الأجنبية لتمويل الاستثمار كان له مايبرره . وفى نفس الوقت فان الادارة الأمريكية الجديدة فى عهد الرئيس الراحل كينيدى بدأت فى تلك الفترة تأخذ موقفا معتدلا من حركات التحرير الوطنى فى العالم الثالث ، وبالتالى فان المساعدات الأمريكية بدأت فى التدفق على البلدان التى تقود حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث ومن بينها مصر ، فى تلك الفترة . وقد كانت هذه المساعدات هى العامل المسئول عن عدم انخفاض معدل الانفاق الاستثمارى خلال حرب اليمن . وقد ترتب على توقف المساعدات الأمريكية فى أوائل عام ١٩٦٥ تزايد حدة المشكلات الاقتصادية التى واجهها الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة والتى سبقت الاشارة اليها .

ومن ناحية أخرى فان الضغوط على معدل الاستثمار كانت لها أسباب أخرى اضافية عدا اتجاه نفقات الدفاع نحو التزايد . ومن هذه الأسباب يكفى أن نشير الى أن نصيب الانفاق الحكومى المدنى غير التنموى فى الناتج المحلى الاجمالى قد اتجه نحو التزايد بصورة مستمرة منذ عام ١٩٥٩/١٩٦٠ حيث بلغ ٦ر٤٪ ليصل الى ٨ر٩٪ عام ٦٥/٦٦ ثم الى ٣ر١٢٪ عام ١٩٧٤ . ومن الواضح أن هذا الانفاق المتزايد قد تم استيعابه فى النمو السرطانى للجهاز الحكومى والذى لاتربطه أية صلة بقضيتى الدفاع أو التنمية .

٦ – يشير البحث بعد ذلك الى أن أحد آثار الحرب على جهود التنمية تمثلت فى اتجاه نسبة العجز فى ميزان المدفوعات الى الدخل المحلى الاجمالى نمو التزايد من نحو ٣٫٣٥٪ فى ١٩٦٠ – ١٩٦٦ الى نحو ٦٫٦٢٪ فى الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٧٤ .

وهنا ايضا يمكن أن يثور الجدل حول الأسباب الحقيقية التى أدت الى هذه التطورات والتى لايمكن ارجاعها بأسرها الى حالة الحرب .

ومن الواضح أن حرب ١٩٦٧ قد ترتب عليها تزايد فى الواردات من الأسلحة والتى تم تمويلها بواسطة القروض مع دول الاتفاقيات ، كما أن توقف الحصول على حاصلات المرور بقناة السويس وعائدات بترول سيناء أيضا قد تمت تغطيتها بواسطة الدعم العربى . ومما يشير الى قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب أثر الحرب على ميزان المدفوعات يكفى أن نشير الى أن عام ٦٩/٦٨ هو العام الوحيد فى الستينات الذى تلاشى فيه عجز ميزان العمليات الجارية المصرى .

ويمكن الرد على ذلك بالطبع بالقول بأن تلاشى عجز ميزان العمليات الجارية خلال تلك السنة كان نتيجة لتخفيض الانفاق الاستثمارى بصورة كبيرة ولتخفيض الواردات من مستلزمات الانتاج اللازمة للصناعة المصرية ، وهذا صحيح . ولكن ما أقصده هو أن اتجاه نسبة العجز فى ميزان المدفوعات نحو التزايد هو نتيجة لفشل الحكومة فى ضبط الطلب الكلى بغض النظر عن وجود حالة الحرب ، اذ انه بدأ فى الظهور منذ أوائل الستينات واستمر حتى الوقت الراهن . وتبدو عدم قدرة الحكومة على ضبط الطلب الكلى بصورة فعالة فى نواحى السياسات الاقتصادية المختلفة مثل السياسة المالية حيث تبدو أوجه القصور بصورة واضحة فى الجهاز الضريبى والذى يتصف بكونه نظاما تراجعيا لاعتماده على الضرائب غير المباشرة بصورة أكبر من الضرائب المباشرة وبالتالى فان عبء الضريبة يتجه للانخفاض مع زيادة الدخل وبانخفاض درجة النظام الضريبى – أى عدم قدرة النظام على تحقيق الزيادة فى الموارد الحكومية مع تزايد مستوى النشاط الاقتصادى وفى العجز الدائم والمتزايد فى الميزانية الحكومية العادية والذى يوضح دور الحكومة السلمى فى توليد المدخرات المحلية .

كما أن نفس الشئ يمكن أن يقال أيضا فيما يتعلق بسياسات التوظف والأجور الحكومية . حيث نجد أن التزام الحكومة بتعيين الخريجين قد ترتب عليه زيادة اضافية فى الطلب الكلى دون أى اضافة للعرض الكلى . وقد أدى هذا الى زيادة الطلب على المواد الغذائية وبالتالى الى زيادة الواردات أو تخفيض الصادرات كما أن اتجاه الاجور نحو التزايد خاصة بعد

قرارات التأميم عام ٦١ ترتب عليها انخفاض فى قدرة الصناعة المصرية على المنافسة فى العالم الخارجى والى زيادة الطلب على الموارد الغذائية لارتفاع مرونة الطلب على الغذاء عند هذه المستويات المنخفضة من الدخل .

وبالمثل فان السياسات الخاصة بالاستثمار خاصة تلك المرتبطة باختيار وتقييم المشروعات الحديثة قد جنحت نحو الاهتمام بالإحلال محل الواردات دون أهمية تذكر للاعتبارات الخاصة بالمزايا النسبية . وقد ترتب على ذلك انخفاض معدل نمو الصادرات المصرية . وبالاضافة الى ذلك فانه حتى وقت قريب كانت الأسعار المستخدمة لرأس المال والنقد الأجنبى أدنى بكثير من الأسعار التى تعكس الندرة النسبية لهذه الموارد من وجهة نظر المجتمع . وقد دعم كل هذا الاتجاه نحو التباطؤ فى معدل الصادرات .

٧ – ويسرى نفس المنطق السابق الاشارة اليه فى البند السادس على الأثر الرابع للحرب على جهود التنمية والذى يحدده البحث بهبوط القدرة الادخارية ، حيث نجد أن أثر الحرب فى هذه الحالة أيضا لا يعدو أن يكون سوى سبب واحد من أسباب عديدة دفعت نحو هذا الاتجاه مثل السياسات المالية للحكومة وانخفاض كفاءة جهاز الادارة الحكومية فضلا عن عدم استقراره .

٨ – ثم ينتقل البحث بعد ذلك الى مناقشة بعض الاختلالات والانحرافات فى مسار النمو مثل تباطؤ معدلات الاحلال ، وتأجيل تنفيذ عدد من المشروعات وتمديد فترة تنفيذ البعض الآخر ، وتزايد الميل الى الهجرة الخارجية وتهديد فترات التجنيد . وفى اعتقادى أن تزايد الميل نحو الهجرة الخارجية لايمكن ارجاعه بالكامل الى ظروف الحرب ، وبالرغم من أن معدلات الهجرة الخارجية بدأت فى التزايد بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة . ويرجع ذلك الى أن جهود التنمية فى البلاد العربية المنتجة للبترول بدأت فى التزايد خلال هذه الفترة نتيجة لتزايد الكميات المنتجة من البترول من ناحية ونتيجة للتحولات التدريجية التى تحققت فى سوق البترول العالمى خلال الستينات والتى تحول خلالها من سوق للمشترين الى سوق البائعين ولهذا فان طلب هذه البلاد على العمالة المصرية اتجه للتزايد بغض النظر عن ظروف الحرب .

كما أن الهجرة الخارجية ، سواء كانت دائمة أو مؤقتة ، لاينبغى النظر اليها على أنها شر على اطلاقه خاصة فى ظروف مصر والتى تعانى من نقص شديد فى الموارد الطبيعية وزيادات كبيرة ومتسارعة فى السكان . والقضية الهامة فى هذا المجال هى رسم سياسة ملائمة للقوى العاملة

تسمح بالتأهيل والتدريب المناسبين لهذه القوى وتوفير الاحتياجات المحلية من الحرفيين والفنيين ، وتسمح لما يزيد على هذه الاحتياجات بالهجرة الى العالم الخارجى بصورة عامة والعربى بصورة خاصة .

٩ – نأتى بعد ذلك الى بعض الملاحظات العامة والسريعة على الجزء الأخير من الورقة والخاص بالتقديرات البديلة لخسائر الحرب . وأول مايمكن ملاحظته هو أن هذه الخسائر حسبت لفترة زمنية طويلة تمتد من عام ٦٧ حتى عام ١٩٨٣ ، وبالتالى فانه كان من المفروض أن يتم أخذ عنصر الزمن فى الحسبان فى تقدير هذه الخسائر بايجاد القيمة المركبة لها للفترة من ١٩٦٧ حتى سنة الحساب (١٩٧٥) وبايجاد القيمة الحالية لما يتحقق من خسائر بعد سنة الحساب – أى فى الفترة من ٧٦ حتى ١٩٨٣ . باستخدام سعر مناسب للخصم .

اما الملاحظة الثانية فتتعلق بمدى واقعية افتراض وصول نسبة العجز فى ميزان المدفوعات الى الناتج المحلى الاجمالى الى ٢١٪ أو الى ١٨٪ خلال الفترة من ٧٨ حتى ٨٣ ، خاصة فى ضوء المستوى الرهيب الذى وصلت اليه مديونية مصر الخارجية ، وفى ضوء الفتور الذى يسود العلاقات المصرية العربية الآونة الراهنة . اما الملاحظة الثالثة فتتعلق بمدى الواقعية فى حسابات البديل الأول والخاصة باعتبار ماتحقق خلال الخطة الخمسية الأولى كحد أدنى لطاقة الاقتصاد المصرى على النمو فى الفترة من ٦٧ حتى ١٩٧٤ ، خاصة فى ضوء ماذكرناه حول المشكلات التى بدأت فى التراكم فى السنتين الأخيرتين للخطة الخمسية الاولى والتى ترتب عليها توقف النمو بصورة شبه كاملة فى الاقتصاد المصرى عام ١٩٦٧/٦٦ .

١٠ – خلاصة القول أن الحروب المستمرة التى خاضها المجتمع المصرى . سواء بارادته أو رغماً عنه ، والتى بلغت خمس حروب فى أقل من ثلاثين عاما قد فرضت على الشعب المصرى العديد من التضحيات والآلات فضلا عن تعطيلها لمسيرته نحو الرخاء والتقدم . ومن الأمور المفيدة بلا شك قيام الاقتصاديين بتقدير الخسائر التى تحملها المجتمع فى بعض هذه الحروب أو كلها ، على أن تؤخذ هذه التقديرات كمؤشر تقريبى يستند على الافتراضات المستخدمة بدرجة أكبر من استناده الى حجم الخسائر الفعلية والنقطة الهامة هى أن ذلك كله لاينبغى أن يصرف نظرنا عن أمرين رئيسيين أولها هو :

القصور الكبير الذى عانت منه السياسات الاقتصادية المصرية . ولاتزال خاصة فى هذه الظروف التى يتهدد فيها أمن الشعب المصرى وأراضيه ومستقبله ، أما الأمر الثانى فهو أنه

كان من الواجب أن تقوم الحكومة غداة الحرب مباشرة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع اقتصاد الحرب موضع التنفيذ – والتى تمت الدعوة إلى اتخاذها من على هذا المنبر آنذاك . كما أن حالة الحرب كان يمكن استخدامها لمواجهة الشعب بحقائق المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وبأبعادها ولتعبئة الطاقات لقضيتى التحرر والتنمية بالشكل الذى يساعدنا على مواجهة الغزو العسكرى والتحدى الحضارى الذى تواجهنا به اسرائيل . وهذان الأمران : قصور السياسات والتخلف عن مواجهة المشكلات الاقتصادية والأمنية والحضارية يمثلان فى رأيى الخسارة الرئيسية التى ينبغى علينا الاهتمام بها .

المناقشـــات :

أوضحت المناقشات التى دارت حول هذا البحث أن الاقتصاد المصرى قد أصيب بخسائر جسيمة وأضرار فادحة بسبب الحروب التى خاضتها مصر مع العدو الاسرائيلى دفاعا عن الحقوق العربية المشروعة ، وبسبب استمرار حالة الحرب منذ سنة ١٩٤٨ حين اغتصبت أرض فلسطين ، وبسبب الحصار الذى مارسته الدول الاستعمارية ضد مصر . وقد انعكست آثار الحرب على الاقتصاد المصرى فى شكل ضعف فى معدل الاستثمار ، وانخفاض فى مستوى الانتاجية ، وزيادة فى الطاقة العاطلة ، وعجز متزايد فى ميزان المدفوعات . كما أدى تزايد الانفاق العسكرى الى تضخم الانفاق العام ، وعجز كبير فى الموازنة العامة ، وارتفاع مستمر فى معدلات التضخم .

وقد أجمعت المناقشات على أنه لو أتيح لمصر أن تستثمر ما أنفقته على الحروب فى تنمية الانتاج القومى لأمكنها أن تحقق دفعة قوية تمكنها من الانطلاق على طريق التقدم . وفضلا عما فقدته مصر من ثمار الاستثمار الذى كان يمكنها أن تقوم به لو لم تحدث حروب ، فقد أصيب جهازها الانتاجى بخسائر كثيرة .

ومع أن المحاولة التى بذلت فى الورقة المقدمة لتقدير خسائر الحرب تمثل بداية ايجابية فى هذا المجال ، الا أنها كما يقرر الباحثان لاتشير الى حقيقة العبء الذى تحمله الاقتصاد المصرى . ذلك أن هذه المحاولة تقتصر على النظرة الشمولية بسبب اهمالها للخسائر التى لحقت برأس المال البشرى ، والخسائر فى عتاد ومعدات الحرب ، وخسائر مصر فى مواردها الاقتصادية بسبب احتلال سيناء . وقد رأى البعض أن التقديرات التى أوردها الباحثان تعطى مؤشرا جيدا لأهمية التضامن العربى فى مجالات الدفاع عن القضية العربية ، بمعنى أن الشعب المصرى لايستطيع أن يتحمل وحده أعباء المعركة وخسائرها ، على حساب مستوى حياته ، نيابة عن الأمة العربية

غير أن فريقا من المتناقشين رأى أن مثل هذا القول لايمكن أن يقلل من دور مصر فى عملية المواجهة ، حيث إن مصر هى المقصورة أساساً فى هذه النزاعات .

ومع أن التهديد المستمر بالحرب أو نشوبها كان أهم أسباب ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على الانطلاق فى طريق التقدم الا أنه ليس السبب الوحيد . فقد تضاعفت آثار الحرب على الاقتصاد المصرى بسبب انعدام الرؤية الواضحة والادراك الصحيح لأبعاد المشكلة الاقتصادية فى مصر . وقد أدى ذلك الى عدم وجود استراتيجية اقتصادية وسياسية طويلة الأجل ، والى تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية ، والتخلى عن التخطيط منذ سنة ١٩٦٥ .

وفضلا عن ذلك ، فان ضعف معدل الإستثمار لم يكن نتيجة لظروف الحرب وحدها ، ولكنه يرجع أيضا الى الاسراف ، وضعف الادارة ، وسوء التنظيم فى القطاعين الحكومى والعام ، وهكذا فان الحرب لاتشكل الا سببا واحدا لضعف معدل الاستثمار . ولاريب أن آثار الحرب كانت ستقل كثيرا لو أن الحكومة وضعت خطة للادارة الاقتصادية تناسب ظروف الحرب . فقد أدى انعدام هذه الخطة الى مضاعفة آثار الحرب على الاقتصاد المصرى لأنه افتقد السياسات الملائمة لمواجهة الضغوط الاقتصادية والسياسية التى مارستها الدول الاستعمارية ، الرأسمالية والشيوعية على السواء .

أما ما ذهب اليه الباحثان من أن معدلات الهجرة الى الخارج قد ارتفعت بسبب الحرب فقد اعترض عليه بأن الهجرة الى الخارج قد تأثرت بعوامل أخرى أهمها تزايد طلب الدول العربية على العمالة المصرية للمساهمة فى تنفيذ خطط الانماء فيها ولاريب أن الهجرة ليست شرا مطلقا . فقد تعود هذه الهجرة بخير كثير على الدولة من خلال التحويلات النقدية للمهاجرين . ولتحقيق ذلك يجب أن تتحمل الدول مسئولية تخطيط عملية الهجرة ومتابعة انجازات هذه الخطة ، وتنمية الروابط بين ابنائها فى المهجر ، وتنمية الروح القومية لديهم . وطبقا لهذا الرأى فان الهجرة لاتشكل بالضرورة خسارة بل يمكن أن تصبح أحد دعائم الاقتصاد القومى .

وعلى وجه العموم فقد كان هناك اتفاق على أن تقييم انجازات عملية التنمية فى مصر يجب أن يتم على أساس أنها تمت دائما فى ظروف الحرب أو التهديد بالحرب ، والحصار الاقتصادى والضغط السياسى من قوى خارجية ، ومن ثم فان المناخ لم يكن ملائما لتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى .

الفصل الرابع

الاستهلاك
تطوّره وأنماطه

تحليل الاستهلاك النهائى الخاص والعام فى جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠

د. محمد الطيب

مقدمة

يعتبر الاستهلاك النهائى عادة مقياسا للرفاهة العامة لأفراد أى مجتمع . ومع ذلك فان هذا المقياس لا يعد مطلقاً لعدة اعتبارات – منها نمط وتركيب هذا الاستهلاك النهائى ، والنسبة بين مكوناته الأساسية وهى الاستهلاك الخاص ، والاستهلاك العام ونسب كل منهما للدخل القومى المنتج والموزع والقابل للتصرف ، والسياسات الاقتصادية التى تحكم الانتاج والتوزيع .

ذلك ان النمط والتركيب انما يعكسان درجة التحضر ونوعيته ، أما النسب بين الاستهلاك الخاص والعام فتعكس دور كل من الدخول الخاصة فى تحقيق اشباع حاجيات أفراد المجتمع باعتبارهم مستهلكين ، ودور الحكومة والقطاع العام فى توفير احتياجات السكان من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاسكان والبلدية ... الخ .

وليس معنى ذلك انه كلما زاد نصيب الاستهلاك الخاص زاد اشباع المستهلكين لاحتياجاتهم فقد تؤدى العوامل الاخرى مثل سوء توزيع الدخل الى تشويه نمط الاستهلاك

الخاص بما يعكس اختلالا فى الأنماط السائدة نتيجة اختناقات فى جوانب تقابلها انواع من التسيب الاستهلاكى فى جوانب أقل إلحاحا وتكون المحصلة النهائية اشباعاً أقل . كذلك لا يعنى زيادة نصيب الاستهلاك العام – والذى يعتبر بمثابة توزيع عادل للدخول العينية بشكل عام – مزيدا من الاشباع ، اذ قد يتعرض الاستهلاك العام أيضا الى تشويه فى النمط والتركيب مثلا بسبب زيادة حصص الأمن والدفاع والأنشطة السيادية على حصص الخدمات والاعانات الاجتماعية .

أما عن السياسات الاقتصادية التى تحكم الانتاج والتوزيع فواضح انها تؤثر فى المقام الأول على تشكيل هيكل وحجم الاستهلاك النهائى فى مجموعة – خاص وعام – ذلك لأن هيكل وتركيب الانتاج المحلى وعلاقاته المتبادلة مع العالم الخارجى – سواء فى ظل التخطيط أو الحرية الاقتصادية – انما تعد فى مقدمة العوامل التى تحدد الأنماط والعادات والسلوك الاستهلاكى المتباين بين الحضر والريف بشكل عام وحسب طبيعة النشاط الاقتصادى والتوزيع الجغرافى بشكل خاص (مثلا مناطق ساحلية صحراوية ، وجه بحرى ، وجه قبلى ، عواصم محافظات ... الخ) .

وأخيرا فإن السياسات التى تحكم التوزيع انما تحدد بالتالى أنماط كل فئة داخلية ومدى ضغط تلك الفئة حسب وزنها الاقتصادى على تشكيل حجم وتركيب الاستهلاك النهائى مما يساعد بالتالى على ابراز أكثر المشاكل الاستهلاكية الحاحا .

من كل ذلك تتبين أهمية دراسة تطور الاستهلاك فى الماضى والتعرف على ملامحه البارزة ، وبيان دور التخطيط فى ترشيد الاستهلاك ، ومدى نجاحه فى تحقيق ذلك .

١ ـ تطور قيمة الاستهلاك النهائى

لم يبدأ الاهتمام الرسمى بدراسة وتحليل الاستهلاك الخاص فى مصر إلا ببحث ميزانية الاسرة بالعينة التى أجرتها اللجنة المركزية للإحصاء عن ٥٨ / ١٩٥٩ ثم أعدت لتكراره فى أواخر أيامها عن ٦٤ / ١٩٦٥ . وبهذين البحثين توفرت لأول مرة بيانات تفصيلية عن مكونات الانفاق الاستهلاكى على مدى شهور السنة فى مختلف المناطق ولمختلف الفئات الدخلية والاجتماعية بما يساعد على معرفة تركيب ونمط وعادات الاستهلاك الخاص وتحليل اتجاهاته .

ولما كانت بيانات التخطيط عن الاستهلاك الخاص خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى قد اقتصرت على الاجماليات بسبب حداثة بيانات بحث ميزانية الاسرة ، لذلك فسوف نستعرض فى الجزء التالى تطور تلك الاجماليات بالمقارنة بالاستهلاك العام الذى لم يتيسر تحليل مكوناته بالتفضيل – هو أيضا – خلال تلك السنوات بسبب ما شهدته من تعدد الأشكال التنظيمية لأجهزة الدولة والقطاع العام (منذ المؤسسة الاقتصادية – الوحدة مع سوريا ثم الانفصال عنها – التمصير ثم التأمينات الشاملة وكبر دور القطاع العام وتعدد ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة والمحليات والبلديات والحكم الاقليمى ... الخ .

يوضح جدول (١) تطور الاستهلاك النهائى بشقيه الخاص والعام وتطور نسبة كل منها الى الاستهلاك النهائى خلال الفترة ٥٩ / ١٩٦٠ – ١٩٧٥.[1] .

جدول رقم (١)

تطور الاستهلاك النهائى وتوزيعه إلى خاص وعام

بالأسعار الجارية بالمليون جنيه

السنوات	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	الاستهلاك النهائى	نسبة الخاص إلى النهائى ٪	نسبة العام إلى النهائى ٪
٦٠/٥٩	٩٧١٫٦	٢٢٨٫١	١١٩٩٫٧	٨١٫٠	١٩٫٠
٦١/٦٠	٩٩٣٫٣	٢٥٥٫٩	١٢٤٩٫٢	٧٩٫٥	٢٠٫٥
٦٢/٦١	١١٠١٫٥	٣٤٧٫١	١٣٤٨٫٦	٧٩٫٦	٢٠٫٤
٦٣/٦٢	١١٧٠٫٨	٣١٨٫٢	١٤٨٩٫٠	٧٨٫٦	٢١٫٤
٦٤/٦٣	١٢٤٩٫٣	٤٠١٫٨	١٦٥١٫١	٧٥٫٧	٢٤٫٣
٦٥/٦٤	١٤٦٢٫٩	٤٣٨٫٤	١٩٠٠٫٣	٧٧٫٠	٢٣٫٠
٦٦/٦٥	١٥٨٣٫٣	٤٨١٫٩	٢٠٦٥٫٢	٧٦٫٧	٢٣٫٣
٦٧/٦٦	١٣٣٢٫٢	٤٨٨٫٤	٢١٢١٫١	٧٧٫٠	٢٣٫٠
٦٨/٦٧	١٧٦٢٫٥	٥٦٢٫٤	٢٣٢٤٫٩	٧٥٫٨	٢٤٫٢
٦٩/٦٨	١٨٠٧٫١	٦٤٤٫٦	٢٤٥١٫٧	٧٣٫٧	٢٦٫٣
٧٠/٦٩	١٩٣٩٫٦	٧١٧٫٠	٢٦٥٦٫٦	٧٣٫٠	٢٧٫٠
٧١/٧٠	٢٠٦٥٫٨	٧٩٤٫٢	٢٨٦٠٫٠	٧٢٫٢	٢٧٫٨
/٢/٧١	٢٢٣٧٫٦	٨٨٣٫١	٣٠٩٠٫٧	٧١٫٤	٢٨٫٦
١٩٧٢	٢٢٣٧٫-	٩٠٥	٣١٤٢٫٠	٧١٫٢	٢٨٫٨
١٩٧٣	٢٣٣٩٫-	١٠٢٠٫٠	٣٣٥٩٫٠	٦٩٫٦	٣٠٫٤
١٩٧٤	٢٤٤٤٫٢	١٠٩٦٫٦	٣٥٤٠٫٨	٦٩٫٢	٣٠٫٨
١٩٧٥	٢٥٥٤٫٢	١٢٠٧٫-	٣٧٦١٫٢	٦٧٫٩	٣٢٫١
١٩٧٦		١٢٣٦٫٢			
١٩٧٧		١٣٢٢٫٤			

المصدر : تقارير متابعة وزارة التخطيط المعدله .

ورغم ان البيانات اجمالية وبالاسعار الجارية الا انها توضح مدى الزيادة الكلية فى الاستهلاك النهائى خلال سنوات التخطيط . فبينما زاد عدد السكان خلال تلك السنوات بنحو ٤٢٫٦٪ نجد ان الاستهلاك النهائى قد زاد بنحو ٢١٣٫٥٪ اجمالا (الخاص ١٦٢٪ والعام ٤٢٤٪)

ومع ذلك نجد ان تكوين الاستهلاك النهائى قد تغير الى حد كبير فبينما كان نصيب ـ الاستهلاك الخاص من الاجمالى ٨١٪ فى اول الفترة نجده قد انخفض الى ٦٨٪ فى نهايتها . وعلى العكس نجد ان نصيب الاستهلاك العام من الاجمالى قد زاد من ١٩٪ فى بداية الفترة الى ٣٢٪ فى نهايتها .

أما نصيب الفرد من الاستهلاك النهائى فقد تطور على النحو المبين فى جدول (٢) .

جدول رقم (٢)

تطور متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك خاص وعام ونهائى

بالاسعار الجارية

السنوات	السكان بالالف	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العام بالجنيه	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص بالجنيه	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائى بالجنيه
٦٠/٥٩	٢٥٥٣٥	٨ر٩	٣٨ر٠	٤٦ر٩
٦١/٦٠	٢٦٢٤٧	٩ر٧	٣٧ر٨	٤٧ر٥
٦٢/٦١	٢٦٩١٨	٩ر٢	٤٠ر٩	٥٠ر١
٦٣/٦٢	٢٧٦٠٢	١١ر٥	٤٢ر٤	٥٣ر٩
٦٤/٦٣	٢٨٣٠٣	١٤ر٢	٤٤ر١	٥٨ر٣
٦٥/٦٤	٢٩٠٢٤	١٥ر١	٥٠ر٤	٦٥ر٥
٦٦/٦٥	٢٩٧٦٤	١٦ر٢	٥٣ر٢	٦٩ر٤
٦٧/٦٦	٣٠٥٢٣	١٦ر٠	٥٣ر٤	٦٩ر٤
٦٨/٦٧	٣١٣٠٠	١٨ر٠	٥٦ر٣	٧٤ر٣
٦٩/٦٨	٣٢٠٩٧	٢٠ر١	٥٦ر٣	٧٦ر٣
٧٠/٦٩	٣٢٩١٥	٢١ر٨	٥٨ر٩	٨٠ر٧
٧١/٧٠	٣٣٧٠٣	٢٣ر٦	٦١ر٣	٨٤ر٩
٧٢/٧١	٣٤٤٥٨	٢٥ر٦	٦٤ر١	٨٩ر٧
١٩٧٢	٣٤٨٣٩	٢٦ر٠	٦٤ر٢	٩٠ر٢
١٩٧٣	٣٥٦١٩	٢٨ر٦	٦٥ر٧	٩٤ر٣
١٩٧٤	٣٦٤١٧	٣٠ر١	٧١ر١	١٠١ر٢
١٩٧٥	٣٧٢٩١	٣٢ر٤	٦٨ر٥	١٠٠ر٩
١٩٧٦				
١٩٧٧				

: بيانات السكان ـ مصلحة الاحصاء

بيانات الاستهلاك ـ تقارير متابعة الخطة بوزارة التخطيط .

ان متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائى قد زاد بالاسعار الجارية بنسبة ١ر١١٥٪ خلال الفترة ومع ذلك فان القدر الا كبر من تلك الزيادة انما يعود للزيادة الكبيرة فى الاستهلاك العام التى وصلت الى ٢٦٤٪ خلال الفترة بينما لم تتعد الزيادة فى الاستهلاك الخاص ٨٠٪ خلال نفس المده ، وهو مايعكس مدى تضاؤل بالاشباع الحقيق للفرد بالقياس الى معدلات الزيادة فى الاسعار (الرقم القياسى لاسعار الجملة باساس ٦٦/٦٥ المعدل لاساس ٦٠/٥٩ اصبح ٦ر١٨٨٪ والرقم القياسى لاسعار المستهلكين بأساس ٦٧/٦٦ المعدل لاساس٥٩/٦٠ اصبح ٨ر٢٠٦٪) .

جدول رقم (٣)

تطور نسب الاستهلاك النهائى ومكوناته للدخل الاجمالى

السنوات	الدخل المحلى الاجمالى باسعار السوق الجارية° بالمليون جنيه اسعار جاريه	نسبة الاستهلاك الخاص الى الدخل المحلى (٪)	نسبة الاستهلاك العام الى الدخل المحلى (٪)	نسبة الاستهلاك النهائى الى الدخل المحلى الاجمالى ٪
٦٠/٥٩	١٣٧٥٫٦	٧٠٫٦	١٦٫٦	٨٧٫٢
٦١/٦٠	١٤٥٩٫٣	٦٨٫١	١٧٫٥	٨٥٫٦
٦٢/٦١	١٥١٣٫٣	٧٢٫٨	١٦٫٣	٨٩٫١
٦٣/٦٢	١٦٨٤٫٦	٦٩٫٥	١٨٫٩	٨٨٫٤
٦٤/٦٣	١٨٨٧٫٩	٦٦٫٢	٢١٫٣	٨٧٫٥
٦٥/٦٤	٢١٩١٫٨	٦٦٫٧	٢٠٫٠	٨٦٫٧
٦٦/٦٥	٢٣٨٨٫٢	٦٦٫٣	٢٠٫٢	٨٦٫٥
٦٧/٦٦	٢٤٥٨٫٩	٦٦٫٤	٢٠٫٠	٨٦٫٣
٦٨/٦٧	٢٥٠٩٫٧	٧٠٫٢	٢٢٫٤	٩٢٫٦
٦٩/٦٨	٢٦٥٧٫٠	٦٨٫٠	٢٤٫٣	٩٢٫٣
٧٠/٦٩	٢٩٢٦٫٩	٦٦٫٣	٢٤٫٥	٩٠٫٨
٧١/٧٠	٣٠٨٦٫٣	٦٧٫٠	٢٥٫٧	٩٢٫٧
٧٢/٧١	٣٢٧٤٫٥	٦٧٫٤	٢٧٫٠	٩٤٫٤
١٩٧٢	٣٤٠٣٫٠	٦٥٫٧	٢٦٫٦	٩٢٫٣
١٩٧٣	٣٦٣٤٫٠	٦٤٫٤	٢٨٫٠	٩٢٫٤
١٩٧٤	٣٩٤٩٫٠	٦٥٫٦	٢٧٫٧	٩٣٫٣
١٩٧٥				
١٩٧٦				
١٩٧٧				

المصدر/ تقارير متابعة وزارة التخطيط

° ابتداء من ١٩٦٦/٦٥ تمثل بيانات الدخل : الدخل القومى الاجمالى .

ان مقارنة الاستهلاك النهائى بالدخل المحلى كما يتضح من جدول (٣) تبرز التزايد المستمر فى نصيب الاستهلاك النهائى من الدخل المحلى (أو القومى اعتبارا من ١٩٦٦/٦٥) فبعد ان كان ٨٧٪ فى بداية الفترة أصبح ٩٣٪ فى نهايتها ، وان كان مرجع الزيادة أساسا إنما يعود لتزايد الاستهلاك العام وحده الذى كان فى بداية الفترة يساوى ١٦٫٦٪ من الدخل المحلى وأصبح فى نهايتها يساوى ٢٨٪ من الدخل القومى ، وقد تجاوزت معدلات هذه الزيادة للاستهلاك العام معدلات تناقص الاستهلاك الخاص الذى كان مقداره ٧٠٫٦٪ من الدخل المحلى فى بداية الفترة فأصبح ٦٥٪ من الدخل القومى فى نهايتها ، وكانت المحصلة النهائية هى تلك الزيادة الإجمالية للاستهلاك النهائى .

ورغم هذه النتائج يرى الباحث ان هذه المقارنة التقليدية لا تقوم على اساس سليم لأن بيانات الدخل المحلى (أو القومى) بسعر السوق ، لا تعبر فقط عن حقيقة الدخل المتولد عن الانتاج الحقيقى للاقتصاد والذى يعكس القيمة المضافة الفعلية التى تقابل الدخول المستحقة والقابلة للتصرف (بعد تعديلها بالتحويلات) والتى تمول الاستهلاك ، وإنما تشمل أيضا رصيد صافى الضرائب غير المباشرة بعد خصم الاعانات ، ذلك لأن هذا الرصيد يكون موجباً غالبا بل ومتزايداً مع الدعوة لالغاء الاعانات التى تقدمها الدولة بمثابة دعم لبعض الصناعات والسلع الضرورية أو الخدمات . وبذلك أصبح هدف خفض تكلفة المعيشة غير وارد بحجة ضغط الاستهلاك وتشجيع الادخار . وملخص ذلك ان الدخل بسعر السوق يعكس أيضا أثار تلك السياسات وكان الأفضل لمعرفة الحصة الحقيقية للاستهلاك النهائى من الناتج المحلى ان تتم مقارنة الاستهلاك الخاص بالاسعار المثبتة بالدخل القابل للتصرف بالاسعار المثبتة أيضا (حتى يمكن التعرف على حقيقة العلاقة بين دخول أفراد المجتمع وما تتيحه لهم من مقدرة على اشباع احتياجاتهم الإنسانية) ، وكذلك عزل أثار الاستهلاك العام لتنقية الصورة التى تبلورت عن علاقة الاستهلاك النهائى بالدخل القومى (أو المحلى) للأسباب التى ستتضح فيما بعد عن حقيقة اتجاهات الاستهلاك العام وأثارها على كل من الاستهلاك الخاص والادخار القومى والموازنة العامة للدولة .

جدول رقم (٤)

مقارنة الاستهلاك الخاص بالدخل الشخصى القابل للتصرف

(بالأسعار الثابتة)

مليون جنيه

السنة	الدخل القابل للتصرف	الاستهلاك الخاص	الادخار الخاص
٦٠/٥٩	١٠٢٨ر١	٩٥٨ر٤	-٦٩ر٧
٦١/٦٠	١٠٣٩ر٣	٩٩٤ر٤	-٤٤ر٩
٦٢/٦١	١١٥٣ر٥	١٠٥١ر٢	-١٠٢ر٣
٦٣/٦٢	١٢٤٥ر٦	١١٩٣ر٢	-٥٢٠ر٤
٦٤/٦٣	١٢٧٩ر٤	١٢٠٥ر٥	-٤٣ر٩
٦٥/٦٤	١٧٥٢ر٥	١٣٥٣ر٣	-٣٩٩ر٢
٦٦/٦٥	١٤٢٥ر٩	١٤٠٥ر٨	-٢٠ر١
٦٧/٦٦	١٣٤٨ر٥	١٤٣٢ر٣	-٨٣ر٨
٦٨/٦٧	١٣٦٠ر٣	١٣٧٨ر١	-١٧ر٨
٦٩/٦٨	١٤٠٤ر٧	١٤١١ر٩	-٧ر٢
٧٠/٦٩	١٤٩٥ر٥	١٥٣٥ر٩	-٤٠ر٤
٧١/٧٠	١٥٣٩ر٣	١٦١٠ر-	-٧٠ر٧
٧٢/٧١	١٦٣٧ر١	١٧٥٩ر٨	-١٢٢ر٧
١٩٧٣	١٥٨٦ر٥	١٨٨٦ر٦	-٣٠٠ر١
١٩٧٤	١٤٩٩ر-	١٩٩٧ر٣	-٤٩٨ر٣
١٩٧٥	١٧٧٢ر٩	٢١٢٠ر٥	-٣٤٧ر٦

المصدر

الاطار الاولى للخطة الخمسية ٧٦/١٩٨٠ ، مذكرة وزارة التخطيط رقم ١١٨ فبراير ١٩٧٦ ومؤشرات النمو الاقتصادى لوزارة التخطيط ١٩٧٥ وجداول المتابعة لشعبة الدخل القومى بالوزارة بتاريخ ١٩٧٥/٩/٣ والمجهود الشخصى فى استكمال البيانات الناقصة .

تتبين من جدول رقم (٤) أهمية التحليل الدقيق سنة بسنة بين مجاميع قابلة للمقارنة . ومنه اتضح انه منذ سنوات النكسة أصبح الاستهلاك الخاص مقوما بالأسعار الثابتة يتجاوز الدخل القابل للتصرف (بالاسعار الثابتة) مما يعني تدهورا حقيقيا فى مستوى المعيشة أو سحبا من مدخرات كانت مكتنزة فى الماضي لدى الفئات الأكثر قدرة انعكست فى شكل زيادة مطلقة للاستهلاك الخاص عن الدخل القابل للتصرف والمحقق سنويا وهذا ينعكس خلال الفترة بشكل مطلق حيث وصلت زيادة الاستهلاك الخاص ١٩٧٥ الى ١٢١٫٥٪ بالقياس لسنة ٦٠/٥٩ بينما لم تتعد الزيادة فى الدخل القابل للتصرف عن نفس الفترة ٧٢٫٤٪ .

وقد يكون مرجع هذه الظاهرة أو بعضها للسياسة الاجتماعية المتبعة فى مجالى الضرائب غير المباشرة والاعانات (بدليل ان المقارنة بسعر السوق قد أخفت هذا الادخار السالب كما هو مبين فى جدول (٣) أو قد يكون السبب متمثلا فى زيادة الواردات الاستهلاكية عن الصادرات المنظورة (بدليل الزيادة المستمرة فى المديونية الخارجية وعجز الميزانين التجارى والحسابي - وربما كل هذه العوامل مجتمعة مما لا يتم التحقق منه الا بتوفر دراسة تفصيلية دقيقة عن كافة مكوناتها . وان كان الأمر المحقق فعلا ان هناك زيادة مطلقة فى الاستهلاك ناجمة عن زيادة فعلية فى السكان لا تقابلها زيادة مماثلة فى الانتاج .

٢ - تحليل التطور الاستهلاكى الخاص كميا

يهدف هذا التحليل الى الحكم على التطور الحقيقى للاستهلاك بصورة دقيقة وعلى اسس ثابتة تتفادى آثار تغير الاسعار والسياسات السعرية والضرائبية والتموينية .

لقد كان من المستحيل معرفة الحجم الكلى للاستهلاك كميا وذلك لاستحالة جمع نوعيات مختلفة من السلع ذات وحدات قياس مختلفة وكان من الضرورى تركيب رقم قياسى كمى تجميعى مرجح . يوزن كل مجموعة سلعية بالقياس الى اجمالى تلك المجاميع . وقد اتبعت الخطوات التالية لبلوغ هذه الغاية :

(أ) الخطوة الأولى :

اختيار سنة أساس تعد مستقرة نسبيا فى ظروفها السياسية والاقتصادية ، وقد وقع الاختيار على سنة ٦٠/٥٩ لتثبيت اسعارها (افترض انها = ١٠٠) ونسبة قيمة كل مجموعة

سلعية فى سنوات المقارنة لقيمتها فى سنة ٦٠/٥٩ بهذه الاسعار المثبتة . وبذلك امكن الوصول للنتيجة الاولى وهى رقم قياسى بسيط يعكس التطور فى قيمة المستهلك من كل مجموعة سلعية بالقياس لقيمتها فى سنة الاساس ٦٠/٥٩ وبأسعارها وهذه المقارنة مقصورة على المجاميع السلعية فقط .

(ب) والخطوة الثانية :

هو الاعتماد على وزن كل مجموعة سلعية فى مجموع انفاق ٦٠/٥٩ باعتبار ان مجموع هذا الانفاق = ١٠٠ وبنسبة المنفق على كل مجموعة فى كل من سنوات المقارنة الى اجمالى الانفاق ٦٠/٥٩ واعتبار ان هذه الاوزان لسنوات المقارنة انما تمثل وزنها المرجح فى تلك السنوات حيث إن مجموعها فى كل سنة يعتبر بمثابة رقم قياسى كمى مرجح لمجموع السلع التى تم استهلاكها فى كل من تلك السنوات بالقياس لمجموع كمياتها المستهلكة ٦٠/٥٩ = ١٠٠

وبهذا نكون قد أرسينا اساس المقارنة الكمى لاجمالى السلع الاستهلاكية الاساسية والتى تمثل النسبة الكبرى من الاستهلاك الخاص الذى تتوفر عنه بيانات دقيقة[٢] .

هذا وقد تبين من تحليل التطور الكمى فى اجمالى الاستهلاك المرجح بالاوزان النسبية لكل مجموعة سلعية بالمقارنة لسنة الاساس ٦٠/٥٩ ان اجمالى الاستهلاك الذى (كان فى بداية فترة الدراسة يمثل ٧١٫٨٪ بالنسبة لسنة ٦٥/٦٤ وهما سنتى بداية ونهاية الخطة الخمسية الاولى) قد تزايد حتى اصبح ٢٢١٫٥٪ سنة ١٩٧٥ وهى زيادة تعد كبيرة بالقياس الى نمو كل من الانتاج القومى والسكان . هذا بينما اصبح الرقم القياسى البسيط لتطور الاستهلاك خلال الفترة بأساس ٦٠/٥٩ = ٢٢١٫٣٪ سنة ١٩٧٥[٣] .

كذلك تبين من الارقام القياسية البسيطة لقياس التطور فى الاستهلاك من كل من المجاميع السلعية الرئيسية بأسعار ٦٠/٥٩ ان التطور فى الاستهلاك من المجاميع السلعية المختلفة لم يكن متماثلا . وهذا يعنى تغيراً فى انماط وعادات الاستهلاك او تغيرا فى نوعية الطلب الاستهلاكى بسبب مرونات الطلب الدخلية المتباينة تبعا لدرجة اهمية كل مجموعة سلعية ومدى التكامل والاحلال بين عناصرها لدى كل فئة دخلية . كما قد يعود الى اعادة توزيع الدخل على العمالة الجديدة التى اقتضتها احتياجات التنمية والتى ترتب عليها هجرة مستمرة من الريف الى المدينة غيرت من نوعية الاستهلاك التى تبرزها تلك المعدلات المتباينة فى تطور نمو كل مجموعة وذلك كما يتبين من بيانات الجدول رقم (٥) .

نتائج التحليل :

اولاً : من جدول (٥) الذى يبين تطور الاستهلاك الخاص قيميا وكميا من ١٩٦٠/٥٩ الى سنة ١٩٧٥ يتبين أن :

١ – ان اجمالى الاستهلاك الخاص (بالاسعار المثبتة ١٩٦٠/٥٩) قد ازداد من ٩٥٨٫٤ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/٥٩ الى ٢١٢٠٫٥ مليون جنيه تقريبا سنة ١٩٧٥ اى بنسبة زيادة اجمالية قدرها ١٢١٫٣٪ خلال الفترة او بمعدل زيادة سنوى بسيط قدره ٨٫١٪

٢ – انه يمكن ترتيب المجموعات السلعية كما هو موضح فى جدول (٦) ترتيبا تصاعديا وفقا لمعدلات الزيادة السنوية كما يلى :

مجموعة الوقود – البقول الجافة – الالبان ومنتجاتها – المكيفات – المشروبات والمرطبات – الحبوب والنشويات – الخضر – الاقمشة والملابس – السكر – الزيوت والدهون – ادوات ومواد النظافة المنزلية والشخصية – الاثاث والسلع المعمرة – الفاكهة – الادوية – واخيرا مجموعة السمك والبيض واللحوم .

٣ – اذا اخذنا فى الاعتبار معيار تحديد اوليات السلع الضرورية الشعبية (حسبما جاء فى مذكرة جهاز تخطيط الاسعار رقم ٢٨ [٤] نجد انها كالاتى : مجموع الوقود – البقول الجافة – المشروبات – الحبوب والنشويات – الخضر – السكر – الزيوت والدهون .

٤ – كذلك فإن السلع الشبه كمالية تشمل :

مجموعة الالبان ومنتجاتها – الاقمشة والملابس – أدوات ومواد النظافة الشخصية والمنزلية – الفاكهة – السمك والبيض واللحوم .

٥ – أما السلع الكمالية فتشمل :

المكيفات – الاثاث والسلع المعمرة – الادوية (غير الضرورية) .

٦ – يوضح جدول (٧) الاهمية النسبية لمجموعات السلع الضرورية وشبه الكمالية والكمالية بالنسبة لاجمالى الاستهلاك العائلى خلال الفترة من ٦٠/٥٩ حتى ١٩٧٥ . ومنه نستنتج الاتى : (أ) انخفضت الاهمية النسبية لمجموعة السلع الضرورية بالنسبة لاجمالى الاستهلاك العائلى (بأسعار ٦٠/٥٩) من ٤٢٪ سنة ٦٠/٥٩ الى ٣٦٫٤ سنه ١٩٧٥ .

جدول رقم (٥)

قيمة الاستهلاك الخاص مقدار بالأسعار الثابتة لسنة ٥٩ / ١٩٦٠ حسب المجموعات السلعية الرئيسية
والرقم القياسي البسيط لتطور كل منها والرقم القياسي التجميعي الكلي المرجح لاجمالي الاستهلاك منذ ١٩٥٩ حتى ١٩٧٥

السنوات / المجموعات السلعية	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الحبوب والنشويات	١٤٤ر١	١٤٨ر٥	١٦٣ر٩	١٧٥ر٣	١٨٦ر١	٢٠٢ر٢	١٩٤ر٣	٢٠٣ر٣	٢٠١ر٨	٢١٤ر٢	٢٢٠ر٨	٢٣٥ر٥	٢٤٥ر١	٢٦٨ر٦	٢٦٧ر٦	٢٧١ر٥
الرقم القياسي البسيط	١٠٠ر٠	١٠٣ر١	١١٣ر٧	١٢١ر٧	١٢٩ر٢	١٤٠ر٤	١٣٤ر٨	١٤١ر١	١٤٠ر١	١٤٨ر٧	١٥٣ر٣	١٦٣ر٤	١٧٠ر١	١٨٦ر٤	١ ر٨	١٨٨ر٦
الوزن	١٥ر٠	١٥ر٥	١٧ر١	١٨ر٣	١٩ر٤	٢١ر١	٢٠ر٣	٢١ر٢	٢١ر١	٢٢ر٤	٢٣ر٠	٢٤ر٦	٢٥ر٦	٢٨ر٠	٢٧ر٩	٢٨ر٣
البقوليات	١٥ر٨	٢٠ر٨	١٢ر٢	١٣ر٦	١٥ر٦	٢٠ر٧	٢١ر٤	٢٠ر٠	٨ر٩	١١ر٤	١٤ر٩	١٢ر٨	١٨ر٦	١٩ر٢	٢٠ر٨	٢٣ر٣
الرقم القياسي البسيط	١٠٠ر٠	١٣١ر٨	٧٧ر٣	٨٥ر٨	٩٨ر٦	١٣١ر٠	١٣٥ر٥	١٢٦ر٣	٥٦ر٠	٧١ر٩	٩٤ر٦	٨٠ر٩	١١٧ر٦	١٢١ر٤	١٣١ر٥	١٤٧ر١
الوزن	١ر٧	٢ر٢	١ر٣	١ر٤	١ر٦	٢ر٣	٢ر٢	٢ر١	ر٩	١ر٢	١ر٦	١ر٣	١ر٩	٢ر٠	٢ر٢	٢ر٥
زيت الطعام	١٤ر٤	١٥ر٤	١٦ر٥	١٧ر٦	١٩ر٤	٢٢ر١	٢٢ر٤	٢٣ر٥	٢٠ر٥	٢٢ر١	٢٦ر٢	٢٨ر٦	٣٢ر٧	٢٤ر٩	٣٠ر٦	٥٧ر٣
الرقم القياسي البسيط	١٠٠ر٠	١٠٦ر٥	١١٣ر٩	١٢١ر٦	١٣٣ر٩	١٥٢ر٩	١٥٤ر٨	١٦٣ر٠	١٤١ر٧	١٥٣ر٤	١٨١ر٥	١٩٨ر٣	٢٢٦ر٦	١٧٢ر٥	٢١٢ر٢	٣٩٦ر٧
الوزن	١ر٥	١ر٦	١ر٧	١ر٨	٢ر٠	٢ر٣	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٧	٧ر٠	٣ر٤	٢ر٦	٢ر٦	٣ر٢	٥ر٩
المشروبات والمرطبات	٣٦ر٧	٣٨ر٩	٤١ر٥	٤٧ر٢	٤٦ر٢	٥٥ر٦	٥٢ر٦	٥٣ر٦	٤١ر٢	٤٠ر٦	٤١ر٩	٤٤ر٩	٤١ر٢	٤٤ر٨	٤٨ر٢	٦٠ر٨
الرقم القياسي البسيط	١٠٠ر٠	١٠٦ر٢	١١٣ر٢	١٢٨ر٨	١٢٥ر٩	١٥١ر٦	١٤٣ر٥	١٤٦ر٢	١١٢ر٤	١١٠ر٨	١١٤ر٤	١٢٢ر٥	١١٢ر٣	١٢٢ر١	١٣١ر٦	١٦٦ر٠
الوزن	٣ر٨	٤ر١	٤ر٣	٤ر٩	٤ر٨	٥ر٨	٥ر٥	٥ر٦	٤ر٣	٤ر٣	٤ر٤	٤ر٧	٤ر٣	٤ر٦	٥ر٠	٦ر٣

الكحوليات والمنبهات	٩٦٫٢	٩٦٫١	٩٤٫١	١٥١٫٩	٩٨٫٠	١١٨٫٢	١٢٧٫٧	١٣٥٫٨	١٢٣٫٠	١١٢٫٨	١٢٠٫٤	١ ٫٠	١٢٤٫٢	١٣٦٫٩	١٤٧٫٢	١٤٧٫٦
الرقم القياسي البسيط	١٠٠٫٠	٩٩٫٩	٩٧٫٩	١٥٨٫٠	١٠١٫٩	١٢٣٫٠	١٣٢٫٨	١٢٨٫٢	١٢٨٫٢	١١٧٫٣	١٢٥٫٣	١٤٠٫٧	١٢٩٫٢	١٤٢٫٤	١٥٣٫١	١٥٣٫٤
الوزن	١٠٫١	١٠٫١	١٠٫٠	١٥٫٩	١٠٫٣	١٢٫٤	١٣٫٤	١٢٫٩	١٢٫٩	١١٫٩	١٢٫٧	١٤٫٢	١٣٫٠	١٤٫٤	١٥٫٥	١٥٫٥
اللحوم والأسماك والبيض	٣٠٫٣	٤٠٫٨	٥١٫٢	٦١٫٧	٧٢٫٢	٩٠٫٩	٩٤٫٧	١٠٩٫٣	١٠٦٫٩	٩٩٫٧	١٣٦٫٩	١٤٩٫٥	١٥٦٫٧	١٧٧٫٩	١٩٧٫١	٢٠٧٫٣
الرقم القياسي البسيط	١٠٠٫٠	١٤٨٫٦	١٦٩٫٢	٢٠٣٫٩	٢٣٨٫٤	٣٠٠٫٣	٣١٢٫٧	٣٦٠٫٩	٣٥٢٫٩	٣٢٩٫٣	٤٨٥٫٠	٤٩٣٫٥	٥١٧٫٤	٥٨٧٫٤	٦٥٠٫٨	٦٨٤٫٥
الوزن	٣٫٢	٤٫٣	٥٫٤	٦٫٥	٧٫٦	٩٫٦	١٠٫٠	١١٫٦	١١٫٣	١٠٫٥	١٥٫٥	١٥٫٨	١٦٫٦	١٨٫٨	٢٠٫٨	٢١٫٩
الخضروات	١٠٠٫١	١٠٦٫٨	١١٣٫٥	١٢٠٫٢	١٢٦٫٩	١٣٨٫١	١٤٨٫٥	١٤٠٫٤	١٤٢٫٠	١٦٧٫٤	١٦٧٫١	١٦٦٫٤	١٧٨٫٢	١٩٣٫٦	٢٠٨٫٨	٢٠٣٫٤
الرقم القياسي	١٠٠٫٠	١٠٦٫٧	١١٣٫٤	١٢٠٫١	١٢٦٫٨	١٣٨٫٠	١٤٨٫٤	١٤٠٫٢	١٤١٫٨	١٦٧٫٣	١٦٦٫٩	١٦٦٫٢	١٧٨٫٠	١٩٣٫٤	٢٠٨٫٦	٢٠٣٫٢
الوزن	١٠٫٤	١١٫١	١١٫٨	١٢٫٥٠	١٣٫٢	١٤٫٤	١٥٫٤	١٤٫٦	١٤٫٨	١٧٫٤	١٧٫٤	١٧٫٣	١٨٫٥	٢٠٫١	٢١٫٧	٢١٫٠

جدول رقم (٥)

قيمة الاستهلاك الخاص مقدار بالأسعار الثابتة لسنة ٥٩ / ١٩٦٠ حسب المجموعات السلعية الرئيسية
والرقم القياسي البسيط لتطور كل منها والرقم القياسي التجميعي الكلي المرجح لاجمالي الاستهلاك منذ ١٩٥٩ حتى ١٩٧٥

المجموعات السلعية / السنوات	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الفاكهة	٢٦ر٥	٣٢ر٤	٣٨ر٢	٤٤ر٠	٤٩ر٨	٦٣ر٧	٦٦ر٥	٦٤ر٣	٧٦ر١	٨٤ر١	٦٧ر٩	٦٧ر٣	١٢٢ر٦	١١٣ر٦	١٢٣ر٤	١٣٣ر٣
الرقم القياسي البسيط	١٠٠ر٠	١٢١ر٩	١٤٣ر٨	١٦٥ر٨	١٨٧ر٧	٢٤٠ر١	٢٥٠ر٥	٢٤٢ر١	٢٨٦ر٥	٣١٦ر٩	٢٩٠ر٠	٢٥٣ر٧	٤٦١ر٨	٤٢٧ر٧	٤٦٤ر٨	٥٠٢ر٣
الوزن	٢ر٨	٣ر٤	٤ر٠	٤ر٦	٥ر٣	٦ر٧	٧ر٠	٦ر٨	٨ر٠	٨ر٩	٨ر١	٧ر١	١٢ر٩	١٢ر٠	١٣ر٠	١٤ر١
الألبان	٧٨ر٣	٨١ر٤	٨٤ر٤	٨٧ر٤	٩٠ر٥	٩١ر٧	٩٤ر٢	١٠١ر٩	١٠٥ر٥	٩٥ر٦	١٠٩ر٦	١٢٠ر٠	١١٤ر٠	١١٧ر٤	١١٩ر٥	١٢٠ر٢
الرقم القياسي البسيط	١٠٠ر٠	١٠٣ر٩	١٠٧ر٧	١١١ر٦	١١٥ر٥	١١٧ر٠	١٢٠ر٢	١٣٠ر٠	١٣٤ر٧	١٢٢ر٠	١٣٩ر٩	١٥٣ر١	١٥٤ر٤	١٤٩ر٨	١٥٢ر٦	١٥٣ر٤
الوزن	٨ر٢	٨ر٥	٨ر٨	٩ر٢	٩ر٥	٩ر٦	٩ر٩	١٠ر٧	١١ر١	١٠ر٠	١١ر٥	١٢ر٦	١١ر٩	١٢ر٣	١٢ر٥	١٢ر٦
السكر ومنتجاته	٣٩ر١	٤١ر٢	٤٣ر٥	٤٧ر١	٥١ر١	٥٤ر٣	٥٨ر٣	٥٩ر٥	٥١ر٠	٥٤ر٧	٥٩ر١	٦٣ر٤	٦٣ر٦	٦٦ر٨	٧٠ر٤	٨٤ر٦
الرقم القياسي	١٠٠ر٠	١٠٥ر٥	١١١ر٥	١٢٠ر٦	١٣٠ر١	١٣٩ر٩	١٤٩ر٤	١٥٢ر٤	١٣٠ر٦	١٤٠ر٠	١٥١ر٦	١٦٢ر٤	١٦٢ر٩	١٧١ر٢	١٨٠ر٢	٢١٧ر٧
الوزن	٤ر١	٤ر٣	٤ر٦	٥ر٠	٥ر٣	٥ر٧	٦ر١	٦ر٣	٥ر٤	٥ر٧	٦ر٢	٦ر٧	٦ر٧	٧ر٠	٧ر٤	٨ر٩
أدوات النظافة المنزلية	٨ر١	٨ر٩	٩ر٨	١٢ر٢	١٢ر٨	١٥ر١	١٥ر٨	١٦ر٤	١٧ر١	٢٢ر٣	٢١ر٨	٢٣ر١	٢٦ر٥	٢٧ر٢	٢٩ر٧	٣٦ر٥
الرقم القياسي	١٠٠ر٠	١٠٩ر٧	١٢١ر٠	١٤١ر٣	١٥٨ر٢	١٨٦ر١	١٩٤ر٨	٢٠٢ر٥	٢١١ر٧	٢٧٥ر٦	٢٦٨ر٨	٢٨٤ر٦	٣٢٧ر٠	٣٣٥ر٨	٣٦٦ر٧	٤٥٠ر٤
الوزن	ر٨	ر٩	١ر٠	١ر٢	١ر٣	١ر٥	١ر٦	١ر٦	١ر٦	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٣	٢ر٦	٢ر٧	٢ر٩	٣ر٦

الملابس والمنسوجات	٩٤٫٩	٩٩٫٩	١٠٤٫٢	١١٢٫٢	١١٥٫١	١١٩٫٦	١٢٣٫٦	١١٨٫٩	١٠٦٫٥	١٠٣٫٣	١٠٨٫٠	١١٢٫٥	١٥٤٫١	١٨٤٫٦	١٩٠٫٨	٢٠٢٫٣
الرقم القياسي	١٠٠٫٠	١٠٥٫٢	١١٠٫٠	١١٨٫٢	١٢١٫٤	١٢٦٫٠	١٣٠٫٢	١٢٤٫٢	١١٢٫٢	١٠٨٫٩	١١٣٫٨	١١٨٫٦	١٦٢٫٤	١٩٤٫٦	٢٠١٫١	٢١٣٫١
الوزن	٩٫٩	١٠٫٤	١٠٫٩	١١٫٧	١٢٫٠	١٢٫٥	١٢٫٩	١٢٫٣	١١٫١	١٠٫٨	١١٫٣	١١٫٧	١٦٫١	١٩٫٣	١٩٫٩	٢١٫١
الوقود	٥٢٫١	٢٩٫٩	٣٠٫٢	٣١٫٥	٣٣٫٠	٣٥٫٦	٣٦٫٣	٣٧٫١	٣٦٫٢	٣٨٫٢	٤٣٫٦	٥٠٫٤	٥٢٫٩	٥٦٫٢	٥٧٫٧	٧٠٫٩
الرقم القياسي البسيط	١٠٠٫٠	٥٧٫٣	٥٨٫١	٦٠٫٥	٦٣٫٣	٦٨٫٣	٦٩٫٧	٧١٫١	٧٠٫٣	٧٣٫٤	٨٣٫٨	٩٦٫٧	١٠١٫٥	١٠٨٫٠	١١٠٫٨	١٣٦٫٢
الوزن	٥٫٤	٣٫١	٣٫١	٣٫٣	٣٫٤	٣٫٧	٣٫٨	٣٫٨	٣٫٨	٤٫٠	٤٫٥	٥٫٢	٥٫٥	٥٫٨	٦٫٠	٧٫٤
الأدوية	١٣٫٠	١٤٫٨	١٦٫٠	٢١٫٨	٢٣٫٦	٢٨٫٧	٣٠٫٢	٢٩٫٩	٣٠٫٧	٣٤٫٧	٤٠٫٧	٤٧٫٧	٥٠٫١	٦٢٫٣	٧١٫٤	٧٠٫٦
الرقم القياسي البسيط	١٠٠٫٠	١٠٦٫٤	١٢٢٫٩	١٦٧٫٩	١٨٢٫١	٢٢١٫٤	٢٣٢٫٩	٢٣٠٫٧	٢٣٧٫١	٢٦٧٫٩	٣١٤٫٣	٣٦٧٫٩	٣٨٦٫٤	٤٨٠٫٧	٥٥٠٫٧	٥٤٤٫٣
الوزن	١٫٤	١٫٥	١٫٧	٢٫٤	٢٫٦	٣٫١	٣٫٣	٣٫٢	٣٫٣	٣٫٨	٤٫٤	٥٫٢	٥٫٤	٦٫٧	٧٫٧	٧٫٩
الأثاث والسلع المعمرة	١١٫٤	١٢٫٠	١٣٫٩	٢١٫١	٢٦٫٥	٢٧٫٧	٤١٫٦	٣٤٫٠	٣٣٫٧	٢٦٫١	٣٤٫٩	٥١٫٩	٣٧٫٣	٤٠٫٢	٥١٫١	٥٥٫٥
الرقم القياسي البسيط	١٠٠٫٠	١٠٤٫٥	١٢٢٫١	١٨٤٫٤	٢٣١٫٩	٢٤٢٫٦	٣٦٤٫١	٢٩٧٫٩	١٩٥٫١	٢٢٨٫١	٣٠٥٫٦	٤٥٤٫٥	٣٢٦٫٨	٣٥١٫٨	٤٤٧٫٩	٤٨٥٫٩
الوزن	١٫٢	١٫٣	١٫٥	٢٫٢	٢٫٨	٢٫٩	٤٫٤	٣٫٦	٣٫٥	٢٫٧	٣٫٧	٥٫٥	٣٫٩	٤٫٢	٥٫٤	٥٫٨
متنوعة	١٩٧٫٥	٢٠٧٫٨	٢١٨٫٢	٢٢٨٫٥	٢٣٨٫٩	٢٦٩٫٢	٢٧٧٫٩	٢٨٥٫٥	٢٧٦٫٥	٢٨٤٫٦	٣٠٣٫١	٣٠٠٫٩	٣٤٢٫٣	٣٥٢٫٦	٣٦٢٫٩	٣٧٥٫٧
الرقم القياسي البسيط	١٠٠٫٠	١٠٥٫٢	١١٠٫٥	١١٥٫٧	١٢٠٫٩	١٣٦٫٣	١٤٠٫٧	١٤٤٫٦	١٤٠٫٠	١٤٤٫١	١٥٣٫٥	١٥٢٫٤	١٧٣٫٣	١٧٨٫٥	١٨٣٫٨	١٩٠٫٢
الوزن	٢٠٫٥	٢١٫٦	٢٢٫٧	٢٣٫٧	٢٤٫٨	٢٧٫٩	٢٨٫٨	٢٩٫٦	٢٨٫٧	٢٩٫٥	٣١٫٥	٣١٫٢	٣٥٫٥	٣٦٫٦	٣٧٫٧	٣٨٫٩
الأجمالي	٩٥٨٫٤	٩٩٤٫٤	١٠٥١٫٢	١١٩٣٫٢	١٢٠٥٫٥	١٣٥٣٫٣	١٤٠٥٫٨	١٤٣٢٫٣	١٧٧٨٫٩	١٤١١٫٩	١٥٣٥٫٩	١٦٠٩٫٨	١٧٥٩٫٨	١٨٨٦٫٦	١٩٩٧٫٣	٢١٢٠٫٥
الرقم القياسي البسيط	١٠٠٫٠	١٠٣٫٨	١٠٩٫٧	١٢٤٫٥	١٢٥٫٨	١٤١٫٢	١٤٧٫٧	١٤٩٫٥	١٤٣٫٨	١٤٧٫٣	١٦٠٫٣	١٦٨٫٠	١٨٣٫٦	١٩٦٫٩	٢٠٨٫٤	٢٢١٫٣
القياس التجميعي الكلي المرجح	١٠٠٫٠	١٠٣٫٩	١٠٩٫٩	١٢٤٫٦	١٢٥٫٩	١٤١٫٥	١٤٦٫٩	١٤٩٫٨	١٤٤٫٠	١٤٧٫٥	١٦٠٫٧	١٦٨٫٤	١٨٣٫٩	١٩٧٫١	٢٠٨٫٨	٢٢١٫٥

(ب) ان معدل زيادة مجموعة السلع الضرورية يقدر بحوالى ١ر٦٪ سنويا .

(جـ) ارتفعت الاهمية النسبية لمجموعة السلع شبه الكمالية من ٩ر٢٤٪ سنة ٥٩/٦٠ الى ٣٣٪ سنة ١٩٧٥ .

(د) ان معدل زيادة مجموعة السلع شبه الكمالية يقدر بحوالى ٩ر١٢٪ سنويا .

(هـ) انخفضت الاهمية النسبية لمجموعة السلع الكمالية بالنسبة لاجمالى الاستهلاك العائلى من ١ر٣٣٪ سنة ٥٩/٦٠ الى ٦ر٣٠٪ سنة ١٩٧٥ .

(و) ان معدل زيادة مجموع السلع الكمالية يقدر بحوالى ٩ر٦٪ سنويا .

ثانيا : اذا نظرنا الى تفاوت نسب تطور استهلاك كل من المجموعات السلعية المختلفة فى الفترة ٥٩/٦٠ حتى سنة ١٩٧٥ وبأسعار ٥٩/٦٠ نجد :

١ - ان معدلات الزيادة السنوية لكل من مواد الوقود والبقول الجافة والالبان ومنجاتها والمكيفات تتراوح بين ٤ر٢٪ ، ٦ر٣٪ اى بنسبة تدور حول معدل الزيادة السنوى للسكان (٥ر٢٪) مما قد يعنى ثبات الطلب نسبيا على تلك السلع التى تبين انها اصبحت بمقاييس المرونات سلعاً ضرورية شعبية .

٢ - ان معدلات الزيادة السنوية لكل من الحبوب والنشويات (٩ر٥٪) والخضر (٩ر٦٪) والاقمشة والملابس (٥ر٧٪) والسكر (٥ر٧٪) وكلها سلع مسعرة انما تعنى فى المقام الاول زيادة طلب الطبقات محدودة الدخل على تلك السلع الضرورية وأغلبها سلع مالئة للبطون (الحبوب والنشويات) ، والخضر ، السكر الذى تعد الزيادة المنطقية فيه متمشية مع الزيادة الفعلية للسكان باعتباره سلعة تموينية ، وان مايزيد عن تلك النسبة انما يكون تعويضا للنقص فى السلع الاغلى سعرا .

٣ - ان معدلات الزيادة السنوية لكل من الزيوت والدهون (٨ر١٩٪) وادوات النظافة الشخصية والمنزلية (٤ر٢٣٪) والاثاث والسلع المعمرة (٧ر٢٥٪) والفاكهة (٨ر٢٦٪) انما تعنى ارتفاع مستوى المعيشة عموما . ولكن مما قد يحد من اعتبار هذا الحكم مطلقا ، ان الحبوب والنشويات تزيد سنويا بما قد يوازى ضعف معدل الزيادة للسكان مما يعنى انخفاض مستوى معيشة الغالبية ، وهو فرض يعززه انخفاض كل من متوسط دخل الفرد من جهة ومعدلات الزيادة السنوية للدخل بالأسعار المثبتة من جهة اخرى .

وفى هذه الحالة لنا ان نستنتج ان معدلات الزيادة السنوية للمجاميع السلعية الوارده هنا انما يقتصر تفسيرها على زيادة طلب فئات الدخل المتوسطة والعليا[٥]

٤ – ان معدل الزيادة السنوى فى استهلاك الادوية (٢٩٫٦٪) انما يعكس ارتفاع مستوى الرعاية الصحية عموما – وبالقياس لمتوسط دخل الفرد ومعدلات الزيادة السنوية للدخل والسكان ، يمكن ان نستنتج ان هذه الزيادة الكبيرة انما تعزز ماتوصلنا اليه فى (٣) وهو زيادة طلب فئات الدخل المتوسطة والعليا وحدهما .

٥ – ان معدل الزيادة السنوى فى استهلاك السمك والبيض واللحوم (٣٩٪) انما يعزز النتائج التى توصلنا اليها فى (٣) ، (٤) . أى أنها زيادة تنحصر فى فئات الدخل المتوسطة والعليا ، خاصة اذا اخذنا فى الحسبان مدى التغير فى اسعار هذه المجموعة السلعية سواء بالاسعار الجارية او المثبتة – جملة او تجزئة او سوق سوداء – هذا بالقياس الى معدل زيادة الدخل **عموما** ومتوسطات الدخل الفردية بالاسعار الجارية والمثبتة على وجه **التخصيص** .

٦ – نخلص مما سبق ان اتجاهات الاستهلاك الخاص رغم تصاعدها المستمر انما تعنى فى المقام الاول – وبالقياس لمعدلات زيادة الناتج القوى الصافى ومتوسط دخل الفرد (بالاسعار الجارية او المثبتة) – تدهورا مستمرا فى مستوى معيشة الغالبية يقدر تقريبا بمقدار انحراف متوسطات دخول هذه الفئات عن المتوسط العام ، ويوازى من جهة اخرى مقدار انحراف متوسطات الدخول العليا عن هذا المتوسط العام .

(جدول رقم ٦)

الترتيب التصاعدى للمجموعات السلعية وفقا لزيادة الاستهلاك منها فى الفترة من ٥٩/٦٠ إلى ١٩٧٥

المجموعات السلعية	الزيادة الكلية فى الفترة ٪	متوسط معدل الزيادة السنوى البسيط ٪	مكونات المجموعة
١ مجموعة الوقود	٣٦ر٢	٢ر٤	كيروسين - بوتاجاز - بنزين
٢ مجموعة البقول الجافة	٤٧ر١	٣ر١	الفول - العدس
٣ مجموعة الألبان ومنتجاتها	٥٣ر٤	٣ر٦	
٤ مجموعة المكيفات	٥٣ر٤	٣ر٦	السجاير والمعسل - البيرة
٥ مجموعة المشروبات والمرطبات	٦٦ر٠	٤ر٤	الشاى - البن - المياه الغازية والثلج
٦ مجموعة الحبوب والنشويات	٨٨ر٥	٥ر٩	القمح - ذرة شامية - ذره رفيعه - شعير - أرز - مكرونه
٧ مجموعة الخضر	١٠٣ر٢	٦ر٩	
٨ مجموعة الأقمشة والملابس	١١٣ر١	٧ر٥	
٩ مجموعة السكر	١١٦ر٧	٧ر٨	
١٠ مجموعة الزيوت والدهون	٢٩٦ر٧	١٩ر٨	
١١ مجموعة أدوات ومواد النظافة المنزلية والشخصية	٣٥٠ر٤	٢٣ر٤	صابون ومنظفات صناعية
١٢ مجموعة الأثاث والسلع المعمرة	٣٨٥ر٩	٢٥ر٧	
١٣ مجموعة الفاكهة	٤٠٢ر٣	٢٦ر٨	
١٤ مجموعة الأدوية	٤٤٤ر٣	٢٩ر٦	
١٥ مجموعة السمك والبيض واللحوم	٥٨٤ر٥	٣٩ر٠	اللحوم - اسماك - بيض
الأجمالى العام للاستهلاك الخاص	١٢١ر٣	٨ر١	

جدول رقم (٧)

الأهمية النسبية (الوزن النسبي) لمجموعات السلع الاستهلاكية

السنوات	السلع الضرورية الشعبية		السلع الشبه كمالية		السلع الكمالية		الاجمالى العام	
	الاستهلاك بالقيمة	٪	الاستهلاك بالقيمة	٪	الاستهلاك بالقيمة	٪	الاجمالى	٪
٦٠/٥٩	٤٠٢ر٢	٤٢ر٠	٢٣٨ر٢	٢٤ر٩	٣١٨ر٠	٣٣ر١	٩٥٨ر٣	١٠٠
٦١/٦٠	٤٠٠ر٤	٤٠ر٣	٢٦٣ر٢	٢٦ر٥	٣٣٠ر٧	٣٣ر٢	٩٩٤ر٤	١٠٠
٦٢/٦١	٣١٩ر١	٣٠ر٤	٢٨٧ر٨	٢٧ر٤	٤٤٤ر٣	٤٢ر٢	١٠٥١ر٢	١٠٠
٦٣/٦٢	٤٥٢ر٤	٣٧ر٩	٣١٧ر٦	٢٦ر٦	٤٢٣ر٢	٣٥ر٥	١١٩٣ر٢	١٠٠
٦٤/٦٣	٤٧٨ر١	٣٩ر٧	٣٢٨ر٤	٢٨ر٢	٣٨٦ر٩	٣٢ر١	١٢٠٥ر٥	١٠٠
٦٥/٦٤	٥٢٨ر٩	٣٩ر١	٣٨١ر١	٢٨ر٢	٤٤٣ر٣	٣٢ر٧	١٣٥٣ر٣	١٠٠
٦٦/٦٥	٥٣٣ر٨	٣٨ر٠	٣٩٤ر٧	٢٨ر١	٤٧٧ر٣	٣٣ر٩	١٤٠٥ر٨	١٠٠
٦٧/٦٦	٥٣٧ر٣	٣٧ر٦	٤٠٩ر٧	٢٨ر٦	٤٨٤ر٣	٣٣ر٨	١٤٣٢ر٣	١٠٠
٦٨/٦٧	٥٠١ر٩	٣٦ر٤	٤١٢ر١	٣٠ر٠	٤٦٤ر٢	٣٣ر٦	١٣٧٨ر١	١٠٠
٦٩/٦٨	٥٤٨ر٦	٣٨ر٩	٤٠٥ر١	٢٨ر٧	٤٥٨ر١	٣٢ر٤	١٤١١ر٩	١٠٠
٧٠/٦٩	٥٧٣ر٦	٣٧ر٣	٤٦٣ر٢	٣٠ر٢	٤٩٩ر١	٣٢ر٥	١٥٣٥ر٩	١٠٠
٧١/٧٠	٦٠١ر٩	٣٧ر٤	٤٧٢ر٣	٣٩ر٣	٥٣٥ر٧	٣٣ر٣	١٦١٠	١٠٠
١٩٧٢	٦٣٢ر٢	٣٥ر٩	٥٧٣ر٨	٣٢ر٦	٥٥٣ر٨	٣١ر٥	١٧٥٩ر٨	١٠٠
١٩٧٣	٦٧٤ر١	٣٥ر٧	٦١٥ر٢	٣٢ر٦	٥٩٧ر٤	٣١ر٧	١٨٨٦ر٦	١٠٠
١٩٧٤	٧٠٤ر١	٣٥ر٣	٦٦٠ر٥	٣٣ر١	٦٣٢ر٦	٣١ر٦	١٩٩٧ر٣	١٠٠
١٩٧٥	٧٧١ر٧	٣٦ر٤	٦٩٩ر٥	٣٣ر٠	٦٤٩ر٢	٣٠ر٦	٢١٢٠ر٥	١٠٠
المتوسط السنوى	٦ر١٪		١٢ر٩٪		٦ر٩٪		(لمعدل الزيادة) السنوى البسيط	

٣ : تحليل الاستهلاك العام الى مكوناته الاساسية

سبق التنويه في (١) أعلاه الى صعوبة اجراء هذا التحليل ومصدره بيانات الحسابات الختامية الحكومية والقطاع العام والمحليات والبلديات بصورة دقيقة موحدة حتى الخطة الخمسية الأولى . وفيما يلي تحليل تلك المكونات اعتبارا من ٦٤/٦٥ :ـ

جدول رقم (٨)

مكونات الاستهلاك العام

بالاسعار الجارية

بالمليون جنيه

السنوات	اجور	مستلزمات خدمية	مستلزمات سلعية	قوات مسلحة	طوارئ	مجلس امه	اجمالى
٦٥/٦٤	٢٠٥ر٥	٣٦	٥٠	١٣٤	–	١ر٢	٤٢٦ر٧
٦٦/٦٥	٢٢٣ر٩	٣٧	٤٥	١٤٥	١٤ر٥	١ر٢	٤٦٦ر٦
٦٧/٦٦	٢٢٢ر٧	٤٥ر٨	٣٤ر٢	١٨٤ر٢	–	١ر٢	٤٨٨ر٤
٦٨/٦٧	٢٣٧ر٠	٤٣ر٤	١٨ر١	١٩٨ر٠	٦٦ر٢	١ر٩	٥٨٤ر٠
٦٩/٦٨	٢٤١ر٣	٤٠ر٢	٣٣ر٥	١٧٨ر٩	١٤٩ر٢	١ر٠	٦٤٤ر٦
٧٠/٦٩	٢٦٢ر٥	٤١ر٣	٣٥ر٧	١٩٧ر١	١٨٢ر٢	١ر٢	٧٢٠ر٠
٧١/٧٠	٢٧٦ر٩	٤١ر٨	٣٤ر٤	٢٣٨ر٣	٢٠١ر٤	١ر١	٧٩٣ر٩
٧٢/٧١	٣٢٥ر٤	٦١ر٥	٤٠ر٠	٢٠٥ر٥	٢٤٩ر٥	١ر٢	٨٨٣ر١
١٩٧٢	٣١٠ر٠	٩٩ر٦		٤٩٤ر١		١ر٤	٩١٥ر١
١٩٧٣	٣٥٣ر٢	١٠١ر٠		٥٦٤ر٣		١ر٥	١٠٢٠ر١
١٩٧٤	٤٠٣ر٣	٧٩ر٣	٣٧ر٦	٣٢٩ر٣	٢٤٥ر٦	١ر٥	١٠٩٦ر٦
١٩٧٥	٥١٠ر٠	٩٤ر٨	٤١	٣٠٢ر٠	٢٥٧ر٥	١ر٧	١٢٠٧ر٠
١٩٧٦	٤٦٢ر٩	٧٧ر٠	٤٠ر٥	٢٨٠ر٠	٣٧٧ر١	١ر٧	١٢٣٩ر٢
١٩٧٧	٤٩٥ر٣	٨٠ر١	٤٢ر١	٢٩٩ر٦	٤٠٣ر٥	١ر٨	١٣٢٢ر٤
		٦١٧ر٥					

ارقام اولية :

ملحوظة : توجد بعض الاختلافات فى اجمالى الاستهلاك النهائى عما ورد فى جدول (١) بسبب درجة توفر التفصيلات عند التحليل (سنوات ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٩ ، ٧٠) .

من جدول (٨) يتبين ان حصة المستلزمات السلعية فى الاستهلاك العام لاتتجاوز ٥٪ من قيمته فى أى سنة ، كما سبق ان اشرنا – اما بنود الاجور والمستلزمات الخدمية ومجلس الامة فلم تزد زيادات كبيرة خلال الفترة وانحصرت اغلب الزيادات فى بنود القوات المسلحة والطوارئ اللذين زادا معا من ١٣٤ مليون جنيه ٦٤/٦٥ الى ٧٠٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٧ اى بمعدل ٤٢٤٫٦٪ اجمالا وبمعدل ٣٢٫٧٪ سنويا بينما كانت حصة الخدمات المدنية ٢٩١٫٥ جنيه ٦٤/٦٥ فأصبحت ٦١٧٫٥م جنيه سنة ١٩٧٧ بمعدل زيادة اجمالية ١١١٫٨٪ و٨٫٦٪ سنويا .

وطبعا يعزى ذلك فى المقام الاول للظروف السياسية والعسكرية التى كنا نمر بها حتى حرب العاشر من رمضان ، وما تداعت اليه حتى مبادرة السلام التى يتوقف على نجاحها امكان ضغط هذين البندين اللذين يعزى اليهما اساسا جموح الاستهلاك العام وما أدى اليه من طفرات غير مخططة فى الاستهلاك النهائى وعلى حساب الاستهلاك الخاص فى مجموعه .

والآن فإن اول مايتبادر الى الذهن هو ضرورة تخطيط وترشيد الاستهلاك النهائى حتى يظل فى الحدود التى لاتجور على الناتج القوى الصافى او بمعنى اخر حتى تظل زيادته محكومة بزيادة الانتاجية ، لضمان استمرار عملية التنمية ذاتها .

ولكن هناك فرق جوهرى بين الاحكام المطلقة التى تنادى بضغط الاستهلاك النهائى عموما وبين تلك التى تبنى على دراسة دقيقة للاحتياجات الحقيقية للمجتمع ، معدلات التنمية . مستويات المعيشة المرغوبة ، الاجور الحقيقية لمختلف الفئات الاجتماعية ، مدى العدالة الاجتماعية المرغوب تحقيقها ، نوعية الخدمات العامة التى تؤديها اجهزة الدولة للمواطنين بهدف رفع مستوى معيشتهم .. الخ .

وعلى هذا يمكن تحديد نوعية الاستهلاك الذى يجب ضغطه – الخاص والعام على ضوء ما تبين من نتائج التحليل بالجداول (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) والتى أبرزت مدى جور الزيادات المستمرة فى الاستهلاك العام على حصص الاستهلاك الخاص من جهة ، وعلى الدخل المتولد من الجهة الاخرى ، خاصة اذا اخذنا فى الحسبان من نتائج تحليل جدولى (٨ ، ٩) ما تهاوت اليه حصص خدمات تنمية المجتمع والمرافق العامة والبلديات والاسكان ... الخ .

جدول رقم (٩)
تطور مكونات الاستهلاك العام ٪

	المدنى	العسكرى		المجموع
٦٥/٦٤	٦٨٫٦ ٪	٣١٫٤	=	١٠٠
١٩٧٧	٥٣٫٧ ٪	٤٦٫٣	=	١٠٠

كذلك يمكن استرشاداً بنتائج التحليل (بالجداول ٥ ، ٦ ، ٧) تحديد نوعيات السلع التى يجب ترشيد استهلاكها ، وهل يكون من الحكمة تفضيل الحلول السهلة كتلك التى تنادى بضغط استهلاك السلع الشعبية عن طريق إلغاء الاعانات او رفع الإسعار بما يتضمنه ذلك من زيادة معاناة الجماهير ، ام ان البديل الافضل يستلزم قدرا من الجهد فى تحصيل المزيد من الرسوم والضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية وشبه الكمالية والتى فاقت معدلات زيادتها كل معدلات الزيادة فى الناتج والدخل على كل المستويات الكلية والفردية ، وبذا قد تحقق إيرادات للدولة تمول صندوق الاعانات الى جانب تحقيق ضغط فعلى لجوانب استهلاكية ليست فى المقام الأول ضرورية .

الحواشى

(١) لم يكن من المتيسر أن تبدأ هذه الدراسة بسنة ١٩٥٢ نظرا لعدم توفر البيانات الرسمية الشاملة ، ولذا اقتصر التحليل على الفترة من ١٩٦٠/٥٩ حتى ١٩٧٥ .

(٢) إسترشاداً بنتائج بحثى فى ميزانية الاسرة المشار إليها سابقاً ، والتقديرات المباشرة لوزارتى التموين والتخطيط كما وردت فى المؤشرات الاقتصادية . أما عن نصيب التقدير الكمى للاستهلاك السلعى فهو لايتجاوز نسبة ٥٪ من الاستهلاك العام نفسه ، كما يتبين من الجداول التفصيلية الوارده فيما بعد ، وهى نسبه يمكن أن يغض النظر عنها بالمقاييس الاحصائية الدولية .

(٣) يمكن تفسير تقارب نتائج الرقمين القياسيين البسيط والتجميعى الكمى المرجح بتقارب متوسطات معدلات التغير فى اسعار سلع كل مجموعة سلعية .

(٤) اقتصر التحليل فيها على ٧ سنوات فى حين ان الدراسة الحالية غطت ١٦ سنة

(٥) لأن البديل لهذا التفسير بمقياس المرونات أن الحبوب والنشويات قد اصبحت سلعاً كمالية يزيد الطلب عليه بزيادة الدخل

مصادر البيانات المستخدمة فى الدراسة

١ – وزارة التخطيط ، مؤشرات النمو الاقتصادى لجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٦٠/٥٩ – ٧٢/٧١ – القاهرة يوليو ١٩٧٥ .

٢ – وزارة التخطيط ، مذكرة رقم ١١٨ صادرة عن شعبة الدخل القومى ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٦ .

٣ – جهاز تخطيط الاسعار ، تحديد قائمة السلع الضرورية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٣ .

٤ – جهاز تخطيط الاسعار ، تطور استهلاك السلع الضرورية ، مذكرة ٢٨ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٣ .

٥ – جهاز تخطيط الاسعار ، اعداد نمط غذائى مصرى ، مذكرة ٤٠ ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٤ .

٦ – وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة (اعداد مختلفة) .

٧ – محمد الطيب ، تخطيط الاستهلاك والاسعار والدخل بجمهورية مصر العربية وامكانيات التطوير ، رسالة دكتوراه من جامعة العلوم الاقتصادية ، برلين ١٩٧٧ .

الأنماط الانفاقية الحضرية والريفية
فى جمهورية مصر العربية فى الفترة
١٩٥٨/٥٩ - ١٩٦٤/٦٥

د . محمد صلاح الدين الجندى

ملخص البحث *

يهتم هذا البحث بدراسة الطلب على السلع الغذائية الرئيسية (٣١ سلعة غذائية) فى جمهورية مصر العربية فى كل من الريف والحضر ، حيث اعتمد هذا التحليل على بيانات ابحاث ميزانية الاسرة بالعينة عامي ١٩٥٨/٥٩ ، ١٩٦٤/٦٥ . وقد تضمن البحث دراسة التغيرات التى طرأت على اجمالى الانفاق الاستهلاكى السنوى للفرد ، وعلى الانفاق الاستهلاكى السنوى للفرد على السلع الغذائية ، وكذلك دراسة التغير فى نصيب الفرد من الانفاق على السلع الغذائية بالنسبة للاجمالى وذلك فى فترة الدراسة .

وقد قدرت معاملات المرونة الانفاقية الاستهلاكية وقد اعتمد فى تقدير معاملات المرونة الانفاقية على القيمة النقدية للانفاق على السلع الغذائية بدلا من كمياتها الفيزيقية حيث تم فى هذه الدراسة توفيق ستة نماذج رياضية للعلاقة الاستهلاكية الانفاقية . كما تم تقدير المرونات الدخلية (الكمية) والتى توضح العلاقة بين الكمية المستهلكة واجمالى الانفاق

* نص البحث بالانجليزية موضوع فى آخر الكتاب .

الاستهلاكى السنوى . ويجدر بالملاحظة ان المرونة الانفاقية الاستهلاكية أعلى من المرونة الاستهلاكية الكمية ـ حيث ان الاعتماد على القيمة النقدية للانفاق فى قياس المرونة يؤدى الى تقديرات أعلى نسبيا من مثيلتها المعتمدة على الكميات الفيزيقية وذلك لعدم ثبات اسعار السلع عند المستويات الدخلية المختلفة . هذا وقد تمت معاملات المرونة النوعية والتى بينت الدراسة انها موجبة بالنسبة للسلع الغذائية وهذا يعزى الى ان الاسر ذات الدخل المرتفع تميل الى دفع اسعار اعلى نسبيا فى السلعة عن الاسر ذات الدخل المنخفض وذلك مقابل ارتفاع جودة السلعة نسبيا وتأدية الخدمات التسويقية المرتبطة بها بكفاءة . وهناك نوع رابع من المرونات تم تقديره فى هذه الدراسة ايضا وهو المرونة السعرية وذلك باستخدام الاسعار الضمنية المشتقة من بيانات الانفاق والكميات الفيزيقية فى ابحاث ميزانية الاسرة .

وقد تبين من هذا البحث ان المرونات الانفاقية تعتبر اكبر بالنسبة لمجموعات اللحوم والفواكه والمنتجات اللبنية وذلك بالمقارنة بالمرونات الانفاقية لمجموعات الحبوب والبقول الجافة والدهون والزيوت ، تبين ايضا ان النمط الاستهلاكى لم يتغير تغيرا يذكر بين عامى ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٥/٦٤ بالنسبة لمعظم السلع وان المرونات الانفاقية متقاربة فهى لم تختلف معنويا فى فترة الدراسة ، الا انه يمكن القول ان المرونات الانفاقية اعلى نسبيا فى عام ١٩٥٩/٥٨ بعام ١٩٦٥/٦٤ ، كما انها أكبر نسبيا فى المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية فى كلا العامين . كما تبين أيضا ان المرونة الانفاقية للسلع الغذائية تعتبر اقل على مستوى المزرعة وتزداد بزيادة الخدمات التسويقية المرتبطة بالسلعة .

تعقيب د . على لطفى على بحث د . محمد الطيب .

يتناول بحث الدكتور محمد الطيب دراسة واحد من أهم المتغيرات الاقتصادية وهو الاستهلاك . والاستهلاك كما نعلم جميعا هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى بمعنى أن زيادة الاستهلاك أو نقصه هو العامل الأساسى المؤثر فى بقية المتغيرات الاقتصادية كالانتاج والاستثمار والادخار والتوظف . كذلك فان رفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة الاستهلاك يعتبر الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى . ومن هنا تأتى أهمية موضوع هذا البحث .

وقد تعرض البحث لثلاث نقاط أساسية :

تطور قيمة الاستهلاك النهائى ، تحليل التطور فى الاستهلاك الخاص كميا ، تحليل الاستهلاك العام الى مكوناته الأساسية .

فيما يتعلق بالنقطة الأولى (تطور قيمة الاستهلاك النهائى) تتبع الباحث تطور الاستهلاك خلال الفترة ١٩٥٩/٦٠ حتى ١٩٧٧ وانتهى الى حدوث زيادة كبيرة فى الاستهلاك يرجع معظمها الى زيادة الاستهلاك العام وارتفاع الأسعار .

كما توصل الباحث الى نتيجة خطيرة أخرى وهى أن الاستهلاك النهائى يكاد يبتلع الناتج القومى ، بل ويزيد عنه فى معظم السنوات .

وبالنسبة للنقطة الثانية (تحليل التطور فى الاستهلاك الخاص كميا) فقد بذل الباحث جهدا كبيرا فى هذا الجزء من البحث وتوصل الى نتائج تفصيلية عن التطور فى كميات الاستهلاك الخاص من المجموعات السلعية الرئيسية وانتهى فى هذا الجزء الى أن اتجاهات الاستهلاك الخاص رغم تصاعدها المستمر قد انطوت على تدهور مستمر فى مستوى معيشة الغالبية ، يقدر بمقدار انحراف متوسطات دخول هذه الفئات عن المتوسط العام .

وبالنسبة للنقطة الثالثة (تحليل الاستهلاك العام الى مكوناته الأساسية) فقد تناول البحث الفترة ١٩٦٤/٦٥ حتى ١٩٧٧ وقام بتحليل مكونات الاستهلاك العام وتطورها خلال هذه الفترة . وانتهى من ذلك الى أن أغلب الزيادات كانت فى بندى القوات المسلحة والطوارئ وذلك بسبب الظروف السياسية والعسكرية .

وفى نهاية البحث ، تقدم الدكتور الطيب بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تخطيط وترشيد الاستهلاك النهائى حتى يظل فى الحدود التى لا تجور على الناتج القومى الصافى ، مع مراعاة نوعية الاستهلاك الذى يجب ترشيده ونوعية السلع التى يجب ترشيد استهلاكها .

ذلك هو مضمون بحث الدكتور محمد الطيب . ولا شك أن هذا البحث يمثل جهدا كبيرا سواء فى جمع البيانات أو تحليلها ، علاوة على توصل الباحث الى نتائج هامة وانتهائه الى توصيات مفيدة . غير أن لى بعض الملاحظات التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـ ان موضوع المؤتمر هو «دراسة التطورات الهيكلية للاقتصاد المصرى خلال ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)» : أما بحث الدكتور الطيب فانه يبدأ من سنة ١٩٥٩/٦٠ بحجة عدم توافر بيانات احصائية قبل ذلك . وأنا لا أتفق معه فى ذلك لأن البيانات الاستهلاكية متوافرة قبل ١٩٥٩ . ولو أنها قد لا تكون بالشكل التفصيلى الذى توافرت به بعد ذلك الا أنه كان من الأفضل الاشارة ولو بصفة اجمالية الى تطور الاستهلاك خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩ حتى تكون دراسة هذا المتغير وهو الاستهلاك عن نفس فترة دراسة المتغيرات الأخرى .

٢ ـ عند ترتيب السلع الى ضرورية وشبه كمالية وكمالية ، لجأ الباحث الى معيار تحديد أولويات السلع حسبما جاء فى مذكرة جهاز تخطيط الأسعار رقم ٢٨ كما هو دون محاولة مناقشتها أو ابداء رأيه فيها رغم ما وجه اليها من انتقادات .

٣ ـ يتكلم الباحث عن «مدى جور الزيادات المستمرة فى الاستهلاك العام على حصص الاستهلاك الخاص» . والواقع أن هذا ليس جورا لأن معظم الزيادة فى الاستهلاك العام انما ترجع الى زيادة نفقات القوات المسلحة وهو أمر لم يكن فى الامكان تلافيه حيث إننا كنا ـ ومازلنا ـ فى حالة حرب .

٤ ـ لم يذكر الباحث مصدر البيانات الواردة فى جدول رقم ٨ الخاص بتطور مكونات الاستهلاك العام خلال الفترة ١٩٦٤/٦٥ حتى ١٩٧٧ .

٥ ـ لا أتفق مع الباحث عند مقارنة بعض المتغيرات بالاسعار الجارية مع متغيرات أخرى بالاسعار الثابتة لأن النتائج فى هذه الحالة تكون مضللة . فالمقارنة تكون دائما بين متغيرات مقدرة جميعها بالاسعار الجارية أو بالاسعار الثابتة .

٦ ـ ينتهى البحث بمجموعة من التساؤلات عن السياسات البديلة التى يمكن الالتجاء اليها لترشيد الاستهلاك . وكنت أفضل أن يتقدم الباحث بمجموعة من التوصيات المحددة التى يمكن أن تفيد المسئولين فى هذا الصدد .

وأود أن أشير فى النهاية الى أن هذه الملاحظات لا تقلل من الجهد الكبير الذى بذله الدكتور الطيب فى اعداد هذا البحث القيم .

تعقيب د . موريس مكرم الله واصف على بحث د . محمد صلاح الدين الجندى :

شكرا سيدى الرئيس – الواقع انها فرصة ممتازة بالنسبة لى ان اعقب على هذا البحث وعلى هذه الدراسة القيمة وطبعا لن اتعرض لمضمون البحث لان السيد الباحث سبق ان تعرض لكثير من نقاطه وفى نفس الوقت لن اطيل فى التعقيب تاركا للمناقشة اطول وقت ممكن لمناقشة هذا البحث القيم انما لى نوعان من الملاحظات على هذا البحث .

النوع الأول من الملاحظات ذات طبيعة عامة

النوع الثانى من الملاحظات ينصب على بعض النقاط التى وردت بالتفصيل فى البحث ، أما بالنسبة للملاحظات العامة ذات الطبيعة العامة فنجد ان السيد الباحث اشار الى أن البحث عبارة عن تحليل بحثى ميزانية الاسرة ٥٨/٥٩ ، ٦٤/٦٥ لدراسة الانماط الانفاقية الحضرية والريفية وتطورها فى الفترة بين البحثين وهنا أود أن أشير إلى ان هناك الكثير من الدراسات التى اعدت بشأن بحثى ميزانية الاسرة سنة ٥٨/٥٩ ، ٦٤/٦٥ سواء كانت من باحثين افراد او من بعض الهيئات العلمية فى جمهورية مصر العربية ، وعلى سبيل المثال ليس الحصر نجد انه فى وزارة التخطيط كانت مجموع بحوث الاستهلاك فى بداية الستينات كان عملها الرئيسى فى تحليل هذه الابحاث واعداد الدراسات ... الخ .

ايضا معهد التخطيط القومى فيه كل من الدراسات للبحثين جهاز تخطيط الاسعار ايضا هذا بالاضافة الى كثير من الرسائل للحصول على درجة الماجستير او للحصول على درجة الدكتوراه داخل مصر او خارج مصر على دراسة هذين البحثين وتحليلها التحليل الكافى .

وايضا منظمات دولية مثل منظمة الاغذية والزراعة فهى حللت هذين البحثين .

ومن هنا يسود التساؤل ، يعنى الم يكن من الاجدى والافضل مناقشة هذه الدراسات السابقة والتعرض لها بغرض تطويرها او التعرف على نقاط الضعف فيها واستكمالها ، وبالتالى

مادام هناك شك يبق هناك استمرار للجهود فى عملية دراسة ميزانية الاسرة خاصة وان الملاحظ نفس الاساليب ونفس الادوات التى استخدمت ايضا فى البحوث السابقة – ومن ثم اعتقد مع تقديرى للجهد الذى بذله الباحث انما كان يمكن من الافضل ومن الاجدى انه ينظر الى الدراسات والابحاث السابقة وهى كثيرة للغاية .

ايضا الملاحظة العامة الثانية ان البحث اشار فى المقدمة الى امكان استخدام بعض نتائج البحث سواء السياسة لدراسة الاحتياجات من الغذاء على المستوى القومى كذلك ايضا يمكن استخدام بعض نتائج هذا البحث فى قطاع الصناعة الغذائية لتحديد مجالات التسويق وتطوير المنتجات بل وحل بعض المشاكل التى تواجه التخطيط الطويل الاجل فى مجال الغذاء (ص٢) .

من الواضح طبعا ان استخدام نتائج الدراسة المقدمة فى تكشف جميع هذه الامور يسعدنا جميعا ، انما فى الحقيقة لا اعتقد ان الدراسة الحالية تساعد على مثل هذا النوع من الدراسات لاسباب بسيطة :

١ – ان الدراسة لاتتضمن كل هذه المعلومات فضلا عن انها لاترتكز على بيانات تتصف بالدقة والشمول .

٢ – وهو الاكثر أهمية ان بحثى ميزانية الاسرة محل التحليل والدراسة أجريا فى أواخر الخمسينات ومنتصف الستينات ونحن الان فى نهاية السبعينات – وهذه هى النقطة التى أشار اليها استاذى الدكتور حسين خلاف ، وهى لا شك انه من الافضل ان تكون لدينا دراسة احدث . هذه الحقيقة تجرنى الى نقطة أخرى وهو ان هناك بحثا أجرى فى جهاز التعبئة والاحصاء عن سنة ١٩٧٥/١٩٧٤ وظهرت النتائج الخاصة بالدورة الاولى ربما تكون النتائج غير تفصيلية انما هناك نتائج موجودة عن الدورة الاولى فى بحث ميزانية الاسرة ٧٥/٧٤ وربما يوجد شك أنه لو استخدمت هذه البيانات وتم عليها نفس التحليل كانت تغطى فترة اطول مابين ٦٠/٥٩ ، ٦٥/٦٤ ، ٧٥/٧٤ وبالتالى كان من الممكن الخروج بنتائج أفضل ويمكن استخدام هذه النتائج فى حل بعض الامور او المشاكل التى اشار اليها الباحث . خاصة وأن الحقيقة ان الذى لفت نظرى ان المؤتمر مبنى على دراسة غليظة للتطورات الهيكلية خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة . وبهذا كان من الممكن ان يظل الباحث على الاقل ٢٠ سنة فى مجال تطور الانماط الاستهلاكية، بحيث يعطينا صورة أفضل عن التطور الاستهلاكى ، هذا بالنسبة

للملاحظات الطبيعية العامة – أما بالنسبة للملاحظات التى تتعرض لبعض النقاط التفصيلية فيمكن ايجازها فيما يلى :

١ – فى ص ٢٧ – يشير الباحث الى تماثل المرونات بين ٥٩/٦٠ ، ٦٤/٦٥ وسعة تقديرى لهذه النتيجة ، وأنه استخدم بيانات موجودة وطُبق عليها اساليب علمية ، انما اقتصاديا لا يمكن تقديرها فنحن نعلم تماما انه خلال هذه الفترة اتخذ الكثير من الاجراءات من اصلاح زراعى الى تأمينات الى سياسات متعلقة بالاستهلاك ... الخ ولاشك ان هذه السياسات كانت لها آثار على توزيع الدخل ولاشك انه كان لها تأثيرها ايضا على هذا النوع من الحسابات وربما كان من الافضل ايضا الرجوع الى حد ما الى بعض التقارير المتوفرة سواء فى وزارة التخطيط او وزارة التموين او ... الخ التى توضح فعلا انه قد حدثت تطورات ذات اهمية خلال هذه الفترة وربما كلنا نذكر من المشاكل الرئيسية التى كنا نواجهها خلال الخطة الخمسية الاولى مشكلة الزيادة فى الاستهلاك والحكم فيه وتوجيهه ، اذن فحقيقة النتيجة التى وصل اليها الى حد ما لا اعتقد اننا نقدر أن نبررها تبريراً اقتصاديا واضحا ، خاصة لو أخذنا فى الاعتبار الفترة ذاتها وما حدث اثناءها من اجراءات وسياسات اقتصادية كان لها اثر على تطور الاستهلاك .

٢ – النقطة الثانية التفصيلية واشار اليها وبوضوح انه استعمل المعادلة النصف لوغاريتمية وعلى حد قوله فى البحث ايضا اشار الى ان هذا النوع من المعادلات لايأخذ فى الاعتبار مستوى الاشباع لكن البحث كله عن السلع الغذائية ، ومن الواضح تماما ان مستوى الاشباع فيها محدود ومعروف ومن ثم الاصل ان أنا اختار المعادلة التى هى الافضل فى الأخذ فى الاعتبار طبيعة الاستهلاك للسلع الغذائية .

وبالتالى أعتقد أنه ربما لم يوفق فى اختيار المعادلة التى لاتأخذ فى الاعتبار مستوى الإشباع .

٣ – أيضا اشار الباحث فى بحثه الى انه قام بحساب مايسمى مرونة الجودة ولاشك أنها محاولة طيبة من جانبه . انما سؤالى : هل يمكن حساب هذه المرونات فى واقع البيانات المحدودة الواردة فى بحثى ميزانية الاسرة محل الدراسة ؟ هذا هو السؤال الاول . والسؤال الثانى هو : أليست هذه هى مرونة الاحلال ؟ هل قام الافراد بحلق سلعة اكثر جودة وذات قيمة غذائية اكبر محل سلعة ذات قيمة غذائية اقل – هل هذه مرونة الجودة ام انها شئ آخر ؟ الحقيقة هذا

واضح فى البحث وضوحا تاما .

٤ – ايضا قام الباحث بحساب المرونات للاسعار المشتقة من بيانات البحثين وهذا يثير نفس السؤال السابق – هل فعلا البيانات الموجودة فى البحثين تساعد على حساب هذه الأسعار المشتقة ؟ اذا كان ولابد فلماذا لم نلجأ للأسعار المتوفرة ربما فى بعض الاجهزة ، وربما كان افضل فى الحساب بدلا من الاعتماد على أسعار مشتقة من بحث موجه اساسا لدراسة نمط الاستهلاك او الانفاق الاستهلاكى لايكون التركيز فيه على الكميات هو الاساس ، بل ان التركيز على الانفاق فى حد ذاته ، وبالتالى نخشى ان يشوب البيانات المأخوذه عن الكميات بعض القصور مما يؤثر فى النهاية على حساب المرونات ، وبالتالى على مدلول النتائج ، وليس هناك شك أن بعض هذه النقاط ربما تستكمل فيما بعد ، انما أود فى النهاية أن أبدى ملاحظة شكلية ليست ذات أهمية انما الى حد ما لفت نظرى . وهى ان كافة البحوث قدمت باللغة العربية فيما عدا هذا البحث الذى قدم باللغة الانجليزية . وأنا لست ضد استخدام اللغة الاجنبية فى البحوث لكن هذا سؤال عنَّ لى ان اوجهه الى منظمى هذا المؤتمر .

فى النهاية ، الحقيقة دورى كمعلق او معقب دائما يتركز فى محاولة ابراز نواحى القصور فى البحث وللاسف هذا دور كريه الى حد ما . انما طالما النقد هو من النوع البناء الذى يهدف الى التطوير فيمكن التغاضى عن هذا .

للمناقشـــات :

[بحث د . محمد الطيب]

تركزت المناقشات على عدد من الجوانب الفنية فى حساب الاستهلاك النهائى ، وما يرتبط به من تقدير للادخار المحلى . ويمكن ايجاز ما أثير من تعليقات فى النقاط التالية :

١ – يرى البعض أن الاستهلاك النهائى وفقا لتقديرات وزارة التخطيط يعتبر مقوما بأكثر من حقيقته . ذلك أن الاستهلاك يحسب على أنه الفرق بين الدخل والادخار . ولكن الادخار من جهة أخرى يقدر على أنه فائض القطاع العام مضافا اليه حصيلة عدد من الأوعية الادخارية مثل التأمينات والمعاشات والودائع فى صندوق التوفير والبنوك وشهادات الاستثمار . وهذه الطريقة فى تقدير الادخار تنطوى على بخس كبير ، بمعنى ان الادخار مقوم بأقل من حقيقته . ذلك لان الادخار يتخذ صورا عديدة جانب منها ضمنى وغير ظاهر . وهذا يؤدى بدوره الى مغالاة فى تقدير الاستهلاك . أضف الى ذلك تقدير الاستهلاك النهائى غالبا مايدخل فيه بعض عناصر الاستهلاك الوسيط . كما أن بندى الاستهلاك الحربى والطوارئ غالبا ما تحتوى على عناصر يصعب القول باعتبارها استهلاكا نهائياً .

٢ – ابدى بعض المناقشين تحفظا على ارتفاع رقم الادخار من – ٢٣٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢/٧١ الى ١٫٣١١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣/٧٢ ثم الى ١٫٥٨٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ . واذا لم تكن هناك أخطاء فى الأرقام فكان يتعين على الباحث إعطاء تفسير لهذه الطفرات فى سلوك الادخار .

٣ – وفيما يتصل بالادخار ، رأى البعض ضرورة التميز بين الادخار المحلى (الدخل – الاستهلاك الكلى) والادخار القومى (الادخار المحلى + صافى عوائد الدخل من الخارج) .

وأشير الى أن الأخير لايمكن أن يكون سالبا ، بينما يمكن أن يكون الأول سالبا فى بعض السنوات . وفى أى الأحوال ، حذر البعض من أن التقديرات الخاصة بالادخار تشوبها عيوب كثيرة وأن احتمالات الخطأ فى الارقام ليست مستبعدة .

٤ – رأى البعض أنه لكى تكون مناقشة قضية الاستهلاك مجدية ، ينبغى تحليل توزيع استهلاك المجموعات السلعية الرئيسية بين الريف والحضر . غير أنه أشير فى هذا العدد الى أن ذلك يستلزم أيضا توفر بيانات عن توزيع الدخل بين الريف والحضر وفى كل منهما ، ليس من اليسير الحصول عليها .

(بحث د. محمد صلاح الدين الجندى)

أثار البحث المقدم نقاشا طويلا تناول عديدا من القضايا، بعضها عام والبعض الآخر فنى. ونوجز أهم القضايا التى أثارتها المناقشة فى التالى:

١ – أوضح البعض ارتباط هذا البحث ببحث الدكتوره كريمه كريم عن توزيع الدخل بين الحضر والريف وبحث الدكتور عثمان الخولى بمجلة مصر المعاصرة، وان نتائج هذه البحوث متفقة.

٢ – تساءل البعض عن السبب فى عدم استخدام بيانات بحث ميزانية الأسرة الجديدة ١٩٧٤/٧٥، خاصة وان السنوات الأخيرة شهدت تطورات هامة تحتاج الى دراسة.

٣ – جرت المناقشة حول مدى صحة الاعتماد على نتائج بحوث ميزانية الأسرة فى مصر خاصة بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٦٤/٦٥، والتى ظهرت نتائجه متأخرة فى عام ١٩٦٩، وبالتالى لايمكن الاسترشاد بها فى قياس التغيرات الهيكلية لانماط الانفاق.

٤ – أثير التساؤل: هل تدخل بحوث ميزانية الاسرة فى حسابها ما يستهلكه الفلاح من انتاجه الذاتى؟ اذا لم تكن تدخل هذا فى حسابها، فمن الطبيعى ان يأتى استهلاكه منخفضا بالمقارنة الى الفرد فى الحضر. ثم ان الخدمات التسويقية فى الحضر تقتطع جزءاً من انفاق المستهلك لايقابله استهلاك فعلى للسلع. وبناء على هذا، فهل الفجوة بين الانفاق فى الحضر والانفاق فى الريف – اذا اخذنا فى الاعتبار هذين العاملين – بالاتساع الذى تظهره البيانات؟

٥ – بالنسبة لقياس المرونات، فقد اوضحت دراسات الدكتور سليمان نور الدين والدكتور فاشكاو (خبير المانى أعماله منشورة فى مذكرات معهد التخطيط القومى) وكذلك دراسات جهاز تخطيط الاسعار أن المرونات فى مصر ثابتة دائما. وتحتاج هذه النتيجة الى

تفسير . وربما كان السبب هو أن معدل التغير فى الدخل (بالاسعار الثابتة) ليس كبيرا .

٦ – جرى التساؤل عن توقعات الباحث بالنسبة لزيادة الانتاج الزراعى وتفسيره للتزايد المستمر فى اسعار السلع الغذائية وهل يتوقع انخفاض اسعار السلع الغذائية عن طريق استيراد السلع الغذائية او انخفاض التكاليف الانتاجية المحلية والاساس الذى يمكن وضعه لسياسة الأمن الغذائى .

٧ – ودارت المناقشة عن قدرتنا على تعميم النتائج التى توصل اليها الباحث خاصة انها نتائج فردية وقد اقتصرت على مجموعتين فقط من السلع الغذائية بما لايغطى كل الانماط الغذائية فى مصر ، والى أى حد تمثل الانماط الغذائية المدروسة مجموعات السكان فى مصر . كما أنه بالنسبة لبيانات بحثى ميزانية الاسرة فهل هى تمثل فترة الخمس وعشرين سنة الماضية أو تمثل فترة قصيرة لاتتعدى ٥ سنوات لانتوقع فيها تغييرات جوهرية فى انماط الانفاق . كما ان الباحث لم يوضح ما اذا كان قد افترض ان الاسعار فى القرية والمدينة متماثلة .

٨ – بالنسبة لدراسة الجودة فهى مختلفة فى الريف عنها فى الحضر وما يعتبر ذا جودة معينة فى الحضر مثل (الخبز الافرنجى) لايعتبر كذلك فى الريف .

الفصل الخامس

القوى العاملة

تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ١٩٤٧ - ١٩٧٤

د . عبد النبى الطوخى

مقدمـــة :

تعرضت الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وكذلك الهياكل السياسية لتغيرات جذرية خلال ربع القرن الماضى وبالتحديد منذ ثورة - ١٩٥٢ حتى الان ومازالت هذه التغيرات مستمرة ولم يتحدد بعد الشكل النهائى للهياكل الاساسية فى المجتمع المصرى ، ولقد تشابكت نتائج هذه التغيرات مع بعضها بحيث أصبح من العسير تحديد علاقات السببية والنتيجة بينها ، فالتغير فى الهيكل الاقتصادى نتج عن التغيرات السياسية التى حدثت فى خلال تلك الفترة وفى نفس الوقت فان التغيرات الإقتصادية أخذت تعمق بعض المفاهيم السياسية أو تعدل فيها حتى تتوافق وتنسق التغيرات فى كل منها ، كما تمت اعادة صياغة وتشكيل الهياكل الاجتماعية نتيجة للتغيرات الاقتصادية الهيكلية وأحدثت تلك التغيرات الاجتماعية ردود فعل مختلفة فى الابنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الا أنه مع هذا التشابك والتفاعل فانه من المفيد أحيانا محاولة فصل تغيرات كل من تلك الابنية ومحاولة تحليلها وتفسير أسباب التغيرات فيها والنتائج التى يمكن ان تقود اليها فى المستقبل بحيث تحدد لنا المسار الذى يتجه اليه كل هيكل من تلك الهياكل او الابنية الاساسية ، كما انها قد تساعد فى تفسير بعض الظواهر التى تحدث فى الهياكل الاخرى .

من هنا فان هذه الدراسة ستتناول بالبحث والتحليل التغيرات التى طرأت على واحد من تلك الهياكل الذى يرتبط بالهيكل الاقتصادى من ناحية والهيكل أو البناء الاجتماعى من ناحية أخرى .

فهيكل القوى العاملة يعتبر مؤثرا ونتيجة للتغيرات التى حدثت فى البناء الاقتصادى المصرى والتغيرات الهيكلية التى حدثت له ، فى الوقت نفسه يساعد هذا الهيكل او قد يعوق حدوث تغيرات هيكلية فى البناء الاقتصادى نظرا لامكان اعتبار هيكل القوى العاملة سببا ونتيجة للتغيرات الاقتصادية الهيكلية ، ومن ناحية أخرى فان هيكل القوى العاملة يعبر ويقيس جزئيا بعض التغيرات فى البناء الاجتماعى المصرى وتشكيل الطبقات فى النظام الاجتماعى كما انه ناتج عن الحركة الاجتماعية التى تأخذ طريقها فى شكل تغيرات فى خصائص القوى العاملة وتركيباتها المختلفة المهنية والحضارية .... الخ ومع ذلك فان التحليل سيكون منصبا بصفة أساسية على الملامح الاساسية لهيكل القوى العاملة وقياس التغيرات التى طرأت عليه فى خلال الفترة محل الدراسة ومحاولة تفسير العوامل التى أدت الى هذه التغيرات والنتائج التى أدت اليها معتمدين فى ذلك على المصادر الاحصائية الآتية :

١ – التعدادات السكانية المختلفة ١٩٤٧ – ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ .
٢ – احصاءات القوى العاملة بالعينة التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
٣ – تقارير متابعة وتقييم خطط التنمية منذ ١٩٦٠/١٩٦١ حتى آخر بيانات متوافرة لدى الباحث .

مع ملاحظة أن بعض المفاهيم الاساسية قد تكون مختلفة فى كل من هذه المصادر مما يلزم التنوية او التعديل والاشارة لذلك .

ومن هنا فانه يمكن تقسيم الدراسة للاجزاء الآتية : –

القسم الاول : تحديد التغيرات وتحليلها

القسم الثانى : محاولة تتبع أسباس التغيرات .

القسم الثالث : النتائج

١- تحديد التغيرات وتحليلها

تعتبر دراسة تغير الملامح الاساسية لهيكل القوى العاملة مؤشرا للتعرف على السياسة الاقتصادية وطبيعة خطة التنمية واستراتيجتها ، فبالنسبة للدول المتقدمة فان توزيع العمالة على الفروع والانشطة الاقتصادية المختلفة يعكس التطور الصناعى فيها ، وكذلك مدى موافقة تغيرات هيكل القوى العامله مع التغيرات التكنولوجيه والاساليب الفنية المستخدمة وانعكاس انكماش أو نمو بعض الفروع الصناعيه على هذا الهيكل ، والمشاكل التى تنتج عن هذه التغيرات بما يكفل ايجاد الحلول الملائمة للاستفادة القصوى من العنصر البشرى الذى يتسم بالقدرة النسبية فى تلك الدول ، أما بالنسبة للدول التى هى فى طريقها للتنمية فان متطلبات التنمية فيها تستلزم اجراء تغيرات جذرية بعيدة المدى فى كافة الهياكل الاساسية بما فيها هيكل القوى العاملة ، وإعادة توزيع قوة العمل بين الانشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة لرفع وزيادة الكفاءة الانتاجية للاقتصاد ككل مع تحديد امكانيات الجهاز التعليمى بمؤسساته المختلفة فى تحقيق هذا التغير ودور الاجهزة التعليمية والتدريبية فى تطوير هياكل القوى العاملة وتحديثها بما يتلاءم مع احتياجات التطور الاقتصادى وتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية وعلى حين تعتبر تغيرات هيكل القوى العاملة أحد المتطلبات الاساسية للتنمية فهى ايضا نتائج التنمية وتحددا أيضا للتغيرات التى تحدث بما تفرضه من قيود على انطلاق التنمية . وعلى هذا فالتأثير هنا تأثير متبادل . واهم الخصائص التى سنتعرض لتغيراتها هى : -

(أ) حجم ونسبة قوة العمل .

(ب) التركيب الاقتصادى

(جـ) التركيب المهنى حسب الحالة العملية .

(أ) حجم ونسبة قوة العمل :

تعتبر تغيرات حجم قوة العمل ونسبتها فى أى مجتمع من المجتمعات محصلة لمجموعة من العوامل منها معدل النمو السكانى والتركيب العمرى الذى يتأثر بمعدلات المشاركة فى الفئات العمريه أو وفقا للنوع والجنس ، وكذلك وفقا للقدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية لامتصاص قوة العمل الجديدة او اجراء التحولات من قطاع لاخر وكذلك القيم الاجتماعية ومستوى الامية السائد .... الخ .

ويعرض لنا الجدول رقم (١) تطورالسكان والقوى العاملة فى مصر خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٦ ومعدلات نمو كل منها .

جدول رقم (١)

تطور السكان وقوة العمل المنتجة فى مصر

١٩٤٧ ـ ١٩٧٦

م	بيـــان	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
١	حجم السكان (بالالف)	١٩٫٠٢٢	٢٦٫٠٥٩	٣٠٫١	٣٨٫٢٢٨
٢	حجم قوة العمل المنتجة (بالالف)	٦٫٩٩٥	٧٫٧٢٥	٨٫٣٩٦	١١٫٥٤٣
٣	معدل النشاط (٢ : ١)٪	٣٦٫٠٠٠	٣٠٫١	٢٨٫٠٠٠	٣١٫٥٠٠
٤	معدل نمو السكان ٪	—	٢٫٣٨	٢٫٥٤	٢٫٣١
٥	معدل نمو قوة العمل ٪	—	١٫٢٣	١٫٢٢	٢٫٦

المصدر : مستخرجة ومحسوبة من جداول تعداد السكان وفيا يتعلق بعام ١٩٧٦ من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ البيانات الأولية لتعداد ١٩٧٦ .

وبتحليل البيانات السابقة يتبين لنا الحقائق الاتية : ـ

١ ـ أن معدل المساهمة محسوب على أساس السكان فى الفئات العمريه ٦ ـ ٦٥ (بعد تعديل عام ١٩٤٧ لنفس الفئة حيث كان محسوباً على أساس خمس سنوات فأكثر وهذا الاساس فى تقدير حجم قوة العمل المنتجه يعنى ادراج جزء لابأس به من الاطفال فى ميدان النشاط الاقتصادى ، وهذا يضخم حجم ونسبة قوة العمل ويجعلها غير معبرة عن الفئات لعمرية المنتجة حقيقة .

٢ ـ ان ادخال الاطفال (من ٦ ـ ١٢) سنة فى قوة العمل المنتجة غير مقبول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وان كان هذا هو النمط الشائع فى البلدان الزراعية المتخلفة ، ويلاحظ ان انتاجية هؤلاء الاطفال أقل من انتاجية البالغين ، كذلك فانه فى مثل هذه الحالات قد يتم بتصحيح تلك المعدلات باعطاء الفئات العمريه ومعامل أقل من واحد صحيح

حتى يمكن تصحيح معدل النشاط على أساس الاشخاص القادرين فعلا على العمل وكذلك ساعات العمل الممكن الحصول عليها من حجم قوة العمل على اساس سليم .

٣ - ان حجم قوة العمل عبارة عن دالة لكل من معدل النشاط الاقتصادى - ومعدل النمو السكاني ، ولذلك نجد أن نسبة المساهمة فى النشاط الاقتصادى تذبذبت خلال فترة الدراسة كما يبينها الجدول رقم (١) وتذبذب معها قوة معدل نمو حجم العمل فبعد ان انخفض بين ٤٧ - ٦٠ ، ٦٠ - ٦٦ ، عاد للارتفاع مرة اخرى بين ٦٦ - ١٩٧٦ وهذا التغيير لايتمشى مع معدل النمو السكانى بما يعنى ان هناك عوامل وراء هذا التغيير غير النمو السكانى فقط .

٤ - يمكن ارجاع بعض التغيرات فى معدل لنشاط الاقتصاد الى بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والتشريعية ، مثل اصدار القوانين التى تحد من تشغيل الاحداث ، انتشار التصنيع الذى يلزم بالحد الادنى لسن العمل وهو مالا يتوفر فى حالة الخدمات أو القطاع الاولى ، كذلك التحسن النسبى فى المستوى التعليمى والدخلى لافراد المجتمع ، هكذا يمكن القول بأن معدل الاسهام فى النشاط محصلة لبعض العوامل الايجابية والسلبية ، تتمثل الاولى فى اجتذاب نسبة اكبر من النساء للعمل ، كذلك اعتبار العمل هو المصدر الاساسى للدخل لدى غالبية السكان أدى الى دخول بعض الفئات من خارج قوة العمل الى داخل قوة العمل ، أما العوامل السلبية منها المستوى التعليمى والدخلى والتشريعى .... الخ كما ان معدل الاسهام يعتمد ايضا على معدل اسهام كل من الذكور والاناث حيث كانت تلك المعدلات السنوية للزياده بالنسبة للذكور هى : ١ر٢٩٪ ، ٤٩٪ ، ١ر٣٠٪ ، والاناث : ١ر٧٢٪ ، ١ر٢٩٪ ٠ر٢٣٪ فى سنوات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، وفى ١٩٧٦ كان ١ر١٠٠٪ للذكور وحوالى ٦٪ للاناث . بما يوضح العوامل السلبية والايجابية فى الزيادة الكلية لقوة العمل ونسبتها للسكان .

على هذا فان المتغيرات المؤثرة فى حجم قوة العمل ومعدل نموها يمكن قياس تأثير بعضها كميا مثل معدل النشاط التركيب العمرى - اسهام كل نوع - وبعضها لايمكن قياسه كميا وتخضع تقدير أثاره للتغيير والحكم الشخصى مثل تأثير بعض العوامل الاجتماعية والثقافية .

(ب) التركيب الاقتصادى :

يعتبر التركيب الاقتصادى لقوة العمل وتوزيعها على الانشطة الاقتصادية المختلفة أحد المؤثرات التى تعكس مرحلة النمو الاقتصادى وذلك منذ أن قام الاستاذ/كلارك بتقسيم النشاط الى أولى وثانى وثلاثى والتفرقة بين الدول المختلفة والدول المتقدمة على أساس توزيع القوى العاملة بين هذه القطاعات باعتبار الاولى هى التى يسود فيها القطاع الثلاثى انتاجا وعمالة ودخلا ، والدول المتقدمة هى التى يسود فيها القطاع الثلاثى أو الثانوى ؛ ولذلك نجد أن السياسة الاقتصادية للدول الثانية تستهدف اعادة تشكيل وتوزيع هيكل العمالة فيها لصالح القطاعين الثانوى والثلاثى على اعتبار أن ذلك سيؤدى فى النهاية الى تحقيق زيادة فى الانتاجية الكلية للمجتمع .

ولما كانت السياسة الاقتصادية المصرية تستهدف فى خلال تلك الفترة التوسع فى القطاع الثانوى وزيادة معدل نمو الصناعة ، فان لذلك أثاره على الهيكل الاقتصادى المصرى ولذلك سنتتبع تطور هذا الهيكل ولكن نظرا لعدم توافر بيانات توزيع السكان على النشاط الاقتصادى وفقا لتعداد ١٩٧٦ فان التحليل سيتم باسلوبين .

١ – فى الاسلوب الاول دراسة التطور فى الهيكل الاقتصادى وفقا لتعدادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ .

٢ – فى الاسلوب الثانى تحليل الهيكل الأقتصادى لقوة العمل وفقا لبيانات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة التخطيط منذ ١٩٦٠/٥٩ وهى سنة الاساس حتى ١٩٧٤ .

٣ – مع اعتبار أن المقارنة بين البيانات الواردة فى الاسلوبين غير قابلة للمقارنة لاختلاف أسس تقدير قوة العمل بينهما . هذا ويوضح لنا الجدول/٢ بقسيمة أ ، ب توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٦ وكذلك مدى استيعاب وامتصاص كل من هذه القطاعات لجزء من الزيادة فى قوة العمل بين كل فترتين من ١٩٤٧ – ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ – ١٩٦٦ . لتحديد مدى التوسع او الانكماش فى كل من هذه القطاعات ، وبتعليل الجزء الاول من الجدول رقم (٢) يتبين لنا الاتى : –

١ – يوضح التوزيع النسبى للعمالة على القطاعات المختلفه أن هناك قطاعات تتسم

بالتوسع وزيادة اهميتها بالنسبة وذلك مثل الصناعات التحويليه حيث زادت اهميتها بالنسبة من ٨٫٠٠٪ فى ١٩٤٧ الى ١٢٫٩٥٪ عام ١٩٦٦ وعلى العكس من ذلك فان قطاع الزراعة يبدأ ينكمش وانخفضت أهميته النسبية من ٥٨٫٤٪ الى ٥٣٫٣٪ على التوالى .

٢ – كما يشير الجدول الى أن نسبة الموجودين فى أنشطة غير واضحة أو غير كاملة التوصيف عاليه فى تعدادى ٤٧ – ١٩٦٦ حيث كانت تمثل ٥٫١٪ ، ٤٫٣٪ على التوالى ، ومن المؤكد انه لو تم تحليل العاملين فى تلك الانشطة واعادة توزيعها على القطاعات الاخرى فانها سوف تؤثر تأثيرا ملموسا على التوزيع النسبى لهيكل القوى العاملة وان كان ذلك لن يؤثر على القطاعات الرئيسية واهميتها النسبية ..

٣ – هناك انشطة مستقرة نسبيا من حيث اهميتها النسبية وذلك مثل النشاط التجارى حيث يتراوح بين ٨٫٧٪ وكذلك قطاع المناجم والمحاجر حث تتمركز نسبته حول ٢٪ .

٤ – من بين الانشطة التى لاتمثل اتجاها واضحا نجد الكهرباء والغاز حيث كان ٠٫٥٪ ثم ٣٪ ثم ٠٫٦٪ وكذلك قطاع الخدمات الذى أظهر اتجاها بالزيادة من ١٥٫١٪ الى ١٧٫٧٪ ثم انخفض مرة اخرى الى ١٤٫٩٪ الا اننا نلاحظ مثلا انه بالنسبة لهذا النشاط ترتفع اهميته – النسبية عام ١٩٦٠ فى الوقت نفسه الذى انخفضت فيه الاهمية النسبية للانشطة غير الواضحة وغير كاملة التوصيف من ٥٫١٪ الى ١٫٥٪ من ٤٧ ، ١٩٦٠ وعودتها للارتفاع مرة اخرى عام ١٩٦٦ ، فهل يمكن أن يجعلنا ذلك نعتقد بوجود علاقة ارتباط بين المجموعتين أو أنها صدفة ؟ ان معنى وجود ارتباط سوف يؤدى الى زيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات الى النسبة الموجوده عليها عام ١٩٦٠ وهو ما نميل اليه على اساس ان الجزء الغالب من العاملين فى أنشطة غير واضحه او كاملة التوصيف يمكن ان تدرج تحت فئة الخدمات وخصوصا تلك الخدمات الهامشية والغير منتجة حقيقة .

أما بالنسبه للقدرة الاستيعابية لكل قطاع وتوزيع الزياده فى القوى العاملة عليها خلال الفترة محل الدراسة يظهرها لنا الجزء الثانى من جدول (٢) ب . وهذه القدرة الاستيعابية تتوقف على فرص العمل المتاحه فى كل قطاع والتى تحددها الاستثمارات الجديده أو مدى توافر طاقات انتاجيه عاطلة أو لاسباب اجتماعيه بحتة مثل ما يحدث فى الريف حيث يمكن ان يمتص أيادى عاملة جديدة دون حاجة حقيقيه

جدول رقم (٢) أ

تطور التركيب الاقتصادى لهيكل قوة العمل المصرية

١٩٤٧ - ١٩٦٦

(العدد بالألف)

السنة / النشاط	١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٦٦	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الزراعة	٤٠٨٦	٥٨ر٤	٤٤٠٦	٥٧ر٠	٤٤٦٨	٥٣ر٣
المناجم والمحاجر	١٣	٠ر٢	٢١	٠ر٣	١٨	٠ر١٩
الصناعات التحويلية	٥٦١	٨ر٠	٧١٣	٩ر٢	١٠٨٥	١٢ر٩٥
التشييد والبناء	١١٣	١ر٦	١٥٩	٢ر١	٢٠٧	٢ر٥
الكهرباء والغاز والمجارى	٢٣	٠ر٥	٣٧	٠ر٣	٥١	٠ر٦
التجارة	٥٩٠	٨ر٤	٦٤١	٨ر٣	٦٠٣	٧ر٢
النقل والمواصلات والتخزين	٢٠٣	٢ر٩	٢٦٠	٣ر٤	٣٤٢	٤ر٢
الخدمات	١٠٥٢	١٥ر١	١٣٦٩	١٧ر٧	١٢٥٨	١٤ر٩
أنشطة غير واضحة أو غير كاملة التوصيف	٣٥٤	٥ر١	١١٩	١ر٥	٣٦٥	٤ر٣٤
الاجمالى	٦٩٩٥	١٠٠	٧٧٢٥	١٠٠	٨٣٩٧	١٠٠

جدول رقم (٢) ب

توزيع الزيادة فى قوة العمل

١٩٤٧ ـ ١٩٦٦

(العدد بالألف)

البيـــان	١٩٤٧ ـ ١٩٦٠		١٩٦٠ ـ ١٩٦٦	
	عدد	٪	عدد	٪
الزراعة	٣٢٠	٤٣ر٨	٦٢	٩ر٢
المناجم والمحاجر	٨	١ر١	ـ٣	ـ٥ر
الصناعات التحويلية	١٥٢	٢٠ر٨	٣٧٢	٥٥ر٤
التشيد والبناء	٤٦	٦ر٣	٤٨	٧ر١
الكهرباء والغاز والمجارى	١٤	٢ر٠	١٤	٢ر١
التجـارة	٥١	٧ر٠	ـ٣٨	ـ٥ر٦
النقل والمواصلات والتخزين	٥٧	٧ر١	٨٢	١٢ر٢
الخدمـات	٣١٧	٤٣ر٤	ـ١١١	ـ١٦ر٥
أنشطة غير واضحة أو غير كاملة التوصيف	ـ٢٣٥	ـ٣٢ر٢	٢٤٦	٣٦ر٦
الاجمـالى	٧٣٠	١٠٠	٦٧٢	١٠٠

المصادر :ـــ

١ – بيانات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ تعداد السكان عام ١٩٦٠ الجدول التكميلى رقم/٤ .

٢ – بيانات ١٩٦٦ تعداد السكان بالعينة ١٩٦٦ المجلد الثانى جدول رقم/٧ .

ملحوظة : بيانات تعداد ٤٧ على أساس خمس سنوات فأكثر ونظرا لتوية فصل الفئة العمرية ٥ – ٦ سنة لتوحيد أساس الحساب فى التعدادات الثلاثة لم يتم تعديل الأرقام وكان عددهم ٥٥٦ر٣٩١ بنسبة ٨٪ ويعمل أغلبهم فى قطاع الزراعة والخدمات .

ويشير تحليل امتصاص ايد عاملة جديده فى القطاعات المختلفة الى الآتى : —

١ — اذا أدمجنا هذه القطاعات الى اولى ، وثانوى ، وثلاثى نجد ان القطاع الاول كان يستوعب ٤٣٫٨٪ والثانوى (صناعة — تعدين تشييد — كهرباء) حوالى ٣٠٫٢٪ والثلاثى ٢٦٪ عام ٤٧ — ١٩٦٠ وكانت النسب المقابله عام ٦٠ — ١٩٦٦ هى ٩٫٢٪ ، ٦٤٫١٪ ثم ٢٦٫٧٪ علما بأن القطاع الثالث لم يحافظ على نسبته الا بفضل الانشطة غير الواضحة او كامله التوصيل حيث ان استبعاد هذه الانشطه سوف يبين لنا انخفاض العماله فى هذا القطاع عن الفترة السابقة — فكان التغيير سلبياً فى كل من التجارة والخدمات وهو مايحتاج الى تفسير مقنع .

٢ — انخفاض القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعى بدرجة ملموسة من ٦٠ — ١٩٦٦ عن الفترة التى سبقتها ٤٧ — ١٩٦٠ ففى الاولى امتص ارتفاع ٩٫٢٪ فقط على حين كانت هذه النسبة — ٤٣٫٨٪ فى الفترة السابقة ، مما يعنى ان القطاع بعد ان كان يمتص حوالى اقل قليلا من نصف الزيادة فى القوى العامله لم يعد يمتص سوى ١٠٪ فقط وهذا راجع الى السياسة الاقتصادية من ناحية والفائض النسبى للعمالة فى ذلك القطاع وعدم زيادة الاراضى الزراعية بشكل ملحوظ .

٣ — فى الوقت ذاته ارتفعت القدرة الاستيعابيه لقطاع الصناعات التحويليه من ٢٠٫٨٪ ٤٧ — ١٩٦٠ الى ٥٥٫٤٪ ٦٠ — ١٩٦٦ فهو يمتص اكثر من نصف الزيادة الجديدة فى قوة العمل .

٤ — مع تزايد امتصاص العمالة الجديدة لقطاع الصناعة نجد أيضا ان نشاط المواصلات والتخزين حيث زادت قدرته الاستيعابيه من ٧٫١٪ الى ١٢٫٢٪ فى الوقت الذى كانت فيه الزياده فى قطاع التشييد والبناء محدوده نسبيا من ٦٫٣٪ الى ٧٫١٪ . وهذا يعنى زياده قدرة القطاعات السلعيه بصفه عامه على استيعاب العماله الجديده من ناحيه والمحوله من القطاعات الاخرى التى انكمشت العماله فيها من ناحيه أخرى .

وبصفة عامة يمكن القول بأن الأنشطة الاقتصادية التى شهدت توسعا وزيادة فى الاهمية النسبية هى القطاعات التى تميز أو تصاحب عمليه التغير الهيكلى اللازمة لتحويل الاقتصاد المتخلف الراكد نسبيا الى اقتصاد اكثر تقدما وديناميكية وربما يزيد من معدلات النمو عن طريق التحسن العام فى مستوى انتاجية القطاعات السلعية وخصوصا القطاعات الجديدة

ومحدودية زيادة انتاج القطاع الزراعى بسبب عدم التوسع فى الرقعة الزراعية وبلوغ التوسع الرأسمالى حدا كبيرا .

واذا انتقلنا الى تحليل الفترة بين ٦٦ – ١٩٧٤ نجد أننا أمام مجموعة أخرى من البيانات لاتتفق فى اسلوبها مع ما استخدمته التعدادات السكانية ، تلك هى بيانات التخطيط ، ولذلك سيشمل التحليل الفترة التى بدأت بوضع أول خطة اقتصادية فى مصر حتى اخر بيانات متاحة . وبنفس الطريقة يعرض لنا الجدول رقم (٣) بقسيمة أ ، ب توزيع العمالة على القطاعات وأهميتها النسبية وكذلك امتصاص العمالة الجديدة فى القطاعات المختلفة وقبل عرض بيانات عرض هذا الجدولين يسترعى النظر الآتى : –

١ – انخفاض نسبة الاسهام فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة نظرا لان الحد الادنى لمستوى الاعمار هو ١٢ سنة كما هو متبع فى احصاءات القوى العاملة بالعينة ، ولذلك نجد أن نسبة المشاركة فى النشاط تزيد عن ٢٧٪ وكانت تتراوح بين تلك الحدود طوال الفترة ٥٩/٦٠ – ١٩٧٤ .

٢ – يتضح ايضا الاختلاف البين بين حجم قوة العمل وفقا للتعدادات فى عام ١٩٧٦ ووفقا لتقديرات وزارة التخطيط ١٩٧٤ ، فاذا كانت الزيادة السنوية حسب تقديرات وزارة التخطيط فى حدود ٣٥٠٫٠٠٠ فرصة عمل جديده فى عام ١٩٧٥ فان معنى ذلك ان قوة العمل المشتغله فعلا فى عام ١٩٧٦ حوالى ٩٫٨٠٠٫٠٠٠ ، ولما كان معدل البطاله حوالى ١٠٪ فان معنى ذلك ان قوة العمل الكلية بما فيها المتعطلون حوالى ١٠٫٩٧٦٫٠٠٠ نسمة بينما تقديرات التعداد للسكان لعام ١٩٧٦ هى ١١٫٥٤٣٫٠٠٠ بفارق حوالى ٦٠٠٫٠٠٠ نسمه قد تمثل الفترة العمرية من ٦ – ١٢ سنة .

٣ – كما ان مقارنة بيانات ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ فى التعداد العام للسكان والتوزيع النسبى لقوة العمل مع تلك المحسوبة وفقا لتقديرات وزارة التخطيط عن نفس المدة وإن كانت سنوات مالية توضح لنا اختلاف الاهمية النسبية للعمالة فى كل قطاع فقطاع الزراعة يمثل ٥٧٪ ، ٥٣٫٣٪ وفقا للتعدادين بينما تقديرات التخطيط هى ٥٤٪ ، ٥١٪ ، فاذا اعتبرنا ان هذا القطاع يمتص الجزء الاكبر من العمالة المنخفض السن بين ٦ – ١٢ فان قطاع الصناعة يظهر هو الاخر اختلافا نسبيا حيث كانت الأرقام ٩٫٥ ، ١٣٪ (بعد ضم التعدين فى مقابل ١٠٪ ، ١١٪) أى أن بعض القطاعات تظهر نسبة أعلى وبعضها الآخر أهمية نسبة أقل .

جدول رقم (٣) أ

تركيب هيكل القوى العاملة فى مصر ٥٩/٦٠ ـ ١٩٧٤

(العدد بالألف)

البيان	١٩٦٠/٥٩		١٩٦٦/٦٥		١٩٧٠/٦٩		١٩٧٤	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الزراعة	٣٢٤٥ر٠	٥٤ر٠	٣٨٧٧ر٢	٥٠ر٨٢	٤٠٤٨ر٣	٤٨ر٩	٤٢١٢ر٤	٤٦ر٦
الصناعة	٦٠١ر٨	١٠ر٠	٨٤١ر٧	١١ر١	٩١٦ر١	١١ر٠٧	١١٤٩ر٥	١٢ر٧
الكهرباء	١١ر٩	٠ر٢	١٨ر٥	٠ر٢٤	٢٢ر٨	٠ر٢٨	٣٨ر٣	٠ر٤٣
التشييد	١٨٥ر٠	٣ر٠	٣٢٨ر٠	٤ر٣	٣٨٧ر٩	٤ر٧	٣١٥ر٢	٣ر٥
اجمالى القطاع السلعى	٤٠٤٣ر٧	٦٧ر٢	٥٠٦٥ر٤	٦٦ر٦	٥٣٧٥ر١	٦٥ر٠	٥٧١٥ر٤	٦٣ر٢
النقل والمواصلات	٢١٨ر٦	٣ر٦٤	٣٠٧ر٨	٤ر٠	٣٤٧ر٣	٤ر٦	٤٠٥ر٠	٤ر٥
التجارة والمال	٦٣٥ر٧	١٠ر٦	٧٥٢ر٥	٩ر٩	٨٠١ر٧	٩ر٦	٨٨٣ر٢	٩ر٨
الاسكان	١٦ر٠	٢ر٦	٢١ر٩	٠ر٢٨	١٣٦ر٣	١ر٦٥	١٣٩ر١	١ر٥
المرافق العامة	٢٥ر٢	٠ر٤٢	٣١ر٢	٠ر٤٠	٣٣ر٧	٠ر٤	٤٣ر٠	٠ر٥
الخدمات الأخرى	١٠٦٦ر٨	١٧ر٧٥	١٤٢٧ر٧	١٨ر٨	١٥٨٠ر٧	١٩ر٠	١٨٥٣ر١	٢٠ر٥
اجمالى قطاع الخدمات	١٩٦٢ر٣	٣٢ر٣	٢٥٤١ر٠	٣٣ر٤	٢٨٩٩ر٧	٣٥ر٠	٣٣٢٣ر٤	٣٦ر٨
الاجمالى العام	٦٠٠٦ر٠٠	١٠٠	٧٦٠٦ر٥	١٠٠	٨٢٧٤ر٨	١٠٠	٩٠٣٨ر٨	١٠٠

جدول رقم (٣) ـ ب

التغير فى الزيادة فى هيكل القوى العاملة وفقا للنشاط الاقتصادى

٥٩/٦٠ ـ ١٩٧٤

(العدد بالألف)

القطـــاع	٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٥/٦٦		٦٥/١٩٦٦ ـ ٦٩/٧٠		٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٤	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الزراعـة	٦٣٢ر٣	٣٩ر٥	١٧١ر١	٢٥ر٦	١٦٤ر١	٢١ر٤
الصناعـة	٢٣٩ر٩	١٥ر٠	٧٤ر٤	١١ر١	٢٣٣ر٤	٣٠ر٦
الكـهرباء	٦ر٦	٠ر٤	٤ر٣	٠ر٦	١٥ر٥	٠٢ر٠
التشـيد	١٤٣ر٠	٨ر٩	٥٩ر٩	٩ر٠	٧٢ر٧٠	٥٩ر٥ (ـ)
اجمالى القطاع السلعى	١٠٢١ر٧	٦٣ر٨	٣٠٩ر٧	٤٦ر٣	٣٤٠ر٣	٤٤ر٥
النقل والمواصلات	٨٩ر٣	٥ر٦	٣٩ر٥	٥ر٩	٥٧ر٧	٠٧ر٦
التجارة والمـال	١١٦ر٨	٧ر٢	٤٥١ر٢	٧ر٤	٨١ر٥	١٠ر٧
الاسـكان	٥ر٩	٠ر٤	١١٤ر٤	١٧ر٠٠	٢ر٨	٠ر٤
المرافق العامـة	٦ر٠	٠ر٤	٢ر٥	٠ر٤	٩ر٣	٠١ر٢
الخدمات الاخرى	٣٦٠ر٩	٢٢ر٦	١٥٣ر٠	٢٣ر٠	٢٧٢ر٤	٣٥ر٦
اجمالى قطاع الخدمات.	٥٧٨ر٨	٣٦ر٢	٣٥٨ر٦	٥٣ر٧	٤٢٣ر٧	٥٥ر٥
الاجمالى العـام	١٦٠٠ر٥	١٠٠	٦٦٨ر٣	١٠٠	٧٦٤ر٠	١٠٠

المصدر : محسوبة من الجدول السابق بالنسبة لجدول أ :

وزارة التخطيط : تقرير تقييم ومتابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٠/٦١ ــ ٦٤/٦٥ والسنوات التالية .

وبغض النظر عن هذه الاختلافات فان تحليل التركيب وفقا لبيانات التخطيط يوضح لنا الاتى : -

١ - يجذب الانتباه بصفة عامة الاتجاه النزولى لاهمية القطاع السلعى من ٢ر٦٧٪ الى ٢ر٦٣٪ بين ٥٩/٦٠ - ١٩٧٤ وكان مستهدفا ٦٤٪ عام ١٩٧٥ وهذا يعنى ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع الخدمات بصفة عامة .. ولعل ذلك يعطى التأشيرات على الانتاجية والمشكلة الاقتصادية التى تعانيها مصر .

٢ - بالنسبة لكل قطاع على حدة نجد ان فى القطاع السلعى يسود الاتجاه العام والمخطط لتخفيض نسبة العمالة فى الزراعة وزيادتها فى الصناعة وان كان نموها ومعدل زيادتها صغيراً نسبيا مقارنا بما هو متوقع من هذا القطاع . كذلك نجد الثبات النسبى لاهمية قطاع الكهرباء حتى عام ٧٤ ، ١٩٧٥ حيث كانت تلك الاهمية لا تتجاوز ٢ر٠٪ ارتفعت الى ٤ر٠٪ ثم ٥ر٠٪ فى عام ٧٤ ، ١٩٧٥ اما قطاع التشييد فيشير الى تقلبات نسبية وإن كان هناك استهداف لزيادة تلك الاهمية بعد عام ١٩٧٤ .

٣ - اما فى قطاع الخدمات فنجد أن قطاع خدمات التنمية الاجتماعية (الخدمات الاخرى) مركز الثقل فى الاهمية النسبية يليه مباشرة قطاع التجارة والمال بينما بقية قطاع الخدمات فاهميتها محدودة للغاية .

٤ - يمكن القول أن أربعة قطاعات هى التى يتواجد فيها العدد الاكبر من العمالة وهى الزراعة - الصناعة - التجارة والمال وأخيرا خدمات التنمية الاجتماعية حيث يتركز فيها جميعا من ٨٧ - ٩٠٪ من اجمالى قوة العمل المصرية مع استمرار الانخفاض النسبى فى الزراعة والزيادة البسيطة فى الصناعة وبصفة أكبر نسبيا فى الخدمات .

أما اذا انتقلنا الى الجزء الثانى من الجدول الثالث فاننا نجد أن الزياده فى قوة العمل التى تمتصها القطاعات المختلفه تتناقص نسبيا من ٥ر١٦٠٠ ألف نسمة بين ٥٩/٦٠ - ٦٤/٦٥ الى ٧٦٤,٠٠٠ نسمه عام ١٩٧٤ أو بمعنى آخر من متوسط سنوى قدره ٣٣٠,٠٠٠ نسمة بين ٥٩/٦٠ - ٦٤/٦٥ الى ١٩٠,٠٠٠ نسمة تقريبا فى الفترة الاخيرة وقد يرجع ذلك أولا الى ارتفاع نسبة البطاله (١١٪ تقريبا) فى بداية الخطة ثم انخفاضها بعد ذلك حتى وصلت نسبة البطاله ٨٪ فى نهاية الخطة والسنوات التالية لذلك ظهر انخفاض حجم الزيادة ، كما أنه بعد

عدوان ١٩٦٧ واتباع اتجاهات انكماشيه ارتفعت معدلات البطاله مرة أخرى ومن ثم وبعد اتباع سياسة اقتصادية توسيعية بدأت تظهر أثار ذلك غلى حجم الزيادة فى الفترة الاخيرة أملا فى تخفيض حجم البطالة مرة أخرى .»

فى الوقت ذاته انخفضت الاهمية النسبية للقطاعات السلعية فى امتصاص الزيادة فى قوة العمل من ٦٣٫٨٪ الى ٤٤٫٥٪ ، مع زيادة قدرة قطاع الصناعة فى الفترة الاخيرة خصوصا فى امتصاص الزيادة يليه قطاع الزراعة بينما يظهر قطاع التشييد انخفاضا نسبيًا فى الفترة الاخيرة وهذا اتجاه عكسى لما يجب ان يكون عليه فى مرحلة التوسع العمرانى والاقتصادى .

اما بالنسبة للقطاعات الخدمية فنلاً زيادة اهميتها النسبية على حساب القطاعات السلعية ويستأثر قطاع الخدمات التنمية الاجتماعيه بالجزء الاكبر من الزيادة من ٢٢٫٦٪ الى ٢٣٪ الى ٣٥٫٦٪ وكذلك قطاع التجارة والمال حيث تزداد اهمية امتصاص فترة العمل المحددة الى ١٠٪ بعد أن استمرت النسبة ٧٪ فى المرحلتين السابقتين .

وهكذا يظهر لنا تحليل الهيكل الاقتصادى الخصائص العامه للاقتصاد النامى ومشكلات التنمية فى مصر وسياسة التوظف التى تتبعها الدولة حتى الان حيث كانت النتيجة هى تضخم قطاع خدمات التنمية الاجتماعية مع عدم قدرة القطاعات السلعية على امتصاص الجزء الاكبر من العمالة الجديدة .

(جـ) تركيب القوى العاملة حسب الحالة العملية :

ترجع اهمية هذا الهيكل الى ان الاقتصاد الحديث يتميز بارتفاع نسبة العاملين بأجر نظرا لاتجاه المنشآت الاقتصادية للضخامة النسبية واعتمادها على سوق العمل فى تدبير احتياجاتها من القوى العاملة .

أما فى الاقتصاديات النامية حيث يكون الطابع العام هو الاكتفاء الذاتى وصغر المنشآت الاقتصادية – الزراعية والصناعية والتجارية .... الخ . تنخفض فيها الاهمية النسبية لفئة العاملين بأجر وسيادة المشتغلين لحسابهم أو بدون أجر لدى الاسرة أو الغير . وبصفة عامة يعرض لنا الجدول رقم (٤) التغيير فى الاهمية النسبية لكل من هذه الفئات فى بعض السنوات المختاره بين ١٩٤٧ – ١٩٧٠ .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب
الحالة العمليـة

الحالة العمليـة	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠
يعمل لحسابه	٢٠ر٣٢	٢٢ر٣٦	٢٢ر٤٤	١٩ر٨٠
يعمل بأجر	٤٣ر٠٣	٤٩ر٢٤	٥٢ر٨٢	٤٦ر٧٩
أصحاب أعمال	١٢ر٣١	٠٧ر٤١	٠٦ر٤٥	١٢ر٦٢
بدون أجر	١٩ر٣٦	١٨ر٧٦	١٦ر٧٣	١٨ر٣٩
معطلون	٠٥ر٠٩	٠٢ر٢٣	٠١ر٥٦	٠٢ر٤٠
الجمـلة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : ـ

بالنسبة لعامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ التعداد العام للسكان بالنسبة لعامى ١٩٥٧ ، ١٩٧٠ احصاءات القوى العاملة بالعينة — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن السنوات المذكورة .

يتضح لنا من البيانات السابقة أن نسبة التعطل لاتتمشى مع تلك الواردة فى تقارير متابعة خطط التنمية ، كما أنها ليست معقولة حتى ولا فى ظل اقتصاد يتمتع بتوظف كامل حيث أن التوظف الكامل بمعدلات بطالة فى حدود ٣ — ٤٪ فكيف الحال فى اقتصاد نلمس فيه الظاهر المتوظف غير الكامل ؟! أما عن تحليل تركيب الحالة العملية فان فئة يعملون بدون أجر تظهر نسبيا وهى تقع أساسا فى المناطق الريفية حيث ترتفع خصوصا فى العمل لدى العائلة (بيانات ١٩٧٠ توضح أن من يعملون بدون أجر لدى العائلة فى الريف ١٥ر٨٣ فى مقابل ٢ر٢٣ فى الحضر) وهنا فان العائد أو المقابل نتيجة العمل يمكن ان يتمثل فى الوضع الذى يتم فيه استخدام آخرين بأجر ، ولما كانت الاهمية النسبية لقطاع الزراعة تتسم بالاتجاه للانخفاض النسبى لذلك فان نسبة من يعملون بدون أجر أيضا اتجهت للانخفاض وإن عادت للارتفاع مرة أخرى عام ١٩٧٠ وإن كان ذلك يمكن ارجاعه الى اختلاف اسلوب تجميع البيانات حيث أنه فى عام ١٩٦٠ كان هناك تعداد شامل ، وفى عام ١٩٦٦ إحصاء وهى قطعا أكبر من تلك التى يجرى عليها حصر القوى العاملة بالعينة .

كما يظهر آثار سياسات التنمية فى الارتفاع المستمر للعاملين بأجر حيث تمتص المشروعات الصناعية والتجارية جزءا كبيرا من العمالة كما سبق أن تبين لنا فى الجزء السابق .

هذا ويمكن أن نضيف عاملا يمكن أن يفسر التراجع النسبى فى هذه الفئه العاملة بأجر من ٦٦ – ١٩٧٠ وهو السياسة الاقتصادية الانكماشية فى بعض السنوات بعد عام ١٩٦٧ ولذلك رأينا أن حجم العمالة التى امتصتها القطاعات الاقتصادية .وفقا لتقديرات وزارة التخطيط – بدأ ينخفض وارتفع معه معدل البطاله حيث وصل من ١ر٧٪ فى آخر سنة من سنوات الخطة ٦٥/١٩٦٦ الى حوالى ٥ر٨٪ فى نهاية ١٩٦٩ .

فاذا حاولنا تقدير الموقف بعد عام ١٩٧٠ فانه يمكن القول أنه نظرا لانخفاض نسبة البطالة قليلا ، وكذلك ما تبعته الدولة من سياسة تعيين المسرحين من القوات المسلحة فى وظائف ثابتة بالدوله – فقد وصل عددهم حوالى مليون فرد – فان هذا الامر سيؤدى الى ارتفاع نسبة العاملين بأجر مرة أخرى .

بالاضافة الى سياسة الانفتاح الاقتصادى وما يمكن ان تمتصه من عمالة وان كان ذلك موضع تساؤل لأن العمالة التى تمتصها مشروعات الانفتاح الاقتصادى من العمالة القائمة فعلا وليست عمالة جديدة أو تحولا من العمالة بدون أجر او يعملون لحسابهم وعلى هذا فتأثيرها مشكوك فيه بالنسبة للحالة العملية .

وعلى الرغم من الأهمية النسبية للهيكل المهنى لتوزيع قوة العمل على المجموعات المهنية المختلفة اما حسب التصنيف المهنى الموجه الذى يقسم مجموعات الهيئة الى خمس مجموعات رئيسية ، وأما حسب مستويات المهارة ، الا أننا لن نتعرض لذلك لان التقسيم وفقا للتصنيف لايعكس مستويات مهارة خصوصا فى مجموعات عمال الانتاج ، كما أنه وفقا للاسلوب الثانى فان عملية التقسيم تم وفقا لافتراضات محدوده تخضع للاراده والاحكام الشخصية فى جانب كبير منها مما يجعل المقارنة بين سلسلة زمنية طويلة مثل التى نتعرض لها والوصول الى نتائج بناء على هذه المقارنة امرا غير مقبول ومن ناحية أخرى يمكن الاستعانة بطريقة غير مباشرة بالتغيرات فى هيكل المهن عن طريق معرفة التغيير فى الاقبال على أنواع التعليم وحجم مراكز التدريب وتطويرها وهو مانتعرض له فى القسم الثانى .

٢ – دراسة أسباب التغيرات الهيكلية

بعد ان استعرضنا أهم الملامح الرئيسية للتغير فى هيكل القوى العاملة خلال ربع قرن مضى فما هى الاسباب والعوامل التى أدت الى هذه التغيرات ؟ وماهى الاسباب التى وراءها ؟ عموما يمكن ارجاع تلك الاسباب للآتى : –

(أ) أسباب اقتصادية وتشمل : –

١ – السياسة الاقتصادية وسياسة التنمية

٢ – توزيع الاستثمارات

٣ – معدلات الاجور .

(ب) أسباب اجتماعية وديمقراطية : –

١ – هيكل التعليم .

٢ – هيكل أعمال السكان .

٣ – نسبة مشاركة المرأة .

٤ – القيم والمفاهيم الاجتماعية .

وستتناول كل مجموعة من تلك الاسباب بالتحليل .

(أ) الاسباب الاقتصادية :

١ – السياسة الاقتصادية وسياسة التنمية :

ذكرنا أن هيكل القوى العاملة يعتبر إحدى نتائج السياسة الاقتصادية التى اتبعتها الدولة ويلاحظ أن تلك السياسة كانت قائمة على عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وتركه حرا للمبادرات الفردية وان كانت تلك السياسات متأثرة بالاوضاع السياسية التى كانت قائمة قبل هذا الوقت وهى أوضاع الاحتلال البريطانى وتشجيع الابقاء على الاقتصاد المصرى اقتصادا زراعيا ولم يكن النشاط يشغل الا نسبة محدودة من العمالة كما أن المنشآت الصناعية التى كانت قائمة معظمها منشات صغيرة محدودة وقد قدر الاحصاء الصناعى عام ١٩٥١ عدد المشتغلين فى المؤسسات الصناعية حوالى

(مصدر هذه البيانات : مصلحة الاحصاء والتعداد ، النتائج المبدئية للتعداد الصناعى العام)

٦٥٠,٠٠٠ نسمه منهم ٢٥٠,٠٠٠ نسمه يعملون فى ٢٤٠٠ مؤسسة تستخدم كل منها عشرة عمال فأكثر وكان الباقى يعملون فى ٢٠,٠٠٠ مؤسسة تستخدم أقل من عشرة عمال فى كل منها كما أن ٣٣ منشأة استخدمت كل منها ١٠٠٠ عامل فأكثر ، و ٣٣ منشأة أخرى ٥٠٠ عامل فأكثر .

الا أنه بعد ثورة ١٩٥٢ حدثت تغيرات فى السياسة الاقتصادية من سياسة الحرية الى التوجية والتدخل ثم التخطيط الاقتصادى ووضع خطط للتنمية وكان من أهم معالم تلك السياسة : —

- العمل على تغير الهيكل الاقتصادى من هيكل زراعى متخلف وخدمات غير منتجة فى الكثير منها الى هيكل صناعى زراعى حديث وزيادة أهمية الخدمات الانتاجية والمرافق الاساسية . وتوزيع الاستثمارات وفقا للاولويات التى تحقق هذا التغير .
- رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة وحصول التنمية الصناعية بصفة خاصة .
- اعادة النظر فى حجم الوحدات والمنشأة الانتاجية السائدة من وحدات صغيرة الى اقامة الوحدات والمنشأة الانتاجية الكبيرة وذلك لاستخدام الاساليب الفنية الانتاجية الحديثة وامتصاص حجم أكبر من الأيد العاملة وبالتالى خلق الحاجة والطلب على أنواع ومهارات جديدة لم تكن موجودة فى ظل الوحدات الصغيرة أو الانتاج الزراعى ذى المهارات البدائية المحدودة .
- اتباع سياسة توظف تعمل على ايجاد فرص عمل لجميع الخرجين بتوزيعهم سنويا بجانب سياسة التكليف فى التخصصات التى يوجد بها عجز نسبى أدى الى التوسع فى حجم العمالة .
- توجيه الاستثمارات الصناعية لمجالات جديدة خصوصا فى الصناعات الثقيلة والخفيفة ومجالات لم تكن موجودة قبل ذلك أى لزيادة الطلب على العمالة الماهرة والمدرسة وتقليل الحاجة الى العمالة غير الماهرة .

ولقد كان من نتيجة تلك السياسة هو خفض نسبة البطالة كما ذكرنا ، وكذلك اعادة تشكيل وتوزيع هيكل القوى العاملة على الانشطة الاقتصادية المختلفة كما رأينا فى الجزء الاول

وزيادة أهمية قطاع الصناعة فى استيعاب الايدى العاملة وكذلك الحالة العملية بما أدى الى زيادة نسبة العاملين بأجر وهى سمة الاقتصاد الحديث . كما أدت هذه السياسة أيضا الى الارتفاع النسبى فى معدل نمو القوى العاملة .

٢ – سياسة الاستثمارات وتوزيعها :

يتدرج تحت هذا البند معدلات الاستثمارات بصفة عامة وهيكل استثمارات بصفة خاصة نظرا لوجود علاقة بين معدل الاستثمار والتوظف وفقا لمعامل رأس المال/العمل (Captal Labour ratio) وكذلك طبيعة الاستثمار الى هل هى مكثفة للعمل أو لرأس المال .

ولقد كانت نسبة الاستثمارات الاجمالية قبل الثورة على النحو الآتى : –

السنــة :	٤٦/٤٥	٤٧/٤٦	٤٨/٤٧	٤٩/٤٨	٥٠/٤٩	٥١/٥٠
النسبــة :	٪٣	٪٥	٪٦	٪٧	٪٨	٪٧
السنــة :	٥١/ ١٩٥٢					
النسبــة :	٪٧					

فاذا استبعدنا من هذه النسبة ٥٪ من الدخل القومى لاستهلاك رؤوس الأموال الثابتة لكانت معدلات الاستثمارات الصافية كما يلى : –

٪٢ ، صفر٪ ، ١٪ ، ٢٪ ، ٣٪ ، ٢٪ ، ٢٪ ، ٢٪ [١]

مما يعنى انخفاض معدل النمو وعدم وجود تنمية خلال تلك الفترة واتسام الاقتصاد بالركود النسبى .

ولقد ارتفعت نسبة الاستثمارات الى حوالى ١٤٪ فى المتوسط فى الخمسينات وفى أثناء خطة التنمية ٥٩/٦٠ – ٦٤/٦٥ وصلت الى ١٧ ، ١٨٪ الى أن كانت ٢٠٪ وهى أعلى نسبة استثمارات فى ٦٣/٦٤ وعلى الرغم من الانخفاض النسبى فى حجم الاستثمارات بعد ذلك فى السنوات التى تلت الخطة الا أنها لم تصل الى ذلك المستوى الذى كانت عليه قبل الثورة وقد بدأت الاستثمارات ترتفع مرة أخرى فوصل معدلها عام ٦٩/٧٠ الى ١٤٪ وفى عام ١٩٧٤ وصل الى ٦ر١٧٪[٢] ، وفى عام ١٩٧٨ تستهدف ١٨٪ كاجمالى استثمارات من الناتج المحلى ولايكفى فقط معرفة حجم الاستثمارات ونسبتها الى الناتج ، ولكن أيضا توزيعا ويعرض لنا

جدول رقم (٥)

نمط الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية

١٩٥٢ - ١٩٧٠

القطـــاع	٥٣/٥٢	١٩٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	١٩٧٤
الزراعـة	١١٫٥	١٧٫٢	١٧٫٥	٠٨٫٤
الصناعه والتعدين	٢٩٫٨ (١)	٢١٫٨ (١)	٣٥٫٢٠	٣٦٫٣
التشـييد	ــــ	ــــ	٠١٫٠	٠١٫٥
الكهربـاء	ــــ	٠٣٫٦	٠٧٫٨	٠٤٫٦
النقل والمواصلات	١٦٫١ (٢)	٢٠٫٩ (٢)	٢٠٫٤	٢٩٫٠
المال والتجارة	ــــ	ــــ	٠١٫٠	٠٠٫٨
الاسكان	٣٤٫٢ (٣)	١٨٫١	١٠٫٤	٠٨٫٢
المرافق العامة	ــــ	٠٤٫٤	٠٣٫١	٠٤٫٥
خدمات أخرى	٠٨٫٤	٠٧٫٠	٠٥٫١	٠٦٫٧
فائض الأراضى	ــــ	ــــ	٠١٫٥	ــــ
اجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملحوظات :

١ - تشمل الكهرباء وكذلك التشييد .

٢ - تشمل المال والتجارة كذلك .

٣ - يشمل المرافق العامة أيضا .

الجدول رقم (٥) نمط الاستثمارات بين القطاعات من ٥٢ - ١٩٧٠ وفى ١٩٧٨ كان توزيع الاستثمارات ٤٩٫٩٪ للقطاعات السلعية ٣٠٫٤٪ لقطاعات التوزيع ١٩٫٧٪ لقطاع الخدمات . ومن هذه البيانات يتبين مدى التغير الذى حدث فى نمط الاستثمارات وبالتالى ماننتج عنه من مقدرة استيعابية لهذه القطاعات على امتصاص أيدى عاملة جديدة .

٣ - مستوى الاجور :

ان اختلاف الاجور بين القطاعات الانتاجية يعتبر أحد العوامل الحركية بين القطاعات الاقتصادية وبنمو قطاع الصناعة وارتفاع مستوى متوسط الاجر فيه حيث انتقال العمالة من

القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى وكذلك استقرار الدخل فى قطاع الخدمات الحكومية مع سياسة تعيين الخريجين ساهم أيضا فى اجتذاب جزء من العمالة من القطاع الزراعى وكذلك استيعاب جزء من العمالة الجديدة .

ويوضح لنا البيان التالى متوسط أجر العامل سنويا فى المدة ١٩٦٠/٥٩ ، ٧٠/٦٩ ، ١٩٧٤ فى القطاعات الرئيسية والمتوسط العام بالاسعار الجاريه ومنه يتضح أن متوسط أجر فى القطاعات غير الزراعية أعلى بكثير من المتوسط العام وأن متوسط أجر العامل من الزراعة أقل بكثير من المتوسط العام ، على الرغم من انه كان حوالى ٤٠٪ من المتوسط العام ١٩٦٠/٥٩ الا أنه أصبح ٣٥٪ فى عام ١٩٧٤ . عموما فارتفاع أجر العامل فى خارج قطاع الزراعة أحد العوامل المؤثرة فى توجيه الأيدى العاملة على الانشطة المختلفة .

بيان عن متوسط أجر العامل فى القطاعات المختلفه

	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	١٩٧٤
زراعه	٠٣٠ر٢	٠٥٣ر٩	٠٧٠ر٠
صناعه	١٤٧ر٦	١٩١ر٨	٢٩٧ر٠
تشييد	٢٠١ر٧	٢٧٦ر٣	٢٣٣ر٠
كهرباء	١٦١ر٦	١٨٤ر٦	٣٥٢ر٠
المتوسط العام للاجر	٠٨٦ر٦	١٣٠ر٠	١٩٥ر٠

المصدر :
تقارير الخطة والمتابعة – وزارة التخطيط .

(ب) الأسباب الأجتماعية :

١ - نسبة الامية وهيكل التعليم :

خلال الفترة ١٩٧٦/٤٧ تغيرت الحالة التعليمية للسكان بانخفاض نسبة الامية وارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات وفقا لما هو موضح بجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة التعليمية

(١٠ سنوات فأكثر)

الحالة التعليمية	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
أميــــون	٧٨ر٠	٧٠ر٥	٦٥ر٣	٦٥ر٥
ملمون بالقراءة والكتابة	١٩ر٤	٢٢ر٥	٢٨ر٠	٢٥ر١
مؤهلات أقل من العليا	٠٢ر٢	٠٦ر٢	٠٥ر٦	١٦ر٢
مؤهلات عليا	٠٠ر٤	٠٠ر٨	٠١ر١	٠٢ر٢
الجمـــلة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠١٠٠

المصدر :

من جداول التعدادات السكانية

وارتبط هذا التحول فى انخفاض نسبة الامية بتحول فى توزيع العمالة فى القطاع الزراعى الذى ترتفع فيه نسبة الامية .

وصاحب هذا التغيير تغيير مماثل فى القبول فى التعليم بتحويل من الاتجاه نحو التعليم العام للتعليم الفنى المتوسط وكذلك فى الكليات العملية فارتفعت نسبة المقيدين فى التعليم الفنى المتوسط من ٣ر٢٪ فى ٦٥/٦٦ الى ١ر٥٪ عام ٧٠/٧١ أى أكثر من الضعف فى الوقت الذى كان فيه التعليم الثانوى العام ٧ر٤٪ فأصبح ٦ر٥٪ عن نفس الفترة أى أن الزيادة فية حوالى الربع أو أقل خلال الفترة .

٢ – التغير فى الهيكل العمرى :

١ – يؤثر التغير فى الهيكل العمرى فى معدلات النشاط الاقتصادى للسكان فقد ارتفعت نسبة السكان فى سن الانتاج ١٢ – ٦٤ من ٦١٪ الى ٥ر٦٥٪ بين عامى ٦٠ – ١٩٧٦ ويتضح من ذلك أن التركيب السكانى بدأ يأخذ اتجاها ايجابيا بانخفاض نسبة صغار السن والشيوخ الا أن هذا لايعنى أن كل هذا التحسن سيدخل مباشرة فى سوق العمل ولكن سيتجه جزء منها الى التعليم وجزء وهو الذى لن يستمر فى التعليم الى سوق العمل وبذلك يؤثر هذا الجزء فى معدل النشاط الاقتصادى الحاضر .

٣ – نسبة مساهمة المرأة فى النشاط بدأت تميل للزيادة وهى تعوض الانخفاض النسبى فى الذكور الذى يوجه للمراحل التعليمية المختلفة وبصفة عامة فان نسبة الاناث ذوات النشاط الاقتصادى الى جملة الاناث فى مصر ارتفعت من ٤ر٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٢ر٩٪ عام ١٩٧٦ وهو يعنى زيادة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى واقبالهم على نوعيات معينة من الاعمال (الخدمات بصفة عامة والصناعة) بينما تقل نسبتهم فى الزراعة والبناء مثلا .

٤ – بالاضافة للعوامل الاجتماعية السابقة فإن القيم الاجتماعية والنظرة الى قيمة العمل اليدوى بدأت تتغير لما يلمسه أفراد المجتمع من ارتفاع دخول العمال اليدويين والمهنيين والفنيين ، بالاضافة الى أهمية الحصول على دخل مستقل للفرد يؤدى الى الاقلال من نسبة العاملين لدى العائلة بدون أجر ، كما أن الارتفاع النسبى لمستويات الدخول أدى الى عدم تشغيل الاطفال قبل إتمام تعليمهم أو تأهيلهم لمهنة معينة من هنا فان العوامل والقيم الاجتماعية لها جانبها الايجابى والاخر السلبى من حيث توجيه القوى العاملة وبالتالى تحديد تركيب الهيكل المهنى وتأثيره فيه ، وكذلك من حيث معدلات النشاط والاسهام الاقتصادى .

٣ – النتـائج

بعد أن تم تحليل التغيرات فى الهيكل المهنى فإننا نتساءل عن مدى آثار هذه التغيرات وكيف يمكن قياسها ؟ هل هى متوافقة ومعادلة للتغيرات فى النشاط الاقتصادى واحتياجاته أو مازال هناك بعض القصور فى الهيكل المهنى ؟ ماهى العوامل التى يمكن التأثير فيها والتى عن طريقها يمكن احداث الاثار أو التغيرات المطلوبة ؟ هذا هو ما سنتناوله بايجاز فى هذا الجزء .

١ – بالنسبة لقياس التغيرات وأثارها على الاقتصاد القومى فبافتراض أن الانتاجية الكلية – أو الناتج المحلى – هو محصلة الانتاجيات الجزئية فى أفرع النشاط الاقتصادى المختلفة فانه بمعرفة هذا التوزيع فى سنة الاساس ومتابعة التغيرات فى سنة أخرى يمكن القياس بمدى التغيير الجزئى وكذلك الكلى فى الناتج القومى وهو مايظهره لنا الجدول رقم (٧) . فى الفترة ١٩٧٠/٦٠ ومن هذا الجدول يتبين لنا نصيب انتاجية العامل فى التغيرات الهيكلية هى ٧٧ر١٠جنيها ، ولما كان حجم قوة العمل فى ١٩٧٠ هو ٠٠٠ر٢٤٧ر٨ عامل فان مجموع الزيادة فى الناتج والتى كانت بسبب التغيرات الهيكلية هى ١٩٠ر٨٢٠ر٨٨ جنيه أو ٧٪ من الناتج القومى فى تلك السنة [٣]

جدول رقم (٧)

قياس أثر التغيرات الهيكلية المهنية على الاقتصاد المصرى

١٩٦٠ – ١٩٧٠

القطاع	الدخل القومى (مليون جنيه)		قوة العمل (بالألف)		نصيب الفرد من الدخل		نسبة قوة العمل		التغير فى نسبة قوة العمل
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	
الزراعة	٤٠٥	٧٧١	٣٢٤٥	٤٠٤٨	١٢٥	١٩٠	٥٤	٤٩	– ٥
الصناعة	٢٥٦	٥٤٢	٦٠١	٩١٦	٢٦٩	٦٠٠	١٠	١١	+ ١
التشييد	٤٧	١٢٤	١٨٥	٣٨٨	١٢١	٣٢٠	٣ر١	٤ر٧	+ ١ر٦
الكهرباء	١٠	٧٥	١٢	٢٣	٨٣٣	١٨٢٠	–ر٢	–ر٣	+ ١ر–
باقى القطاعات	٥٦٧	١٠٧٣	١٩٦٢	٢٩٠٠	٢٩٠	٣٦٢	٣٢ر٧	٣٥ر–	+ ٢ر٣
الاجمالى	١٢٨٥	٢٥٥٣	٦٠٠٦	٨٢٤٧	٢١٤	٣٠٨	١٠٠	١٠٠	صفر

المصدر :–

(1) A. El toukhy, Ibid, P. 224.

(2) Karl-Heing Horn, «structural changes and productivity», A paper presented to the Vth International summer course, university of Economic Sciences, Berlin.

٢ – من ناحية أخرى نجد أن أحد النتائج المترتبة على هذه التغيرات هى مانشاهده من ارتفاع معدلات خروج قوة العمل الى الدول العربية بعد اعدادها وتأهيلهاف مصر ، فلولا التحول من النشاط الزراعى واعداد قوة عمل مدربة ومؤهلة سواء عن طريق المراكز التعليمية او التدريبية أو الخبرات التى اكتسبها هؤلاء الافراد وحاجة سوق العمل العربية لهم .

٣ – نتيجة اخرى هى أن التركيب الطبقى فى المجتمع المصرى بدأ يتغير واذا أخذنا توزيع الدخل القومى على عوامل الانتاج كمؤثر على ذلك نجد أن نضرب نصيب الدخل من العمل كان ٤٠٪ فى عام ٦٠/٦١ارتفع الى ٤٧٪ فى ٦٤/٦٥ ثم ٤٩٫٥٪ عام ١٩٧١ وان اتجه فى الانخفاض فى عام ١٩٧٢ ليصبح ٤٦٫٣٪ .

٤ – ظاهرة أخرى ناتجة من تغير التركيب المهنى هى ارتفاع معدل التحضر أو التمدين وتركز نسبه كبيرة من السكان فى المدن نتيجة وجود فرص عمل أو مستوى حياة أفضل نسبيا .

من ناحية أخرى فانه رغم هذه التغيرات فى الهيكل المهنى الا أنه يلاحظ الاتى : –

١ – ان هذه التغيرات ليست كلها فى صالح وزيادة الانتاجية الكلية حيث ان جزءاً كبيراً من الزيادة اتجه الى قطاع الخدمات الاجتماعية غير المنتجه بسبب سياسة التوظف المتبعة .

٢ – مازالت هناك أوجه ضعف وقصور فى الاحتياجات المهنية حيث أن عرض بعض المهن لايتلاءم مع الاحتياجات منها سواء زيادة او نقصا وهو ما نلمسه من وجود عجز واضح فى الفئات المهنية بسبب خروجها من مصر ، وفائض فى العمالة المؤهلة تأهيلا عاليا ومتوسطا فى بعض الفروع وهو مايعنى عدم التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظف .

٣ – ان قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب نسبة البطالة الموجودة المفتوحة والمقنعة الموجوده فى قطاع الخدمات يحددها حجم الاستثمارات المقبلة وبالتالى فان الوضع القائم لن يتغير الا بعد فترة ليست بالقصيرة نسبيا .

٤ – ان النظرة المستقبلة تجعلنا نتساءل كيف يمكن توجيه القوى العامله وفقا لاحتياجاتنا وأثاره المحفزات لدى الافراد لتحقيق التوازن فى الهيكل المهنى، من ناحية ، وبين

العرض والطلب من ناحية أخرى وهذا لن يتأتى الا بالتأثير فى المجالات الاتية : -

(أ) التعليم وسياسته .

(ب) سياسة التوظف المتبعه .

(جـ) نظم الاجور والحوافز .

(د) سياسة الاستثمار .

هذه المجالات هى المفاتيح الرئيسية للتغير فى المستقبل ، وليس هذا مجال الحديث عنها لانه يتعلق بالسياسة المستقبله والتحليل الذى نتناوله يتعلق بالربع قرن الماضى .

الحواشى

(١) د . فؤادى مرسى ، **هذا الانفتاح الاقتصادى** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٢٣ .

(٢) وزارة التخطيط ، **تقارير الخطة والمتابعة** .

(٣) أنظر :

A. Eltoukhy, Quality of labour and its incidence on socio - economic development in Egypt, Ph. D., 1970, Warsaw, PP. 222-223.

تعقيب د . عبد المجيد فراج :

سأحاول الالتزام بالوقت المصرح به للمعقبين . ولكن أود اولا ان استهل الحديث بأن اوضح وأؤكد ان مهمة التعقيب مهمة شاقة وشائكة ، وانها لكى تؤتى ثمارها لابد ان تعود بالنفع على كل من الباحث والمستمعين . وانه لكى يتم ذلك لابد ان يستند المعقب الى اساسين ، اولها : انصاف الباحث وثانيهما : انصاف المستعمين .

ويقتضى انصاف الباحث وضع بحثه فى اطاره الصحيح . فالبحوث كما نعلم جميعا متعددة الاصناف والانواع : منها ما هو اساسى ومنا ما هو تطبيقى ، ومنها ما هو نظرى ومنها ما هو استطلاعى ، منها ما هو تبريرى ومنها ما هو هادف . وبين الهادف وغير الهادف هناك ايضا البحوث التجريدية وهكذا . وبحث الباحث الذى امامنا يدخل فى نطاق البحوث التشخيصية التطبيقية التى لاتخلو من التحليل . هذا لكى نضع انفسنا فى الاطار نفسه عند المناقشة .

اما انصاف المستمعين فيقتضى منى ان اعوض عليكم نهجى الذى سأنهجه فى استعراض هذا البحث سأبدى بعض الملاحظات ثم سأثير قضية او قضيتين على الاكثر .

الملاحظات التى يمكن ان ترد على أى بحث منها ما هو لغوى ومنها ما هو حسابى ، منها ما هو متعلق بالمصطلحات ومنها ما هو متعلق بالمفاهيم . وملاحظاتى على هذا البحث بعضها هذا وبعضها ذاك . وسأترك اللغوى والحسابى لكى اثيره فى موقعه . اما فيما يتعلق بالمصطلحات فقد استوقفنى من الباحث اعتباره مثلا قطاع التعدين كجزء من القطاع الثانوى . انا اعلم ان النشاط إما ان يصنف الى زراعة وصناعة وخدمات او ان يصنف الى اولى وثانوى وثالثى والفرق بين الاثنين يحسمه قطاع التعدين . فاذا كنا نلتزم بالزراعة والصناعة والخدمات فالتعدين يدخل فى الصناعة . واذا كنا نلتزم بالاولى والثانوى والثالثى فالتعدين يدخل فى الاولى . هذا من الناحية التصنيفية .

النقطة الثانية من حيث التجانس الاحصائى . ذكر الباحث فى عرضه انه اضطر الى استكمال بياناته من بيانات التخطيط . وبيانات التخطيط بيانات لاشك انها بيانات اجتهادية لاتعتمد على المنابع الاصلية للبيانات . وان البيانات التى تأتى من منابعها الاصلية هى التى يقوم بها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء . وأنا لا انتقد وجود هذه البيانات فى هذا البحث . ولكنى ارجو ان نتمكن ، وهذه وظيفة شاقة لايدرك مشقتها الا من يقوم بها ، أن نواصل استمرار السلاسل الزمنية من منبعين مختلفين من اجل الاستصلاح الدقيق والتحقيق فى طريقة جمع البيانات . ولذلك فانا لا الوم وجود هذه البيانات فى البحث ولكنى انتهزها فرصة فأناشد الباحث ان يتوافر على ايجاد طرق معينة لوصل السلاسل ببعضها ما امكن ذلك .

فيما يتعلق بالمفاهيم يخيل الى اننا نخطئ خطأ كبيرا اذا نحن عاملنا كل القطاعات فيما يتعلق بتقدير الاحتياجات العمالية على حد سواء . فقطاع التشييد والاسكان مثلا الذى ذكر فى البحث لا يصح ان نعتبر تقدير احتياجات العمالة فيه على غرار قطاع الصناعة او الزراعة . فهناك قطاعات تعتبر احتياجات العمل فيها احتياجات تراكمية بمعنى انها تتوافر على مدى التوسع فى الانتاج فى خلال فترة زمنية محددة . اما قطاع التشييد فشأن احتياجاته فى العمالة شأن الاستخدام الدائرى . ولذلك فان احتياجاته من العمالة يمكن ان تكون ثابتة فى خلال سنة ما ، دون ان يضر ذلك بحجم الانتاج الكلى اذا أحسن الاستفادة من دوران العمل . وحل كل هذه المشاكل يأتى لو اننا فى كل القطاعات – بغض النظر عن كونها تشييداً او زراعة او صناعة او خلافه – حرصنا على حساب انتاجية العمل فى وحدة الزمن لا فى وحدة الرجل/عام إذ أن هذا يعفينا من كثير من المزالق التى يمكن ان نقع فيها لو اننا حسبنا الانتاجية على الاساس الشخصى .

هناك مسألة مفاهيم اختلف فيها مع الباحث ، اعتقد ان القول بان هيكل القوى العاملة سبب ونتيجة للتغيرات الاقتصادية كلام لاشك صحيح . ولكنه اكثر صحة فى البلاد المنظمة عنها فى البلاد النامية (منظمة ولا اقول مخططة لانه قد يكون هناك نظام فى غيبة تخطيط صريح ولكن قد لايوجد النظام بوجود نوع من التخطيط الصريح) فهنا عملية تربط هيكل القوى العاملة كسبب ونتيجة لتغيرات الهيكل الاقتصادى القومى . وهذه عملية واردة ، ولكن يلزم تطويعها حسب المجتمعات ؛ لانه لكى تكون هياكل القوى العاملة نتيجة للتغيرات الاقتصادية فمن رأيي على الإقل أنه لابد من توافر عدة شروط : – الشرط الاول : علم مسبق

بما يتوقع من تغيرات فى هيكل الاقتصاد القومى لكى يستطيع مخطط القوى العاملة المتعلقة بالمستقبل ان يتأهب لهذا التغير ؛ الشرط الثانى : لابد أن يكون هناك توجيه وارشاد وتخصص فى مهن بعينها فيزداد اقبال الاقتصاد القومى عليها مستقبلا ؛ الشرط الثالث : لابد ان تكون القوى العاملة على درجة معينة من المرونة تكفل لها الانتقال من مكان الى مكان او من موقع انتاجى الى موقع اخر بمجرد حدوث تغير فى الهيكل الاقتصادى القومى . وهذا شئ لايرد فى المجتمعات غير المنظمة بسبب جمود القوى العاملة وجمود صنوف التعليم والتدريب . هذا أمر أعتقد انه فى الامكان على الأقل التحفظ فى قوله فيما يتعلق ببعض الدول .

بعض الحسابات تحتاج الى مراجعة ، خصوصا السطر ٣ ، ٤ ، ٥ فى الجدول رقم (١) واعتقد ان هذه المسائل يمكن تداركها باعادة الحساب مرة اخرى وهى لن تغير من منطق المناقشة التى اوردها الباحث ولكنها تحتاج فقط الى ترتيب .

فى جدول رقم ٣ – ب يحسن حذف الفئة المسماة «انشطة غير واضحة او غير كاملة التوصيف» فى المقارنة وحساب النسب بالذات ، لان وجود هذا العيب فى التصنيف قد يعطى فى بعض الاحوال ، ولا اقول فى هذه الحالة ، قد يعطى نتائج مضللة . فحذف البيانات غير الواضحة او المهن التى لايصرح بطبيعتها فى التوزيع المهنى يعتبر اسلم من حيث المقارنة بين السنوات المختلفة .

وأنا شخصيا اختلف مع الباحث حين يعتقد ان العمالة فى مصر مرتبطة بالاستثمارات . صحيح ، نظريا ، انه لابد من وجود الاستثمارات لايجاد عمالة ، ولابد من وجود طاقات انتاجية جديدة لايجاد عمالة – لكن أنا أتصور ان العمالة فى مصر دخلت فى تحديدها عوامل اخرى كثيرة جدا . قد يكون من بينها الاستثمارات ، قد يكون من بينها وجود او عدم وجود طاقات ، والتى اشير اليها ضمنا فى البحث .

أما فيما يتعلق بما اشار اليه الباحث من عدم كفاية العائد لكل الزيادة التى يمكن امتصاصها ، فطبيعى أن الزيادات التى تحدث فى القوى العاملة لابد لامتصاصها من وجود معاملات فنية معينة لدى المنتجين . ولذلك انا اعتقد اننا نغفل احيانا فى بعض بحوثنا ان الطاقة الاستيعابية ليست هى مجرد علاقة حسابية ، وأنها تتضمن ربطاً بعملية الانتاج ومدى استخدام الوسائل الفنيةداخل المصنع نفسه .

وانا بحكم خبرتى ، اقول خبرتى العامة وليست خبرتى التخصصية ، لم اجد فى بعض دراساتى مايساعدنى على ان اقوم بتقدير احتياجات العمالة لمصنع معين فى ضوء ما نتصور انه صحيح فى نظام التقديرات . فبعض البيانات غير موجودة . وسببها ان بعضنا يتصور ان وجود دفاتر فى اى مكان هو لمجرد الذكرى . لكن لا أحد يتصور أنه حتى الدفاتر الادارية تعتبر مصادر معلومات وبيانات اقتصادية عظيمة جدا لكننا للأسف لانستخدمها لهذا الغرض .

اسمحوا لى أن أثير قضيتين لصالح المناقشة فى هذا المؤتمر :

القضية الاولى تتعلق بالهيكل الملائم للقوى العاملة . لان ماهو ملائم لمجتمع معين قد لايكون ملائما لمجتمع آخر ، وما هو ملائم لفترة معينه يصح الا يكون ملائما لفترة اخرى ، وهكذا .

القضية الثانية هى : هل تغير هيكل القوى العاملة هو بالضرورة احد المتطلبات الاساسية للتنمية ؟ إن كل المشاكل التى اثارها الباحث فى بحثه راجع الى مسلك يلخصه مثل انجليزى بسيط يقول

(Fitting balls in square holes)

هذه هى المشكلة وهى أننا نحاول دائما ان ننعى حظنا العاثر فى التنمية ، لاننا باستمرار نحاول ادخال الاجسام المستديرة فى فراغات مربعة ، انه لابد للمربع من مربع وللمستدير من مستدير . وهذه عملية تخطيطية فى المقام الأول .

لذلك لابد ان نبدأ ونستوضح ما هو العامل المتغير وما هو العامل المغفل فى اى عملية تنمية .

اذا كنا نستطيع ان نكون على جانب من الجرأة فاننا يجب أن نعتبر ان القوى العاملة هى باستمرار من الثوابت . وانا اقول انها من الثوابت لادفاعا عن التخلف ولا تمسكا به*، ولكن لانه بطبيعة الحال لايمكن تغيير قوى عاملة ، لاحجماً ولاهيكلا الا فى خلال ٣٠ او ٢٥ سنه .

---

*أو كما قال شاعرنا العربى :

ومكلف الأيام ضد طباعها ... متطلب فى الماء جذوة نار (المحررون) .

فامامنا احد امرين : فاما ان تعلن الدول النامية عزمها على تغيير هيكل القوى العاملة لتحقيق التنمية . وهذا معناه حكم بالاعدام على هذه الدول ، لانها لن تنمو . واما ان تحاول هذه الدول ان تنمو فى حدود هيكل القوى العاملة القائم . وفى هذه الحالة تستطيع ان تنمو .

فلابد من استخدام القوى العاملة الموجودة والموارد الفقيرة المتاحة بل لابد من استخدام التخلف فى تحقيق التنمية – ان جاز التعبير . فاذا كان لدينا تراب كثير فلنستخدمه فى التنمية ، واذا كان لدينا ذهب كثير استخدمناه فى التنمية . لا بأس ان نحاول صنع ماكينات مما لدينا من حديد ، لكن ان يكون لدينا تراب ونصر على عمل ماكينات فهذا وضع جد غريب ! هذا معناه لابد ان نفتح فكرنا لمناقشة التنمية نفسها .

وانا مع تقديرى لكل الآراء التى ترد فى ابواب التنمية سواء فى القوى العاملة او غير القوى العاملة انتهزها فرصة بمناسبة هذا العرض الشيق الذى عرضه لنا الدكتور الطوخى لكى اثير هذه التساؤلات الجوهرية .

المناقشات :

اثار بحث د . الطوخى عددا من القضايا يمكن تلخيصها فى النقاط الثلاث التالية :

النقطة الاولى : وهى خاصة بالعلاقة بين التدريب والتنمية : هل نبدأ التنمية بما هو متاح من كوادر ، او نؤجل التنمية حتى يتم تدريب الكوادر اللازمة ؟ فى هذا الصدد لاحظ البعض اننا بدأنا التنمية فى مصر دون اعداد للكوادر اللازمة . ويدعم هذا الرأى ذلك القرار الذى صدر حديثا عن لجنة الثورة الاداريه والذى يقضى بضرورة التدريب قبل الترقية . كذلك اكد المتناقشون على ان التدريب قد يكون اكثر من التعليم فى اكتساب وتنمية المهارات ، ومن ثم ينبغى ان يلقى عناية اكبر .

النقطة الثانية : ان طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فى صناعة معينة لها شأن كبير بانتاجية العاملين فى هذه الصناعة ومعدلات نموها . ولذا فلابد من تحليل نوعية التكنولوجيا المستخدمة قبل الوصول الى حكم نهائى على انتاجية قوة العمل المشتغلة فيها .

النقطة الثالثة : تدور حول اهمية التكوين الفكرى والروحى للقوى العاملة على التنمية وكذا اثر الامن على انتاجية العامل . فالحوافز المادية ليست كافية بمفردها لزيادة الانتاجية ، ومن ثم ينبغى توجيه اهتمام كبير لدور الحوافز المعنوية فى رفع الانتاجية .

الفصل السادس

التطورات القطاعية

جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢

د . احمد حسن ابراهيم

١ ـ مقدمة :

شهدت السنوات الخمس والعشرون الاخيرة كثيرا من التغيرات التى حدثت فى اوضاع الزراعة المصرية وأثرت على كفاءتها باعتبارها القطاع الرئيسى فى الاقتصاد القومى المصرى على دورها فى المساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن أهم تلك التغيرات ما حدث فى مجال توزيع ملكية وحيازة الاراضى وما تعرضنا له من تفتت وتشتت وما حدث فى أوضاع الرى والصرف ، والتكوين المحصولى ، والثروة الحيوانية والتكنيك الزراعى وغيرها . وفى هذه الورقة نحاول التعرف على بعض تلك التغيرات .

٢ ـ تغيرات فى توزيع ملكية الأراضى الزراعية حتى عام ١٩٥٢ :

عندما قامت الثورة المصرية فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ كان قد مضى حوالى ستين عاما على اقرار حق الملكية الفردية فى الارض الزراعية للفلاح المصرى الصغير فى عام ١٨٩١ ، بعد مرور حوالى نصف قرن من الزمن على منح هذا الحق من جانب محمد على لافراد اسرته وأصدقائه ومعاونيه من اجانب ومصريين . وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية بين اقرار حق الملكية الفردية فى الارض الزراعية للفلاح المصرى الصغير وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢

فقد شهدت هذه الفترة اتساعا كبيرا فى خريطة توزيع ملكية الاراضى الزراعية اذ ازداد عدد ملاك هذه الاراضى فى عام ١٩٥٠ بنسبة حوالى ٢٠٣٪ بينما لم تزد مساحتها الاجمالية الا بنحو ٦ر١٦٪ فقط ، وقد تركز القسم الاعظم من الزيادة فى عدد الملاك وقدره نحو ٦ر٩٩٪ منها فى فئة الملاك لاقل من خمسة أفدنة التى ازداد عدد الملاك الواقعين فيها بنحو ٢٤١٪ فى حين ازدادت المساحة الواقعة فيها بنحو ٨٩٪ فقط ، وهذه الزيادة توازى من ناحية اخرى نحو ٧ر١١٦٪ من الزيادة فى المجموع الكلى لمساحة الملكيات الزراعية .

كانت نسب التغير فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية فيما بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ أقل بكثير فى فئات الملكية الاعلى عنها فى فئة الملكية الاقل من خمسة افدنة ، فقد ازداد عدد الملاك فى فئة الملاك لخمسة أفدنة الى اقل من خمسين فدانا بنحو ٣ر٥٪ هى توازى نحو ٤ر٪ من الزيادة فى المجموع الكلى لعدد الملاك فى حين ازدادت مساحة الملكيات الواقعة فى هذه الفئة بنحو ٣ر٧٢٪ وهى تعادل نحو ٧ر٧٪ من الزيادة فى المجموع الكلى لمساحة الملكيات . وفى فئة الملاك لخمسين فدانا فأكثر انخفض عدد الملاك بنحو ٥ر٪ كما انخفضت المساحة المملوكة لهم بنحو ٢ر٩٪ .

لقد ترتب على زيادة المجموع الكلى لعدد الملكيات الزراعية بالنسبة المرتفعة المشار اليها وزيادة المساحة بنسبة تقل عنها كثيرا إذ انخفض المتوسط العام لمساحة الملكية الزراعية فى عام ١٩٥٠ الى أقل من النصف بالمقارنة بما كان عليه فى عام ١٩٠٠ اذ انخفض من نحو ٦ر٥ فدان فى عام ١٩٠٠ الى نحو ١٦ر٢ فدان فى عام ١٩٥٠ .

بالاضافة الى اتساع خريطة توزيع ملكية الاراضى الزراعية فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٥٠ ـ شهدت هذه الفترة تغيرات كبيرة فى التوزيع النسبى لملكية هذه الاراضى حسب فئات الملكية المختلفة وتتضح هذه التغيرات من مقارنة البيانات فى الجدول رقم (١) .

من هذه المقارنه يتبين ان تطور توزيع ملكية الاراضى الزراعية فى مصر فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٥٠ قد سار فى اتجاه زيادة حدة اللامساواه فى توزيع ملكية هذه الاراضى بين مالكيها وهذا ما يؤكده ارتفاع نسبة التركيز فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية من ٦٩٥ر٠ فى عام ١٩٠٠ الى ٧٤١ر٠ فى عام ١٩٥٠ ولقد استمر توزيع ملكية الاراضى الزراعية فى نفس الاتجاه تقريبا حتى عام ١٩٥٢ وهو ما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) .

جدول (١)

تطور توزيع ملكية الأراضى الزراعية
فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠

فئة الملكية	١٩٠٠ عدد ٪	١٩٠٠ مساحة ٪	١٩٠٠ متوسط المساحة بالفدان	١٩٥٠ عدد ٪	١٩٥٠ مساحة ٪	١٩٥٠ متوسط المساحة بالفدان
أقل من خمسة أفدنة	٨٣,٢٦	٢١,٧٧	١,٤٦	٩٤,١٩	٣٥,٢٩	٠,٨١
٥ ـ ١٠ أفدنة	٨,٧٧	١٠,٩٥	٦,٩٩	٢,٩٠	٨,٩٠	٦,٦٤
١٠ ـ ٥٠ فدانا	٦,٦٦	٢٣,٤١		٢,٤٨	٢١,٦٦	١٩,٤٠
خمسين فدانا فأكثر	١,٣١	٤٣,٨٧	١٧٨,٩٢	٠,٤٣	٣٤,١٥	١٧١,٣٤
جملة	١٠٠	١٠٠	٥,٥٩	١٠٠	١٠٠	٢,١٦

المصدر : أنظر المصدر فى نهاية البحث

جدول (٢)

توزيع ملكية الاراضى الزراعية فى مصر
قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢

	عدد بالالف	٪	مساحة بالالف فدان	٪	متوسط المساحة الملكية بالفدان
أقل من خمسة أفدنة	٢٦٤٢	٩٤,٣	٢١٢٢	٣٥,٤	٨٠ ـ
٥ ـ ١٠ أفدنة	٧٩	٢,٨	٥٢٦	٨,٨	٦,٦٦
١٠ ـ ٥٠ فدانا	٦٩	٢,٥	١٢٩٢	٢١,٦	١٨,٧٣
خمسين فدانا فأكثر	١١	٠,٤	٢٠٤٤	٣٤,٢	١٨٥,٨٢
جملة	٢٨٠١	١٠٠	٥٩٨٤	١٠٠	٢,١٤

المصدر : أنظر المصدر فى نهاية البحث

٣ ـ العوامل المسئولة عن تجزؤ ملكية الاراضى الزراعية حتى عام ١٩٥٢ :

كان لسوء توزيع ملكية الاراضى الزراعية سواء فى عام ١٩٠٠ او عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ أسباب عديدة ليست هذه الورقة مجالا لذكرها اذ يهمنا هنا اساسا العوامل المسئولة عن التضاؤل المستمر فى متوسط مساحة الملكية ، فالى جانب استئثار نسبة ضئيلة جدا من ملاك الاراضى الزراعية (لم تتجاوز ٠,٤٪ منهم عام ١٩٥٢) بأكثر من ثلث مجموع هذه الاراضى

أدت عوامل اخرى الى التضاؤل المستمر فى متوسط مساحة الملكية الزراعية وهذه العوامل

١ ـ تزايد السكان بمعدلات كبيرة وسريعة فى نفس الوقت الذى ازدادت فيه مساحة الاراضى المزروعة ببطء شديد وبمعدلات منخفضة للغاية .

٢ ـ غياب الانشطة الاقتصادية البديلة للزراعة ، كمجال للعمل ومصدر للرزق أو عدم كفاية ما كان قائما منها لامتصاص الاعداد المتزايدة من السكان وامدادها بالدخل اللازم لمعيشتها ومن ثم فقد كان لابد من ان يتجه هؤلاء الى الزراعة مع ما يقترن بذلك من سعى الى امتلاك قطعة من الارض الزراعية ، كضمان لاستمرار العمل والرزق ، وبالتالى ما يقترن به من زيادة فى الطلب على الاراضى الزراعية المحدودة المساحة بطبيعتها . ولقد ترتب على ذلك استمرار تجزئة الاراضى الزراعية وتزايد عدد ملاكها . وذلك فضلا عن التخلف العام فى المجتمع آنذاك وما ترتب عليه من ضعف فى الوعى الاقتصادى للافراد ، مما ادى الى قلة اعتيادهم على الاشتغال باعمال الصناعة او غيرها من اوجه النشاط الاقتصادى الاخرى . ولقد ترتب على ذلك ارتباط شديد بالارض الزراعية صوره البعض كأنه ارتباط عاطفى بالارض فى حين انه فى حقيقته ارتباط مادى بحت .

٣ ـ تطبيق قوانين المواريث التى تسمح بتقسيم الارض ، مهما صغرت مساحتها ، بين الورثة الشرعيين . ولقد كان فعل هذه القوانين اشد تأثيرا ، من غيره من العوامل ، فى تجزئة الملكيات الصغيرة الى ملكيات قزمية ، وفى تجزئة الملكيات المتوسطة الى ملكيات صغيرة ، وفى تجزئة بعض الملكيات الكبيرة الى ملكيات متوسطة ، تماما كما كانت اثار التفتت المترتبة عليه أكثر وضوحا فى حالة الملكيات الصغيرة عنها فى حالة الملكيات المتوسطة ، وفى هذه عنها فى حالة الملكيات الكبيرة .

٤ ـ موقف الاصلاح الزراعى من تجزؤ الملكية الزراعية :

بعد قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وجهت سلطاتها اهتماما خاصا للاصلاح الزراعى . وهو ما اتضح بجلاء وصراحة فى ثانى مبادئها الستة المشهورة التى أعلنتها فور قيامها ، وفى هذا الشأن يشير ميثاق العمل الوطنى الى انه «فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالارض ومن عليها كان المبدأ الثانى هو القضاء على الاقطاع » . وهكذا لم يكد يمضى شهر ونصف على قيام الثورة حتى صدر قانون الاصلاح الزراعى الاول فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

والى جانب اعادة توزيع ملكية الاراضى الزراعية ، وغير ذلك من القضايا التى يشتمل عليها الاصلاح الزراعى بمعناه الواسع اهتم قانون الاصلاح الزراعى الاول بايقاف الاتجاه المستمر نحو حدوث المزيد من التجزؤ فى ملكية الاراضى الزراعية وما ينشأ عنه من ملكيات تبلغ من الصفر درجة تعجز معها عن أن توفر لاصحابها مستوى معيشة يليق بالانسان[١] .

ولعله من الملفت للنظر ان قانون الاصلاح الزراعى الاول الذى نص على عدم تجزئة الاراضى الزراعية الى اقل من خمسة افدنة كان هو نفسه الذى نص فى مادته رقم ٩ على توزيع الاراضى المستولى عليها صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة افدنه . وهكذا يلاحظ ان القانون فى موضع منه قد جعل الخمسة أفدنة حدا اقصى لما يجوز ان يتملكه المنتفع باراضى الاصلاح الزراعى ، وفى موضع آخر جعل الخمسة أفدنة حدا ادنى لا يجوز تجزئة الاراضى الزراعية الى اقل منه . ومن ثم فقد وقع القانون فى تناقض أضعف من قدرته وفاعليته فى الوقاية من حدوث مزيد من التجزؤ فى ملكية الاراضى الزراعية وبقيت مواده المتعلقة بالحد من تجزئة الاراضى مجرد نصوص تاريخية لم يقدر لها ان تخرج من نطاق الاطار التشريعى النظرى الى مجال التنفيذ العملى . ونحن نتفق هنا مع المهندس سيد مرعى[٢] والمهندس سعد هجرس[٣] فى ان عدم تنفيذ هذه النصوص انما يرجع الى :

١ ـ استحالة اتفاق الورثة على التخلى عن انصبتهم لواحد منهم وذلك بسبب ضيق مجالات العمل امامهم خارج الزراعة .

٢ ـ فقر الورثة وعدم وجود احد بينهم يستطيع ان يدفع للاخرين ثمن انصبتهم فى الارض الموروثه .

٣ ـ صعوبة اتفاق الورثة فيما بينهم لما للارض من اهمية فى تحديد القيمة الاجتماعية والادبية للناس .

٤ ـ اباحة قانون الاصلاح الزراعى ذاته ، تجزئة الملكيات الى مساحات تقل كل منها عن خمسة أفدنة .

اننا نعتقد ان قانون الاصلاح الزراعى قد اضاع فرصة هائلة كانت ملائمة لنجاح

محاولة الوقاية من حدوث مزيد من التجزؤ فى ملكية الاراضى الزراعية ، وذلك عندما حرص على تأكيد حق الملكية الفردية فى الاراضى الزراعية واكد هذا الحرص بتوزيع الاراضى المستولى عليها فى ملكيات فردية صغيرة . فلو ان القانون كان قد اهتم بتوزيع هذه الاراضى فى نطاق ملكية او حيازه تعاونيتين لكان قد استطاع بذلك ان يقدم شكلا متقدما وناجحا من اشكال الملكية والحيازة الزراعية ، هذا الشكل ما كان يلبث (بفضل ما يحققه من تفوق على شكل الملكية والحيازة الفرديين) ان يصبح قدوة يحتذيها صغار الملاك ، لا بل وحتى متوسط الملاك ، عندما يلمسون قدرته على زيادة كفاءة استخدام مواردهم الزراعية ومن ثم زيادة دخولهم من العمل بالزراعة وليس ثمة شك فى ان نجاح مثل هذا الشكل من اشكال الملكية او الحيازة الزراعيتين كان كفيلا بالقضاء على الاسباب المشار اليها والتى يرجع اليها عدم نجاح المحاولة التى تضمنها قانون الاصلاح الزراعى الاول للحد من حدوث مزيد من التجزؤ فى الملكيات الزراعية مستقبلا .

لقد اهتم قانون الاصلاح الزراعى الاول ، نظريا ، بالحد من حدوث مزيد من التجزؤ فى الملكيات الزراعية فى المستقبل الا انه لم يول اى اهتمام ، ولو حتى نظريا على الاقل ، لعلاج الاثار المترتبة على التجزؤ والتشتت القائمين فعلا فى ملكية وحيازة الاراضى الزراعية . وهكذا يتضح ان قانون الاصلاح الزراعى لم يقدم حلا لمشكلة التجزؤ والتشتت فى ملكية الاراضى الزراعية فلا هو عالج التجزؤ والتشتت القائمين ولا هو قضى على اسباب حدوث مزيد من التجزؤ والتشتت فى المستقبل .

٥ ـ توزيع ملكية الاراضى الزراعية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

نجح الاصلاح الزراعى الى حد ما فى اعادة توزيع ملكية الاراضى الزراعية وان كانت النتائج التى حققها فى هذا الشأن قد جاءت اضعف بكثير مما كان يمكن وينتظر ان يحققها ، ويرجع ذلك فى رأينا الى الاسباب التالية :

١ ـ ارتفاع الحد الاقصى للملكية الاراضى الزراعية بدرجة لا تتفق مع فكرة تحقيق العدالة فى توزيع ملكية هذه الاراضى ولا تمكن من تحقيقها ، خاصة فى ظل ما هو معروف من ناحية ، عن ضيق مساحة الاراضى الزراعية ، وما هو معروف من ناحية اخرى . عن ضخامة عدد المشتغلين بالزراعة بصفة عامة والمعدمين منهم او الذين لا يمتلكون ارضا بصفة خاصة .

٢ ـ حرص المشرع على عدم المساس بملكيات اغنياء الريف .

٣ ـ السماح للملاك الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى الاول بالتصرف بطريق الشخصى فى الاراضى الزائدة لديهم عن الحد الاقصى ما لم يكن صدر قرار الاستيلاء عليها.

٤ ـ توزيع الاراضى على المنتفعين فى ملكيات فردية صغيرة وبطريقة ادت الى حرمان القسم الاعظم من العمال الزراعيين ليس فقط من تملك نصيب فيها لا بل وحتى من مجرد فرصة العمل فيها كأجراء .

وفى اعتقادنا ، وهو ما عبرنا عنه فى كتابات اخرى ، ان الاصلاح الزراعى كان يمكن ، بالتأكيد ان يكون اكثر فعالية فى تحقيق العدالة فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية وفى الارتفاع بالكفاءة الاقتصادية للزراعة المصرية لو انه نزل بالحد الاقصى للملكية الفردية الخاصة عما هو عليه الان ، ولو أن الدولة استولت على جميع الاراضى الزائدة عن هذا الحد واعادت توزيعها على العمال الزراعيين وصغار المستأجرين فى شكل تعاونيات انتاجية زراعية ذات سعة كبيرة ، كلما امكن ذلك ، وتضم الى جوار العمال الزراعيين وصغار المستأجرين صغار الملاك ممن تنطبق عليهم شروط الانتفاع بالاراضى المزروعة على ان يكون انضمامهم الى التعاونية الانتاجية الزراعية بما لديهم من أراض ـ يمتلكونها ، قبل الاصلاح الزراعى ، شرطا لانتفاعهم بالاراضى الموزعة عن طريق الاصلاح الزراعى .

ومع ذلك فقد ادت اعادة توزيع ملكية الاراضى الزراعية تطبيقا لقوانين الاصلاح الزراعى فى مجموعها الى تخفيف حدة اللامساواة فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية الى حد ما . يتضح ذلك من انخفاض نسبة التركيز فى توزيع ملكية هذه الاراضى من ٧٤٣ر٠ فى عام ١٩٥٢ الى نحو ٦٩٩ر٠ فى عام ١٩٦١ ونحو ٣٨٣ر٠ فى عام ١٩٦٥ . وان كنا نعتقد ان النسبة الاخيرة لا تعكس الوضع الحقيقى لملكية الاراضى الزراعية فى عام ١٩٦٥ وذلك نظرا لحسابها من هيكل توزيعى لا يشتمل على الفئات الاقل من خمسة افدنة مفصلة كل على حدة . ويتضح مدى الاختلاف بين النسبة المشار اليها وبين النسبة الحقيقية للتركيز فى عام ١٩٦٥ اذا ما علم ان حساب نسبة التركيز فى عام ١٩٦١ من هيكل توزيعى يشتمل على الفئات الاقل من خمسة افدنه مفصلة كل على حدة قد اسفر عن نسبة تركيز قدرها ٥٢٥ر٠

يتضح مدى التغير فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية نتيجة لتطبيق قوانين الاصلاح الزراعى من مراجعة توزيع ملكية الاراضى فى عامى ١٩٦١ (أى نتيجة لتطبيق قانون

جدول رقم (٣)

توزيع ملكية الأراضى الزراعية عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٥

فئة الملكية	١٩٦١					١٩٦٥				
	عدد بالالف	٪	مساحة بالالف فدان	٪	متوسط المساحة بالفدان	عدد بالالف	٪	مساحة بالالف فدان	٪	متوسط المساحة بالفدان
أقل من خمسة أفدنة	٢٩١٩	٩٤,١	٣١٧٢	٥٢,١	١,٠٨	٣٠٣٣	٩٤,٥	٣٦٩٣	٥٧,١	١,٢٢
٥ – ١٠ أفدنة	٨٠	٢,٦	٥٢٦	٨,٦	٦,٥٧	٧٨	٢,٤	٦١٤	٩,٥	٧,٨٧
١٠ – ٥٠ فدان	٩١	٢,٩	١٤٥٦	٢٤,٠	١٦,–	٩٠	٢,٨	١٣٤٢	٢٠,٨	(٥) ١٤,٩١
خمسن فدان فأكثر	١١	٠,٤	٩٣٠	١٥,٣	٨٠,٤٥	١٠	٠,٣	٨١٣	١٢,٦	٨١,٣٠
جملة	٣١٠١	١٠٠	٦٠٨٤	١٠	١,٩٦	٣٢١١	١٠٠	٦٤٦٢	١٠٠	٢,٠٠

(٥) يلاحظ أن متوسط الملكية فى فئة من ١٠ إلى ٢٠ فدان يصل طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء إلى ٨٦٤ فدان أى أقل بكثير من الحد الأدنى للفئة وهذا الخطأ يتكرر بصفة مستمرة منذ عام ١٩٦٦ وحتى آخر كتاب احصائى سنوى وهو الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٣ – ١٩٧٦ الصادر عام ١٩٧٧ .

الاصلاح الزراعى الاول) و ١٩٦٥ (أى نتيجة لتطبيق الاصلاح الزراعى الثانى) ، والذى يتضمنه الجدول رقم (٣) .

بمقارنة توزيع ملكية الاراضى الزراعية عام ١٩٦١ بعام ١٩٥٢ وقبل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى ، يتضح ان الفترة فيما بين صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول وعام ١٩٦١ قد شهدت تزايدا فى مساحة الاراضى المملوكة لاغنياء الفلاحين (الذين تتراوح ملكياتهم بين ١٠ و ٥٠ فدانا) حيث ازدادت من حوالى ١,٢٩ مليون فدان فى عام ١٩٥٢ الى ١,٤٦ مليون فدان فى عام ١٩٦١ وقد حدثت هذه الزيادة فى الملكيات من ٢٠ الى ٥٠ فدانا وهذا يرجع فى رأينا الى أن أغنياء الفلاحين قد انتهزوا فرصة السماح للملاك الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى الاول بالتصرف بطريق البيع الشخصى فى الاراضى الزائدة لديهم عن الحد الاقصى ما لم يكن قد صدر قرار الاستيلاء عليها ، لزيادة ملكياتهم وتقوية مراكزهم فى الريف . ويلاحظ أن المساحة المملوكة لهؤلاء قد عادت فانخفضت فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٥ بمقدار ١١٤ ألف فدان ذهب معظمها (٨٨ ألف فدان) الى فئة متوسطى الملاك (٥ ـ أفدنه) .

وفيما يتعلق بتجزؤ الملكيات الزراعية ، يعكس توزيع ملكية الاراضى الزراعية عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ان تجزؤ الملكيات لم يتوقف بل اكثر من ذلك ازدادت حدته بدليل انخفاض المتوسط العام لمساحة الملكية من ١٤ر٢ فدان عام ١٩٥٢ الى ١٫٩٦ و ٢٫٠ فدان عامى ١٩٦١ و ١٩٦٥ على التوالى .

لم تصدر بعد عام ١٩٦٥ احصاءات رسمية لتوزيع ملكية الاراضى الزراعية على الرغم مما شهدته السنوات الاخيرة من تغيرات فى السياسات والاوضاع الاقتصادية التى لابد وانها قد احدثت تغييرات صخمة فى توريع ملكية الاراضى الزراعية . وهناك تقدير لجهاز الاسعار فيما يتعلق بتوزيع ملكية الاراضى الزراعية عام ١٩٧٣ . ويشير هذا التقدير[٤] الى حدوث تغيرات هامة فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية . فطبقا لما جاء به انخفضت نسبة الملاك لاقل من خمسة افدنة من ٩٤٫٥٪ عام ١٩٦٥ الى ٨٥٫٦٪ عام ١٩٧٣ فى حين انخفض نصيبهم من مجموع الاراضى الزراعية من ٥٧٫١٪ الى ٢٦٫١٪ فيما بين العامين المذكورين . هذا التغير يعنى ان اوضاع صغار الملاك الزراعيين قد ساءت بعد اكثر من عشرين عاما من تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الاول عما كانت عليه قبله . ونفس الشئ ينطبق على متوسطى الملاك (٥-١٠ أفدنة) الذين تضاعفت نسبتهم حوالى ثلاث مرات عما كانت عليه فى عام ١٩٥٢ بينما لم يزد نصيبهم من مجموع مساحة الملكيات الزراعية بأكثر من ٢٧٪ بالمقارنة بنصيبهم منها عام ١٩٥٢ أما اغنياء الفلاحين وكبار الملاك فقد زادت نسبتهم بحوالى ١٢٧٪ - بالمقارنة بعام ١٩٥٢ كما زاد نصيبهم من الارض بحوالى ١٢٪ بالمقارنة بعام ١٩٥٢ أيضا .

ان بيانات التقدير المذكور تشير الى حدوث زيادة فى نسب متوسطى وأغنياء وكبار الملاك والى زيادة انصبتهم من الارض . ومعنى ذلك فى بلد يتسم بمحدودية الارض الزراعية ان صغار الفلاحين قد ازدادوا فقرا وأن نصيبهم من الارض الزراعية قد انخفض لصالح الفئات الاعلى . وهذا هو احد المظاهر المصاحبة للتطور الرأسمالى فى الزراعة الذى يؤدى إلى زيادة غنى الاغنياء وفقر الفقراء . وهذا التطور يتسم بالقضاء تدريجيا على صغار الفلاحين وتحويلهم الى عمال اجراء . ان تركيز الارض فى أيدى أغنياء الفلاحين وكبار الملاك الزراعيين ليس الا سببا واحداً من أسباب اتساع الفوارق الطبقية فى الزراعة المصرية والتى تزداد عن طريق عملية التمايز التى تحدث من خلال تركيز رأس المال (فى صورة آلات زراعية ومنشآت وغيرها) فى ايدى اغنياء الفلاحين وكبار الملاك ، وكذلك من خلال زراعتهم لمحاصيل ذات اربحية عالية كالخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية والعطرية .

٦ ـ تغيرات العلاقة بين الحيازات والملكيات الزراعية فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٦١ :

ان علاقات الملكية لا تكفى وحدها للتعبير عن علاقات الانتاج فى الزراعة نظرا لانتشار ظاهرة الايجار مما يترتب عليه وجود ملاك لارض لا يزرعونها وزراع لارض لا يملكونها . ومع ذلك فانهم يمثلون طرفا هاما فى علاقات الانتاج فى الزراعية . وان مقارنة سريعة لعدد ملكيات الارض الزراعية وحيازتها فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ لتبين ان الحائزين الفعليين للارض الزراعية لم يتجاوزوا ٣٥٪ فقط من عدد ملاك الارض الزراعية فى عام ١٩٥٠ وحوالى ٥٣٪ منهم فى عام ١٩٦٠ (وهو آخر عام تتوفر فيه بيانات عن توزيع حيازة الاراضى الزراعية) . ومن الجدير بالذكر ان انخفاض عدد الحائزين بالنسبة لعدد الملاك ينحصر فى العامين المذكورين فى فئة الملاك لأقل من خمسة افدنة بينما يزيد عدد الحائزين على عدد الملاك فى الفئات الاعلى . ففى عام ١٩٥٠ زاد عدد الحائزين عن عدد الملاك بنسبة تزيد عن ٣٥٪ فى الفئات من خمسة الى اقل من خمسين فدانا وبنسبة تزيد عن ٢٥٪ فى فئة خمسين فدانا فأكثر . وفى عام ١٩٦١ كان عدد الحائزين يزيد عن عدد الملاك بأكثر من ٥٢٪ فى الفئات من خمسة الى أقل من خمسين فدانا ويكاد يتساوى معه فى الفئات من خمسين فدانا فأكثر . كذلك يلاحظ ان مساحة الحيازات تقل عن مساحة الملكيات فى فئة الاقل من خمسة أفدنة وتزيد عنها الفئات الاخرى فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ . ان هذه المقارنة ان كانت تدل على شئ فانما تدل على مايلى :

١ ـ ان نسبة كبيرة من مجموع الملاك الزراعيين لا تمارس عملية زراعة أو الاشراف على زراعة الارض التى تمتلكها .

٢ ـ ان نسبة كبيرة من مجموع الملاك الزراعيين الواقعين فى فئة الاقل من خمسة افدنة يسقطون حق الانتفاع بأراضيهم للغير او يحصلون على حق الانتفاع بأراض مملوكة للغير ، سواء داخل أو خارج فئتهم ، بحيث يرتقون الى مرتبة الحائزين فى الفئة الاعلى من خمسة افدنة .

٣ ـ ان النقص فى نسبة عدد الحائزين الى عدد الملاك ، وفى نسبة مساحة الحيازات الى مساحة الملكيات فى فئة الاقل من خمسة أفدنة ، يقابله زيادة فى نسبة عدد الحائزين الى عدد الملاك وفى نسبة مساحة الحيازات الى مساحة الملكيات فى الفئات الاعلى مما يمكن معه القول بأن نمو فئة متوسطى وكبار الحائزين ، سواء من حيث العدد او المساحة كان يتم دائما على حساب انكماش فئة الحائزين من صغار الملاك .

جدول (٤)

نطور توزيع الأرض الزراعية طبقا لفئات الحيازة المختلفة فى مصر ١٩٥٠ ـ ١٩٦١

فئة الحيازة	١٩٥٠					١٩٦١				
	عدد	٪	مساحة بالفدان	٪	متوسط المساحة بالفدان	عدد	٪	مساحة بالفدان	٪	متوسط المساحة بالفدان
أقل من خمسة أفدنة	٧٨٦٧٩٠	٧٨ر٤	١٤٢٢٨١٧	٢٣ر٢	١ر٨١	١٣٨١٢٤١	٨٤ر١	٢٣٥٤٤٢١	٣٧ر٨	١ر٧٠
٥ ـ ١٠ أفدنة	١٢٢٣٥٦	١٢ر٢	٨١٨٣٨٢	١٣ر٣	٦ر٦٤	١٧٠٠١٩	١٠ر٤	١١٠٠٦٦٩	١٧ر٧	٦ر٤٧
١٠ ـ ٥٠ فدانا	٧٨٩٨٥	٧ر٩	١٤٩٧٤١٣	٢٤ر٤	١٨ر٩٨	٨٠٥١٦	٤ر٩	١٤٣١٨٨٦	٢٣ر٠	١٧ر٧٨
خمسين فدانا فأكثر	١٤٨٩٢	١ر٥	٢٤٠٥٣١٢	٣٩ر١	١٦٦ر٥٢	١٠٣٨٤	٠ر٦	١٣٣٥٨٦٣	٢١ر٥	١٢٨ر٦٥
جملة	١٠٠٣٠٢٣	١٠٠	٦١٤٣٩٢٤	١٠٠	٦ر١٣	١٦٤٢١٦٠	١٠٠	٦٢٢٢٨٣٩	١٠٠	٣ر٧٩

المصدر : أنظر المصدر فى نهاية البحث .

٤ ـ ان ارتفاع نسبة عدد الحائزين ومساحة الحيازات فى فئة الاقل من خمسة افدنه ترجع الى اعادة توزيع الاراضى المستولى عليها بموجب قوانين الاصلاح الزراعى فى مساحات تقل عن خمسة أفدنة سواء اكان التوزيع فى صورة تمليك او تأجير فضلا عن حظر تأجير الاراضى الموزعه .

٧ ـ تغيرات فى توزيع الحيازات الزراعية فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ :

يتسم التوزيع الحيازى للارض الزراعية مثله مثل توزيع ملكيتها بسيادة الحيازات الصغيرة والقزمية كما يتسم بتمزق المساحة المكونة للحيازة الواحدة وتشتتها بين اكثر من قطعة صغيرة ويبين الجدول رقم (٤) التطور فى توزيع الارض الزراعية طبقا لفئات الحيازة المختلفة فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ :

من مقارنة التوزيع الحيازى فى عام ١٩٥٠ بمثيله فى عام ١٩٦١ يتضح مايلى :

١ ـ زيادة المجموع الكلى لعدد ومساحة الحيازات الزراعية بنحو ٦٣ر٧٢٪ و ١ر٢٨٪ على التوالى مما ادى الى انخفاض المتوسط العام لمساحة الحيازة بأكثر من ٣٨٪ .

٢ ـ تركز القسم الاعظم من الزيادة فى عدد ومساحة الحيازات فى فئة الحيازات الاقل من خمسة أفدنة اذ زاد عدد ومساحة الحيازات فى هذه الفئة بنحو ٧٥ر٥٥٪ ونحو ٦٥ر٤٧٪ على التوالى مما ادى الى انخفاض متوسط مساحة الحيازة فى هذه الفئة بنحو ٦٪ .

٣ ـ زيادة مجموع عدد ومساحة الحيازات فى الفئات من خمسة الى أقل من خمسين فدانا بنحو ٢٤٫٤٪ و ٩٫٣٪ على التوالى وانخفاض متوسط مساحة الحيازة فيها بنحو ١٢٪ .

٤ ـ انخفاض مجموع عدد ومساحة الحيازات ومتوسط مساحة الحيازة فى فئة الخمسين فدانا فأكثر بنحو ٣٠٫٣٪ ، و ٤٤٫٥٪ ، و ٢٠٫٣٥٪ على التوالى .

لقد أدت هذه التغيرات الى تخفيف حدة اللامساواه فى التوزيع الحيازى وهو ما يؤكده انخفاض نسبة التركيز فى توزيع الحيازات الزراعية من نحو ٠٫٧١٤ عام ١٩٥٠ الى نحو ٠٫٦٢٨ فى عام ١٩٦١ اما فيما يتعلق بالتجزؤ والتشتت الحيازى فقد ازدادت حدتها وهو ما يتضح من انخفاض المتوسط العام لمساحة الحيازة ومتوسط مساحتها فى الفئات المختلفة الى جانب ارتفاع عدد القطع المتناثرة التى يتكون منها البنيان الحيازى من حوالى ٢٫٥٣ مليون قطعة فى عام ١٩٥٠ بمتوسط عام لمساحة القطعة مقداره حوالى ٢٫٤٣ فدان الى حوالى ٤٫٤ مليون قطعة فى عام ١٩٦١ بمتوسط لمساحة القطعة مقداره حوالى ١٫٤ فدان[٥] .

ومن المثير للاسف هنا انه لا توجد اية احصاءات منشورة عن توزيع الحيازات الزراعية وظاهرة تجزئها وتشتتها بعد عام ١٩٦١ مثلما تنعدم ايضا احصاءات توزيع الملكية الزراعية بعد عام ١٩٦٥ . ولعله يجوز لنا ان نتساءل هنا بحق عن السبب فى انعدام هذه الاحصاءات على الرغم من التطورات التى حدثت فى السياسات والاوضاع الاقتصادية فى السنوات الاخيرة والتى لابد وانها قد تركت آثارا ضخمة على الهيكل التوزيعى لكل من ملكية وحيازة الاراضى الزراعية فضلا عن الاثار المترتبة على استمرار عمل عوامل التجزؤ والتشتت التقليدية فى الزراعة المصرية .

٨ ـ التغير فى درجة تكثيف الانتاج الزراعى :

على الرغم من انه لم تكد تحدث اية زيادة حقيقية فى مساحة الاراضى المزروعة منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٧[٦] ، ازداد اجمالى المساحة المحصولية طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، من حوالى ٩٫٣٠٨ مليون فدان عام ١٩٥٢ الى حوالى ١١٫٢٣٦ مليون فدان فى عام ١٩٧٦ اى بزيادة قدرها ١٫٩٢٨ مليون فدان تعادل اكثر من ٢٠٪ من المساحة المحصولية عام ١٩٥٢ وهذا يعكس ارتفاع درجة كثافة استخدام الارض الزراعية المتاحة . وليس ثمة شك فى أن جانبا من هذه الزيادة فى المساحة المحصولية صحيح ويرجع بصفة اساسية الى زيادة المساحة المنزرعة بالخضر من حوالى ٢٦٢ ألف فدان عام ١٩٥٢ الى

حوالى ٩٣١ الف فدان عام ١٩٧٦ ، بزيادة نسبتها حوالى ٢٥٥٪ . وفى نفس الوقت فاننا نعتقد بعدم دقة البيانات الخاصة بتطور المساحة المحصولية فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧٦ ونبنى هذا الاعتقاد على مايلى :

١ ــ بمقارنة المساحات التفصيلية للمحاصيل الشتوية عام ١٩٧٦ بمساحاتها عام ١٩٥٢ يتضح أن هناك نقصا فى مساحات بعض المحاصيل كالقمح والفول والشعير عام ١٩٧٦ بمقارنته بعام ١٩٥٢ ، وان هذا النقص يصل فى مجموعه الى ١٢١ ألف فدان . وفى نفس الوقت ازدادت مساحات بعض المحاصيل كالبرسيم والخضر والكتان وغيرها فى عام ١٩٧٦ بالمقارنه بعام ١٩٥٢ . وبلغ مجموع هذه الزيادة حوالى ٨٤١ الف فدان تصل الى ١٠٠٦ر١ مليون فدان اذا ما اضيفت لها الزيادة فى المساحة المزروعة باشجار الفاكهة فيما بين العامين المذكورين والبالغة حوالى ٢١٩ الف فدان .

٢ ــ بحساب الفرق بين مجموع النقص فى مساحة بعض المحاصيل ومجموع الزيادة فى مساحة بعضها الاخر يتضح ان هناك زيادة فى مساحة المحاصيل الشتوية والمحاصيل المستديمة (أشجار الفاكهة) قدرها ٩٣٩ ألف فدان وهذا يعنى زيادة المساحة الاجمالية للارض الزراعية بهذا القدر .

٣ ــ بلغت جملة المساحات التى تم استصلاحها فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٦ حوالى ٩١٢ ألف فدان فقط وهى تقل عن مجموع الزيادة التى يعكسها تطور المساحة المحصولية بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧٦ بحوالى ٢٧ الف فدان .

٤ ــ يقدر ان المبانى التهمت فى الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٧٤ حوالى ٦٤٠ الف فدان من الاراضى الخصبة . فلو سلمنا جدلا بأن المبانى على الاراضى الزراعية الخصبة قد توقف بعد عام ١٩٧٤ ، فمعنى ذلك ان مساحة الاراضى القديمة قد انخفضت بمقدار ٦٤٠ الف فدان . ويطرح هذه المساحة من مجموع مساحات الاراضى التى استصلحت حتى عام ١٩٧٦ وعلى فرض انها كلها قد بلغت الانتاجية الحدية لكان معنى ذلك أن صافى ما اضافته عملية الاستصلاح لم يتجاوز ٢٧٢ ألف فدان .

٥ ــ باضافة ٢٧ ألف فدان (هى الفرق بين مجموع ما استصلح ومجموع الزيادة فى مساحة المحاصيل الشتوية والمستديمة) الى ال ٦٤٠ ألف فدان التى التهمتها المبانى ، يتضح ان هناك زيادة وهمية فى مساحة المحاصيل الشتوية والمستديمة ومن ثم مساحة الارض الزراعية

تقدر بحوالى ٦٦٧ الف فدان وهذه المساحة ترتفع الى اكثر من ٧٢٣ ألف فدان اذا ما حسبت من مساحة المحاصيل الصيفية والنيلية بدلا من الشتوية .

ان تضمين المساحة المحصولية لهذه المساحة الوهمية يعنى احد احتمالين :

أولا : اذا كان كميات الانتاج الزراعى الذى تقدمه البيانات الاحصائية صحيحة فإن متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة يكون فى الواقع أعلى من الأرقام التى تقدمها البيانات الاحصائية . وفى ذلك تجن على الزراعة المصرية وحط من قدراتها وتقليل لكفاءتها .

ثانيا : إذا كان متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة التى تقدمها البيانات الاحصائية صحيحة ، فإنه يكون هناك فى الواقع مغالاه فى تقدير اجمالى الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية المختلفة واعطاء ارقام اعلى من الانتاج الحقيقى . وفى ذلك اضرار بليغة تترتب على وضع سياسات وبرامج على بيانات غير واقعية .

وعلى الرغم مما نعتقده من وجود اخطاء فى تقدير المساحة المحصولية وفى مدى تغيرها فى عام ١٩٧٦ بالمقارنة بعام ١٩٥٢ ، فاننا نعتقد بحدوث تغير ولو طفيف فى التكوين المحصولى يتضح فى زيادة المساحات المزروعة بالخضر ، كما سبق الاشارة الى ذلك ، وزيادة المساحات المزروعة باشجار الفاكهة من ٩٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ الى حوالى ٣١٣ ألف فدان عام ١٩٧٦ بزيادة مقدارها ٢١٩ الف تعادل ٢٣٣٪ بالمقارنة بعام ١٩٥٢ .

ان زيادة المساحات المزروعة بالخضر والفاكهة تعكس احد المظاهر المصاحبة للتطور الرأسمالى فى الزراعة الى جانب ما تعكسه من تغير ولو طفيف فى التكوين المحصولى . ولعله من الجدير بالذكر أن اكبر انخفاض فى المساحة المحصولية لاحد المحاصيل الصيفية قد حدث فى محصول القطن وبلغ ٧١٩ الف فدان وان هذا الانخفاض يقابله طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء زيادة قدرها ٧٠٥ الف فدان بالنسبة للارز و ١٨٧ ألف فدان للذرة الشامية و ١٥١ الف فدان بالنسبة لقصب السكر و ٣٢٥ الف فدان فى حالة الخضر بالاضافة الى زيادات متفاوتة فى محاصيل اخرى . اما فى حالة المحاصيل الشتوية فكانت اكبر زيادة فى مساحة احد المحاصيل هى الزيادة فى مساحة البرسيم وبلغت حوالى ٥٨٥ الف فدان ، تليها الزيادة فى مساحة الخضر وقدرها ١٥٢ الف فدان ، الى جانب زيادات بدرجات متفاوتة فى مساحة المحاصيل الاخرى . اما اكبر انخفاض فى مساحة احد المحاصيل الشتوية فكان نقص مساحة الفول بحوالى ٥٧ الف فدان ومساحة الشعير بحوالى ٣٣ الف فدان .

جدول (٥)
تطور انتاجية الفدان للمحاصيل الرئيسية
١٩٥٢ - ١٩٧٦

المحصول	متوسط انتاجية الفدان		نسبة التغير فى الفترة كلّها (٪)	متوسط معدل التغير السنوى (٪)
	١٩٥٢	١٩٧٦		
قطن زهر (قنطار)	٤ر١٩	٥ر٥٢	٣١ر٧٠	١ر٢٧
قمح (أردب)	٥ر١٨	٩ر٢٦	٧٨ر٧٦	٣ر١٥
ذرة شامية (أردب)	٦ر٣١	١١ر٥١	٨٢ر٤٠	٣ر٣٠
أرز (ضريب)	١ر٤٦	٢ر٢٦	٥٤ر٨٠	٢ر١٩
قصب السكر (قنطار)	٧٨٥ر٠٠	٧٤٧ر٠٠	٤ر٨٤	٠ر١٩

المصدر : أنظر المصدر فى نهاية البحث

٩ ـ تطور انتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة :

شهدت الفترة من ١٩٥٢ حتى الان عددا من التطورات التى أثرت على كفاءة الزراعة المصرية ممثلة فى انتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة واهم هذه التطورات فى رأينا مايلى :

(ا) بناء سد اسوان العالى وتحويل الرى الحوضى فى الوجه القبلى الى رى دائم نتيجة لبنائه .

(ب) الزيادة الكبيرة فى استخدام الاسمدة الكيميائية .

(ج) التحسن الجزئى المحدود فى ادوات الانتاج الزراعى .

(د) الاهتمام بالبحوث الزراعية وخاصة ما يتعلق منها بتحسين اصناف النباتات .

ولقد ترتب على ذلك عدد من التغيرات يهمنا منها هنا ما حدث فى انتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة . وسنحاول هنا التعرف على ما حدث فى متوسط انتاجية الفدان من بعض المحاصيل الرئيسية ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لتغذية السكان وامداد الصناعة الوطنية بالمواد الخام وجلب العملات الاجنبية عن طريق التصدير ، وهذه المحاصيل هى القطن ، القمح ، الذرة الشامية ، الارز وقصب السكر .

تشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الى حدوث زيادة شبه مستمرة فى انتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة . فطبقا لهذه البيانات تطورت انتاجية المحاصيل الرئيسية المشار اليها فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧٦ على النحو الذى يبينه الجدول رقم (٥) .

تبين مقارنة متوسط الانتاجية لهذه المحاصيل الرئيسية والتى تشغل اكثر من نصف مساحة الارض الزراعية انه قد حدثت فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧٦ زيادة فى انتاجية هذه المحاصيل الرئيسية باستثناء محصول قصب السكر وقد بلغت هذه الزيادة اقصاها وهى ٨٢٫٤٪ بالنسبة للذرة الشامية وادناها وهى ٣١٫٧٪ للقطن.

ولما كانت الزراعة معرضة لعوامل لم يمكن اخضاعها تماما لسيطرة الانسان بعد، كالتقلبات الجوية والعوامل الحيوية وما يمكن ان يترتب على ذلك من حدوث تغيرات مفاجئة فى متوسط انتاجية الفدان فانه لا يمكن فى رأينا التعويل بقدر كبير من الثقة على نسبة التغير فى الفترة كلها، أى على الفرق بين متوسط انتاجية الفدان عام ١٩٥٢ ومتوسطها عام ١٩٧٦، للحكم على مدى التطور او التغير الحقيقى فى هذا المتوسط على مدى الفترة الزمنية كلها. ولذلك نعتقد بأفضلية استخدام متوسط معدل التغير السنوى فى متوسط انتاجية الفدان للتعرف على مدى التطور الحقيقى فى انتاجية الفدان.

وبحساب متوسط معدل التغير السنوى فى متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية السابق الاشارة إليها فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٦ يتضح كما يتبين من الجدول السابق ان هذا المعدل بلغ اقصاه وهو ٣٫٣٪ فى حالة الذرة الشامية وادناه وهو ١٫٢٧٪ فى حالة القطن بينما كان سالبا فى حالة قصب السكر.

ان انخفاض متوسط انتاجية الفدان من قصب السكر يرجع الى نشوء وتزايد مشكلة الصرف فى الوجه القبلى، حيث تتركز زراعة قصب السكر، نتيجة لتحويل نظام رى الحياض الى رى دائم مع عدم الاهتمام بانشاء نظام صرف ملائم.

اما بالنسبة لمتوسط معدل التغير السنوى فى متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الاخرى، فإنه وإن كان إيجابيا الا انه لايزال ادنى بكثير من المستوى المطلوب والذى يمكن الزراعة من القيام بواجبها فيما يتعلق بتوفير ظروف تغذية ملائمة للسكان، وكذلك بالنسبة لمساهمتها فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عن طريق امداد الصناعة الوطنية بكميات متزايدة من المواد الخام الزراعية، وعن طريق زيادة مساهمة الزراعة فى عمليات تنمية القطاعات الاخرى من خلال تحقيق الفائض الزراعى وزيادة حصيلة الصادرات الزراعية من العملات الاجنبية، واصلاح الخلل فى الميزان التجارى الزراعى (٧) والقضاء على ما يترتب عليه من اختلال فى الميزان التجارى.

وفى رأينا ان ضعف تطور متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة انما يرجع بصورة اساسية الى تخلف اساليب الانتاج وعدم ادخال وسائل انتاج حديثة ذات قدرات انتاجية عالية وتعميمها على نطاق واسع ، وطبقا لخطة شاملة متكاملة . وهو ما يحول دونه انتشار وسيادة التجزؤ والتشتت الحيازى وما يترتب عليه من عقبات فنية واقتصادية فى سبيل ادخال هذه الاساليب بالنسبة للغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين الذين تقف الأمية من ناحية اخرى عائقا فى سبيل تطوير قدراتهم الانتاجية . الامر الذى ادى بالضرورة الى اضعاف تطور قوى الانتاج الزراعى المصرى والى عجز هذه الزراعة عن استيعاب وسائل التطوير المتاحة حتى فى حدها الادنى ، ولعل ارتفاع المعامل الحدى لرأس المال فى الاراضى القديمة من ٨٥ر٠ فى الفترة ١٩٥٣/٥٢ ـ ١٩٦٠/٥٩ الى ١ر٢ فى الفترة ١٩٦٠/٦٠ ـ ١٩٧٠/٦٩ لدليل على ذلك ، من ناحية ، ولدليل من ناحية اخرى على ضعف الفائدة المرجوة من أى محاولات لتطوير الزراعة المصرية لا تقوم على اساس القضاء على ظاهرة التجزؤ والتشتت الحيازى مما يجعل القضاء على هذه الظاهرة خطوة أولى وضرورية لابد من اتخاذها كبداية لأى محاولة لتطوير الزراعة المصرية وزيادة قدراتها .

١٠ ـ الخلاصة :

تعرضت هذه الورقة لبعض التغيرات التى حدثت فى الزراعة المصرية فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٦ . ولم تتسع لكثير من التغيرات التى حدثت فيها من تلك الفترة . ولقد ركزت هذه الورقة على تناول التغيرات التى حدثت فى مجال ملكية وحيازة الارض الزراعية باعتبار الارض وسيلة الانتاج الرئيسية فى الزراعة وباعتبار ما يترتب على ذلك من تأثير علاقات ملكيتها وحيازتها على نمط وأسلوب استعمالها لانتاج المنتجات الزراعية الضرورية لحياة الانسان ، وكذا كثافة استخدام الارض وكثافة الانتاج الزراعى وحجم العمالة الزراعية وغيرها . ويمكن القول باختصارات ان مستوى تطور قوى الانتاج فى الزراعة وما يترتب عليه من تطور فى كفاءة الزراعة وقدرتها كقطاع انتاجى ، انما تعتمد على طبيعة علاقات ملكية وحيازة الارض الزراعية التى تؤثر ايضا فى تحديد هدف العملية الانتاجية فى الزراعة ومن ثم فى طبيعة العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع فى عمليات لنتاج وتبادل وتوزيع المنتجات الزراعية .

لقد حدثت بالتأكيد تغيرات اخرى كثيرة فى الزراعة فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧٦ . وهى تغيرات تتباين بلا شك فى مدى ضخامتها وعمقها وتتناول مجالات كثيرة كالتغيرات فى اساليب ووسائل الانتاج الزراعى والتغيرات فى الانتاج الزراعى الاجمالى وفى اوضاع الرى والصرف والثروة الحيوانية وغيرها مما لم يتسع المجال فى هذه الورقة لتناولها رغم الاهمية الكبيرة لذلك .

المصادر التى استخدمت فى هذه الورقة :

(ا) البيانات الخاصة بتوزيع الملكية والحيازة الزراعية والتجزؤ والتشتت فيها :

التعداد الزراعى ، الثالث عام ١٩٥٠ والرابع عام ١٩٦١

– **الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى** لسنة ١٩١٠

– **الاحصاء السنوى العام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤**

– **الاحصاء السنوى العام ١٩٦٤**

– **الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٩**

– **الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦**

(ب) البيانات الخاصة بالمساحة المحصولية

– **الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦**

(ج) البيانات الخاصة بانتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية

– **كتاب الجيب للاحصاء للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٩** (باللغة الانجليزية)

– **الكتاب السنوى للاحصاء لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**

– **الكتاب السنوى للاحصاء لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٤** (باللغة الانجليزية)

– الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦

(د) البيانات الخاصة بالصادرات والواردات الزراعية

- **تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ١٩٥٥**

- **التقرير السنوى ١٩٧٦ ـ الجزء الاول ـ** للبنك المركزى المصرى

- **الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦**

(هـ) البيان الخاص بمساحة الاراضى الرراعية التى التهمتها المبانى فيما بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٧٤ مصدرها التقرير النهائى الخاص بمشروع الدراسة المشتركة بين منظمة الاغذية والرراعة ومعهد التخطيط القومى اجريت بالمعهد عام ١٩٧٤ حول السكان والعمالة والانتاجية فى الزراعة المصرية .

الحواشى

(١) فى هذا الشأن ينص قانون الاصلاح الزراعى الاول فى مادته رقم « ٢٣ » على انه اذا وقع ما يؤدى الى تجزئة الاراضى الزراعية الى اقل من خمسة افدنة سواء اكان ذلك نتيجة للبيع او المقايضة او الميراث او الهبة او غير ذلك من طرق كسب الملكية وجب على ذوى الشأن ان يتفقوا على من يؤول اليه الملكية منهم . فاذا تعذر الانفاق رفع الامر الى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها اكثر العقارات قيمة بناء على طلب احد ذوى الشأن او النيابه العامة للفصل فيمن تؤول اليه الارض فاذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقى الانصبة قررت المحكمة بيع الارض بطريق المزاد » .

كذلك نصت المادة « ٢٤ » من القانون المذكور على ان : « تفضل المحكمة الجزئية فى ايلولة الارض غير القابلة للتجزئة من يحترف الزراعة من ذوى الشأن فان تساووا فى هذه الصفة اقترع بينهم . على انه اذا كان سبب كسب الملكية الميراث فضل من يشتغل بالزراعة من الورثة فان تساووا هذه الصفة قدم الزوج فالولد فاذا تعدد الاولاد اقترع بينهم » .

(٢) سيد مرعى ، **الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى** ، كتب قومية ٢٥٨ ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧

(٣) سعد هجرس ـ **الاصلاح الزراعى تاريخا وفلسفة ومنهاجا** ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٠ ، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤

(٤) اورد الدكتور فؤاد مرسى هذا التقدير فى دراسة له نشرت بعدد ديسمبر ١٩٧٥ من مجلة **الطليعة** تحت عنوان «سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية» .

(٥) فى رأينا ان درجة التشتت اكبر بكثير مما تعكسه هذه الارقام الرسمية . ولكننا نستخدمها هنا للتدليل فقط على استمرار الاتجاه نحو حدوث المزيد من التشتت .

(٦) تقدر مساحة الاراضى الخصبة التى التهمتها المبانى فى الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٧٣ بنحو ٦٤٠ الف فدان ، فى حين بلغت مساحة الاراضى المستصلحة فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٤/٦٥ حوالى الف فدان .

(٧) بلغت قيمة الواردات من السلع الزراعية الغذائية فى عام ١٩٥٢ حوالى ٦٧٫١ مليون جنيه فى حين بلغت قيمة الصادرات الزراعية حوالى ١٣٤٫٥ مليون جنيه (طبقا لبيانات تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى عام ١٩٥٥) . ومعنى ذلك ان قيمة واردات السلع الزراعية الغذائية قد بلغت حوالى ٥٠٪ من قيمة الصادرات الزراعية فى ذلك العام . هذا وقد بلغت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية الغذائية فى معظمها ١٩٧٦ ، طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، حوالى ٤٣١٫٣ مليون جنيه ، فى حين بلغت قيمة الصادرات من السلع الزراعية طبقا لتقرير البنك المركزى لعام ١٩٧٦ (الجزء الاول) حوالى ٢١٢٫٥ مليون جنيه . ويعنى ذلك ٥٠٪ عام ١٩٥٢ الى حوالى ٢٠٣٪ عام ١٩٧٦

القطاع العام فى الصناعة المصريه
١٩٥٢ ـ ١٩٧٧

د . هبة احمد حندوسة

ملخص البحث *

لقد مضى ربع قرن من الزمان على قيام ثورة ١٩٥٢ ، وكان من اهم اهدافها النهضة بالصناعة وتوجهها الى مجالات مستحدثة . لذلك اتجهت الثورة الى خلق قطاع عام ليقود الصناعة المصرية فوفرت له دفعات كبيرة وقوية من الموارد الرأسمالية فى اطار خطط التنمية المتتالية .

كان الاتجاه الى التغيير الهيكلى للصناعة واضحا منذ الخمسينات ، فكانت اول المشاريع التى ساهمت فيها الحكومة مجمع الحديد والصلب بحلوان ومصنع « راكتا » للورق بالاسكندرية وشركة « كيما » للاسمدة باسوان ومصنع « نسر » لاطارات السيارات .

وعندما انتهت الحكومة من مرحلة التأميم للصناعة المحلية ، اصبح القطاع العام القوى المسيطرة المسئولة عن التنمية واصبحت ملكية الدولة تمثل ٧٠٪ من الانتاج ، ٥٠٪ من العمالة و ٩٠٪ من جملة الاستثمارات الجديدة فى قطاع الصناعة المصرية . وبالرجوع الى الارقام والجداول الزمنية يتضح لنا ان التطور لم يسر بخطى ثابتة بل كان يتردد صعودا وهبوطا .

ولقد واجه القطاع العام نقدا كثيرا من مختلف الباحثين ، الا انه كان يتسم بالسطحية والعمومية . ويمكن تلخيص ما اخذ على القطاع العام من سلبيات فى سوء الادارة والطاقات المعطلة وزيادة العمالة وانعدام الحوافز وعدم توازن الاسعار وبيروقراطية نظام اتخاذ القرارات وتنفيذها .

فإن اتهام القطاع العام بعدم جدواه هو اتهام مجحف فى عموميته ولو اجمعنا النظر فى الامر تفصيليا لوجدنا ان بعض القطاعات الصناعية وبعض الشركات بداخل هذه القطاعات ادت دورا ايجابيا فعالا وان تلك الاتهامات كانت تحول بسطحيتها دون الوصول الى حلول سليمة .

وهدفنا من هذا البحث هو مراجعة المقاييس التى استخدمت فى تقييم اداء القطاع العام ، وعرض المشاكل التى تقيد آداء ذلك القطاع واقتراح اسلوب جديد لدراسة وتخطيط مستقبل النمو الصناعى فى مصر .

ونرى ان المؤشرات التقليدية المستخدمة فى تقيم الصناعة ـ القيمة المضافة ، الانتاجية والربحية ـ ليست صالحة فى ضوء الظروف السائدة فى كثير من الدول النامية وفى مصر على وجه الخصوص حيث ان عوامل مؤثرة قد جعلت هيكل الاسعار لا يعبر عن الفرص البديلة للأنشطة الاقتصادية المختلفة .

ونقترح فى هذا البحث ان يبنى التقيم على ثلاثة مقاييس هى سعر الصرف الضمنى ونسبة الربح الاجتماعى ونسبة الحماية الفعالة . وبمقارنة هذه المعايير الثلاثة نرى ان استخدام سعر الصرف الضمنى هو الأفضل كأسلوب تحليل جزئى للصناعات والشركات المختلفة .

• يعتمد تقرير سعر الصرف الضمنى على اجراء حسبتين احداهما للقيمة المضافة المحلية المقومه بالدولار والاخرى لتكلفة الموارد المحلية المقومة بالجنيه المصرى .

فأما القيمة المضافه المحلية فهى تختلف عن المقياس التقليدى للقيمة المضافة بأنها تحوى اية ارتباطات بصناعات محلية مختلفة تترتب على قيام الصناعة التى هى محل الدراسة

• نص البحث بالانجليزية موضوع فى آخر الكتاب

ان يكون تقدير هذه القيمة بالاسعار العالمية . وبهذا نكون قد القينا نظرة شاملة على اسهام هذه الصناعة فى الاقتصاد المحلى وتلافينا الاخطاء الناجمة عن تفاوت الاسعار المحلية ومن ثم نجد ان القيمة المضافة المحلية تساوى تماما قيمه الوفر من النقد الاجنبى .

ونجزم على ان القيمة المحلية لا تستخدم مقياسا منفردا وانما ينسب اليها تكلفة الموارد المحلية بالعملة المصرية (الموارد المحلية هى عوامل الانتاج لا تصدر مثل العمالة والارض ورأس المال المحلى وبعض من الخامات والطاقة)

وبقسمة الموارد المحلية على القيمة المضافة المحلية تحصل على سعر الصرف الضمنى ومع انه من المعروف ان هذا المقياس يعادل تماما تقيم الاداء باستخدام نسبة الربح الاجتماعى فإننا نفضل طريقة سعر الصرف الضمنى فى التقييم على مدة زمنية بعيدة لانها تتلافى اختيار السعر الظل للصرف حيث ان هذا السعر قد تغير فى عدة سنوات وربما لا يكون هناك اتفاق على مستواه .

ويقوم هذا البحث على تلك المقاييس التى ذكرناها . وبالتالى انقسمت الصناعات المحلية التى تناولها الى صناعات ناجحة واخرى لم يكتب لها النجاح . ومن امثلة الصناعات الناجحة ـ صناعة الاسمنت والاسمدة الفوسفاتية والازوتية وصناعة اطارات السيارات وصناعة الادوية باستثناء مصنع واحد . اما مقومات نجاح تلك الصناعات فهى اعتمادها على المزايا الطبيعية من ناحية (توافر الخامات او الطاقة) ومن ناحية اخرى اعتمادها على العمالة المتوافرة والرخيصة ومهارة العامل المصرى اذا فورن بمثيله فى كثير من الدول .

ولا نغفل اعتماد تلك الصناعات على القوى الاحتكارية للقطاع العام التى ادت الى تحقيق انجازات طيبة فى جميع المجالات التى احتاجت فيها الصناعة الى ممارسة هذه المزايا الاحتكارية .

ولقد امتاز القطاع العام بان خلق وحدات صناعية ضخمة استفادت من حجمها المتسع ليس فقط فى المستوى التكنيكى (وفورات الحجم) وانما على المستوى الدولى لانها امدت الشركات بقوى تفاوضية تجاه الموردين المحتكرين لسوق الخامات والتكنولوجيا . وان شروط الاتفاقيات فى صناعات الادوية والسيارات والبترول التى حصلت عليها مصر تشهد بمهاره المفاوضين المصريين وكفاءتهم التكنيكية وخبرتهم عن

السوق العالمية والقوة المستمدة من ضخامة حجم القطاع الذى يمثلونه .

واعتقد ان صناعة السيارات بمصر رغم ما يوجه لها من انتقادات هى من الصناعات التى تستطيع ان تكون ذات فعالية هامة ، فهى تتسم باعتمادها على استيراد معظم الاجزاء وتجميعها بمصر ومثل هذه العملية تنجح اذا قامت على استغلال طاقاتها كاملة ، فتضيف الى الاقتصاد المحلى من الوفورات الهائلة فى تكلفة الشحن والنقل والشراء بالجملة للاجزاء واستغلال العمالة الرخيصة المحلية واخيرا الاستيلاء على جزء من القيمة المضافة العالمية الكامنة فى الارباح الاحتكارية التى تحققها شركات السيارات العالمية .

ثم يتجه البحث الى تحليل اسباب فشل بعض الصناعات كصناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات الدوائية وهما ابرز مثالين لصناعة امتصت قدرا كبيرا من الاستثمارات ، مما شكل عبئا ثقيلا على مدى خمسة عشر عاما . ونحن نرى ان اهم عوامل عدم النجاح لهذه الصناعات هى سوء التخطيط كاختيار الموقع والتكنولوجيا والتوقيت . وسوف يستمر هذا الفشل اذا استمر تطبيق نفس المعايير القديمة فى دراسة المشروعات الصناعية . ولو كنا اسسنا الخطط التصنيعية على اسلوب صحيح لتقييم اداء الصناعات القائمة ولدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحه لكنا تلافينا الاخطاء الكثيرة التى حدثت بل وكنا قد توسعنا فى الاستثمارات بالنسبة للصناعات الناجحة مثل صناعة الاسمنت والاسمدة .

ومن الاسباب التى ادت الى وجود مشاكل تفيد النمو الطبيعى والامثل للقطاع العام سياسات العمالة وتحديد الاسعار .

واذا نظرنا الى العمالة لوجدنا ان كل قطاع وكل شركة تشكو من زيادة العمالة عن حجم العمل وانعدام الحوافز وعدم التفرقة بين المجد والكسول خضوعا للوائح . ولقد كان الهدف تشغيل وتوظيف اكبر عدد من العمال والموظفين وفى سياسة تتضارب مع اهداف الزيادة فى الانتاجية وتحقيق الارباح . ومن ثم لا نستطيع ان نحكم على شركات القطاع العام قبل ان نراجع بند تكلفة العمالة وتخفيضها بالقدر المناسب .

وسياسة تحديد الاسعار فى مصر تنعكس فى ثلاثة تيارات متضاربة ترتب عليها خلل صارخ فى جهاز الاسعار كأداة توجيه لحسن استخدام الموارد . فهناك شركات منتجه للخامات تدعمها الحكومة بطريقة غير مباشرة فهى تبيع بأسعار اعلى من الاسعار

العالمية وبالتالى تزيد من تكلفة انتاج شركات اخرى . كما انه توجد مستلزمات انتاج كثيرة محددة السعر اقل من الاسعار العالمية مثل البترول كالوقود والقطن المصرى الخام وخدمات النقل ، وهذه تشكل دعما غير مباشر للصناعات المختلفة . كما ان سعر بيع المصنع يتضمن ضريبة (مثل السلع الاستهلاكية المعمرة) ودعماً (مثل منتجات الالبان والاغذية الاخرى) وتهدف الدولة اعادة توزيع الدخل .

وتحقيق العدالة الاجتماعية من الاهمية بمكان فى وقتنا هذا حيث تتسع فيه الفوارق الطبقية للشعب المصرى نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والهجرة الى البلاد العربية . ومشكلة تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الضرائب المباشرة مشكلة يصعب حلها من الناحية الادارية فى الوقت الحاضر . ولذلك نستخلص ان الدعم غير المباشر سيظل يلعب دورا كبيرا فى هيكل الاسعار للسلع الاستهلاكية ونحن نرى ان القطاع العام يجب ان يستمر بل يتوسع فى دوره فى تحديد الاسعار بالتفرقة ، وهذه ميزة ضخمة ينفرد بها القطاع العام .

وانما نرى ان الدعم غير المباشر للصناعات المختلفة يحدث خللا فى توجيه الموارد على الطريقة المثلى . ويأخذ البحث كمثال صناعة نسيج القطن لكى يستعرض نتيجة التخلص من الدعم للقطن الخام مع استمرار الدعم للاقمشة الشعبية . فإذا جعلنا تكلفة هذه القطن الخام يعبر عن قيمته فى السوق العالمية بالسعر التشجيعى للدولار فإن قطاع النسيج يحتاج الى رفع اسعار البيع للجمهور بما قيمته ١٧٠ مليون جنيه على التقريب . وبمعنى آخر يشكل هذا المبلغ ما تنفقه الحكومة من دعم للجماهير فى السلع القطنية المختلفة . ومن الممكن ان نتخلص من هذه الخسارة بدون رفع الدعم عن الاقمشة الشعبية بطريقة التفرقة فى تحديد اسعار البيع وتكون نسبة ارتفاع الاسعار ٣٨٪ فى المتوسط فى الاقمشة غير الشعبية .

وخلاصة لما تقدم ، ان المحور الاساسى لهذا البحث يتلخص فى ان القطاع العام فى الصناعة المصرية احسن حالا عما هو متعارف عليه وان التخطيط السئ للمشاريع هو المسئول عن اغلبية الخسائر فى هذا القطاع . ويوضح هذا البحث أن الإدارة الجيدة كانت عنصرا اساسيا فى المشاريع الناجحة والفاشلة على السواء .

ونقترح إعداد دراسات مفصلة عن كل صناعة ومشروع على حدة حتى تتضح مواطن القوة والضعف فى كل قطاع وتمكننا من انتهاج السياسة التى ستساعد على نمو الصناعات التى تستطيع ان تنجح فى الاسواق العالمية .

ان القضاء على مشكلات القطاع العام المصرى ليس مستحيلاً كما يعتقد البعض فإنه يوجد بالقطاع العام امثله كثيرة مشرقة ناجحة كقطاعات الادوية والاسمنت والاسمدة والبترول وقناة السويس . وسوف نكتشف بالتحليل الاكثر موضوعية ان قطاعات اخرى كثيرة ناجحة مما يعتبر دليلا على حيوية القطاع العام والامكانيات الكامنه فى ادارته .

ولا سبيل لمصر الا ان تتجه الى التصنيع وبالذات الصناعة القادرة على التصدير ولا جدال فى هذين الامرين . واليوم يصبح القطاع العام مسئولا عن ثلاثة ارباع القيمة المضافة فى الصناعة وفى تشغيل اكثر من نصف مليون عامل . فالقطاع العام مستمر وسوف يستمر بل وربما يكون من افضل ما يحقق هذين الهدفين الاساسيين . الطريق امامنا شاق وملئ بالتحديات ، فلا وقت للضياع ولا مجال لاخطاء جديدة .

النقل فى مصر

مهندس فهمى الداغستانى

ان النقل هو البارومتر الحقيقى لقياس التقدم الاقتصادى والاجتماعى للشعوب ، فالأمم التى تملك شبكات نقل ذات كفاءة عالية ومستوى خدمة مرتفعا ، تكون قادرة على احداث نمو اقتصادى وتطوير اجتماعى ، وتعتبر أكثر تقدما من تلك التى تعانى قصورا فى مواجهة الطلب على النقل . وحيث لايوجد نقل تنعدم الأنشطة الاقتصادية ويتدهور المجتمع . ان التخصص وتوليد الفوائض للتبادل على أساس المزايا المقارنة غير ممكن دون القدرة على تحريك الثروات الطبيعية والأفراد والسلع من مكان الى آخر .

فى المجتمعات المتقدمة ، يكون حجم النقل سواء للسلع أو للأفراد ضخما ، غير أن مشاركته فى الانتاج المحلى غالبا ما تقدر بأقل من حقيقتها ، وفى البلاد ذات الاقتصاد المتقدم تبلغ نسبة النقل إلى الناتج المحلى الاجمالى ما بين ١٠٪ و ١٥٪ وقد بلغت فى الولايات المتحدة الامريكية حوالى ٢٠٪ .

وقد أجريت مؤخرا دراسات فى الولايات المتحدة الامركية بقصد تحديد نسبة النقل من التكلفة النهائية للسلع وانتهت الى أن مكونات سعر السلع كمتوسط عام للانتاج الصناعى يتمثل فى :

المواد الخام تمثل ١١٪ من سعر البيع .

الانتاج يمثل ٨٪ من سعر البيع

التسويق يمثل ٣٩٪ من سعر الانتاج

النقل يمثل ٤٢٪ من سعر الانتاج

ان التقدم التكنولوجى فى مجال النقل ، منذ اختراع السكك الحديدية فى أوائل القرن التاسع عشر ، يهدف دائما الى **خفض تكلفة النقل** . والنقل كان – ولايزال – من العمد الأساسية والحقائق التى بنيت عليها الحياة الاقتصادية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، بل ان القاطرة البخارية أحدثت ثورة فى الاقتصاد . من هذا يتبين خطورة الدور الذى يلعبه النقل فى الاقتصاد القومى .

لذلك فان تطوير النقل ووسائله من العمليات المستمرة فى العالم المتقدم . فقد زادت السرعات وعوامل الأمان والثقة واستحدثت أنماط جديدة مثل خطوط الأنابيب لنقل المواد البترولية ومشتقاتها للحد من تكلفة النقل بالوسائل التقليدية .

منذ أكثر من مائتى سنة أشار آدم سميث فى كتابه «ثروة الأمم» الى أن ثروة الأمم لاتتكون الا من نتاج وجهود أبنائها وانها ترتكز على ثلاث دعائم ، التخصص والتسويق والنقل .

ان الهدف من الاستثمار فى قطاع النقل هو مواجهة الطلب عند حدوثه وتخفيض نفقات الانتاج كنتيجة لتخفيض تكلفة النقل بما يحقق مستويات أعلى فى الانتاج والاستهلاك .

هل تحقق هذا فى مصر؟؟ ...

لم تشهد مصر خلال الربع قرن الماضى تطورا يذكر فى قطاع النقل ، الأمر الذى يختلف عما يجرى عليه الحال فى معظم الدول النامية التى حققت تقدما نسبيا . ففى بداية الخمسينات كانت طاقة النقل فى مصر أكبر من الطلب وكانت الوسائل الأقل تكلفة تقوم بالدور الأكبر ، وكانت الخصائص الاقتصادية لكل وسيلة من وسائل النقل مستغلة على الوجه الأكمل .

فالسكك الحديدية كانت العمود الفقرى للنقل ، والسيارات تقوم بعمليات التوزيع والتجميع فى المدى الاقتصادى لتشغيلها .

ان النظرة السطحية الى مشاكل النقل فى مصر تجعلها تبدو بسيطة ، ولكنها فى الواقع مشكلة معقدة اذا نظر اليها من حيث الاقتصاد والمجتمع .

تعتمد مصر أساسا على شبكتى النقل بالسكك الحديدية والطرق ، ويبين الجدول التالى توزيع النقل على مختلف الشبكات فى عام ١٩٧٥ .

أولا : نقل البضائع

١٩٧٥	الأطنان		حجم الحركة	
	بالمليون طن	٪	بالمليون طن . كم	٪
سكك حديد	٠٧٫٨٢٣	١١٫١	٠٢١٩٠	١٣٫٤
طرق	٥٨٫٢٧٨	٨٢٫٩	١٢٢٠٦	٧٥٫٠
نقل نهرى	٠٤٫٢٢٨	٠٦٫٠	٠١٨٨٨	١١٫٦
المجموع	٧٠٫٣٢٩	١٠٠	١٦٢٨٤	١٠٠

ثانيا : نقل الركاب

١٩٧٥	الركاب		حجم الحركة	
	العدد بالمليون	٪	بالمليون راكب . كم	٪
السكة الحديدية*	١٢٦	٤٤	٧٠٠٠	٢٥
الطرق	١٦١	٥٦	٢١٣٤٢	٧٥
الجملة	٢٨٧	١٠٠	٢٨٣٥٧	١٠٠

* بعد استبعاد ركاب الضواحى .

- ماهو موقف السكة الحديدية ؟ .

تبلغ أطوال السكك الحديدية حوالى ٤٠٠٠ كيلومترا . وفيما يلى نتائج التشغيل المقارنة :

نقل ركاب	وحدة	١٩٦٠/٥٩	١٩٧٥
عدد الركاب	مليون	١٠٣	٣٠٥
حجم النقل (راكب كيلومتر)	مليون	٣٦٠٠	٨٨٠٠
عدد القطارات	الف	٣٧٠	٥٠٤
مشغولية المقاعد	٪	٣٦ ٥	٦١٫٥
متوسط عدد المقاعد بالقطار	عدد	٤٠١	٤٥٤
متوسط ايراد راكب كيلومتر	مليم	٣٫١٨٠	٣٫٦٣٠
متوسط مصروفات راكب كيلومتر	مليم	٢٫٩٤	٣٫٧٢
نقل البضائع	وحدة	١٩٦٠/٥٩	١٩٧٥
الاوزان المنقولة	الف طن	٨٫٦٢٤	٨٫٢٣٠
حجم النقل (طن . كم)	مليون	٢٣٠٠	٢٢٥٠
عدد القطارات	عدد	٥٢٠٠٠	٤٥٠٠٠
متوسط ايراد الطن/كم	مليم	٤٫٤١٤	٦٫٠٩
متوسط مصروفات الطن/كم	مليم	٤٫٠٥٠	٩٫٥

بتحليل نتائج تشغيل السكك الحديدية يتضح الآتى :

- بينما كان الفائض فى عام ١٩٦٠/١٩٥٩ يمثل ٨٫١٪ من الايرادات ، بل انه بلغ ٢٣٫٤٪ فى عام ١٩٦٧/١٩٦٦ ، فقد حققت عجزا بلغ ٥٦٪ فى عام ١٩٧٥ .

- ان عدد الأطنان المنقولة من البضائع فى عام ١٩٦٠/١٩٥٩ الذى بلغ ٨٫٦ مليون طن قد انخفض الى ٨٫٢٣ مليون طن فى عام ١٩٧٠ ، بينما بلغت الأطنان المنقولة ١٤٫٥ مليون طن فى عام ١٩٦٤/١٩٦٣ ، وكان مقدراً أن تتجاوز ٢٠ مليونا من الأطنان فى السبعينات ، علاوة على ٤ ملايين طن خام حديد من الواحات البحرية .

- ان عدد الركاب قد بلغ عام ١٩٧٥ ثلاثة أمثاله فى عام ١٩٦٠/١٩٥٩ ، بينما عدد القطارات قد زاد حوالى ٣٦٪ ، ومتوسط عدد المقاعد بالقطار قد زاد حوالى ١١٪ فقط .

من ذلك يتضح **أن السكك الحديدية بوضعها الحالى عاجزة تماما عن مواجهة الطلب على نقل البضائع حاليا ومستقبلا ، وان طاقتها لنقل الركاب دون الحد الأدنى** . اذ أن تزايد حجم الحركة لم يقابله زيادة مناسبة فى الوحدات المتحركة ، مما ترتب عليه ما يشاهد حاليا من تكدس داخل العربات وفوقها ، بعيدا عن الآدمية .

ان تدهور السكك الحديدية يعود الى أسباب رئيسية ، منها عدم توفر الاستثمارات اللازمة للتجديد والتطوير ، على مدى أكثر من عشرة أعوام ، مما ترتب عليه أن حوالى ٤٥٪ من الخطوط وأكثر من ٣٠٪ من الوحدات المتحركة جاوزت العمر المقرر ، وكذا عدم تنفيذ برامج الصيانة الدورية فى مواعدها مما ترتب عليه تراكم الوحدات المتوقفة ، ونتيجة لعدم توفر قطع الغيار وتخصصها قسور – تلك العقد الأجنبى المختص . علاوه على ذلك فان العنصر البشرى يلعب دورا هاما فى تشغيل السكك الحديدية ، اذ تلقى على عاتقه مسئوليات جسام طوال الأربع والعشرين ساعة ويتعامل مع أجهزة تعود الى القرن الماضى . فمثلا سيمافورات الاشارت مازالت تضاء بمصباح بالسكك الحديدة لعدم تناسب الأجور مع المسئوليات ولضآلة الحوافز بالمقارنة مع مايمنح فى أنشطة أخرى مسافة التخلف بينها وبين السكك الحديدية واسعة وعميقة .

وقد نتج عن ذلك ان اتجه النقل الى الوسائل الأعلى اجرا وتكلفة وهى اللوارى والأوتوبيسات والتاكسيات ، أى الى وسائل النقل على الطرق .

عند دراسة النقل على المستوى القومى باستخدام النماذج الرياضية وتحليل النظريات ، للتنبؤ بحجم النقل مستقبلا ، أسفرت النتائج عن أن حجم نقل البضائع على مستوى الدولة لمختلف الوسائل سيبلغ ٩٨ مليون طن فى سنة ١٩٨٠ . و١٣٥ مليون طن فى سنة ١٩٨٥ ، وان نقل الركاب سيصل الى ٣٧٢ مليون راكب (بدون الضواحى والمدن) فى عام ١٩٨٠ و٤٨٧ مليون راكب (بدون الضواحى والمدن) فى عام ١٩٨٥ .

ليست هناك الآن مشكلة فى طاقة النقل الداخلى لأن زيادة الطاقة النقلية على الطرق – وهى الوسيلة الأعلى تكلفة – استطاعت أن تستوجب زيادة التدفقات فى الحركة الناجمة عن العوائق التى تعترض النقل بالسكك الحديدية ، وعن الزيادة فى الانتاج والاستهلاك . ولكن حجم الحركة والتدفقات فى المستقبل القريب – كما أوضحنا سابقاً – ستكون مثار مشاكل خطيرة مؤثرة فى الاقتصاد القومى والحياة الاجتماعية .

النقل على الطرق ونتائجه .

ان شبكة الطرق فى مصر تتكون من ١٢٠٠٠ كيلو متر من الطرق المرصوفة ، و ١٤٠٠٠ كيلو متر من الطرق الترابية . وقد بلغ نقل الركاب على الطرق فى عام ١٩٧٥ الى ١٦١ مليون راكب بحجم حركة ٢١٣٤٢ مليون راكب كيلو متر .

وسيلة النقل الرئيسية لنقل الركاب على الطرق هى الأوتوبيس ، تقوم به أربع شركات تابعة للقطاع العام تمتلك ٢٦٠٠ سيارة متوسط عمرها ٧٫٥ سنوات .

– أى أن اغلبها جاوز العمر الاقتصادى للتشغيل – وبها عدد ٣٦ مقعدا فى المتوسط ومشغوليتها بلغت ٩٥٪ .

نتيجة لهذه المشغولية العالية وللطاقة المحدودة للأوتوبيسات ، ظهرت فى مصر ظاهرة فريدة لامثيل لها فى العالم **وهى اتجاه الجانب الأكبر من الحركة الى سيارات التاكسى** . وقد اسفر المسح الذى قامت به وزارة النقل عام ١٩٧٦ لتحديد ما يخص كل وسيلة من وسائل نقل الركاب على الطرق عن الآتى :

– ان حجم نقل الركاب على الطرق ٧٥٪ من اجمالى حركة الركاب ، موزعة كالآتى :

٤٢٪	سيارات التاكسى
٣٧٪	سيارات الأوتوبيس
٢١٪	السيارات الخاصة
١٠٠٪	

ان تقديرات التكلفة الاقتصادية للراكب كيلو متر بالسكك الحديدية أقل من ٤ مليمات ، وبالأوتوبيس أكثر قليلا من ذلك . وبالتاكسى حوالى ٧٫٥ مليما ، وبالسيارة الخاصة فى المتوسط ١٠٫٢ مليما . ورغم ان الظروف فى مصر تعتبر مناسبة للوسيلة الأقل أجرا وتكلفة والمخصصة لنقل الجماهير ذات الدخل المحدود الصغير ، نجد أن تنقلات الركاب تتجه بشكل متزايد نحو الوسائل الأعلى أجرا .

يبدو من هذا الواقع أن أجور نقل الركاب ليست الفيصل فى اختيار الوسيلة ، اذ أن الراكب يأخذ فى اعتباره عناصر مثل عدم توفير الوسيلة الأرخص والوقت والراحة والسهولة ... الخ ، لذلك فان مهمة المحلل الاقتصادى عند تخصيص حركة النقل على الوسائل معقدة ، اذ يصعب تقدير العناصر المؤثرة وتعميمها ، لأنها ذات أوزان وقيم تختلف باختلاف الأفراد .

ان السكك الحديدية تعانى حاليا من قصور فى الوحدات المتحركة ، وتقرر الاحتفاظ بخدمة الركاب دون خفض – **لأسباب اجتماعية** * على حساب خدمة نقل البضائع التى تدهورت رغم تزايد الطلب عليها كما سبق أن أوضحنا .

بيان المركبات فى مصر

	ديسمبر ١٩٧٥	ديسمبر ١٩٧٦	ديسمبر ١٩٧٧
سيارة ملاكى	١٥٣٧٣٤	١٧٥٥٢٣	١٩٨٩٨١
سيارة أجرة	٥٧٨٦٩	٦٦٠٧٤	٦٣٤٦٨
سيارة تحت الطلب	٨٦٩	١٥٥	١٧٨
سيارة هيئة سياسية	٢٢٢٥	٢٦٧٣	٣٠٧٣
جملة	٢١٤٦٩٧	٢٤٤٤٢٥	٢٦٥٧٠٠
أتوبيس عام	٥٠٨٠	٥٣٠٢	٤٢٨٦
أتوبيس خاص	٣٤١٥	٤٣٢٦	٤٣٨٢
أتوبيس سياحة	٥٦٣	٦٧٩	٨٠٩
أتوبيس مدارس	٤٨٤	٥٢٠	٥١٨
جملة	٩٥٤٢	١٠٨٢٧	٩٩٩٥
لورى نقل	٣٦٧٧٦	٤٦٥٧٥	٥٠٧٠٥
مقطورة نقل	٧٦٩٣	٩٩٤٨	١٠٧٥٨
جملة	٤٤٤٦٩	٥٦٥٢٣	٦١٤٦٣

تكلفة النقل بالوسائل المختلفة

١٩٧٥	الوحدة	أجرة النقل (مليم)	التكلفة الاقتصادية (مليم)
نقل على الطرق	طن كم	١٥ — ١٧	١١٫٢
نقل بالسكة الحديد	طن كم	٦	٫٨
نقل مائى	طن كم	٤	٢٫٣

ان الطرق المائية بها فائض طاقة لكن أساطيل النقل المائى الحالية محدودة العدد وتعمل بما يقرب من كامل طاقتها .

والنتيجة الرئيسية لمعوقات الطاقة هذه أن الكثير من البضائع التى يجب أن تنقل بالسكك الحديد والطرق المائية ، لو أن التكلفة وخصائص الوسيلة هى العوامل الحاسمة ، قد نقلت بالطرق ، وساعد على ذلك ان كفاءة الطرق بها فائض لم يستغل ، وان أسطول اللوارى والسيارات يمكن زيادته فى وقت قصير . وقد بلغ حجم المنقول من البضائع على الطرق ٨٣٪ من اجمالى الحركة رغم انها الوسيلة الأعلى تكلفة وأجرا ، والكثير من هذه النقليات من الممكن نقلها بتكلفة أقل بالسكة الحديد أو بالطرق المائية ، فنقليات الطرق مثلا تشكل حوالى ٨٥٪ من الغلال ، و٩٤٪ من الرمل والزلط والحجر الجيرى و ٩٣٪ من الصلب ، و ٩٨٪ من مواد التشييد ، و ٩١٪ من الاسمدة ، و ٢٨٪ من الخامات المعدنية بما فيها الفوسفات .

ان اسطول النقل البرى أغلبه مملوك للقطاع الخاص ونسبة ما تملكه شركات النقل بالقطاع العام لاتتجاوز ٨٪ من الحمولة الكلية .

ان الدولة هى العميل الأول فى النقل ، والقصور فى السكك الحديدية وعجز طاقة النقل النهرى يسببان خسائر نتيجة للنقل بالوسيلة الأعلى اجرا تبلغ مايقرب من ١٠٠ مليون جنيه فى نقل البضائع .

الخلاصة :

يتضح مما سبق ، أن طاقة وسائل النقل المختلفة الحالية كافية لمواجهة الطلب ، غير أن القصور فى السكك الحديدية والنقص فى طاقة النقل المائى ترتب عليهما أن الجزء الأكبر من الحركة انتقل الى الوسائل الأعلى تكلفة وأجرا بالمخالفة للأصول الواجهة التى تؤكد ضرورة التطوير والتحسين بهدف تحقيق ورفع كفاءة النقل الأرخص ، حتى تكون نفقة الانتاج وأسعار الاستهلاك مناسبة للدخول .

ان رفع كفاءة السكك الحديدية وتطويرها وزيادة طاقة النقل المائى ، أمران حتميان لصالح الاقتصاد القومى ولمواجهة حجم النقل المتزايد بأقل تكلفة وتحقيق الاستخدام الأمثل للخصائص الاقتصادية لكل وسيلة .

تعقيب د . عمرو محي الدين على بحث د . أحمد حسن ابراهيم

اريد فى البداية أن اتقدم بالشكر للدكتور أحمد حسن ابراهيم على جهده القيم فى معالجة قضايا أساسية للزراعة المصرية عبر فترة ممتدة من الزمن فى صفحات قليلة وبطريقة موجزة . وينقسم بحثه فى تصورى الى أربعة أجزاء يعالج الجزء الأول السمات العامة للتغيرات فى توزيع الملكية الزراعية منذ سنة ١٨٩١ وحتى سنة ١٩٥٢ والعوامل المسئولة عن تجزؤ ملكية الارض خلال هذه الفترة . أما الجزء الثانى فيناقش توزيع ملكية الارض بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ والتغيرات العامة فى العلاقة بين الحيازة والملكية الزراعية ، والتغيرات التى لحقتها ، وما تعكسه هذه التغيرات من خصائص ومشكلات . أما الجزء الثالث فيناقش التغيرات فى درجة تكثيف الانتاج الزراعى . وفى النهاية يناقش الجزء الرابع التطورات فى مجال الانتاجية الزراعية للمحاصيل المختلفة .

فيما يتعلق بالجزء الأول فان السمات العامة لخريطة توزيع الملكية هى الزيادة الملحوظة لعدد الملاك دون أن تكون مصحوبة بزيادة لمساحة الارض ، مما ترتب عليه انخفاض متوسط مساحة الملكية الزراعية . أضف الى هذا أن الجزء الاكبر من هذه الزيادة قد تركز فى فئة الملكيات لأقل من خمسة أفدنة . ولقد زيد على ذلك ازدياد حدة اللامساواة فى توزيع الملكية وزيادة معامل درجة التركيز من ٦ر٠ الى ٧ر٠ ولم يقف الأمر عند حد عدم التكافؤ فى توزيع الملكية بل أدت التطورات خلال هذه الفترة الى الازدياد المستمر فى تجزؤ الملكية الزراعية وترجع الاسباب المسئولة عن هذه التطورات خلال تلك الفترة الى التزايد السكانى ، غياب فرص العمل البديلة ، وقوانين الإرث .

ويطرح الباحث فى الجزء الثانى من بحثه سؤالا هاما : هل استطاع قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ أن يعالج هذه المشكلات التى تراكمت فى الزراعة المصرية خلال نصف القرن المنصرم ؟ الاجابة التى يقدمها هى : نعم ولا فى آن واحد . ذلك أن القانون من وجهة

نظر الباحث قد سار خطوات نحو وضع أكثر عدالة من الوضع السابق ، الا أنه من ناحية أخرى انتابه بعض القصور . ذلك أنه كما يشير الباحث فى ص ٢٨٥ «أن الاصلاح الزراعى كان يمكن بالتأكيد أن يكون اكثر فعالية فى تحقيق العدالة فى توزيع ملكية الاراضى الزراعية المصرية لو أنه نزل بالحد الاقصى للملكية الفردية الخاصة عما هو عليه الان ، ولو أن الدولة استولت على جميع الاراضى الزائدة عن هذا الحد واعادت توزيعها على العمال الزراعيين والمستأجرين فى شكل تعاونيات أنتاجية زراعية ذات سعة كبيرة» .

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى النقاط الآتية :

أولا : إن عملية تقييم الاصلاح الزراعى وأثاره المختلفة يجب أن تأخذ فى الاعتبار طبيعة الظروف السياسية السائدة عند اتخاذ القرار وبالذات طبيعة القيود السياسية الواردة على اتخاذ هذا القرار . فالثورة لم تكن ثورة اشتراكية تحمل مضمونا أيديولوجيا اشتراكيا ، كما أن المرحلة التاريخية التى صدر فيها القانون كانت مرحلة صراع وطنى ضد الاستعمار ومن ثم كان لابد من تحديد الفئات الداخلة فى هذا التحالف الوطنى والفئات الواقعة خارجه . كذلك فان هذه المرحلة كانت تبحث فيها السلطة السياسية الجديدة عن تثبيت اقدامها ومن ثم اتسمت بالصراع ضد القوى السياسية التقليدية السائدة قبل سنة ١٩٥٢ . وهذا لاشك يحدد المدى الذى كان مستعدا أن يذهب إليه واضع القانون صراعه مع بعض القرى الاجتماعية فى الريف المصرى . ولا شك أن قانونى الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ ولسنة ١٩٦٩ قد تكفلا بمشكلة الحد الاقصى الذى اعتبره الباحث عيبا أساسيا فى القانون الأول .

ثانيا : إنه عند تقييم قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ يجب ألا نتوهم أن القانون كان يمثل جزءا من سياسة زراعية هدفها احداث تغير جذرى فى علاقات الملكية الزراعية أو فى رفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية . فالقانون كان يستهدف غاية اجتماعية واحدة وهى ضرب النفوذ السياسى لطبقة كبار الملاك الزراعيين . أما الآثار الاقتصادية باشكالها المختلفة فقد كانت نتاجا ثانويا للقانون . أضف الى هذا أن الزراعة الفردية كانت تشكل جزءا أساسيا من البناء الفكرى والمفهوم الاستراتيجى للقيادة السياسية بعد ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ثالثا : بالرغم من أن الهدف الاساسى للاصلاح الزراعى كاف سياسيا ، الا أنه قد حقق أثارا

اقتصادية ذات أبعاد توزيعية فى البنيان الزراعى – فقد زاد نصيب الملكيات لأقل من ٥ أفدنه من ٣٥٫٤٪ من المساحة المنزرعة قبل سنة ١٩٥٢ الى ٤٦٫٦٪ بعد قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ، ثم قفز الى ٥٢٫١٪ من المساحة المنزرعة بعد قانون سنة ١٩٦١ . أما فى سنة ١٩٦٥ فقد وصلت هذه النسبة الى ٥٧٪ من المساحة المنزرعة . فى حين أن هذه الملكيات لأكبر من ١٠٠ فدان قد انخفضت من ٢٧٪ فى سنة ١٩٥٢ الى ١٣٪ بعد قانون الاصلاح الزراعى ثم تلاشت هذه الفئة كلية بعد سنة ١٩٦١ . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ؛ ذلك أن [illegible] بتحديد حد أقصى للايجار وضمان استقرار المستأجر مما أفاد فئات واسعة من صغار المستأجرين وترتب عليه انتقال ما مقداره ٤٠ مليون جنيه من دخول كبار الملاك الى دخول صغار المستأجرين . وهكذا فإن نصيب صغار الملاك والحائزين فى فئات الحيازة لأقل من ٥ أفدنة فى الدخل الزراعى زاد من ١٥٪ سنة ١٩٥٠ الى ٢٨٪ سنة ١٩٦١ كما زاد متوسط دخل الفرد فى هذه الفئة من ٣٥ جنيها للفرد سنة ١٩٥٠ الى ٨٢ جنيها للفرد سنة ١٩٦١ .

رابعا : إنه بالرغم من كل ذلك فإن نمط توزيع الملكية والحيازة فى البنيان الزراعى المصرى مازال يتسم بدرجة عاليه من اللامساواة .

خامسا : أن قوانين الإصلاح الزراعى وان كانت لم تعالج موضوع التجزؤ والتفتت الحيازى ، الا أن قانون سنة ١٩٥٢ وقع فى تناقض بشأنها ، ز غير أن السياسات الزراعية الأخرى قد حاولت معالجة هذا الجانب السلبى للتنظيم الزراعى المصرى . ويحق لنا أن نتساءل : هل استطاع تنظيم الانتاج فى أراضى الاصلاح الزراعى وتجارب تجميع الاستغلال الزراعى الذى بدئ فى تعميمها منذ منتصف الستينات معالجة الجانب السلبى للتجزؤ والتفتت ؟ وتبدو الاجابة بالايجاب اذا كانت ارقام الزيادة فى الانتاجية التى ذكرها الباحث صحيحة .

سادسا : أن الدارس لخريطة توزيع الملكية الزراعية بعد قوانين الاصلاح الزراعى يجد أن فئة الملكيات المتوسط ٢٠ – ٥٠ فدانا قد زادت أهميتها النسبية ازديادا واضحا . ففى عام ١٩٦٥ كانت هذه الفئة تملك حوالى ١/٣ المساحة المنزرعة فى حين أنها تمثل ٥٫٢٪ من عدد الملاك الزراعيين . وواضح أن هذا نتاج للطبيعة الخاصة لقوانين الاصلاح الزراعى

المصرية ؛ إذ أنها أدت الى تحولات البنيان الزراعى تجاه الزراعة الرأسمالية بدلا من نمط سيطرة كبار الملاك ، واصبحت هذه الفئة من الملاك والمزارعين الرأسماليين (الفلاحين الاغنياء) هم مركز الثقل السياسى فى الريف المصرى ويؤكد ذلك دراسة التركيب الاجتماعى للهيئة التشريعية المصرية فى سنة ١٩٦٩ ، وفى سنة ١٩٧٦ .

سابعا : إن طبقة العمال المعدمين الأجراء فى الزراعة تعتبر الفئة التى لم تمسها من قريب أو من [illegible] زراعى . هذا بالرغم من ان هذه القوانين قد نصت على حد أدنى للأجر . لكن الواقع الفعلى هو أن معدل الأجر كان ومازال يتحدد بقانون العرض، والطلب فى سوق العمل فى الريف المصرى .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الحيازات والملكيات الزراعية فكما أشار البحث لايتجاوز عدد الحائزين للارض الزراعية ٥٣٪ من عدد الملاك . وترتبط هذه الظاهرة بظاهرة أخرى وهى أن انخفاض عدد الحائزين بالنسبة لعدد الملاك انما يقتصر على فئة الملاك لأقل من خمسة أفدنة ، بينما يزيد عدد الحائزين على عدد الملاك فى الفئات الأعلى . وقد يبدو هذا الأمر مميزا فى البداية ، إذ أنه يعنى من ناحية ظهور الملكية الغائبة فى فئات الملكية الصغيرة (أقل من خمسة أفدنة) . إلا أن الباحث يرى أن هذه الظاهرة تعنى أن الملاك فى هذه الفئة يحصلون على حق الانتفاع بأراض مملوكة سواء داخل أو خارج هذه الفئة مما يترتب عليه ارتقاؤهم الى فئة الحائزين لاعلى من خمسة أفدنة . والواقع أن هذا الامر من الممكن دراسته عن طريق دراسة الملكيات الغائبة فى فئات الملكية المختلفة كما يشير اليها التعداد الزراعى لكل من عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦١ . كذلك فإن دراسة التوزيع الحيازى فى فئات الحيازة المختلفة وتقييم الحيازة حسب التملك أو الإيجار قد يلقى ضوءا على هذه الحقيقة .

أما فيما يتعلق بدرجة تكثيف الانتاج الزراعى فإن الباحث قد أبدى تشككا كبيرا فى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالمساحة المحصولية والتى يشير الى زيادة المساحة المحصولية بحوالى ٢٠٪ خلال الفتره من ١٩٥٢ - ١٩٧٦ . إذ يرى الباحث أن هناك زيادة وهمية فى مساحة الارض الزراعية تبلغ ٦٦٧ الف فدان . ويرجع ذلك الى أن المبانى قد التهمت خلال الفترة المذكورة حوالى ٦٤٠ ألف فدان وهو ما يساوى ٧٠٪ من المساحة التى تم استصلاحها خلال هذه الفترة .

ولاشك أن هذه الحقيقة ان صدقت انما تضفى ظلالا من الشك حول مدى جدية ارقام الانتاج الزراعى وتطور الانتاجية التى تنشرها الجهات الرسمية .

أما فيما يتعلق بتطور الانتاجية الزراعية ، وهو الجزء الأخير من البحث ، فإن النتائج التى يصل إليها الباحث هى زيادة الانتاجية لاغلب المحاصيل باستثناء قصب السكر الذى يرجع لانخفاض فيه الى عوامل خارجية وهى غياب شبكات الصرف لهذه الاراضى وارتفاع مستوى الماء الارضى .

وفيما يتعلق بمستوى الانتاجية وتطورها فإننا نشير إلى بعض النقاط الهامة :

١ – أن هناك خطورة ناشئة عن مقارنة سنتين ، سنة الأساس وسنة المقارنة اذ يفقدنا ذلك معرفة الاتجاه العام . وهو أمر تزداد خطورته بالنسبة للانتاجية الزراعيه التى نورد فيها عوامل متعددة . فمقارنة سنة ١٩٥٢ بسنوات عديدة خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٦ تشير الى انخفاض الانتاجية فى حين أن مقارنتها بسنوات أخرى قد تشير الى زيادة الانتاجية . وهكذا فان تحديد الاتجاه العام لتطوير الانتاجية يحمل معنى اكثر تحديدا ومؤشرا اكثر دقة فى هذا الصدد .

٢ – أن البحث يغفل فى هذا الجزء دراسة العوامل المسئولة عن زيادة الانتاجية : فهل هى ترجع الى زيادة استخدام المخصبات وتغير الفنون الانتاجية أم هى ترجع الى زيادة المدخلات الرأسمالية أم الى تغير طبيعة التنظيم الزراعى ؟ وما هو الوزن النسبى لكل من هذه العوامل من حيث مسئوليتها عن زيادة الانتاجية ؟ ذلك أن مثل هذه الدراسة تعطينا مجالا أفضل لتقييم السياسة الزراعية خلال الفترة محل الدراسة .

غير أنه بغض النظر عن جزيئات البحث المقدم ، فيجب الا يغيب عن أنظارنا أنه من خلال تناوله مسار الزراعة المصرية فى الخمس والعشرين سنة الماضية – يطرح علينا عددا من القضايا الهامة التى يجب أن ينصب عليها اهتمامنا . واهم هذه القضايا ما يلى :

(أ) دور الزراعة فى عملية التنمية الاقتصادية ومكانها فى استراتيجية الإنماء الاقتصادى فى المستقبل . لقد حققت الزراعة معدلات للنمو لم يتجاوز ٣٪ فى احسن الظروف فى حين أن الزراعة فى بلاد اخرى قد حققت معدلات مرتفعة للنمو فى ظروف أقل ملاءمة . أن الطلب الاستهلاكى الغذاء ينمو سنويا بمقدار ٤٪ فى حين أن الانتاج الزراعى الغذائى لا

يتجاوز معدل نموه ١٪ سنويا . ولقد انعكس ذلك على ميزان المدفوعات وكان احد الأسباب الجوهرية وراء تفاقم العجز فيه . ويتساءل الآن ماهو الدور الجديد الذى يستطيع أن يليق بقطاع الزراعة فى عملية التنمية ؟ وهل يمكن له أن يقوم به بفاعلية اكثر؟ وهل يمكن لهذه الفعالية أن تتزايد فى ظل البناء الزراعى الحيازى السائد وطبيعة الفنون الإنتاجية المستخدمة وما هى التغيرات المطلوبة فى هذه المجالات ؟

(ب) قضية توزيع الدخل الزراعى . اذ الواضح أنه بعد كافة السياسات الاقتصادية فى مجال الزراعة وبعد ثلاثة قوانين للاصلاح الزراعى ما زال توزيع الدخل الزراعى بعيداً عن العدالة . فما هى التغيرات الواجبة سواء فى مجال علاقات الملكية او فى مجال السياسات الزراعية الكفيلة بتحقيق توزيع للدخل الزراعى اكثر عدالة وبما لايتعارض مع اعتبارات التنمية ؟

(جـ) قضية السياسات المصرية الزراعية ، سواء فيما يتعلق بأسعار المنتجات النهائية أو بأسعار المدخلات ما زالت مطروحة وينبغى أن تحظى بتقييم دقيق . فهل هى استطاعت أن تحقق الهدف المرجو فى تحقيق توزيع أكفأ للموارد الزراعية ومعدلات أعلى للإنتاج ؟

تعقيب د. مصطفى السعيد على بحث د. هبة حندوسة :

أود فى بداية هذا التعليق ان اوجه خالص تقديرى للزميله الدكتور هبه حندوسه على ما تضمنه بحثها من معالجة موضوعية وتحليل علمى لموضوع فى غاية الاهمية وهو القطاع العام فى الصناعة المصرية . فالقطاع العام وزيادة كفاءة هذا القطاع يمثل الى جانب امور اخرى كثيره احد الدعائم الاساسيه التى تقوم عليها السياسة الاقتصادية وهى سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تحظى باهتمام جميع ابناء هذا المجتمع سواء كانوا معارضين او مؤيدين . ومن ثم تصبح الدراسات الموضوعية المتأنية مثل بحث الدكتورة هبه مساهمة ايجابية وفعالة للتعرف على أوجه القوة وأوجه الضعف فى هذا القطاع ، بتدعيم الاولى والقضاء على الثانية ، وصولا الى استخدام الامثل للموارد وزيادة لقدرة القطاع العام على المنافسه ، حتى يستطيع ان يقوم بدوره الاساسى فى التنمية ،بل واهم من ذلك كما ذكرت بحق الدكتوره هبه - فى تحقيق ما نصبو اليه من عدالة التوزيع . كذلك فان البحث يركز على دور القطاع الصناعى وزيادة كفاءته فى إطار من التنمية الشاملة لجميع القطاعات ، لقد بدأت الدكتور هبه دراستها بتحديد ومناقشة المقاييس التى تقترح استخدامها لتقويم مختلف وحدات القطاع العام الصناعى . وهى مقاييس ثلاثة : .

الاول : سعر الصرف الضمنى ، **الثانى** : نسبة الربح الاجتماعى ، **الثالث** : نسبة الحماية الفعاله . ثم قامت بمحاولة تطبيق هذه المقاييس على مجموعة من الصناعات الهامه ، وفى مقدمتها صناعة الاسمنت - صناعة السيارات - صناعة الادوية - صناعة الاسمدة الفسفاتية والازوتيه - صناعة الحديد والصلب - صناعة الكيماويات الدوائيه والورق وتكرير السكر ، وفى ضوء ذلك استطاعت الدكتوره هبه ان تحدد وحدات القطاع العام القادرة على المنافسة وتلك التى تواجه صعوبات وتحتاج الى ضرورة ترقيدها على نحو او آخر حتى ولو ادى الامر الى توقف الاستثمارات الجديده بها تمهيدا للتخلص منها .

ولقد ارجعت الدكتوره هبه اسباب ضعف بعض وحدات القطاع العام الصناعى الى ثلاثة اسباب رئيسية ناقشت كلا منها بشئ من التفصيل وهى :

١ – ضعف التخطيط الاستثمارى لهذه الصناعات كاختيار الموقع والتكنولوجيا والتوقيت .

٢ – سياسة العمالة وبالذات العماله الزائدة والانخفاض النسبى للاجور .

٣ – سياسة الاسعار .

ولاشك ان اى قارئ لبحث الدكتوره هبه يستطيع ان يقف على بعض اوجه الضعف فيما استخدم من مقاييس لتنظيم وحدات القطاع العام ، ومن خلال ذلك يستطيع ان يضع بعض التحفظات على ما وصلت اليه من نتائج . الا ان المقاييس التى استخدمتها الزميله الدكتوره هبه تعتبر بلا شك اكثر تقدما عن غيرها من المقاييس التى اعتاد الكثير من الاقتصاديين والباحثين استخدامها فى مثل هذه الحالات . كما انها لم تكتف بمقياس واحد بل استخدمت كما ذكرنا ثلاثة مقاييس ، كما انها قد التزمت الامانه العلميه بابراز ما قد يوجه من انتقادات الى بعض هذه المقاييس .

ومن ثم وفى ضوء كل ذلك فان مايوجه من تحفظات الى النتائج لايمكن الا ان يؤثر على بعض التفاصيل دون ان يمس جوهر هذه النتائج على نحو كبير . ولعل اهم ما ابرزته الدكتوره هبه من نتائج تتمثل فيما يلى :

أولا : انه على عكس ما يشاع عن القطاع العام فى مصر فان الرجال المسئولين عن ادارته يعدون بحق احد الاعمده الرئيسيه وراء ما تحقق من نجاح فى الكثير من وحدات القطاع العام

وهذه نقطة فى غاية الاهمية – اذ انها تبرز حقيقة ما يتمتع به الفرد المصرى من مسئولية تجاه المال العام . ان ما تعانيه بعض الصناعات من ضعف يرجع الى عوامل اخرى غير كفاءة وشعور الرجل القائم بالادارة بمسئوليته ، وفى مقدمتها الاسباب الثلاثة التى ذكرتها الدكتورة هبة .

ثانيا : وهذه نتيجة أيضا فى غاية الاهمية ان طبيعة التكنولوجيا المستخدمة تمثل احد الاسباب الرئيسية من وجهة نظر الدكتوره هبه وراء ما يوجد من ضعف فى بعض الصناعات التى يقوم بها القطاع العام . وضربت الدكتوره هبه على ذلك مثالين : اولها مصنع الحديد

والصلب حيث بدأ بتكنولوجيا متأخره من جانب المانيا الغربيه ، وثانيهما مصنع الكيماويات الدوائيه حيث أقامه الاتحاد السوفيتى ايضا على اساس تكنولوجيا متخلفه ادت الى تحمله خسارة كبيرة .

ثالثا : ان سياسة الانفتاح الاقتصادى تنطوى على أخطار بالنسبة لاستمرار فاعلية القطاع العام وتوسعه ، وذلك لقدرة الشركات الخاصة والاجنبية على التحكم فى نسبة العمالة وبالتالى على اعطاء اجور مرتفعة نسبيا ، مما يؤدى الى جذب العمالة ذات المهاره والكفاءة العالية التى تهجر القطاع العام الى هذه الشركات الجديده . غير ان هذا الخطر يمكن تلافيه اذا ما اتبعت السياسات الملائمه ، وطورت الاداره الاقتصادية للقطاع العام ، على نحو من العلميه بما يؤدى الى زيادة الكفاءة والمسئولية والقدره على اتخاذ القرار .

اود بعد ذلك ان أبدى بعض الملاحظات النقدية :

اولا : ان الارتباط بين نجاح او فشل بعض صناعات القطاع العام وبين الملكية العامه ليس واضحا تماما فى بحث الدكتوره هبه – على الرغم من اهمية هذه النقطة فى بحثها . لقد اكتفت الدكتوره هبه بالقول بأن القطاع العام خلق وحدات صناعية ضخمه استفادت من اقتصاديات الحجم ليس فقط فى المستوى التكنيكى وانما على المستوى الدولى – لانها امدت الشركات بقوى تفاوضية تجاه الموردين المحتكرين لسوق الخامات والتكنولوجيا . هذا هو تأصيل الدكتوره هبه فيما يتعلق باهمية الملكية العامه لتحقيق الكفاءه بالنسبة لبعض وحدات القطاع العام . ومع تسليمى بان هذا القول فيه قدر كبير من الصحة ، الا انه لايفسر على نحو حاسم أسباب استفادة بعض وحدات القطاع العام من هذه العوامل دون الوحدات الاخرى فى القطاع العام . كما لم تقدم لنا الدكتوره هبه ارقاما تفصيليه للمقارنة بين اسعار المواد الخام واسعار الحصول على التكنولوجيا التى حققها القطاع العام المصرى والاسعار العالمية التى حصلت عليها الصناعات المماثله فى دول أخرى .

فى اعتقادى ان هذه الصلة بين نجاح وحدات القطاع العام وبين الملكية العامة تمثل علاقة اساسية لابد من المزيد من الدراسات من اجل استجلائها وتحديد اطارها .

ثانيا : ان التقويم النهائى للقطاع العام فى مصر لا يمكن ان يقتصر على مجرد التمييز بين الصناعات

التى تمكنت من المنافسة وتلك التى واجهت عقبات فى هذا الصدد ، فى ضوء المعايير المختلفة والتى قدمتها وطبقتها الدكتوره هبه . ان تقويم القطاع العام فى مصر ومساهمته فى عجلة التنمية لابد وان يرتبط بمعايير اخرى اكثر اهمية . وفى مقدمة هذه المعايير مدى نجاح القطاع العام الصناعى فى مصر فى خلق الصناعات الاساسية وخاصة الصناعات الهندسية والكيماوية .

ثالثا : مدى نجاح القطاع العام فى مصر فى تحقيق التطور الريفى وسد الثغره بين الريف والحضر الى آخره من المعايير والمقاييس التى لايمكن ان يكتمل الحكم على القطاع العام دون اخذها فى الاعتبار الى جانب ما ذكرته الدكتوره هبه من معايير .

رابعا : ان دور القطاع العام فى تحقيق العدالة الاجتماعية الى جانب دوره الرائد فى التنمية الاقتصادية لايقتصر على مجرد بيع منتجاته بأسعار تنطوى على تمييز ضد اصحاب الدخول المرتفعة كبيع المنتجات الشعبية لصناعة الغزل والنسيج بسعر مدعم ورفع أسعار المنتجات غير الشعبية بنسبة تضمن تحقيق الربح النهائى للوحده المنتجه . ولا شك ان مثل هذه السياسة تسهم فى ان يلعب القطاع العام دوره فى تحقيق العدالة الاجتماعية الى جانب دوره الاساسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية . ولكن ليس هذا هو الطريق الصحيح . وكنت اتوقع من الدكتوره هبه ان تزيد تفاصيل مثل هذا الموضوع الهام . إذ أن القطاع العام يستطيع أن يسهم فى تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية باستخدام أساليب ووسائل اخرى لأتمس بالضرورة كفاءته وفاعليته . وفى مقدمة ذلك قرار القطاع العام باختيار الفن الانتاجى او الصناعات التى تحتاج اكثر من غيرها الى الفن الانتاجى كثيف العمل . ان مثل هذا الامر يؤدى الى زيادة فاعلية القطاع العام بتحقيق فرص عمالة وبالتالى مزيد من العدالة الاجتماعية . كذلك يتعين أن يسلك القطاع العام مسلكا تمييزيا فيما ينتجه بحيث يستطيع ان يفرق بين الحاجات الاساسية وغير الاساسية للمجتمع ، فبتركيز القطاع العام على ذلك القطاع من المنتجات التى تشبع حاجات اساسيه يكون قد ساهم بدرجة اكبر فى تحقيق العدالة الاجتماعية . مثل هذه الامكانيات والوسائل المختلفة من الممكن ان يتضمنها بحث الدكتوره هبه حتى يتعمق تقويم دور القطاع العام بالنسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر .

وفى نهاية تعليقى أود مره أخرى ان اقدم خالص تقديرى للاخت الدكتوره هبه على بحثها القيم .

تعقيب د . اسماعيل صبرى عبد الله على بحث م . على فهمى الداغستانى

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الى السيد المهندس/على فهمى الداغستانى على ورقته التى عالجت موضوعا لم يدخل فى دائرة اهتمام الاقتصاديين فى الماضى ، وأرجو أن تكون هذه الورقة فاتحة لتوجيه اهتمامه الى هذا القطاع الحيوى – قطاع النقل – فى المستقبل . وسوف يتناول تعليقى ثلاث نقاط رئيسية هى :

أولا : اهمال واغفال قطاع النقل من جانب المسئولين بصفة عامة .

ثانيا : قيام اعمال قطاع النقل فى مصر على اسس لاتتسم بالرشد الاقتصادى .

ثالثا : ضرورة التخطيط لمشروعات النقل مسبقا وبفاصل زمنى مناسب عن مشروعات التنمية .

– وفيما يتعلق بالنقطة الاولى يمكن التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية :

المرحلة الاولى :

غداة الثورة حيث كان هناك اهتمام ملحوظ بقطاع النقل تمثل فى انشاء طريق القاهرة الاسكندرية الزراعى والبدء فى دراسات ازدواج خط السكك الحديدية فى الوجه القبلى وتحويل الجرارات البخارية الى ديزل .

المرحلة الثانية :

فى نهاية الخمسينات وبداية الستينات وكان تركيز السلطات منصبا فيها على قطاع الصناعة والسد العالى .

المرحلة الثالثة :

من عام ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ والتى تميزت بوجود ضغوط على الانفاق الاستثمارى بسبب

ظروف الحرب وصعوبات التمويل . وكانت وطأة هذه الضغوط على قطاع النقل اكبر من القطاعات الاخرى . كما ظهرت فى السبعينات بعض الحلول لمشاكل النقل التى يتوهم البعض انها حلول جيدة ولكنها فى النهاية لم تكن اكثر من تخصيص شئ للموارد . ومن الامثلة البارزة فى هذا الصددتوحيد الاستثمار الى الاوتوبيسات وانشاء نفق الشهيد احمد حمدى وازدواج طريق مصر - الاسماعلية ، والانصراف عن تدبير التمويل اللازم لمترو الانفاق فى القاهرة فى الوقت الذى تم فيه اعطاء اولوية لتمويل مشروعات التليفزيون الملون .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية فان ابسط مظاهرها هو عدم الاستفادة الواجبه من طاقة النقل النهرى فى مصر ، فمن المعروف ان النقل النهرى يمثل ارخص وسائل النقل عامة . ومن الامثلة المفيدة هنا الجزء الاوروبى من الاتحاد السوفيتى حيث توجد شبكة طرق مائية ذات كفاءة عالية ، ويتم شق الترع لأغراض ملاحية بالدرجة الاولى حيث لاتعتمد الزراعة على الرى فى هذه المناطق وكان من نتيجة اهمال الاستفادة من النقل النهرى وعدم الصيانة بتطوير السكك الحديدية ان ازداد الاعتماد على اغلى وسائل النقل وهى السيارات واللوريات . ويمكن ان اشير هنا الى دراسة لجهاز تخطيط الاسعار عن اسعار الخضر حيث اسفرت عن ان الهامش ما بين سعر الحقل وسعر المستهلك النهائى يتراوح بين ٤٠٪ و ٦٠٪ وأن تكلفة النقل تمثل نحو ٢٠٪ من هذا الهامش ومن مظاهر عدم الترشيد الاقتصادى لادارة هذا القطاع تبعثر تبعية وسائل النقل ما بين ملكية خاصة وعامة وتعاونية دون اى تنظيم محدد مما يؤدى الى تعدد الاختصاصات وتلف السلع وارتفاع تكاليف التخزين وكان من نتيجة هذا الوضع انتشار ظاهرة النقل الخاص فى مواجهة النقل العام بمعنى قيام الهيئات والوحدات الانتاجية ... الخ بتدبير وسائل النقل الخاصة بها . وهذه الظاهرة تخفى وراءها طاقة عاطلة أبسط مظاهرها رحلة العودة لهذه المركبات .

- وفيما يتعلق بالسبق الزمنى لمشروعات النقل عن مشروعات الانشطة التنموية الاخرى وهى النقطة الثالثة التى اود الحديث عنها - يبدو انه ليس هناك ادراك كاف لهذه الظاهرة مما ادى الى نتائج سيئة . لقد كانت شبكة السكك الحديدية والطرق فى الماضى بصفة عامة قائمة على فكرة تجميع محصول القطن من المزارع الى ميناء التصدير ، وعلى ذلك لم تكن مجرد «صدفة» ان مصر من اوائل الدول التى أدخلت السكك الحديدية الا أن هذه الشبكات صارت تمثل القفص أو القيد الذى يعوق عمليات التنمية التى بدئ فيها من

الخمسينات . وقد ترتب على هذا الوضع ان منشآت المصانع الجديدة كانت تتركز حول الشبكة القائمة حينئذ مما أدى الى تكدس المصانع حول المدن الكبرى والنمو السرطانى لمدينة القاهرة وهذا يثير سؤالين : هل هذا هو الوضع الامثل لتوطن الانشطة الاقتصادية فى مصر ، وهل هذا يمثل استخداما رشيدا لاقليم الدولة ؟ ان الامر يقتضى تنمية اقليمية حقيقية فى مصر . فاذا كان من المتوقع ان يتضاعف عدد سكان مصر فى سنة ٢٠١٥ ، وإذا كانت ضرورة الخروج من الوادى الضيق والدلتا الى الصحراء اصبحت واضحة ، فانه يجب ان يكون واضحا فى نفس الوقت ان اول وسيلة لاعمار المناطق غير المأهولة حاليا هى شبكات النقل سواء كانت طرقا مائية او برية او سككا حديدية . وأخيرا لعله من المفيد ان اذكر ان احد مقاييس تطور المجتمع هى قدرة المواطن على الحركة والانتقال من مكان الى آخر بسرعة وكفاءة . ولذ ينبغى ان يسبق التخطيط للخروج من الوادى وتنمية مجتمعات جديدة فى الصحارى مشروعات مدروسة لشبكة النقل تساعد على اجتذاب السكان وتوطنيهم فى تلك المناطق .

المناقشـــات :

بحث د . احمد حسن ابراهيم

كان هناك الكثير من وجهات النظر التى لقيت تعبيرا عن نفسها من خلال المناقشات التى تم خلالها اثارة عدد من النقاط الهامة حول تطور الزراعة المصرية والتحولات التى مرت بها خلال فترة الخمس والعشرين سنة الماضية .

واهم النقاط المثارة هى :

١ – مسألة البيانات والاحصاءات . فالبيانات عن الملكية وعن الحيازة مثلا لابد من أخذها بتحفظ شديد . فبيانات المساحة تختلف من جدول الى آخر وفضلا عن هذا فان هناك أراضى لم يتم توزيعها ومازالت مملوكه للاصلاح الزراعى ، ويتم ضمها الى الاراضى تحت فئة خمسة أفدنة . ثم هناك بيانات استصلاح الاراضى . التى تقدر الاراضى المستصلحة خلال الخمس وعشرين سنة الماضية بحوالى ٩١٢ ألف فدان أو نحو ١٧٪ من المساحة المنزرعه فى مصر ، بمعدل سنوى يصل ١٥٠ ألف فدان بعد ثورة ١٩٥٢ ، مقارنا بخمسة آلاف فدان فقط قبلها ، فحتى اذا قبلت هذه الأرقام على علاتها ، يجب أن نأخذ فى حسابنا عند تفسيرها ان ما استصلح لايمثل اضافة صافية الى الاراضى الزراعية لان هناك فارقا فى انتاجية الاراضى الجديدة عن القديمة من ناحية ، ولأن ما اقتطع من الاراضى الزراعية القائمة لاغراض التوسع العمرانى يقدر بنحو ٦٠٠ ألف فدان من ناحية أخرى .

٢ – قضية تطوير الزراعة المصرية . وهنا يوجد اتفاق على ان المدخل لتطوير الزراعة المصرية هو تطوير علاقات الانتاج وليس المدخل التكنولوجى ، لان علاقات الانتاج وتنظيمه الحالى يقف حائلا دون التطوير التكنولوجى ، وقد يكون الحل فى تطوير التعاون الزراعى على محورين : الاول جعله شاملا لكل العملية الزراعية من انتاج الى

تسويق الى اقراض ، والثانى جعله اجباريا مع وجود حافز لدى الفلاحين للانضمام الى الجمعيات

٣ - قضية التنمية الرأسية والتنمية الافقية تحتاج الى دراسات متعمقة . ماهى أبعاد التنمية الرأسية وماهى ابعاد التنمية الافقية فى مصر؟ لابد من دراسة هذه الابعاد بدقة ، وقد دعا البعض إلى ضرورة منح المضاربة على الاراضى الجديدة (لان نتيجة هذا الاسلوب هو أن تجار «وكالة البلح» يضعون ايديهم على هذه الاراضى بدلا من ان تؤول إلى ذوى القدره على زراعتها (بيعها فى المزاد) كما أشار البعض إلى أن الموارد الارضية لم تعد متناسبة مع الموارد المائية بمعنى ان الماء نادر والارض اكثر ندرة . وبخصوص ما اثير عن الاصلاح الزراعى وفعاليته ، فان المهم فى نظر بعض المتناقشين ليس تحديد «سقف» الملكية بخمسين فدانا أو اقل ، ولكن المهم هو محدودية الارض التى تدفعنا لان نجعل الزراعة المصرية موجهة وليست حرة .

٤ - التأكيد على أن معالجة اوضاع الريف لايمكن ان تتم بمعزل عن علاقة الريف بالمدينة ، فالاتجاه العام فى الزراعة المصرية يعطينا مؤشراً بان التغير الاجتماعى فى الريف المصرى يتم لصالح فئة كبار الملاك والآن يتم فتح المجال امام اغنياء الفلاحين سياسيا واقتصاديا ، وفئة كبار الملاك تحصل على ٥٧٪ من الدخل الزراعى . ومثل هذا التطور يعنى أن التحولات التى تمت فى الزراعة المصرية كانت فى اتجاه جعلها اكثر راسمالية فيما يتعلق بنوع المحصول . ولما كانت الزراعة المصرية يتعايش فيها محاصيل مقيدة سعرا ومساحة واخرى غير مقيدة لاسعار ولامساحة ، فان هذا يعنى استمرار طرد السكان من الزراعة وهذا يفسر فى نظر البعض هجرة السكان من الريف الى الحضر .

٥ - ويرتبط بهذا قضية استيعاب الزراعة المصرية للسكان . فاذا كان الحد الحرج لمعيشة الفلاح من الارض هو نصف فدان ، فان الزراعة المصرية لا يمكنها استيعاب اكثر من ١٢ مليون نسمة فى حدود المساحة الحالية . وهذا يمثل لب مشكلة الزراعة المصرية . ومن الواضح انه ليست هناك وصفه سحرية لحل هذه المشكلة والامر يقتضى اعادة النظر فى الزراعة المصرية من خلال :

(أ) اعادة تقييم الموارد الزراعية وخصوصا الارض والماء ، علما بان الارض اكثر ندرة من

الماء . وهذا يقتضى ترشيد الرى ومعالجة الاثار الجانبية السالبة على خصوبة الارض التى ترتبت على مجهودات السيطرة على النيل .

ب) التنمية الحضرية الريفية باقامة الصناعات فى مراكز التجمع الريفى وخلق مجتمع ريفى - حضرى او ما يعرف فى التجربة الصينية باسم

(جـ) التركيز على البعد الاجتماعى بدلا من الاقتصار على البعد التكنوقراطى على تمثل مشاكل كل سكان الريف بما فيهم العمال الزراعيون ، بينما ان البعد التكنوقراطى قد يزيد مشكلتهم تعقيدا . وهذا يعنى إن الاصلاح الزراعى يجب ان يكون اكثر من مجرد استيلاء على الاراضى واعادة توزيعها ، بل يجب تنظيم العملية الانتاجية فى الزراعة على اسس جديدة .

بحث د . هبة حندوسة

يمكن عرض المحاور الرئيسية للمناقشة فيما يلى :

١ - ترشيد الادارة :

كان هناك اتفاق على ان الادارة الكفئ تمثل عنصرا رئيسيا فى نجاح المشروع ، وأنه من الضرورى حسن اختيار المديرين . وقد اشار البعض الى أن مصر لديها العديد من الكفاءات الادارية التى تخرجت من مدرسة القطاع العام . لكن هناك معوقات للاستفادة منهم ويقتضى الأمر توفير النظم الادارية التى تكفل حرية الحركة ثم المحاسبة لهؤلاء المديرين ، وتوفر فى الوقت نفسه قدرا من الاستقرار للادارة ، بحيث توقف التنقل العشوائى للمديرين بين الوحدات الانتاجية دون مراعات للكفاءة او التخصص .

٢ - التمويل :

طرح رأى مفاده أن عدم توفر التمويل الكافى لعمليات الاحلال والتجديد وعدم توفير السيولة الملائمة لبعض وحدات القطاع العام ، بالاضافة الى عدم وضوح المخصصات المطلوبة للاستثمارات الجديدة ، يؤدى الى تعثر عمليات تطوير القطاع العام وعلاج أوجه الخلل الموجودة به حاليا .

٣ - التكنولوجيا والعمالة :

يلعب الاختيار التكنولوجى الملائم دورا رئيسيا فى نجاح الوحدات فى تحقيق أهدافها على مستوى الوحدة وعلى مستوى الاقتصاد القومى . وهناك بعض حالات لا تتلاءم فيها نوعية التكنولوجيا المستخدمة مع درجة الجودة المطلوبة للمنتج والتى تكمن من المنافسة محليا وعالميا . وقد رأى البعض أن عديدا من وحدات القطاع العام مثقلة بدرجات متفاوته بالعمالة الفائضة

والتى تمثل ليس فقط عبئا تمويليا يضاف الى تكلفة انتاج هذه الوحدات وانما فى بعض الاحيان معوقا للانتاج إذ لا تتلاءم مع اساليب الانتاج المستخدمة غير ان النقاش لم يتمخض عن طريقة محددة للتصدى لهذه المشكلة .

٤ – الطاقة الانتاجية :

أوضح النقاش ان هناك بعض الصناعات التى يوجد بها فائض الطاقة وقد يرجع ذلك بعدم توافر بعض العناصر المكملة التى تؤدى لعدم الاستغلال الكامل للطاقات المتاحة او نتيجة لعدم التركيز على نوعية واحدة من المنتج تحقق الحجم الاقتصادى الامثل او غير ذلك من العوامل . ورؤى انه من الضرورى التركيز على بحث اسباب وجود تلك الطاقات العاطله والعمل على استقلالها .

٥ – القطاع العام والقطاع الخاص والانفتاح الاقتصادى :

لم يختلف أحد حول اهمية الدور الذى لعبه – ومازال يلعبه القطاع العام فى عملية التنمية الاقتصادية وبناء القطاع الصناعى فى مصر على وجه الخصوص وقد رأى البعض أنه من الضرورى ان يكون واضحا ان اعطاء دور متزايد للقطاع الخاص – طبقا لسياسة الانفتاح الاقتصادى – ينبغى ألا يعنى اعطاء دور سلبى للقطاع العام ومن هنا طالب البعض بترشيد وتخطيط الانفتاح الاقتصادى والالتزام باطار الخطة الاقتصادية عند الموافقة على المشروعات بحيث لا تصل الى اهدار للموارد او تهديد لكيان القطاع العام الناجح الذى يتحمل اعباء عديدة فى عملية التنمية وفى توفير السلع المختلفة باسعار ملائمة وفى توفير فرص العمالة وغيرها .

٦ – السياسة السعرية :

لاشك ان القطاع العام يلعب دورا رئيسيا فى توفير السلع الاساسية بأسعار ملائمة تقل عن التكلفة فى بعض الاحيان ومع عدم الإقلال من اهمية هذا الدور فقد نادى بعض المعلقين بعدم اتباع تلك السياسه للمنتجات غير الاساسية ، والسماح للوحدات المنتجة ان تحقق ارباحا من بيعها . ويمكن استخدام تلك الارباح فى تعويض الخسائر الناتجة عن بيع المنتجات الاساسية بسعر أقل من التكلفة ، كما يحدث فى حالة الدواء .

بحث م . على فهمى الداغستانى

أشار بعض الحاضرين الى أهمية اعطاء عناية أكبر لشبكة النقل المائى خاصة لربط ميناء الاسكندرية بباقى مناطق الجمهورية . اذ أن اختناقات النقل من ميناء الاسكندرية مسئولة الى حد كبير عن عدم كفاءة هذا الميناء الهام ، وان كانت هناك اسباب اخرى لعل اهمها فيما يتصل بموضوع البحث هو عدم كفاءة عمليات التخزين . وذكر فى هذا الصدد مشروع تحويل ترعة النوباريه الى قناة ملاحية . والدور الذى يمكن ان يلعبه فى رفع كفاءة عمليات النقل من ميناء الاسكندرية . غير أنه أثير اعتراض على جدوى هذا المشروع نظرا لان طبيعة الارض فى هذه المنطقة تؤدى الى انهيار الجسور عند مرور الوحدات الميكانيكية . كما أن ضرورة رفع منسوب المياه للوفاء بمتطلبات الملاحة يضر بالزراعة فى المناطق المجاورة للترعة. وقد نتج عن ذلك «تقليع» نحو ٧٠٠ ألف فدان فى منطقة غرب النوبارية لما اصابها من تلف فى العام الماضى واقترح كبديل لترعة النوبارية انشاء خط سكة حديد من إيتاى البارود الى ميناء الاسكندرية وقد اشير ايضا الى ان الخطأ الذى حدث بالنسبة لترعة النوبارية يتكرر الآن – دون استيعاب لعبرة الماضى – بالنسبة لترعة الاسماعلية .

وقد أثار موضوع البحث تساؤلات عديدة تمنى الكثيرون ان تعطى باهتمام اكبر من جانب الاقتصاديين ومتخذى القرارات بوجه عام : ما هو أثر عمليات النقل على سياسة توطين النشاطات الاقتصادية وتآكل الارض الزراعية ؟ ماهى العلاقات الحقيقية بين السياسات النقلية وسياسة انتاج واستيراد مركبات النقل فى مصر ؟ ما هو الحجم الحقيقى للخسائر الناجمة عند تكدس ميناء الاسكندرية ؟ وعموما : ما هو حجم الخسائر المترتبة على ضوء تخصيص الموارد على شبكات النقل المختلفة والتى كان بالإمكان تلافيها لو تم توجيه الموارد لكل شبكة حسب أهميتها النسبية ؟

ولاحظ البعض انه وان بدا موضوع النقل منعزلا عن التطورات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى خلال الـ **٢٥** سنة الاخيرة ، الا ان هذا السطح فقط . ففى الورقة المقدمة لهذا المؤتمر عن اهمية دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى هناك تشخيص لطبيعة التحولات التى حدثت فى مصر فى الستينات وما ارتبط بها من استغلال القطاع الخاص والقطاع العام . إن ورقة المهندس الداغستانى عن النقل تقدم اكثر من دليل على صحة هذه المقولة الهامة . فهى تبين **اولا** أن معظم ما ينقل بالطرق ملك القطاع العام فى حين ان من ينتقل هو القطاع الخاص . نقطة الالتقاء هذه بين القطاع العام والقطاع الخاص تشكل احد مصادر تكوين الرأسمالية الجديدة فى مصر . وهى توضح **ثانيا** ان هناك تحيزاً لوسيلة النقل الأكثر تكلفة فى مصر وهى النقل باللوارى) للبضائع) وبالتاكسيات (للركاب) ، وهو تحيز لايمكن تفسيره إلا فى ضوء نظام الاوليات والقوى الضاغطة فى المجتمع المصرى (القطاع الخاص فى مجال النقل) . كما يتضح هذا التحيز ايضا من التخلص من الترام بعد بناء السد العالى فى حين أن المنطق الاقتصادى كان يبرر تدعيم وتطوير استخدام الترام لنقل الركاب . اذن يجب أن نضيف هنا البعد الاجتماعى والسياسى لعملية اتخاذ القراراد المتعلقة بتخصيص الموارد فى مجال النقل .

وأخيرا فقد تبلور من المناقشة ضرورة مراعاة عدة أمور فيما يتعلق بقطاع النقل . **اولها** هو اهمية النظر الى قطاع النقل على انه صناعة متكاملة وليس مجرد قطاع خدمات . **وثانيها** اهمية الربط بين قطاع النقل والطاقة والصناعات الهندسية ، بحيث يقوم القطاع الاخير بتصنيع الجرارات الكهربائية للسكك الحديدية اذا ما اتخذ قرار بتحويلها الى خطوط كهربائية . **وثالث** هذه الامور ، الاهمية الخطيرة للموانى البحرية كميناء الدخيلة وسفاجا وتتوافر الآن دراسات جيدة من جانب مسئولين مصريين عن هذه الموانى وضرورة تزويدها بالمعدات الميكانيكية اللازمة للشحن والتفريغ ولاينقصها الا الايمان بما يمكن أن تسهم به الخبرة المصرية من جهد خلاق فى خدمة بلدها .

الفصل السابع

التجارة الخارجية

دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية فى التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٧)

د . نجلاء محمد والى

معهد البحوث الزراعية - وزارة الزراعة

١ - مقدمة :

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة . فهى تؤثر تأثيراً مباشرا على الانتاج والدخل القومى ، والاستهلاك والتكوين الرأسمالى ، وتوزيع الاستثمارات . ويتسم الميزان التجارى المصرى بتزايد العجز المستمر خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٢) حيث ارتفعت قيمة الواردات من ٢٢١٫٤ مليون جنيه إلى ٣٤٤٫٣ مليون جنيه خلال تلك الفترة فى حين لم ترتفع قيمة الصادرات بنفس المعدل حيث زادات من ١٤٢٫٨ مليون جنيه إلى ١٩٦٫٧ مليون جنيه ، أما فى خلال الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٠ فان العجز فى الميزان التجارى قد أخذ فى الانخفاض نسبيا عن الفترة السابقة بل إنه حقق فائضا قدره ٣٫٢ مليون جنيه عام ١٩٦٩ ، وهذا يرجع إلى أنه فى الفترة السابقة كانت هناك عملية التصنيع والانشاءات الصناعية المختلفة مما حتم ضرورة استيراد السلع الرأسمالية ورغم أن الاتجاه العام خلال الفترة الثانية أيضا هو نمو الواردات بمعدل أعلى من نمو الصادرات ، إلا أن نسبة تغطية الواردات للصادرات كانت أفضل منه فى الفترة السابقة ؛ حيث بلغ العجز فى الميزان التجارى عام ١٩٦٣ حوالى ١٨١ مليون جنيه ووصل إلى ٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠ . غير أنه فى خلال

جدول (١)

اجمالى قيمة الواردات من السلع حسب درجة التصنيع خلال الفترة (٥٩/٦٠ - ١٩٧٦)

(مليون جنيه مصرى)

مجموعات السلع	السنوات						
	٥٩/٦٠	٦٥/٦٦	٦٨/٦٩	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الوقود	٢٢ر٧	٢٧ر٤	١٥ر٣	٧ر٠	٢٣ر٥	١٠٤ر٢	٥٨ر٥
المواد الخام	٣٢ر٤	٨١ر٥	٥٨ر٠	٨٠ر٦	٢٩٤ر٥	٢٨٩ر٥	٢٤٠ر٩
السلع الوسيطة	٧١ر٩	١٦٨ر٤	٩٠ر٧	١٣١ر٨	٣١٥ر٨	٦١٨ر٧	٤٤٤ر٦
السلع الاستثمارية	٤٨ر١	١٠٨ر٥	٥٩ر٤	٧٩ر٢	١٢٤ر٥	٢٦٠ر٢	٤٠٤ر٨
السلع الاستهلاكية	٣٣ر٣	٥٨ر٧	٢٤ر٦	٦٢ر٥	١٦١ر٩	٢٦٦ر٧	٣٤١ر٠
ا معمرة				١١ر٧	٣٨ر٥	٤٩ر٣	٨٦و٢
ب غير معمرة				٥٠ر٨	١٢٣ر٣	٢١٧ر٤	٢٥٤ر٨

المصدر : من ٥٩/٦٠ – ٦٦/٦٨ البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية – المجلد الثامن عشر ، العددان الأول والثانى ١٩٦٥ ؛ المجلد الثلاثون ، العدد الثانى ١٩٧٧ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء النشرات الشهرية للتجارة الخارجية ، أكتوبر ١٩٧٥ . يونيو ١٩٧٧ .

الفترة ١٩٧١ – ١٩٧٧ اتجهت الواردات نحو الارتفاع بمعدل أكبر كثيرا من معدل النموفى الصادرات وخاصة خلال الاربع سنوات الأخيرة وبذلك ارتفع العجز فى هذه الفترة من ٥٦ر٨ مليون جنيه عام ١٩٧١ إلى ٨٧٥ر٢ مليون جنيه عام ١٩٧٧ .[1] ويرجع ارتفاع العجز خلال هذه الفترة إلى زيادة الواردات من مجموعات السلع المختلفة كما هو موضح بالجدول التالى رقم (١) .

كما يوضح الجدول رقم (٢) اجمالى قيمة الصادرات الوطنية حسب درجة التصنيع ومنه يتضح زيادة الصادرات من مجموعات السلع المختلفة . ولكن الزيادة فى الصادرات من السلع نصف المصنوعة والسلع تامة الصنع قد زادت بنسبة أكبر من المجموعات الأخرى فقد زادت الأولى من ٩ر٨ مليون جنيه عام ٥٩/٦٠ إلى ٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، كما زادت الصادرات من الثانية من ٢٥ر٢ مليون جنيه عام ٥٩/٦٠ إلى ١٤٢ر٤ مليون جنيه عام ١٩٧٦ . ويرجع هذا إلى محاولة تقليل الصادرات من المواد الخام والتى تتمثل أساسا فى السلع الزراعية التقليدية والتى يتصف الطلب العالمى عليها وخاصة فى الدول المتقدمة بقلة المرونة ،

جدول (٢)

اجمالى قيمة الصادرات الوطنية

حسب درجة التصنيع خلال الفترة

(٥٩/٦٠ - ١٩٧٦)

(مليون جنيه مصرى)

مجموعات السلع	٥٩/٦٠	٦٥/٦٦	٦٨/٦٩	١٩٧٥	١٩٧٦
الوقود	٥ر٩	١٤ر٠	٧ر٦	٥١ر٨	١٤٩ر١
القطن الخام	١٣٤ر٣	١٤٤ر٥	١١٩ر٦	٢٠١ر٠	١٥٤ر٨
المواد الخام	١٠ر٥	١٧ر٢	٢٧ر٦	٤٦ر٤	٧٢ر١
السلع نصف المصنوعة	٩ر٨	٣٣ر٨	٣٨ر٦	٨٨ر٨	٧٧ر١
السلع تامة الصنع	٢٥ر٢	٤٣ر٧	٩٥ر٩	١٥٩ر٨	١٤٢ر٤

المصدر : من ٥٩/٦٠ - ٦٨/٦٩ : البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .

من ١٩٧٥ - ١٩٧٦ : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء النشرات الشهرية للتجارة الخارجية ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ .

لذلك اتجهت الدولة إلى تنمية الصادرات من السلع المصنوعة والنصف مصنوعة حتى يمكن تنمية حصيلاتها من النقد الاجنبى اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية ، حيث يعتبر من أهم العوامل التى تساعد على تنمية حصيلة الصادرات من السلع الزراعية المصنعة بالاضافة الى تنويع الصادرات من السلع الزراعية والتحول من تصدير السلع الزراعية التقليدية إلى السلع الزراعية غير التقليدية والتى مرونة الطلب عليها لا تزال فى جميع دول العالم .

وبدراسة الميزان التجارى الزراعى المصرى خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٧) يتضح وجود فائض انخفاض من ٧١ر٩ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٣ر٧ مليون جنيه عام ١٩٦١ . ثم ارتفع من ٣٤ر٢ مليون جنيه عام ١٩٦٢ إلى ١٦٣ر٩ مليون جنيه عام ١٩٧٣ . وذلك لفتح أسواق جديدة للصادرات الزراعية التقليدية خلال تلك الفترة وهى أسواق الدول الاشتراكية ؛ حيث لم تصل فيها مرونة الطلب على المنتجات الأولية والصادرات الزراعية التقليدية إلى الانعدام . أما فى خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٧) فقد تحول الفائض إلى عجز زاد من ٣٠ر٢ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٥٢ر٨ مليون جنيه عام ١٩٧٧ [٢] . وهذا يرجع

إلى زيادة السكان وبالتالى زيادة الطلب على الغذاء والكساء مع قلة الفائض للتصدير والتحول من تصدير الخامات الزراعية إلى تصدير المنتجات النصف مصنوعة والتامة الصنع . وبذلك انخفضت النسبة المئوية للصادرات الزراعية من اجمالى الصادرات من ٦٢٪ عام ١٩٥٢ إلى ٤٥٪ عام ١٩٧٧ . أما النسبة المئوية من الواردات من السلع الزراعية بالنسبة لاجمالى الواردات فإنها لم ترتفع كثيراً خلال تلك الفترة حيث كانت تمثل ٦ر٢٦٪ عام ١٩٥٢ ، ٠ر٢٩٪ عام ١٩٧٧ . (٣) .

لذلك سوف يتم دراسة وتحليل التطورات الحد كلية فى التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية عن طريق دراسة وتحليل التجارة العالمية للسلع الزراعية ، ثم نتبعها بدراسة التوزيع الجغرافى للصادرات والورادات المصرية ثم هيكل الصادرات والواردات الزراعية المصرية وقياس درجة الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية عن طريق قياس معدل التبادل الدولى الصافى للتجارة الخارجية للسلع الزراعية والعائد على الاقتصاد القومى منه . ودراسة السعات السوقية لدول التبادل التجارى الزراعى المصرى .

٢ - التجارة العالمية للسلع الزراعية :

ساهمت الصادرات الزراعية العالمية بحوالى ٢٣٪ من القيمة الاجمالية للصادرات العالمية عام ١٩٦٨ ، كما وجد أن الصادرات الزراعية العالمية تزداد سنويا بحوالى ٦ر٢٪ أى ما يقرب من ضعف معدل النمو السكانى العالمى والذى يبلغ حوالى ٤ر١٪ مما يعنى زيادة متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية العالمية . وبصفة عامة فإن زيادة الانتاج الزراعى العالمى يترتب عليه زيادة الصادرات الزراعية العالمية نظرا لوجود ارتباط بينهما قدر بحوالى ٩٤٪ ، كما يتجه معدل التبادل الدولى الصافى للمنتجات الأولية والأغذية زمنيا نحو الهبوط حوالى ٧ر١٪ سنويا(٤) ، ويفسر ذلك بأن معظم الدول المنتجة للمواد الأولية هى دول نامية ذات تعداد سكان مرتفع ولا يوجد تنسيق بين خططها الانتاجية والتصديرية نتيجة لعدم وجود تكتلات اقتصادية بينها ، هذا بعكس الحالة فى الدول المتقدمة .

٣ - التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات المصرية :

يتضح من الجدول رقم (٣) والخاص بالتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية ، أن شرق أوروبا قد ازدادت قيمة الصادرات اليها من ٨ر١٨ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى ٧ر٢٩٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، فى حين انخفضت قيمة الصادرات إلى دول غرب أوروبا من ٦ر٩٧

جدول (٣)

التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية بالمليون جنيه

(١٩٥٠ – ١٩٧٦)

(مليون جنيه مصرى)

الدول	السنوات								
	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
شرق أوروبا	١٨ر٨	٣٠ر١	٨٣ر٠	١٠٠ر٤	٢٠١ر٣	٢٤٣ر٩	٣٢٤ر٧	٣٨٧ر٣	٢٩٢ر٧
غرب أوروبا	٩٧ر٦	٥٤ر٥	٤٠ر٣	٥٦ر٥	٤٨ر٣	٩٥ر٨	١١٧ر٨	٧٣ر٠	١٤٦ر٤
آسيا	٣٩ر٧	٤٩ر٧	٥٨ر٧	٥٣ر٢	٥٥ر٧	٨٢ر٤	١٣٦ر٣	٥٤ر٦	٩٥ر٣
افريقيا					٢٠١ر٨	٥ر٩	٤ر٠	٢٧ر٣	٢١ر٧
أمريكا	١٨ر٧	١٠ر٣	١٤ر٦	١٥ر١	٥ر٢	١٥ر٩	٨ر٨	٥ر٨	٣٦ر٩
دول	—	—	—	—	—	—	٠ر٣	—	—
أخرى	—	—	—	—	٥٥٢	٠ر١	٠ر٢	٠ر٦	٢ر٥
الجملة		١٣٧ر٠	١٨٧ر٧	٢٣٧ر٣	٣٣١ر٢	٤٤٤ر٢	٥٩٣ر٣	٥٤٨ر٦	٥٩٥ر٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الاحصائى السنوى جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٧ .

مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى ٤٨٫٣ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، ثم اتجهت نحو الزيادة بعد حرب أكتوبر حتى وصلت إلى ١٤٦٫٤ مليون جنيه . وعامة تقوم تجارة مصر الخارجية مع الدول الاشتراكية وعدد من الدول الأخرى على نظام الاتفاقيات الثنائية ، وزيادة الصادرات اليها تعنى تزايد الاعتماد عليها فى التصنيع كما أنها تعتبر المستورد الرئيسى للصادرات الزراعية المصرية يليها السوق الأوروبية المشتركة ثم منطقة التجارة الحرة الأوروبية .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافى فى الواردات المصرية فيوضحها الجدول رقم (٤) حيث تزايدت قيمة الواردات من دول شرق أوروبا من ١٣٫٩ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى ٣٣٩٫١ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، أما دول غرب أوروبا فقد انخفضت قيمة الواردات منها من ١١٨٫١ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى ٨٨٫٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ، ثم ارتفعت حتى وصلت إلى ٦٣٢٫٧ مليون جنيه عام ١٩٧٦ . هذا بينما سجلت الواردات المصرية من أمريكا ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٦٣ حيث زادت من ٢٢٫٢ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى ١١٥٫٥ مليون جنيه عام ١٩٦٣ ، ثم انخفضت إلى ٢٣٫٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، ٤٦٫٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ، وذلك يرجع إلى انقطاع واردات القمح والدقيق من الولايات المتحدة أساسا ، ثم اتجهات نحو الزيادة بعد حرب أكتوبر حتى وصلت إلى ٢٧٣٫٩ مليون جنيه عام ١٩٧٦ . أما الصادرات المصرية إلى أمريكا فانها مازالت تمثل نسبة ضئيلة من إجمالى الصادرات .

٤ — هيكل الصادرات والواردات الزراعية المصرية :

تمثل قيمة الصادرات المصرية من القطن الخام والأرز والبصل والبطاطس والفاكهة حوالى ٩٠٪ من اجمالى القيمة للصادرات ويوضح الجدول رقم (٥) هيكل الصادرات الزراعية المصرية والذى يتغير من فترة إلى أخرى .

يتضح من الجدول رقم (٥) اتجاه قيمة صادرات القطن نحو الانخفاض من ٨٢٪ من القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية المصرية فى الفترة (٥٢ — ١٩٥٩) إلى ٧٥٫١٪ فى (١٩٦٠ — ١٩٧٠) ثم إلى ٦٩٫٩٪ عام (٧١ — ١٩٧٦) ، بينما زادت قيمة صادرات الخضر والفاكهة . وهذا يعكس تزايد الاهمية النسبية للزروع التصديرية المصرية غير التقليدية كالخضر والفاكهة كما يوضحها أيضا الجدول رقم (٦) وذلك خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٧٦) . وذلك لارتفاع متوسط سعر الطن العالمى من البرتقال المصرى من ٤٧ جنيها عام

جدول (٤)

التوزيع الجغرافى للواردات المصرية بالمليون جنيه

(١٩٥٠ – ١٩٧٦)

(مليون جنيه مصرى)

الدول	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
شرق أوروبا	١٣ر٩	١٣ر١	٥٥ر٨	٧٤ر٧	١١٤ر٨	١٠٩ر٩	٢٣٠ر٤	٢٨٣ر٧	٢٣٩ر١
غرب أوروبا	١١٨ر١	١١١ر٦	٨٨ر٤	١٣٩ر٣	١٢٣ر٣	١٢٢ر٨	٣٢٨ر٧	٥٩٠ر٤	٦٣٢ر٧
آسيا	٦١ر٣	٣٨ر٨	٤٥ر٦	٦٨ر٣	٥٩ر٨	٥٥ر٧	٩٣ر٩	٢٤٢ر٦	٢٣٣ر١
افريقيا					١٣ر٥	٤ر٢	٦ر٦	٣٢٩ر٩	٣٢٥ر٨
أمريكا	٢٢ر٢	٢٣ر٨	٤١ر٥	١١٥ر٥	٢٣ر٧	٤٦ر٦	١٧٢ر٢	٣٩٣ر٨	٢٧٣ر٩
دول الأيقانوسية					٣ر٦	١٨ر٤	٨٣ر٢	٦٧ر٩	٦٠ر٩
أخرى					٣ر٥	٣ر٦	٤ر٨	٦ر٦	١٧ر٦
الجملة		١٨٢ر٠	٢٢٤ر٧	٤١٨ر٧	٢٤٢ر٠	٣٦١ر١	٩٢٠ر١	١٥٣٩ر٣	١٤٨٩ر٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائى السنوى جمهورية مصر العربية ١٩٧٧ .

جدول (٥)

هيكل الصادرات الزراعية المصرية

فى الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٦)

(٪)

الزروع التصديرية	١٩٥٢ - ١٩٥٩	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧١ - ١٩٧٦
	(١)	(٢)	(٣)
القطن	٨٢ر٠	٧٥ر١	٦٩ر٩
الارز	١٢ر٠	١٤ر٠	٨ر٧
الخضر	٣ر٠	٤ر٤	٦ر٠
الفاكهة	٠ر٢	٣ر٢	٥ر٠
الزروع الأخرى	٢ر٨	٣ر٣	١٠ر٤
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : (١ ، ٢) جمعت وحسبت عن وزارة التخطيط ، شعبة التجارة الخارجية - سجلات المتابعة السنوية للخطة .

(٣) جمعت وحسبت من النشرات الشهرية للتجارة الخارجية . الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ١٩٧٥ ، ١٩٧٧

١٩٧٣ إلى ١١٢ جنيها عام ١٩٧٦ ، كذلك ارتفع متوسط سعر الطن من اليوسفى المصرى من ٥٤ جنيها عام ١٩٧٣ إلى ١٠٦ر٥ والليمون الحامض المصرى من ٧٠ جنيها عام ١٩٧٣ إلى ١٢٨ جنيها عام ١٩٧٦ . والعنب الطازج المصرى من ١٦٣ جنيها عام ١٩٧٣ إلى ٢٦٣ جنيها عام ١٩٧٦ . كذلك ارتفع متوسط سعر الطن العالمى للبطاطس المصرية من ٢٠ جنيها عام ١٩٥٠ إلى ١٠٩ جنيهات عام ١٩٧٦ وكذلك ارتفع متوسط سعر الطن من البصل المصرى من ٢٥ جنيها عام ١٩٥٠ إلى ١٢٢ جنيها عام ١٩٧٦ .(٥)

أما بالنسبة لهيكل الواردات المصرية الزراعية فيوضحها الجدول رقم (٧) ، والذى يتضح منه أن القمح ودقيقه والذرة تمثل أكثر من ٥٠٪ من القيمة الإجمالية للواردات الزراعية فقد زادت واردات الحبوب ومنتجات الطحن من ٢١ر٩ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى ٣٠ر٥

جدول (٦)

الأهمية النسبية لقيمة أهم الصادرات من السلع الزراعية المصرية بالمليون جنيه للفترة (١٩٥٠ – ١٩٧٦)

(مليون جنيه مصرى)

السنوات	البصل		البطاطس		الأرز		الفواكه		أخرى		الاجمالى	
	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪
١٩٥٠	٢ر١	١٩ر٤	٠ر١	٠ر٩	٧ر٦	٧ر٣	٠ر١	٠ر٩	٠ر٩	٨ر٣	١٠ر٨	١٠٠
١٩٥٥	٤ر٦	٢٦ر٤	١ر٣	٧ر٥	٨ر٩	٥١ر١	٠ر٢	١ر٢	٢ر٤	١٣ر٨	١٧ر٤	١٠٠
١٩٦٠	٣ر٦	١٩ر٠	١ر٨	٩ر٥	٩ر٨	٥١ر٩	١ر٤	٧ر٤	٢ر٣	١٢ر١	١٨ر٩	١٠٠
١٩٦٣	٦ر٨	١٩ر٦	٢ر٣	٦ر٦	١٩ر٥	٥٦ر٢	٠ر٦	١ر٧	٥ر٥	١٥ر٩	٣٤ر٧	١٠٠
١٩٧٠	٧ر٣	١٢ر١	٣ر٧	٦ر١	٣٤ر٢	٥٦ر٣	٧ر٢	١١ر٨	٨ر٣	١٣ر٧	٦٠ر٧	١٠٠
١٩٧١	٥ر٨	٩ر٨	٢ر٠	٣ر٤	٣٤ر٥	٥٨ر٣	٩ر٣	١٥ر٧	٧ر٦	١٢ر٨	٥٩ر٢	١٠٠
١٩٧٢	٥ر٠	١١ر٣	٣ر٢	٧ر٢	٢٢ر١	٤٩ر٨	٥ر٣	١١ر٩	٨ر٨	١٩ر٨	٤٤ر٤	١٠٠
١٩٧٣	١٠ر٨	١٠ر٠	٦ر٦	٩ر١	٢٦ر٢	٣٦ر٣	١٦ر٨	٢٣ر٣	١١ر٨	١٦ر٣	٧٢ر٢	١٠٠
١٩٧٤	٩ر٩	١٢ر٦	٥ر٩	٧ر٥	٣٩ر٧	٥٠ر٧	١١ر٨	١٠ر١	١١ر٠	١٤ر١	٧٨ر٣	١٠٠
١٩٧٥	٨ر٩	١٢ر٦	٣ر٢	٤ر٥	٢٤ر٢	٣٤ر٣	٢٠ر٦	٢٩ر٣	١٣ر٦	١٩ر٣	٧٠ر٥	١٠٠
١٩٧٦	١٠ر٢	١٠ر٣	١٧ر٢	١٧ر٤	٣١ر٦	٣٢ر٠	٢٢ر٥	٢٢ر٩	١٧ر٠	١٧ر٤	٩٨ر٥	١٠٠

المصدر : البنك الأهلى المصرى . النشرة الاقتصادية . ١٩٦٥ – ١٩٧٧ .

جدول (٧)

هيكل الواردات الزراعية المصرية

فى الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٦)

الزروع الاستيرادية	(١) ٥٢ – ١٩٥٩	(٢) ٦٠ – ١٩٧٠	(٣) ٧١ – ١٩٧٦
القمح ودقيقه والذرة	٥٤٪	٥٨٪	٥٤٫٩٪
الشاى	١٦٪	١٠٪	٢٫٧٪
البن	٤٪	١٪	٠٫٧٪
الزروع الأخرى	٢٦٪	٣١٪	٤١٫٧٪

المصدر : (١) ، (٢) جمعت وحسبت من وزارة التخطيط – شعبة التجارة الخارجية سجلات المتابعة السنوية للخطة .

(٣) جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء النشرات الشهرية للتجارة الخارجية ١٩٧٥ ، ١٩٧٧

مليون جنيه عام ١٩٧٠ ثم إلى ٢٢٠٫٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، كذلك زادت الواردت من الزيوت النباتية والحيوانية من ١٫٣ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى ٣٫٧ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ثم إلى ٣٩٫٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ [٦] . أما نسبة قيمة الواردات من سلعتى البن والشاى فقد اتجهتا نحو الانخفاض من ٤٪ إلى ٠٫٧٪ فى الأولى ومن ١٦٪ إلى ٢٫٧٪ فى الثانية وذلك لارتفاع اسعارهما العالمية من ٤٠٠ جنيه للطن عام ١٩٧١ إلى ٥٩٥ جنيها للطن عام ١٩٧٦ للشاى وللبن من ٣٠٠ جنيه للطن عام ١٩٧١ إلى ١٠٠٠ جنيه للطن عام ١٩٧٦ [٧]

يتضح من التحليل السابق لهيكل الواردات المصرية اعتماد الاقتصاد المصرى على الواردات الاستهلاكية وذلك لمواجهة الطلب المتزايد الناشىء عن تزايد السكان وعن القصور فى تخطيط الاستهلاك ، وأخيرا عن عجز قطاع الزراعة عن النمو بمعدلات أسرع من معدلات زيادة السكان .

والجدول رقم (٨) يوضح تطور الانتاج من أهم المحاصيل الزراعية والخضر والفاكهة للفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٥) مقارنا بعام ١٩٥٢ .

٥ – الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية :

لقياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية نستخدم معيارين

جدول (٨)

تطور الانتاج من أهم المحاصيل الزراعية والخضر والفاكهة

المحصول	الوحدة بالألف	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
بصل	قنطار	٥٤٢١	١٢١١١	٩٧٠٧	١٢٦٨٥	١٠٨٣٢	١١٧٣٧	١٦٢٣٠	١٢٧١٨
أرز	طن	٥١٧	١٤٨٦	٢٦٠٤	٢٥٣٤	٢٥٠٧	٢٢٧٤	٢٢٤٢	٢٤٢٣
ثوم	طن	٢٤		١٤٧	١٠٩	١٢٠	٢٠٦	١٨١	١٢٧
خضر	طن	١٨١٠		٥١٠٧	٥١٧١	٥٣٥٣	٥٥٧٢	٥٨٢٥	٦٣٩٢
قمح	طن	١٠٨٩	١٤٩٩	١٥١٦	١٧٢٩	١٦١٦	١٨٣٧	١٨٨٤	٢٠٣٣
فول	طن	٢٥٠	٢٩٠	٢٧٧	٢٥٦	٣٦١	٢٧٣	٢٣٤	٢٣٤
عدس	أردب	١٩٩	٣١٣	٢٠٨	٣١١	٣٣٩	٣٨٥	٣١٦	٢٤٥
فاكهة	طن	٨٩٤		١٣٨٤	١٦٦٥	١٧٤٤	١٨١٨	١٩٧٢	٢٠٦٨

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية . ١٩٦٥ – ١٩٧٧ .

أساسيين هما معدل التبادل الدولى الصافى للتجارة الخارجية للسلع الزراعية والعائد على الاقتصاد القومى، من التغيرات فى هذا المعدل .

أولا – معدل التبادل الدولى الصافى للتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية :

يعتبر معدل التبادل الدولى الصافى للتجارة الخارجية أحد معايير قياس درجة الكفاءة الاقتصادية لها . وبقياس هذا المعدل بالنسبة للسلع الزراعية المصرية فى الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٧ كانت النتائج بالجدول رقم (٢) بالملحق . ومنه يتضح أن معدل التبادل الدولى الصافى للتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية يتجه عامة نحو الانخفاض فقد انخفض من ١٣٤ عام ١٩٥٣ إلى ٣٢ عام ١٩٧٧ . مما يحتم ضرورة اعادة النظر فى التركيب السلعى والتركيب الجغرافى للتجارة الخارجية الزراعية المصرية الحد من الاتجاه الهبوطى فى معدل التبادل الدولى الصافى لها .

ثانيا – العائد على الاقتصاد القومى من التغيرات فى معدل التبادل الدولى الصافى للسلع الزراعية :

يوضح الجدول رقم (٢) بالملحق التقديرات التى تم الحصول عليها للعائد الاقتصادى القومى من التغييرات فى معدل التبادل الدولى الصافى للسلع الزراعية وذلك خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٧ .

ويتبين أن التغير فى معدل التبادل الدولى الصافى للزروع المصرية خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٦٠ قد حقق أرباحا تقدر بحوالى ١٤٠ر٨ مليون جنيه ، كما أنه قد حقق خسائر تقدر بحوالى ٢٧٠ ألف جنيه فى حين أنه فى الفترة ١٩٦١ – ١٩٧٠ قد حقق أرباحا تقدر بحوالى ٧٨٠ ألف جنيه كما أنه حقق خسائر تقدر بحوالى ٩٧ر٢ مليون جنيه . كذلك الحال بالنسبة للفترة ٧١ – ١٩٧٧ ، فإنه قد حقق خسائر تقدر بحوالى ٤٤ر٣ مليون جنيه ، كما أنه قد حقق أرباحا تقدر بحوالى ٢٢٠ الف جنيه . أى أن هناك خسائر متزايدة الأمر الذى يؤيد ما سبق ذكره من ضرورة اعادة تقييم نشاط التجارة الخارجية الزراعية المصرية ، واعادة النظر فى كل من التركيب السلعى والتركيب الجغرافى لها حتى يمكن معظمة القيمة الاجمالية للسلع الزراعية التصديرية المصرية وتدنية القيمة الاجمالية للسلع الاستيرادية الزراعية . حيث أن الارقام القياسية لاسعار الصادرات والواردات تشير إلى تزايد أسعار الواردات بمعدلات تفوق

جدول (٩)

السعات السوقية القصوى لأهم المحاصيل التصديرية المصرية عام ١٩٨٠

أهم الدول المستوردة	القطن مليونا قنطار	الأرز الف طن أرز مبيض	برتقال الف طن
دول الكوميكون	٢٫٦٨٠	٤٦٠	٤٦٢
السوق الأوروبية المشتركة	١٠٫٧	٣٥	٣٠٤١
منطقة التجارة الحرة	٢٫٦	٢٧٠	—
يوغوسلافيا	٢٫٠	٥٠	٩٥
الصين الشعبية	١٫٥٦	—	—
اليابان	١٥٫٣٨	—	—
دول ميثاق طرابلس	—	٥٠	١٢٦
الدول العربية الأخرى	—	٣٠٠	٢٣١
الدول الافريقية غير العربية	—	٥٧٠	—
كوبا	—	٨٠	—
سيلان	—	٤٨٠	—

المصدر :

Food and Agriculture Organization of the United Nations. **Agricultural commodity projection, 1970-1980. Vol. 1.**

زيادة أسعار الصادرات مما أدى إلى تدهور معدلات التبادل الدولى ، نظراً لأن مصر من الدول النامية والتى تعتبر دولة مستوردة أكثر منها دولة مصدرة . كما يتضح من الجدولين (١) ، (٢) بالملحق الانخفاض الشديد فى معدلات التبادل ابتداء من عام ١٩٧٤ وهو العام التالى لحرب أكتوبر وما صاحبها من ارتفاع أسعار البترول وبالتالى معدلات ارتفاع الاسعار العالمية فمثلا ارتفع الرقم القياسى لاسعار الواردات الاستهلاكية من ١٤٠٫٤ عام ١٩٧٣ إلى ٥١٩٫٥ عام ١٩٧٤ (أساس ١٩٧٠ = ١٠٠) . (٨)

٦ – السعات السوقية لدول التبادل التجارى الزراعى المصرى :

توقعت هيئة الأغذية والزراعة بالامم المتحدة بالسلعات السوقية القصوى لأهم المحاصيل التصديرية ((القطن – الأرز – البرتقال) كما هى بالجدول رقم (٩) وهذه يمكن اعتبارها تمثل السلعات السوقية القصوى للصادرات المصرية من هذه السلع .

ويتضح من الجدول رقم (٩) أن اليابان تأتى فى المرتبة الأولى بالنسبة لاستيراد محصول القطن المصرى يليها السوق الأوروبية المشتركة ، أما بالنسبة للأرز فان الدول الافريقية غير العربية تستحوذ على أكبر كمية يليها سيلان ثم دول الكوميكون . كذلك فان صادرات البرتقال تكون أكبر ما يمكن إلى السوق الأوروبية المشتركة يليها دول الكوميكون .. أما بالنسبة للسعات السوقية التصديرية القصوى للبصل المصرى الطازج فانها من المتوقع أن تبلغ ١٠ آلاف طن لدول ميثاق طرابلس ، ٣٥ ألف طن للدول العربية الأخرى ، ٥٠ الف طن إلى دول الكوميكون ، ٤٤٠ ألف طن إلى السوق الاوروبية المشتركة وإلى منظمة التجارة الحرة الاوروبية ٢٥٠ ألف طن ، وإلى الدول الأفريقية حوالى ٥ آلاف طن مترى سنوى . كما تستحوذ السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية على ٦٩٪ من اجمالى كمية الصادرات من البطاطس المصرية تليها الدول العربية اذ تستحوذ على ٢٢٪ ٪ منها.(٩)

الخلاصة :

يتضح من دراسة وتحليل التطورات الهيكلية فى التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٧) معاناة التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية من اختلال هيكلى واضح ، يستوجب اعادة النظر فى كل من التركيب السلعى والتركيب الجغرافى لها حتى يمكن معظمة القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية المصرية وتدنية القيمة الاجمالية للسلع الزراعية الاستيرادية نظرا لأن الاقتصاد المصرى اقتصاد حساس للواردات والمرونة الدخلية على الواردات وخاصة الواردات الاستهلاكية مرتفعة مما أدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجارى المصرى من ٧٨٫٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٨٧٥٫٣ مليون جنيه عام ١٩٧٧ . كما أوضح الميزان التجارى الزراعى المصرى انخفاض الفائض به من ٧١٫٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٣٫٧ مليون جنيه عام ١٩٦١ ثم ارتفع من ٣٤٫٢ مليون جنيه عام ١٩٦٣ إلى ١٦٣٫٩ مليون جنيه عام ١٩٧٣ نظرا لفتح أسواق جديدة للصادرات الزراعية التقليدية بالدول الاشتراكية والتى تصل فيها مرونة الطلب على المنتجات الاولية والصادرات الزراعية التقليدية إلى الانعدام . أما فى خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٧ فقد تحول الفائض إلى عجز زاد من ٣٠٫٢ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٥٢٫٨ مليون جنيه عام ١٩٧٧ . وذلك لزيادة السكان وبالتالى زيادة الطلب على الغذاء والكساء مع قلة الفائض للتصدير ، مما أدى إلى انخفاض النسبة المئوية للصادرات الزراعية إلى اجمالى الصادرات من ٩٢٪ عام ١٩٥٢ إلى

٤٥٪ عام ١٩٧٧ . غير أن النسبة المئوية للواردات الزراعية بالنسبة لاجمالى الواردات لم ترتفع كثيرا خلال تلك الفترة حيث كانت تمثل ٢٦٫٦٪ عام ١٩٥٢ ، ٢٩٫٠٪ عام ١٩٧٧ .

كما أوضح البحث زيادة قيمة الصادرات من السلع نصف المصنوعة والسلع تامة الصنع بنسبة أكبر من مجموعات السلع المختلفة ، ويرجع هذا إلى محاولة تقليل الصادرات من المواد الخام والتى تتمثل أساسا فى السلع الزراعية التقليدية والتى يتصف الطلب العالمى عليها وخاصة فى الدول المتقدمة بقلة المرونة ، وتنمية الصادرات من السلع نصف المصنوعة والتامة الصنع حتى يمكن تنمية حصيلة الدولة من النقد الأجنبى اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية حيث يعتبر التصنيع الزراعى والصادرات من السلع الزراعية المصنعة بالاضافة إلى تنويع الصادرات من السلع الزراعية ، والتحول من تصدير السلع الزراعية التقليدية إلى تصدير السلع الزراعية غير التقليدية والتى ما تزال مرونة الطلب عليها مرتفعة . فى جميع دول العالم . فمثلا انخفضت

نسبة صادرات القطن من ٨٢٪ للفترة (٥٢ – ١٩٥٩) إلى ٧٠٪ عام (٧١ – ١٩٧٦) بينما زادت صادرت الفاكهة من ٢٫٠٪ إلى ٥٪ والخضر من ٣٪ إلى ٦٫٠٣٪ خلال نفس الفترة .

وقد وجد أن الصادرات الزراعية العالمية تزداد سنويا بحوالى ٣٫٦٪ وهو ضعف معدل النمو السكانى العالمى والذى يبلغ حوالى ١٫٤٪ ، كما يتجه معدل التبادل الدولى الصافى للمنتجات الأولية والاغذية زمنيا نحو الهبوط بمعدل حوالى ١٫٧٪ وذلك لأن معظم الدول المنتجة للمواد الأولية هى دول نامية ذات تعداد سكان مرتفع ولا يوجد تنسيق بين خططه الانتاجية والتصديرية والتى مصر تمثل احداها .

وعامة تقوم تجارة مصر الخارجية بزيادة صادراتها إلى الدول الاشتراكية وزيادة وارداتها من دول العملات الحرة ، فزيادة الصادرات إلى الدول الاشتراكية والدول التى تتعامل بنظام الاتفاقيات تعنى تزايد الاعتماد عليها فى التصنيع . كما أنها تعتبر المستورد الرئيسى للصادرات الزراعية المصرية يليها السوق الاوروبية المشتركة ثم منطقة التجارة الحرة الأوروبية . كما سجلت الواردات من أمريكا ارتفاعا ملحوظا فى الفترة ((١٩٥٠ – ١٩٦٣) ثم انخفاضا ملحوظا حتى عام ١٩٧٣ ثم اتجهت نحو الزيادة بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حتى وصلت إلى ٢٥٤٫٩ مليون جنيه عام ١٩٧٦ . أما الصادرات المصرية إلى أمريكا فانها ما زالت ضئيلة .

وبقياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية وجد أن معدل التبادل الدولى الصافى للتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية عامة يتجه نحو الانخفاض فقد انخفض من ١٣٤٪ عام ١٩٥٣ إلى ٣٢٪ عام ١٩٧٧ . وهذا يتفق مع ما سبق ذكره من أن انخفاض معدل التبادل على الاقتصاد القومى من التغيرات فى معدل التبادل الدولى الصافى للزروع المصرية خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ قد حقق أرباحا تقدر بحوالى ١٤٠ر٨ مليون جنيه وخسائر تقدر بحوالى ٢٧٠ ألف جنيه بينما فى الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٠ فانه قد حقق أرباحا تقدر بحوالى ٧٨٠ ألف جنيه ، وحقق خسائر تقدر بحوالى ٩٧٠ر٣ مليون جنيه ، وفى الفترة ٧١ - ١٩٧٧ فانه قد حقق خسائر تقدر بحوالى ٤٤ر٢ مليون جنيه ، بينما حقق أرباحا تقدر بحوالى ٢٢٠ ألف جنيه . أى أن هناك خسائر متزايدة مما يحتم ضرورة اعادة تقييم نشاط التجارة الخارجية الزراعية المصرية ، واعادة النظر فى كل من التركيب السلعى والتركيب الجغرافى لها ، مع الأخذ فى الاعتبار توقعات هيئة الاغذية والزراعة بالامم المتحدة بالسعات السوقية المصرية لأهم المحاصيل الزراعية التصديرية بالاضافة إلى العمل على تخطيط وترشيد الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية .

ملحق رقم (١) الميزان التجارى المصرى والميزان التجارى الزراعى المصرى

بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧

السنوات	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	الميزان التجارى	قيمة الصادرات الزراعية المصرية	قيمة الواردات الزراعية المصرية	الميزان التجارى الزراعى المصرى	النسبة المئوية للصادرات الزراعية	النسبة المئوية للواردات الزراعية
							٪	٪
١٩٥٢	٢٢١ر٤	١٤٢ر٨	٧٨ر-	١٢٠ر٩	٥٩ر٠	٧١ر٩+	٩٢	٣٦ر٢
١٩٥٣	١٧٧ر٦	١٣٥ر٩	٤١ر٧-	١٢١ر٤	٤٤ر٢	٧٧ر٢+	٨٩	٢٤ر٨
١٩٥٤	١٦١ر٣	١٣٦ر٧	٢٤ر٦	١٢٠ر٤	١٩ر٣	١٠١ر١+	٨٨	١١ر٩
١٩٥٥	١٨٢ر٩	١٣٧ر٠	٤٥ر٩-	١٢٠ر٣	١٨ر٨	١٠١ر٥+	٨٨	١٠ر٢
١٩٥٦	١٨٦ر١	١٤٠ر٩	٤٥ر٢-	١١٦ر٦	٢٨ر٦	٨٨ر٠+	٨٣	١٥ر٣
١٩٥٧	١٨٢ر٦	١٧٠ر٣	١٢ر٣-	١٤٣ر٢	٤٣ر٣	٩٩ر٩+	٧٩	٢٣ر٧
١٩٥٨	٢٣٨ر٢	١٦٢ر٦	٧٥ر٦-	١٣١ر٨	٨٣ر٢	٧٨ر٦+	٨١	١٨ر١
١٩٥٩	٢٢٥ر٩	١٨٨ر١	٣٧ر٨-	١٤٧ر٦	٥٨ر٣	٨٩ر٣+	٧٩	٢٥ر٨
١٩٦٠	٢٢٤ر٧	١٨٧ر٧	٣٧٠-	١٤٢ر٦	٥٠ر٣	٩٢ر٣+	٧٦	٢٢ر٣
١٩٦١	٢٧١ر٣	١٥٠ر١	١٢١ر٢-	١٠١ر٩	٧٨ر٣	٢٣ر٧+	٦٨	٢٨ر٨
١٩٦٢	٣٤٤ر٣	١٩٦ر٧	١٣٧ر٦-	١٣٧ر٩	١٠٣ر٧	٣٤ر٢+	٧٠	٣١ر٠
١٩٦٣	٤١٨ر٧	٢٣٧ر٣	١٨١ر٤-	١٦١ر٦	١٢٠ر٨	٤٠ر٨+	٦٨	٢٨ر٨
١٩٦٤	٤٠٠ر٨	٢٦٥ر٢	١٣٥ر٦-	١٨٥ر١	١٢١ر٥	٦٣ر٦+	٧٠	٣٠ر٣

السنوات	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	الميزان التجارى	قيمة الصادرات الزراعية المصرية	قيمة الواردات الزراعية المصرية	الميزان التجارى الزراعى المصرى	النسبة المئوية للصادرات الزراعية	النسبة المئوية للواردات الزراعية
							٪	
١٩٦٥	٤٤٨ر٥	٢٥٦ر٤	١٩٢ر٣-	١٧٨ر٦	١٢٢ر٤	٥٧ر٢+	٧٠	٢٦ر٤
١٩٦٦	٣٧٦ر٥	٢٦٤ر٩	١١١ر٦-	١٧٢ر٣	١٣٤ر٠	٣٨ر٢+	٦٧	٣٥ر٥
١٩٦٧	٣٤٦ر٠	٢٥٢ر٩	٩٣ر١-	١٦٢ر١	١٢٨ر٠	٣٤ر١-	٦٦	٣٧ر٠
١٩٦٨	٣٦٢ر٠	٣٠٦ر٩	٥٥ر١-	١٩٤ر٧	٧٧ر٣	١١٧ر٤+	٦٤	٢٩ر٥
١٩٦٩	٣٢٤ر٨	٣٢٨ر١	٣ر٢+	٢٢٢ر٧	٧٧ر٠	١٤٥ر٧+	٦٨	٢٣ر٧
١٩٧٠	٤٠٩ر٤	٣٣٩٣	٧٠ر١-	٢١٤ر٧	١١٤ر٨	٩٩ر٧+	٦٣	٢٨ر٠
١٩٧١	٣٩٩ر٩	٣٤٣ر١	٥٦ر٨-	٢١٢ر٣	١١٩ر٠	٩٣ر٣+	٦٢	٢٩ر٨
١٩٧٢	٣٩٠ر٨	٣٥٨ر٦	٣٢ر٢-	٢١٨ر٤	١١٢ر٦	١٠٥ر٨-	٦١	٢٨ر٨
١٩٧٣	٣٦١ر١	٤٤٤ر١	٨٣ر٠-	٢٧٩ر١	١١٥ر٢	١٦٣ر٩+	٦٣	٣١ر٩
١٩٧٤	٩٢٠ر١	٥٩٣ر٣	٣٢٦ر٨-	٣٧٩ر-	٤٠٩ر٢	٣٠ر٢-	٦٤	٤٤ر٥
١٩٧٥	١٥٣٩ر٣	٥٤٧ر٨	٩٩١ر٥-	٣٠٠ر٤	٥٥٥ر٦	٢٥٥ر٢-	٥٥	٣٦ر١
١٩٧٦	١٤٨٩ر٩	٥٩٥ر٤	٨٩٤ر٥-	٢٧٥ر٥	٤٣١ر٣	١٥٥ر٨-	٤٦	٢٨ر٩
١٩٧٧°	١٤٩١ر١	٦١٩ر٢	٨٧٥ر٢-	٢٨١ر٠	٤٣٣ر٠	١٥٢ر٨-	٤٥	٢٩ر٠

المصدر : جمعت وحسبت من : من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ وزارة التخطيط ـ شعبة التجارة الخارجية ـ سجلات المتابعة السنوية للخطة .

من ١٩٧١ الى ١٩٧٦ النشرات الشهرية للتجارة الخارجية ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، يونيو ١٩٧٧

° ١٩٧٧ تقديرى .

ملحق رقم (٤) : معدل التبادل الدولى الصافى للسلع الزراعية
وأربحية الاقتصاد القومى من التغييرات فيه بالمليون جنيه
خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧م

السنوات	الرقم القياسى لأسعار الصادرات الزراعية ع ص	الرقم القياسى لأسعار الواردات الزراعية ع و	معدل التبادل الدولى الصافى ع ص / ع و	اجمالى قيمة الصادرات الزراعية ص ١ (مليون جنيه)	ص ١ — ع و	ص ١ — ع ص	أربحية الاقتصاد القومى (مليون جنيه)
١٩٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٢٠ر٩	١ر٢١	١ر٢١	صفر
١٩٥٣	١٠٠ر٤	٧٤ر٩	١٣٤	١٢١ر٤	١ر٦٢	١ر٢١	٠ر٤١ +
١٩٥٤	٩٩ر٩	٣٢ر٧	٣٠٥	١٢٠ر٤	٣ر٧١	١ر٢١	٢ر٥٠ +
١٩٥٥	٩٩ر٥	٣١ر٩	٣١٢	١٢٠ر٣	٣ر٧٧	١ر٢١	٢ر٥٦ +
١٩٥٦	٩٦ر٤	٤٨ر٥	١٩٩	١١٦ر٩	٢ر٤٠	١ر٢١	١ر١٩ +
١٩٥٧	١١٨ر٥	٧٣ر٤	١٦١	١٤٣ر٢	١ر٩٥	١ر٢١	٠ر٧٤ +
١٩٥٨	١٠٩ر٠	١٤١ر٠	٧٧	١٣١ر٨	٠ر٩٤	١ر٢١	٠ر٢٧-
١٩٥٩	١٢٢ر١	٩٨ر٨	١٢٤	١٤٧ر٦	١ر٤٩	١ر٢١	٠ر٢٨ +
١٩٦٠	١١٨ر٠	٨٥ر٣	١٣٨	١٤٢ر٦	١ر٦٧	١ر٢١	٠ر٤٦ +
١٩٦١	٨٤ر٣	١٣٢ر٧	٦٤	١٠١ر٩	٠ر٧٧	١ر٢١	٠ر٤٤-
١٩٦٢	١١٤ر١	١٧٥ر٨	٦٥	١٣٧ر٩	٠ر٧٨	١ر٢١	٠ر٤٣-
١٩٦٣	١٣٣ر٧	٢٠٤ر٧	٦٥	١٦١ر٦	٠ر٧٩	١ر٢١	٠ر٤٢-
١٩٦٤	١٥٣ر١	٢٠٥ر٩	٧٤	١٨٥ر١	٠ر٩٠	١ر٢١	٠ر٣١-

السنوات	الرقم القياسى لأسعار الصادرات الزراعية ع ص	الرقم القياسى لأسعار الواردات الزراعية ع و	معدل التبادل الدولى الصافى ع ص / ع و	اجمالى قيمة الصادرات الزراعية ص ١ (مليون جنيه)	ص ١ — ع و	ص ١ — ع ص	أربحية الاقتصاد القومى (مليون جنيه)
١٩٦٥	١٤٧ر٧	٢٠٧ر٧	٧١	١٧٨ر٦	٠ر٨٦	١ر٢١	٠ر٣٥-
١٩٦٦	١٤٢ر٥	٢٢٧ر١	٦٣	١٧٢ر٣	٠ر٧٦	١ر٢١	٠ر٤٥-
١٩٦٧	١٣٤ر١	٢١٧ر٠	٦٢	١٦٢ر١	٠ر٧٥	١ر٢١	٠ر٤٦-
١٩٦٨	١٦١ر٠	١٣١ر٠	١٢٣	١٩٤ر٧	١ر٤٩	١ر٢١	٠ر٢٨ +
١٩٦٩	١٨٤ر٢	١٣٠ر٥	١٤١	٢٢٢ر٧	١ر٧١	١ر٢١	٠ر٥٠ +
١٩٧٠	١٧٧ر٦	١٩٤ر٦	٩١	٢١٤ر٧	١ر١٠	١ر٢١	٠ر١١-
١٩٧١	١٧٥ر٦	٢٠١ر٧	٨٧	٢١٢ر٣	١ر٠٥	١ر٢١	٠ر١٦-
١٩٧٢	١٨٠ر٦	١٩٠ر٨	٩٥	٢١٨ر٤	١ر١٤	١ر٢١	٠ر٠٧-
١٩٧٣	٢٣٠ر٩	١٩٥ر٣	١١٨	٢٧٩ر١	١ر٤٣	١ر٢١	٠ر٢٢ +
١٩٧٤	٣١٤ر٢	٦٩٣ر٦	٤٥	٣٧٩ر٩	٠ر٥٥	١ر٢١	٠ر٦٦-
١٩٧٥	٢٠٨ر٥	٩٤١ر٧	٢٦	٣٠٠ر٤	٠ر٣٢	١ر٢١	٠ر٨٩-
١٩٧٦	٢٢٧ر٩	٧٣١ر٠	٣١	٢٧٥ر٥	٠ر٣٨	١ر٢١	٠ر٨٣-
١٩٧٧	٢٣٢ر٤	٧٣٣ر٩	٣٢	٢٨١ر٠	٠ر٣٨	١ر٢١	٠ر٨٣-

المصدر : جمعت وحسبت من ملحق رقم (١) .

الحواشي

(١) ملحق رقم (١) .

(٢) ملحق رقم (١) .

(٤) سلامة سيد شعلان (دكتور) ، **استخدام البرامج الخطية فى تخطيط التجارة الدولية للسلع الزراعية فى جمهورية مصر العربية** ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٥) جمعت وحسبت من النشرات الشهرية للتجارة الخارجية - مرجع سابق .

(٦) جمعت وحسبت من النشرة الاقتصادية - البنك الأهلى المصرى - مرجع سابق .

(٧) جمعت وحسبت من النشرات الشهرية للتجارة الخارجية . مرجع سابق .

(٨) عبد المنعم راضى (دكتور) ، «دراسة عن التضخم فى الاقتصاد المصرى» ، **مصر المعاصرة** ، يناير ١٩٧٧ ، العدد ٣٦٧ .

(٩) د . سلامة السيد شعلان ، **استخدام البرامج الخطية فى تخطيط التجارة الدولية للسلع الزراعية فى جمهورية مصر العربية** ، (مرجع سابق)

التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى
(١٩٥٢ - ١٩٧٦)

د. محمد فخرى مكى

١ - مقدمة

الغرض من هذه الدراسة هو محاولة تتبع التغيرات الهيكلية التى طرأت على ميزان مدفوعات جمهورية مصر العربية خلال الربع قرن الأخير ١٩٥٢ - ١٩٧٦ .

وتقوم استراتيجية هذه الدراسة على تبويب مكونات ميزان المدفوعات الى مجموعتين من المتغيرات :

المجموعة الأولى :

وتضم متغيرات العمليات الجارية (عمليات منظورة وغير منظورة) وتعالج فى هذا البحث باعتبارها المتغيرات الأساسية فى التعامل مع العالم الخارجى ، والتى تعكس أساس طاقات الاقتصاد المحلى ومدى اعتماده على العالم الخارجى .

المجموعة الثانية :

وتضم باقى مكونات ميزان المدفوعات (التحويلات - العمليات الرأسمالية - التغيرات فى صافى الأصول الأجنبية) وقد اعتبرت هذه المتغيرات دالة فى المجموعة الأولى بمعنى ارتباطها بها الى حد كبير وجودا وعدما .

ولما كانت العمليات الجارية مع العالم الخارجي تنتهي عادة في الاقتصاديات من النمط المصري بعجز ملموس (مستوى سالب) ، فانه يمكن تصور أن دور المجموعة الثانية هو مجرد تمويل أو مقابلة عجز العمليات الجارية .

وتجدر الاشارة الى أن هذا التبويب يهدف الى تسهيل التدليل المنطقي في البحث بما يؤدي الى ترتيب الأسباب والنتائج منهجيا دون أن يعني بحال ترتيبا موازيا في أهمية دور المجموعات المختلفة من المتغيرات .

وبالرغم من أنه ليست هناك تقديرات لميزان المدفوعات بمعناه الشامل فيما قبل عام ١٩٤٦ ، الا أنه كانت هناك بعض الاحصاءات المتفرقة التي يمكن أن تدلنا دون عناء على أن القطن كان دائما هو المحصول النقدي الرئيسي ، ولم يقل نصيب القطن الخام من اجمالي الصادرات عن ٧٠٪ خلال فترة الثلاثينات بل تجاوز ٨٠٪ خلال سنوات الرواج بسبب الحرب الكورية في أواخر الاربعينات ومطلع الخمسينات . وباضافة الصادرات من المواد الخام الأخرى تصل الى حوالي ٩٠٪ من اجمالي الصادرات ، وقد أدى هذا الموقف بطبيعة الحال الى تعرض حصيلة الصادرات الى تقلبات عنيفة بسبب عدم استقرار أسعارها مما كان يثير الارتباك عادة في قطاع التجارة الخارجية [1]

ومن الملامح الرئيسية أيضا لتجارة مصر الخارجية فيما قبل عام ١٩٥٢ أن الجنيه المصري كان قابلا تماما للتحويل الى الاسترليني ، اذ كانت مصر ضمن المنطقة الاسترلينية وبذا لم يكن لها أن تتبع أي سياسات نقدية مستقلة ؛ وقد استغل الحلفاء هذا النظام لتمويل الإنفاق العسكري في مصر خلال الحرب العالمية الثانية .

وقد أدى هذا النفاق الى تغطية العجز في الميزان التجاري بل وزيادة الأرصدة الاسترلينية المتراكمة والتي وصلت عقب الحرب العالمية الثانية الى حوالي ٣٦٤ مليون جنيه [2] وإن كان هذا قد أدى بطبيعة الحال الى تضخم داخلي جامع .

وبخروج مصر من المنطقة الاسترلينية في عام ١٩٤٧ وعجز الحلفاء عقب الحرب عن السداد الفوري للأرصدة المتراكمة تم تجميد السحب من هذه الأرصدة في نطاق معين مما استدعى انشاء الرقابة على النقد في عام ١٩٤٧ .

وقد بدأ استنفاد هذه الأرصدة تدريجيا بحيث لم يتجاوز اجمالي الاحتياطي من النقد الأجنبي والذهب ٢٩٢ مليون جنيه في ١٩٥١ بل وانخفض الى ٢٣٢ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ [3]

٢ – العمليات الجارية

أولا : المعاملات السلعية

يتكون قسم المعاملات السلعية فى ميزان المدفوعات من الصادرات السلعية فى جانبه الدائن ، ومن الواردات السلعية فى جانبه المدين . ويشير رصيد هذه المعاملات الى ما يعرف بالميزان التجارى .

وتشير تقديرات هذه المعاملات فى الاقتصاد المصرى الى وجود عجز ملموس ومتزايد بلغت قيمته فى المتوسط حوالى ٤٤ مليون جنيه سنويا خلال الخمسينات ، ارتفعت الى أكثر من ثلاثة أمثالها خلال الستينات لتصل فى المتوسط الى حوالى ١٣٩ مليون جنيه سنويا ثم ارتفع هذا المتوسط مرة أخرى الى نحو ٢٣٤ مليون جنيه فى بداية السبعينات .

وبارتفاع الأسعار العالمية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ سجل هذا العجز رقما قياسيا ليناهز ٦٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ثم ليجتاز لأول مرة حاجز الألف مليون جنيه فى عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ (أنظر جدول (١)

المتوسط السنوى لعجز المعاملات السلعية (الميزان التجارى)

الفترة	مليون جنيه	٪ من الناتج القومى
١٩٥٢ – ١٩٥٥	٣١٫٩	٤٫٠
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٤٧٫٦	٤٫٧
١٩٦١ – ١٩٦٥	١٤٧٫٥	٨٫٠
١٩٦٦ – ١٩٧٠	١٢٩٫٧	٤٫٨
١٩٧١ – ١٩٧٣	١٣٤٫٢	٥٫٨
١٩٧٤	٥٩٨٫٩	١٥٫١
١٩٧٥	١٠٧٨٫٣	٢٣٫١
١٩٧٦	١٠١٦٫٥	١٨٫١

ويلاحظ أن محاولة تتبع تفاصيل مكونات الميزان التجارى من صادرات سلعية تصطدم ببعض الصعوبات الاحصائية . فالبيانات التفصيلية المتاحة فى هذا الصدد تعتمد على احصاءات الجمارك ، وهى تقل بشكل عام عن الواقع الفعلى بسبب نظام الإفراج الجمركى المؤقت الذى يطبق على الواردات من بعض السلع التموينية والاستثمارية بل وامتد أخيرا ليشمل

سلعا متنوعة . ويتم بمقتضى هذا النظام تأجيل أو اختصار الاجراءات الجمركية على مثل هذه السلع . وقد أدى هذا بجانب بعض الاختلافات الأخرى فى توقيت تسجيل العمليات وتقييمها الى فارق احصائى ملموس بين احصاءات التجارة الخارجية التى ينشرها الجهاز المركزى للاحصاء بشكل تفصيلى بالاعتماد على احصاءات الجمارك وبيانات متحصلات ومدفوعات التجارة الخارجية الواردة ضمن تقديرات ميزان المدفوعات والتى تعتمد اساساً على بيانات مراقبة النقد . وقد وصل هذا الفارق فى بعض الأحيان الى أكثر من ٤٠٪ .

لذا فاننا سوف لا نعتمد على احصاءات الجمارك الا فى أضيق الحدود وفى الحالات التى لا يتاح نظير لها من بيانات مراقبة النقد . وهذا لا يعنى أن البيانات الأخيرة دقيقة وشاملة تماما فهى بدورها لا تضم على سبيل المثال جانبا ملموسا من الواردات فى ظل بند « الاستيراد بدون تحويل عملة » والذى برز بشكل متزايد فى الفترة الأخيرة [٣] وبالمثل فان هذه البيانات تقل بشكل ملموس عن بيانات الهيئة العامة للبترول فيما يتعلق بالمتحصلات والمدفوعات عن الصادرات والواردات البترولية .

هيكل الصادرات :

بالرغم من أن معدل النمو المركب فى حصيلة الصادرات خلال الفترة موضع البحث (١٩٥٢ - ١٩٧٦) قد بلغ نحو ٦ر٢٪ فى المتوسط ، الا أن هذه الحصيلة كانت تتقلب بصفة عامة من سنة لأخرى بسبب التقلبات فى محصول القطن وأسعاره فى الأسواق الدولية (أنظر جدول (٢) .

ففى بداية الخمسينات كان نصيب الصادرات من القطن الخام يصل الى نحو ٩٠٪ من اجمالى الصادرات ولم ينخفض حتى عام ١٩٥٥ عن ٨٠٪ من هذا الاجمالى وذلك بسبب ارتفاع أسعاره العالمية خلال فترة رواج الحرب الكورية .

وفى الفترة الباقية من الخمسينات وحتى عام ١٩٦٠ عادت صادرات القطن الى مستواها السابق فأصبحت تدور حول ثلاثة أرباع اجمالى الصادرات ومع بداية تنفيذ خطة التنمية وتنويع الصادرات فى مطلع الستينات بدأ نصيب صادرات القطن الخام فى اتجاهه النزولى بشكل مطرد . فبالرغم من أن الظروف الجوية والآفات قد أدت إلى هبوط صادرات القطن إلى أدنى مستوى لها فى عام ١٩٦٢ (٨٤ مليون جنيه أو ٥٦٪) إلا أنها لم تعد إلى مستواها السابق فلم ترفع فى عام ١٩٦٥ عن ٥٨٪ من اجمالى الصادرات ، بل بلغت ٤٥٪ فى عام ١٩٧٠ .

وبالرغم من ارتفاع اسعار القطن فى عام ١٩٧٤ الذى أدى الى ارتفاع قيمة صادرات القطن الى أعلى مستوى لها على الاطلاق (٢٧٩ مليون جنيه) الا أن هذه الأسعار عادت وانخفضت فى عام ١٩٧٥ وليقتصر نصيب صادرات القطن على ٣٧٪ من اجمالى الصادرات أما فى عام ١٩٧٦ فقد وصلت الى أدنى مستوى لها نسبيا اذ لم تتجاوز ٢٦٪ من الاجمالى .

أما الصادرات من محصول الأرز فقد كانت تتعرض للتقلبات بشكل أكثر حدة ، أيضا بسبب تقلبات المحصول وأسعاره العالمية بجانب احتياجات الاستهلاك المحلى المتزايد . وبالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات من الأرز الا أنه يصعب تبين أى اتجاه مطرد لها . (أنظر جدول ٢)

وبأخذ صادرات المواد الخام كمجموعة واحدة نجد أنها بعد أن كانت تمثل معظم الصادرات خلال فترة الخمسينات (لم تقل عن ٨٥٪ من اجمالى الصادرات) انخفضت الى نحو ٦٥٪ فى عام ١٩٦٩ ولم تتجاوز نصف الصادرات فى عام ١٩٧٥ ، ٣٨٪ من الاجمالى فى عام ١٩٧٦ .

وقد ظلت قيمة صادرات الوقود – وتتمثل أساسا فى البترول الخام ومنتجاته – قليلة الأهمية حتى عام ١٩٦١ عندما بدأت تأخذ مكانها بين الصادرات ووصلت الى ٥٪ من الاجمالى ارتفعت فى عام ١٩٦٤ الى نحو ١٠٪ واذا كانت صادرات البترول قد انخفضت فيما بعد عام ١٩٦٧ بسبب غياب حقول سيناء ، فانها عادت الى الارتفاع بسبب الاكتشافات الجديدة وعودة هذه الحقول لتصل فى عام ١٩٧٦ لأول مرة الى مستوى يقترب من صادرات القطن (٢٥٪) .

وفى اتجاه مماثل سارت الصادرات من السلع المصنعة والنصف مصنعة (وأهمها غزل القطن والمنسوجات) فقد ارتفعت من مستوى يقل عن ١٠٪ من اجمالى الصادرات خلال الخمسينات الى مستوى يتجاوز ٢٠٪ من خلال الستينات ثم الى ما يزيد عن ٣٠٪ فى الفترة الأخيرة . وبالرغم من أن هذه الصادرات قد قفزت الى نحو ٤٠٪ خلال عام ١٩٧٥ ونحو ٣٧٪ فى عام ١٩٧٦ الا أن هذه الطفرة يمكن أن تعزى الى هبوط صادرات القطن الخام من ناحية وارتفاع الصادرات الصناعية الى دول الاتفاقات رغبة منها فى استنفاد أرصدتها الدائنة من اتفاقات الدفع .

هيكل الواردات :

سجلت الواردات معدلات نمو تفوق مثيلتها فى الصادرات فقد بلغ متوسط معدل النمو المركب للمدفوعات عن الواردات خلال الفترة موضع البحث نحو ٩ر٨٪ بموجب احصاءات مراقبة النقد ، ونحو ٣ر٧٪ بموجب احصاءات الجمارك .

وقد كان هيكل الواردات فى عام ١٩٥٢ يتألف فى المقام الأول من السلع الاستهلاكية تامة الصنع والتى كانت تمثل ثلث الواردات تليها فى الأهمية المواد الخام والسلع الوسيطة ممثلة حوالى ربع الواردات ، ثم مجموعتى السلع الاستثمارية والوقود بمعدلات لا تتجاوز ١٪ ، ٣٥٪ على التوالى (انظر جدول ٣) .

وقد حافظت مجموعة السلع الاستهلاكية على نفس المستوى حتى عام ١٩٦٥ لتنخفض فى الفترة الباقية من الستينات الى مستوى يدور حول ١٠٪ ولتتبادل مكانها مع مجموعة السلع الوسيطة التى تجاوز نصيبها لأول مرة نصف اجمالى الصادرات فى ذلك الحين وذلك بسبب تنفيذ خطة التصنيع والقيود التى فرضت على الواردات من السلع الكمالية . ومع بداية السبعينات عاد نصيب السلع الاستهلاكية الى الارتفاع لتصل الى ٢٣٪ من الاجمالى بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وتخفيف قيود الاستيراد الى حد ما ويمكن القول أن نصيب السلع الاستهلاكية يمكن أن يكون فى الواقع أكبر من ذلك لو أن الاحصاءات امتدت لتشمل بند الاستيراد بدون تحويل عملة بالكامل .

ومن ناحية أخرى تزايد نصيب مجموعة المواد الخام والسلع الوسيطة ليصل فى عام ١٩٧٦ الى نحو ٤٦٪ من اجمالى الواردات .

وفيما يتعلق بمجموعة السلع الاستثمارية فقد أدى تنفيذ خطط التصنيع والتنمية المتتالية الى ارتفاع نصيبها فى اجمالى الواردات ليصل الى نحو الربع وقد استمر هذا حتى عام ١٩٦٧ عندما بدأ ضغط الانفاق الاستثمارى بسبب ظروف النكسة وحرب الاستنزاف ثم حرب اكتوبر ١٩٧٣ ولذا فان نصيبها لم يتجاوز فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ١٣٪ ، ١٧٪ على التوالى بالرغم من أنها كانت أكثر المجموعات تأثرا بارتفاع الأسعار العالمية ، وفى عام ١٩٧٦ ارتفع نصيبها مرة أخرى ليصل الى نحو ٢٧٪ من الاجمالى .

أما الواردات من مجموعة الوقود فتتألف من الفحم الذى يتم استيراده لمقابلة الاحتياجات الصناعية المتزايدة فى السنوات الأخيرة بسبب التوسعات فى صناعة الحديد والصلب وغيرها وأيضا بسبب ارتفاع أسعار الفحم بوصفه من بدائل البترول . وتعد مصر من الدول المستوردة والمصدرة للبترول فى آن واحد وذلك لأن البترول المصرى الخام لا يناسب معامل التكرير المحلية لذا فيتم تصديره واستيراد احتياجات هذه المعامل ، كما يتم موازنة الاحتياجات المحلية باستيراد بعض منتجات البترول التى يوجد بها عجز (مثل الكيروسين والبوتاجاز) الا أن موقف مصر البترولى يعد فى النهاية « صافى تصدير » والعجز الذى يبدو فى بعض السنوات يرجع فى المقام الأول الى أن جانبا من الانتاج المصرى يمثل حصة الشريك الأجنبى ، ويعالج استخدامه أيضا ضمن الواردات وبعودة حقول سيناء والاكتشافات الجديدة أمكن تحقيق فائض ملموس فى الميزان التجارى للبترول فى عام ١٩٧٦ .

الميل للتصدير والاستيراد :

اجريت فى « جدول ٤ » محاولة للربط بين الناتج القومى الاجمالى وكل من حصيلة الصادرات والمدفوعات عن الواردات ، ولذلك لتبين التطور فى طاقات المجتمع واحتياجاته من حيث مدى اعتماده على العالم الخارجى .

والمعيار الأول المستخدم فى هذا الغرض هو الميل للتصدير (يشير الى العلاقة بين حصيلة الصادرات والناتج القومى الاجمالى) ، وهو يعكس بصفة عامة التطور فى قدرات المجتمع على التصدير . أما المعيار الثانى للاستيراد (ويربط بين الواردات والناتج القومى) فيشير الى الاحتياجات النسبية من الواردات لكل وحدة من الناتج القومى . وقد تم حساب كل من هذين المعيارين على مستويين متوسط وحدى ، والأول يربط بين القيم المطلقة لهذه المتغيرات بينما يربط الثانى بين التغيرات فيها .

وتجدر الاشارة الى أنه يصعب فى الواقع تبين أى اتجاه للمستويات الحدية لهذه المعايير وذلك بسبب التقلبات فى مستوى الصادرات والواردات بل والناتج القومى أحيانا ويمكن أن يستدل منها بشكل عام على عدم استقرار مستويات التجارة الخارجية للاقتصاد المصرى .

ويدور المتوسط العام خلال الفترة موضع البحث للميل المتوسط للتصدير حول ١٢٪ من الناتج القومى . وقد كان هذا المعيار يتجاوز ١٤٪ خلال الخمسينات ، بينما تراجع هذا المتوسط الى ١١٪ فى باقى الفترة وذلك باستثناء عام ١٩٧٤ الذى سجل ١٦٫٦٪ (بسبب

تضاعف أسعار القطن العالمية فى هذا العام) . ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه الى أن سياسة التصنيع منذ الستينات كانت تركز بصفة عامة على « بدائل الواردات » وليس تنمية الصادرات .

ومن ناحية أخرى فان الميل المتوسط للاستيراد بلغ خلال الخمسينات نحو ١٨٫٨٪ فى المتوسط وباستثناء عام ١٩٦٣ الذى سجلت فيه الواردات رقما قياسيا فان الميل المتوسط للاستيراد تراجع خلال الفترة ٦١ – ١٩٦٧ الى ١٧٫٤٪ ثم الى ١٦٪ فى المتوسط خلال الفترة ٦٨ – ١٩٧٣ بسبب تنفيذ سياسة بدائل الواردات والقيود الاضافية التى فرضت على الاستيراد فى أعقاب النكسة أما فى الأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ فقد قفز الميل للاستيراد الى نحو ثلث الناتج القومى .

ويرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع الحاد فى الأسعار العالمية ، بجانب تخفيف القيود على الاستيراد . ويستفاد من هذا التحليل أن تطبيق سياسة « بدائل الواردات » فى تخطيط التنمية لم يؤد إلى تقلص الاعتماد على العالم الخارجى كما كان متوقعا بل أدت إلى تزايد الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة ، وبالرغم من التراجع المحدود للميل المتوسط للاستيراد إلا أن ظروف الحرب المتتالية ، وزيادة الاستهلاك المحلى بسبب تضاعف عدد السكان خلال الفترة موضع البحث ، وتدهورت معدلات التبادل الدولى Terms of Trade أدت فى النهاية الى تدهور ملموس فى قدرات الاقتصاد المصرى تجاه العالم الخارجى ، بمعنى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى حتى أن حصيلة الصادرات صارت لا تغطى نصف الاحتياجات للاستيراد .

ثانيا العمليات غير المنظورة

يشير هذا القسم فى ميزان المدفوعات الى المتحصلات والمدفوعات المترتبة على تأدية أو الحصول على خدمات العالم الخارجى ، وباستثناء الأعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ فانه يمكن القول بأن ميزان العمليات الجارية كان يحقق فائضا متفاوتا ساهم الى حد ما فى تحويل جانب من عجز الميزان التجارى .

ففى الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٥ كان فائض العمليات المنظورة فى حدود ٢٠ مليون جنيه سنويا ، ارتفعت الى ٣٠ مليون جنيه سنويا خلال الفترة التالية وحتى عام ١٩٦٣ عندما ارتفع

الفائض مرة أخرى الى مستوى لا يقل عن ٥٠ مليون جنيه سنويا . الا أن توقف ايرادات قناة السويس بسبب النكسة أدى الى انخفاض الفائض الى ٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٦٧ بل وتحوله الى عجز خلال الأربع سنوات التالية . وفى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ تمكنت العمليات غير المنظورة من تحقيق فائض طفيف تزايد فيما بعد ليصل فى عام ١٩٧٦ الى رقم قياسى يتجاوز ٤٢٣ مليون جنيه .

وتمثل رسوم قناة السويس بندا هاما فى هذا الجانب ، فقد كانت تناهز ٣٠ مليون جنيه سنويا أو ثلث اجمالى متحصلات العمليات غير المنظورة حتى عام ١٩٥٧ ، ثم بدأت فى التزايد اعتبارا من عام ١٩٥٨ بسبب تأميم قناة السويس لتمثل أكثر من نصف هذه المتحصلات ولتقترب فى عام ١٩٦٦ من ١٠٠ مليون جنيه . الا أن هذه الايرادات ما لبثت أن توقفت بسبب اغلاق قناة السويس فى اعقاب النكسة حتى أعيد افتتاحها فى عام ١٩٧٥ . وفى عام ١٩٧٦ سجلت ايرادات قناة السويس نحو ١٢٢ مليون جنيه الا أن هذا لم يمثل سوى ١٦٪ من اجمالى المتحصلات غير المنظورة .

وقد تزايد بشكل ملحوظ دور الفوائد والأرباح الموزعة بسبب تزايد تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، فقد قفزت من مستوى ١٠ مليون جنيه سنويا أو نحو ٦٪ من الاجمالى حتى عام ١٩٧١ الى ما يناهز ثلث الاجمالى ثم الى أكثر من ٤٠٪ فى الأعوام الأخيرة .

وقد سجل هذا البند فى عام ١٩٧٦ رقما قياسيا وصل الى أكثر من ٣٢٣ مليون جنيه نصفها تقريبا يمثل مقابل ما أمكن حصره من بند « الواردات بدون تحويل عملة » باعتبار هذا المقابل تحويلات مجازية من المصريين بالخارج .

أما بند السياحة فبالرغم من تزايده فى عام ١٩٧٦ الى نحو عشرة أضعاف مستواه حتى عام ١٩٥٢ الا أنه حافظ على مستواه النسبى خلال الفترة فى حدود ٤٠٪ من الاجمالى وذلك باستثناء فترة انخفاض المتحصلات بسبب توقف ايرادات قناة السويس اذ ترتب على هذا ارتفاع مؤقت فى الدور النسبى لهذا البند (انظر جدول ٥) .

واذا كانت المتحصلات من العمليات غير المنظورة قد سجلت خلال الفترة معدل نمو مركب يبلغ فى المتوسط ٥ر١٠٪ فان هذا المعدل اقتصر بالنسبة للمدفوعات عن العمليات غير المنظورة على ٥ر٧٪ سنويا .

وبتكون جانب المدفوعات غير المنظورة من الانفاق الحكومى الخارجى والفوائد

والأرباح الموزعة والسياحة . وقد تزايد الانفاق الحكومى بشكل منتظم من نحو ٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ الى أكثر من ٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ ومع هذا فقد تعرض دوره النسبى لبعض التقلبات بسبب تقلب اجمالى المدفوعات . وهذا التحليل ينطبق أيضا على بندى « الفوائد والأرباح الموزعة » والسياحة (انظر جدول ٥) .

تمويل عجز العمليات الجارية :

اذا كانت العمليات الجارية تعالج فى هذا البحث على أنها المتغيرات المستقلة التى تعكس بصفة عامة قدرات المجتمع ومدى اعتماده على العالم الخارجى . واذا كنا قد رأينا أن رصيد هذه العمليات قد انتهى خلال الفترة موضع البحث الى عجز مزمن ، فانه يتعين تتبع كيفية تمويل هذا العجز بتدفقات مالية مقابلة .

وباستثناء عام ١٩٥٤ الذى حققت فيه العمليات الجارية فائضاً طفيفا ، نجد أن هناك عجزًا مستمراً في مثل هذه العمليات كان يدور حول مستوى ٣٠ مليون جنيه سنويا خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٠ ثم تجاوز مستواه ١٠٠ مليون جنيه سنويا خلال الفترة ٦٢ — ١٩٦٩ ، وفى الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ارتفع الى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سنويا . أما فى الأعوام الثلاثة الأخيرة ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ فقد قفز الى أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه . (انظر جدول ٦) .

وقد كان تمويل هذا العجز يتم فى البداية عن طريق السحب من احتاطيات النقد الأجنبى المتراكمة خلال الحرب العالمية الثانية (بند التغيير فى صافى الأصول الأجنبية) وقد استمر هذا حتى نهاية الخمسينات . ومع بداية الستينات وصلت هذه الاحتياطيات الى حدها الأدنى ، وبدأ الاعتماد على الاقتراض الخارجى (صافى المعاملات الرأسمالية) .

واعتبارا من عام ١٩٦٧ بدأ الاعتماد على التحويلات الممثلة أساساً فى الدعم العربى بموجب قرارات مؤتمر قمة الخرطوم . وقد تزايد دور التحويلات فى تمويل عجز العمليات الجارية حتى أنها كانت تغطية بالكامل فى بعض الأحيان (الأعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٣) واذا كان الدعم العربى قد شرع أساسا لتعويض توقف ايرادات قناة السويس وكان يدور لهذا حول ١٢٥ مليون جنيه أو نحو ذلك فى الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٢ فانه تزايد فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى وصل الى أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وان كان قد انخفض فى عام ١٩٧٦ الى ٢٧٨ مليون جنيه .

كما تزايد أيضا فى السنوات الثلاث الأخيرة الاعتماد على تمويل عجز العمليات الجارية بالاقتراض من الدول العربية المصدرة للبترول وودائعها ، وقد أدى هذا الى رفع صافى المعاملات الرأسمالية الى ٦٩٥ ، ٣٤٦ مليون جنيه خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ على التوالى .

ويتكون هيكل التدفقات الرأسمالية من :

- القروض قصيرة الأجل والودائع
- القروض طويلة الأجل .

وقد كان دور المجموعة الأولى فى البداية محدودا للغاية . فلقد ظل مستواها لا يكاد يذكر حتى عام ١٩٦٣ . وفى الفترة ١٩٧٢/٦٣ لم يتجاوز التدفق السنوى للقروض قصيرة الأجل ٣٠ مليون جنيه . غير أن هذا التدفق قفز فى السنوات الأخيرة الى مستوى ٢٠٠ مليون جنيه سنويا وبنصيب يقترب من نصيب القروض طويلة الأجل (وصلت فى عام ١٩٧٥ الى ٥٨٢ مليون جنيه معظمها من ودائع الدول العربية) .

أما القروض طويلة الأجل فقد بدأ دورها قبل القروض قصيرة الأجل بقليل وبالتحديد منذ عام ١٩٥٩ وظلت تدور حول ١٠٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٧٣ . وفى عام ١٩٧٤ قفزت الى ٢٠٠ مليون جنيه ثم الى أكثر من ٤٥٠ مليون جنيه فى عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .

وتجدر الاشارة الى خطورة الاعتماد على التحويلات والقروض الميسرة فى تمويل عجز العمليات الجارية نظرا لارتباط مثل هذه التدفقات بالظروف والأوضاع السياسية التى يصعب التنبؤ بها . ومن الواضح أن حل هذه المشكلة انما يكمن فى تطوير الامكانات الذاتية للاقتصاد المصرى على اكتساب النقد الأجنبى وضغط الانفاق الخارجى .

ويلاحظ أن موقف الدين الخارجى أصبح يمثل عبئا لا يستهان به على الاقتصاد المصرى . وفى نهاية عام ١٩٧٥ كانت القروض قصيرة الأجل (تسهيلات موردين — تسهيلات مصرفية) تصل الى ٢ر١ مليون دولار أمريكى أو حوالى ثلث اجمالى الدين الخارجى الذى يصل الى ٣ر٦ بليون دولار وهو ما يعادل متحصلات الاقتصاد من النقد الأجنبى لأكثر من عامين . وقد بلغت نفقات خدمة الدين الخارجى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أو ما يعادل أكثر من ٢٠٪ من المتحصلات السنوية من النقد الأجنبى عن الصادرات والعمليات غير المنظورة (٤)

التوزيع الاقليمى :

سجل ميزان التعامل السلعى خلال الفترة موضع البحث عجزا مع كافة المناطق وذلك باستثناء منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ، وشرق أوربا خلال الفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٥ (بسبب الرغبة فى استنفاد الأرصدة الدائنة لاتفاقات الدفع) . أما ميزان العمليات غير المنظورة فقد كان يميل باستثناء الفترة التى أغلقت فيها قناة السويس الى تسجيل فائض مع غالبية المناطق ولم تلعب العمليات الرأسمالية دورا هاما الا منذ الستينات وقد بلغ هذا الدور ذروته فى السنوات الأخيرة (انظر جدول ٧) .

وقد كانت منطقة النقد الاسترلينية والمملكة المتحدة بصفة خاصة هى الشريك الأساسى فى التعامل الخارجى فيما قبل عام ١٩٥٢ . وفى الفترة ١٩٥٢ — ١٩٥٤ بلغ نصيب هذه المنطقة نحو ٢٣٪ من اجمالى حجم التجارة الخارجية (الصادرات — أو الواردات) ، ونحو ٤٩٪ من متحصلات العمليات الغير منظورة ، ٢٩٪ من مدفوعات هذه العمليات الا أن الدور النسبى لهذه المنطقة تراجع فى الفترة التالية حتى وصل فى السنوات الأخيرة الى أقل من ٧٪ سواء بالنسبة للصادرات أو المتحصلات غير المنظورة ، ولم يتجاوز ١٢٪ بالنسبة للواردات ١٤٪ بالنسبة للمدفوعات غير المنظورة .

وبالمثل فان منطقة دول غرب أوربا كانت تحتل مكانا بارز الأهمية . ففى الفترة ٥٢ — ١٩٥٤ بلغ نصيبها نحو ٤٢٪ من اجمالى التجارة الخارجية ونفس النسبة أيضا من اجمالى المدفوعات غير المنظورة ، ٢٦٪ من اجمالى المتحصلات غير المنظورة . الا أن هذا الدور تراجع فى الفترات التالية حتى وصل الى أدنى مستوى له فى مطلع السبعينات (١٢٪ من اجمالى الصادرات — ٢١٪ من اجمالى الواردات — ٨٪ من اجمالى المتحصلات غير المنظورة — ٢٤٪ من اجمالى المدفوعات غير المنظورة) . الا أن هذا الدور عاد الى التزايد فيما بعد عام ١٩٧٣ خاصة فيما يتعلق بالواردات من هذه الدول التى زاد نصيبها ليصل الى ٣٣٪ من الاجمالى وأيضا العمليات الرأسمالية . (انظر جدول ٧) .

وفى اتجاه مضاد نجد أن التعامل مع دول شرق أوربا الذى لم يتجاوز فى الفترة ٥٢ — ١٩٥٤ ١٢٪ من اجمالى التجارة الخارجية ، ٥٪ من العمليات غير المنظورة يتجه الى التزايد فيما بعد صفقة السلاح التشيكى فى عام ١٩٥٤ ليصل الى أكثر من ٦٠٪ من اجمالى الصادرات منذ منتصف الستينات ، وأكثر من ٤٠٪ من اجمالى الواردات الا أن الأهمية النسبية للواردات

من دول الكتلة الشرقية تقلصت الى ٣٤٪ فقط فى الفترة ٧٣ – ١٩٧٥ نظرا لتزايد الواردات من الدول الأخرى بمعدلات أسرع .

ويلاحظ أن العمليات غير المنظورة مع هذه الدول لم تتزايد بنفس القدر بل تراجعت خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٥ الى ٧٫٥٪ من اجمالى المتحصلات غير المنظورة ، ١٠٪ من اجمالى المدفوعات غير المنظورة . أما العمليات الرأسمالية فقد تزايد بموجب اتفاقيات الدفع لتسجل مستوى لا يقل عن نصف الاجمالى خلال الفترة ٦٥ – ١٩٦٩ وكذلك الفترة ٧٠ – ١٩٧٢ .

الا أن صافى هذه العمليات تحول من الموجب فى ٦٥ – ١٩٦٩ الى السالب فى الفترات التالية نظرا لتزايد أقساط خدمة الديون المستحقة لهذه الدول .

أما التعامل مع منطقة النقد الأمريكية فقد سجل فى الفترة ١٩٥٢ –١٩٥٤ مستوى يدور حول ١٠٪ من حجم التجارة الخارجية أو العمليات غير المنظورة وقد ظلت الصادرات الى هذه المنطقة عند حدها الأدنى ، كما أن الواردات من هذه المنطقة التى كانت قد تزايدت فى مطلع الستينات الى نحو ٢٦٪ من الاجمالى بسبب واردات القمح بمقتضى القانون ٤٨٠ للمعونة الأمريكية عادت الى التراجع بتوقف هذه المعونة فى منتصف الستينات . الا أن السنوات الأخيرة شهدت تزايد الواردات الأمريكية حيث أصبحت تمثل نحو ١٩٪ من اجمالى الواردات وبالمثل فانه بالرغم من الثبات النسبى للمتحصلات غير المنظورة من المنطقة الأمريكية فان المدفوعات عن العمليات غير المنظورة تزايدت منذ ١٩٧٣ لتصل الى نحو ثلث اجمالى هذه العمليات .

وبالرغم من الامكانيات الكبيرة لمنطقة الشرق الأوسط كشريك طبيعى للتعامل الخارجى للاقتصاد المصرى الا أن حجم التجارة الخارجية لم يتجاوز فى المتوسط ٥٪ وبدون تغيرات تذكر خلال الفترة موضع البحث وترجع الزيادة الكبيرة فى متحصلات العمليات غير المنظورة مع هذه المنطقة منذ عام ١٩٦٧ الى مبالغ الدعم العربى وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج . وبالمثل فان تزايد التدفقات الرأسمالية الداخلة فى الفترة الأخيرة ترجع الى تزايد القروض والودائع العربية منذ عام ١٩٧٣ .

خلاصة وتقييم

أولا : التطورات الهيكلية

بالرغم من أن محاولة تتبع التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى خلال الربع قرن الأخير (١٩٥٢ – ١٩٧٦) تصطدم ببعض الصعوبات الاحصائية الناجمة عن عدم اتساق المصادر الاحصائية (لمصلحة الجمارك – مراقبة النقد) ، وعدم شمولها ، الا أنه أمكن خلال الدراسة الحالية تبين الملامح التالية :

١ – فيما قبل عام ١٩٥٢ :

تميز الهيكل المبدئى للصادرات فيما قبل عام ١٩٥٢ بنمط المحصول النقدى الواحد وهو القطن الخام الذى كان يمثل حوالى ٤/٣ اجمالى الصادرات بل إن رواج الحرب الكورية أدى الى ارتفاع هذه النسبة الى ٩٠٪ من الاجمالى فى مطلع الخمسينات . وقد اقترن هذا بطبيعة الحال بتقلب حصيلة الصادرات واضطراب التجارة الخارجية . ولم تتجاوز الصادرات من المواد الخام الأخرى ٥٪ ومن السلع المصنعة ونصف المصنعة ١٠٪ من الاجمالى . وقد كان الميل المتوسط للتصدير يدور خلال هذه الفترة حول ١٥٪ من اجمالى الناتج القومى . أما فى جانب الواردات فكانت المواد الخام والسلع الوسيطة لا تتجاوز ربع الاجمالى فقط بينما كانت السلع الاستهلاكية تمثل نحو ٣٣٪ من الاجمالى ، ولم تتجاوز السلع الاستثمارية أكثر من ١٥٪ ، ومن ناحية أخرى بلغ الميل المتوسط للاستيراد خلال هذه الفترة أكثر من ٢٠٪ من اجمالى الناتج القومى .

٢ – بينما كان صافى المعاملات السلعية يشير الى عجز مستمر ومتزايد فان رصيد المعاملات غير المنظورة كان ينتهى دائما بفائض . وقد كان الانفاق العسكرى لقوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية من أهم بنود المتحصلات غير المنظورة الى الدرجة التى ساعدتها على تغطية عجز المعاملات السلعية وتكوين فائض ملموس وكانت قناة السويس تمثل أيضا أحد البنود الهامة من المتحصلات غير المنظورة بمستوى لم يقل عن ثلث الاجمالى . أما أهم

بنود المدفوعات غير المنظورة فكانت الضرائب والأرباح الموزعة المستحقة للعالم الخارجي (حوالى ٣٠٪ من اجمالى المدفوعات) والانفاق الحكومى الخارجى (١٠٪) .

٣ – كان تمويل عجز العمليات الجارية فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية يتم بالسحب من الاحتياطيات المتراكمة والتى بلغت نحو نصف الدخل القومى أو ثلاثة أمثال مستوى الواردات السنوية . أما دور المعاملات الرأسمالية فى هذا الصدد فقد كان محددا للغاية وسلبيا بعض الحالات .

٤ – كان التوزيع الاقليمى للتعامل الخارجى يتجه أساسا الى المنطقة الاسترلينية (وبصفة خاصة المملكة المتحدة) وغرب أوربا . وكان نصيبهما معا لا يقل عن ٧٠٪ من الاجمالى .

٢ – الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦٠ :

١ – تميزت هذه الفترة بتزايد التدخل الحكومى لتنظيم التعامل الخارجى فقد لجأت الحكومة الى تحديد المساحات المزروعة قطنا حتى يمكن مواجهة انتكاس أسعاره فيما بعد فترة رواج الحرب الكورية ، كما بدأ فى هذه الفترة تطبيق بعض الاجراءات التنظيمية مثل تراخيص الاستيراد ونظام حق الاستيراد ، وأيضا زيادة رسوم الواردات والضريبة على المدفوعات المنطلقة ببعض العمليات غير المنظورة . وقد أدى تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ والحصار الاقتصادى التالى له وتجميد الأرصدة الاسترلينية الى تطبيق نظام حصص الاستيراد وزيادة وتعميم الرسوم على الواردات ، كما تقرر منح علاوة تشجيعية لبعض أنواع الصادرات .

٢ – وبالرغم من تقلب حصيلة الصادرات والمدفوعات عن الواردات خلال هذه الفترة الا أنه لم تحدث تغيرات لافته فى هيكل المعاملات السلعية . وقد تراجع قليلا الميل المتوسط للاستيراد خلال هذه الفترة فبلغ ١٨٫٤٪ من اجمالى الناتج القومى (بعد أن كان ٢٠٪) بينما اقتصر الميل المتوسط للتصدير على نحو ١٤٪ من الناتج القومى (بعد أن كان ١٥٪ فى الفترة السابقة) وبذا فان العجز التجارى كان يدور خلال هذه الفترة حول ٤٫٤٪ من الناتج القومى فى المتوسط .

٣ – أما صافى العمليات غير المنظورة فقد سجل فائضا بلغ نحو ٢٠ مليون جنيه سنويا فى النصف الأول من الخمسينات ثم ارتفع الى نحو ٣٠ مليون جنيه فى النصف الأخير . ففى جانب المتحصلات تزايد نصيب قناة السويس بعد تأميم سنة ١٩٥٦ ليصل الى نحو نصف

هذه المتحصلات كما تزايد الانفاق الحكومى فى جانب المدفوعات ليصل الى حوالى ٤٠٪ من الاجمالى مقابل انخفاض بند الفوائد والارباح المدفوعة للخارج الى أقل من ٥٪ من الاجمالى .

٤ – بالرغم من أن فائض العمليات غير المنظورة كان يغطى جانبا من العجز التجارى الا أن صافى العمليات الجارية باستثناء عام ١٩٥٤ كان ينتهى دائما الى عجز يدور حول ٣٠ مليون جنيه أو ٢ر٥٪ من الناتج القومى . وقد كان يتم تمويل هذا العجز أيضا بالسحب من احتياطيات النقد الأجنبى ، وإن كان قد بدأ فى عامى ١٩٥٩ – ١٩٦٠ الاعتماد على الاقتراض الخارجى نظرا لانخفاض احتياطيات النقد الاجنبى الى أدنى مستوى لها .

٥ – بدأ التعامل مع دول الكتلة الشرقية (والاتحاد السوفيتى بصفة خاصة) فى التزايد منذ عام ١٩٥٥ وقد عقدت منها منذ ذلك الحين سلسلة من اتفاقات الدفع .

وقد تم هذا على حساب نصيب دول المنطقة الاسترلينية وغرب أوربا التى بدأ نصيبها فى التراجع بسبب ظروف العدوان الثلاثى والحصار الاقتصادى المترتب عليه .

٣ – الفترة ١٩٦١ – ١٩٧٣ :

١ – تميزت هذه الفترة بتاميم الجانب الأكبر من التجارة الخارجية (الاستيراد وتصدير الحاصلات الرئيسية) . كما بدأ خلالها تنفيذ أول خطة تنمية شاملة (١٩٦٠/١٩٦١ – ١٩٦٤/١٩٦٥) والتى أعلنت استراتيجيتها (ضمن أهداف أخرى) هى توفير « بدائل الواردات » وقد شهدت هذه الفترة عدة حروب متتالية (حرب اليمن – نكسة يونيو ١٩٦٧ – حرب الاستنزاف) التى يمكن القول أنها أدت الى زيادة حدة ندرة النقد الأجنبى ومن ثم الى فرض قيود صارمة على الاستيراد واستخدام النقد الأجنبى .

٢ – أدى تنفيذ خطط التصنيع المتتالية الى تراجع نصيب الصادرات من القطن الخام الى مستوى لا يزيد كثيرا عن ٤٠٪ من الاجمالى والى مستوى يقل عن ٦٠٪ من الاجمالى بالنسبة للمواد الخام ككل ؛ بينما تجاوز نصيب الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة ٣٠٪ وفى الاتجاه الآخر نجد أن الواردات من السلع الاستهلاكية تامة الصنع تراجعت الى أقل من ١٠٪ من الأجمالى فى نهاية الستينات وان كانت قد تزايدت فى مطلع السبعينات الى نحو ١٦٪ من الاجمالى بينما تزايدت الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة الى أكثر من ٥٥٪ والسلع الاستثمارية الى أكثر من ٢٠٪ من الاجمالى

وبالرغم من التراجع المحدود فى الميل للاستيراد والذى بلغ خلال هذه الفترة نحو ١٦ر٥٪ فى المتوسط من اجمالى الناتج القومى ، الا أن الميل المتوسط للتصدير قد تراجع أيضا الى ١١٪ من الناتج القومى ، وهذا يعنى أن العجز التجارى خلال الفترة قد تجاوز ٥ر٥٪ من الناتج القومى أو نحو ١٦٠ مليون جنيه سنويا .

٣- ارتفع فائض العمليات المنظورة الى نحو ٥٠ مليون جنيه سنويا حتى عام ١٩٦٦ الا أنه بتوقف ايرادات قناة السويس فى أعقاب النكسة والتى كانت قد وصلت الى أكثر من نصف المتحصلات غير المنظورة تحول هذا الفائض الى عجز خلال السنوات ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ثم عادت العمليات غير المنظورة الى التوازن وتحقيق فائض طفيف فى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ بسبب تضاعف المتحصلات من الفوائد والأرباح الموزعة الناجمة عن زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

٤ – ارتفع عجز العمليات الجارية خلال هذه الفترة الى نحو ٥٪ من الناتج القومى وقد بلغت قيمة هذا العجز خلال الستينات نحو ١٠٠ مليون جنيه سنويا فى المتوسط ثم ارتفعت الى مستوى ٢٠٠ مليون جنيه فى مطلع السبعينات وقد ظل تمويل هذا العجز يعتمد على الاقتراض الخارجى حتى عام ١٩٦٧ عندما بدأ الاعتماد على التحويلات (الدعم العربى) بشكل متزايد وصل الى درجة التغطية الكاملة للعجز بعض السنوات (١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٣) .

٥ – وصل التعامل مع دول الكتلة الشرقية بموجب اتفاقات الدفع خلال هذه الفترة الى ذروته ليسجل أكثر من ٦٠٪ من اجمالى الصادرات ، ٤٠٪ من الواردات كما أن العمليات الرأسمالية مع هذه الدول ارتفعت لتمثل نحو نصف الاجمالى .

٤ – الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٦ :

١ – تميزت هذه الفترة بالرغم من قصرها بالعديد من الارهاصات التى أدت الى تغييرات هيكلية حادة فى مجال التعامل الخارجى . فقد بدأ خلال هذه الفترة لأول مرة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وما صاحب هذا من تخفيف لقيود الاستيراد وانشاء السوق الموازية ، والاتجاه الى التقليل من الاعتماد على اتفاقات الدفع . كما أن الأسعار العالمية بدأت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى الارتفاع الحاد وبشكل أدى الى تدهور معدلات التبادل الخارجى بالنسبة للاقتصاد المصرى .

٢ – بالرغم من ارتفاع أسعار القطن الخام فى عام ١٩٧٤ ، الا أن انخفاض الكميات المصدرة وأسعاره أيضا فى السنوات التالية أدى الى انخفاض نصيب صادرات القطن لأول مرة الى أقل من ٣٧٪ فى عام ١٩٧٥ بل والى ٢٦٪ من الاجمالى فى عام ١٩٧٦ . وقد ترتب على هذا تراجع نصيب صادرات المواد الخام الى أقل من نصف الاجمالى وفى مقابل هذا ارتفع نصيب الصادرات البترولية بعد استعادة حقول سيناء فى عام ١٩٧٦ الى نحو ٢٥٪ وبالمثل فان الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة أصبحت تدور حول ٤٠٪ . وبذا فان الميل المتوسط للتصدير الذى كان قد ارتفع فى عام ١٩٧٤ الى ١٦٫٦٪ من الناتج القومى ، عاد وتراجع الى أقل من ١٢٪ فى السنوات التالية .

وفى جانب الواردات التى سجلت طفرة عالية تضاعفت معها خلال الفترة عدة مرات ثم ضغط نصيب الواردات من السلع الاستثمارية خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ لتقتصر على نحو ١٥٪ من الاجمالى الا أنها عادت وارتفعت الى ٢٧٪ فى عام ١٩٧٦ . كما أن مجموعة المواد الخام والسلع الوسيطة التى كانت قد وصلت الى ذروتها فى عام ١٩٧٤ (نحو ثلثى الواردات) تراجع نصيبها الى ٤٩٪ فقط فى عام ١٩٧٦ . أما مجموعة السلع الاستهلاكية تامة الصنع فقد ارتفع نصيبها الى أكثر من ١٧٪ فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ثم الى نحو ٢٣٪ فى عام ١٩٧٦ بسبب تخفيف قيود الاستيراد . وقد ترتب على هذا أن الميل المتوسط للاستيراد بلغ خلال هذه الفترة نحو ٣٣٪ من الناتج القومى مؤديا الى عجز تجارى يتجاوز فى المتوسط ١٩٪ من الناتج القومى .

٣ – عادت العمليات غير المنظورة خلال هذه الفترة الى تحقيق فائض ملموس بسبب اعادة افتتاح قناة السويس عام ١٩٧٥ بل وقد حقق هذا الفائض فى عام ١٩٧٦ رقما قياسيا تجاوز ٤٠٠ مليون جنيه بسبب تحويلات المصريين بالخارج (أكثر من ٤٠٪ من اجمالى المتحصلات غير المنظورة) سواء الفعلية منها أو المجازية (وهى المقابلة لما أمكن حصره من الواردات بدون ل عملة) . وفى جانب المدفوعات غير المنظورة أدى تزايد الديون الخارجية وأقساط خدمتها الى ارتفاع نصيب بند الفوائد والأرباح المدفوعة الى نحو ٣٠٪ من اجمالى هذه المدفوعات .

٤ – سجل عجز العمليات الجارية خلال هذه الفترة أعلى مستويات له على الاطلاق فقد بلغ نحو ٢١٪ من الناتج القومى فى عام ١٩٧٥ . واذا كان هذا المعدل قد انحصر فى عام

١٩٧٦ الى ١١٪ انه لم يزايل حدة الخطورة . وقد تم تمويل أكثر من نصف هذا العجز عن طريق التحويلات من دول الدعم البترولية ، أما الباقى فقد تمت تغطيته بالقروض وودائع حكومات الدول العربية (العمليات الرأسمالية) .

٥ – تراجع خلال هذه الفترة حجم التعامل مع دول الكتلة الشرقية الى نحو ٢٤٪ فقط من اجمالى الواردات ، ٥ر٢٪ من اجمالى المتحصلات غير المنظورة ، ١٠٪ من اجمالى المدفوعات غير المنظورة ، بينما عاد التعامل مع منطقة غرب أوربا الى التزايد يمثل نحو ثلث الواردات . كما أن المنطقة الأمريكية برزت لتلعب دورا هاما فى التعامل الخارجى لأول مرة خلال هذه الفترة ، ويلاحظ من التوزيع الاقليمى لميزان المدفوعات أن منطقة الشرق الأوسط لم تلعب الدور المرتقب لها كشريك طبيعى للتعامل الخارجى للاقتصاد المصرى .

ثانيا – تقييم سياسات ميزان المدفوعات

١ – سياسة احلال الواردات :

١ – يمكن وصف الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ « بالتبعية لمنطقة النقد الاسترلينى » وبالرغم من انتهاء هذه التبعية رسميا فى عام ١٩٤٧ بالخروج من قاعدة الاسترلينى الا أنها امتدت فعلا الى ما بعد ذلك ، كما يمكن وصف الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦٠ « بتنظيم التجارة الخارجية » عن طريق عدد من الاجراءات التنظيمية والقوانين التى طبقت فى ذلك الحين والفترة ١٩٦١ – ١٩٧٣ بتأميم التجارة « وإحكام القيود عليها ، وأخيرا الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٦ بتخفيف القيود على التجارة الخارجية ثم الانفتاح الاقتصادى .

وينبغى لسياسات ميزان المدفوعات فى الواقع أن تكون جزءا من استراتيجية شاملة للتنمية ، كما ينبغى أن يتم اختيار الأدوات المناسبة لها والتى تقوم بترجمة هذه السياسات للواقع من أجل تحقيق دالة هدف معينة بأقل قدر ممكن من التضحيات أو التكلفة القومية ويصعب فى الواقع تطبيق هذه المعايير على الملامح المشار اليها والتى لا يمكن أن تعتبر سياسات متميزة للتعامل الخارجى بالمعنى الدقيق فهى لم تعد أن تكون سوى مجموعة من الاجراءات التنظيمية التى تم تجريبها مباشرة دون خلفية نظرية محددة ودون قياس بالاثارة المحتملة على الاقتصاد القومى وقد كان الدافع وراء تطبيق مثل هذه الاجراءات عادة هو مواجهة بعض الظروف الطارئة فى حنها (داخليا أو خارجيا) أو

لمعالجة بعض المشاكل الناجمة عن اجراءات سابقة أو نحو ذلك . كما أن هذه الاجراءات كانت مقطوعة الصلة غالبا بالسياسات الاقتصادية الداخلية .

٢ - ويمكن أن يستثنى من هذا التعميم سياسة « احلال الواردات » التى أعلن عن تطبيقها ضمن أهداف خطة التنمية الأولى ١٩٦١ - ١٩٦٥ والتى تم على أساسها تبرير عدد كبير من المشروعات أهمها تجميع بعض السلع الاستهلاكية (كالسيارات والمعدات الكهربائية) ويمكن القول أن هذه السياسة أدت الى تراجع محدود ومؤقت فى الميل للاستيراد الا أن تعميم هذه السياسة ربما كان يمثل إمعانا فى التبسيط فبالرغم من أن تطبيق هذه السياسة قد عاد ببعض المزايا القومية فى بعض المجالات الا أنها أدت الى نتائج عكسية فى مجالات أخرى وليس هناك ما يمنع من أن تكون السياسة مركبة من عدة جوانب يصلح كل منها للتطبيق فى بعض المجالات . فعلى سبيل المثال فان صناعات تجميع السلع الاستهلاكية المعقدة تحتاج الى فن انتاجى متقدم كما أن التوسع فيها يرتب من جديد مزيدا من الضغط على ميزان المدفوعات (لاستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة) ، بينما كان من الممكن تحقيق مزايا أكثر بانشاء مجمعات صناعية متكاملة أو صناعات ثقيلة تعتمد على مواد خام محلية ، وفى نطاق طاقة التصريف المحلى أيضا .

٢ - سياسات سعر الصرف :

١ - يمكن القول بصفة عامة بأن سياسات سعر الصرف المصرية كانت مترددة وملتوية فى كثير من الأحيان كما أنها افتقدت المبادرة والمرونة فقد انضمت مصر الى اتفاقية صندوق النقد الدولى فور انشائه فى عام ١٩٤٥ وكان سعر صرف الجنيه المصرى يرتبط فى ذلك الحين بسعر تعادل ثابت مع الاسترلينى . وقد أدى هذا بجانب حرية انتقال الأموال بين انجلترا ومصر - الى أن أصبحت سوق النقد المحلية جزءا من السوق البريطانية ، كما أن السياسات النقدية المتبعة فى ذلك الوقت كانت توازى مثيلتها البريطانية وبالرغم من خروج مصر رسميا من منطقة النقد الاسترلينية فى عام ١٩٤٧ الا أنها اضطرت فى عام ١٩٤٩ - على أثر تخفيض الاسترلينى بنسبة ٣٠٫٥٪ - الى خفض الجنيه المصرى بنفس النسبة (من ٤٫١٢٨ الى ٢٫٨٧١ للدولار الأمريكى) الا أن هذا التخفيض لم يأت بالنتائج المرجوة منه نظرا لأن غالبية تعامل مصر فى ذلك الوقت كانت مع المنطقة الاسترلينية وغرب أوربا .

٢ – وعندما لجأت مصر الى استخدام موارد الصندوق فى عام ١٩٦٢ تعين عليها قبول برنامج التثبيت الذى اقترحه الصندوق والذى تضمن اقتراحا بتخفيض قيمة الجنيه المصرى . وطبق بذلك سعر صرف تجريبى ينطوى على تخفيض قدره ١٩٪ (ليصبح ٢ر٣ للدولار الأمريكى)ويمكن القول أن هذا التخفيض الذى أعلن فى عام ١٩٦١ قد حدث تدريجيا ، ومنذ عام ١٩٤٩ بتطبيق نظام العلاوات التشجيعية لبعض الصادرات ، والرسوم على بعض المدفوعات . وقد أدى هذا التخفيض فى الواقع الى نتائج محدودة فقط نظرا لضعف مرونة الطلب على غالبية الواردات والصادرات وأيضا على عرض السلع التصديرية .

٣ – تم تخفيض الجنيه المصرى فى عام ١٩٧٢ عقب تخفيض الدولار الأمريكى وبنفس النسبة (٩ر٧٪) ، وبذا ظل سعر الصرف ٢ر٣ للدولار . بينما لم يتبع الجنيه المصرى التخفيض الثانى للدولار (وكان بنسبة ١٠٪) مما أدى الى ارتفاع سعر الصرف ليصبح ٢ر٥٥ دولار للجنيه .

ويلاحظ أنه تم منذ عام ١٩٦٩ تطبيق نظام أسعار تشجيعية تقضى بفرض رسوم على المدفوعات أو منح علاوة متحصلات تتراوح ما بين ٥٠ – ٥٥٪ ثم رفعها عدة مرات حتى وصلت فى عام ١٩٧٦ الى ما بين ٧٥ – ٨٠٪ .

وبالرغم من اتساع نطاق التعامل بالأسعار التشجيعية الا أنه مازال هناك تردد غامض نحو اعلان التخفيض الفعلى فى الجنيه المصرى ، وما زال هناك اصرار على التمسك بالسعر الرسمى للصرف الذى يخلو من اى مغزى اقتصادى كما يصعب تبرير وجوده .

ومن ناحية أخرى فان سعر الصرف الحالى (سواء الرسمى أو التشجيعى) يتسم بقدر كبير من عدم المرونة نظرا لثباته المصطنع تجاه الظروف المتغيرة . ويلاحظ أن غالبية التعديلات التى ادخلت عليه كانت نتيجة لظروف خارجية تماما وبغض النظر عن مدى الحاجة اليها أو دراسة المستوى الأمثل لسعر الصرف الذى يتيح أفضل وضع للتعامل الخارجى . لذا فانه يكون من المفيد اجراء مثل هذا النوع من الدراسات والسماح بنطاق محدود من المرونة فى سعر الصرف مع الغاء السعر الرسمى تماما .

ثالثا ـ خاتمة

تشير نتائج هذه الدراسة بصفة عامة الى ضعف الهيكل المبدئى لميزان المدفوعات المصرى فى مطلع الخمسينات . وقد تمثل هذا الضعف أساسا فى عجز صافى المعاملات السلعية والذى بلغ فى ذلك الوقت نحو ٤٪ من أجمالى الناتج القومى . وبالرغم من أن فائض العمليات غير المنظورة قد ساهم جزئيا فى سد هذا العجز الا أن صافى العمليات الجارية لم يقل حينئذ عن ٢ر٥٪ من الناتج القومى . ولم يتم تدعيم هذا الهيكل خلال الربع قرن الأخير بل ويمكن القول أنه قد تعرض لنوع من التدهور حيث ارتفع معدل عجز المعاملات السلعية فى السنوات الأخيرة الى نحو ٢٠٪ من الناتج القومى ، وعجز العمليات الجارية الى نحو ١٥٪ من الناتج القومى . وقد أدى الى هذا الموقف نمو الورادات خلال الفترة موضع البحث بمعدل سنوى مركب بلغ نحو ٩٪ فى المتوسط ، بينما اقتصر معدل نمو الصادرات على نحو ٦٪ سنويا .

ويرجع هذا التدهور بصفة عامة الى الاجهاد الاقتصادى Economic Fatigue الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى . ويمكن تبويب العوامل التى أدت الى هذا فى مجموعتين :

أ – المتغيرات الخارجية

وتمثل الظروف والأوضاع التى فرضت نفسها على الاقتصاد المصرى وكان ينبغى تصميم السياسات اللازمة لمواجهتها . ويمكن أن تضم :

١ –الحروب المتتالية (حرب ١٩٥٦ ، حرب اليمن ، حرب ١٩٦٧ ، حرب الاستنزاف ، حرب ١٩٧٣) وردود الفعل المترتبة عليها (انفاق عسكرى حصار اقتصادى انخفاض الانتاج ....) .

٢ –تضاعف عدد السكان خلال الفترة موضع البحث .

٣ –الارتفاع الحاد وغير المتوازن فى الأسعار العالمية بشكل أدى الى تدهور معدلات التبادل الخارجى .

ب – **المتغيرات الداخلية**

١ –تدهور الطاقات الانتاجية بسبب تجميد الاستثمارات مما أدى الى اهمال الاحلال والتوسعات .

٢ –تطبيق سياسات اقتصادية غير مناسبة ومن أمثلتها سياسات سعر الصرف وأيضا تأميم التجارة الخارجية وأحكام القيود على الاستيراد وتحول العملة ثم التحول المفاجئ الى تخفيف هذه القيود .

٣ –تطبيق سياسات اقتصادية بشكل غير مناسب مثل سياسة احلال الواردات . وفى النهاية تجدر الاشارة الى أن المشكلة الأساسية فى ميزان المدفوعات المصرى ليست فى مجرد تمويل العجز فى العمليات التجارية بل أساسا فى تطوير الامكانات الذاتية للاقتصاد المصرى على اكتساب المتحصلات من النقد الأجنبى وأيضا فى ضغط الانفاق الخارجى مع ترشيد استخدام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فى النواحى الانتاجية .

ملحق

جدول (٢)

هيكل الصادرات (١٩٥٢ – ١٩٧٦)

السنة / البيان	الوقود: القيمة	٪	مواد خام: قطن خام	٪	ارز	٪	اجمالي	٪	سلع نصف مصنعة وتامة الصنع: غزل قطن	٪	منسوجات	٪	اجمالي	٪	المجموع
١٩٥٢	١ر٦	١ر٢	١٢٦ر٤	٩١ر٧	٠ر٨	٠ر٦	١٢٠ر٨	٩٤ر٩	٣ر٥	٢ر٥	٠ر٤	٠ر٣	٥ر٥	٣ر٩	١٣٧ر٩
١٩٥٣	٠ر٩	٠ر٧	١١٦ر٣	٨٩ر٧	٠ر٠	٠ر٠	١٢١ر٧	٩٣ر٨	١ر٩	١ر٥	٠ر٥	٠ر٤	٧ر٦	٥ر٥	١٢٩ر٧
١٩٥٤	٠ر٩	٠ر٧	١١٣ر١	٨٨ر١	٢ر٦	٢ر٠	١٢٠ر٠	١٣ر٥	٤ر٤	٣ر٤	٠ر٩	٠ر٧	٧ر٥	٥ر٨	١٢٨ر٤
١٩٥٥	٠ر٩	٠ر٧	١٠٧ر٤	٨١ر٢	٧ر٣	٥ر٥	١٢٢ر٠	٩٢ر٣	٦ر٤	٤ر٨	١ر٠	٠ر٨	٩ر٣	٧ر٠	١٣٢ر٢
١٩٥٦	١ر٠	٠ر٧	٩٨ر٩	٧٣ر٢	٨ر٩	٦ر٦	١١٨ر٦	٨٧ر٨	٩ر٧	٧ر٢	٣ر٦	٢ر٧	١٥ر٥	١١ر٥	١٧٥ر٦
١٩٥٧	٠ر٢	٠ر٢	١٢٤ر٢	٧٦ر٦	١١ر٧	٧ر٢	١٤٤ر٣	٨٨ر٩	١٠ر١	٦ر٢	٣ر٦	٢ر٢	١٧ر٧	١٠ر٩	١٦٢ر١
١٩٥٨	٤ر٣	٢ر٨	١٠٩ر٩	٧٠ر٨	١٣ر٥	٨ر٧	١٢٢ر١	٨٥ر٧	١٠ر٤	٦ر٧	٤ر٣	٢ر٨	١٧ر٩	١١ر٥	١٥٥ر٣
١٩٥٩	٤ر٦	٢ر٨	١١٠ر٢	٧٥ر٦	١ر١	٠ر٨	١٢٣ر٦	٨٤ر٨	٩ر٧	٦ر٧	٤ر٧	٣ر٢	١٨ر١	١٢ر٤	١٤٥ر٨
١٩٦٠	٤ر٤	٢ر٤	١٣٤ر٧	٧٢ر٤	٩ر٨	٥ر٣	١٥٥ر٩	٨٥ر٠	١٢ر٢	٦ر٧	٦ر٧	٣ر٧	٢٣ر١	١٢ر٦	١٨٣ر٤
١٩٦١	٧ر٣	٤ر٨	١٠٤ر٦	٦٨ر٨	٧ر١	٤ر٧	١٢١ر	٨٠ر٣	١١ر١	٧ر٣	٦ر١	٤ر٠	٢٢ر٨	١٤ر٩	١٥٢ر١
١٩٦٢	١٤ر٩	١٠ر٠	٨٣ر٩	٥٦ر٣	٦ر٧	٤ر٥	١٠٦ر٧	٧١ر٧	١٥ر١	١٠ر١	٧ر٥	٥ر٠	٢٧ر٣	١٨ر٣	١٤٨ر٩
١٩٦٣	٢٠ر٠	٩ر٣	١٢١ر٠	٥٦ر٢	١٩ر٥	٩ر١	١٥٨ر٢	٧٣ر٤	٢٣ر٩	١١ر١	٩ر٠	٤ر٢	٢٧ر٢	١٧ر٣	٢١٥ر٤
١٩٦٤	٢٠ر٩	٩ر٥	١١٦ر٦	٥٢ر٧	٢٠ر٤	١٣ر٧	١٦٣ر٨	٧٤ر٠	٢٣ر٠	١٠ر٤	٨ر٨	٣ر٩	٣٦ر٤	١٦ر٥	٢٢١ر١
١٩٦٥	١٦ر٨	٦ر٧	١٤٦ر٢	٥٨ر١	١٩ر٨	٧ر٩	١٨٢ر٧	٧٢ر٦	٣٥ر٣	١٤ر٠	١١ر٧	٤ر٦	٥٢ر٣	٢٠ر٧	٢٥١ر٨
١٩٦٦	١٥ر٢	٦ر١	١٤٣ر٤	٥٧ر٢	٢١ر٢	٨ر٥	١٨٢ر١	٧٢ر٧	٣٥ر٧	١٤ر٣	١٦ر٠	٤ر٩	٥٣ر٢	٢١ر٢	٢٥٠ر٥
١٩٦٧	٩ر١	٣ر٩	١٢١ر٦	٥٢ر٥	٢٩ر٨	١٢ر٩	١٦٩ر٩	٧٣ر٤	٣٥ر٠	١٥ر١	١٦ر٧	٧ر٢	٥٢ر٧	٢٢ر٧	٢٣١ر٧
١٩٦٨	٧ر٨	٢ر٨	١٢٠ر١	٤٤ر٦	٤٤ر٩	١٦ر٦	١٧٩ر٩	٩٦ر٨	٢٩ر٦	١١ر١	٢٢ر١	٨ر٢	٨١ر٨	٣٠ر٤	٢٦٩ر٥
١٩٦٩	٩ر٤	٢ر٩	١٣٥ر٢	٤٠ر٤	٥٥ر٣	١٧ر١	٢١١ر٧	٦٥ر٣	٣٦ر٢	١١ر١	٢٠ر٠	٦ر٣	١٠٢ر٧	٣١ر٨	٣٢٣ر٨
١٩٧٠	١٥ر٨	٤ر٨	١٤٧ر٩	٣٤ر٧	٣٤ر٢	١٠ر٣	٢٠٨ر٢	٦٢ر٩	٣٥ر٦	١٠ر٨	٢٦ر٢	٧ر٩	١٠٧ر٠	٧٣ر٣	٣٣٢ر١
١٩٧١	٢ر٤	٢ر٨	١٧٥ر٠	٥١ر٠	٢٤ر٥	٧ر١	٢٢٣ر٨	٦٥ر٣	٣٥ر٦	١٠ر٤	٢٨ر٠	٨ر٢	١١٦ر٣	٣٣ر٩	٣٤٣ر١
١٩٧٢	٢٣ر٤	٦ر٥	١٦٢ر٠	٤٥ر١	٣٣ر١	٦ر١	٢٠٦ر٨	٥٧ر٧	٤٢ر٧	١١ر٨	٣٠ر٨	٨ر٦	١٢٨ر٤	٣٥ر٨	٣٥٨ر٦
١٩٧٣	٤٤ر٧	١٠ر١	١٩١ر٩	٤٣ر١	٢٦ر٢	٥ر٩	٢٦٢ر٨	٥٩ر٢	٤٤ر٢	٩ر٩	٣١ر٨	٧ر٢	١٣٦ر٥	٣٠ر٧	٤٤٤ر١
١٩٧٤	٥٠ر٤	٨ر٥	٢٧٩ر١	٤٧ر٠	٣٩ر٢	٦ر٧	٣٥٧ر٧	٦٠ر٣	٦٥ر١	١٠ر٩	٤٣ر٩	٧ر٤	١٨٥ر٢	٣١ر٢	٥٩٣ر١
١٩٧٥	٥١ر٨	٩ر٥	٢٠١ر٠	٣٦ر٧	٢٤ر٢	٤ر٤	٢٧٣ر٥	٤٩ر٩	٦٧ر١	١٢ر٣	٤٩ر٩	٩ر١	٢٤٦ر٦	٤٠ر٦	٥٤٧ر٨
١٩٧٦	١٤٩ر١	٢٥ر١	١٥٤ر٨	٢٦ر٠	٣١ر٠	٥ر٢	١٢٦ر٩	٣٨ر١	٦٢ر٣	١٠ر٥	٤١ر٠	٦ر٩	٢١٩ر٥	٣٦ر٩	٥٩٥ر٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – النشرة الشهرية للتجار : الخارجية – ايراد متفرقة

جدول (٢)

هيكل الواردات (١٩٥٢ ـ ١٩٧٦)

(القيمة المليون جنية)

السنوات	وقود						سلع أسمارية		سلع استهلاكية		سلع وسيطة (٠٠)		الاجمالى (٠٠٠)
	قيمة	٪	بترول	٪	اجمالى الوقود	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	
١٩٥٢/٥١	١ر٧	٠ر٧	٦ر٧	٢ر٤	٨ر٥	٣ر١	٣٨ر٩	١٤ر١	٣٨ر٨	٣٣ر٣	٧١ر٠	٣٥ر٧	٢٧٥ر٩
١٩٥٣/٥٢	٠ر٨	٠ر٤	٥ر٦	٣ر٠	٦ر٤	٣ر٤	٣٤ر٣	١٨ر١	٨١ر٧	٤٣ر١	٠٠ر٠	٧٩ر٣	١٨٩ر٦
١٩٥٤/٥٣	٠ر٨	٠ر٠	٠ر٨	٣ر٥	٦ر٩	٤ر٠	٤٩ر٧	١٧ر١	٥٤ر٧	٣٩ر٨	٥٦ر٨	٣٤ر١	١٦٦ر٧
١٩٥٥/٥٤	٠ر٧	٠ر٤	٩ر٦	٥ر٤	١٠ر٢	٥ر٨	٤٠ر٦	٢٢ر٨	٤٥ر٣	٢٥ر٥	٦٣ر٤	٣٥ر٧	١٧٧ر٧
١٩٥٦/٥٥	١ر٣	٠ر٤	١٢ر٤	٦ر٠	١٣ر٣	٦ر٤	٥٣ر٨	٢٦ر٢	٥٠ر٥	٢٤ر٦	٦٩ر٦	٣٣ر٨	٢٠٥ر٧
١٩٥٧/٥٦	١ر٣	٠ر٨	٨ر٨	٥ر٢	١٠ر٠	٦ر٠	٣٤ر٤	٢٠ر٤	٥١ر٦	٣٠ر٦	٦٠ر١	٣٥ر٢	١٦٨ر٤
١٩٥٨/٥٧	٣ر٢	١ر٠	١٢ر٩	٦ر٠	١٦ر١	٧ر٠	٣٩ر٧	١٨ر٦	٦٧ر٢	٣٩ر٤	٧٧ر١	٣٩ر٧	٢١٣ر٨
١٩٥٩/٥٨	٠ر٩	٠ر٤	١٧ر٠	٧ر٢	١٧ر٩	٧ر٦	٦٢ر٠	٢٦ر٣	٧٠ر٠	١٩ر٣	٧٠ر٥	٢٩ر٩	٢٣٥ر٩
١٩٦٠/٥٩	١ر٤	٠ر٦	١٦ر٢	٧ر٦	١٧ر٦	٧ر٨	٥٨ر٠	٢٥ر٧	٦٨ر٦	٣٠ر٣	٧١ر٦	٣١ر٧	٢٢٥ر٩
١٩٦١/٦٠	١ر٨	٠ر٨	١٠ر٤	٦ر٩	١٧ر٣	٧ر٧	٥٧ر٩	٢٠ر٨	٥٥ر٠	٣٤ر٧	٧١ر٣	٣١ر٧	٢٢٤ر٧
١٩٦٢/٦١	٢ر٠	١ر١	١٠ر٣	٤ر٠	١٣ر٤	٥ر١	٢٨ر١	٢٦ر٠	٨٣ر٣	٣١ر٨	٦٨ر٩	٢٦ر٤	٢٦١ر٧
١٩٦٣/٦٢	٢ر٥	٠ر٧	١٧ر٢	٧ر٧	٢٩ر٨	٨ر٤	٨٢ر٨	١٣ر٤	١١٣ر٣	١٣٣ر٣	٢٣ر٠	٨٣ر٧	٣٢٣ر٦
١٩٦٤/٦٣	٢ر٥	٠ر٦	٣٩ر٣	٩ر٤	١١ر٩	١٠ر٠	١٤ر٢	٢٧ر٣	١٢١ر٩	٣١ر٠	٨٨ر٨	٣١ر٢	٤١٨ر٧
١٩٦٥/٦٤	٥ر٠	١ر٣	٢٨ر٣	٧ر٠	٣٣ر٣	٨ر٣	٩٢ر٣	٢٣ر٠	١٢٦ر٩	٣١ر٧	١٠٠ر٣	٢٥ر٠	٤٠٠ر٨
١٩٦٦/٦٥	٢ر٦	٠ر٦	٢٤ر٧	٥ر٣	١٧ر٤	٥ر٩	١٠٨ر٥	٢٣ر٤	٥٨ر٧	١٢ر٧	١٤٩ر٩	٥٣ر٩	٤٦٣ر٥
١٩٦٧/٦٦	٣ر٤	٠ر٩	٢٥ر٦	٦ر٨	٢٩ر٠	٧ر٧	٧٦ر٧	٢٠ر٤	٥٠ر٥	١٣ر٤	٢٠١ر٨	٥٣ر٦	٣٧٦ر٥
١٩٦٨/٦٧	٣ر٧٤	٠ر٩	١٦ر٧	٤ر٩	٢٠ر٠	٥ر٨	٧١ر٠	٢٠ر٦	٢١ر٧	٩ر٢	٢٠٦ر١	٥٩ر٢	٣٤٥ر٥
١٩٦٩/٦٨	٢ر٩	١ر١	١٦ر٥	٤ر٨	١٥ر٣	٥ر٩	٥٩ر٤	٢٢ر٧	٢٤ر٢	٩ر٤	١٤٨ر٧	٥٦ر٩	٢١٦ر٤
١٩٧٠/٦٩	٤ر٦	١ر٤	٢٣ر٣	٧ر٢	٢٧ر٩	٨ر٩	٧٣ر٣	٢٢ر٦	٣١ر٧	٩ر٦	١٧٠ر٧	٥٤ر٥	٣٢٤ر٩
١٩٧١/٧٠	٣ر٢	٠ر٨	٢٤ر٨	٦ر٠	٢٨ر٠	٦ر٨	٨٤ر٨	٢٠ر٧	٦١ر٤	١٥ر٠	٢٢٩ر٩	٥٦ر٢	٤٠٩ر٤
١٩٧٢/٧١	٢ر١	٠ر٦	١٨ر٥	٤ر٨	٢٠ر٦	٥ر٥	٧٩ر٨	٢١ر٠	٦٢ر٥	١٦ر٤	١٦١ر٥	٤٤ر١	٣٨٠ر٤
١٩٧٣	٠ر٣	٠ر١	٦ر٧	١ر٩	٧ر٠	٢ر٠	٧٩ر٢	٢١ر٩	٦٢ر٠	١٧ر٣	٢١٢ر٣	٥٨ر٨	٣٦١ر١
١٩٧٤	١٣ر٣	١ر٥	١٠ر٢	١ر١	٢٣ر٥	٢ر٦	١٢٤ر٥	١٣ر٥	١٦١ر٩	١٧ر٦	٦١٠ر٣	٦٦ر٣	٩٢٠ر٢
١٩٧٥	٢٩ر٣	١ر٩	٧٤ر٩	٥ر٠	١٠٤ر٢	٧ر٠	٢٦٠ر٢	١٦ر٩	٢٦٦ر٧	١٧ر٣	٦٠٨ر٢	٥٩ر٠	١٥٣٩ر٣
١٩٧٦	٣١ر٠	٢ر١	٢٦ر٩	١ر٨	٥٨ر٥	٣ر٩	٤٠٤ر٨	٢٧ر٢	٣٤١ر٠	٢٢ر٩	٦٨٥ر٥	٤٦ر٠	١٤٨٩ر٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء «النشرة الشهرية للتجارة الخارجية» اعداد متفرقة .

(٠)

(٠٠) تشمل المواد الخام

(٠٠٠) تشمل بنود غير مبوبة

جدول (٤)

الميل الحدى والمتوسط للصادرات والواردات

(١٩٥٢ ـ ١٩٧٦)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	حصيلة الصادرات		المدفوعات عن الواردات		اجمالى الناتج القومى		الميل للتصدير		الميل للاستيراد	
	القيمة	التغير	القيمة	التغير	القيمة	التغير	متوسط ١ ÷ ٥	حدى ٢ ÷ ٦	متوسط ٣ ÷ ٥	حدى ٤ ÷ ٦
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
١٩٥٢	١٤٨ر٨		٢١٢ر٩		٩٦٨ر٠		١٥ر٤	٠٠٠٠	٢١ر٩	٠٠٠٠٠
١٩٥٣	١٣٧ر٨	١١ر٠	١٦٦ر٧	٤٦ر١-	٩٣٤ر٠	٣٤ر٠-	١٤ر٨	٣٢ر٤	١٧ر٨	١٣٥ر٩
١٩٥٤	١٤٤ر٢	٦ر٤	١٠٥ر٩	١٠ر٨-	٩٨٦ر٠	٥٢ر٠	١٤ر٦	١٢ر٣	١٥ر٨	—
١٩٥٥	١٣٩ر١	٥ر١-	١٩٣ر٩	٣٨ر٠	١٠٤٣ر٠	٥٧ر٠	١٣ر٣	—	١٨ر٦	٦٦ر٦
١٩٥٦	١٣٢ر٥	٦ر٦-	١٩٦ر٠	٢ر١	١٠٩٩ر٠	٥٦ر٠	١٢ر١	—	١٧ر٨	٣ر٨
١٩٥٧	١٦٧ر٠	٣٤ر٥	٢١٨ر٦	٢٢ر٦	١١٦٠ر٠	٦١ر٠	١٤ر٤	٥٦ر٦	١٨ر٨	٣٧ر٠
١٩٥٨	١٦٧ر٣	٤ر١	٢٣٧ر٦	٢٢ر١	١٣١٤ر٠	٨٩ر٠	١٢ر٧	٤ر٧	١٧ر٦	٢٤٥ر٨
١٩٥٩	١٦٧ر٣	٤ر١	١٣٧ر٦	٢٢ر١	١٣١٤ر٠	٨٩ر٠	١٢ر٧	٤ر٧	١٨ر١	٢٤ر٨
١٩٦٠	٢٠٣ر٧	٣٦ر٤	٢٥٨ر١	٢٠ر٥	١٣٦٧ر٥	٥٣ر٥	١٤ر٩	٦٨ر٠	١٨ر٩	٣٨ر٣
١٩٦١	١٦٤ر٩	٣٨ر٨-	٢٤١ر٤	١٦ر٧-	١٤١١ر١	٤٣ر٦	١١ر٧	—	١٧ر١	—
١٩٦٢	١٤٥ر٢	١٩ر٧-	٢٩٤ر٢	٥٢ر٨	١٥٩٢ر٨	١٥١ر٧	٩ر٣	—	١٨ر٨	٣٤ر٨
١٩٦٣	٢٩٨ر٨	٨٣ر٦	٤٠٢ر٦	١٠٨ر٤	١٧٧٩ر٨	١٧٧ر٠	١٣ر٢	٤٧ر٢	٢٣ر١	٦١ر٢
١٩٦٤	٢٢٧ر٦	١ر٢-	٣٩٩ر٤	٣ر٢-	٢١٩١ر٨	٤٥٢ر٠	١٠ر٤	—	١٨ر٢	—
١٩٦٥	٢٤٦ر٨	١٩ر٢	٤١٣ر٣	١٣ر٩	٢٢٨٨ر٣	١٩٦ر٤	١٠ر٣	٩ر٨	١٧ر٣	٢ر١
١٩٦٦	٢٥٩ر٥	١١ر٧	٤١٠ر٩	٢ر٤-	٢٤٥٨ر٩	٥٠ر٧	١٧ر٦	١٣ر٩	١٦ر٧	—
١٩٦٧	٢٥٨ر٧	٠ر٨-	٤١٣ر٢	١ر٣	٢٥٥٩ر٧	٥٠ر٨	١٠ر٣	—	١٦ر٥	٤ر٥
١٩٦٨	٢٨٨ر٧	٣٠ر٠	٣٦٩ر٣	٤٣ر٩-	٢٦٥٧ر٠	١٤٧ر٣	١٠ر٩	٢٠ر٤	١٣ر٩	—
١٩٦٩	٣١٩ر٧	٣١ر٠	٤١٨ر٤	٤١ر١	٣١٢٦ر٩	٢٦٢٠ر٩	١١ر١	١١٤ر٨	١١٨ر٧	١٨ر٢
١٩٧٠	٣٥٥ر٤	٣٥ر٧	٥١٧ر٨	٩١ر٤	٣٠٨٦ر٣	١٥٩ر٤	١١ر٥	٢٢ر٤	١٦ر٨	٢٢ر٤
١٩٧١	٣٦٩ر٧	١٤ر٣ -	٥٤٥ر٨	٢٢ر٠	٣٣٧٤ر٥	١٨٨ر٢	١١ر٣	٧ر٦	١٦ر٥	١٢ر٢
١٩٧٢	٣٥٣ر٧	٨٤ر٠	٥٥٩ر٢	١٨ر٤	٣٤٠٣ر٠	١٢٨ر٥	١٠ر٤	٦٥ر٦	١٦ر٤	١٤ر٣
١٩٧٣	٣٩٦ر٣	٤٢ر٦	٦٢٢ر٣	٦٣ر١	٣٦٣٤ر٠	٢٣١ر-	١٠ر٩	١٨ر٤	١٢ر١	١٧ر٣
١٩٧٤	٦٥٣ر٩	١٥٧ر٦	١٢٥٢ر٨	٦٣٠ر٥	٣٩٤٩ر٠	٣١٥ر٠	١٦ر٦	٨١ر٨	٣١ر٧	٢٠٠ر٢
١٩٧٥	٦١٢ر٨	٤١ر١-	١٦٩١ر١	٤٣٨ر٣	٤٦٩٩ر٦	٧٢٠ر٦	١٢ر١	—	٣٦ر٢	٦٠ر٨
١٩٧٦	٦٢٦ر٧	١٦ر٩	١٦٤٦ر٢	٤٤ر١-	٥٦١٠ر٥	٩٤٠ر٩	١١ر٢	١ر٨	٢٩ر٣	—

المصدر : البنك المركزى المصرى «المجلة الاقتصادية» ـــ اعداد متفرقة ، وزارة التخطيط «تقارير المتابعة» ـــ اعداد متفرقة .

جدول رقم (٥)

هيكل العمليات غير المنظورة

(بالمليون جنيه)

السنوات	متحصلات							مدفوعات						
	رسوم قناة السويس		فوائد وأرباح موزعة		السياحة متنوعة		اجمالي (٠)	انفاق حكومي		فوائد وأرباح موزعة		سياحة		اجمالي (٠)
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة
١٩٥٢	٢٦ر٦	٣٨ر١	٤ر٨	٩ر١	٣٠ر٧	٤٣ر٩	٦٩ر٦	٥ر٧	٩ر٦	١٦ر٩	٢٨ر٥	١٩ر٢	١٩ر٧	٥٩ر٢
١٩٥٣	٢٩ر١	٣٧ر٦	٦ر٣	٨ر٢	٣٤ر١	٤٤ر١	٧٧ر٣	٦ر٦	١١ر٧	١٧ر٤	٧٠ر١	٩ر٦	١٧ر١	٥٦ر٣
١٩٥٤	٣٠ر٦	٣٩ر٢	٥ر٠	٦ر٤	٣٤ر٨	٤٤ر٢	٧٨ر١	٩ر٤	١٥ر٠	١٨ر١	٢٨ر٩	١٣ر٠	٢٠ر٧	٦٢ر٧
١٩٥٥	٣١ر٨	ار	٧ر٣	٧ر٧	٣٩ر٢	٤٤ر٦	٨٨ر٢	١١ر٠	١٢ر٣	١٧ر١	٢٥ر٤	١٠ر٢	١٥ر١	٦٧ر٤
١٩٥٦	٢٩ر٣	٣٤ر٠	٥ر٦	٦ر٥	٤٢ر٣	٤٩ر٠	٨٦ر٣	١٢ر٦	٢٣ر١	١٠ر٢	١٩ر٢	٨ر٠	١٤ر٣	٥٥ر٨
١٩٥٧	٢٤ر٣	٣٤ر٦	٤ر٨	٦ر٨	٣٣ر٦	٤٧ر٦	٧٠ر٢	١٩ر٩	٣٦ر٩	٢ر٤	٥٦ر–	٨ر٩	١٩ر٤	٤٥ر٨
١٩٥٨	٤٣ر٠	٤٩ر٤	٥ر٠	٥ر٧	٢٠ر٦	٢٤ر٧	٨٧ر١	٢٢ر٧	٣٩ر٢	٢ر٢	٤ر٠	٥ر٠	٩ر١	٥٤ر٨
١٩٥٩	٤٤ر٤	٢٥ر٥	٦ر٢	٦ر٥	٣٣ر٨	٢٤ر٦	٢٧ر٦	٤٧ر٢	٤٢ر٢	٢ر٢	٣ر٥	٨ر٩	١٤ر١	٦٣ر٣
١٩٦٠	٥٠ر١	٥١ر١	٥ر٣	٥ر٤	٢٦ر١	٢٧ر٤	١٨ر٠	٢٥ر٣	٣٧ر٦	٣ر٢	٤ر٨	١٢ر٢	١٨ر٢	٦٧ر٢
١٩٦١	٥١ر٢	٥٦ر١	٥ر٨	٦ر١	٢٥ر٧	٢٧ر٦	٩١ر٣	٣٠ر٩	٤٥ر٤	٤ر٥	٦ر٦	٩ر٧	١٤ر٣	٦٨ر٠
١٩٦٢	٥٣ر٧	٥٢ر٨	٥ر٢	٥ر١	٣٠ر٠	٢٦ر٥	١٠٦ر٢	٢٨ر٤	٤٠ر٤	٧ر٤	١٠ر٥	٨ر٤	١١ر٩	٧٠ر٣
١٩٦٣	٧١ر١	٥١ر١	٦ر٦	٥ر١	٤٥ر٨	٣٣ر٩	١٣٥ر١	٢٨ر٣	٣٣ر٧	١١ر٣	١٣ر٩	١١ر٥	١٣ر٧	٨٤ر١
١٩٦٤	٧٨ر٤	٥٣ر٧	٧ر٧	٤ر٩	٥١ر٠	٢٤ر٩	١٤٦ر١	٣٩ر٨	٢٧ر٧	١٥ر٠	١٥ر٤	١٢ر٣	١٢ر٦	٩٧ر٤
١٩٦٥	٨٦ر٦	٥٥ر٣	١٠ر١	٦ر٥	٤٦ر٧	٣٠ر٠	١٥٥ر٨	٣٥ر٥	٢٥ر٨	١٧ر٢	١٧ر٣	١٧ر٣	١٣ر٤	٩٩ر٣
١٩٦٦	٩٥ر٣	٥٥ر٩	٩ر٢	٥ر١	٥٤ر٤	٢١ر٩	١٧٠ر٥	٣٢ر٣	٣٤ر١	١٤ر٣	١٥ر١	١٢ر٣	١٣ر٠	٩٤ر٧
١٩٦٧	٤٧ر٠	٤٠ر٦	٩ر٥	٨ر٢	٥٠ر٩	٤٣ر٩	١١٥ر٩	٢٩ر٠	٣٣ر٤	١٨ر٥	٢١ر٣	٨ر٤	٩ر٧	٨٦ر٩
١٩٦٨	—	—	١٣ر٣	٢١ر٠	٤٦ر٥	٧٣ر٣	٦٣ر٩	٢٨ر٨	٣٢ر٣	٢١ر٢	٢٣ر٧	٧ر١	٨ر٠	٨٩ر٣
١٩٦٩	—	—	١٤ر٥	٢١ر٦	٤٩ر١	٧٣ر١	٦٧ر٢	٣٠ر٥	٢٦ر٣	٢٦ر٣	٢٦ر١	٨ر٩	٨ر٨	١٠٠ر٨
١٩٧٠	—	—	١٤ر١	١٨ر٥	٥٧ر٩	٢٥ر٨	٧٩ر٤	٣٣ر٤	٢٩ر١	٢٩ر٤	٧٥ر٦	٩ر٠	٧ر٨	١١٤ر٧
١٩٧١	—	—	١٣ر٦	١٥ر٠	٦٠ر١	٧٦ر٩	٧٩ر٢	٣٥ر٧	١٩ر٩	٣٥ر٥	٢٤ر٨	٨ر١	٦ر٨	١١٩ر٢
١٩٧٢	—	—	٤٦ر٣	٣٤ر٥	٨٢ر١	٦١ر٢	١٣٤ر١	٢٧ر٣	٢٥ر٨	٣٠ر٤	٢٣ر٧	١٨ر٥	١٤ر١	١٣١ر١
١٩٧٣	—	—	٤٧ر٥	٢٨ر٥	١١٢ر٩	٦٧ر٨	١٦٦ر٤	٢٧ر٧	١٣ر٩	٥٠ر٥	٣٠ر٨	٢٤ر٠	١٤ر٧	١٦٣ر٧
١٩٧٤	—	—	١٠٧ر٩	٣٨ر٩	١٦١ر٦	٥٨ر٢	٢٧٧ر٦	٣٠ر٣	١٤ر٣	٦١ر١	٢٨ر٩	٤١ر١	١٩ر٤	٢١١ر٤
١٩٧٥	٠٣٣ر٢	٣ر٩	١٣٦ر٩	٤١ر٩	١٨٩ر٤	٤٤ر٨	٤١٢ر٥	٤٠ر٥	١٢ر٩	٧٤ر٥	٢٣ر٨	٤١ر٢	١٣ر٢	٣١٢ر٨
١٩٧٦	١٢١ر٧	١٦ر٠	٣٢٣ر٤	٤٦ر٤	٢٩٠ر٣	٢٨ر٩	٣٩٢ر٣	٩١ر٦	١٢ر٣	١٠٤ر٧	٣١ر١	٤٨ر٣	١٤ر٣	٣٣٩ر٩

المصدر : البنك المركزي – المجلة الاقتصادية

(٠) يشمل بنود أخرى غير واردة في التبويب

(٠٠) تشمل نفقات قوات احتلال البريطانية .

تمويل عجز العمليات الجارية (*) ١٩٥٢ - ١٩٧٦

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان / السنوات	الميزان التجارى	صافى العمليات غير المنظورة	صافى العمليات الجارية	صافى التحويلات	٪	صافى المعاملات الرأسمالية (**)	٪	التغير فى صافى الاصول الأجنبية (***)	٪
١٩٥٢	-٦٤ر١	١٠ر٧	-٥٣ر٤	—	—	-٢ر٠	-٣ر٧	-٥٥ر٤	١٠٣ر٧
١٩٥٣	-٢٨ر٩	٢١ر٠	-٧ر٩	—	—	-٠ر٤	-٥ر١	-٨ر٣	١٠٥ر١
١٩٥٤	-١١ر٧	١٥ر٣	-٧ر٦	—	—	-٠ر٣	٨ر٣	٣ر٣	٩١ر٧
١٩٥٥	-٥٤ر٨	٢٠ر٨	-٣٤ر	—	—	٢ر٢	٦ر٥	-٣١ر٨	٩٣ر٥
١٩٥٦	-٦٣ر٥	٢٠ر٥	-٣٣ر٠	—	—	٦ر١	-٦ر١	-٣١ر٠	٩٣ر٥
١٩٥٧	-٦٣ر٦	٢٠ر٥	-٣١ر٢	—	—	-٠ر١	-٠ر٣	-٣١ر٣	١٠٠ر٧
١٩٥٨	-٥٦ر٤	٣١ر٣	-٢٠ر١	—	—	-٣ر٨	-١٨ر٩	-٢٣ر٩	١١٨ر٩
١٩٥٩	-٧٠ر٣	٣٤ر٣	-٢٦ر٠	—	—	١١ر٤	٣١ر٧	-٢٤ر٦	٦٨ر٣
١٩٦٠	-٥٤ر٤	٣٠ر٨	-٢٣ر٦	—	—	١١ر١	٤٧ر١	-١٣ر٥	٥٢ر٩
١٩٦١	-٢٦ر٥	٢٣ر٢	-٥٣ر٣	—	—	٣٣ر٩	٦٣ر٦	-١٩ر٤	٣٦ر٤
١٩٦٢	-١٤٩ر٠	٣١ر٤	-١١٧ر٦	—	—	٨٠ر٠	٦٨ر٦	٣٦ر٩	٣١ر٤
١٩٦٣	-١٧٣ر٨	٥٠ر٩	-١٢٢ر٦	—	—	٩٣ر٧	٧٦ر٢	٢٩ر٢	٢٣ر٨
١٩٦٤	-١٧١ر٨	٤٨ر٧	-١٢٣ر١	—	—	١١١ر١	٩٠ر٣	-١٩ر٠	٩ر٧
١٩٦٥	-١٦٦ر٥	٥٦ر٥	-١١٠ر٠	—	—	٨٠ر٩	٧٣ر٥	-٢٩ر١	٣٦ر٥
١٩٦٦	-١٥١ر٣	٣٥ر٨	-٧٥ر٦	٥ر٠	٦ر٦	٦٤ر٢	٨٤ر٩	-٦ر٤	٨ر٥
١٩٦٧	-١٥٤ر٥	٢٩ر٠	-١٢٥ر٠	٥٨ر٢	٤٦ر٤	٥٠ر٥	٤٠ر٢	-١٦ر٨	١٣ر٤
١٩٦٨	-٨١ر٣	-٥٢ر٢	-١٠٦ر٥	١١٠ر٥	١٠٣ر٨	١ر٣	١ر١	٥ر٣	-٤ر٩
١٩٦٩	-٦٨ر٧	-٣٣ر٦	-١٣٢ر٣	١٢٨ر٨	٦٧ر٣	-٩ر٨	-٧ر٤	-١٣ر٣	١٠ر١
١٩٧٠	-١٦٢ر٤	-٣٨ر٣	-٢٠٠ر٧	١٢٤ر٠	٦٦ر٧	٧٤ر٣	٢٣ر٦	-١٩ر٤	٩ر٧
١٩٧١	-١٧١ر١	-٤٠ر٠	-٢١١ر١	١٢١ر٣	٥٧ر٥	٣٨ر٥	١٣ر٦	-٦١ر٣	٢٩ر٠
١٩٧٢	-١٠٥ر٥	٣ر٠	-٢٠٢ر٥	١٢٨ر٢	٦٣ر٣	٧٥ر٦	٣٧ر٢	١ر٣	-٥ر٥
١٩٧٣	-٢٢٦ر٠	٢ر٧	-١٢٣ر٣	٢٥٣ر٧	١١٣ر٥	٨٥ر٧	٣٨ر٤	١١٦ر١	-٥١ر٩
١٩٧٤	-٥٩٨ر٤	٦٦ر٢	-٥٣٢ر٧	٤٠٥ر٢	٧٦ر١	١٥٧ر٧	٢٩ر٦	٣٠ر٢	-٥ر٧
١٩٧٥	-١٠٧٨ر٣	١٠٩ر٧	-٣٦٨ر٦	٤٣٢١ر٢	٤٣ر٥	٦٩٥ر٣	٣١ر٨	١٤٨ر٠	-١٥ر٣
١٩٧٦	-١١٦٦ر٥	٤٢٣ر٥	-٥٩٣ر٠	٢٧٨ر١	٤٦ر٧	٣٤٦ر٧	٥٨ر١	٣١ر١	-٥ر٠

(*) المصدر : البنك المركزى المصرى المجلة الاقتصادية اعداد مختلفة

(**) تشمل حقوق السحب الخاصة

(***) تشمل الاحتياجات التحويلية لتغذية العجز والتى يتم تسويتها عن طريق التغيرات فى حيازة الدولة والنقد الأجنبى والى بنود الأصول والالتزامات الأجنبية .

الحواشى

E. Hansen, & G. Marzcuk. **Development and Economic Plicy in the U.A.R.**, Amsterdem. 1965. PP. 175 f.

(٢) أنظر

B. Hansen & K. Nashashibi, **Egypt: Foreign Trade Regimes and Economic Development**, NBER, New York, 1975. P. 12.

(٣) أمكن حصر مبلغ ٥٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ، ١٥٦ مليون جنيه ، فى عام ١٩٧٦ ضمن هذا البند . وقد عولجت هذه المبالغ ضمن الواردات ، كما أدرج الجانب المقابل لها ضمن بند «فوائد وأرباح موزعه» باعتبارها تحويلات مجازية للمصريين العاملين بالخارج .

(٤) أنظر IMF, **Recent Economic Developments**, 1967.

تعقيب د . محيا زيتون على بحث د . نجلاء والى

ان بحث الدكتورة نجلاء والى يتناول التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية لمصر خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة . وقد انصب بحثها على جانب خاص من التجارة الخارجية وهو جانب السلع الزراعية . ولاشك أننا يجب أن نعلق أهمية خاصة على كل الدراسات التى تبحث فى التغيرات الهيكلية فى تجارة مصر الخارجية . ذلك لأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تحدث فى دولة ما ، وبالذات اذا كانت دولة متخلفة ، انما تنعكس وبجلاء شديد على ميزانها التجارى . فهذا الميزان يظهر لنا هيكل الواردات وهيكل الصادرات ، ومن هذه الهياكل يمكننا التعرف على الاولويات التى يضعها المجتمع لنفسه . فهل تغلب على الواردات السلع الاستثمارية أم السلع الاستهلاكية ؟ وبالنسبة للسلع الاستهلاكية ، هل ما يستورد منها يعتبر سلعا أساسية تفى بالاحتياجات الملحة لجماهير الشعب أم هى سلع كمالية تسد حاجه فئة معينة من الناس نحو محاكاة نمط الاستهلاك فى دول أكثر تقدما وأكثر غنى ، وفى الغالب أيضا أكثر عدالة فى توزيعها دخولها ؟ كذلك يعكس تطور الميزان التجارى مدى التغيرات التى تحدث فى الصادرات . فيمكن التعرف على مدى قدرة الدولة على تنمية حجم صادراتها وتنويع هذه الصادرات . وهل أحرزت تقدما ملحوظا فى تصدير السلع الصناعية أم أن الأمر لا زال مقتصرا على تصدير عدد محدود من السلع التقليدية — وهل ما زالت صادراتها إلى الأسواق التقليدية محدودة أم أنها نجحت فى اكتساب أسواق جديدة ؟ وأخيراً ما هو موقف الميزان التجارى من ناحية تحقيق فائض أو عجز ؟ وهل العجز ، اذا وجد ، هو عجز متوقع ، أو بمعنى أصح مخطط ، بمعنى أنه نتيجة طبيعيه لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ، أم هو عجز مزمن يرجع إلى عدم قدرة الاقتصاد القومى على زيادة طاقاته الانتاجية واعتماده المتزايد على الخارج لسد حاجات أفراده ؟

كل هذه الاسئلة على درجة كبيرة من الأهمية عند بحث موضوع التجارة الخارجية فى السلع . ويصبح المعيار فى تقييم الدكتورة نجلاء هو إلى أى مدى استطاعت معالجة وتحليل التطورات فى الميزان التجارى للسلع الزراعية وربطها بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى المجتمع المصرى خلا ربع القرن الأخير ، فى اعتقادى أن البحث حقق نجاحا محدوداً للغاية فى هذا السبيل .

وسوف أبدأ بالتعليق على تحليل د . نجلاء للتغيرات التى طرأت على الميزان التجارى للسلع الزراعية خلال الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٧ . فقد ذكرت وجود فائض فى هذا الميزان انخفض من ٧١ر٩ مليون جنيه فى نسة ١٩٥٢ إلى ٢٣ر٧ مليون جنيه فى نسة ١٩٦١ . وعلاوة على أنها لم تفسر سبب هذا الانخفاض فى الفائض ، فان من يقرأ هذه العبارة دون النظر إلى الجدول المرفق بالملحق يتصور أنه قد حدث انخفاض مستمر فى هذا الفائض إلى أن وصل إلى مستواه المنخفض فى سنة ١٩٦١ . ولكن الأرقام تدل على غير ذلك . فاذا حسبنا مثلا رقما قياسياً للفائض بأخذ سنة ١٩٥٢ كسنة أساس نجد أن حجم الفائض ، وان كان يتقلب من سنة إلى أخرى ، إلا أن مستواه ظل مرتفعا بالنسبة لسنة الأساس وذلك حتى عام ١٩٦٠ . ولم يحدث انخفاض فى حجم فائض الميزان التجارى للسلع الزراعية الا فى عام ١٩٦١ . ويلاحظ أن الانخفاض فى الفائض فى هذا العام كان كبيرا مما يدل على أن هناك ظروفا غير عادية قد سببته . وبالفعل يبدو أن هذا الانخفاض يرجع أساساً إلى اخفاق محصول القطن والأرز فى موسم ١٩٦٢/١٩٦١ . هذا وقد حدث انخفاض آخر ملحوظ فى حجم فائض الميزان التجارى للسلع الزراعية فى السنتين ١٩٦٦ و ١٩٦٧ وهو يرجع أيضا إلى ظروف الانتاج الغير مواتيه لمحاصيل التصدير الرئيسية .

ويدل الانخفاض فى حجم الصادرات الزراعية فى هذه السنوات وما صاحبه من تأثير سلبى خطير على الميزان التجارى العام للدولة أن مصر لا زالت تعتمد على عدد محدود من محاصيل التصدير الزراعية . ففى سنة ١٩٦١ التى شهدت أقل مستوى من فائض الميزان التجارى الزراعى ارتفع حجم العجز فى الميزان التجارى العام من مستواه فى السنة السابقة الذى بلغ ٣٧ مليون جنيه إلى ١٢١ مليون جنيه .

هذا ، واذا امكن تفسير الانخفاض الغير عادى فى فائض الميزان فى بعض السنوات بعدم ملاءمة ظروف الانتاج الزراعى ، فإنه يمكن القول ان الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٣

بصفة عامة شهدت فائضا معقولا فى الميزان التجارى للسلع الزراعية . ولكن لا يعنى هذا أن الفائض المتحقق كان كافيا للوفاء بجزء كبير من احتياجاتنا من الواردات لأغراض التنمية وللأغراض الاستهلاكية ، ذلك لأن العجز فى الميزان التجارى للدولة ظل يتزايد خلال هذه الفترة . وقد تزايد هذا العجز بالذات خلال السنوات من ١٩٦١/١٩٦٥ ، وكذلك كنتيجة لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية التى كانت تتطلب زيادة الاعتماد على الخارج فى الحصول على احتياجاتنا من السلع الاستثمارية . أما الصادرات فان النمو فيها على مدى الفترة كان محدودا وقد يرجع أساساً إلى عدم توجيه اهتمام كافٍ لقطاع الزراعة فى استراتيجية التنمية الاقتصادية .

ورغم هذا يمكن القول أن وضع الميزان التجارى للسلع الزراعية كان مرضيا بصفة عامة خلال الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٣ . بل أن هذا الوضع يصبح أكثر من مرض اذا ماقارناه بالوضع الذى ساد خلال الأربع سنوات الأخيرة أى من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ . فلأول مرة فى ربع القرن الأخير يحدث عجز فى ميزان السلع الزراعية . بل قد تكون هذه هى المرة الأولى فى تاريخ مصر الحديث التى يحدث فيها مثل هذا العجز . ولكن للأسف الشديد لم تعط د . نجلاء تفسيرا مقنعا لهذا التغير الذى حدث . ولم يلفت انتباهها أنه خلال الأربع سنوات الأخيرة قد حدث تغير جذرى فى السياسة الاقتصادية فى مصر . ونجدها تكتفى بالقول أن السبب فى هذا العجز هو زيادة السكان مما خفض من حجم فائض السلع الزراعية المتاح للتصدير . وانى اتساءل : كيف يمكن أن تؤدى زيادة السكان فى فترة زمنية قصيرة قدرها ٤ سنوات إلى هذا العجز الضخم والذى بلغ سنة ١٩٧٥ حوالى ٨٥٪ من اجمالى قيمة صادراتنا ؟ ثم كيف تؤدى الزيادة فى السكان إلى التحول من فائض قدره ١٩٦٣ مليون جنيه فى نسة ١٩٧٣ إلى عجز قدره ٣٠٫٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٤ ، وكيف يزيد حجم هذا العجز فى السنة التالية مباشرة إلى ٢٥٥٫٢ مليون جنيه ؟

واذا أرجعنا هذا التغير الخطير فى ميزان السلع الزراعية إلى التغير فى كل من الصادرات والواردات ، نجد أنه فيما بين الفترة ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ وهى الفترة التى تسبق مباشرة تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة ، أو ما يسمى خطأً «سياسة الانفتاح الاقتصادى» ، والفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٧ ارتفعت قيمة الصادرات فى المتوسط بمعدل ٢٠٫٧٪ بينما زادت الواردات بمعدل ٣٠٩٫٤٪ .

ولاشك أن المسئولية الأولى فى الزيادة الضخمة التى حدثت فى قيمة الواردات ترجع إلى هذه السياسة الاقتصادية . فقد أصبح فى ظلها الاستيراد من حق القطاع العام والخاص

معا بعد أن كان مقصورا على القطاع العام فقط . كذلك أصبح من حق الأفراد ، فى ظل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، الاستيراد بدون الخضوع لرقابة الجهاز المصرفى . وبعد أن كان هناك نظام تخطيطى يضع أولويات للواردات بحيث تعنى أولا باحتياجات الشعب الاساسية وباحتياجات خطة التنمية الاقتصادية ، أصبح هذا الأمر غير ممكن ، وأصبح حافز الربح هو الموجه الأساسى للمستوردين من القطاع الخاص . ومن خلال هذه السياسة زادت وانتعشت وارداتنا من السلع الغذائية . فمثلا بالنظر إلى الهيكل التفصيلى لواردات السلع الغذائية ، والذى لم تضمنه د . نجلاء فى بحثها ، نجد أن الواردات الغذائية والمدرجة تحت ما يسمى سلعاً أخرى قد زادت فى الثلاث سنوات الأخيرة بمعدل ٦٠٥٪ . والأمر لا يحتاج إلى الاسترشاد ببيانات غير قابلة للنشر لمعرفة أى نوع من السلع الغذائية الأخرى يملأ أسواقنا الآن ، وأى فئة من الناس قادرة على استهلاك مثل هذه السلع .

ولاشك أن هناك عوامل أخرى غير السياسة الاقتصادية الجديدة قد ساعدت على تفاقم العجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية فى السنوات الأخيرة . وقد ترجع جذور بعض هذه العوامل إلى ربع القرن الأخير بأكمله ، لكنها لاشك نمت وزادت حدتها فى السنوات الأخيرة بالذات . هذه العوامل الأخرى يمكن تلخيصها فى عدم القدرة على تنمية مواردنا المحلية بالقدر اللازم كذلك سوء استخدام هذه الموارد . وأذكر على سبيل المثال القصور فى تنمية الموارد الغذائية مثل الأسماك والدواجن . وكلنا على علم بالصعوبات التى نواجهها حتى الآن لنقل الاسماك من موطنها فى بحيرة ناصر إلى القاهرة وبقية الأقاليم . كذلك عدم ترشيد الاستهلاك والحد منه ، بل أن المناخ أصبح ملائماً لزيادة الاستهلاك وبالذات من السلع المستوردة . ثم عدم الاستفادة القصوى بالاراضى المستصلحة رغم التكلفة المرتفقة التى انفقت فى اصلاحها . فقد ذكر د . على الجريتلى فى كتابه — الذى سيدور حوله نقاش فى هذا المؤتمر — أن من بين ٩٠٠ ألف فدان مستصلحة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ نجد أن المنزرع فعلا فى سنة ١٩٧٤ هو نصف مليون فدان فقط . كذلك فان الأراضى المستصلحة لا تمثل إضافة صافية إلى مساحة الأرض الزراعية فى مصر . ذلك لأنه خلال العشرين سنة الأخيرة استحوذ الزحف العمرانى على ٦٤٠ ألف فدان ، وبالتالى فان الزيادة الصافية تعتبر ضئيلة للغاية ، ومن أمثلة سوء استخدام الموارد أيضا الاتجاه فى السنوات الأخيرة نحو زيادة استخدام القطن طويل التيلة فى الأغراض المحلية وبالتالى تخفيض حجم المصدر فيه .

وهناك عوامل كثيرة غير هذه . ولاشك أن تغطية كل جوانب الموضوع تتطلب بحثا جديدا تماما .

هذا وقد يعتقد البعض أن جزءا كبيرا من العجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية فى السنوات الأخيرة يرجع إلى ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة لأسعار الصادرات . ويبدو أن الدكتورة نجلاء قد اعتقدت نفس الشىء . ولقد قامت على هذا الأساس بحساب الرقم القياسى لاسعار الواردات والصادرات خلال الفترة كلها ولكنها للاسف استخدمت قيمة الصادرات والواردات أسعارهما لحساب هذا الرقم القياسى واعتبرت خطأً أن هذا الرقم عبارة عن الرقم القياسى للاسعار ، وعلى أساسه حسبت معدل التبادل الدولى الصافى . وبالطبع من ينظر إلى الرقم القياسى للواردات الذى تم حسابه يجده قد ارتفع إلى حد كبير فى السنوات الأخيرة بالمقارنة بالرقم القياسى للصادرات ، ومن ثم قد يستنتج أن ارتفاع الاسعار العالمية لوارداتنا مسئول عن العجز الخطير فى الميزان الذى حدث فى السنوات الأخيرة . ولكن هذا غير صحيح ؛ لان الرقم القياسى المحسوب يمثل التغيرات فى كل من كمية الصادرات والواردات وأسعارها ، وليس فى الأسعار فقط . كذلك فقد يكون من المناسب ، الاشارة إلى أنه وفقا لاحدى الدراسات التى رجعت اليها فان معدل الارتفاع فى أسعار الصادرات المصرية ليس أقل كثيرا ان لم يكن مساويا لمعدل الارتفاع فى أسعار وارداتنا .

وأخيرا سوف أنهى تعقيبى بكلمة عن التوزيع الجغرافى لوارداتنا وصادراتنا الذى تعرضت له د . نجلاء فى الجزء الأول من بحثها . وللاسف فقد تم عرض البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافى فى صورة مطلقة وليس فى صوره نسب مما قد أفقد البيانات دلالتها الموضوعية . فقد ذكرت أن الصادرات إلى غرب أوروبا اتجهت نحو الزيادة بعد حرب أكتوبر حتى بلغت ١٤٦ر٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٦ . من يقرأ هذا يتصور أنه نتيجة للسياسة الاقتصادية الجديدة قد حدثت زيادة جوهرية فى صادراتنا إلى دول غرب أوروبا على مدى هذه الفترة . ولقد حسبت بعض النسب للتعرف فيها على أثر السياسة الاقتصادية الجديدة على صادراتنا وواردتنا إلى ومن دول أوروبا الغربية . فاتضح أنه فى سنة ١٩٧٣ كان نسبة صادراتنا إلى هذه المجموعة من الدول عبارة عن ٢١ر٦٪ من اجمالى صادراتنا أما سنة ١٩٧٦ فقد زادت إلى ٢٤ر٥٪ فقط . وفيما يتعلق بالواردات فكانت نسبة واردتنا من دول أوروبا الغربية نسبتها فى سنة ١٩٧٣ نحو ٣٤٪ فينا بلغت فى ١٩٧٦ نحو ٤٢ر٢٪ وتدل هذه النسبة لسنة ١٩٧٣

والتى لم تتغير كثيرا خلال السنوات السابقة ايضا اننا على عكس ما يشاع لم نكن منغلقين على هذه المجموعة من الدول قبل تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة ، سواء فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات . اما عن معدل زيادة الصادرات والواردات إلى دول غرب أوروبا نتيجة لتطبيق السياسة الجديدة فيتضح من حساب معدل هذه الزيادة على مدى الفترتين ١٩٧١ – ١٩٧٣ و ١٩٧٤ – ١٩٧٦ ، أن نسبة زيادة وارداتنا إلى دول غرب أوروبا كان بمعدل ٥٦٫٤٪ وهذه الزيادة محدودة اذا أخذنا فى الاعتبار أن أسعار الصادرات قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة . أما بالنسبة للواردات فقد زادت فيما بين هاتين الفترتين بمعدل ٣٤٢٫١٪ . وبمعنى آخر فان ما يسمى «انفتاحا اقتصاديا» يتمثل فى فتح أسواقنا على مصراعيها لاستقبال منتجات الغرب ، بينما يغلق الغرب أسواقه فى مواجهة صادراتنا .

وأخيرا فان البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية فى السلع الزراعية كثيرة وذات مدلولات عديدة وتحتمل تحليلا أشمل وأعمق مما قدمته د . نجلاء ، لضيق الوقت سأكتفى بما قدمته من الملاحظات .

تعقيب أ . على شاهين على بحث د . محمد فخرى مكى :

يمكن تقسيم ملاحظاتى على هذا البحث الى قسمين :

ملاحظات شكلية وملاحظات موضوعية :

أولا : الملاحظات الشكلية :

(أ) كنت أود أن يشير الدكتور مكى - وهو زميل سابق بإدارة البحوث بالبنك المركزى المصرى - الى أن **احد مصادر** الجداول ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ هى النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى وذلك بالنسبة للفترة ١٩٥٢ - ١٩٦١ حيث لم ينشأ البنك المركزى المصرى إلا فى عام ١٩٦١ ، وبالتالى لم تصدر مجلته الاقتصادية إلا فى هذا العام .

(ب)لاحظت أن الجدول رقم (٢) الخاص بالصادرات يعرض الأرقام على أساس سنوات ميلادية بينما يعرض الجدول رقم (٣) الخاص بالورادات الأرقام على أساس سنوات مالية ، وكان يفضل طبعا توحيد الأساس الزمنى .

(جـ)لاحظت أن البحث يخلو من المصادر والمراجع المصرية - بخلاف تلك الخاصة بالأرقام - واعتقد أن هذا الموضوع قد كتب فيه العديد من الاقتصاديين والمتخصصين المصريين .

ثانيا : الملاحظات الخاصة بالجوهر :

(أ) رغم ما فى البحث من أرقام مفيدة ، الا أنه ركن الى الوصف وتسجيل الظواهر أكثر من تحليلها .

كنت أود لو أن الباحث قد تناول **بشئ من التفصيل والتعميق** - بدلا من مجرد الاشارة - الأمور التالية وأثرها على ميزان المدفوعات خاصة وأن الفترة التى يغطيها البحث هى ربع قرن :

- التحول فى الهيكل الانتاجى :

- السياسات الزراعية :

- سياسات الاستيراد والتصدير .

- التنظيمات العديدة لقطاع التجارة الخارجية .

(جـ) يقسم الباحث الفترة محل الدراسة الى عدة فترات جزئية منها فترة تمتد من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٣ . وكنت أود لو أنه قسم هذه الفترة الى فترتين :

الأولى : من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٥ وهى تغطى فترة الخطة الخمسية الأولى ويمكن أن يضاف إليها السنوات ١٩٦٦ و ١٩٦٧ حيث حاولت الدولة خلالها تصحيح بعض الآثار السلبية لتنفيذ الخطة .

والثانية : من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٣ وهى فترة ما بين الحربين واتسمت بالجمود الاقتصادى .

(د) الجدول رقم (٤) الذى قدم فيه الباحث الميل للاستيراد والتصدير مفيد ، ولكنى كنت أود لو أنه حسب بعض المؤشرات الأخرى ذات الدلالة مثل :

- نسبة تغطية الصادرات للواردات .

- نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للواردات .

(هـ) خلص الباحث الى أن الاقتصاد المصرى مصاب بالارهاق وأن العجز فى ميزان المدفوعات مزمن وحبذا لو أنه كان قدر أشار الى بعض وسائل العلاج مثل :

- تقليل معدل زيادة السكان .

- ترشيد الاستهلاك وزيادة الادخار .

- التعمير والتنمية .

- الاحتمالات البترولية .

- زيادة ايرادات قناة السويس والسياحة .

المناقشـات :

١ – أكدت المناقشات على ان ميزان المدفوعات يعكس ، على وجه العموم ، العلاقات الاجتماعية السائدة . وهذا يقود الى التساؤل حول عدة نقاط أهمها : الى أى حد يوضح ميزان المدفوعات عملية تشكيل جهاز الانتاج واستخلاص متغيراته ؟ ما هو أثر المعاملات الخارجية والارتباط بالعلاقات الأجنبية على التغيرات الهيكلية بالميزان ؟ هل يمكن أن يستمر العجز ملازما لميزان المدفوعات المصرى ، وما هى سبل مواجهته بالقروض أو رأس المال الأجنبى ؟ وأخيرا ما الذى يعكسه هذا كله على التشكيل الاقتصادى برمته ؟

٢ – ثم أوضحت المناقشات ، ابتداء ، ضرورة التركيز على الظواهر العينية التى من شأنها تفسير ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية . إذ نوه البعض الى أن العجز الذى يصاحب ميزان المدفوعات المصرى يعد عجزا هيكليا وهو لا يثير القلق بالضروره ، لا سيما وان كان هذا العجز مخططا ومرسوما . غير أن ما يعصف بتخطيط العجز سياسة حرية التجارة ، وغياب فرض القيود التى لم تنشأ تاريخيا الا لضبط الميزان ؛ خاصة وأن واردات مصر تواجه طلبا مرتفعا من القمح والسلع الاستهلاكية والاستثمارية مما يؤدى الى زيادة العبء على ميزان المدفوعات ويزيد من هذا العبء أن بعض الواردات تتم فى ظل عملة منخفضة القيمة بفعل اتباع السعر التشجيعى الذى يعتبر تخفيضا غير معلن للجنيه المصرى .

٣ – وكان هناك فريق يرى أن سياسات الصرف والاستيراد التى طبقت فى السنوات الأخيرة تشجع على تفاقم أزمة ميزان المدفوعات ، التى يجب أن تواجه بدراسة منهجية . يضاف الى ذلك ارتفاع الأسعار العالمية مما ينعكس بالزيادة على قيم الواردات . وقد أكدت المناقشات على ضرورة اعادة النظر فى سياسات الاستيراد على وجه العموم .

٤ – ومن الناحية الأخرى ، أبرزت المناقشات أهمية تنويع الصادرات ، وزيادة نصيب الصادرات الصناعية من خلال سياسة اقتصادية تخدم هذا الغرض ترتكز على تغيير الهيكل الاقتصادى وتنويعه .

٥ –وربط البعض بين وجهى التجارة الخارجية من ناحية الميل للتصدير والميل للاستيراد باعتبارهما حصيلة التفاعل غير المباشر بين المتغيرات التابعة (الاستهلاك) والمتغيرات المستقلة (الدخل). الا أن هذه العلاقة تفقد فاعليتها فى اقتصاد صغير الحجم مثل الاقتصاد المصرى الحساس للواردات التى تشكل السلع الاستهلاكية جانبا كبيرا منها. كما أن تتبع تطور الميل للتصدير والاستيراد من سنة الى أخرى يتعارض مع افتراض ثبات العوامل الأخرى فى حسابها.

٦ –أبديت ملاحظة منهجية حول مدى ملاءمة استخدام الباحث لمفهوم الميل للتصدير والاستيراد فى الاطار التاريخى للتجربة المصرية فمن ناحية هناك الكثير من القيود الموضوعة فى طريق التفاعل الحر بين الواردات والدخل مثل القيود الكمية والحصص والرسوم الجمركية والتراخيص، واستمرار تعديل هذه القيود من سنة لأخرى. ومن ناحية أخرى حسب الميل للاستيراد باستخدام الاسعار الجارية، وهو بذلك يجمع أثر الدخل وأثر السعر معا على الواردات. ومن ناحية ثالثة، ليس لمفهوم الميل للتصدير أى معنى، لأن الصادرات، بالنسبة لمصر، ليست من المتغيرات الداخلية للاقتصاد القومى.

٧ –تمنى البعض لو أن الباحث جعل عام ١٩٦٢ بداية فترة جديدة فى تحليله حتى يتسنى لنا ادراك أثر تخفيض قيمة الجنيه المصرى رسميا حول ذلك التاريخ.

الفصل الثامن

الانفتاح الاقتصادى

أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى
بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى
١٩٧١ - ١٩٧٧

د . جودة عبد الخالق

١ - مقدمة :

الهيكل الاقتصادى لأى بلد هو الكل الذى ينتظم الملامح الرئيسية لاقتصاده القومى . ويستدل عليه بمحددات أربعة هى : الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج السائدة فى المجتمع (كما تنعكس فى شكل علاقات الانتاج القائمة ، وفى الهدف من العملية الانتاجية ، وفى كيفية ادارة العملية الاقتصادية) ، والوزن النسبى للقطاعات ، وعلاقة التداخل بين القطاعات ، وعلاقة الاقتصاد القومى بالخارج . ويلاحظ الدارس المتمعن للاقتصاد المصرى أن ثمة تحولات أساسية فى هيكله ، بدأت تأخذ شكلا محددا منذ أوائل السبعينيات ، كنتيجة مباشرة للانفتاح الاقتصادى . وقد طرأت هذه التحولات على كل محددات هيكل الاقتصاد المصرى تقريبا ، وبالذات على علاقات الانتاج والوزن النسبى للقطاعات وعلاقة الاقتصاد المصرى بالخارج . ونظرا لانتشار نطاقها ، فلابد أن يكون لها أثرها على طريقة اداء الاقتصاد المصرى فى الحاضر وعلى مساره فى المستقبل . ورغم هذا فلم تلق هذه الظاهرة ما تستحقه من رصد وتحليل[1] .

ومن هنا كان اهتمامنا بموضوع هذه الدراسة . فهى تهدف الى رصد وتحليل النتائج التى ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وخصوصا التحولات التى طرأت على هيكل الاقتصاد المصرى من جرائها حتى الان . ويقتضى هذا فى البداية تحديد المقصود بالانفتاح الاقتصادى ، والتعرف على الأبعاد الرئيسية لهذه السياسة . وعلى ذلك فإن دراستنا تتسلسل كمايلى . فى القسم الثانى محاولة لتحديد معنى الانفتاح الاقتصادى فى اطار هذه الدراسة . وفى القسم الثالث نتناول بالرصد والتحليل الأبعاد المختلفة للانفتاح الاقتصادى ، أو العلامات البارزة على طريق الانفتاح . ثم نأتى فى القسم الرابع الى مناقشة التحولات التى أحدثتها سياسة الانفتاح فى هيكل الاقتصاد المصرى . ونضمن القسم الخامس تحليلا لأثر التحولات المرتبطة بسياسة الانفتاح على النمو والتنمية فى مصر . واخيرا ، نضمن القسم السادس عرضا مختصرا للدراسة وأهم النتائج التى تقود اليها .

٢ ـ معنى الانفتاح الاقتصادى :

لفهم معنى الانفتاح الاقتصادى وطبيعة هذه السياسة ، ودلالتها لابد من الرجوع الى الوثائق القومية الاساسية ، وبالذات ورقة أكتوبر . فلقد جعلت ورقة أكتوبر من الانفتاح أحد المهام الرئيسية للمجتمع المصرى فى المرحلة القادمة [٢] . وجاء هذا انطلاقا من تشخيص الورقة لمشكلات مصر الاقتصادية [٣] . فهى ترى أن عبء الانفاق العسكرى قد هبط بمعدل النمو فى مصر من ٦ر٧٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٥ الى أقل من ٥٪ سنويا بعد ذلك . وهى ترى أن استعادة المعدل القديم للنمو يجعلنا «فى أمس الحاجة الى موارد خارجية» ومن هنا كانت الدعوة للانفتاح الاقتصادى ، وهى دعوة مبنية على تقدير لاحتياجات الاقتصاد المصرى من ناحية ، والفرص المتاحة للتمويل من ناحية أخرى» [٤] . ولا تتمثل فائدة الانفتاح ، طبقا لورقة أكتوبر ، فى تزويد مصر بالموارد المالية اللازمة للتنمية فحسب ، بل وايضا فى تزويدها «بأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة» [٥] . ولا يفوت ورقة أكتوبر أن تؤكد أن «الانفتاح الذى أعلناه هو انفتاح على العالم كله ، شرقه وغربه» مع الترحيب «بالاستثمار الاجنبى لما يحمله معه من معرفة تكنولوجية نحتاج اليها» [٦] .

فالانفتاح الاقتصادى ، فى تصور ورقة اكتوبر ، وهى الوثيقة الاساسية فى هذا المجال ، يعنى فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشر من الخارج . ولكن اذا تذكرنا أن الاستثمار الخاص المباشر لا يأتى الا من الدول الرأسمالية فقط ، بحكم طبيعة نظامها

الاقتصادى ـ الاجتماعى ، لا تضح لنا أن الانفتاح الاقتصادى يتضمن فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار المباشر من الدول الرأسمالية ، ومعنى ذلك أن الانفتاح الذى يراد له أن يكون على الشرق والغرب معا من حيث المبدأ ، سوف ينقلب ، فى العمل ، الى انفتاح على الغرب فقط ، ولكن كل هذا هو من قبيل الاستدلال النظرى لمعنى الانفتاح ؛ ولعله يكون من الأفضل أن نتوصل لمعنى الانفتاح الاقتصادى من خلال الاجراءات التى اتخذت بالفعل فى هذا المجال .

ولكن يجب ، عند مناقشة مفهوم الانفتاح الاقتصادى بغرض التعرف على التحولات التى أحدثتها هذه السياسة على هيكل الاقتصادى المصرى ، أن نؤكد على عدد من النقاط الهامة فى هذا المجال ، وهى :ـ

(أولا) أن الانفتاح الاقتصادى **وسيلة لغاية وليس غاية فى ذاته** فالانفتاح الاقتصادى هو وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية . وقد قصد به فى ورقة أكتوبر أن يكون اداة للحصول على الموارد المالية والتكنولوجيا من الخارج ، على ما أوضحنا ، وقد أوضحت العديد من الدراسات الحديثة أن ثمة تحفظات كثيرة ترد على الدور الذى يمكن أن تلعبه الموارد الخارجية (سواء فى شكل قروض أو استثمارات مباشرة ، بل بالذات فى حالة الاستثمارات المباشرة)[٧] والتكنولوجيا الاجنبية[٨] ، فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى بلد فرض عليه التخلف[٩]

(ثانيا) أن الانفتاح الاقتصادى على الخارج لا يمكن أن يكون منقطع الصلة بالأوضاع الداخلية للاقتصاد القومى . اذ لابد أن يواكب هذا الانفتاح ، على الاقل بعد مرحلة معينة ، تغييرات فى هذه الأوضاع الداخلية . تلك هى النتيجة المنطقية لتعريفنا الهيكل الاقتصادى بأنه الكل الذى ينتظم الملامح الرئيسية للاقتصاد القومى ؛ فلابد أن تنسق مكونات هذا الهيكل مع بعضها البعض بحكم انتظامها فى كل واحد . وعلى ذلك فإن تأثير الانفتاح الاقتصادى على الاقتصاد المصرى لايقف عند حد علاقة هذا الاقتصاد بالخارج (فى شكل تدفق رأس المال والتكنولوجيا والسلع المختلفة) بل لابد أن ينسحب الى مجمل الأوضاع الداخلية للاقتصاد المصرى . على وجه التحديد ، يجب أن نعى جهدا التأثير الفعلى والمحتمل لمحاولة جذب الموارد الخارجية على امكانيات تعبئة الموارد الداخلية ونمط استخدامها ، وتأثير كل ذلك على التنمية الاقتصادية .

(ثالثا) أن الاتجاه نحو الاخذ بالانفتاح الاقتصادى لم يأت عشوائيا ولا من فراغ ؛ بل انه جماع تطور الاقتصاد المصرى خلال عقدى الخمسينات والستينات ، فلقد تم خلال هذه الفتره احلال رأسمالية الدولية أو رأسمالية المشروع العام محل الرأسمالية الخاصة أو رأسمالية المشروع الخاص . ولقد تم هذا التحول ، الذى أطلق عليه خطأ « تحول اشتراكى »[10] ، بشكل جزئى وبطريقة بيروقراطية[11] . ولقد تفاعلت جزئية التحول وبيروقراطيته معا ، وأدى تفاعلها الى خلق مجموعة من القوى الاقتصادية ـ الاجتماعية هى الظهير الاساسى للاتجاه الحالى للانفتاح فى مصر[12] .

(رابعا) ان الاتجاه للمناداة بالانفتاح الاقتصادى كان أيضا نتيجة لضغط خارجى ، اقليمى وعالمى . وتمثل المصدر الاقليمى للضغط الخارجى فى الدول العربية البترولية ، بالذات فى منطقة الخليج ، وهى دول تختلف نظمها الاقتصادية ـ الاجتماعية اختلافا جوهريا عن النظام المصرى ـ وتمثل المصدر العالمى للضغط فى قوى الرأسمالية العالمية وأدواتها ـ البنك الدولى للتنمية والتعمير وصندوق النقد الدولى ـ بعد أن نجحت مصر خلال الخمسينيات والستينات فى التخلص من بعض مظاهر تبعيتها للرأسمالية العالمية بتمصير المشروعات الاجنبية وتأميم التجارة الخارجية .

٣ ـ الابعاد المختلفة للانفتاح الاقتصادى ، أو العلامات البارزة على طريق الانفتاح :

ذكرنا أن الانفتاح الاقتصادى هو تعبير طبيعى عن قوى ومصالح اجتماعية تبلورت فى مصر نتيجة لفشل التحول الاشتراكى خلال الستينات ، ومحاولة هذه القوى التحول من

---

(١١) تمثلت جزئية التحول فى بقاء قطاعات هامة مثل المقاولات والتجارة الداخلية فى يد القطاع الخاص . أى أن بعض قطاعات الانتاج (نغض النظر عن الزراعة فى هذا المجال) ومعظم قطاعات التوزيع قد بقيت فى يد القطاع الخاص . وتمثلت بيروقراطية التحول فى ادارة المشروعات التى نقلت ملكيتها الى الدولة بعيدا عن أية رقابة شعبية أو سياسية . وترتب على هذا الوضع أن بدأ القطاع الخاص يستخدم القطاع العام لصالحه ، وبدأت تتكون تحت السطح فئة رأسمالية امتد نشاطها من المقاولات والتجارة الداخلية الى التهريب والاتجار فى العقارات والنقد الاجنبى ... الخ ، ولقد تم هذا بتحالف الرأسمالية القديمة (رأسمالية ما قبل « التحول الاشتراكى ») مع بعض قيادات رأسمالية الدولة ورجال السياسة والجيش . وبعد أن تحقق لهذه الفئات أقصى ما يمكنها الحصول عليه فى ظل الاطار الاقتصادى ـ الاجتماعى القائم (والمتمثل فى رأسمالية المشروع العام) ، بدأت تضغط جهرا للتحول بشكل سافر الى رأسمالية المشروع الخاص ـ أى الى تقنين وضع قائم بالفعل ، وتمثل هذا الضغط فى الدعوة للانفتاح . وليس سرا الان أن بعض قيادات نظام ١٩٥٢ قد انطلقت فى قطاع الاعمال الخاص فى عهد الانفتاح .

رأسمالية الدولة الى رأسمالية القطاع الخاص (١٣) . ورغم قصر الفترة التى تمت فيها اجراءات الانفتاح حتى الان ، فإنها شهدت عددا كبيرا من التغيرات الهامة التى من شأنها أن تعيد تشكيل طريقة عمل الاقتصاد المصرى ، سواء فيما يتعلق بآلياته الداخلية او فيما يتصل بعلاقاته بالعالم الخارجى . وأهم هذه العلامات على طريق الانفتاح مايلى :

(ا) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنه ١٩٧٧ :

ليس من المغالاة القول بأن القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ هو أهم خطوة منفردة اتخذت على طريق الانفتاح . وأهم ما ينص عليه هذا القانون مايلى :

(١) فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والاجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كل المجالات تقريبا . وعلى وجه التحديد ، يذكر القانون مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات ؛ واستصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها ؛ والانتاج الحيوانى والثروة المائية ؛ والاسكان والامتداد العمرانى ؛ وشركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين والبنوك ؛ والتعمير والمقاولات وبيوت الخبرة الفنية .(١٤)

ومن الواضح أن هذه القائمة بالمجالات التى يمكن أن يرتادها رأس المال الاجنبى أو الاستثمار المباشر تشمل كل المجالات المتصورة ورغم ذلك فقد شمل نص القانون عبارة «وغيرها من المجالات » ؛ ومن ثم يصعب تصور مجالات محددة مقصورة على رأس المال الوطنى ، سواء كان عاما أو خاصا .

(٢) توظيف رأس المال الاجنبى مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص ، مع تقرير انفراد رأس المال العربى والاجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار ببنوك الاعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعا لمؤسسات مركزها بالخارج ، وجواز انفراد رأس المال العربى أو الاجنبى فى المجالات المحددة فى (١) (١٥) . وبصرف النظر عن الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فى الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون ، تعتبر هذه الشركات من شركات القطاع الخاص (٦١) .

(٣) عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها (١٧)

(٤) اعفاء الارباح التى تحققها المشروعات التى تنشأ طبقا لهذا القانون من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها ، ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، ومن الضريبة العامة على الايراد وذلك كله لمدة خمس سنوات . ويسرى الاعفاء ولذات المدة على عائد الارباح التى يعاد استثمارها فى المشروع والاحتياطيات الخاصة . كما تعفى الاسهم من رسم الدمغة النسبى السنوى لمدة خمس سنوات . وقد يمتد الاعفاء الى ثمانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام . كما يكون الاعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة واستصلاح الاراضى لمدة عشر سنوات يجوز مدها (بقرار من رئيس الجمهورية) الى خمسة عشر عاما ، كما يجوز (بقرار من رئيس الجمهورية) اعفاء كافة عناصر الاصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم[١٨] .

تلك هى أهم نصوص القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون ٣٢ لسنه ١٩٧٧ ذات الصلة بالتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى . ويهمنا أن نلقى الضوء على وجه الخصوص على مضمون هذه النصوص بالنسبة لهذه التحولات الهيكلية .

ففى المقام الأول ، نجد أن باب الاقتصاد المصرى قد فتح ، بعد سلسلة من التعديلات[١٩] على مصراعيه لرأس المال الاجنبى ، ولما كان رأس المال الأجنبى تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية ، فان فتح الاقتصاد المصرى بلا حدود أمام رأس المال الاجنبى المباشر يحمل فى طياته خطر تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصرى . وفى هذا الاطار ، فان أى تنمية تحدث فى مصر لابد أن تكون «تنمية تابعة»[٢٠] وبمرور الوقت ، يمكن أن يضر هذا بالاستقلال السياسى للبلاد .

وفى المقام الثانى ، فرغم أنه من المبادئ الدستورية المقررة فى مصر أن القطاع العام يسيطر على القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد القومى ، الا أن القانون ٤٣ لسنه ١٩٧٤ معدلا بالقانون ٣٢ لسنه ١٩٧٧ لا يحدد مجالا معينا للقطاع العام . فكل مجالات النشاط الاقتصادى تقريبا مفتوحة للاستثمار الاجنبى الخاص . وفى المقام الثالث ، فطالما أن الشركات التى تنشأ طبقا للقانون المذكور تعتبر من شركات القطاع الخاص أيا كانت صفة روءوس الاموال المساهمة فيها ، فان هذا يبشر بأن يتقلص حجم القطاع العام نسبيا . بالمقارنة الى القطاع الخاص .

وعلى ذلك ، فان ما نخشاه ونحذر منه ، هو أن قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة سيسهل لرأس المال الاجنبى والشركات متعددة الجنسية مهمة التسلل الى السوق المصرية ، وامتصاص الفائض الاقتصادى من الاقتصاد المصرى ، واقامة نمط «للتنمية» يقوم على التوجه الخارجى [٢١] بشكل اساسى .

(ب) القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير :

كانت الخطوة الثانية الهامة على طريقة الانفتاح هى اصدار القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للتصدير والاستيراد . هذا القانون ينص على أن يكون الاستيراد مفتوحاً للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام . كما أنه تضمن نصوصا تبيح للافراد استيراد اشياء للاستخدام الشخصى . اما بالنسبة للتصدير ، فقد نص القانون على ان يكون مجال التصدير مفتوحا امام القطاع العام والقطاع الخاص والافراد ، بعد ان الغى القوانين رقم (١) و (٢٠٣) لسنة ١٩٥٩ للواردات الصادرات ، والقانون ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاستيراد .

وكنتيجة لهذه التعديلات تم تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية ، وعلى ذلك صدر قرار وزير التجارة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٥ مبيحا للافراد ، المصريين منهم والاجانب [٢٢] ، استيراد اى شئ فيما عدا ١٨ سلعة قصر استيرادها على القطاع العام هى : القمح ودقيقه ، والذره ، والفول ، والسمسم ، والشاى ، والسكر وزيت الطعام ، والشحوم الحيوانية والنباتية ، والدخان ، والقطن وغزل القطن ، والجوت ، والفحم ، والبترول ومنتجاته ، والاسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية والاسلحة ، ومستلزمات الانتاج الحربى .

ومن الواضح باستعراض القائمة السابقة ، أنه باستثناء مواد الطعام الاساسيه ، والوقود والطاقة والبنود الاستراتيجية (للدفاع) ، يمكن للقطاع الخاص أن يستورد أى شئ آخر . وعلى وجه الخصوص ، يمكن له أن يستورد الالات والمعدات والمواد الخام والوسيطة ،

وهى العناصر الاساسية لاى برنامج للاستثمار . ليس هذا فقط بل يمكن أيضا لرأس المال الاجنبى أن يسيطر على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية . ولذلك فان القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ انما أتى ليكمل القانون الرئيسى للانفتاح ، القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون ٣٢

لسة ١٩٧٧ . فلقد رأينا كيف أن القانون الاخير يجعل من كل المشروعات التى تنشأ طبقا له مشروعات خاصة ، حتى ولو كان القطاع العام هو المساهم الاكبر فيها .

ويمكن القول أن القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ سوف تترتب عليه نتائج اساسية على النمو طويل الاجل والتنمية فى الاقتصاد المصرى . ويرجع هذا الى أمرين : أولهما أن القانون قد أحدث تغييرا اساسيا فى تنظيم تجارة الخارجية ، وثانيهما : أن التجارة الخارجية لمصر تلعب دورا هاما فى نمو الاقتصاد القومى . دعنا نتناول النقطة الثانية أولا . تأمل البيانات فى الجدول (١) . هذه البيانات توضح ارتباطا وثيقا بين العجز الجارى فى ميزان المدفوعات المصرى ومعدل الاستثمار . معدلات الاستثمار المرتفعة يصاحبها ، بصفة عامة ، عجز كبير فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات المصرى . كذلك فان معدلات الاستثمار المرتفعة يصاحبها معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى[٣٢] . وليس هذا بمستغرب فبسبب عجز المجتمع المصرى عن تعبئة الفائض الاقتصادى المحتمل كان هناك دائما فجوة ادخار تتمثل فى نقص المدخرات المحلية عن أن تكفى الاستثمار القومى مما استلزم فجوة تجارة ، أى زيادة فى الواردات على الصادرات ، بنفس الحجم[٤٢] . فبالنسبة لبلد كمصر حيث أنه بلد صغير الحجم نسبيا ، وعلى درجة كبيرة من التخصص فى الانتاج ، لابد أن تلعب التجارة الخارجيه اذن دورا هاما فى النمو الاقتصادى . ويترتب على ذلك أن أى تغيير فى تنظيم تجارة مصر الخارجية بما يغير من تركيبها السلعى لابد أن يؤثر فى النمو طويل الاجل للاقتصاد المصرى .

والاعتبار الاخر الذى يستمد منه القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ أهمية من حيث تأثيره على النمو طويل الاجل والتنمية الاقتصادية فى مصر هو أن القانون يحدث تغييرا اساسيا فى تنظيم تجارة مصر الخارجية لسماحه للقطاع الخاص ، المصرى والأجنبى ، بممارسة هذا النشاط الهام للاقتصاد القومى . ولا يتمثل مصدر الأهمية فى مجرد منافسة القطاع الخاص للقطاع العام فى غير المجالات التى يحتكرها الأخير ؛ فعلى العكس ، تعتبر المنافسة ، بصفة عامة[٢٥] ، افضل من الاحتكار . انما تتبدى أهمية القانون المذكور فى أن الاستيراد حين يتم بواسطة القطاع الخاص ، على الاقل جزئيا فانه سوف يتحدد ، كما ونوعا ، باعتبارات الربح . وطالما أن السلع الاستهلاكيه أسهل فى التعامل فيها من كل من السلع الوسيطة والاستثمارية ، فان التعديلات التى استحدثها القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ يتوقع أن تسفر عن تغير التركيب السلعى لواردات مصر . فيتوقع أن تزداد أهمية السلع الاستهلاكية فى الواردات وتقل بالتالى أهمية السلع الوسيطة والاستثمارية . ولابد أن يؤدى هذا الى الاضرار بامكانيات نمو الاقتصاد المصرى فى المستقبل .

جدول (١) ـ العجز الجارى فى ميزان المدفوعات

ومعدل نمو الاقتصاد المصرى ١٩٦٠/٦١ ـ ١٩٦٩/٧٠

(بملايين الجنيهات المصرية بالاسعار الجارية)

لسنة	العجز الجارى فى ميزان المدفوعات	الاستثمار كنسبه من الدخل ٪	معدل نمو الدخل ٪
١٩٦٠/٦١	١٥ر٥	١٦ر٥	٦ر١
١٩٦١/٦٢	٨٦ر٤	١٧ر٨	٣ر٥
١٩٦٢/٦٣	١٠٤ر٠	١٩ر٥	٨ر٩
١٩٦٣/٦٤	١٣٥ر٦	٢٢ر٣	٨ر٧
١٩٦٤/٦٥	٧٥ر٩	٢٠ر٧	٥ر٥
١٩٦٥/٦٦	١٣٧ر٥	١٨ر٧	٤ر٥
١٩٦٦/٦٧	٥٦ر٧	١٦ر٠	٥ر٧
١٩٦٧/٦٨	٣٦ر٤	١١ر٦	٢ر٧
١٩٦٨/٦٩	٢٢ر٨	١٢ر٥	٥ر٨
١٩٦٩/٧٠	٢١ر١	١٢ر٠	٦ر٩
متوسط ١٩٦٠/٦١ ـ ١٩٦٤/٦٥	٨٣ر٥	١٩ر٤	٦ر٥
متوسط ١٩٦٥/٦٦ ـ ١٩٦٩/٧٠	٤٥ر٦	١٤ر٢	٣ر٠

المصدر : جودة عبد الخالق ، نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج ـ دراسة التجربة المصرية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤ .

يضاف الى ذلك أنه ، فى ضوء نمط توزيع الدخل فى مصر ، ستميل الواردات من السلع الاستهلاكية أن تكون من النوع الكمالى ، وهو نوع له أثر تقليد قوى مما يزجى اتجاها عاما نحو زيادة الاستهلاك . وعلى ذلك فيتوقع ارتفاع الميل للاستهلاك دون زيادة مقابلة فى قدرة المجتمع على الانتاج . وتكون نتيجة هذا كله أما زيادة الاعتماد على الخارج أو ازدياد الاحساس بالاحباط الفردى والتوتر الاجتماعى فى الداخل ، أو كلاهما . وكل هذا يبدو أكثر أهمية اذا نظرنا الى القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ كاجراء مكمل لاجراءات أخرى ، مثل سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة التى سنناقشها بشئ من التفصيل فيما بعد .

(جـ) قانون النقد الاجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ :

من المعروف أن مصر ظلت تتبع نظام الرقابة على الصرف على مدى عشرين سنة ، منذ ١٩٤٧ وحتى ١٩٧٦ ، حين صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقد الاجنبى . هذا القانون قصد به تحرير معاملات النقد الاجنبى فى الداخل . وقد أقر حق كل شخص قانونى ، باستثناء الهيئات الحكومية والهيئات العامة ومشروعات القطاع العام ، فى الاحتفاظ بالنقد الاجنبى الذى تحصل عليه من أى مصدر (فيما عدا صادرات السلع والسياحة) وفى التعامل بالنقد الاجنبى من خلال البنوك المخولة بذلك رسميا وهى البنوك المصرية المؤممة ، وبنك تشيز الاهلى وبنك مصر الدولى والبنك المصرى الامريكى . ويلاحظ ان البنوك الثلاثة الاخيرة ، بحكم القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، هى بنوك خاصة يشارك فيها رأس المال الاجنبى . وبذلك فان البنوك الخاصة تنافس بنوك القطاع العام فى الحصول على الودائع بالعملات الاجنبية ، تلك الودائع التى تجد طريقها الى المراكز المالية الدولية ، بدلا من اتجاهها الى المقترضين المصريين .

ولا شك أن القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يوفر درجة من المرونة فى معاملات النقد الاجنبى ، وهى صفة مرغوب فيها . لكنه فى نفس الوقت يهدر السيطرة على النقد الاجنبى المتحصل من بعض المصادر الهامة (مثل دخول المصريين العاملين فى الخارج) . وفى ضوء انعدام أية سلطة للبنك المركزى المصرى على عمليات البنوك الاجنبية فى مصر (ومنها البنوك الثلاثة المخولة طبقا لهذا القانون) يتضح أن صياغة وتنفيذ اية سياسة للنقد الاجنبى فى مصر يصبح أمرا مستحيلا . وبالاضافة الى ذلك ، فان كل القضية المتعلقة بالتخطيط القومى ، معناه وامكانياته وادواته ، تصبح قضية مطروحة بالحاح .

(د) نظام الاستيراد بدون تحويل عملة :

من أهم دعائم سياسة الانفتاح نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، الذى استحدث عام ١٩٧٤ . وطبقا لهذا النظام ، يمكن لاى شخص لديه موارد بالنقد الاجنبى أن يستخدمها فى الاستيراد مباشرة ، دون الحاجة الى الرجوع للجهاز المصرفى . وهذا مثال آخر من امثلة التخلى عن سلطة الضبط والتحكم اللازمة للتخطيط . فهذا النظام يعنى فى الواقع مبادلة عمل المصريين العاملين فى الخارج بسلع أجنبية معظمها سلع استهلاكية غير ضرورية [٢٦] .

ولا يقف الامر عند هذا الحد ، بل ان هذا النظام يتعارض تعارضا صارخا مع الهدف الذى يعلن عنه رسميا دائما ، وهو هدف تدعيم مركز الجنية المصرى . والسبب فى هذا هو أن اسعار السلع المستوردة لاتخضع لرقابة مشددة يعتد بها حتى الان[٢٧] ،بحيث أن معدلات الربح تصل الى نسب خيالية (تفوق ١٠٠٪ فى حالات كثيرة) . وعلى ذلك فان سعر الصرف المتضمن فى هذه العمليات ينطوى على قيمة منخفضة كثيرا للجنيه المصرى . وهذا فى حد ذاته يخلق ضغوطا شديدة لخفض سعر الجنيه المصرى فى السوق الموازية[٢٨] .

(هـ) انهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع :

اتفاقات التجارة هى اتفاقات ثنائية تنظم التجارة بين بلدين ، وتحدد السلع محل التبادل . واتفاقات الدفع هى اتفاقات ثنائية تحدد طريقة تسوية المدفوعات الناشئه عن اتفاقات التجارة . وعادة ما يوقع بروتوكول يحدد قوائم السلع المتبادلة واسعارها وكمياتها . واتفاقات التجارة والدفع بهذا المعنى ضرورة لاغنى عنها للتخطيط الاقتصادى . وقد تمثلت سياسة الانفتاح الاقتصادى ، من بين ماتمثلت فيه ، فى تصفية اتفاقات التجارة والدفع المعمول بها والانتقال الى ممارسة التجارة الخارجية على أساس المعاملات الحرة[٢٩] . ولاشك أن مثل هذا الاجراء سيجعل من المستحيل تخطيط التجارة الخارجية ، وسيجعل تجارة مصر الخارجية عرضة لقوى السوق وماقد تجليه من تقلبات حادة . ويمثل هذا الاجراء خطوة هامة فى سبيل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر ، واعادة ربط الاقتصاد المصرى بعجلة السوق الرأسمالية العالمية ، وهو ما لابد أن ينعكس على آلية العمل داخل الاقتصاد المصرى ذاته .

(و) اعادة تنظيم القطاع العام :

تجرى عملية إعادة تنظيم القطاع العام جنبا الى جنب مع الاجراءات الاخرى التى تشكل فى مجموعها سياسة الانفتاح الاقتصادى . وقد بدأت اعادة تنظيم القطاع العام سنة ١٩٧٥ حين صدر القانون ١١١ بالغاء المؤسسات العامة . فلقد كانت هذه المؤسسات تقوم بدور الشركات القابضة التى تنسق وتخطط وفى بعض الاحيان تتابع ، انشطة الشركات التابعه لها . ولاشك أن طريقة تنظيم القطاع العام كانت فى حاجة الى اعادة نظر ، فقد تفشت فيها البيروقراطية وانعدام وسائل الرقابة الفعالة ، وترتب عليها انخفاض الكفاءة الانتاجية . ولكن الغاء المؤسسات العامة دون خلق بديل فعال لها يحمل معه خطر انقلاب ادارة الشركات الى المبادئ والأساليب الرأسمالية .

وبالاضافة الى الغاء المؤسسات العامة ، تفكر الحكومة حاليا فى بيع جزء من رأسمال القطاع العام للجمهور[٣٠] . وإذا ما نفذ هذا الاقتراح ، فان رأسمالية الدولة ستتحول الى الرأسمالية الخاصة . ولكن هذه العملية تحمل حدودها فى طياتها ، فسوف يتم بيع رأسمال المشروعات الناجحة فقط للافراد[٣١] لان القطاع الخاص لن يشترى المشروعات الخاسرة ـ فمثل هذه المشروعات اما أن تصفى ، أو أن تبقى «ملكا للشعب فى مجموعه» .

٤ ـ التحولات التى احدثتها سياسة الانفتاح الاقتصادى فى هيكل الاقتصاد المصرى :

أن من السابق لأوانه اجراء تقييم كامل لاثار سياسة الانفتاح الاقتصادى على هيكل الاقتصاد المصرى . فعملية الانفتاح لازالت فى بدايتها الأولى ، وأهم اثارها لم يتبلور بعد ، ولن يتبلور الا فى المدى الطويل ، ومع ذلك فان من المهم رصد وتحليل النتائج حتى الان ، مع استشراق افق المستقبل . وسنناقش فى هذا الجزء مساهمة هذه السياسة فى التحولات الهيكلية التى تمت منذ بدء العمل حتى الان . وعلى وجه التحديد سنناقش مساهمة سياسة الانفتاح فى التغير فى علاقات مصر الاقتصادية بالخارج والوزن النسبى لقطاعات النشاط الاقتصادى وشكل علاقات الانتاج فى المجتمع المصرى .

(أ) الانفتاح والعلاقات الاقتصادية الدولية لمصر :

سنقسم مناقشتنا لاثر سياسة الانفتاح على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر الى شقين ، نعالج فى الشق الاول تدفقات السلع (اى التجارة الخارجية) ونعالج فى الشق الثانى تدفقات رؤوس الأموال (أى الاستثمارات الاجنبية) . وسوف نرجئ مناقشة الشق الثانى للقسم التالى من هذه الدراسة . أما عن تأثير الانفتاح على التجارة الخارجية لمصر فهو محصلة التأثير على مستوى هذه التجارة وعلى **هيكلها السلعى** وعلى **توزيعها الجغرافى** خلال الفترة موضع الدراسة .

بالنسبة لمستوى التجارة الخارجية ، نلاحظ حدوث تغيرات كبيرة فيه خلال الفترة ، كما يتضح من البيانات الواردة فى الجدول (٢) . اذ تشير هذه البيانات الى ارتفاع مستوى الواردات السلعية من متوسط سنوى قدره ٣٧٧٫٦ مليون جنيه خلال الفترة السابقة على الانفتاح مباشرة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢) الى متوسط سنوى قدره ١٣١٦٫٤ مليون جنيه خلال سنوات الانفتاح ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ . أما الصادرات السلعية ، فقد ارتفعت قيمتها من ٣٤٤٫٤ مليون جنيه سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ . فاذا اخذنا نسبة الواردات

جدول (٢) قيمة الصادارات والورادات
والناتج المحلى الاجمالى والعلاقة بينها
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦

(بملايين الجنيهات)

السنة	الواردات	الصادرات	الدخل المحلى الاجمالى	نسبة الواردات الى الصادرات	نسبة الواردات الى الدخل
١٩٧٠	٣٤٢ر٠	٢٣١ر٢	٢٥٥٢ر٠ °	١ر٠٣	٠ر١٣
١٩٧١	٣٩٩ر٩	٣٤٣ر٢	٢٦٦٣ر٤ °	١ر١٧	٠ر١٥
١٩٧٢	٣٩٥ر٨	٣٥٨ر٨	٢٧٨٣ر٠	١ر٠٩	٠ر١٤
متوسط ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢	٣٧٧ر٦	٣٤٤ر٤	٢٧٢٣ر٢	١ر١٠	٠ر١٤
١٩٧٣	٣٦١ر١	٤٤٤ر٢	٣٠٦٠ر٦	٠ر٨١	٠ر١٢
١٩٧٤	٩٢٠ر١	٥٩٣ر٣	٣٧٥١ر٠	١ر٥٥	٠ر٢٤
١٩٧٥	١٥٣٩ر٣	٥٤٨ر٦	٤١٥٩ر٨	٢ر٨١	٠ر٣٧
١٩٧٦	١٤٨٩ر٩	٥٩٥ر٤	٥٢٤٦ر٦	٢ر٥٠	٠ر٢٨
متوسط ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦	١٣١٦ر٤	٥٧٩ر١	٤٣٨٥ر٠	٢ر٢٧	٠ر٢٩٧

المصدر : أخذت بيانات الصادرت والوردات من البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الثلاثون ، العدد الثانى (١٩٧٧) ، ص ٢٦٢ .

وأخذت بيانات الدخل المحلى الاجمالى للسنوات ١٩٧١ ـ ٧٦ من نفس المصدر ، ص ٢٣٤ .

أما رقم الدخل المحلى الاجمالى لعام ١٩٧٠ فقد أخذ من د . على الجريتلى ، خمسة وعشر عاما ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ .

° عن السنة المالية أول يوليو ـ آخر يونيو .

السلعية الى الصادرات السلعية كأحد المؤشرات لتطور العلاقة مع الخارج فى مجال التجارة (مدى التبعية التجارية) نجدها قد ارتفعت من متوسط سنوى ١٠ر١ خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ الى متوسط سنوى بلغ ٢٧ر٢ خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ . أما اذا أخذنا نسبة الواردات الى الدخل المحلى الاجمالى فنلاحظ انها قد قفزت قفزة هائلة بعد الانفتاح ؛ اذا ارتفعت من ١٤ر٠ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ الى ٣٠ر٠ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ ـ

١٩٧٦ . أما نسبة الصادرات الى الداخل المحلى الاجمالى فلم يطرأ عليها تغير يذكر بين فترة ما قبل الانفتاح ومرحلة الانفتاح ذاتها .

اذا كانت فترة الانفتاح قد شهدت هذه التحولات الكبيرة فى مستوى التجارة ، بالذات الواردات ، لمصر ، فالى أى حد يمكن أن ترد هذه التحولات الى سياسة الانفتاح ذاتها ؟ هذا سؤال هام ، ويجب أن نعترف أنه ليس من السهل تقديم اجابة قاطعة . فعلينا أولا أن نحدد مدى الزيادة الناتجة عن زيادة حجم الواردات ، ثم علينا ثانيا أن نرد هذه الزيادة فى الحجم الى سياسة الانفتاح ذاتها . دعنا نلق نظرة ثانية على بيانات الجدول (٢) . فرغم أن نسبة الواردات الى الصادرات كانت فى ارتفاع مطرد تقريبا خلال الفترة ، الا أن معدل نمو الواردات لم يكن متجانسا . فقد تضاعفت الواردات بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، وكنتيجة لهذا كان هناك عجز قياسى فى الميزان التجارى . ويلاحظ أن الزيادة فى قيمة الواردات كانت نتيجة لزيادة **اسعار الواردات وكميات الواردات** . فلقد ارتفعت اسعار الواردات الاستهلاكية والوسيطة بمعدل ٢٦٫٦٪ بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بينما زادت كمية هذه الواردات بمعدل ٤٦٪[٤٦] . وعلى ذلك فان أقل قليلا من نصف الزيادة فى الواردات يرجع الى زيادة كميتها . بقى أن يوضح علاقة ذلك بسياسة الانفتاح .

أن الواردات تستخدم أما فى الاستهلاك الجارى ، أو فى الانتاج الجارى ، أو فى الاستثمار[٣٣] ، ومن هنا كانت المجموعات السلعية الثلاث المميزة فى الجدول (٣)[٣٤] . وسوف نتوقع ، أن هذه السياسه سوف تؤدى الى زيادة واردات السلع الاستهلاكية (كنتيجة مباشرة لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة) وواردات السلع الوسيطة اللازمة لانتاج السلع الاستهلاكية . لنلق نظرة على صورة أكثر تفصيلا لواردات مصر السلعية خلال السنتين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . راجع الجدول (٣) ، ومنه يتضح أن واردات الوقود قد زادت زيادة كبيرة بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ .

وربما كان مرجع هذه الزيادة فى واردات الوقود ارتفاع اسعار البترول عام ١٩٧٣ و١٩٧٤ وتكوين الاحتياطى الاستراتيجى الذى استنفد ابان حرب أكتوبر . توضح البيانات أيضا انخفاض واردات المواد الخام عام ١٩٧٤ الى حوالى ثلث ما كانت عليه عام ١٩٧٣ . ومن السهل تفسير هذا الانخفاض اذا ادركنا أن واردات القمح والذرة تسجل كموارد خام ، وهى المسئولة عن انخفاض قيمة الواردات من هذا البند بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . والجدول (٣)

جدول (٣)

أهم بنود الواردات السلعية

١٩٧٣ - ١٩٧٤

(بملايين الجنيهات المصرية)

بنود الواردات	الفترة يناير - أكتوبر ١٩٧٣	الفترة يناير - أكتوبر ١٩٧٤
١ - الوقود	٢ر١٨٢	١٤ر٦٢٥
٢ - المواد الخام	٦١ر٩٩٠	٢٤ر٤٨٨
٣ - السلع الوسيطة	١٠٦ر٥٣٠	١٧٩ر٨٤٧
(أ) المنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية	١٦ر٧٨٥	٢٦ر٤٤١
(ب) الاسمدة	٦ر٨٦٧	١٩ر٥٤٦
(جـ) الخشب	٩ر٨٧٩	١٨ر٦٠٩
٤ - السلع الاستثمارية	٦٤ر٩١٠	٨٦ر٩٢٩
٥ - السلع الاستهلاكية	٥٣ر٣٨٣	٨٩ر٢٣٨
(أ) المعمرة	٩ر٨٥٤	٢٩ر٦٤٢
(ب) غير المعمرة	٤٣ر٥٢٩	٥٩ر٥٩٦
- منتجات اللحوم والاسماك	٠ر٤٣٩	١ر٤٤٧
- منتجات الالبان	١ر١٣٠	٢ر٣٢٩
- المنتجات الكيماوية	١١ر٣٧٦	١٩ر١٩١
- دقيق القمح	٩ر٤١١	—

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الملخص الشهرى لبيانات التجارة الخارجية ، أكتوبر ١٩٧٤ (يناير ١٩٧٥) .

يبين أن الزيادة فى قيمة الواردات بلغت اقصاها ، اذا ما استثنينا الوقود ، فى حالة واردات السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية ، وبالذات السلع المعمرة . والزيادة فى الواردات من هذه البنود ليس مرجعها زيادة الدخل ، بدليل أن الزيادة الحقيقية فى الواردات بين ١٩٧٣ و١٩٧٤ بلغت ٤٦ر٠٪ ، فى حين أن الزيادة الحقيقية فى الدخل لم تتعد ٣ر٨٪ [٣٥] . أى أن معدل الزيادة الحقيقية فى الواردات زاد على عشرة امثال معدل النمو الحقيقى فى الدخل .

جدول (٤) تطور التركيب السلعى

للواردات المصرية

١٩٧٠ ـ ١٩٧٦

(بالمليون جنيه)

	السنة	حبوب ومنتجات مطاحن	مواد غذائية أخرى	سلع استهلاكية أخرى	المجموع	بترول خام	منتجات المناجم	الات وأجهزة كهربائية	وسائل النقل	سلع أخرى	المجموع
		مواد غذائية°				مواد خام وسلع رأسمالية°					
متوسط	١٩٧٠ ـ ٧٢	٥١ر٠	٤٤ر٤	٩٥ر٤	٣٣ر٨	١٠ر٤	٦٠ر٠	٥٥ر٢	٢٩ر١	٩٣ر٦	٢٤٨ر٣
	١٩٧٣	٦٨ر٢	٣٥ر٨	١٠٤ر٠	٣٥ر٧	٣ر٦	٣٩ر٤	٥١ر٧	٢٩ر٨	٩٧ر٠	٢٢١ر٥
	١٩٧٤	٢٨٨ر٦	١٠٩ر١	٣٩٧ر٧	٨٠ر٤	١ر٢	١٠ر٨	٧٨ر٦	٥٥ر٥	٢٠٥ر٩	٤٤٢ر٠
	١٩٧٥	٢٨٦ر٦	٢٤٨ر٣	٥٣٤ر٩	١٢٦ر٨	٧١ر٨	١٨٥ر٩	١٦٩ر٨	١١٢ر٤	٧٣٧ر٧	٨٧٧ر٦
	١٩٧٦	٢٢٠ر٨	١٨٤ر٢	٤٠٥ر٠	١٥٨ر٣	٢١ر٢	١٩٨ر٣	٢٨٠ر١	١٤٢ر٩	٢٨٤ر١	٩٢٦ر٦
متوسط	١٩٧٤ ـ ٧٦	٢٦٥ر٣	١٨٠ر٧	٤٤٥ر٩	١٢١ر٨	٣١ر٤	١٦١ر٧	١٧٢ر٨	١٠٣ر٦	٢٧٩ر٢	٧٤٨ر٧
نسبة متوسط	٧٤ ـ ٧٦	٥ر٢	٤ر١	٤ر٨	٣ر٦	٣ر٠	٢ر٧	٣ر١	٣ر٦	٣ر٠	٣ر٠
٪ من	مجموع الواردات										
متوسط	١٩٧٠ ـ ٧٢	٢٥ر٣			٩ر٠			٦٥ر٨			
متوسط	٧٤ ـ ٧٦	٣٣ر٩			٩ر٣			٥٦ر٩			

المصدر : محسوب من البيانات الواردة بالجدول ٢ بالقسم الاحصائى فى : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثلاثون ، العدد الثانى (١٩٧٧) ص ص ، ٢٧١ – ٢٧٣ ومن الجدول (أ) من هذا البحث .

° لا تشمل احصاءات الواردات أرقام المعونات الاقتصادية (بدون مقابل) .

ماذا عن التغير فى الهيكل السلعى للواردات المصرية ؟ إن البيانات الواردة فى الجدول (٤) تساعدنا فى الاجابة على هذا السؤال . ومنها يتضح تفاوت معدلات نمو المجموعات السلعية المختلفة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٦ . والجدول يميز ثلاث مجموعات سلعية هى المواد الغذائية ، والسلع الاستهلاكية الاخرى ، والمواد الخام والسلع الاستثمارية(٣٦) ، موضحا زيادة نسبة واردات المواد الغذائية فى مجموع الواردات من متوسط ٢٥٫٣٪ للفترة ١٩٧٠ – ٧٢ إلى متوسط ٣٣٫٩٨٪ للفترة ١٩٧٤ – ٧٦ ، وانخفاض نسبة واردات المواد الخام والسلع الرأسمالية من متوسط ٦٥٫٨٪ الى متوسط ٥٦٫٩٪ بين هاتين الفترتين . بل إن أرقام الجدول (٥) تبين مدى التغير فى الهيكل السلعى للواردات المصرية عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٦ وهذه الأرقام توضح بجلاء حقيقتين أساسيتين .

الحقيقة الأولى : هى الانخفاض الشديد فى الواردات من السلع الوسيطة بين ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ (بنسبة ٢٧٫٨٪) . هذا الانخفاض أدى إلى هبوط نصيب واردات السلع الوسيطة فى إجمالى الواردات السلعية من ٤٠٫٣ ، عام ١٩٧٥ الى ٢٩٫٦٪ عام ١٩٧٦ .

الحقيقة الثانية : هى الارتفاع الشديد فى الواردات من السلع الاستهلاكية (بنسبة ١٨٫٥٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٦) . بل اخطر من ذلك ، زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بمعدل ٧٤٫٨٪ بين السنتين . ويتبدى مدى ارتفاع معدلات الزيادة هذه اذا لاحظنا النقص المطلق فى قيمة الواردات من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٧٦ .

ورغم تسليمنا بامكانية وجود بعض المشاكل بالنسبة للتصنيف السلعى للواردات الموضح بالجداول (٣) و (٤) و (٥) ، الا أنه مما لاشك فيه أن البيانات الواردة بهذه الجداول تكشف عن اتجاه خطير يتمثل فى تزايد أهمية الواردات الاستهلاكية . ومن السهل علينا تغير هذا الاتجاه فى اطار كشفنا عنه النقاب من اجراءات وابعاد سياسة الانفتاح ، وبالذات نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وقانون النقد الاجنبى وقانون التصدير والاستيراد الجديد ، وغيرها من قوانين الانفتاح وقراراته ، **وبذلك نستنتج أن الانفتاح قد تمثل حتى الآن ، فى أحد جوانبه ، فى فتح الاقتصاد المصرى للسلع الاجنبية ، وبالذات السلع الاستهلاكية المعمرة . أن هذه الزيادة فى الواردات الاستهلاكية تؤدى الى زيادة الاستهلاك ، وهذا ليس فى صالح النمو المستقل للاقتصاد المصرى فى المدى الطويل.**

جدول (٥)

تطور الهيكل السلعي

للواردات المصرية ١٩٧٥ – ١٩٧٦

المجموعة السلعية	١٩٧٥ بالمليون جنيه	١٩٧٥ ٪	١٩٧٦ بالمليون جنيه	١٩٧٦ ٪	التغير (٪)
١ ـ الوقود	١٠٤ر٢	٦ر٨	٥٤ر٦	٣ر٧	-٤٧ر٦
٢ ـ المواد الخام	٢٨٩ر٥	١٨ر٨	٢٤٠ر٩	١٦ر٢	-١٦ر٨
٣ ـ السلع الوسيطة	٦١٨ر٧	٤٠ر٢	٤٤٦ر٨	٢٩ر٩	-٢٧ر٨
٤ ـ السلع الاستثمارية	٢٦٠ر٢	١٦ر٩	٤٠٤ر٨	٢٧ر٢	+٥٥ر٦
(أ) المعمرة	(٤٩ر٣)	(٣ر٢)	(٨٦ر٢)	(٥ر٠)	(+٧٤ر٨)
(ب) غير المعمرة	(٢١٧ر٤)	(١٤ر٩)	(٢٥٦ر٦)	(١٧ر٢)	(+١٨ر٠)
المجموع	١٥٣٩ر٣	١٠٠ر٠	١٤٨٩ر٩	١٠٠ر٠	-٣ر٢

المصدر : البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٠ ، العدد ٢ (١٩٧٧) ، الجدول ٧ .

ماذا عن التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية ؟ كما يتضح من بيانات الجدول (٦) ، ارتفع نصيب الدول الرأسمالية في واردات مصر من ٤٧ر٥٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٦ . هذا على حين انخفض نصيب الدول الاشتراكية من ٣٣٪ سنويا في المتوسط الى ١٩ر٤٪ في المتوسط بين نفس الفترتين . فاذا نظرنا الى نصيب كل من المجموعتين في الصادرات نجد أن نصيب الدول الرأسمالية في صادرات مصر قد ارتفع من ١٩ر١٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٢ الى ٢٥ر٨٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٦ ، على حين انخفض نصيب الدول الاشتراكية في صادرات مصر من ٦١ر٥٪ الى ٥٩ر٤٪ بين نفس الفترتين . كما نلاحظ أيضا انخفاض نصيب الدول الاخرى (وهي الدول النامية في كل واردات مصر وصادراتها . فقد انخفض نصيب هذه المجموعة في الواردات من ١٩ر٤٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٢ الى ١٥ر١٪ سنويا في

جدول رقم (٦)

التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية

١٩٧٠ ـ ١٩٧٦

السنة	الصادرات				الواردات			
	أ س م	د ت م	اخرى	المجموع	أ س م	د ت م	اخرى	المجموع
١٩٧٠	١٨ر٧	٦١ر٤	١٩ر٩	١٠٠	٤٥ر١	٣٣ر٩	٢١ر٠	١٠٠ر٠
١٩٧١	١٧ر٦	٦٥ر٠	٢١ر٩	١٠٠	٤٨ر٨	٣٣ر٠	١٨ر٢	١٠٠ر٠
١٩٧٢	٢٠ر٩	٦١ر٢	١٧ر٩	١٠٠	٤٨ر٥	٣٢ر٤	١٩ر١	١٠٠ر٠
متوسط ١٩٧٠ ـ ٧٢	١٩ر٠	٦١ر٥	١٩ر٩	١٠٠	٤٨ر٥	٣٣ر٠	١٩ر٤	١٠٠ر٠
١٩٧٣	٢٨ر٣	٥٥ر١	١٦ر٦	١٠٠	٥٣ر٢	٢٩ر٦	١٧ر٢	١٠٠ر٠
١٩٧٤	٣٠ر٨	٥٥ر٤	١٣ر٨	١٠٠	٦٢ر٦	٢٤ر٢	١٣ر٦	١٠٠ر٠
١٩٧٥	١٤ر٥	٧٤ر٠	١١ر٦	١٠٠	٦٥ر٤	١٩ر٢	١٥ر٤	١٠٠ر٠
١٩٧٦	٣٢ر٠	٤٨ر٩	١٩ر١	١٠٠	٦٨ر٣	١٤ر٩	١٦ر٨	١٠٠ر٠
متوسط ١٩٧٤ ـ ٧٦	٢٥ر٨	٥٩ر٤	١٤ر٨	١٠٠	٦٥ر٤	١٩ر٤	١٥ر١	١٠٠ر٠

أ س م اقتصادات السوق المتقدمه (أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان)
د ت م دول التخطيط المركزى (دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى)

المصدر : محسوبه من جدول ٢ من القسم الاحصائى فى : البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الثلاثون ، العدد الثانى (١٩٧٧) ، ص ٢٦٢ .

المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٦ ، وانخفض نصيبها فى الصادرات من ١٩ر٩٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٢ الى ١٤ر٨٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٦ .

ان الارقام المذكورة أعلاه توضح بشكل قاطع تزايد نصيب الدول الرأسمالية المتقدمة فى التجارة الخارجية لمصر على حساب نصيب كل من الدول الاشتراكية والدول النامية . فهل

جدول رقم (٧)
تطور هيكل الاقتصاد المصرى
خلال الفترة ١٩٧١/ ٧٢ ـ ١٩٧٥

القطاع	نصيبه فى اجمالى الدخل المحلى بتكلفة العناصر الجارية				
	٧٢/٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
(١) الزراعة	٢٩ر٦	٣١ر٦	٣٣ر٠	٣٤ر١	٣٢ر٠
(٢) البترول ومنتجاته	١ر٥	١ر١	١ر١	١ر٥	٢ر٧
(٣) الصناعة والتعدين	٢٠ر٥	١٨ر٨	١٨ر٧	١٨ر٣	١٨ر٢
(٤) التشييد	٤ر١	٤ر١	٣ر٣	٣ر٦	٣ر٢
(٥) الكهرباء	١ر٧	١ر٥	١ر٤	١ر٣	١ر٦
(٦) النقل والمواصلات والتخزين	٥ر١	٥ر٢	٤ر٩	٤ر٥	٥ر٠
(٧) التجارة والمال	٩ر١	٩ر٥	٩ر٧	١٠ر٨	١٠ر٩
(٨) الاسكان	٤ر٢	٤ر١	٣ر٩	٣ر٤	٣ر٠
(٩) المرافق العامة	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤
(١٠) الخدمات	٢٣ر٦	٢٣ر٦	١٣ر٦	٢١ر١	٢١ر٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، **التقرير السنوى ١٩٧٦** ، الجزء الاول ، جدول (٨) .

يمكن أن يعزى هذا التطور الى سياسة الانفتاح ؟ ان الاجابة هى بالايجاب . فالانفتاح الاقتصادى ، كما ذكرنا سابقا ، يعنى أن التحرير هو الاصل وان القيود هى الاستثناء اى أن النشاط الاقتصادى يتم طبقا لقوى السوق الحرة قدر المستطاع . وهذا هو المبرر لالغاء العمل بالكثير من اتفاقات التجارة والدفع كما اشرنا سابقا . هذا الالغاء يثبط التجارة مع الدول لاشتراكية والدول النامية ويشجعها مع الدول الرأسمالية . كذلك فان من شأن السماح للقطاع لخاص بالاستيراد ، بموجب قانون الاستيراد الجديد ، والاخذ بنظام التوكيلات الخاص ، تشجيع التجارة مع الشركات الاجنبية دولية النشاط (وهى غالبا تعمل فى الدول الرأسمالية وتنتمى اليها) ويمكننا القول اذن أن سياسة الانفتاح الاقتصادى من العوامل المحددة للتغير لملاحظ فى السنوات الاخيرة فى التوزيع الجغرافى فى تجارة مصر الخارجية[٣٧] . ان مايحدث هو عملية اعادة ادماج مصر فى السوق الرأسمالية العالمية ، وهى عملية تاريخية لها مغزاها

(ب) الانفتاح الاقتصادى والوزن النسبي للقطاعات :

إن تأثير سياسة الانفتاح على الوزن النسبي لقطاعات الاقتصاد المصرى لا زال فى بدايته بلا شك ، فمثل هذا التأثير لا يظهر تماما الا فى المدى الطويل . ومع ذلك . وبرغم قصر المدة التى انقضت منذ بداية عهد الانفتاح ، فقد ظهرت بالفعل تحولات تشهد بخطورة هذه السياسة . والجدول (٧) يحتوى على بيانات بالغة الدلالة فى هذا المجال .

ورغم أن هذا الجدول يحتوى على قيم بالاسعار الجارية ، وبالتالى لا يميز بين ما هو نقدى وما هو حقيقى من التطورات ، الا أنه يشير بوضوح الى عدد من التغيرات الهيكلية . أول هذه التغيرات هو اتجاه نصيب القطاعات الأولية فى الدخل المحلى نحو الارتفاع . فلقد ارتفعت مساهمة الزراعة به ٤ر٥ نقطة مئوية بين ١٩٧١/٧٢ و ١٩٧٤ وارتفع نصيب البترول ومنتجاته من ١ر٥٪ الى ٢ر٧٪ من الدخل المحلى خلال الفترة ١٩٧١/٧٢ – ١٩٧٥ ، وبذلك يكون النصيب الاجمالى لقطاعات النشاط الاولى [٣٨] قد قفز من ٣١ر١٪ عام ١٩٧١/٧٢ الى ٣٤ر٧٪ عام ١٩٧٥ ، وهى زيادة كبيرة ، خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار قصر الفترة التى حدثت فيها . وثانى التغيرات الهيكلية التى حدثت خلال مرحلة الانفتاح هو انخفاض مساهمة الصناعة والتعدين فى توليد الدخل المحلى الاجمالى ، من ٢٠ر٥٪ عام ١٩٧١/٧٢ الى ١٨ر٢٪ عام ١٩٧٥ . وثالث هذه التغيرات الهيكلية هو ارتفاع مساهمة قطاع التجارة والمال فى الدخل المحلى من ٩ر١٪ الى ١٠ر٩٪ خلال الفترة .

ورغم أن الزيادة فى مساهمة قطاع البترول ومنتجاته فى توليد الدخل المحلى ترجع ، فى جزء منها ، الى استعادة حقول بترول ابو رديس ، الا أنها ترجع ايضا الى سياسة الحكومة [٣٩] المتمثلة فى التعاقد مع الشركات متعددة الجنسية فى مجال البترول وعلى ذلك نلمس بداية ظهور نمط واضح للتخصص . انه التخصص فى الانشطة الاولية مثل الزراعة والبترول ، تدعمها بعض أنشطة الخدمات مثل السياحة والمال والتجارة . وهذا النمط لتخصص الاقتصاد المصرى هو المحصلة النهائية لتطبيق سياسة الانفتاح . ان التركيز الاكبر على الانشطة الاولية على حساب الصناعة يربط الاقتصاد المصرى ربطا عضويا بالسوق الرأسمالية العالمية .

وقد يقال ، ربما بشئ من وجاهة الحجة ، أن التغيرات الهيكلية التى تعكسها بيانات الجدول (٧) قد حدثت خلال فترة قصيرة بحيث لا يمكننا افتراض انها تمثل اتجاها طويل المدى . لكن الاجابة على هذا يسيرة للغاية . ففى المقام الاول ، ورغم قصر المدة ، فان

التغيرات التى حدثت تغيرات ملموسة ، وفى المقام الثانى فان احد التوجيهات الاساسية للخطة الخمسية الجديدة ١٩٧٨ – ١٩٨٢ هو توسيع القطاعات المسماة «بالقطاعات الرائدة» وهى البترول والسياحة وقناة السويس وخطوط الانابيب[٤٠] . وبالاضافة الى ذلك فان مصر تسعى جاهدة فى الوقت الحاضر لتوثيق صلاتها الاقتصادية بدول أوزبا الغربية ، وقد وقعت مؤخرا اتفاقا تفصيليا مع السوق الاوربية المشتركة لتشجيع صادراتها ، بالذات من السلع الزراعية والمواد الاولية[٤١] .

(جـ) الانفتاح الاقتصادى والخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج فى مصر :

ان من السابق لأوانه رصد وتحليل تأثير الانفتاح الاقتصادى على علاقات الانتاج ، فمثل هذا التأثير يظهر فى المدى الطويل فقط ، ونكتفى هنا بأن نسجل أن القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ يجعل من المشروعات التى تنشأ طبقا له مشروعات خاصة أيا كانت الطبيعة القانونية للاموال المساهمة فيها . ومن هنا فان من المتوقع أن تتدعم علاقات الملكية الخاصة فى المستقبل فى اطار سياسة الانفتاح . وبناء على هذا يثور التساؤل حول كيفية ادارة النشاط الاقتصادى فى مصر . أن التخطيط القومى الشامل هو الكيفية المعلنة لادارة النشاط الاقتصادى فى البلاد حتى الان . لكن التخطيط القومى الشامل يتطلب قدرة كبيرة على التحكم فى الموارد ، وهو أمر يكون أقرب الى الاحتمال عندما يتسع نطاق الملكية العامة لوسائل الانتاج . اما اذا اتجه نطاق الملكية العامة للانكماش فى وجه الملكية العامة لهذه الوسائل فان التخطيط بمعناه القومى الشامل يفقد مقومات نجاحه ، ويتعين بالتالى البحث عن كيفية او طريقة جديدة لادارة الاقتصاد القومى .

٥ – مضمون التحولات الهيكلية الناجة عن الانفتاح على النمو والتنمية فى مصر :

لا شك أن التحولات الهيكلية التى رصدناها وفسرناها ، الى مدى قد يتسع أو يضيق ، بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، سوف يكون لها اثارها على امكانيات النمو والتنمية فى مصر ، وعلى وجه التحديد فان هذه الاثار سوف تتحدد ، كما نوعا بفعل ثلاثة عوامل رئيسية مرتبطة بسياسة الانفتاح . العامل الاول هو تدفق الاستثمارات الاجنبية . والعامل الثانى هو طبيعة الرأسمالية المصرية الناشئة فى ظل الانفتاح والعامل الثالث هو التصخم . ونتناول كلا من هذه العوامل على التوالى .

(أ) تدفق رأس المال الاجنبى :

إن أحد العناصر الهامة لسياسة الانفتاح هو تحويل مصر «من دولة مقترضة بغرض الاستثمار الى دول تستقطب المشاركة والمساهمة الأجنبية وهى مطمئنة الى سلامة اقتصادها القومى وقوة مركزها الاقتصادى إزاء العالم الخارجى»[٤٢] لذلك فان الاجراءات المطبقة «توجه تركيزها الى القدرة على اجتذاب التمويل الاجنبى واتاحة المجال وحبا للمشاركة المثمرة البناءة»[٤٣] ومن هنا صدر القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ وخلفه القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم خلفه القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . كما صدر بالاضافة الى هذا ، ومكملا له ، «١٩ قانون وقرار لتحرير الاقتصاد القومى ، شملت التصدير والاستيراد وتنظيم الوكالة التجارية واستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة والنقد الاجنبى[٤٤] فماذا كانت النتيجة حتى الآن ؟

طبقا لبيانات الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة[٤٥] بلغ عدد المشروعات التى وافقت عليها الهيئة حتى نهاية ١٩٧٧ - ٧٤٤ مشروعا يبلغ اجمالى رأسمالها ٨ر١ بليون جنيه منها ٤ر١ بليون جنيه بالنقد الاجنبى . وكان عدد مشروعات الاستثمار داخل البلاد[٤٦] ٤٨٢ مشروعا برأسمال قدره ٤ر١ بليون جنيه ويصل محتواه من النقد الاجنبى الى حوالى ٠ر١ بليون جنيه . وحتى التاريخ المذكور (نهاية ١٩٧٧) بلغ عدد مشروعات الاستثمار داخل البلد التى بدأت الانتاج بالفعل ١١٢ مشروعا فقط وصل رأسمالها الى ٢٢٤ مليون جنيه ، منها ١٦٩ مليون جنيه بالنقد الاجنبى ، وقد بلغ اجمالى الاستثمار فى هذه المشروعات ٢٨١ مليون جنيه . أما مشروعات الاستثمار داخل البلاد والتى تحت التنفيذ فيصل عددها الى ١٧١ مشروعا حتى نهاية ١٩٧٧ ، يبلغ رأسمالها ٤٨٨ مليون جنيه منها ٢٨٨ مليون جنيه بالنقد الاجنبى ويصل اجمالى الاستثمار فى هذه المشروعات ١٧ر١ بليون جنيه .

معنى ذلك أنه حتى نهاية ١٩٧٧ لم يتعد الاستثمار المنتج الفعلى ٢٨١ مليون جنيه مصرى ، وهذا المبلغ ليس بالعملات الاجنبية[٤٧] فاذا اضفنا الى ذلك الاستثمار الجارى تنفيذه فى المشروعات الاخرى نحصل على حجم استثمار اجمالى يساوى ٤٥ر١ بليون جنيه منها حوالى ٩٠٤ مليون جنيه بالنقد الاجنبى[٤٨] . واذا افترضنا أن هذا يمثل تدفق رأس المال الاجنبى للاستثمار داخل البلاد خلال ثلاث سنوات كاملة (أى منذ بداية ١٩٧٥ حتى نهاية ١٩٧٧) لكان معنى ذلك ان معدل التدفق السنوى لرأس المال الأجنبى الى مصر خلال فقرة الانفتاح لا يتعدى ٣٠٠ مليون جنيه سنويا ، وهذا لا يتعدى ١٣٪ من الاستثمار المخطط لسنة

١٩٧٨ (والذى يصل الى ٢٢٠٠ مليون جنيه) . أما اذا افترضنا أن معدل التنفيذ الفعلى للمشروعات تحت التنفيذ هو النصف حتى التاريخ المذكور ، فان معدل تدفق الاستثمار الاجنبى ينخفض الى ٦ — ٧٪ من الاستثمار المطلوب للتنمية كما تدل عليه خطة ١٩٧٨ . اما اذا اخذنا المشروعات التى تنتج بالفعل فان معدل التدفق لا يتعدى ٣٪ من الاحتياجات السنويه والنتيجة أن تدفق رأس المال الاجنبى الى مصر متواضع من حيث الحجم حتى الآن .

هذا من حيث حجم رأس المال الاجنبى . فماذا عن نوعه ، أى المجالات الرئيسية التى يتركز فيها ؟ يتضح من الجدول (٨) أن معظم مشروعات الاستثمار داخل البلاد التى ووفق عليها ، والتى يتوافر عنها بيانات الانفاق الاستثمارى ، يتركز فى مجال السياحة والاسكان والكيماويات والغزل والنسيج . وتجدر الاشارة الى أن مشروعات الإسكان الموافق عليها تنصرف الى بناء الوحدات السكنية الفاخرة فقط[٤٩] . ورغم تسليمنا بأهمية قطاع السياحة ، الا أن الاستثمارات فى هذا المجال لا تتمتع باثار دفع قوية ، سواء كانت أمامية او خلفية[٥٠] . ولذلك يمكن القول بناء على استقرار بيانات الجدول (٨) أن مشروعات الاستثمار الصناعى داخل البلاد هى مشروعات موجهة أساسا لإنتاج سلع استهلاكية للسوق المصرية . وفى حالات كثيرة ، فهى مجرد وسيلة للقفز فوق الحاجز الجمركى المصرى من أجل اقتناص هذه السوق . وبهذا المعنى ، فلا ينتظر من مشروعات الاستثمار الاجنبى فى مجال الصناعة المساهمة فى تحقيق تنمية صناعية أو نهضة صناعية حقيقية فى مصر .

ويضاف الى ما تقدم ، وربما لايقل أهمية عنه ، أن جزءا من المشروعات التى ووفق عليها والتى بدأت بالفعل نشاطها يتمثل فى بنوك وشركات استثمار . وطبقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وخلفه ، القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٢ ، ليس للبنك المركزى المصرى أية قوامة أو سلطة للضبط والتحكم فى نشاط البنوك الاجنبية التى تنشأ طبقا لهذا القانون . ويخشى أن يؤثر هذا على استغلال الاقتصاد المصرى ، فضلا عن استنزاف هذه البنوك للمدخرات المحلية[٥١] واعاقة عملية التنمية . وطبقا لبيانات المتابعة التى أشرنا اليها[٥٢] ، وافقت هيئة الاستثمار على تكوين ٣٦ بنكا وشركة استثمار برأسمال يبلغ ١٥٨٫٢ مليون جنيه . وقد بدأ ١٥ منها نشاطها بالفعل برأسمال يبلغ ١٣٫٨ مليون جنيه .

(ب) الانفتاح الاقتصادى وطبيعة الرأسمالية الناشئة :

أشرنا فيما سبق الى أن التحول فى التوجه الاقتصادى فى مصر خلال السبعينات ، المتمثل فى الانفتاح الاقتصادى ، يعتبر نتيجة طبيعية لفشل تجربة الانتقال الى الاشتراكية فى

جدول رقم (٨)

مشروعات الاستثمار داخل البلاد التي وافقت عليها

هيئة الاستثمار التي وردت عنها بيانات الانفاق الاستثماري ١٩٧٧/١٢/٣١

(بملايين الجنيهات المصرية)

القطاع	مشروعات ووفق عليها			مشروعات بدأت الانتاج			مشروعات تحت التنفيذ			حجم الاستثمار الكلي		
	العدد	رأس المال الكلي	العملة الاجنبية	العدد	رأس المال الكلي	العملة الاجنبية	العدد	رأس المال الكلي	العملة الاجنبية	للمشروعات الموافق عليها	للمشروعات في الانتاج	للمشروعات تحت التنفيذ
شركات الاستثمار	٢٨	١٦٨٫١	١٤٧٫٠	٥	٩٨٫٦	٩٤٫٥	٨	٢٨٫٩	٢٠٫٠	١٦٨٫١	٩٨٫٦	٢٨٫٩
البنوك والمؤسسات المصرفية	٣٤	١١١٫٧	٧٩٫٤	١٧	٤٠٫٢	٢٨٫١	٧	١٢٫٠	١٠٫٠	١١١٫٧	٤٠٫٢	١٢٫٠
السياحة	٨٩	٣٢٤٫٤	٢٤٩٫٠	١٢	٣٥٫٧	٢٤٫٠	٤٠	١٤٠٫٠	٩٨٫٥	٥٣٥٫٨	٤٨٫٧	٢٣٤٫٠
الاسكان	٣١	٤١٢٫٩	٩٨٫٠	١	٠٫٠٥	٠٫٠٥	١٢	٨٠٫٣	٣٩٫٨	٢٣٦٫٦	٠٫٠٥	٨٥٫٠
النقل	١٣	١٣٩٫٣	١٣٦٫٧	٤	٣٫٣	٢٫٤	٢	١٠٫٧	١٠٫٥	١٦٢٫٨	٢٫٩	١٠٫٨
الصحة	١٢	٢٨٫٩	٢١٫٥	—	—	—	٤	٣٫٤	١٫٠	٤٣٫٧	—	٣٫٦
الزراعة	٢٣	٧٤ ٥	٤٠٫٠	١	٣٫٠	٠٫٣	١١	٢٦٫٤	٥١٫١	٢٢٤٫٥	١٢٫١	٧٩٫٠
المقاولات	٢٣	١٥٫١	٨٫٨	٨	٣٫٦	٢٫٣	١	٠٫١	٠٫٠٥	١٧٫٦	٣٫٦	٠٫١
التعليم والتدريب	١	٢٫٨	٢٫٨	—	—	—	—	—	—	٩٫٠	—	—
المنسوجات	٢٩	٩٦٫٤	٣٧٫٢	١٠	٢٫٠	١٫٥	١٤	٩٢٫٥	٣٤٫٧	٥٧٤٫٢	٢٫١	٥٦٩٫١
المواد الغذائية والمشروبات	١٩	١٠٫٤	٥٫٩	١	٠٫٨	٠٫٦	١٣	٧٫٥	٤٫٧	١٥٫٨	١٫١	١٠٫١
الكيماويات	٨٩	١٠٢٫٥	٧١٫١	٣٣	١٢٫٨	٩٫١	٢٩	٤٢٫٠	٢٥٫١	١٥٨٫٢	١٣٫٥	٧٢٫٣
المشروعات الهندسية	٣٨	٥٧٫٧	٣٧٫٤	١٠	٢٫٠	١٫١	٦	٦٫٠	٤٫٦	١١٠٫٢	٢٫٧	٦٫٠
مواد البناء	١٩	٤٩٫١	٢٣٫٦	٣	١٦٫٩	٢٫٠	١١	١٨٫٨	١٢٫٣	٩٩٫٣	٥٠٫٠	٣٤٫٦
المعادن	٢٣	٢٣٫٠	١٣٫٥	٤	١٫٥	٠٫٧	١١	١٨٫٣	١١٫١	٢٩٫٤	١٫٥	٢٣٫٩
الادوية	٨	٦٫٩	٣٫٨	—	—	—	٢	٠٫٩	٠٫٨	١٣٫٢	—	١٫٤
التعدين	٣	٣٫١	٢٫٤	٣	٣٫١	٢٫٤	—	—	—	٣٫١	٣٫١	—
المجموع	٤٨٢	١٤٢٦٫٧	٩٧٨٫٢	١١٢	٢٢٣٫٥	١٦٩٫١	١٧١	٤٨٧٫٦	٢٨٨٫١	٢٥١٤٫٠	٢٨١٫٤	١١٧٠٫٢

البلاد خلال الستينات . فلقد تم تحويل الرأسمالية الخاصة الى رأسمالية الدولة ، وسرعان ما ولدت الاخيرة قوى بدأت تضغط للعودة الى الرأسمالية الخاصة مرة أخرى . وقد تمثل التجسيد العملى لهذا الضغط فى قرارات الانفتاح ، وعلى رأسها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . والان يثور السؤال : ماهى طبيعة الرأسمالية المصرية التى ظهرت الى حيز الوجود العلى فى مرحلة الانفتاح ؟

لقد حاولنا الاجابة على هذا السؤال باستقصاء الواقع ، فتم حصر المشروعات التى أعلنت بالجريدة الرسمية خلال الفترة من اغسطس ١٩٧٥ حتى ديسمبر ١٩٧٧ وتحليل بياناتها الاساسية . وقد بلغ عدد المشروعات المدروسة حوالى أربعين مشروعا(٥٣) . وقد أسفرت عملية تحليل بياناتها عن النتائج التالية .

أولا : أنها رأسمالية تابعة ، بمعنى أنه فى معظم الحالات يأتى رأس المال المصرى فى ركاب رأس المال الاجنبى . فمن ٣١ مشروعا استثماريا ، جاءرأس المال المصرى يصحبه رأس المال الاجنبى فى ٢٢ حالة

ثانيا : أنها رأسمالية عائلية ، فلقد اتضح أن الطابع العائلى يغلب على المساهمة المصرية فى هذه المشروعات . فالمتصفح لاعداد الجريدة الرسمية الصادرة بها قرارات انشاء هذه المشروعات(٥٤) يلاحظ تكرار نفس الأسماء لنفس العائلات تقريبا . وبذلك تكون إحدى سمات الرأسمالية المصرية الناشئة انها رأسمالية عائلية ولايعنى هذا أن المشروعات التى اقامتها هذه الرأسمالية مشروعات عائلية ، فجل الامثلة الواردة أعلاه تتضمن شركات مساهمة .

ثالثا : أنها رأسمالية تجارية : فى كل الحالات تقريبا نجد أن الهدف الرئيسى من المشروعات هو التجارة ، وأى نشاط انتاجى آخر يأتى بشكل مكمل . وبذلك نقول أن رأس المال الناشئ فى مصر الآن يميل الى أن يكون رأسمال تجاريا(٥٥) .

(ج) الانفتاح الاقتصادى والتضخم :

شهد الاقتصاد المصرى ضغوطا تضخمية حادة فى السنوات الاخيرة ، وبالذات منذ ١٩٧٣ ، والجدول (٩) يحتوى على بيانات عن تطور التضخم خلال الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ ويجب أن نعى جيدا عند تحليل هذه الارقام انها مبنية على الاسعار الرسمية . وليس على أسعار السوق السوداء أو الحرة ، ولذلك فالارقام القياسية المذكورة متحيزة الى أسفل وتظهر التضخم بأقل مما هو عليه بالفعل . وبدلا من تعديل الارقام لتعكس ظروف الاسعار خارج نطاق

جدول (٩) الرقم القياسى لاسعار
المستهلكين فى حضر مصر ٧٢ ـ ١٩٧٦

مجموعة الانفاق	ديسمبر ١٩٧٢	ديسمبر ١٩٧٣	ديسمبر ١٩٧٤	ديسمبر ١٩٧٥	ديسمبر ١٩٧٦
الرقم القياسى العام	١١١٩ر١	١٢٧ر٧	١٤١ر٠	١٥٥ر٢	١٦٧ر٥
الطعام والشراب	١٢٦ر٠	١٣٩ر٠	١٦١ر٣	١٨١ر٩	٢٠٢ر٠
السكن	١٥٥ر٧	١٠٦ر٢	١٠٦ر٥	١٠٨ر٦	١٠٩ر٠
الاثاث والسلع المعمرة	٩٧ر٤	٩٨ر٥	١٠٩ر٠	١٢٨ر٤	١٣٥ر٧
الملابس	١٠٧ر٧	١١٧ر٨	١٢٩ر٩	١٤٠ر١	١٤٤ر٧
النقل	١٢١ر٤	١٢٣ر١	١٢٣ر١	١٢٢ر٦	١٣٥ر١
خدمات طبية وترفيهية واجتماعية	١٢١ر٨	١٢١ر٨	١٢٧ر٣	١٤٠ر٥	١٤٢ر٦
مصروفات شخصية	١١٤ر٨	١١٦ر٠	١٢٠ر٤	١٢٥ر٥	١٢٨ر٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٧٦ ، مارس ١٩٧٧ ، جدول (١٢) نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

لتسعير الجبرى او الادارى (٥٦) ، سنعتبرها لاغراض تحليلنا ، ممثلة للحد الادنى للتضخم خلال الفترة ومن ناحية أخرى ، فهذه الارقام تتعلق بحضر مصر فقط ، ومن المعروف أن معدل ارتفاع الاسعار فى الريف المصرى أصبح اكثر منه فى الحضر فى السنوات الاخيرة (٥٧) .

وكما يوضح الجدول (٩) ارتفع الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين من ١١٩ر١ فى ديسمبر١٩٧٢ الى ١٦٧ر٥ فى يونيو ١٩٧٦ . وهو معدل لم تشهده مصر لارتفاع الاسعار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لكن ارتفاع الاسعار لم يكن واحدا بالنسبة لكل بنود الانفاق الاسهلاكى ، فهناك تفاوت كبير . واهم ما نلاحظه بهذا الخصوص هو ارتفاع الرقم القياسى لاسعار الطعام والشراب من ١٢٦ فى ديسمبر ١٩٧٢ الى ٢٠٢ر٠ فى يونيو ١٩٧٦ . وهذا لارتفاع فى أسعار بنود الطعام والشراب الذى يعكسه تطور الرقم القياسى يمثل فقط الحد الادنى لارتفاع هذه الاسعار كما قلنا . وبناء على ذلك . ربما كان معدل التضخم السائد فى مصر فى السنوات الاخيرة يتراوح بين ٢٠٪ ـ ٣٠٪ سنويا ، وهو معدل مرتفع جدا ، ويترتب عليه مجموعة من النتائج الخطيرة ، سواء فيما يتعلق بتخصيص الموارد أو بتوزيع الدخل القومى ، وهى أمور يخرج بنا الاستطراد فيها ، رغم اهميتها ، عن مجرى بحثنا الرئيسى .

والسؤال الأجدى بالطرح والاجابة ، بالنسبة لاغراض البحث الحالى ، هو : الى أى حد يمكن أن نغرو التضخم السائد فى مصر فى السنوات الاخيرة الى سياسة الانفتاح نفسها ؟ نسارع بالتأكيد بأنه لايمكن ارجاع كل الارتفاع الملاحظ فى الاسعار خلال الفترة الى هذا السياسة فالسياسة النقدية فى مصر كانت سياسة تضخمية منذ وقت ليس بالقصير ، ولازالت كذلك ، مسببة اختلالا كبيرا بين الطلب الكلى والعرض الكلى فى الاقتصاد المصرى (٥٨) . ولكن سياسة الانفتاح الاقتصادى مسئولة عن بعض التضخم الذى يجتاح الاقتصاد المصرى الان . وتفصيل ذلك على النحو التالى . فمن ناحية ، لقد ادت هذه السياسة الى فتح الاقتصاد المصرى للسلع الاجنبية التى تباع فى مصر دون تحديد لهامش الربح عليها (٥٩) . هذا يساهم مباشرة فى رفع الاسعار ، كما أنه يولد ضغطا لرفع سعر البدائل المصرية للسلع الاجنبية ومن ناحية أخرى ، فلقد ادى تدفق رأس المال الاجنبى ، رغم تواضعه على ما رأينا منذ قليل ، الى زيادة الطلب على موارد تتمتع بضعف عرضها ، وبالتالى الى الضغط على اسعارها نحو الارتفاع . ومن ناحية ثالثة ، فان التخفيض الضمنى ، وليس الصريح ، للجنيه المصرى بخلق وتوسيع نطاق السوق التجارية الموازية للنقد الاجنبى قد أضاف الى نار التضخم وقودا جديدا . وكل هذه العوامل تؤكد مسئولية سياسة الانفتاح عن بعض التضخم الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى حاليا .

يتضح من تحليلنا فى هذا الجزء أن ثمة ثلاثة عوامل رئيسية مرتبطة بسياسة الانفتاح سوف تراول تأثيرا هاما على نمو الاقتصاد المصرى وتنميته فى المدى الطويل . لرأس المال الاجنبى ، على قلته ، سوف يدعم قطاعات الانتاج الهامشية وذات العائد السريع ، ومالم تبذل جهود من قبل الحكومة لتكملة النقص بالاستثمار فى القطاعات الانتاجية الرئيسية كالصناعات الثقيلة مثلا ، فان من شأن هذا أن يضعف القوى الانتاجية الذاتية للاقتصاد المصرى على المدى الاطول . كما رأينا أن الرأسمالية المجرية الناشئة فى ظل الانفتاح رأسمالية تجارية بالاساس ومشاركة لرأس المال الاجنبى . ويترتب على هذا احتمال زيادة انشطة التداول بدلا من أنشطة الانتاج ، بحيث يزداد ارتباط الاقتصاد المصرى بالسوق الرأسمالية العالمية . ورأينا أخيرا أن سياسة الانفتاح قد ساهمت ، الى حد ما ، فى اذكاء موجة التضخم التى تستشرى فى الاقتصاد المصرى حاليا . ولا يخفى ما لهذا من أثر سيئ على توزيع الدخل وتخصيص الموارد ، اذ هو يعيد توزيع الدخل فى صالح قطاعات التدلول ، مقويا بذلك شركة رأس المال التجارى ، كما أنه يؤدى الى تركيز الاستثمار على القطاعات سريعة العائد ، ماذا ننتظر

للاقتصاد المصرى فى المستقبل كمحصلة لهذه العوامل ؟ اننا نترك الاجابة على هذا السؤال للقارئ .

٥ ـ خلاصة واستخلاص :

تناولنا فى هذه الدراسة بعض جوانب سياسة الانفتاح الاقتصادى : معناها من وحى الوثائق الرسمية المصرية ، وعناصرها من خلال التطبيق العملى ، واثارها على هيكل الاقتصاد المصرى وعلى امكانيات نموه وتنميته .

ولا شك أن فهم هذه السياسة فى اطار تاريخى موضوعى يعتبر أمرا بالغ الحيوية . ويبدو لنا ، فى هذا الخصوص ، أن مايحدث تحت ستار الانفتاح الاقتصادى هو اعادة ادماج ، أو بالأحرى استكمال ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية بعد أن توقفت هذه العملية ، الى حين ، خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن . ولعل مايحدث فى مصر منذ أوائل السبعينات شديد الشبه بما حدث بها خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وعلى وجه التحديد بعد توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠ . فلقد بدأت منذ ذلك التاريخ . عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالميه ، فالغيت الاحتكارات التى انشاها محمد على فى الزراعة والصناعة ، وقضى على الحماية التى كانت تتمتع بها الصناعة المصرية الناشئة وفتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه للاستثمارات الاجنبية من قبل رأس المال التجارى (٦٠)

حقا ، ما أشبه الليلة بالبارحة ! فبعد جهد مكثف لتطوير الاقتصاد المصرى فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، يفرض على مصر أن تترك ما بنته خلال هذه الفترة يذهب ادراج الرياح ، وأن تتصارع لمقتضيات نمط تقسيم العمل الدولى الذى فرضته القوى الدولية المسيطرة فى ذلك الوقت وعلى رأسها بريطانيا . ومرة أخرى ، بعد جهد مكثف لتطوير الاقتصاد المصرى خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن ، تبدأ الحركة العكسية فى اتجاه ربط الاقتصاد المصرى بالسوق الرأسمالية العالمية . فكأن عجلة التاريخ الاقتصادى المصرى قد دارت دورة كاملة خلال قرن ونصف من الزمان .

وليس هدفنا فى هذا البحث هو الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين عملية الدمج الرأسمالى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وعملية الدمج الرأسمالى فى الربع الاخير من القرن العشرين (٦١) ، بقدر ما يعنينا الاشارة الى طبيعة العملية ذاتها وما تحمله العملية الحالية فى طياتها بالنسبة لمستقبل الاقتصاد المصرى ، استرشاداً بالتجربة التاريخية فى القرن

صى . فى هذا الاطار ، وفيه فقط ، تتبدى لنا الدلالات التاريخية لسياسة الانفتاح الاقتصادى . فمن ناحية تجرى عملية دمج الاقتصاد المصرى من الخارج قبل أن تتم عملية الدمج الداخلى لهذا الاقتصاد . بل ان عملية الدمج الداخلى والاقليمى (٦٢) ومن ناحية اخرى . ربما يترتب على عملية الدمج الراهنة تسارع أولى لنمو الاقتصاد المصرى ؛ لكن هذا النمو لن يلبث أن يتباطأ بعد استكمال هذه العملية . هذا ما تعلمنا اياه دراسة التاريخ .

ولقد تمخضت دراستنا عن عدد من النتائج ، نورد أهمها فيما يلى :

(أ) إن الانفتاح وسيلة لتحقيق التنمية فى مصر بمعدلات مقاربة للمعدلات التى سادت فى النصف الاول من الستينات ، وذلك عن طريق ما تجلبه هذه السياسة من رؤوس اموال اجنبية وتكنولوجيا . ويتضمن هذا أن مشكلة الاقتصاد المصرى تكمن فى قصور المدخرات المحلية لكن المشكلة لا تكمن فى تصور المدخرات بقدر ما تتمثل فى عجز الاقتصاد المصرى ، بتنظيمه الحالى عن تعبئة المدخرات والانفتاح الاقتصادى قد يتيح ظروفا افضل لتعبئة المدخرات . لكن هذه المدخرات سوف تجد طريقها الى خارج الاقتصاد المصرى . فى شكل ارباح على الاستثمارات ، وبصورة مباشرة عن طريق البنوك الاجنبية .

(ب) إن سياسة الانفتاح الاقتصادى تضمنت تعديلا جوهريا فى هيكل الاقتصاد المصرى . فقد رأينا أن الوزن النسبى لقطاعات الانتاج الاولى (الزراعة والبترول) والثالث (خدمات التجارة والمال) قد زاد على حساب القطاع الثانوى (الصناعة التحويلية) كما رأينا أن شكل علاقات الملكية آخذ فى التعبير مع توسع القطاع الخاص واعادة تنظيم القطاع العام . ورأينا اخيرا أن اعتماد مصر على الخارج قد زاد خلال الفترة موضع الدراسة وأنه قد حدث تحول فى علاقاتها التجارية من الدول النامية والاشتراكية الى الدول الرأسمالية .

(جـ) إن حجم الموارد الخارجية (فى شكل رؤوس الاموال) التى تدفقت على مصر فى ظل الانفتاح ، رغم تزايد التسهيلات والضمانات منذ عام ١٩٧١ ، متواضع الى حد كبير . إذ لم يتعد معدل التدفق السنوى خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٧٧ ٦ – ٧٪ من الاستثمارات المطلوبة للتنمية الاقتصادية وربما أقل كثيرا من ذلك ، يضاف الى هذا أن هناك درجة كبيرة من التركيز فى تدفق رأس المال الاجنبى على السياحة والصناعات الاستهلاكية وهى مجالات هامشية بالنسبة لتنمية الاقتصاد القومى . وبذلك فان سياسة الانفتاح قد ترتب عليها رفع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستيراد .

(هـ) إن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فى بعدها الداخلى ، ترتب عليها نمو رأسمالية محلية تشارك رأس المال الاجنبى ، وتهتم أساسا بالنشاط التجارى ، ولها صبغة عائلية واضحة ، وكما رأينا ، فان قانون الاستثمار العربى والاجنبى يقدم مزايا متعددة فى شكل اعفاءات ضريبية وجمركية للمشروعات التى تنشأ فى ظله . ويترتب على الصفة العائلية للرأسمالية المحلية المستفيدة من القانون المذكور أن يزداد توزيع الدخل سوءاً فى مصر ، إذ يحظى عدد قليل من العائلات ، من خلال قانون الاستثمار ، بمزايا دخلية على حساب باقى فئات الشعب المصرى .

الحواشي :

(١) فهناك الكثير من الجدل على صفحات الجرائد السيارة والمجلات غير المتخصصة ، وهو جدل لا غنى عنه لإخصاب الحياة العامة ويحتمه البعد السياسى الهام لهذه التحولات . لكن حتى على هذا المستوى تناول الجدل ، ربما بحكم طبيعته ، قضايا جزئية دون أية محاولة واعية لتجميع الصورة . ويختلف عن هذا كتاب الدكتور فؤاد مرسى **هذا الانفتاح الاقتصادى** (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦) الذى يعتبر بحق أهم الاسهامات الجادة فى هذا الموضوع حتى الآن . أنظر أيضا التحليل الهام الذى قدمه الدكتور على الجريتلى فى كتابه خمسة وعشرون عاما ؛ دراسة تحليلة للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، صص ٢٦٨ - ٢٨٩ .

(٢) الرئيس محمد أنور السادات ، **ورقة أكتوبر** (القاهرة ، هيئة الاستعلامات أبريل ١٩٧٤) ، ص ٦٢ .

(٣) المرجع السابق مباشرة ، ص ٣٤ - ٣٧

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٧

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٩

(٦) المرجع السابق ، ص ٣٩

(٧) انظر د . محمد محمود الامام « **دور رأس المال الاجنبى فى التنمية طويلة الأجل** » ،

فى : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، **التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٩٧ – ١٠٨ وقد ظهر فى شكل أكثر تفصيلا فى :

El-Imam, «**The Role of Foreign Capital in Long-term Development**», Memo. No. 1156 Institute of National Planning.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى «أن مساهمة رأس المال الأجنبى على أهميتها يجب أن تحدد فى ضوء دراسة وافية للحاضر والمستقبل ، تأخذ فى اعتبارها العوامل الأخرى التى لم نشأ أن نتعرض لها ، مثل الأثر على النظام الاقتصادى فى مجموعة ، بل والأوضاع الاجتماعية والسياسية . **ومالم تصحبها سياسة إدخارية تصديرية جادة فسوف يفوق ضررها نفعها ، بل قد يدرك رأس المال الأجنبى هذه الحقيقة فيقلع عن الدولة تاركا اقتصادها أفقر مما كان**» (١٠٨)

(٨) فالتكنولوجيا التى ترد بصحبة رأس المال الأجنبى غالبا ما تكون من النوع غير الملائم لظروف البلد المتلقى ، وعادة ما تتمثل فى سلع أكثر منها فى عمليات انتاجية . انظر

Hugo Redice (ed) **International Firms and Modern Imperialism** Penguin Books, 1975).

خصوصا الجزء الرابع الذى يحتوى على مقالين هامين عن دور التكنولوجيا فى العالم الثالث .

(٩) تحاشينا عن عمد ، استخدام تعبير «بلد متخلف» نظرا للمضمون اللا تاريخى لهذا التعبير فحالة التخلف التى تعانى منها دول العالم الثالث الان فرضت عليها فرضا منذ بداية عصر الاستعمار الحديث والذى شهد التحول من النظام الاقطاعى إلى النظام الرأسمالى فى أوربا الغربية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر . انظر بول أ . باران ، **الاقتصاد السياسى للتنمية** ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الحقيقة ، ١٩٧١ ، وخاصة الفصل الخامس حول جذور التخلف ، ص ص ٢٠٢ – ٢٣٧ أنظر أيضا .

Andre G. Frank, «The Development of Underdevelopment» in **Latin America Underdevelopment or Revolution** (New York, 1969); Samir Amin, **Unequal Development An Essay on the social formation of peripheral capitalism,** translated by Brian Pearce (New York and London: Monthly Review Press, 1976), PP. 198-292 **Idom, Accumulation on a World Scale (New York: Monthly Review Press, 1975).**

وفيما يتعلق بمصر ، راجع .

A. Abdel-Rahim Mustafa «The breakdown in monopply system in Egypt ater 1840» in P.M. Helt (ed) **Political and Social Change in Modern Egypt** (London Oxfoed V. Press, 1968) Roger Owen, «Egypt Europe from French Expedition to British Occupation» in Roger Owen and Bob Sutcliffe (eds.) Studies in the Theory of Imperialism (London: Longman, 1972).

صبحى وحيدة ، **فى أصول المسألة المصرية**دار النهضة المصرية ، ١٩٥٠ .

جون مارلو ، **تاريخ النهب الاستعمارى لمصر** ، ترجمة د . عبد العظيم رمضان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

(١٠) فالمجتمع المصرى بعد هذا «التحول الاشتراكى» لم يصبح مجتمعا اشتراكيا فى تصورنا ! فالمجتمع الاشتراكى مجتمع يسيطر فيه الشعب على وسائل الانتاج ، وبالتالى يديرها لصالحه ، ويتم فيه اقتسام الناتج الاجتماعى طبقا لمساهمة الأفراد بجهدهم كما ونوعا . وكل ما حدث بعد «التحول الاشتراكى» هو تملك الدولة ، ممثلة فى الحكومة وجهازها البيروقراطى ، لوسائل الانتاج . وفى مجتمع غير ديمقراطى ، فان تملك الدولة لوسائل الانتاج لا يعنى بالضرورة ، ولا يضمن ، سيطرة الشعب على وسائل الانتاج .

(١١) تمثلت جزئية التحول فى بقاء قطاعات هامة مثل المقاولات والتجارة الداخلية فى يد القطاع الخاص . أى أن بعض قطاعات الانتاج (بغض النظر عن الزراعة فى هذا المجال) ، ومعظم قطاعات التوزيع ، قد بقيت فى يد القطاع الخاص . وتمثلت بيروقراطية التحول فى إدارة المشروعات التى نقلت ملكيتها إلى الدولة بعيدا عن أى رقابة شعبية أو سياسية . وترتب على هذا الوضع أن بدأ القطاع الخاص يستخدم القطاع العام لصالحه ، وبدأت تتكون تحت السطح فئة رأسمالية امتد نشاطها من المقاولات والتجارة الداخلية إلى التهريب والاتجار فى العقارات والنقد الأجنبى ... الخ ، ولقد تم هذا بتحالف الرأسمالية القديمة (رأسمالية ما قبل «التحول الاشتراكى») مع قيادات رأسمالية الدولة ورجال السياسة والجيش . وبعد أن تحقق لهذه الفئات أقصى ما يمكنها الحصول عليه فى ظل الاطار الاقتصادى – الاجتماعى القائم (والمتمثل فى رأسمالية المشروع العام) ، بدأت تضغط جهرا للتحول بشكل سافر إلى رأسمالية المشروع الخاص – أى إلى تقنين وضع قائم بالفعل . وتمثل هذا الضغط فى الدعوة للانفتاح . وليس سراً الآن أن بعض قيادات نظام ١٩٥٢ قد انطلقت فى قطاع الاعمال الخاصة فى عهد الانفتاح .

Gouda Abdel-Khalek, «**Open-Door Economic Policy and Economic Growth in Egypt** 1971-1977. January 1978 (Mimeographed)

(١٣) تمت بلوزة هذه النقطة فى المرجع السابق مباشرة .

(١٤) المادة ٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧

(١٥) المادة ٤ من القانون المذكور .

(١٦) المادة ٩ من القانون المذكور .

(١٧) المادة ٧ من القانون المذكور .

(١٨) المادة ١٦ من القانون المذكور .

(١٩) والنغمة السائدة هنا هى نغمة القصور : فالقانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ كان قاصرا عن جذب رأس المال الأجنبى ، لذلك عدل وصدر محله القانون ٤٣ لسنة ٧٤ ، وبعد ثلاث سنوات أخرى ، اكتشف أن القانون المذكور لا يزال «قاصرا» عن تحقيق الهدف ، ولذلك عدل وصدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . وبذلك نلاحظ أن قانون الاستثمار له دورة حياة لا تتعدى ثلاث سنوات فقط . وهذا فى حد ذاته يضفى على بيئة الاستثمار درجة من عدم الاستقرار كفيلة بتنشيطه ، كما أنه يخلق لدى المستثمر الأجنبى الرغبة فى طلب المزيد من التسهيلات والامتيازات والضمانات .

(٢٠) انظر جلال أمين ، «تنمية أم تبعية اقتصادية» **مصر المعاصرة** ، العدد ٣٦٦ (أكتوبر ١٩٧٦) .

(٢١) وهو ما يسميه سمير أمين extraverted development

انظر كتابه الهام

Samir Amin, Unequal Development, Astudy of Social formations of peripheral Canitalism, New York: Monthly Review Press, 1967.

(٢٢) فى ندوة عن الاستيراد بدون تحويل عملة عقدتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٧٨/٢/٢٠ ذكر السيد وزير التجارة أن الاستيراد أصبح الان مقصوراً على المصريين دون الاجانب .

(٢٣) وينطبق هذا بدرجة أكبر على الفترة ١٩٦٠/٦١ – ١٩٦٤/٦٥ منه على الفترة ١٩٦٥/٦٦ – ١٩٦٩ – ٧٠ . فى الفترة الثانية تأثر الاقتصاد المصرى بحرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف خلال ١٩٦٨ و ١٩٦٩ .

(٢٤) وحتى ولولم توجد فجوة ادخار، فان الاستثمار يتطلب سلعا انتاجية قد لا يتيسر انتاجها فى الداخل وبالتالى يتحتم استيرادها . فالواردات هامة للجهد الاستثمارى حتى لولم توجد مشكلة فى تمويل الاستثمار .

(٢٥) الا اذا كان مجال النشاط يتميز بدرجة عالية من الاحتكار ، ففى هذه الحالة لا يفل الاحتكار إلا الاحتكار المقابل . وهناك الكثير من الدلائل على أن التجارة الخارجية تحتكرها الحكومات والشركات متعددة الجنسية كذلك الحال اذا كان المشروع يواجه منحنى نفقة متناقضة ، وفى هذه الحالة تستحيل المنافسة . انظر

Poul A. Samuelson and Anthony Scott:
Economics, Third Canadian edition (Toronto: Mcgraw-Hill Co, 1971), PP. 576-7.

(٢٦) انظر البيانات فيما بعد للتدليل على وجهة النظر هذه .

(٢٧) والقرار المشهور ١١٩ لسنة ١٩٧٧ ، الذى أصدره وزير التجارة بتحديد حد أقصى لنسبة الربح فى السلع المستوردة يساوى ٣٠٪ هو خير دليل على ذلك .

(٢٨) تتمثل السوق الموازية فى بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى بعلاوة تشجعية ، وقد بدأ العمل بها عام ١٩٧٣ .

(٢٩) كما ذكرنا فى القسم الثانى من هذا البحث ، يجىء الاتجاه للانفتاح تحت ضغوط خارجية . وجاء الضغط لإلغاء اتفاقات التجارة والدفع من جانب صندوق النقد الدولى . وقد تم حتى الآن (فبراير ١٩٧٨) إلغاء العمل باتفاقات مع ٢٢ دولة . وبناء على المباحثات الأخيرة مع صندوق النقد الدولى تقرر إلغاء العمل بمزيد منها ، انظر **الأهرام** ١٩٧٨/٢/٢٦ .

(٣٠) أنظر **الأهرام** ، الأحد ١٥ يناير ١٩٧٨ . فقد أعلن السيد/ ممدوح سالم رئيس الوزراء أن الحكمة من هذا الاجراء هى جعل كل مواطن مالكا لوسائل الانتاج . لكن وإن كان هذا الحق مقررا نظرايا ، إلا أنه ليس فى مقدور كل مواطن شراء جزء من رأس المال . وبالتالى قد يؤدى بيع أسهم شركات القطاع العام إلى العكس تماما ، حيث يستطيع البعض أن يملك ويتحكم ، ويجرد البعض الآخر من أى ملكية أو سيطرة .

(٣١) لن يسرى بيع أسهم شركات القطاع العام فى كل الشركات ، وإنما تلك التى يساهم فيها القطاع الخاص بالفعل وعددها ١٩ شركة ، على أن تكون البداية بثلاث شركات

ناجحة وهى شركة مصر للغزل والنسيج بدمياط والشركة المصرية للكتان والقطن بالاسكندرية وشركة مصر للألبان بالقاهرة . أنظر **الأهرام ،١٩٧٨/٢/٢** .

(٣٢) **البنك الأهلى المصرى** ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد ٢٨ ، العدد ٤ (١٩٧٥) ص٤٢٤ - ٤٢٥

(٣٣) سواء فى تكوين رأس المال الثابت أو فى تراكم المخزون .

(٣٤) بخلاف مجموعة الوقود ومجموعة المواد الخام بالطبع .

(٣٥) جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، **تقرير أولى عن متابعة وتقييم النمو الاقتصادى والاجتماعى فى جمهورية مصر العربية** ، ١٩٧٤ (١٥ ديسمبر ١٩٧٥) ، ص٤٠ .

(٣٦) لاحظ أنه من بين مكونات مجموعة المواد الخام والسلع الرأسمالية توجد الالات والاجهزة الكهربائية ووسائل النقل . والبند الأول يحتوى ، على الأقل جزئيا ، على سلع استهلاكية معمرة مثل الثلاجات والغسالات وأجهزة الراديو والتلفزيون والتسجيل ... الخ ، كما يحتوى البند الثانى على سيارات الركوب ، وهى ما تعد أيضا من قبيل السلع الاستهلاكية . ومن هنا فان نصيب السلع الرأسمالية فى الواردات كما يظهره الجدول (٤) ينطوى على قدر من المغالاة .

(٣٧) لا يمكن أن نغفل أيضا أثر التدهور فى العلاقات المصرية - السوفيتية على التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية .

(٣٨) فى الواقع أن هذين القطاعين لا يمثلان كل الأنشطة الأولية إذ أن التعدين ، وهو نشاط أولى ادمج مع الصناعة فى بيانات الجدول .

(٣٩) فقد كانت الاستثمارات فى قطاع البترول عام ١٩٧٦ أعلى من الاستثمارات الفعلية فى نفس القطاع عام ١٩٧٥ بنسبة ٧٨٫٨٪ راجع ، البنك الأهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد ٣٠ العدد ٢ (١٩٧٧) ، ص ١٦٤ .

(٤٠) انظر ، جمهورية مصر العربية ، **بيان السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط إلى مجلس الشعب حول مشروع اطار خطة ١٩٧٨ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** (ديسمبر ١٩٧٧) .

(٤١) انظر البنك المركزى المصرى ، **المجلة الاقتصادية** ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول (١٩٧٣) ص ٢٥ - ٢٩ .

(٤٢) انظر بيان السيد نائب رئيس الوزراء ، المرجع السابق ، ص ٩ - ١٠ .

(٤٣) المرجع السابق مباشرة .

(٤٤) بيان السيد رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة فى : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب الفصل التشريعى الثانى ، دور الانعقاد العادى الثانى ، **مضبطة الجلسة السابعة المعقودة صباح يوم الأحد ٢٤ من ذى الحجة سنة ١٣٩٧ ، الموافق ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧** ، طبعة مؤقتة

(٤٥) انظر

Investment and Free Zones Authority, **Fact and Figures II** (Dec. 1977)

(٤٦) أى باستبعاد مشروعات المناطق الحرة العامة والخاصة ، لان معظم المشروعات المناطق الحرة ذات طبيعة تجارية وليست إنتاجية بالمعنى الضيق .

(٤٧) إذا افترضنا أن نسبة النقد الاجنبى فى الاستثمار تساوى نسبة النقد الاجنبى فى رأس المال (والأخيرة تبلغ ٧٦٪) فمعنى ذلك أن اجمالى الاستثمار بالنقد الاجنبى حتى نهاية ١٩٧٧ يصل إلى حوالى ٢١٤ مليون جنيه .

(٤٨) الرقم الأخير يساوى ٢١٤ مليون جنيه مضافا إليه ١٫١٧ × ٠٫٥٩ حيث إلـ ١٫١٧ تمثل إجمالى الاستثمار فى المشروعات تحت التنفيذ ، والـ ٠٫٥٩ هى نسبة النقد الأجنبى فى رأسمال المشروعات تحت التنفيذ (أى ٢١٤ + ٦٩٠) .

(٤٩) فالاسكان الاقتصادى فى مصر محدود الايجار اداريا . وبالتالى لا يشكل مجالا مغريا للاستثمار الخاص .

(٥٠) انظر د . محيا زيتون ، «نحو أساس موضوعى لتحديد دور السياحة فى تنمية الاقتصاد المصرى» بحيث قدم للمؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧ .

انظر أيضا :

J. Diamond «Tourism's role in economic development: The case re-examinde» Economic Development and Cultural Change, Vol. 25, No. 3

(٥١) فى مؤتمر عقد مؤخرا لتقييم تجربة الانفتاح اشترك فيه الف مستثمر وعدد من المسئولين اتفق الجميع على أن البنوك الاجنبية لم تقم بدورها الكامل حتى الآن فى الاستثمار طويل الاجل .. بل وانها شاركت البنوك المحلية فى جذب ودائع المصريين العاملين فى الخارج . وأشار أحد المسئولين صراحة إلى أن جزءاً من هذه الودائع يستثمر خارج البلاد . انظر **أخبار اليوم** ١٩٧٨/٢/١٨ .

(٥٢) انظر البنك الأهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد ٣٠ ، العدد ٢ ، (١٩٧٧) .

(٥٣) لا تغطى هذه الدراسة مشروعات التوكيلات التجارية ، اذ لم نستطع الاستدلال على مصدر للمعلومات حولها . لكنا نعرف من اعلانات الجرائد اليومية أن بعض أقطاب نظام ١٩٥٢ يشغلون بالوكالة التجارية للشركات الأجنبية . ونذكر على سبيل المثال وجيه أباظة صاحب توكيل بيجو .

(٥٤) انظر **الجريدة الرسمية** ، أعداد مختلفة تغطى السنوات ١٩٧٥ — ١٩٧٧ .

(٥٥) Marchant Capital

(٥٦) وهو امر ليس باليسير حقا .

(٥٧) فمنذ ٧٠/١٩٦٩ والرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين فى الريف قد سبق الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين فى الحضر . انظر الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، **النشرة الشهرية للارقام القياسية لاسعار المستهلكين ، مارس ١٩٧٥** (مايو ١٩٧٥) ص٦ و ص٢٦ .

(٥٨) راجع فى تفصيلات هذه النقطة ، د . عبد المنعم راضى ، «دراسة فى التضخم فى الاقتصاد المصرى» ، **مصر المعاصرة** ، المجلد ٦٨ ، العدد ٣٦٧ (يناير ١٩٧٨) .

(٥٩) باستثناء القرار الوزارى الشهير ١١٩ ، الذى لا زال يثير جدلا كثيراً .

(٦٠) راجع فى التطورات التى شهدتها تلك الفترة الحاسمة فى تاريخ مصر .

صبحى وحيدة ، **فى أصول المسألة المصرية** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ ، ص ١١٧ — ١٨٦ . وأيضا .

A. Abdel-Rahim Mustafa, The Breakdown in the Monopoly System in Egypt after 1840 «in P. M. Holt (ed) **Political and Social Change in Modern Egypt** (London: Oxcord U. Press, 1968) Roger Own», Egypt and Europe: from French expedition to British Occupation in Roger Owen and Bob Sutcliff (eds) Studies in the Theory of Inmerialism (London: Longman 1972).

جون مارلو ، **تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ١٧٩٨ – ١٨٨٢** ، ترجمة الدكتور عبد العظيم رمضان القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

(٦١) ولاشك أن هذه النقطة جديرة بالدراسة من وجهة نظر كتابة التاريخ الاقتصادى الحديث والمعاصر لمصر . اذ كما يتضح على سطح الاشياء على الاقل ، يبدوأن عامل الفرض الخارجى كان أكثر أهمية فى العملية الأولى منه فى الثانية . ولا يعنى هذا غياب عامل الفرض الخارجى فى عملية الدمج الرأسمالى فى الربع الأخير من القرن العشرين . فليس يخاف علينا ما يمارسه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وحكومات الدول الغربية (ممثله فيما يسمى المجموعة الاستثمارية) من ضغوط هذا المجال .

(٦٢) اى دمج الاقتصاد المصرى فى إطار الإقليم العربى أو المنطقة العربية .

بعض قضايا

الانفتاح الاقتصادى فى مصر

د . جلال أحمد أمين

١ – تمهيد

منذ ١٤٠ عام وقعت انجلترا مع الباب العالى اتفاقية ١٨٣٨ التى تعهدت الامبراطورية العثمانية بمقتضاها بالغاء كافة الاحتكارات التجارية على امتداد الامبراطورية بأسرها ، ولكن المعاهدة كانت تستهدف على الاخص القضاء على السياسة الاقتصادية التى يطبقها محمد على فى مصر والمناطق الواقعة تحت نفوذه . وقد فرضت هذه المعاهدة سياسة « الباب المفتوح » على مصر ، فأنهت نظاما كان محمد على فيه هو « المالك الوحيد والصناعى الوحيد والتاجر الوحيد فى بلاده » ، ورفعت ما كان قد أقامه من حماية للصناعات المصرية الناشئة . وخفض حجم الجيش المصرى الذى كانت هذه الصناعات تعتمد عليه فى تسويق منتجاتها .

ولم تمض على وفاة محمد على سنوات قليلة حتى كانت مصر « قد تحولت فى واقع الأمر إلى مستعمرة أوروبية ، دون أن تطلق رصاصة واحدة »[١] . فاندمجت مصر فى السوق العالمية كاقتصاد تابع ، اذ اعتمدت مصر اعتمادا متزايدا على تصدير القطن[٢] ، ثم بدأ تدفق الاستثمارات الأجنبية على قطاع التصدير والخدمات المتصلة به ، وانحصر الجزء الأكبر من

الانفاق فى اوجه النشاط التى تخدم نفس القطاع ، وفشلت المحاولات القليلة لانشاء صناعة وطنية حديثة تحت وطأة المنافسة من الواردات . ولم تتكرر محاولة محمد على لبناء اقتصاد مكتف بذاته صناعيا لمدة تقرب من مائة عام . ولم تنحسر هذه الحقبة الا فى نهاية العشرينات ومطلع الثلاثينات من القرن الحالى بسبب ما واجهه قطاع التصدير من صعوبات نتيجة للازمة العالمية ، واستعادة مصر لحريتها فى اقامة تعريفات جمركية حمائية فى ١٩٣٠ .

وقد شهد المجتمع المصرى ايضا خلال المائة عام التالية لسقوط سياسة محمد على ، بزوغ الملكية الخاصة للاراضى الزراعية وبداية تراكم الملكيات الزراعية الكبيرة ، كما خضع المجتمع المصرى خلالها لعملية «تغريب» لم يخضع لمثلها فى عهده رغم محاولاته الناجحة للافادة من العناصر الايجابية فى الحضارة الأوربية . فقد كان الأوربيون فى عهده قليلى العدد ، معظمهم من المتعملين «اتخذوا من مصر موطنا لهم ، واتحدت مصلحتهم مع مصلحة مصر وحاكمها ، ولم يكونوا يزورون اوربا الا لماما ، ولم يريدوا ولا استطاعوا ان يعزلوا انفسهم عن بقية اهل مصر ، ولم يكن لهم احياء أوربية خاصة بهم فى القاهرة أو الاسكندرية ، وسكن الموظفون والتجار الأوربيون فى مثل مساكن المصريين ، ولبسوا مثل لباسهم وتناولوا نفس الطعام»(٣) . ثم تعرضت مصر مع تطبيق سياسة الباب المفتوح لهجوم عنيف من الثقافة الغربية التى اتت مع المغامرين من الأوربيين ومع السلع المستوردة والاستثمارات الأجنبية .

ولا يمكن للمرء الا أن يلاحظ أوجه الشبه الكبير بين ما بدأ يحدث من تحول فى السياسة الاقتصادية والمجتمع المصرى خلال السنوات القليلة الماضية ، وما جرى من تحول فى النظام والمجتمع المصرى ابتداء من منتصف القرن الماضى ، على الرغم من التفاوت الكبير بين ظروف العصرين . وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة لم تشهد الا مجرد الارهاصات الأولى لهذا التحول فانه ليس من الصعب التنبؤ بما ينطوى عليه هذا التحول من اخطار على الاستقلال الاقتصادى وعلى نمط توزيع الدخل وعلى الثقافة الوطنية ، فكما حدث خلال العقود التسعة التالية لسنة ١٨٣٨ يتحول الاقتصاد المصرى الان بالتدريج إلى اقتصاد تابع ، تحل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية ، وتحل الواردات الأجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة المصرية ، وتنصرف الاستثمارات تدريجيا عن فروع الانتاج المتجهة لاشباع السوق المحلية لصالح قطاع الخدمات وقطاعات التصدير . كذلك يظهر اتجاه نحو تزايد التفاوت فى الدخول ، فى نفس الوقت الذى تجرى فيه عملية «طرد» للثقافة الوطنية واحلال الثقافة الغربية محلها .

وفى هذه الورقة احاول أن أتناول هذه الاخطار الرئيسية الثلاثة لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، كما تسفر عنها البدايات الأولى لتطبيق هذه السياسة خلال السبعينات .

٢ - الانفتاح والتبعية الاقتصادية

كانت فترة الخمس سنوات ٦٠ - ١٩٦٥ ، التى شهدت الخطة الخمسية الوحيدة التى تم تطبيقها فى مصر ، هى أيضا أكثر فترات النمو الاقتصادى فى مصر» انغلاقا عن العالم الخارجى طوال ربع القرن الماضى على الأقل ، ففرضت قيود شديدة على الواردات غير الضرورية ، وأغلق الباب فى وجه الاستثمارات الأجنبية الخاصة الا فى عدد محدود من الفروع التى لم يكن من الممكن الاستغناء فيها عن الخبرة الأجنبية . ولكن اعتمد فى تمويل الخطة اعتمادا كبيرا على المعونات الأجنبية ، حيث مولت هذه المعونات نحو ربع اجمالى استثمارات الخطة ونحو ٤٠٪ من الاستثمار فى سنة ١٩٦٤/٦٣ .

وقد كان هذا من أهم ما وجه من انتقادات لنمط التنمية المصرية خلال هذه الفترة ، فاذا لم تتجاوز نسبة الادخار إلى اجمالى الناتج المحلى ١٢ر٧٪ فى المتوسط ، وصف بنت هانسن هذا الانخفاض فى معدل الادخار بأنه «أكثر ملامح الاقتصاد المصرى اظلاما» ووصف قطاع التجارة الخارجية بأنه «بمدى بعيد ، أضعف أجزاء الخطة»(٤) ، وكتب روبرت مابرو «أن أكثر سمات الاداء الاقتصادى المصرى مدعاة للقلق هو الفشل فى رفع معدل الادخار»(٥) .

ورغم سلامة هذا الانتقاد فان تجربة السبعينات من شأنها أن تظهر هذا «الاعتماد الكبير» على المعونات الأجنبية بمظهر مختلف . فبالمقارنة بمعدل ادخار قدره ١٢ر٧٪ خلال الفترة (٥٩/٦٠ - ٦٤/١٩٦٥) ، انخفض هذا المعدل خلال السنوات (٧٠/٧١ - ١٩٧٥) إلى ٥ر٤٪ من اجمالى الناتج المحلى . وبينما لم يتجاوز مجموع العجز فى ميزان المدفوعات المصرى خلال سنوات الخطة الخمسية كلها ٤١٣ مليون جنيه ، أى ما يقرب فى المتوسط من ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى(٦) ، بلغ العجز فى ميزان المعاملات الجارية فى ١٩٧٥ وحدها ٩٦٩ مليون جنيه أو ٢١٪ من الناتج المحلى(٧) فاذا أضفنا إلى عجز ميزان المعاملات الجارية ما كان على مصر سداده من التزامات أجنبية ، نجد أن هذا العجز زاد من ١٥ر٨٪ من الناتج القومى فى ١٩٧٢ ، إلى ١٧ر٧٪ فى ١٩٧٣ ، الى ٢٧ر٢٪ فى ١٩٧٤ حتى بلغ ٣٩ر٣٪ فى ١٩٧٥(٨) .

ان هذه الزيادة الكبيرة فى الاعتماد على الموارد الخارجية خلال الفترة (٧٠ ـ ١٩٧٥) بالمقارنة بالفترة (٦٠ ـ ١٩٦٥) لا يمكن رد الجزء الاكبر منها الا الى زيادة الطموح فى معدل الاستثمار ولا الى الارتفاع فى الاسعار العالمية . فمعدل الاستثمار الاجمالى خلال الفترة (٧١/٧٠ ـ ١٩٧٥) كان أقل منه فى فترة الخطة الخمسية الاولى[٩] . أما ارتفاع الاسعار العالمية فيلاحظ أنه على الرغم من زيادة حجم العجز فى ميزان المعاملات الجارية فيما بين ٧٤ و ١٩٧٥ من ٦٣٧ مليون جنيه الى ٩٦٩ مليون (أى بنسبة ٥٢٪) كانت أسعار الواردات فى ١٩٧٥ أقل بصفة عامة منها فى ١٩٧٤ ، فيما عدا الواردات من السلع الاستهلاكية التى ارتفعت اسعارها بما لايزيد عن ٤٪ وانخفضت قيمة واردات القمح ، وهو أهم الواردات المصرية على الاطلاق ، فى نفس السنة ، من ٣٠٢ مليون جنيه الى ٢٥٢ مليون . وهكذا بينما زادت قيمة الواردات السلعية من ٥٠٠ مليون جنيه الى ٦١٢٫٥ مليون فيما بين ٧٤ و ١٩٧٥ ، أى بمقدار ١١٢٫٥ مليون جنيه ، لايرجع من هذه الزيادة الى أثر زيادة الاسعار الا ١٩ مليون جنيه ، بينما يرجع نحو ٩٣ مليون جنيه الى أثر زيادة الكميات المستوردة[١٠] .

ان الجزء الأكبر من المسئولية عن تزايد العجز فى ميزان المدفوعات يجب رده اذن إلى الزيادة فى كمية الواردات من السلع الاستهلاكية ، وعجز الصادرات عن مواجهة هذه الزيادة ، بالإضافة إلى الافراط فى الاعتماد على القروض المصرفية قصيرة الأجل باسعار فائدة بالغة الارتفاع .

أما الزيادة فى كمية الواردات من السلع الاستهلاكية ، فان جزءاً منها يرجع إلى تخفيف القيود على حرية استيراد السلع الكمالية[١١] فان الجزء الأكبر منها يعود إلى عجز الانتاج الزراعى والصناعى المحلى عن مواجهة الزيادة فى الطلب على السلع الضرورية ، وهذا العجز بدوره ، وان كان يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار منذ منتصف الستينات فانه ازداد حدة بسبب ميل توزيع الاستثمارات لصالح قطاع الخدمات وميل نصيب القطاعات السلعية وعلى الاخص القطاع الزراعى[١٢] من اجمالى الاستثمارات إلى التدهور خلال الفترة (٧٢/٧١ - ١٩٧٥) بالمقارنة بفترة الخطة الخمسية الأولى (انظر الجدول ١) . ومن ثم بينما اتسمت الفترة (٦٠/٥٩ – ١٩٦٥/٦٤) بدرجة ملحوظة من الثبات فى نصيب القطاعات السلعية من الناتج المحلى الاجمالى ، اظهر هذا النصيب فى السبعينات ميلا إلى التدهور لصالح قطاع الخدمات (انظر الجدولين ٢ ، ٣) وكما انعكس هذا التراخى فى الاستثمار فى القطاعات السلعية ، وعلى الاخص فى الزراعة فى النمو السريع فى كمية الواردات من بعض السلع الاساسية[١٣] ،

الجدول (١)

التوزيع النسبى لاجمالى الاستثمارات بأسعار السوق الجارية

	٥٩/٦٠ – ١٩٦٤/١٩٦٥	٧١/٧٢ – ١٩٧٥
الزراعة (بما فى ذلك السد العالى)	٢٣٫٤	٩٫٥
الصناعة والتعدين والكهرباء	٣٤٫١	٣٩٫٥
التشييد	٠٫٩	١٫٦
النقل والمواصلات والتخزين	١٩٫٦	٢٧٫٢
التجارة والمال	١٫٣	١٫٠
الاسكان	١٠٫٧	١٠٫٧
المرافق العامة	٣٫٣	٤٫٠
خدمات أخرى (بما فى ذلك الحكومة)	٦٫٨	٦٫٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر . Hansen, B., **Op. Cit.**, P. 35 & Central Bank of Egypt, **Annual Report**, 1976.

الجدول رقم (٢)

معدلات النمو فى قطاعات الاقتصاد القومى

	٥٩/٦٠ – ١٩٦٤/٦٥ بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/٦٠ (٪ مركبة)	١٩٧٠/٧١ – ١٩٧٥ بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠ (٪ مركبة)
الزراعة	٣٫٣	٢٫٤
الصناعة	٨٫٥	٤٫٣
الكهرباء	١٩٫١	١٤٫٩
التشييد	١٠٫٤	٢٫٩
النقل والمواصلات والتخزين	١١٫١	١٣٫٣
التجارة والمال	٣٫٣	٩٫٥
المساكن	١٫٩	٢٫٠
المرافق العامة	٢٫٨	٨٫٩
خدمات أخرى (بما فى ذلك الحكومة)	٤٫١	٢٫٧
مجموع الناتج المحلى الاجمالى	٥٫٥	٤٫٥

المصدر : ٥٩/٦٠ – ٦٤/١٩٦٥ Hasen, **Op. Cit.**, P. 31

٧٠/٧١ – ١٩٧٥ Ibid, **Op. Cit.**, statistical Appendix Economic Fatigue

ولكننا عدلنا نسبة الزيادة فى « الخدمات الاخرى – بما فى ذلك الحكومة » فى الفترة ٧٠/٧١ – ٧٥ على أساس أن الرقم الوارد بتقرير البنك الدولى المشار اليه يعكس الزيادة « بالاسعار الجارية » ، أى الزيادة فى الأجور ، وقد فضلنا استخدام نسبة الزيادة فى العمالة فى هذا القطاع الوارد فى الجدول (٥) للدلالة على معدل النمو الحقيقى فى هذا القطاع ، ولا مكان مقارنته بمعدل النمو الحقيقى فى هذا القطاع فى الفترة ٥٩/٦٠ – ٦٤/٦٥ . كذلك عدلنا نسبة الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى لتتفق مع التعديل السابق .

الجدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للناتج المحلى الاجمالى

للقطاعات السلعية وقطاعات الخدمات

	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣	٧٤	٧٥
القطاعات السلعية	٥٥ر٩	٥٤ر٧	٥٤ر٨	٥٥ر٨	٥٦ر١	٥٥ر٤	٥٥ر٦	٥٤ر٨	٥٣ر٠	٥١ر٥	٥١ر٣
قطاعات الخدمات	٤٤ر١	٤٥ر٣	٤٥ر٢	٤٤ر٢	٤٣ر٩	٤٤ر٦	٤٤ر٤	٤٥ر٢	٤٧ر٠	٤٨ر٥	٤٨ر٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : كالجدول (٢)

الجدول رقم (٤)

معدل الزيادة السنوية (أو النقص) فى انتاج بعض المنتجات الصناعية(٪) (٧٢ — ١٩٧٥)

غزل القطن	٠ر٦٦	الورق	٢ر٢-	حديد التسليح	٢ر٨-
المنسوجات الوطنية	٢ر٠٠	نترات الأمونيا	٠ر٦٧	الواح الصلب	٦
السكر	٤ر٧-	الأطارات	٠ر٢-	الاسمنت	٢ر٥-
الجبن	٤ر٤٠	السيارات	٢٩ر٧	طوب البناء	٤ر٥
زيت بذرة القطن	٣ر٧٠	الجرارات	٣ر٨	الفوسفات	٨-
السجائر	٢ر٩-	الاتوبيسات	٦ر١-	خام الحديد	١٥٦

المصدر : حسب من IBRD, Op. Cit, Statistical Appendix, Table 8-1

انعكس أيضا فى تراخى نمو كمية الصادرات التقليدية والصناعية . فرغم زيادة قيمة الصادرات زيادة كبيرة بين ٧٣ – ١٩٧٥ (بنسبة ٥٥٪) كان مصدر هذه الزيادة بأكملها تقريبا هو الرتفاع فى الاسعار وليس فى الكميات المصدرة[١٤] .

ولكننا عدلنا نسبة الزيادة فى «الخدمات» الأخرى ـ بما فى ذلك الحكومة» فى الفترة ٧١/٧٠ ـ ٧٥ على اساس ان الرقم الوارد بتقرير البنك الدولى المشار اليه يعكس الزيادة «بالاسعار الجارية» ، أى الزيادة فى الأجور ، وقد فضلنا استخدام نسبة الزيادة فى العمالة فى هذا القطاع الوارد فى الجدول (٥) للدلالة على معدل النمو الحقيقى فى هذا القطاع ، ولأمكان مقارنته بمعدل النمو الحقيقى فى هذا القطاع فى الفترة ٦٠/٥٩ ـ٦٥/٦٤ . كذلك عدلنا نسبة الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى لنتفق مع التعديل السابق .

ولا يمكن فصل تراخى الاستثمار فى القطاعات السلعية عن سياسة الانفتاح الاقتصادى . فقد أدى فتح باب الاستيراد الى السماح للسلع المستورده بمنافسة الصناعات الوطنية فى القطاعين العام والخاص كالصناعات الغذائية والاقمشة والسجائر والورق ، وصرف المستثمر الفردى عن القطاعات الانتاجية لصالح الاستثمار فى التجارة وأعمال الوساطة بمختلف أنواعها بينما لم تعوض استثمارات القطاع العام هذا النقص ، الامر الذى أدى الى أن كان معدل النمو فى السنوات الأخيرة فى كثير من الصناعات الأساسية منخفضا للغاية أو سالبا (انظر الجدول ٤) . وكان معدل النمو فى الزراعة منخفضا للغاية (انظر الجدول ٢) .

وعلى الرغم من أن الجزء الاكبر من العجز فى ميزان المعاملات الجارية كان يتم تمويله منذ ١٩٦٨ عن التحويلات الرسمية من الدول العربية [١٥] ، فقد زاد منذ ١٩٧٢ الالتجاء الى القروض المصرفية قصيرة الأجل ، حتى بلغت نسبتها الى اجمالى العجز فى هذا الميزان ٣٦٪ فى سنة ١٩٧٤ [١٦] . وقد بلغ اجمالى ديون مصر من هذا النوع من القروض فى نهاية ١٩٧٦ مبلغ ٢٢٩٧ مليون دولار كان قد سحب منها حتى هذا التاريخ ١٤٤٧ مليون دولار (٥٦٥ مليون جنيه) وذلك من اجمالى ما كانت مصر مدينة به فى هذا التاريخ من ديون مدينة وقدره ٤٦٢٠ مليون جنيه ، أى كان نحو ١٢٪ من اجمالى الديون المدينة ، من القروض المصرفية قصيرة الاجل . وقد حمل هذا النوع من القروض ميزان المدفوعات أعباء ثقيلة تتمثل فى الفوائد الباهظة لنالمستحقة عليها وعلى التأخر فى سدادها [١٧] .

فى ١٩٦٤/٦٣ كان العجز فى ميزان العمليات الجارية قد بلغ ٣ر٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، فعمدت الحكومة الى مواجهته عن طريق ضغط الواردات ، ونجحت فى تخفيضها من ٤٩٢ مليون جنيه الى ٤٦٧ مليون فيما بين ٦٤/٦٣ و ١٩٦٥/٦٤ [١٨] ، فانخفض العجز فى هذه السنة الاخيرة الى ٣ر٧٪ من اجمالى الناتج المحلى . وفى ١٩٦٦ توقفت المساعدات الامريكية لمصر توقفا تاما فى نفس الوقت الذى كانت تتزايد فيه أعباء الانفاق العسكرى نتيجة لحرب اليمن ثم نتيجة لحرب ١٩٦٧ ، فعمدت الحكومة مرة أخرى الى تقييد الواردات فانخفضت قيمة الواردات السلعية من ٤٤٨ مليون جنيه فى ٦٦/٦٥ الى ٢٦١ مليون فى ١٩٦٩/٦٨ أى بنسبة ٤٢٪ فى سنتين [١٩] ، ولم يزد العجز فى هذه السنة الاخيرة على نحو ١٠٠ مليون جنيه اعتمد فى تغطيته على الدعم المقدم من بعض الدول العربية طبقا لاتفاقية الخرطوم ، ولم تكن القروض طويلة الاجل او قصيرة الاجل ذات اهمية تذكر فى تغطية هذا العجز . لقد كان هذا التخفيض لعجز ميزان المدفوعات على حساب معدل الاستثمار ومعدل النمو ، فانخفض معدل الاستثمار من ٢ر١٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ٦٤/٦٣ الى ٨ر١١٪ فى ٧٠/٦٩ ، ولكن مصر كانت على الاقل تعتمد حتى ذلك الوقت على مواردها الذاتية فى تمويل الجزء الاكبر من استثماراتها فى وقت حرمت فيه من ايرادات قناة السويس ، التى كانت مغلقة منذ حرب ١٩٦٧ ، ومن ايرادات بترول سيناء ، بسبب الاحتلال الاسرائيلى ، ومن اكتشافات جديدة للبترول ، بسبب احجام الشركات الاجنبية عن التنقيب الجدى عنه ، وفى ظل انفاق على حرب الاستنزاف بلغ فى الفترة ٦٦ ـ ١٩٧٠ نحو ٨ر١٣٪ من اجمالى الناتج القومى [٢٠] .

وفى ١٩٧٥ حينما بلغت نسبة العجز إلى ميزان المعاملات الجارية أكثر من خمس الناتج المحلى الاجمالى بدأت الحكومة فى محاولة تدارك الأمر ، فنجحت فى ١٩٧٦ فى تخفيض العجز بنسبة ٣٩٪ ، بسبب زيادة الايرادات غير المنظورة وبخاصة من ايرادات قناة السويس ، التى أعيد فتحها فى يونية ١٩٧٥ ، واستعادة بترول سيناء فى نوفمبر من نفس السنة ، وازدهار السياحة ، وزيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج . وعلى الرغم من استمرار عجز قدره ٥٩٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٦ ، تعبر تقارير البنك الدولى عن تفاؤلها بامكانية القضاء على هذا العجز فى أوائل الثمانينات بفضل مزيد من هذه المصادر الثلاث ، فضلا عن الزيادة المتوقعة فى صادرات البترول وفى الاستثمارات الأجنبية الخاصة . ولكن كلا من أسباب النجاح فى تخفيض العجز فى ١٩٧٦ وأسباب التفاؤل بالقضاء عليه بعد بضع سنوات ، يشير إلى ما يجرى فى الاقتصاد المصرى من تحول نحو أن يصبح اقتصادا تابعا ، يعتمد على تصدير الخدمات والمواد الأولية بدلا من السلع الزراعية أو الصناعية (٢١) ، وعلى رؤوس الأموال الأجنبية بدلا من الاعتماد على المدخرات المحلية (٢٢) .

على أن الفارق بين اعتماد مصر على رؤوس الأموال الأجنبية فى منتصف السبعينات وبينه فى أوائل الستينات لا يقتصر على مجرد الفارق بين حجم هذا الاعتماد فى الحالين . أهم من ذلك التغير الذى طرأ على طبيعة المعونات الأجنبية منذ ذلك الوقت . فقد اتسمت المعونات الأجنبية فى مطلع الستينات بقلة وطأتها نسبيا على حرية الدول المتلقية للمعونة . لقد كانت هذه الفترة هى أشد فترات الحرب حدة ، ومن ثم كانت من أقل فترات المعونات الاقتصادية قيدا على حرية الحركة للدول التى رفعت شعار عدم الانحياز . لقد كان يكفى كلا من الدولتين العظميين ، بدرجة لم تقبلها أى منهما قبل هذه الفترة أو بعدها ، أن تثبيت الدولة المتلقية للمعونة عدم ارتباطها باحلاف المعسكر الآخر ومصالحه الأساسية . ومن ثم استطاعت مصر أن تحصل على كميات كبيرة من القمح والمعونات الغذائية الأمريكية بأقل قدر من القيود ، وأن تحصل فى نفس الوقت على المعونة السوفيتية لبناء السد العالى ولتمويل عدد كبير من المشروعات الصناعية ، فى الوقت الذى كانت الحكومة المصرية تهاجم فيه كلا من المعسكرين ، أضف إلى ذلك أنه فى هذه الفترة كان اهتمام الدول الصناعية الغربية متجها إلى توسيع أسواقها الذاتية ، وزيادة تصريف منتجاتها فيما بينها ، فى ظل انتعاش اقتصادى واضح ، فكانت أوروبا منشغلة ببناء الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ، والولايات المتحدة مشغولة بغزوه . أما الان فنحن نمر بمرحلة تغيرت فيها طبيعة المعونات الاقتصادية المقدمة لدول

العالم الثالث وأهدافها . فإذا زادت الاهمية المسبية لاسواق العالم الثالث فى استعاب السلع التى تشبعت أو كادت تتشبع بها أسواق الدول الصناعية الغربية نفسها قامت المعونات الاقتصادية لخدمة هذا الغرض .

٣ – الانفتاح وتوزيع الدخل :

من الخطأ الظن بأن سياسة الانفتاح الاقتصادى تتعارض بالضرورة مع النجاح فى تحقيق معدل عال لنمو الناتج القومى عبر فترة ممتدة . فقد يستمر هذا المعدل المرتفع طالما استمر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة أو المعونات الأجنبية التى تأتى لخدمتها ، وقد تنشط الاستثمارات الأجنبية فى استغلال الثروة المعدنية ، وقد تزدهر أنواع مختلفة من الخدمات كالتجارة والسياحة والخدمات المالية والاسكان . وأمامنا تجارب كثيرة اقترنت فيها سياسة الباب المفتوح بارتفاع ليس بقصير الأمد فى معدل النمو ، وصف فى بعض الأحيان « بالمعجزة »[٢٣] .

ولكن من الخطأ أيضا تعليق الأمل فى رفع مستوى معيشة فئات الدخل الدنيا على مجرد زيادة معدل النمو الناتج القومى بصرف النظر عن نمط هذا النمو . فحتى فى تلك الدول التى حققت معدلات نمو خيالية مازالت نسبة كبيرة من السكان لا تتمكن من اشباع حاجاتها الاساسية ، وقد عبر عن ذلك رئيس سابق للبرازيل بقوله « أن البرازيل فى حالة طيبة للغاية ، ولكن ليس كذلك حال سكانها » . وفى البلاد العربية مأخوذة ككل تشير تقديرات توزيع الدخل إلى أنه لم يظهر ميل إلى التحسن فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ رغم زيادة الدخل زيادة كبيرة فى معظمها .[٢٤] ان مما يلفت النظر أن الدول العربية الست التى يبلغ فيها متوسط الدخل مستوى منخفضا بوجه خاص ، ومن بينها مصر ، ليست أسوأ حالا فى مجال اشباع بعض الحاجات الأساسية من الدول التى تفوقها بشكل ملحوظ فى متوسط الدخل[٢٥] ، كما تشير تقديرات توزيع الدخل إلى تقارب نمط هذا التوزيع فى الدول العربية تقاربا شديدا رغم اختلافها الكبيرة فى متوسط الدخل .[٢٦]

يؤيد هذا أيضا ما نلاحظه من استقراء أنماط توزيع الدخل فى دول العالم الثالث ، اذ لا نجد بين هذه الدول قدرا كبيرا من تمدد الظلال والدرجات فى أنماط توزيع الدخل رغم تفاوتها تفاوتا كبيرا فى معدلات النمو . فطبقا لتقرير حديث لمنظمة العمل الدولية ، حصلت نسبة العشرين فى المائة من السكان الأقل دخلا فى سنة ١٩٧٠ على ٤ر٩٪ من اجمالى الدخل القومى فى أفريقيا الاستوائية ، وعلى ٥ر٥٪ فى بقية أفريقيا ، و ٣ر٥٪ فى آسيا باستثناء

الصين ، و ٥ر٤ فى دول أمريكا اللاتينية متوسط الدخل و ٣ر٤٪ فى دول أمريكا اللاتينية منخفضة الدخل . أما فى الصين فيقفز هذا النصيب إلى ٣ر١١٪ (٢٧) .

وليس من الصعب تفسير عجز معدلات النمو العالية فى معظم دول العالم الثالث عن تحقيق تقدم ملموس فى إشباع الحاجات الأساسية لنسبة يعتد بها من السكان ، اذ أن وصول ثمرات التنمية إلى الفقراء لا يتوقف على معدل النمو بقدر ما يتوقف على نمطها . ولكل نمط من أنماط التنمية (أى لكل طريقة من طرق رفع معدل النمو) نمط معين لتوزيع الدخل يتوافق معه ويتحدد به . بعبارة أخرى : «فلتخبرنى عما تنتج ، وبأى فن انتاجى قمت بانتاجه ، أخبرك عمن يذهب اليه هذا الانتاج» . وسوف أحاول أن أبين فيما يلى لماذا يجب أن نتوقع أن تعجز ثمرات التنمية عن الوصول إلى الفقراء فى دولة تتبع نمط الانفتاح الاقتصادى على الدول الصناعية المتقدمة فتعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية مع هذه الدول ، وعلى المعونات أو الاستثمارات الأجنبية المقدمة منها ، وعلى التكنولوجيا الواردة من هذه الدول .

لا يجدى كثيرا فى اعتقادى ، فى هذا الصدد ترديد الانتقادات العديدة التى توجه إلى شروط التجارة الدولية بين الدول الصناعية والدول الفقيرة . وإلى حركات رؤوس الأموال بينهما ، كلما كانت هذه الانتقادات تدور حول مجرد ضآلة النفع الذى يعود على الدول الأقل نموا من الدخول فى هذه العلاقات . فالقول بأن العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة هى علاقات غير متكافئة . بمعنى أن الجزء الأكبر من نفعها يعود على الدول الغنية لا يكفى بذاته لالقاء المسئولية على هذه العلاقات فى تفسير عجز الدول الفقير عن اشباع الحاجات الاساسية للسكان الأقل دخلا . اذ أن الدخول فى علاقات غير متكافئة أو علاقات وهو يفسر لنا أيضا قلة الجدوى من تعليق الآمال على ما يمكن للدولة الفقيرة تحقيقه عن طريق التفاوض والمساومة مع الشركات متعددة الجنسيات . فأقصى ما يمكن لهذه الدولة تحقيقه من تقوية قدرتها التفاوضية مع هذه الشركات هو تحسين شروط الصفقة ، ولكنها لا يمكن عن طريقها أن تسترد حريتها فى تحديد طبيعتها ، أى طبيعة الاستثمارات نفسها ونوع السلع التى تقوم هذه الشركات بانتاجها .

وتجربة مصر فى منتصف الخمسينات ، عندما حاولت توفير التمويل اللازم لبناء السد العالى بقروض البنك الدولى ومعونات الدول الغربية ، هى مثال جيد على هذه الحقيقة . فالسد العالى يمكن اعتباره من المشروعات التى أريد به تحقيق اشباع حاجات اساسية ، ولم

يكن لدى البنك الدولى أو الدول الغربية اعتراض على مبدأ تمويله ، ولكنها اشترطت لذلك أن تقبل مصر نوعا من الوصاية بشأن السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها . ومعنى هذا أن الدول الصناعية كانت تقول فى الواقع لمصر «أنه لا مانع لدينا من تمويل هذا المشروع الأساسى ، ولو على سبيل المعونة ، ولكن من حيث أن مثل هذه المشروعات ليس هو الذى يحقق مصالحنا الحقيقية فانه يتعين فى مقابل ذلك أن تطبق من السياسات ما يكفل تحقيق هذه المصالح» .

ولا يختلف الأمر كثيرفى مجال استيراد المعرفة الفنية والتكنولوجيا عنه فى ميدان استيراد السلع ورأس المال . فليس للدول الصناعية المتقدمة مصلحة واضحة فى أن يسمح للدولة الفقيرة بأن تنقل عنها من فنون الانتاج ما يتفق مع نسبٌ عناصر الانتاج المتوفرة فى هذه الدولة ، إذ أن تطبيق هذا النوع من فنون الانتاج لا يساعد ، من ناحية ، على تصريف السلع كثيفة رأس المال التى تتمتع فيها هذه الدولة بأكبر ميزة ، نسبية ، ولا يخلق ، من ناحية أخرى ، طلبا على ذلك النوع من الخبرات التى تتفوق الدول المتقدمة فيها بنوع خاص . فاذا قبلت الدولة الفقيرة أن تطبق من فنون الانتاج ما تحرص هذه الدولة على تصريفه ، فانها ستجد أنها لن تساهم مساهمة تذكر فى رفع مستوى العمالة . يؤيد هذا تقدير حديث لحجم العمالة التى يمكن أن يخلقها تطبيق دولة فقيرة لتكنولوجيا متوسطة (أى تمثل كثافة رأس المال بالنسبة للعمل فيها مستوى متوسطا بينما هو مطبق بالفعل فى الدول الصناعية) ، باستخدام المدخرات المحلية للدولة الفقيرة حيث انتهى هذا التقدير إلى أن هذا لن يسمح باستخدام نسبة تتجاوز ١ر١٣٪ قائمة على الغبن أو الاستغلال قد يكون أفضل ، على كل حال ، من عدم قيام أية علاقة على الاطلاق . أن التعارض الحقيقى بين نمط التنمية ، الذى يقوم على الانفتاح على الدول الصناعية المتقدمة وبين هدف اشباع الحاجات الاساسية ينبع أساساً من العوامل الثلاث الآتية :—

العامل الأول :

هو أن الدول الصناعية المتقدمة ليس فى سلتها الزاخرة بالسلع والخدمات الا القليل مما يمكن به اشباع الحاجات الأساسية للسكان الأقل دخلا فى الدول الفقيرة ، وتحرص الدول الصناعية فى نفس الوقت على تصريفه .

إن الدول الصناعية تنتج بالفعل الضرورى والكمالى ، كما أنها تتقن فنون انتاج السلع الضرورية والكمالية على السواء ، ولكنها ، بسبب مرحلة النمو المتقدمة التى بلغتها لا تحقق أكبر

نفع من بيع السلع التى تعتبرها البلاد الفقيرة أكثر ضرورة ، ولا فنون الانتاج التى تعتبرها هذه الدول أكثر ملاءمة . أن الدول الصناعية المتقدمة قد تقبل الدخول فى علاقة تجارية مع الدول الفقيرة تبيع بمقتضاها سلعة ضرورية كالقمح التى يتوفر لديها فائض منه ، بل من الممكن أن تعطى القمح مجانا فى صورة معونات ، ولكن بشرط أن تكون الدولة المتلقية للقمح أو المتلقية للمعونة «زبونا جيدا» والزبون الجيد هو من يكون على استعداد لشراء كميات وفيرة من السلع الأخرى التى يحتاج البائع الى تصريفها وتحقق له ربحا عاليا كالسيارات أو الأجهزة الكهربائية أو الأسلحة . فالعلاقة هنا شبيهة بما نصادفه أحيانا فى حياتنا اليومية عندما يعرض علينا البائع سلعة ضرورية كهدية مجانية بشرط أن نقبل أن نشترى منه كمية كبيرة من سلعة لا يجد من يشتريها ولا تلبى حاجة ضرورية بالنسبة لنا . ومن الحماقة أن نطلب من البائع أن يعطينا الهدية ، أو حتى يبيعها لنا ، دون أن نتم بقية الصفقة .

ان هذا هو الذى يفسر ما نلاحظه من أنه ليس هناك ظلال ودرجات متعددة للانفتاح أو الانغلاق ، اذ أن حرية هذه الدول فى الاختيار بين ما تحصل وما لا تحصل عليه هى حرية محدودة للغاية . فهى اذا أصرت على أن تحصل على السلع والاستثمارات الضرورية وحدها منع عنها الضرورى والكمالى . واذا لم تصر على شىء ، تدفقت عليها السلع والاستثمارات التى ليست لديها أدنى حاجة اليها .من مجموع القوة العاملة فى دولة كالبرازيل ، أو ٢ر٦٪ فى دول كسيريلانكا ولا تتجاوز ٣ر٠٪ من القوة العاملة فى دولة كالهند(٢٨) .

على أن ما قلناه حتى الآن لا يكفى لبيان التعارض بين سياسة الانفتاح الاقتصادى واشباع الحاجات الأساسية ، اذ قد يقال ردا عليه : «ولماذا نتوقع من الاستثمارات الأجنبية أن توظف كل عمالنا ، ومن التجارة الدولية أن تشبع كل حاجاتنا ؟ لماذا لا نحاول أن نجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، مهما كان أثرها على العمالة تافها ، ونطلق حرية استيراد السلع ، مهما كانت سلعا غير ضرورية ، ونستخدم مواردنا الذاتية فى اتمام المهمة ، وتشغيل بقية العمال فى انتاج ما نريد من السلع الضرورية ؟» . والرد على هذا يكون **العامل الثانى** والأهم للتعارض بين سياسة الانفتاح الاقتصادى واشباع الحاجات الاساسية ومؤداه أن استيراد السلع ورؤوس الأموال الأجنبية ، إلى جانب ما يتضمنه من **اضافة** إلى موارد الدولة من سلع ورأس مال يؤدى أيضا إلى **اقتطاع** جزء من هذه الموارد يتمثل فيما توجهه من عناصر الانتاج لتصدير السلع والخدمات التى يتم تبادلها مع الواردات ، أو لتمكين الشركات الأجنبية من الانتاج فى أراضيها .

الجدول رقم (٥)

تطور العمال فى مصر

	٥٩/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤		٧٠/٧١ – ١٩٧٥	
	نسبة الزيادة الاجمالية %	معدل الزيادة السنوية % مركبة	نسبة الزيادة الاجمالية %	معدل الزيادة السنوية % مركبة
الزراعة	١٦ر٥	٣ر١	٣ر٦	٠ر٩
الصناعة والبترول والتعدين	٣٧ر١	٦ر٥	١٣ر٢	٣ر١
الكهرباء	٥١ر٣	٨ر٦	٣٦ر٧	٨ر١
التشييد	٨٦ر٦	١٣ر٣	١٢ر٠	٢ر٩
النقل والمواصلات والتخزين	٢٧ر٠	٤ر٩	١٣ر٢	٣ر١
التجارة والمال	١٤ر٨	٢ر٨	٢٢ر٣	٥ر٢
المساكن	٣١ر٣	٥ر٦	٣ر٦	٠ر٩
المرافق العامة	٢٠ر٢	٣ر٧	١٧ر٥	٤ر١
خدمات أخرى	٢٢ر٥	٤ر١	١١ر٣	٢ر٧
اجمالى العمالة	٢٢ر١	٠ر١	٩ر١	٢ر٢

المصدر :

Hansen, **Op. Cit.**, P. 22; IBRD: **The Arab Republic of Egypt: Economic Prosspects and External Capital Requirements**, 22 March 1977. (mimeo).

ففى التجارة الدولية ، يتعين على الدولة كلما قامت باستيراد سلعة أو خدمة من الخارج ، أو توجه جزءا من مواردها إلى انتاج ما يرغب الأجنبى فى شرائه ، وهذا يعنى حرمانا لفروع الانتاج القائمة باشباع الحاجات الوطنية من موارد بنفس القدر . فاذا كانت السلع المستوردة سلعا كمالية ، وفروع الانتاج التى حرمت من هذا القدر من الموارد تقوم باشباع حاجات أساسية ، فان محصلة التبادل هى أن تكون الدولة قد تنازلت عن كمية من السلع الضرورية فى مقابل الحصول على سلع أقل ضرورة ، اللهم الا فى الحدود التى يوجه فيها النفع الصافى من التجارة إلى استيراد أو انتاج سلع ضرورية .

كذلك فان الاضافة الضئيلة التى تحققها الاستثمارات الأجنبية لفرص العمل ، وما تضيفه هذه الاستثمارات فى صورة معرفة فنية أو تنظيمية عالية لا تتوفر للدولة الفقيرة ، يقابلها اقتطاع من موارد الدولة النادرة من المهارات الفنية والتنظيمية التى يمكن أن توجه إلى انتاج سلع أكثر جدوى . بل أنه حتى فيما يتعلق بأس المال ، لا تشكل الاضافة التى تحققها الاستثمارات الأجنبية إلى الموارد المالية للدول الفقيرة الا نسبة ضئيلة مما يجرى استثماره فى هذه الدول . ففى تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكى فى ١٩٧٣ ، قدرت مساهمة الشركات الامريكية الدولة فيما تقوم به من استثمارات خارج الولايات المتحدة بما لا يزيد على ١٥٪ من مجموع استثماراتها[٢٩] ومعنى هذا أن الدول المضيفة تساهم من مواردها المحلية بما لا يقل عن ٨٥٪ مما تقوم به هذه الشركات من استثمارات فى أراضيها . هذا الاستخدام لرأس المال الوطنى من جانب الشركات الدولية يمثل اقتطاعا مما كان يمكن أن توجهه الدول المضيفة إلى فروع انتاجية أكثر ضرورة

قارن مثلا بين ما يمكن أن يجلبه مشروع استغلال منطقة الأهرام لانشاء واحة سياحية من رأس مال ، وما يقتطعه من مدخرات المستثمرين فى هذا المشروع التى كان يمكن أن توجه إلى فروع أكثر جدوى . أما ما يمكن أن يجلبه المشروع من عملات أجنبية فى صورة ايرادات سياحية مما يمكن نظريا استخدامه فى استيراد سلع ضرورية ، فان ما سوف يستخدم فيه بالفعل سوف يتوقف على نوع الفئات الاجتماعية التى سيولد لها المشروع دخولا اضافية .

وهذا يقودنا إلى **العامل الثالث** للتعارض بين سياسة الانفتاح الاقتصادى واشباع الحاجات الأساسية . فكما يحرم الانفتاح الاقتصادى الدولة الفقيرة من كميات من عناصر الانتاج التى كان يمكن أن تتجه إلى انتاج سلع ضرورية ، فاستخدمت بدلا من ذلك فى التصدير من أجل استيراد سلع كمالية . أو فى تمويل استثمارات تقوم بدورها بانتاج سلع لا

تحتاج الدولة الفقيرة اليها ، فانه يحرمها أيضا من جزء من السوق أو من القوة الشرائية اللازمة لاستيعاب هذه السلع الضرورية . فغنى عن البيان أنه مهما كانت الحاجة ملحة وضرورية فانها اذا لم تقترن بالقوة الشرائية فان أحدا لن يقدم على اشباعها . وكما أن عناصر الانتاج محدودة الكمية ، فان القوة الشرائية اللازمة لاستيعاب السلع المنتجة هى محدودة أيضا ، ومن ثم فان ما يذهب منها فى صورة طلب على سلع تافهة يمثل اقتطاعا من الطلب الذى كان من الممكن أن يتوفر للسلع الأكثر ضرورة .

من هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الانفتاح الاقتصادى ونمط توزيع الدخل . اذ ان من الافراط فى التفاؤل أن نتصور أن يقف الاجنبى الحريص على تصريف سلعة موقف المتفرج من نمط توزيع الدخل فى الدولة التى يريد أن يغزوها بسلعة . فاذا كانت السلع والاستثمارات الاجنبية على الأبواب ، فلا بد من اعداد الطبقة القادرة ماليا لاستقبالها ، مهما كانت الاستعدادات السياسية والاقتصادية والثقافية اللازمة لهذا الاستقبال . ولهذا فمن الخطأ أن نتصور أن حكومة الدولة الفقيرة يمكن أن تفتح الأبواب لحرية التجارة والاستثمارات (بل وللمعونات الاجنبية) وتحتفظ لنفسها فى نفس الوقت بحرية تطبيق ما تشاء فى الداخل من اجراءات لتوزيع الدخل لصالح الفقراء .

لقد درج الاقتصاديون ، وهم بصدد مناقشة العلاقة بين الانتاج والتوزيع على التركيز على أثر توزيع الدخل على نمط الانتاج ومعدل نموه ، واهمال العلاقة العكسية والأشد خطرا ، وهو أثر نمط الانتاج والاستيراد على نمط توزيع الدخل . وقد يرجع ذلك جزئيا إلى أن العلاقة الأولى هى التى بطبيعتها يمكن اخضاعها لادوات التحليل المألوفة لدى الاقتصاديين . فتوزيع الدخل يحدد شكل الطلب على مختلف السلع والخدمات عن طريق مرونات الطلب الدخلية ، والطلب يؤثر على الاربحية النسبية لمختلف فروق الانتاج ، وتتحدد استجابة المنتجين لهذا الطلب عن طريق مرونات العرض ومدى توفر عناصر الانتاج . أما العلاقة العكسية وهى أثر نمط الانتاج والاستيراد على توزيع الدخل فلايمكن تفسيرها الا بادخال مفهوم السلطة أو القوة كعامل أساسى فى التحليل ، وهو مفهوم درج الاقتصاديون على تجاهله لاكثر من سبب .[٣٠]

واذا كان نمط توزيع الدخل فى داخل دولة منعزلة عن العالم ، ولا تربطها بالعالم الخارجى الا علاقات واهية ، لابد أن يكون محكوما بالتركيب الطبقى ونوع توزيع القوة

الاقتصادية والسياسية والعسكرية داخل هذه الدولة ، فانه فى دولة ذات علاقة وثيقة بالعالم الخارجى لابد أن يكون محكوما إلى جاب ذلك ، بل وربما فى الاساس ، بتوزيع القوى بين هذه الدولة والعالم الخارجى .

يترتب على ذلك أنه لا يمكن تجاهل المؤثرات الخارجية ونحن بصدد تفسير اتجاه السياسة المصرية مثلا الى الغاء أو تخفيض الدعم الذى جرت الحكومات المصرية المتعاقبة على تقديمه لكثير من السلع الضرورية ضمانا لوصولها إلى محدودى الدخل (٣١) ، أو التراخى فى تحصيل الضرائب المباشرة أو فى زيادة أسعارها ، أو فى اخضاع دخول جديدة للضريبة (٣٢) أو الميل إلى احلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة فى بعض صناعات القطاع العام الناجحة أو التى لا يرجع ما تحققه من خسارة إلى نوع الملكية (٣٣) ، أو الميل إلى الغاء التزام الحكومة بتعيين الخريجين ، أو السماح لمستوى الأجور الحقيقية بالتدهور (٣٤) ، بل ولا حتى تفسير اجراء مثل الغاء القيود على سفر المصريين وعلى عملهم بالخارج . لا يمكن تفسير مثل هذه الخطوات بالرجوع إلى الظروف الداخلية لمصر وحدها . بل لابد أن نبحث عن أثر المصالح الخارجية ووسائل الضغط التى تمارسها .

نحن نجد إذن من الصعب التوفيق بين دعوة بعض أنصار الانفتاح الاقتصادى الى تحرير القطاع الخاص ، الاجنبى والوطنى ، من القيود ، وتحرير المبادلات التجارية مع الدول الصناعية ، ودعوتهم فى نفس الوقت إلى التخفيف من أعباء المعيشة على الطبقات الدنيا والى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل . فالغاء القيود على نشاط القطاع الخاص وعلى الاستثمارات الاجنبية وتوفير الحوافز الكافية لها لابد أن يشمل أيضا تحريرها من التقيد بحد أدنى للاجور وبتوفير مزايا مادية وعينية للعمال ، ومن التقيد باستخدام فنون الانتاج الاكثر توفير لفرص حديثه للعمل . والتأكيد على مسئولية دعم السلع وتوظيف الخريجين عن عجز الموازنة الحكومية لا يستقيم مع الدعوة إلى التخفيف من أعباء الطبقات الفقيرة ، وانما الذى يستقيم مع التخفيف من هذه الأعباء التأكيد على ضغط النفقات العامة غير الضرورية والانفاق الحكومى البذخى ، وزيادة أسعار الضرائب على الدخل ، وهو ما لا يمكن القول بأن سياسة الانفتاح تساعد عليه .

ولا يصح فى رأينا فى الرد على هذا القول بأنه ، ليس المقصود بالانفتاح الاقتصادى هو عدم فرض أية قيود على نشاط القطاع الخاص أو الاستثمار الاجنبى بل يمكن أن يقترن الغاء

كثير من هذه القيود بالاصرار على التزام هذا النشاط بالأهداف الاجتماعية التى تحددها الدولة . وخطأ هذا الرأى يكمن فى تصور أن الدولة الفقيرة تتمتع بدرجة عالية من حرية اختيار درجة تبعيتها للخارج أو استقلالها عنه . والحقيقة أنه متى قبلت الدولة درجة معينة من السير فى طريق التبعية فانها على الأرجح سوف تنزلق إلى منتهاه . واذا اختارت درجة معينة من الاستقلال الاقتصادى فانها ستضطر أيضا إلى الانزلاق إلى منتهاه . يرجح هذا الرأى أن من أسهل الأمور تصنيف دول العالم الثالث الى دول تتبع نمط ساحل العاج أو أمريكا اللاتينية فى التنمية ، أو نمط الصين أو تنزانيا ، وأنه يندر أن تصادف دولة يصعب الحكم عما اذا كان نمط التنمية فيها ينتمى إلى هذا أو ذاك . فاذا حدث وصادفنا مثل هذه الدولة فالارجح أن نجد من الدلائل ما يشير إلى أنها كانت دولة «مغلقة» يجرى الان «فتحها» .

٤ – الانفتاح الاقتصادى وطرد الثقافة الوطنية :

إن الاعتراض على الانفتاح الاقتصادى اذن لا يرجع فقط إلى تلك الحقيقة السلبية وهى أنك اذا فتحت سلة السلع المعروضة عليك من الدول الصناعية المتقدمة لن تجد فيها الا القليل مما تحتاج فعلا اليه ، بل الأهم من ذلك أن هذا الانفتاح من شأنه أن يجعل من المستحيل عليك أن تقوم باشباع حاجاتك الحقيقية بما تبقى لك من موارد . فهو يطرد عوامل الإنتاج التى تملكها من ميدان إشباع الحاجات الاساسيه الى إشباع «حاجات» ما كانت لتخطر لك على بال . ويطرد القوة الشرائية المحدودة من سوق الحاجات الاساسية إلى سوق السلع التى يقوم الأجنبى ببيعها . والأهم والأخطر من كل ذلك أن الأجنبى يغروك داخل نفسك ليطرد منها أية رغبات أو ميول أو قيم تتعارض مع الرغبة فى استهلاك السلع التى يعرضها للبيع .

ذلك أنه اذا كانت مشكلة الدول الفقيرة فى علاقتها بالدول الصناعية هى أنها لا تجد فيما تريد هذه الدول تصريفه الدولة الفقيرة فعلا اليه ، فان مشكلة الدول الصناعية فى علاقتها بالدولة الفقير هى أن الدولة الأخيرة ليس لديها الرغبة الكافية فيما تريد . هذه المشكلة لا تحل بمجرد جعل توزيع الدخل أكثر سوءاً ، فالامر هنا لا يتعلق بالقدرة على الشراء بل الرغبة فيه . ومن ثم لزم القيام بعملية طرد أخرى ، ميدانها الان ليس ميدان عناصر الانتاج ولا القوة الشرائية بل ميدان النفس البشرية ذاتها .

فكما أن عناصر الانتاج والقوة الشرائية محدودة بطبيعتها فالنفس البشرية هى ذات طاقات محدودة أيضا ، بحيث لا يمكن أن ترغب فى الشيء ونقيضه فى نفس الوقت . فاذا

أردت أن تعلم العربى استهلاك أشرطة الموسيقى الغربية الحديثة ، عليك أن تصرفه عن الاستمتاع بالموسيقى العربية ، واذا أردت أن تعلمه استهلاك المعمار الغربى الحديث عليك أن تعلمه كراهية المعمار الاسلامى (٣٥) . بل انك لكى تلقنه الرغبة فى اقتناء السيارة الأمريكية فارهة الطول عليك أن تعلمه العديد من الرغبات والميول التى تتعارض مع عادة استهلاك السيارة الخاصة . وبكلمة واحدة : اذا أردت أن تخلق مستهلكا جيدا ومضمونا للسلع الغربية عليك أن تخلق أولا شخصا غربّى الفكر وغربّى الثقافة .

أقول إن هذه الصورة من صور الطرد ، وهى طرد الثقافة الوطنية ، هى أشد صور الطرد خطورة لاسباب ثلاثة :

الأول : أنها بعكس صور الطرد الأخرى ، متى تمت بنجاح يكون من أصعب الأمور اصلاحها أو التعويض عنها . فحرمان المجتمع الفقير من رأس المال أو العمال أو القوة الشرائية اللازمة لاشباع حاجاته الاساسية قد يمكن اصلاحه فى وقت ما فى المستقبل بتغيير السياسة الاقتصادية ، وتوجيه ما تجرى اضافته من رأس مال جديد وقوة عاملة جديدة إلى اشباع الحاجات التى طال تجاهلها . أما طرد الثقافة الوطنية لاحلال ثقافة غريبة محلها فان من أصعب الأمور الرجوع عنه . فلننظر مثلا إلى ما يواجه الجزائرى من صعوبة من أجل احلال الثقافة العربية من جديد محل الثقافة الفرنسية والعودة بالجزائرى إلى الحديث والتفكير بالعربية بدلا من أن يتحدث ويفكر بالفرنسية . إن التشويه والضياع هنا عميقان للغاية ، وقد يحتاج الأمر إلى عدة أجيال قبل أن يتم اصلاحه ، اذا تصورنا امكانية ذلك على الاطلاق .

والسبب الثانى : هو أن سحق الثقافة الوطنية عن طريق ثقافة غريبة لا يقتصر أثره على مجرد تعطيل اشباع الحاجات المادية الاساسية ، بل يتضمن فى نفس الوقت حرمانا للمجتمع الفقير من اشباع حاجات أخرى ، هى أساسية أيضا ، وان لم تكن حاجات مادية .

ذلك أن الثقافة الغريبة التى يجرى احلالها محل ثقافتنا الوطنية ، وان كانت قد نجحت فى بلادها فى اشباع حاجات الانسان المادية فان من المشكوك فيه أنها نجحت ، حتى داخل بلادها ، فى إشباع حاجات أخرى لا تقل أهمية . فكما يحتاج الانسان إلى استهلاك حد أدنى من بعض السلع المادية ، فانه يحتاج أيضا إلى حد أدنى من الشعور بالأمن ، ومن الاستقرار ، ومن العلاقات الاجتماعية الطبيعية ، ومن الاتصال بالطبيعة ، ومن الثبات فى القيم الاخلاقية والاجتماعية السائدة الذى قد لا يكون له مصدر آخر غير الدين . وفى كل هذه الأمور وغيرها

أثبتت الحضارة الغربية فشلا ذريعا بينما توفر كثير من ثقافات المجتمعات الفقيرة هذه الحاجات بدرجة عالية من التفوق . فاجبار هذه المجتمعات على التخلى عن هذه العناصر من ثقافتها الوطنية ، فى نفس الوقت الذى تفشل فيه الحضارة المنقولة حتى فى اشباع الحاجات المادية لغالبية السكان . يمثل خسارة مزدوجة لا يتكسب من ورائها الا بائع السلع الأجنبية .

والسبب الثالث : هو أن خضوع أمة لغزو ثقافة غريبة ، اذ يقترن بفقدان أفرادها لثقفتهم فى وجود أى فضل لثقافتهم الخاصة على غيرها ، قد يفقد هذه الأمة فى نفس الوقت أهم شرط من شروط النهضة والتقدم . ان من يتأمل التاريخ الاقتصادى للدول الصناعية لن يصادف مثالا واحدا لم تقترن فيه النهضة الاقتصادية ، وعلى الأخص خلال ما يسمى « بمرحلة الانطلاق » ، بشعور قومى عارم وبالاعتقاد بالتفوق على الغير أو على الأقل برغبة قوية فى اثبات الذات وبأنها ليست بأقل قدرا من الأمم الأخرى . ومن المؤسف أن الاقتصاديين فى محاولتهم البحث عن شروط التنمية الاقتصادية تجاهلوا هذا العامل تجاهلا يكاد يكون تاما ، وركزوا بدلا منه على مظاهره السطحية وآثاره ، كارتفاع معدل الادخار والاستثمار ، أو توفر الكفاءات والمهارات ، أو تطوير فنون الانتاج ... الخ مع أن هذه كلها ليست الا نتائج لتفجر طاقة نفسية قد لا يفسره أى عامل اقتصادى .

ان المجتمع ينجح فى تحقيق أهداف اقتصادية لاسباب ليست اقتصادية على الاطلاق ، بل ولا هى بالضرورة عقلانية ، وقد يفشل فى تحقيقها ، على الرغم من كل ما يتوفر له من أسباب اقتصادية ، لاسباب لا علاقة لها بالاقتصاد . لابد بالطبع من أن يرتفع معدل الادخار والاستثمار وأن تتطور فنون الانتاج وأن تنمو طبقة جديدة من المديرين والمنظمين . ولكن كل هذا ليس الا تعريفا لبعض جوانب التنمية وليس شرط حدوثها ، ان نهضة عامة كالتى تستهدفها البلاد الفقيرة لا يمكن أن يتصور حدوثها نتيجة لتغيرات ميكانيكية صغيرة منعزلة كتلك التى يمكن أن تحدثها سياسات اقتصادية ، بل تحتاج إلى قوة دافقة قادرة على أن تمتد إلى كافة جوانب الحياة الاجتماعية . هذه القوة الدافقة لابد أن يكون مصدرها غير مادى بل والارجح أن يكون محركها الأول لا يمت للاقتصاد بصلة . ان المهم أن يشتعل حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها أو سموها أو الحاحها أو كل هذا معا . فتهون التضحية ولا يفكر الفرد فى نفسه بل فيمن حوله ، وتتعلق الابصار كلها بالمستقبل ، وتعود للناس ثقتهم بقدرتهم على النهوض من جديد .

ان مثل هذا الشعور لا يمكن أن ينشأ أو يستمر فى ظل الاستسلام لثقافة غريبة تعتمد فى انتشارها على افقاد أصحاب الثقافة التى يجرى غزوها لثقتهم بأى مزايا خاصة لهذه الثقافة بل ويعتمد على التحقير المستمر لها ، وفى ظل جو ثقافى عام يعتبر فيه التمرد على الثقافة الوطنية هو فى ذاته علامة التقدم ، والخروج على قواعد اللغة القومية مدعاة للفخر لا للاستحياء ، ويحظى فيه الأجنبى بالتبجيل لمجر أنه أجنبى ، ولو كان مغامرا وأفاقا .

وليس من قبيل المصادفة فى رأيى أن كانت فترة الثمانى سنوات (٥٦ - ٦٤) هى الفترة التى حقق فيها الاقتصاد المصرى أعلى معدل للنمو خلال نصف القرن الماضى مقترنا بنجاح واضح فى تغيير الهيكل الاقتصادى لصالح الصناعة التحويلية وفى تقريب الفوارق فى الدخول ، وان تكون فى نفس الوقت من أخصب الفترات التى مرت بها خلال هذا القرن من حيث حماية وبعث التراث الثقافى والشعبى المصرى ، ومساندة وتشجيع وسائل التعبير عنه واعادة اكتشافه . يقول الدكتور لويس عوض فى وصف الحركة الثقافية فى هذه الفترة : «لقد أدى التزام الدولة المصرية بمبدأ الحياد بين القديم والجديد ، وبين مختلف المدارس الأدبية والفنية ، وهو دليل أخر على تصميم الثورة المصرية على التزام الطريق الوسط ، أدى إلى اعطاء دفعة قوية لكل ما هو حيوى وخلاق ، تاركة ماهو آخذ فى الانحلال ليلقى مصيره . ففجرت الثورة المصرية فيضا صادقا من وسائل التعبير والاحساسات الجديدة ... وقد كان ابرز مظاهر هذا الانتصار لحركة الابداع الجديدة هى فى ميدان التأليف المسرحى والشعر والفنون الشعبية والتشكيلية ... فى ميدان التأليف المسرحى ، انتقلت مصر بعد ١٩٥٢ ، وبفضل ١٩٥٢ ، من مرحلة الترجمة والاقتباس إلى مرحلة الخلق ، وكان الانجاز فى هذا الميدان ايجابيا لدرجة أن من الممكن باطمئنان أن نتحدث عن بداية حقيقية لمسرح وطنى ... فبدلا من الترجمة والاقتباس يعتمد كتاب المسرح المصرى اليوم (وكان الدكتور لويس عوض يكتب هذا فى ١٩٦٦) اعتمادا يكاد يكون كاملا على أنفسهم فى اختيار موضوعات مسرحياتهم ، وفى خلق شخصياتها ، وفى طريقة التعبير عنها . وهم فى معظم الأحوال يستمدون مادة هذه المسرحيات من حياة الناس العاديين ..» ثم يقول مثل هذا عن الشعر والفنون التشكيلية [٣٦] .

أن النقد الحقيقى للتجربة المصرية فى التنمية المستقلة خلال الفترة ٥٦ ـ ١٩٦٤ ليس هو أنها افرطت فى الاعتماد على النفس او فى الانغلاق عن العالم ، كما يتردد كثيرا الآن ، وأنما

كانت تمثل ما يمكن تسميته «بالاعتماد الحكومى على النفس» ، من حيث أنها اعتمدت فى تحقيق التنمية على جهاز الدولة أكثر مما اعتمدت على جهود عامة الناس فى تعبئة المدخرات وزيادة الانتاجية .أن هذا الخطأ هو الذى يفسر معظم نقائص التجربة المصرية فى هذه المرحلة ، الاقتصادية وغير الاقتصادية فهذ هو ما يفسر تقاعس الحكومة عن اتاحة الحريات الفردية (اذ ما كان هذا التقاعس يمكن ان يستمر لو أعتمد على المشاركة الشعبية الحقيقية فى أعباء التنمية) ، كما يفسر اغراق الجهاز الحكومى بالامتيازات الحكومية غير المبررة . بل ان من الممكن القول أنه لو كانت الحكومة قد لجأت إلى الاعتماد على تعبئة جماهيرية واسعة لقضية التنمية ، لامكن حماية الثقافة المصرية ضد حركة التغريب بدرجة أكبر من النجاح والفعالية .

٥ – خاتمة :

ان أكثر الانتقادات الموجهة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى شيوعا هو ذلك الذى يستند إلى الخشية من أن يؤدى هذا النمط من التنمية إلى ازدياد توزيع الدخل سوءا . وعلى الرغم من صحة هذا النقد ، كما حاولنا أن نبين ، فان تأسيس نقد سياسة الاقتصاد المفتوح على اعتبارات توزيع الدخل وحده ، أو حتى بصفة أساسية ، من شأنه فى رأيى أن يضعف موقف الناقدين إلى حد كبير . فالتاريخ الاقتصادى لا يقدم لنا مثالا واحدا ، فيما أعلم ، لتجربة ناجحة فى التنمية اقتفت أثر التجربة الغربية فى النمو ، وسواء اعتمدت على الملكية الفردية أو ملكية الدولة ، نجحت فى نفس الوقت فى تجنب اختلالات اجتماعية خطيرة ، وفى تجنب بعض المظاهر المزعجة لسوء توزيع الدخل . أما التجربة الصينية التى تذكر عادة كمثال فريد للنجاح فى القضاء على سوء توزيع الدخل قضاء يكاد يكون كاملا ، فانها مثال يدعم هذا الرأى ولا يدحضه ، اذ أن الجانب الفريد فى التجربة الصينية ليس فقط هو ميلها الواضح إلى عدالة التوزيع ، بل وأيضا ،وعلى الأخص ، أنها تجربة صينية مائة فى المائة . فتبنى النموذج الغربى فى التنمية من جانب دولة غير غربية لا يتفق اذن مع الشكوى من سوء توزيع الدخل . واذا نظر المرء بعين العطف والرضا إلى عملية تغريب المجتمع العربى (التى كثيرا ما تسمى خطأ بالتمدين أو التحديث أو بناء مجتمع عصرى) فانه لا يصبح من حقه أن يشكو من ازدياد توزيع الدخل سوءا ، ويصبح معرضا للاتهام بأنه ليس الا شخصا نافد الصبر ، فأية درجة من التدهور فى توزيع الدخل قد يمكن تداركه فى وقت ما فى المستقبل ، أما الذى لا يمكن تداركه اذا سمحنا له أن يستمر لفترة طويلة

الزمن فهو التحلل الحضارى وتشويه شخصية الأمة . ومن ثم فان أى نقد لسياسة الانفتاح الاقتصادى يجب أن يقوم أساسا من منطلق حضارى وليس من منطلق اقتصادى .

ان الخلاف بيننا وبين دعاة الانفتاح الاقتصادى ليس مجرد خلاف حول الافق الزمنى الذى يراد فيه تلبية حاجات الجزء الأفقر من السكان ، اذ أن هذا لا تزيد محصلته على الخلاف حول أى السياستين أسرع فى تحقيق نفس الهدف . والاقتصار فى نقد سياسة الانفتاح على هذا الجانب يشبه الاقتصار فى نقد العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية على الحديث عن الاستغلال ، ومعدل التبادل الدولى غير المتكافىء ، وضآلة حجم المعونات الأجنبية ، وسوء توزيعها بين الدول الفقيرة.. الخ . وهو نفس الموقف الذى يؤدى ، كلما أثير موضوع الشركات متعددة الجنسيات ، إلى التركيز على تقوية مركز المفاوضة مع هذه الشركات ، والذى يؤدى ببعض أنصار التركيز على اشباع الحاجات الأسياسية إلى قلب الأمر رأسا على عقب ، فبدلا من أن يكون هذا الاشباع هو هدف التنمية ، أصبحت ميزة هذا الاشباع هو رفع معدل النمو ، وكأن اشباع الحاجات الأساسية هدف يحتاج إلى الاعتذار ولا يكون له مبرر الا اذا أثبت أثره فى زيادة الناتج القومى الاجمالى[٣٧] وبدلا من اعتبار رفع مستوى التغذية والصحة والتعليم هدفا لا يحتاج بدوره إلى تبرير أصبح أفضل وصف يمكن به وصف التوسع فى تقديم هذه الخدمات هو أنه بمثابة «استثمار» يرفع من انتاجية «رأس المال البشرى» أنه نفس الموقف الذى أدى بالاقتصادى إلى تشويه فكرة «العدالة» فحولها إلى قضية اعادة توزيع الدخل . اذ بدلا من أن يتساءل الاقتصادى عن طبيعة المنتجات نفسها ، وعما اذا كانت تلبى حاجات حقيقية للانسان أو لا تلبيها قنع بمطلب تافه ليس أفضل كثيرا من رغبة الفرد فى أن يلحق بمستوى معيشة جاره ، بصرف النظر عما اذا كان يحتاج حقيقة إلى ما يحوزه هذا الجار . وهو نفس الموقف الذى أدى إلى فهم رفع الظلم الواقع على المرأة فى علاقتها بالرجل أنه تحقيق المساواة بينهما ، ولو أدى إلى أن تتشبه المرأة بالرجل والرجل بالمرأة ، فالمهم هو أن تزول الفوارق ، أن تعم المساواة ، حتى لو كان معنى هذا أن تقوم المرأة بنفس الاعمال التافهة التى يقوم بها كثير من الرجال ، أو أن تنضم إلى صفوف الرجال المتبطلين عن العمل ، بدلا من أن يفسر رفع الظلم عنها بأن تعطى المرأة حقها فى أن تصبح امرأة كاملة .

ان الدفاع عن التنمية المستقلة لا يمكن أن يكون ناجحا الا بناء على رفض المفهوم الغربى للتقدم . فالتقدم ليس هو الزيادة فى الناتج القومى وليس «النمو مع اعادة التوزيع» ، بل هو كما

عرفه مؤخرا عالم انثربولوجى ، يئس بحق من كل محاولة للاقتصاديين لاعادة تعريف التنمية أو التقدم :

«التحقيق المتزايد لقيم المجتمع وثقافته الخاصة»

«increasing attainment of one's own cultural values»(٢٨)

وهذا هو المفهوم الذى يجب أن نبنى على أساسه رفض سياسة الانفتاح الاقتصادى التى يجرى تطبيقها الان فى مصر .

الحواشى

(1) Marlow, J.: **Spoiling the Egyptians,** Andre Deutsch, London. 1974. P. 22

(٢) زادت قيمة صادرات مصر الاجمالية خلال الخمسينات من القرن الماضى بنحو ٥٠٪ عما كانت عليه فى العقد السابق وبلغت قيمة صادراتها من القطن الخام الى بريطانيا فى ٥٠ — ١٨٥٢ ثمانية أمثال ماكانت عليه فيما بين ٣٥ — ١٨٣٩ ، وزادت قيمة وارداتها من المنسوجات البريطانية بأكثر من ثلاث مرات خلال نفس الفترة :

Owen, R.: **Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914** Clarendon Press, Oxford, 1969, P. 82

(3) Marlow, **Op. Cit.**, p. 20.

(4) Hansen, B.: «Planning and Economic Growth in Egypt 1960-5», in Vatikiotis, P. (ed): **Egypt since the Revolution,** Praeger, N.Y., 1968, p. 37

(5) Mabro, R.: **The Egyptian Economy 1952-72, Clarendon Press, Oxford, 1974, p. 181.**

(٦) هانس ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(7) Central Bank of Egypt, **Annual Report,** 1976.

(٨) وزارة التخطيط : التقرير المبدئى لمتابعة الخطة العامة للدولة من عام ١٩٧٥ ، ١٧ مارس ١٩٧٦ ، ص ٣ .

(٩) بلغ متوسط معدل الاستثمار الاجمالى للناتج المحلى الاجمالى فى الفترة (٧٠/٧١ – ١٩٧٥) ١٦٫٢٪ بالمقارنة بـ ١٦٫٦٪ فى الفترة ٥٩/٦٠ – ٦٤/١٩٦٥)

انظر :

IBRD: **The Arab Republic of Egypt: Economic Prospects and External Capital Requirements,** (mimeo), March 22. 1977; Statistical Appendix, Table 2.3; and Hansen, **Op. Cit.**, p. 36.

(١٠) انظر وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص٨ .

لم تتوفر لدينا لدى كتابة هذه الورقة بيانات عن التغيير فى أسعار الواردات المصرية خلال السنوات ٧٠ – ١٩٧٤ لتقدير مدى مسئولية ارتفاع الأسعار العالمية ، خاصة فى سنة ١٩٧٤ عن زيادة العجز . ولكن قد يكون من المفيد أن نذكر أنه بينما زادت قيمة الواردات السلعية بين ٧٣ ، ١٩٧٤ بنسبة ١٠١٪ زادت الأسعار العالمية للحبوب (وهى أهم الواردات المصرية على الاطلاق) بنسبة ٥٧٪ ، وأن الصادرات المصرية قد أفادت هى أيضا من ارتفاع الأسعار العالمية ، كما تجدر الملاحظة أيضا أنه خلال الفترة ٧٠/٧١ – ٧٤ بينما ارتفعت قيمة اجمالى الواردات المصرية بنسبة ١٨٩٪ لم تزد قيمة الواردات من الدول الاشتراكية ، التى تتميز بثبات نسبى فى الأسعار الا بنسبة ٤٫٨٪ (انظر د . كريمة كريم : «أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار فى مصر» ، **بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، ٢٥ ـ ٢٧ مارس ١٩٧٦ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٦٦٩** .

(١١) راجع تقرير وزارة التخطيط الذى سبقت الاشارة اليه .

(١٢) تجدر الاشار إلى أنه خلال فترة الخطة الخمسية الأولى أضيفت إلى الرقعة الزراعية ٥٣٦ ألف فدان ، وفى الخمس سنوات التالية (٦٥/٦٦ – ٦٩/١٩٧٠) ، ٢٦٩ ألف فدان ، أخرى بحيث أصبح مجموع الأراضى المستصلحة خلال الفترة ٥٢ – ١٩٧٠ ٨٨٤ ألف فدان (Mabro. **Op. Cit.**. P. 99) ثم «توقفت الحكومة» على حد قول وزير الرى الحالى ، «عن تمويل مشروعات جديدة للتوسع الأفقى باعتبار أنها مشروعات لا تدر عائداً بل تشكل عبئا على الدولة . وبلغت المساحة المستقطعة من الأراضى الزراعية حوالى ٧٠٠

ألف فدان بسبب التوسع الصناعى والعمرانى » (من حديث لوزير الرى ، الأهرام ١٩٧٨/٣/٧) . ويلاحظ هنا ، كما سوف نلاحظ عند الاشارة إلى الاتجاه إلى الغاء الدعم المقدم من الحكومة لبعض السلع الاستهلاكية إلى أن شعار « تخفيف العبء على الدولة » بدأ يحل محل شعار « تخفيف العبء على المستهلكين » .

(١٣) زادت كمية الواردات من القمح فى فترة السنتين ١٩٧٣ – ١٩٧٥ بنسبة ٢٣٪ والدقيق ٦٣٪ والذرة ٢١٥٪ والسماد ٢٣٪

(IBRD: The Arab Republic of Egypt.... **Op. Cit.**, P. 8)

(١٤) انخفضت كمية الصادرات من القطن فى هذه الفترة بنسبة ٣٦٪ كما انخفضت كمية صادرات الأرز والبصل والثوم والبطاطس والفول السودانى (**نفس المرجع السابق**) .

(١٥) زاد صافى التحويلات الرسمية ، التى تتكون كلها تقريبا من منح دول البترول العربية بنسبة ٣٩٣٪ فيما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ (من ٢٥١ مليون دولار إلى ٩٨٦ مليوناً)

IMF **International Financial Statistcs, January 1978**

(16) IBRD: **Op. Cit.**, P. 11.

(١٧) بلغ اجمالى خدمة الدين العام الخارجى فى ١٩٧٤ نحو ٣٢٪ من اجمالى قيمة الصادرات السلعية وغير المنظورة بالمقارنة بـ ١٥٫٣٪ فى ١٩٦٥

(IBRD, **Workd Tables**, 1977)

(18) Mabro, **Op. Cit.**, P. 177

(١٩) المرجع السابق ، ص ١٧٦

(20) International Institute for Strategic Studies: **The Military Balance, 1970-1** pp. 110-1.

(٢١) لم يقترن انخفاض العجز فى ١٩٧٦ بانخفاض يذكر فى قيمة الواردات السلعية أو بزيادة الصادرات السلعية . فالواردات السلعية لم تنخفض الا بنسبة ٢٫٥٪ ولم تزد الصادرات السلعية بأكثر من ٢٫٧٪ .

(٢٢) فى بداية ١٩٧٧ أعلنت الحكومة أن حجم الاستثمارات المقدرة لهذا العام يبلغ ١٢٨٥ مليون جنيه ، بينما قدرت المدخرات المحلية بمبلغ ٦٢٧ مليون جنيه ، أى أن أكثر من ٥٠٪ استثمارات ذلك العام كان من المقدر أن يأتى من موارد أجنبية .

(٢٣) ففى البرازيل ارتفع معدل النمو فى السنوات التالية ١٩٦٨ إلى ما يقرب من ١٠٪ سنويا ، وحققت كينيا معدلا يبلغ ٦ – ٧٪ بعد ١٩٦٣ . ومن بين الدول العربية حققت دول البترول معدلات نمو خيالية جاوزت فى بعض الأحيان ٢٠٪ سنويا ، وليس هناك ما ينبىء بانخفاض هذه المعدلات قبل أن يبدأ البترول فى النضوب . وحققت لبنان معدلا للنمو بلغ فى المتوسط ٢ر٦٪ سنويا خلال الفترة ٦٥ – ١٩٧٣ بفضل تدفق الودائع المصرفية من دول النفط وازدهار السياحة ، وحققت الاردن طول الخمسة عشر عاما السابقة على حرب ١٩٦٧ معدلا يزيد على ٩٪ سنويا بفضل تدفق المعونات الأجنبية ، وعادت فى السنوات الثلاث الأخيرة (٧٤ – ١٩٧٦) تنمو بمعدل يزيد على ٧٪ سنويا نتيجة الزيادة الكبيرة فى انتاج الفوسفات وازدهار حركة البناء .

(٢٤) يقدر أن بقى نصيب العشرين فى المائة من السكان الأقل دخلا ثابتا بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ عند ٤٪ من الدخل القومى ، وارتفع نصيب الخمسة فى المائة من السكان الأعلى دخلا فى نفس الفترة من ٢٤٪ إلى ٢٦٪ انظر :

IBRD: **World Economic and Social Indicators.**
Nov-Dec. 1977, (mimeo).

٢٥) فى ١٩٧٦ كانت الدول العربية الست التى يقل فيها متوسط الدخل السنوى عن ٣٥٠ دولار هى مصر (٢٨٠) وموريتانيا (٣٤٠) والصومال (١١٠) ، والسودان (٢٩٠) واليمن الشمالى (١٨٠ – ١٩٧٤) واليمن الجنوبى (٢٨٠) ، وهى أيضا الدول التى كانت معدلات نمو الدخل فيها منذ ١٩٦٥ أقل بشكل ملحوظ من المتوسط العام للدول الفقيرة . ومع هذا لم تكن هذه الدول الست أسوأ حالا فى ١٩٧٠ فى متوسط استهلاك السعرات الحرارية من دول أعلى دخلا بكثير كالجزائر أو العراق أو الاردن ، وكانت هذه الدول الست تكاد تكون أفضل من سائر الدول العربية الأخرى فى نوع الغذاء المستهلك ، كما تدل عليه أرقام استهلاك اجمالى البروتين والبروتين الحيوانى (انظر :

(IBRD. **World Tables,** 1975)

(٢٦) فمما يستحق الانتباه مثلا أن احصاءات توزيع الدخل الخاصة بالكويت فى سنة ١٩٧٥ تعكس صورة قريبة جدا به للصورة العامة لتوزيع الدخل فى الدول العربية الأخرى والمشار

اليها فيما تقدم . فطبقا لهذه الاحصاءات تحصل نسبة إلى ٤ر٢١٪ من السكان الأقل دخلا (من الكويتيين وغير الكويتين مجتمعين) على ٣ر٥٪ من الدخل القومى الاجمالى ، بينما تحصل نسبة الـ ٢ر٨٪ من السكان الأعلى دخلا على ٦ر٣١٪ من الدخل . **المجموعة الاحصائية الرسمية لدولة الكويت ١٩٧٧**) هذا التشابه الكبير فى نمط توزيع الدخل فى دولة كالكويت التى يبلغ فيها متوسط الدخل أكثر من ١٥٠٠٠ دولار فى السنة ، وبينه فى الدول العربية الأخرى التى ينخفض فيها متوسط الدخل إلى أقل من $\frac{1}{50}$ من متوسط الدخل فى الكويت ، كمصر مثلا ، يؤيد ما نؤكده من أن العوامل التى تحكم توزيع الدخل ودرجة اشباع الحاجات الاساسية للسكان هى بعيدة الصلة بارتفاع أو انخفاض متوسط الدخل

(27) ILO: **Employment, Crowth and Basic Needs;** Geneva, 1976, p. 42

(٢٨) قامت بهذا التقدير Frances Stweart بجامعة اكسفورد واقتطفه :

Giffin, K.: increasing Povery and CChanging Ideas about Development Strategies, Development and Change, The Hague, October 1977, p. 496

وتجدر الاشار إلى التفاوت بين معدل نمو العمالة فى مصر فى السنوات التى شهدت بداية الانفتاح على الدول الصناعية المتقدمة وبينه فى سنوات «الانغلاق» . ففى الفترة (١٩٧٠/٧١ – ١٩٧٥) زاد مجموع العمال بمعدل سنوى يبلغ نحو نصف معدل الزيادة فى الفترة (٥٩/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤) ، وكان تفوق فترة السبعينات عن الفترة الاسبق فى هذا الصدد هو فقط فى قطاعات المرافق العامة والتجارة والمال (انظر الجدول ٥ – وأنظر أيضا :

Central Bank of Egypt: **Annual Report,** 1976

حيث يورد معدلا سنويا لنمو اجمالى العمالة فى مصر فى الفترة ١٩٧٠/٧١ – ١٩٧٥ قدره ٨ر١٪ فقط وهو أقل من المعدل المبين فى الجدول (٥) وأقل بشكل ملحوظ من معدل النمو فى السكان) .

(٢٩)

U.S. Senate; Committee on Finance: **Implications of MultinationalFirms for World Trade and Investment anf or U.S. Trade and Labour** (Washington, 1973) Quoted in G. Erb and V. KALLAB (EDS.) **Beyond Dependency,** Overseas Development Council, Washington, 1975, p. 82.

(٣٠) انظر فى تفصيل ذلك لنفس الكاتب : «تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية» . **مصر المعاصرة** القاهرة ١٩٧٦ .

(٣١) فى ١٩٧٦ وعد صندوق النقد الدولى الحكومة المصرية بتقديم قرض مقداره ٤٠٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات بشروط معينة منها تخفيض الدعم المقدم من الحكومة لتخفيض أسعار المستهلك من بعض السلع الأساسية كالقمح والذرة والدقيق الفاخر والأرز والشاى والسكر والفول والعدس واللحوم المجمدة والمذبوحة والشحوم الصناعية والورق والمبيدات الحشرية والأسمدة .

(٣٢) زاد الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى مصر فيما بين ٧٤ و ١٩٧٥ بنسبة ٨ر٩٪ فزادت حصيلة الضرائب غير المباشرة من ٣٣٥ مليون جنيه إلى ٥٠٤ مليون بنسبة ٥٠٪ ، بينما انخفضت ايرادات الحكومة من كل من : الضرائب على دخول الأفراد ، والضرائب العقارية ، وضريبة التركات ورسم الأيلولة (انظر وزارة التخطيط ، **التقرير المبدئى لمتابعة الخطة العامة للدولة عن عام ١٩٧٥** ، ١٧ مارس ١٩٧٦ ، ص ٦٣) .

(٣٣) يقول بنت هانسن فى تقييمه للسياسة الاقتصادية المصرية فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ أنه لو كان نظام من الاشتراكية التى تعتمد على مؤشرات السوق قد أعطى فرصة للتجربة فى مصر ، لكان من الممكن فى رأيى تلافى العيوب المتعلقة بانخفاض الكفاءة الاقتصادية دون المساس بنظام الملكية العامة

(Hansen, B.: «Arab Socialism in Egypt»
World Evelopment, (April 1975), P. 211.

(٣٤) خلال الفترة ١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٥ زاد متوسط الأجور والمرتبات السنوية فى مصر بنسبة ١ر٣٣٪ (البنك المركزى المصرى ، **التقرير السنوى ١٩٧٦**) وزادت اسعار الطعام والشراب فى الحضر بنسبة ٦ر٤٦٪ وأسعار الملابس والأقمشة بنسبة ٧ر٣٤٪ فى نفس الفترة (طبقا لاحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب الإحصائى السنوى** ٥٢ - ٧٦ ، أكتوبر ١٩٧٧ ص ٢٢٨ - ٢٢٩) .

(٣٥) انظر للتدليل على ذلك كتابا ممتازا للمهندس المعمارى حسن فتحى :

Architecture for the Poor, University of Chicago Press, 1973.

الذى يشرح فيه ما صادفه من عقبات من أجل احياء التراث المعمارى المصرى أثناء قيامه ببناء قرية قرنة الجديدة فى صعيد مصر ، وهى عقبات نشأت فى الاساس بسبب رسوخ احتقار اسلوب المعمار والانصراف عن استخدام المواد الأولية الرخيصة والمتوفرة محليا والتفضيل الذى لا يستند إلى اعتبارات فنية أو اقتصادية للمعمار الغربى الحديث .

(36) Louis Awad: «Intellecturl and Cultural Development», in Vatikiotis, (ed). **Op. Cit.,** PP. 157-9.

(٣٧) انظر كمثال لهذا الموقف الاعتذارى :

Streeten, P. : «Basic Needs», **International Development Review,** 1977. No. 2.

(٣٨) انظر مساهمة H. Merril Jackson فى المناقشات المنشورة فى :

A. Birou, Paul-Marc Henry & Schlegel (eds.) **Towards a Redefinition of Development,** OECD, Pergamon Press, Paris, 1977,

وعلى الاخص ص ١٩ - ٢٠

تعقيب د . وجيه شندى على بحث د . جودة عبد الخالق :

لا شك أن بحث د . جودة عبد الخالق يعتبر محاولة مفيدة لتحليل التحولات الهيكلية للاقتصاد المصرى .

لقد بدأ البحث بتعريف الانفتاح الاقتصادى ، استنادا الى ما جاء فى ورقة اكتوبر ، بأنه يعنى فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار المباشر من الخارج وعلى الأخص من الدول الرأسمالية وتزويده بأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة . والانفتاح فى نظر الباحث لم يكن عشوائيا ولا هو ابتدأ من فراغ ، وإنما هو تطور غير منقطع الصلة بالتطورات الاقتصادية فى الداخل خلال الفترة الماضية . ثم تعرض البحث لأهم العلامات على طريق الانفتاح ، فذكر قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وقانون النقد الأجنبى ، ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وإنهاء العمل بنظام اتفاقات التجاره والدفع ، واعادة تنظيم القطاع العام . ثم تناول فى النهايه التحولات الناتجة عن هذه السياسة ، وأثرها بالنسبة للأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية .

وإننى اشكر الباحث للتعرض لموضوع بحثه فى هذا الحيز الضيق ، ولتناوله فى عدد محدود من الصفحات للقضايا الأساسية التى أعطاها اسم التحولات الهيكلية للاقتصاد المصرى ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ . إلا أننى ارى إبداء عدد من الملاحظات سأحاول إيجازها فيما يلى :

١ ـ أن البحث العلمى قائم أساسا على التجريد ، والتجريد يعتمد على الحقائق ، والحقائق تستند أول ما تستند الى الأرقام . ومن الصعوبة بمكان على أى باحث اقتصادى أن يصادر على المطلوب . فلابد من التدليل على وجهه النظر من خلال تقديم الأرقام ودراستها وتحليلها .

٢ ـ إن عنوان البحث هو «أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية للاقتصاد المصرى ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ » . وفى نفس الوقت يلاحظ أن

العلامات البارزة للانفتاح الاقتصادى فى رأيه هى قانون الاستثمار الصادر فى منتصف عام ١٩٧٤ ، وقانون الاستيراد الصادر عام ١٩٧٥ ، وقانون النقد الأجنبى الصادر عام ١٩٧٦ ، سياسة انهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع التى بدئ فى تطبيقها عام ١٩٧٦ ، فكيف نستطيع أن نوفق إذن بين عنوان البحث وكل ما استند اليه من تحولات بدأ فى النصف الثانى من عام ١٩٧٤ ، ومازال يطبق حتى الان ؟

٣ ـ إن الباحث يحاول الاعتذار عن قصر الفترة موضع التحليل عدة مرات . ولكن ذلك يطرح السؤال : ألا يعتبر آثار سياسة الانفتاح على التحولات الهيكلية أمرا سابقا لأوانه ؟

٤ ـ التعميم اكثر من اللازم . فعند الحديث عن البنوك الأجنبية ذكر الباحث أن نشاطها ينطوى على إضرار بالاقتصاد المصرى . ولكن ألا يملك القطاع العام المصرى ٥١٪ من رأسمال هذه البنوك ؟ وألا يوجد على رأس إداره هذه البنوك مصريون ؟ إذن فالفائدة مشتركة . ثم إننا لا يجوز أن ننسى بنوك الأعمال ودورها فى دعم الاقتصاد المصرى . وأخيرا يجب ألا ننسى أن إنشاء البنوك الأجنبية تزامن مع قانون يحرر البنوك الوطنية .

٥ ـ لا نستطيع الاعتماد كلية على ورقة أكتوبر فى تعريف الانفتاح الاقتصادى . ففى تقديرنا أن مثل هذه السياسة تنطوى على العناصر التالية : استقطاب رأس المال العربى والأجنبى لتمويل مشاريع ذات أهميه عالية لخطط التنمية ـ محاولة تحفيز رأس المال الخاص للاستثمار فى مصر ـ تشجيع المدخرات الوطنية عن طريق رفع الحد الأقصى لسعر الفائدة ـ زيادة الصادرات والحد من استيراد السلع الكمالية ـ إعادة النظر فى اختلال هيكل تجارتنا الخارجية ـ تشجيع القطاع العام بتحريره من القيود ـ تطبيق نظام الإداره بالأهداف والنتائج . وكل ذلك يشكل فى النهاية سياسة مالية جديدة تقوم على تشجيع القطاع الخاص وتعبئة المدخرات الوطنية ، وسياسة تجارية جديدة أساسها إعادة النظر فى اختلال التجارة الخارجية ، وسياسة لإدارة الاقتصاد القومى تتمثل فى ترشيد الإنفاق وتحرير القطاع العام .

٦ ـ ان المشكلة الحقيقية هى مشكلة السياسة التى طبقت فى الخمسينات والستينات . فقد تم خلال هذه الفترة إحلال رأسمالية الدولة محل رأسمالية المشروع الخاص فى ظل إداره بيروقراطيه للمشروعات التى نقلت ملكيتها إلى الدولة بعيدا عن أية رقابة شعبية . وأنا أتفق مع الباحث فى هذا ـ ولكنى أتساءل : ألم نؤمم مختلف الأنشطة الاقتصادية باستثناء الزراعة ؟ ألم يتم نزع ومصادرة الملكية ؟ ألم نؤمم مختلف المشروعات الاقتصادية بما فى ذلك مشروعات

الطوب الأحمر؟ ألم نفكر فى تجربة تأميم الملكية الزراعية ثم عدلنا عنها؟ ألم يختف رأس المال الخاص «تحت البلاطة»؟ ألم تهدر كرامات؟ ومع ذلك فإننا كاقتصاديين يهمنا فى المقام الأول أن نحلل المسار الاقتصادى وبالتحديد من حيث أثر الاشتراكية الملزمة التى طبقت فى الماضى على الأوضاع الاقتصادية.

٧ ـ فيما يتعلق بالانتقادات التى أوردها الباحث لسياسة التجاره الخارجيه التى اتبعت مؤخرا، فإننى أرى أنه كان من الضرورى اللجوء الى هذه السياسه واهم عناصرها سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة والاستيراد عن طريق السوق الموازية، وتعدد أسعار الصرف. ففى ضوء ظروف السوق المصرية والنقص الشديد فى السلع والمعدات ومستلزمات الإنتاج، خاصة لقطاع الحرفيين، وما ترتب عليه من هروب بعض هذه الفئات الى الخارج (مثل هروب صناعة الأحذية الى الخارج)، كان لابد من اتخاذ تدابير كفيلة بتوفير هذه المستلزمات. وبعد تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ارتفع الاستيراد من هذه المستلزمات من حوالى ٣٨ مليون جنيه الى ٢٠٠ مليون جنيه. وفى رأيى أن مجرد إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لاستيراد هذه السلع لا يمكن أن يمثل إهدارا للسيطرة على تجارتنا الخارجيه. وكان لابد أيضا من إعادة النظر فى نظام اتفاقات التجارة والدفع نظرا لتغير الظروف الحالية عما كان عليه الحال عند بدء الأخذ بهذا النظام على نطاق واسع بعد عام ١٩٥٦. كذلك من الأهميه بمكان أن نعترف بما أدت إليه سياسة تعدد أسعار الصرف من نتائج طيبة أهمها ارتفاع تحويلات المصريين العاملين فى الخارج (نتيجة لرفع السعر التشجيعى من ٥٨ قرشا الى ٦٤ ثم ٦٨ ثم أخيرا الى ٦٩٫٣ قرشا للدولار)، وكذا تحويلات السياحة.

٨ ـ وأخيرا، إن اعادة تنظيم القطاع العام جاءت بعد دراسات ومناقشات مستفيضة كان آخرها مؤتمر مديرى شركات القطاع العام الذى عقد فى الاسكندرية، والذى تم بناء عليه إلغاء المؤسسات العامة لتحرير القطاع العام من القيود، مثلما حدث فى مختلف الدول غربيه كانت أو شرقية. وهذا لايمثل بالضرورة تحولا عن القطاع العام ولا إلقاءه كما يوحى بحث الدكتور جودة بذلك، خصوصا إذا أخذنا فى الاعتبار أن الإنتاج الصناعى زاد فى العام الماضى بنسبه ١٩٪ بسبب التغلب على معوقات الكفاءة فى القطاع العام. كما أن مما يجعل شكوك الباحث فى غير محلها أن استثمارات القطاع العام الصناعى قد زادت فى العام الماضى زيادة كبيرة جدا.

تعقيب المستشار محمود غانم على بحث د . جلال أمين :

لا شك ان الدكتور جلال أمين جدير بالتهنئة على هذا البحث الاقتصادى القيم . وهذا البحث الجديد لا شك انه امتداد واستكمال لبحثه السابق فى موضوع التنمية والتبعية الاقتصادية ، والمنشور فى مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٧٦ . البحث المقدم اليوم من الدكتور جلال أمين يدور حول النتائج التى يتوقعها من سياسة الانفتاح الاقتصادى . ويرى سيادته ان هناك مخاطر ثلاثة قد تنتج عن هذه السياسة وهى :

(١) اخطار على الاستقلال الاقتصادى السياسى للبلاد اذ قد يتحول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد تابع للبلاد الرأسمالية الغربية .

(٢) ازدياد التفاوت. فى توزيع الدخول .

(٣) طرد الثقافة الوطنية واحلال الثقافة الغربية .

وأود ان اقرر مقدما ان هذه المخاطر بعضها او جزء منها محتمل الوقوع . ولكن ليس معنى ذلك ان نرفض سياسة الانفتاح كلية قبل ان نبحث حقيقة هذه المخاطر وحدها ، وكيف يمكن التصدى لها إن امكن ذلك .

ويبدو ان هناك اختلافا فى مفهوم «الانفتاح الاقتصادى» اذ ان كثيرا من الناس ـ المختص منهم وغير المختص ـ تطوعوا باعطاء تفسيرات متوسعه لهذا المصطلح بعضها اقتصادى ، وبعضها سياسى ، وبعضها مجرد اوهام لا تقوم على اساس حقيقى

وساعد على البلبلة وعدم وضوح هذا المصطلح صدور قرارات من الاجهزه التنفيذية او صدور تصريحات منها لا تتفق جميعا على المفهوم الحقيقى لهذا المصطلح .

والوثيقة الرسمية التى تحدثت عن الانفتاح الاقتصادى (ورقة اكتوبر) جاء بها ان المقصود من هذا المصطلح أمران : الامر الاول هو تزويد مصر بالموارد الماليه اللازمه للتنميه ، والامر الثانى هو تزويد مصر بالتكنولوجيا الحديثه .

وسوف ابحث المخاطر الثلاثة اذن على ضوء هذا التحديد الذى ورد بالوثيقة الرسمية عن الانفتاح الاقتصادى .

الخطر الاول : هل هناك خطر على الاقتصاد المصرى من الوقوع فى شرك التبعية للرأسمالية الغربية ؟ وما هى حقيقة هذا الخطر ان وجد ؟ ان المشكلة الاقتصادية كانت موجودة فى مصر قبل عام ١٩٧١ وقبل قوانين استثمار المال العربى والاجنبى وقبل ان يظهر مصطلح «الانفتاح» . ما هى المشكلة ؟ المشكلة التى يواجهها الاقتصاد المصرى او المخطط المصرى للتنمية هى عدم توفر رءوس أموال انتاجية كافية لتنفيذ متطلبات التنمية الاقتصادية . ويرجع عدم توفر رءوس الاموال الى عجز الموارد الاقتصادية فى الاقتصاد القومى اذ لا توجد مدخرات كافيه تصلح كرءوس اموال انتاجية او لاعادة الدوره الانتاجية . عند مناقشة التنمية فى الاقتصاد النامى بصفة عامة يقوم المخطط بمقارنة الموارد الادخارية للاقتصاد القومى التى يتوقع تحقيقها فى فترة مستقبلة بالمتطلبات الواجب توافرها حتى يمكن الوصول الى معدل مستهدف للنمو . ونظرا لما تتصف به الدول الناميه بوجه عام من ضعف مدخراتها الذاتية ، فان التحليل يظهر فى اغلب الاحوال فجوه يجب تغطيتها من موارد خارجية . وتصبح القضية الاساسية هى تحديد هذه الموارد الخارجية بما يحقق النموالمستهدف دون تعريض الاقتصاد القومى للخطر بطبيعة الحال . وهذه الموارد الخارجية قد تكون على هيئة قروض مالية أو على هيئة استثمارات أجنبية فى المشروعات المتعلقة بالتنمية .

ولقد اثبتت البحوث انه لكى يكون قرض ما مأمون العواقب ينبغى ان يكون سعر فائدة القرض ليس فقط اقل من معدل عائد المشروع ، بل اقل ايضا من معدل النمو فى الدولة المقترضة .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الدولية ، لا شك ان المستثمر الاجنبى الذى يضع راسماله فى مشروع يرغب فى الحصول على عائد كبير . وفى بحث سابق لى عن المشروعات المتعددة

الجنسية ، قدمته فى المؤتمر الاول للاقتصاديين المصريين ، اوضحت ان المستثمر الاجنبى وخصوصا فى المشروعات المتعددة الجنسية يسعى الى أمرين رئيسيين :

اولا : الحصول على احتكار المواد الخام ، اى أنه يسعى الى احتكار انتاج هذه المواد الخام وتصدير المنتجات المتعلقة بها . ولذا فان كل دولة مقترضة او مستقبلة لراسمال اجنبى يجب ان تضع فى اعتبارها عدم الوقوع فى هذا الفخ ، فلا تمنح احتكار المواد الخام ولا تمنح احتكار تصديرها للمستثمر الاجنبى ، بل تسعى هى لاقامة المشروعات الاستثمارية التى تتفق مع طبيعة المواد الخام الموجوده فى بلادها ، وتقوم بتمويل اقامة هذه المشروعات سواء عن طريق القروض الاجنبية او عن طريق المشاركة مع راس المال الاجنبى فى اقامة المشروعات .

ولا شك ايضا ان المستثمر الاجنبى ، سواء عن طريق القروض او عن طريق المساهمات فى راس المال ، سيحاول كما حاول دائما فى مصر ـ ان يبيع لنا براءات اختراع ومعرفة فنية ليست هى الاكثر حداثه . لانه بطبيعة الامور لو انها هى الأكثر حداثه فانه لا يستغنى عنها بسهولة وبفرض حقوق استخدام عالية عليها . هذا يقتضى منا عندما نتعاقد على قرض او نشترك مع راس مال اجنبى لاقامة مشروعات تتضمن براءات اختراع ان نكون فى منتهى اليقظة ولا نقع فى هذا الفخ . واعتقد ان التنافس القائم بين الدول الصناعية المتقدمة فى هذا المجال قد يساعد على الحصول على الاحدث والاقل نفقه والأكثر جودة .

ومن الأهمية بمكان فى كل الاحوال التى يتم فيها الحصول على موارد اجنبية سواء عن طريق القروض او عن طريق المساهمة فى المشروعات أن يصاحب ذلك سياسة عامة ادخارية تصديريه . وذلك حتى نتمكن من توفير عملات اجنبية يمكن ان تستخدم فى سداد الاقساط والفوائد او تحويل الأرباح الى الخارج ، او تحويل رأس المال الاجنبى ذاته عند انتهاء مدة المشاركة .

ولهذا فاننى اعتقد ان عملية قبول القروض او الاستثمارات الاجنبية ليست عملية عفوية وانما هى بالاساس عملية سياسية وعملية فنيه وعملية اقتصادية . ولذا ينبغى الا يكتفى بالدراسة للمشروع ، بل يجب ان تتم دراسة اوسع اسميها «دراسة عائد المشروع على الوطن ككل» .

خلاصة القول فى النقطة الاولى المتعلقة بخطر التبعية ، انه مع إقرارى باحتمال الخطر الى اننى لا ارى ذلك مدعاة لرفض سياسة الانفتاح ، وانما اراه مدعاة لوضع الضوابط وفرض القيود التى تحمى الاقتصاد الوطنى من هذه المخاطر.

الخطر الثانى :

وهو ازدياد التفاوت بين الدخول . هذا الخطر محتمل فى الزمن القصير فقط . فبطبيعة الامور عندما يأتى مشروع اجنبى فانه قد يعطى عماله اجورا ومرتبات اعلى من المستويات المحلية ، كما انه يولد تيارا من الانفاق يؤثر على حركة المال والشراء فى البلد ، مما يؤدى الى ظهور طبقة لها قدرة شرائية اكبر ، وهى من علامات ازدياد التفاوت فى الدخول . ان هذا التفاوت يظهر فى أوائل تنفيذ المشروعات أو فى اوائل خطة التنمية ولكننا نلاحظ ان هذا التفاوت سيزول بالتدريج على الاقل او يقل بالتدريج مع الاتجاه لتكامل الصناعات وتنوع العوائد اثناء عملية التنمية .

الخطر الثالث :

وهو طرد الثقافة المصرية واحلال الثقافة الغربية . هذا الخطر وارد . ولكن حقيقة الامر اننا كمصريين لا يمكن ان نحل الثقافة الغربية مهما كانت محل الثقافة الوطنيه . كل ما فى الامر هو ان أنماطا جديدة من الاستهلاك تظهر بطبيعة الاحتكاك الدولى . وهذه الانماط الجديده قد تؤثر فى خطة الاستهلاك وفى خطة التنمية . ولذا ينبغى ان تحتوى السياسة الاقتصادية على ما يقف ضد هذا الخطر.

وفى الختام اقول ان الدواء قد يكون مرا ، وقد تكون له آثار جانبيه قد تؤثر فى صحة المريض اذا لم يؤخذ الدواء باحتراس . فعلينا الا نستعمل الدواء الا بقرار سياسى وبناء على نصيحة الطبيب .

المناقشات :

بحث د . جودة عبد الخالق

اثار البحث وجهات نظر متعددة يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـ فيما يتعلق بتعريف الانفتاح الاقتصادى رأى البعض أنه يعنى إزالة القيود على رأس المال الخاص بصفة عامة ورأس المال الأجنبى بصفة خاصة ، بالإضافة إلى تحرير جهاز الثمن . بل إن لفظ الانفتاح قد لا يكون أنسب الالفاظ لوصف هذه السياسة ، وقد يكون من الأدق اعتبارها مجرد سياسة للحرية الاقتصادية .

٢ ـ برزت وجهة نظر مفادها أن الانفتاح أخذ محتوى تجاريا واضحا ، مما أعطى لخصوم الانفتاح سلاحا فعّالا لمهاجمته ، فى حين أنه لا غبار على الانفتاح إذا كان قد أخذ محتوى إنتاجيا . وفى أى الأحوال ، فقد نادى كثيرون بضرورة تخطيط الانفتاح حفاظا على المصلحة القومية .

٣ ـ بالنسبة لطبيعة مشروعات الانفتاح الحالية مقارنة بمشروعات الاستثمار الاجنبى التى تمت فى الماضى لاحظ البعض فروقا واضحة بينها . فمثلا نشاط شركات الانفتاح الحالية العاملة فى مجال تقسيم وتنمية الاراضى ينحصر فى المناطق المعمورة بينما ركزت الشركات السابقة ، كشركة مصر الجديدة فى أوائل هذا القرن ، على تعمير الصحراء ، وهذا يبين أن رأس المال الخاص يستطيع تحقيق أرباحه إما من خلال نشاط الإنتاج أو من خلال تبادل ما هو قائم بالفعل من غير إضافة إلى الثروة القومية .
وهنا يثور التساؤل : لماذا يتجه رأس المال الخاص الأجنبى الآن إلى النشاطات غير المنتجة ؟ كما لاحظ البعض أن السمة التجارية الغالبة على مشروعات الانفتاح تهدد

الرأسمالية الصناعية المصرية ، وهذا ما يفسر الصراع الدائر حاليا بين جناحى الرأسمالية المصرية : الجناح التجارى ممثلا فى الغرف التجارية والجناح الصناعى ممثلا فى اتحاد الصناعات المصرية . إن مؤدى الاتجاه الحالى ، فى نظر هذا الفريق ، إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى الغربى .

٤ ــ نبه البعض الى خطورة نشاط البنوك الأجنبية مشيراً إلى ما ورد فى الجزء الثانى من تقرير البنك المركزى المصرى عام ١٩٧٦ والذى يبين أن هذه البنوك تحول جزءاً لا يستهان به من ودائع المصريين بها للاستثمار فى الخارج ، وأنها فى الواقع لم تجلب أموالا تذكر لاستثمارها فى داخل البلاد .

٥ ــ رأى البعض فى ظاهرة «الرأسمالية العائلية» التى أشار اليها البحث خطراً يهدد التداول فى بورصة الأوراق المالية ، حيث إن التعامل فيها يشترط عدم وجود صلة قرابة بين الأطراف المتعاملة . وبالنسبة لفاعلية عمل البورصة وللدور الذى يمكن أن تلعبه فى ضبط وتنشيط عملية الانفتاح ، أشار البعض بأنه كان يجب على المشرِّع ــ إحكاما لعملية تحويل رأس المال الأجنبى ــ إلزام المستثمر باللجوء إلى البورصة لإتمام هذه العملية .

٦ ــ بالنسبة للتساؤل الذى ثار حول إمكانية الحكم على سياسة الانفتاح الاقتصادى وهو لا زالت فى بدايتها ، طرحت إجابة من ثلاثة عناصر :

أولا : التجربة التاريخية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهى توضح آثار فتح باب الاقتصاد المصرى للاستثمار الأجنبى على هيكل هذا الاقتصاد ومعدل نموه وإدماجه إدماجاً كاملاً فى السوق الرأسمالية العالمية مصدِّراً لمادة خام وحيدة هى القطن ومستورداً لمنتجات الصناعة الحديثة .

ثانيا : التجربة التاريخية فى البلاد الأخرى التى سبقتنا على هذا الطريق مثل البرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية .

ثالثا : قوانين الحركة ذاتها وما تعنيه من خلق قوى إجتماعية وسياسية جديدة تدفع المجتمع بإطراد نحو مزيد من الاعتماد على الخارج .

بحث د. جلال أمين

أثار موضوع بحث د/جلال أمين مناقشات حول قضايا عديدة ، يمكن تلخيص أهم ما تعرضت له فيما يلى :

١ - احتدم الجدل حول تحديد ما يقصد بالانفتاح الاقتصادى وابعاده الاساسية . وقد انتهى النقاش الى انه يمكن تحديد المقصود بهذه السياسة فى نقطتين :

(أ) استجلاب رأس المال الاجنبى والتكنولوجيا الغربية ، لسد حاجة الاقتصاد المصرى من رؤوس الأموال ولتطويره تكنولوجيا .

(ب) تعديلات فى السياسات الضريبية والمالية ونظم الاستيراد والتصوير بما يهيئ المناخ المناسب من وجهة نظر رأس المال الاجنبى ، وبما يتيح الفرصة ايضا لنمو الرأسمالية المحلية .

وقد كان من رأى عدد غير قليل من المتناقشين ان سياسة الانفتاح تنطوى على جوانب سلبية اهمها :

(أ) معالجة مشكلة التخلف على انها مجرد مشكلة عجز فى رأس المال او التمويل بينما أن مشكلة التخلف لها أبعاد أخرى عديدة . وعلى سبيل المثال فإن سوء توزيع الموارد المتاحة وتبديدها قد يمثل مشكلة لا تقل خطورة عن مشكلة عجز رؤوس الاموال . كذلك رأى البعض ان سياسة الانفتاح قد تؤدى الى تبديد جانب لايستهان به من الموارد ، وانها ليست عملية تجرى فى اتجاه واحد وهو اجتذاب رؤوس الاموال الى الداخل .

(ب) التغاضى عن دور رأس المال الاجنبى فى تكريس التخلف والتبعية ، وهو ما يتنافى مع الادعاء بأن رأس المال الاجنبى يمكن ان يساعد على الخروج من التخلف او انه يمكن الاعتماد على رأس المال الاجنبى دون الوقوع فى شرك التبعية . ولم يعد خافيا الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية فى الدول المتخلفة من زاوية تدعيم علاقات التبعية والاندماج فى السوق الرأسمالية .

٢ – تطرق النقاش الى البحث فى طبيعة الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٠ ودور الظروف الداخلية والخارجية التى سادتها فى التمهيد لسياسة الانفتاح . واشار البعض الى أن الضغوط الداخلية جانب مصالح بعينها فى المجتمع المصرى كان لها دور بارز فى التمهيد لسياسة الانفتاح فى اوائل السبعينات وان هذه الضغوط قد بدأت تظهر حتى فى فترة سابقة للفترة من ٦٥ – ١٩٧٠ .

٣ – تناول المتحدثون المخاطر التى تنجم عن سياسة الانفتاح فى مصر ، وكان هناك اتفاق فى الرأى على أن وجود هذه المخاطر شئ وارد ولكن ظهور رأى مؤداه ان يمكن التقليل من هذه المخاطر بوضع الضوابط التى تحمى الاستقلال الوطنى وتضمن عدالة توزيع الدخل وتحمى الثقافة الوطنية . وقد اشار البعض فى هذا الصدد الى عدم جدوى هذه الضوابط خاصة بالنظر الى صعوبة وضعها موضع التطبيق .

٤ – أثار موضوع الثقافة الوطنية كأحد مخاطر الانفتاح انتباها شديدا بين الحاضرين فأبدى الكثيرون تخوفهم من أن هذا الخطر لايكمن فقط فى طرد عناصر الثقافة الوطنية الايجابية واحلال عناصر ايجابية من الثقافة الغربية محلها . ولكنه يكمن فى أن ما يتم الآن هو احلال العناصر الرديئة والغير ملائمة من الثقافة الغربية .

٥ – فى صدد الدفاع عن سياسة الانفتاح اشار بعض انصار هذه السياسة الى ان هناك دولا اكثر تقدما من مصر ومن بينها الدول الاشتراكية تنتهج سياسة الانفتاح غير ان المناقشة اوضحت أن البيانات الاقتصادية والثقافية لهذه الدول لديها من عناصر القوة ما يشكل ضمانا أكيدا ضد مخاطر الانفتاح . هذا بالاضافة الى ان سياسة الانفتاح فى الدول الاشتراكية تتم بصورة مخططة تراعى المصلحة الوطنية قبل كل شئ .

٦ – تعرض بعض المعلقين لمدى الفائدة التى يمكن ان تحصل عليها الدول النامية من جراء التعامل مع العالم الخارجى فى ظل النظام الراهن لتقسيم العمل الدولى . وقد كان هناك ادراك عام لبعض الآثار السلبية على البيانات الاقتصادية للدول الأقل نموا من جراء هذا التعامل ، وان لم تتمخض المناقشة عن رأى قاطع حول امكانية تلافى هذه الآثار .

٧ – اشار بعض المتحدثين الى الاهمية التاريخية للدراسة المقدمة والى انه اذا كان التماس العذر لصانعى القرار السياسى فى القرن التاسع عشر فى مصر مقبولا على اساس غياب من يقوم بالتنبية الى مخاطر الانفتاح ، فانه لاعذر لصانعى القرار الآن وامامهم كم هائل من الدراسات والبحوث المحلية والدولية التى تنبه الى المخاطر المتعددة الجوانب لسياسة الانفتاح .

الفصل التاسع

نظرة عامة

عرض موجز
«خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر»

د . عثمان محمد عثمان

١ - مقدمـــة :

يقع كتاب الدكتور الجريتلى - **خمسة وعشرون عاما (دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر)** فى حوالى ٣٢٠ صفحة ويحوى سبعة أبواب ، يتناول البابان الأولان (ستة فصول) تطور الاستثمار والاستهلاك والادخار . وفى ثلاثة أبواب (١٠ فصول) يناقش تقييم الآداء من زاوية الاستثمار والخدمات والدخل ، والاستقرار الاقتصادى والقطاع العام وأجهزة التخطيط . وفى البابين الآخرين (٥ فصول) يعرض للتطورات الدولية والسياسة الاقتصادية الجديدة .

ويقوم البناء الداخلى للدراسة على متابعة تطور الاستثمار الجديد وآثاره ثم تطور الاستهلاك العام والخاص وآثار التوسع فيهما بنسب عالية على الاستقرار الداخلى . من حيث تفاقم الضغوط التضخمية ، وعلى الاستقرار الخارجى من حيث تصاعد عجز ميزان المدفوعات وينتقل بعد ذلك الى تقييم الآداء ومدى نجاح الدولة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلنة وفى توجيه القطاع العام . ويختم الكتاب بدراسة السياسات الاقتصادية الجديدة التى أعلنت فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، ونظرا لارتباط مصر بالاقتصاد العالمى يفرد فصلا خاصًّا بالتطورات الاقتصادية الدولية .

٢ – الاستثمار :

خلال العشرين سنة السابقة للثورة لم يتعد الاستثمار الصافى فى استخدام طاقة انتاجية جديدة ٥ بالمائة من الدخل القومى سنويا على احسن الفروض . وباستثناء فترات قصيرة لم يكن الاستثمار الفردى فى مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين شيئا مذكورا . ولم يعوض الاستثمار الحكومى تراخى الاستثمار الفردى نظرا لضآلة نصيب الحكومة من الدخل القومى.

وقد بدأ الاستثمار العام فى أعقاب الثورة وئيدا وشهدت الخمسينات فترة من التعايش السلمى مع القطاع الخاص ومحاولة لتشجيع الاستثمار الأجنبى . ومع ذلك حدثت زيادة ملحوظة فى الاستثمار الصناعى الحكومى قبل ١٩٥٧ ، واطردت زيادته خلال برنامج التصنيع ٥٧ – ١٩٦٠ واصابت الخطة الخمسية الأولى قدرا كبيرا من النجاح . وبلغ مجموع الاستثمار خلالها نحو ١٥٠٠ مليون جنيه (بنسبة ٩٥٪ من الاستثمار المخطط) . ولم يستمر هذا الاتجاه بعد سنة ١٩٦٥ فلم يتعد متوسط الاستثمار للسنوات الخمس ٦٥ – ١٩٦٩ ، ٣٥٠ مليون جنيه ورغم زيادة أرقام الاستثمار فى سنوات السبعينات فقد هبطت نسبة الاستثمار الى الانتاج المحلى من ١٨٪ فى أواخر سنوات الخطة الى ١٢٪ سنة ١٩٧٢ ، ونسبة الادخار الى نفس المتغير من ١٤٪ الى ٨٪ ثم الى ٥٪ سنة ١٩٧٤

وفى سنة ١٩٧٦ اقتصرت الاستثمارات على الشريحة الثابتة أى حوالى ٨٥٠ مليون جنيه . وكان من المخطط أن تبلغ استثمارات سنة ١٩٧٧ ما يناهز ١٢٨٥ مليون جنيه . ويختتم المؤلف دراسة تطور الاستثمار بملاحظة أن تحقيق اهداف الخطة الخمسية الحالية يستلزم رفع نسبة الاستثمار الى ٢٥٪ من الدخل وزيادة الادخار الى ١٥٪ وهى أهداف قابلة التحقيق وانما يستلزم لذلك تضحيات فى الاستهلاك كما أن خفض المكون الاجنبى فى الاستثمار ضرورى لميزان المدفوعات وتوجيه الانتاج لصالح الكثرة وخدمة متطلباتهم مع الحد من المشروعات التى تخدم القلة من أصحاب الدخول العالية .

وكان طبيعيا ان تحظى الزراعة بنصيب هام من الاستثمارات ، وفى الخطة الخمسية بلغ الاستثمار فى قطاع الزراعة والرى والصرف ٣٥٥ مليون جنيه (٢٣٪ من الاستثمار المنفذ) وتحقق نفس الرقم فى السنوات الخمس التالية . ولكن مع ارتفاع التضخم انخفض الاستثمار الحقيقى فى الزراعة ، كما انخفض نصيبها الى أقل من ٥٪ من مجموع الاستثمار سنة ١٩٧٥ وهو رجوع

عن السياسة السليمة نظرا لأهمية قطاع الزراعة سواء من ناحية الانتاج أو العمالة أو التصدير . وفى الفترة ١٩٥٨ – ٦٦ كان السد العالى أهم عناصر الاستثمار الزراعى وقد حقق أغلب الأهداف المتوخاه وزاد استصلاح الاراضى الى ٨٣٠ ألف فدان فضلا عن تحويل نصف مليون فدان الى الرى الدائم . بالاضافة الى زيادة الطاقة الكهربية المتاحة . ولكن العائد من الاستثمار فى استصلاح الاراضى أقل مما يتوقع لعدة أسباب أهمها عدم تكامل مراحل الاستصلاح ، وعدم تنفيذ مقترحات اقامة مجمعات زراعية صناعية كبيرة فى الاراضى المستصلحة . ويتوقف التوسع الافقى مستقبلا لاستزراع حوالى مليون فدان على تنفيذ مشروعات أعالى النيل لزيادة الموارد المائية والاقتصاد فى استخدام المياه .

ورغم الاستثمارات الزراعية فان الصادرات الزراعية لم تتطور كما كان مرجوا . فلم تحدث زيادة كبيرة فيها ، وكما أن صادرات القطن لاتزال تمثل ٤٥٪ من حصيلة الصادرات .

واطردت التنمية الصناعية بعد ثورة ١٩٥٢ فى مشروعات مجلس الانتاج وفى خطة التصنيع ٥٧ – ١٩٦٠ . وفى الخطة الخمسية الأولى زاد الاستثمار الصناعى المنفذ من ٥١٦ مليون جنيه (٣٤٪ من اجمالى الاستثمار) فى الفترة ٦٠ – ٦٥ الى ٧٥١ مليون (٤٣٪ من الاستثمار الاجمالى) فى الفترة ٦٦ – ١٩٧٠ . وكان المصدر الأول للتمويل فى الصناعة الجديدة هو الحكومة . وبدأ تراجع الاستثمار الصناعى فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات ولم يتجاوز ١٣٥ مليون جنيه سنة ٧٣ ، ٢٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ونتيجة لذلك هبطت نسبة نمو الانتاج الصناعى بل حدث نقص فى بعض السنوات ، وذلك بأسعار ثابتة ، كما تزايدت الطاقة العاطلة وانخفض الانتاج من بعض السلع مثل الاسمنت والسكر وورق الطباعة كما واكب زيادة الاستثمار الصناعى وتوسع الانتاج زيادة الصادرات المصنعة ، وتمثل ٣٥٪ من مجموع الصادرات ، ولكن لم تكن هذه الصادرات مستقرة على مر السنين .

٣ – الاستهلاك والادخار :

كان من نتيجة زيادة الاستثمار أن زادت دخول الافراد منذ أواسط الخمسينات بنسبة معتدلة لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث . وقد زاد الاستهلاك الخاص خلال سنوات الخطة الأولى بنسبة ٣٧٪ وباستبعاد زيادة السكان وارتفاع الاسعار تصبح الزيادة السنوية فى استهلاك الفرد حوالى ٢٪ وقد استهدفت السياسة الاقتصادية خفض نسبة زيادة الاستهلاك الخاص الى

مادون نسبة زيادة الناتج المحلى . وهى سياسة حكيمة . وقد تحقق لها بعض النجاح فقد انخفضت النسبة من ٧٠٪ فى بداية فترة الخطة الى ٦٥٪ فى نهايتها . ولكن سياسة ضغط الاستهلاك توقفت منذ منتصف الستينات . وقد أثرت زيادة الاستهلاك على ميزان المدفوعات تأثيرا مباشرا بزيادة واردات السلع الاستهلاكية ونقص الانتاج المتاح للتصدير كما أن التوسع فى الاستهلاك مع الارتفاع المطرد فى الاسعار العالية أدى الى زيادة الاقتراض الخارجى لتمويل الاستيراد وبالتالى تخصيص المزيد من حصيلة الصادرات لخدمة الدين الخارجى . وقد تزايد أيضا الاستهلاك العام الحكومى زيادات كبيرة ، وخاصة خلال الخطة الأولى التى استهدفت خفض نسبة الاستهلاك العام من ١٧٪ الى ١٥٪ من الناتج ولكنها فى الواقع العملى زادت الى ٢١٪ ويرجع الدكتور الجريتلى اسباب الزيادة فى النفقات العامة إلى مايلى : أولا ، الزيادة المطردة فى نفقات الدفاع والأمن القومى التى بلغت ربع الناتج المحلى سنة ١٩٧٥ . وثانيا ، زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية لمواجهة زيادة السكان واحتياجات التعليم والصحة ، والتمثيل السياسى والقنصلى والقضاء . وثالثا ، زيادة اعتمادات خفض تكاليف المعيشة . ورغم ان الحكومة اعلنت فى مستهل سنة ١٩٧٧ سياسة جريئة للحد من الدعم كجزء من سياسة عامة لاصلاح المسار الاقتصادى الا أنها تراجعت عن التنفيذ أثر الاضطرابات الشعبية .

ومن جهة اخرى لم تبذل الدولة جهدا كبيرا لزيادة الايرادات السيادية منذ ١٩٦٧ ، كما لم تحدث محاولات لتحصيل الضرائب على الدخل ولم تظهر الى حيز الوجود الضرائب التى كثر الحديث عنها على بعض مظاهر الثروة مثل الاراضى والمبانى والشقق المفروشة ولهذا استمر جمود الايرادات السيادية واعتمادها على الضرائب غير المباشرة (تمثل ٣ أمثال الضرائب المباشرة) مما أدى الى زيادة عجز الميزانية الذى زاد عن ألف مليون جنيه فى السنوات الاخيرة .

وكان طبيعيا ان تؤدى زيادة الاستهلاك الخاص والحكومى الى اضعاف قدرة البلاد على الادخار وتكوين رأس المال . وفى سنة ١٩٧٥ لم يتجاوز الادخار الخاص ١٠٠ مليون جنيه وفائض التأمينات الاجتماعية ٢٧٥ مليون والفوائض المحمولة للدولة ٤٣٠ مليون جنيه أى مجموع ٨٦٠ مليون جنيه وبعد خصم عجز الحكومة يصبح الصافى ٣٣٠ مليون جنيه وهى لاتعطى الا نسبة ضئيلة عن الاستثمارات مما يؤدى الى تزايد الاعتماد على القروض الخارجية والتسهيلات المصرفية فضلا عن الاعتماد على الجهاز المصرفى مما يهدد الثبات الاقتصادى .

٤ ـ تقييم الآداء :

وينتقل المؤلف بعد دراسة التطورات فى الاستثمار والاستهلاك الى محاولة تقييم الآداء فى المجالات المختلفة فى ظل صداقة تجربة التخطيط والنمو السكانى الهائل وزيادة الاستهلاك واعباء الحروب الثلاث .

ورغم أن الزراعة حققت بعض التقدم بين ١٩٥٢ ، ١٩٧٥ ، وزادت المساحة المنزرعة ٨٪ والمحصولة ١٤٪ وزاد الرقم القياسى للانتاج ونجحت فى الفترة من ٥٠ — ١٩٦٥ فى زيادة انتاج الطعام بنسبة تفوق زيادة السكان لأول مرة منذ الثلاثينات ، الا أن زيادة السكان قد غيرت من الصورة فى العشر سنوات الاخيرة . ولا يتصور تحقيق تنمية متوازنة فى حين يقل معدل الزيادة الحقيقية فى انتاج قطاع الزراعة حيث يعمل اكثر من نصف القوة العاملة عن ٢٪ سنويا منذ أواخر الستينات بينما يزيد الطلب على المنتجات الزراعية بمعدل يناهز ٥٪ سنويا ولازال امام قطاع الزراعة امكانيات كبيرة لزيادة الانتاج وتعديل التركيب المحصولى وتشجيع التصدير .

ولايشك المؤلف فى أن الخمسة والعشرين سنة الأخيرة شهدت تقدما صناعيا كبيرا ، فارتفع الانتاج والدخل الصناعى وزاد عدد العاملين الصناعيين والصادرات المصنعة كما استحدثت صناعات ذات تكنولوجية متقدمة واصبحت مصر تسبق معظم الدول العربية من حيث نسبة القيمة المضافة الصناعية الى الدخل . ورغم هذا النجاح فلم تكن سياسة التصنيع موفقة فى كل الحالات . فقد مرت فترات غلب فيها الكم على الكيف وأصبحت زيادة المصانع هو الهدف الأسمى وكان هناك تفضيل للصناعات التى تتطلب استثمارات ضخمة بطبيعتها رغم أن الحجم الذى تقرر لايحقق وفورات الانتاج الكبير على الوجه الأمثل ، ومن أمثلة ذلك الحديد والصلب وتجميع السيارات والسلع المعمرة . كما استمرت الحكومات المتعاقبة فى انشاء صناعات كان المكون الاجنبى فيها عاليا ومن ثم وقعت فى صعوبات بسبب ازمة النقد الاجنبى ، كما أنشئت صناعات جديدة معوضة للاستيراد من بعض السلع بينما حجم الاستهلاك المحلى منخفض ، وكان من الخير التوسع فى صناعات مكثفة العمالة . وعلى النقيض من ذلك لا نجد سياسة مستقرة لدعم الصناعات الصغيرة التى لاتستطيع ان تعمد لمنافسة الصناعة الكبيرة .

وكذلك الحال بالنسبة لتطور الخدمات فرغم الجهود المبذولة وزيادة الخدمات من حيث الكم فإنه ترتب على التوسع السريع انخفاض الكيف فضلا عن التوسع فى مجالات لاحاجة للبلاد بها وأدت زيادة السكان الى تبديد الجهود فى تزويد الكثرة بالحد الأدنى من الخدمات بدلا من رفع المستوى الحالى

ويركز المؤلف مسرة أخرى على أثر زيادة السكان فيبين أنه على الرغم من ازدياد الاستثمار بالشكل المشار اليه فان الدخل الحقيقى للفرد لم يرتفع بدرجة ملحوظة . فقد ارتفع معدل الزيادة الحقيقية فى دخل الفرد من ٢٪ سنويا بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ الى ٦ر٣٪ خلال سنوات الخطة الأولى رغم زيادة السكان ، والراجح أن الزيادة السنوية الحقيقية لم تتجاوز ١٪ فى المتوسط خلال العشر سنوات التالية ٦٦ – ١٩٧٥ وأنه حدث انخفاض فعلى فى السنوات ٦٧ – ١٩٦٨ . غير أنه اذا كانت السياسة الاقتصادية قد نجحت فى تحقيق نمو معقول فى الدخل وخفت حدة التفاوت فى توزيع الثرة فان ذلك لم يكن بحجم الآمال المعقودة على جهد التنمية المبذول .

على أن أكثر النتائج سلبية للسياسات الاقتصادية تتمثل فى زيادة الضغوط التضخمية نتيجة تصاعد عجز الموازنة العامة وتمويله بالاقتراض من الجهاز المصرفى ، وتصاعد العجز فى ميزان المدفوعات . فزاد عجز ميزان العمليات الجارية من مستوى ٧٥ مليون جنيه فى منتصف الستينات الى بليون جنيه سنة ١٩٧٦ . وتباعا ارتفع الدين الخارجى الى حوالى ٥ بلايين جنيه وتزايدت نسبة خدمته الى نحو ٣٠٪ من حصيلة الصادرات . وقد أدى العجز المزمن فى ميزان المدفوعات الى الحد من قدرة البلاد على تمويل الاستثمار الجديد والى اهمال التجديد والاحلال .

ورغم أن هناك دلائل على احتمال تحسن ميزان المدفوعات وتخفيف الضغوط التى تعرض لها مؤخرا من خلال زيادة ايرادات قناة السويس والنفط والسياحة إلا أن السياسة الاقتصادية يجب أن توجه اهتمامها – كما يرى المؤلف – الى زيادة الصادرات السلعية وخاصة الصناعية منها .

٥ – القطاع العام وأجهزة التخطيط :

وينتقل المؤلف الى مناقشة مشكلات التخطيط ويشير الى احتدام الجدل بين المفكرين حول انجازات الثورة . ويصف هذه المناقشات بقلة الجدوى وعدم الجدية أو الالتزام بالنقد العلمى . اذ لا معنى للمفاضلة بين القطاعين العام والخاص بعد أن انتقلت ملكية قطاع الاعمال

المنظم فى الصناعة الى الدولة مع استحالة الرجوع عن ذلك . ولا معنى للمطالبة بتوسيع كبير فى القطاع الخاص ، اذ أنه بوضعه الحالى يركز على عمليات التجاره ويعجز عن تدبير مدخرات تكفى لدفع عجلة التنمية ، وبعد بيان صعوبة التخطيط الشامل والحاجة الى فترة قد تطول من التجربة والخطأ حتى تتاح لأجهزته تجميع الخبرات يدرس مسار تجربة التخطيط فى مصر وأوجه القصور فيها ، ويركزها حول : افتقاد استراتيجية بعيدة المدى تعد الخطط الخمسية والسنوية فى هديها ومحاولة طرق كافة الأبواب دون التخصص فى نشاطات معينة تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، وعدم وضوح التسلسل الهرمى للاشراف الفنى والادارى على وحدات القطاع العام فضلا عما تسبب فيه القرار الخاطئ – كما يرى المؤلف لالغاء المؤسسات من ارتباك ، فضلا عن تعذر تدبير الموارد المالية لتنفيذ الخطط . غير أن الدكتور الجريتلى يرجع الأسباب الاساسية فى ظل حداثة التجربة وعدم تفهم الوزارات لعملية التخطيط ، الى طغيان احتياجات الدفاع وازدياد الاستهلاك بشقيه وأثر الانفجار السكانى . ولابد من اخذ هذه العوامل فى الاعتبار عند الحكم على التجربة . ويقدم المؤلف بعد ذلك تفصيلا لموقف القطاع العام الذى يرى أن انجازاته كانت عديدة وأن خسائره لا ترجع الى سوء الادارة مثلا وانما الى المعوقات التى واجهها فى ظروف مختلفة . ومنها المعوقات المالية – مثل تسعير المنتجات بأقل من تكلفتها وعدم وضوح مصادر تمويلها ، ومطالبة شركاته بتمويل عمليات التوسع من مواردها الذاتية الخ ، ومشكلات العملة الاجنبية التى تخرج عن نطاق هذه الشركات وقصور الطلب على انتاج بعض الشركات .. الى جانب عدم التنسيق فى بعض الاحيان بين جهازى الانتاج والتوزيع واهمال انتاج قطع الغيار .. الخ . ويخلص الدكتور الجريتلى إلى ان الاحكام القاسية التى صدرت على القطاع العام «المفترى عليه» تتسم بالمغالاة ولا تستند الى دراسة موضوعية ، وأنه لا مناص من التعويل عليه فى دعم التنمية .

ويربط المؤلف – بعد ذلك – احوال التنمية فى مصر بالتطورات الدولية بما عرفته من تضخم حاد وكساد فى آن واحد وخاصة فى ٧٤ – ١٩٧٥ ، وينتقل الى مناقشة احتمالات تقديم المعونات الدولية للبلاد النامية ومنها مصر ويتوصل الى أنه يجب ان يدرك المسئولون فى مصر أن مستقبل المعونات الميسرة مشوب بالتشاؤم . وان كانت معونات دول الأوبك يمكن أن تعرض بعض النقص غير أن دخلها ضئيل بالقياس لدخل الدول الصناعية العظمى . ويرى أنه لامناص من الاعتماد على النفس وبذل مزيد من الجهد لزيادة الانتاج والصادرات غير التقليدية وازالة معوقات الاستثمار ورفع الادخار .

٦ – السياسة الاقتصادية الجديدة :

وفى الباب الاخير يناقش المؤلف السياسة الاقتصادية الجديدة فى ضوء ورقة العمل التى تقدم بها رئيس الجمهورية فى أعقاب حرب اكتوبر ويستعرض ما تبنته الورقة من مبادئ لدعم القطاع العام . وما قد يؤدى اليه تنفيذ هذه المبادئ العامة مثل ما يسمى بترشيد سياسات القطاع العام من زيادة البطالة والطاقات العاطلة وضغوط اضافية على ميزان المدفوعات واطلاق جماح التضخم ، كما يتعرض لما يراود المسئولين من أمل فى أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما فى التنمية وألا يقتصر كما هو الحال فى الوقت الحاضر على الاسكان والتجارة ، ويرى أن الخطوات الايجابية التى اتخذت فى هذا الصدد لا تتعدى اضفاء الحرية للاستيراد بدون تحويل عمله أو عن طريق السوق الموازية ، ويؤكد مره أخرى انه لا مناص من اعادة النقل الى القطاع العام وإن كان ذلك لا يتعارض مع منح المزيد من الحوافز للقطاع الخاص المنتج .

كما يعرض المؤلف للبرنامج المقترح للاصلاح النقدى والمالى ولوجهتى النظر المؤيدة والمعارضة لاضفاء المزيد من الحرية على أسواق الصرف ، وما قد يترتب على ذلك من ارتفاع الأسعار . ثم يناقش بعد ذلك اجراءات تشجيع الاستثمار الأجنبى والعربى ويتناول بالتفصيل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وما قدمه من ضمانات للمستثمر الأجنبى ثم يبين بعض أوجه النقد الى هذا القانون ، فيرى انه لاحكمة فى التصريح بالتوسع فى فتح البنوك الاجنبية فالحاجة ماسة الى دعم البنوك المصرية ، كما أن القانون لا زال غير واضح بشأن أسعار الصرف ومستندات المشروع الواجب تقديمها ، وحدود المزايا التى تكفل به التمتع بالقانون الى جانب العديد من المسائل القانونية والادارية غير الواضحة . وبصفة عامة لا يتوقع المؤلف فى الظروف الحالية التى تمر بها مصر توسعا كبيرا فى الاستثمار الأجنبى فيما خلا بعض الصناديق والبنوك العربية ، ويشير فى النهاية الى التعارض بين التوسع فى منح مزايا للقطاعين الاجنبى والخاص وما يؤدى اليه من زيادة أرباح المشتغلين بالتصدير والاستيراد والمقاولات وعمولات الوساطة وما فى حكمها من جهة وعدالة التوزيع من جهة ثابتة . ولاشك أن توسع القطاعين الخاص والأجنبى سوف يجعل مهمة التخطيط أكثر صعوبة عن ذى قبل .

وفى ختام كتابه يعيد المؤلف ربط عناصره المختلفة مع التركيز على ما رآه بعض قواعد الاصلاح للمسار الاقتصادى ودفع عجلة التنمية ، وأهمها ، أن يكون الاصلاح على أساس الاعتماد على النفس ، والتخطيط السليم وضغط الاستهلاك والادراك الواعى بأن المشكلة الاقتصادية فى مصر رهن بانتهاء النزاع الحربى والسيطرة على الانفجار السكانى .

تعقيب د . فؤاد موسى :

سرنى غاية السرور أن أتشرف بالتعليق على الدراسة الممتعة التى أعدها الاستاذ الدكتور على الجريتلى عن السياسات الاقتصادية الخاصة بمرحلة العشرين سنة الماضية ، التى تشغل بعباره أخرى عمر تجربة ثورة يوليو فى التنمية بحاليها : حالة المد وحالة الجزر .

واعتقد ان هذه الدراسة التى تتم بالرصانة والاتزان والجدية التامة وهو امر غير غريب عن الدكتور على الجريتلى – هذه الدراسة يمكن ان تعتبر من نواح معينة خير دفاع خرج على الناس عن تجربة ثورة يوليو ، وعن منجزاتها التى تحققت . وعندما يتحدث الدكتور الجريتلى عن ثورة يوليو فى تجربة التنمية فمن واجبنا ان نستمع اليه ، لان رايه فيما يتعلق بهذه التجربة رأى جدير بالاحترام التام . فقد عاصرها مؤيدا وناقدا لها ، ثم مستبعدا ان صح التعبير ، ومخرجا فى نهاية الامر فى عام ١٩٧٦ كتابا يمكن ان يعتبر نقدا كبيرا للتجربة . غير ان الكتاب الحالى يتخطى كل ما عرضت من تفصيلات شخصية للدكتور على الجريتلى ، لكى يعطى حكما للتاريخ عن هذه التجربة . لذلك أعتبره خير دفاع عن منجزات ثورة يوليو فيما يتعلق بالتنمية . وهو منذ بداية الدراسة واضح فيه تعبير عن أن الثورة كانت تبغى منذ البداية تحقيق تنمية فى مصر ويقول فى هذا : « هكذا كانت الحال فى اجمالى التنمية حتى نشوب ثورة يوليو ١٩٥٢ التى كان يراود بعض رجالها شعور قوى بضرورة زيادة الانتاج والاستثمار مدركين ان ذلك شرط لازم لزيادة الدخل مستقبلا . واقترن ذلك بمحاولة جزئية لخفض التفاوت فى توزيع الثورة والدخل وزيادة الخدمات الاجتماعية لمحدودى الدخل على وجه تعرفه مصر من قبل » .

منذ البداية اذن يحدد الدكتور الجريتلى مهمة التنمية كما وضعها على حد قول بعض رجال الثورة أمامهم ، وبالتالى تأتى دراسة هذه التجربة مركزا على شقيها – الاستثمار (أو التراكم) والاستهلاك . ويحاول طوال دراسته فى الكتاب أن يحدد لنا مدى ما تحقق من توازن او عدم توازن بين كل من الاستثمار والاستهلاك .

يدرس الاستثمار اولا فى الزراعة ثم الصناعة ثم المرافق . ويدرس الاستهلاك بنوعيه العام والخاص . ويقرر ظاهرة زيادة الاستهلاك بنوعية العام والخاص ، كظاهرة حقيقية شهدتها مصر فى السنوات الخمس والعشرين الماضية .

وهنا يتبين لاول وهلة العامل الذى يلاحق الدكتور على الجريتلى كثيرا لتفسيره لظواهر الاقتصاد المصرى وهو عامل الانفجار السكانى . وقضية السكان قضية حبيبة الى نفس الدكتور الجريتلى . وهو حريص دائما على ان يرى فيها عاملا غير موات للتنمية الاقتصادية فى مصر .

وسنرى فى نهاية الدراسة أنه يضيف اليها عاملا آخر ، هو عامل الحرب . فالسكان والحرب فى رأيه عوامل ثابتة جديرة بان تفسد كل محاولات التنمية فى الامد القصير والمتوسط والطويل . وله فى هذا رأيه . المهم انه عندما يتصدى للعلاقة بين الاستثمار والاستهلاك يفرد دراسة طيبة للادخار ويدرس ايضا ظواهر عدم التوازن كما تتحقق . وعدم التوازن او التوازن عنده له تعبير محدد سوف أعلق عليه كثيرا .

فى دراسته للادخار نجد أنه يتوصل الى نتيجة طيبة جدا فى الحكم على اداء السياسات الاقتصادية التى تمت خلال الـ ٢٥ عاما الماضية فهو يعطى هنا حكما أريد أن أطرحه امامكم : محصلة كل الاجراءات التى اتخذتها الثورة فيما يتعلق بالدخل وغيره هى تخفيض الفوارق بين الطبقات واختفاء الثروات الطائلة المتمثلة فى اراض وعقارات مبنية وفى الاموال المنقولة وخاصة بعد هبوط قيمة الاوراق المالية وتحديد الايجارات وهبوط اسعار الفائدة . وينتقل بسرعة الى وقتنا الحالى ليعلق على هذا الموضوع وهو الدخل – الثروة – التفاوت بالقول أنه ان كثر الكلام حاليا عن الدخول الطفيلية ، فان فرص الشراء أصبحت محدودة الا لعدد قليل زاد مؤخرا نظرا للارتفاع الهائل فى قيمة اراضى البناء والعقارات فى المدن وفتح باب الاستيراد بدون تحويل عملة وزيادة ارباح المقاولين فى القطاع الخاص .

نظره ثاقبة وجادة فى تطور الاقتصاد المصرى لا تخطئ عند الدكتور الجريتلى . دائما على الرغم من حيادة الظاهرة الذى يحاول دائما ان يسبغه على تحليلاته . هذا يتضح من رصده ارتفاع معدل الزيادة الحقيقية فى دخل الفرد من ٢٪ سنويا بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ الى ٣٫٦٪ خلال سنوات الخطة الاولى رغم زيادة السكان . والراجح ان الزيادة الحقيقية لا تجاوز ١٪ خلال العشر سنوات التالية ١٩٦٦ – ١٩٧٥ وانه حدث انخفاض فعلى فى دخل الفرد فى السنوات ١٩٦٧ – ١٩٦٨ . ومهما يكن الامر ، ورغم عدم تحقق مضاعفة الدخل القومى

المصرى مرة كل عشر سنوات ، فان الزيادة فى دخل الفرد ولو بنسبة متواضعة تعتبر حدثا جديداً فى التاريخ الاقتصادى الحديث فى مصر .

نفس الحكم الموضوعى يخلص الى انه قد حدثت زيادة ، وان كانت ضئيلة ، فى نصيب الفرد من الدخل القومى بالاسعار الثابتة ، وخفت حدة التفاوت فى توزيع الثروة بعد نزع ملكية ما زاد عن ١٠٠ فدان وللاسرة والغاء السندات التى وزعت على الملاك السابقين ، فضلا عن تأمين الحيازة للمستأجرين وخفض الايجارات التى رفعتها ندرة الارض كثيرا . وكان العامل الثانى فى تخفيف التفاوت تأميم الشركات والمنشآت على اساس تقدير لصافى الاصول يقل عن القيمة الفعلية ، مع فرض حد أقصى لقيمة التعويض .

والعامل الثالث هو فرض الحراسة على عدد كبير من الافراد والاسر وشركات الاشخاص والاموال بحد اقصى للتعويض فى صورة سندات لم تتجاوز فائدتها السنوية ٢٫٥٪ . ولم يكن يتوقع ان يؤدى توزيع الاراضى فى ذاته الى زيادة كبيرة فى انصبة محدودي الدخل ؛ غير انه لا شك ان توزيع الاراضى شمل ٤٠٠٫٠٠٠ أسره وحصلت قله من عمال الصناعة فى الشركات المساهمة على مزايا عينية ونقدية كثيرة ، بما فى ذلك الاشتراك فى الارباح ، واستفاد مستأجرو المنازل التى حددت ايجاراتها على حساب الملاك .

من كل هذا نرى كيف ان الدكتور الجريتلى يعرض بالفعل لمنجزات الثورة عرضا ايجابيا ويتصدى للدفاع الموضوعى عن هذه المنجزات ، على الرغم مما يمكن ان يكون له من تحفظ على مسار الثورة وسياساتها .

والدكتور الجريتلى فى هذا الكتاب يتصدى لدراسة التوازن وعدم التوازن . وهنا نصل الى الموضوع الاول الذى نأخذه عليه .

فالدكتور الجريتلى فى عرضه للظواهر الاقتصادية المصرية يتبنى فى الواقع ما يمكن ان نعتبره المنهج النقدى للدراسة . واعنى بذلك انه المنهج الذى يطرح جانبا الدراسة الهيكلية للاقتصاد القومى ويأخذ بالظواهر النقدية فى معالجة تطور الاقتصاد المصرى . ومن شأن هذا المنهج ان يجعل صاحبه يلح على المظاهر التى تطرح نفسها فى صورة عجز او فائض ، فى صورة تضخم او كساد أو انكماش ، فى صورة عجز داخلى او عجز خارجى . يعتبر منهجا فى النظرة الى التوازن وعدم التوازن – ولقد عنيت بان اتبين فى منهج الدكتور الجريتلى الى اى مدى اخذ بفكرة الدراسة الهيكلية – صحيح انه يأخذ فى دراسة القطاعات المختلفة – قطاعات الاقتصاد

القومى وقطاعات التخطيط بصفة خاصة ، بل انه يتبع المنهج الذى تتبعه وزارة التخطيط فى اعداد الخطة واعداد تقاريرها عن تقييم الاداء للخطة . ومع ذلك فالدكتور الجريتلى لا يأخذ الأقتصاد المصرى مأخذا هيكليا – بمعنى النظم والمؤسسات وقطاعات الملكية . ولكنه يعالج على الارجح ظواهر الاقتصاد المصرى معالجة نقدية – هذه المعالجة النقدية التى تعتبر سائدة الآن فى تحليل ازمة الاقتصاد المصرى ، ويرجع اليها جزء كبير من عدم امكان حل هذه الازمة

الدكتورالجريتلى فى طرحه للمنهج النقدى لدراسة الاقتصاد المصرى يبتعد عن سبيلين او منهجين آخرين .

المنهج الاول انه لا يتابع الاقتصاد المصرى بمنهج تاريخى . فهو على الرغم من انه يدرس الاقتصاد المصرى فى ٢٥ سنة هى عمر الثورة ، فانه لا يسير فى هذه السنوات الـ ٢٥ بين فترات . هذه الفترات تفرض نفسها علينا فهناك بلا شك تطور فى الثورة من مد الى جزر وخلال هذين الحالين نجد الثورة فى المرحلة الاولى من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٥/٥٦ فى مرحلة تلمس طريقها . ثم فى مرحلة تالية من ١٩٥٥/٥٦ الى ١٩٦٠ تقرر التدخل للتنمية . ثم ابتداء من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ تتخذ منهج واسلوب التنمية المخططه – تخطيط التنمية من وضع اهداف تحول اجتماعى معينه . ثم بعد ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ تقريبا محاولة ترك الاقتصاد المصرى يبحث عن طريق جديد . ثم ابتداء من ١٩٧٤ الى الآن مرحلة جديدة تتميز بما يمكن ان نسميه الانفتاح الاقتصادى . خلال الـ ٢٥ سنه اذن هناك فترات متفاوتة تفاوتا كبيرا ، ولكل فترة مشكلاتها وتناقضاتها . وبالتالى فلا يجدى اطلاقا الاخذ بالمنهج النقدى فى دراسة الظواهر ، لان التغير النقدى لا يكشف عن حقيقة هذه الظواهر . وانما كان يجب ان يتخذ الاستاذ الدكتور الجريتلى المنهج التاريخى مساعدا فى الكشف عن مراحل متفاوتة خلال الـ ٢٥ سنة تكشف بالتالى عن مشكلات بعضها استمر طوال الـ ٢٥ سنة وبعضها تغير وكان سمة مميزة لكل مرحلة صغيرة فرعية من مراحل الـ ٢٥ سنة

وبالتالى فان اغفال الاعتبار التاريخى فى دراسة الربع قرن الماضى يعتبر عيبا جوهريا فى اى دراسة يمكن ان ترد على الاقتصاد المصرى .

السبيل الاخر الذى ابتعد عنه الدكتور الجريتلى وهو ناشئ أيضا عن منهجه النقدى فى معالجة الظواهر الاقتصادية هو سبيل أو منهج التحليل الاجتماعى – فمن الغريب ان ندرس هذه المرحلة الدقيقة والحساسة ، بل والبالغة الحساسية ، فى تاريخ مصر مع تركيزها على التنمية .

والتنمية لا يمكن ان تكون مجرد نمو فى نصيب الفرد فى الدخل ، وانما هى عبارة عن تغيرات فى هيكل الاقتصاد المصرى كله وفى هيكل المجتمع المصرى ككل . فاذا ما اغفلنا النظرة الاجتماعية فى تحليل الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة الحساسة والدقيقة من تاريخ مصر ، فاننا فى الواقع نفقد جانبا اساسيا من قدرتنا على تحليل الظواهر الاقتصادية المصرية .

واصل هنا لامر أراه خطيرا فى منهج الدكتور الجريتلى ، وهو قدر من التعالى على المشاكل الاجتماعية والسياسية اذا ما ارتبطت بالاقتصاد . فهو اقتصادى ، واقتصادى فقط ، وعلى رجال السياسة أن يحددوا سياستهم وعلى رجال الاجتماع ان يحدثوا فى موضوعهم . اما الاقتصاد فهو الخبير به ، وهو الخبير به بعد ان تحدد السياسات ويتقرر شكل ونمط المجتمع . وهذا أمر يكشف لا عن بعد ، وتواضع ازاء ، المشاكل الاجتماعية السياسيه ، المشاكل الاجتماعية السياسية ، وانما يكشف فى الواقع بشكل كبير التعالى عليها لاننا كاقتصاديين لا يمكن ان ندرس ظواهرنا الاقتصادية دراسة جادة وشافية من غير ان نلم بطرف فى الاجتماع والسياسة وغيرها ، بل انى اتفق مع الزميل الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى كون الاقتصاديين راغبين فى ان يبتعدوا عن مجال الاقتصاد السياسى وجعل الاقتصاد شيئاً والاقتصاد السياسى شيئاً آخر ، حتى يلقوا باللائمة الكاملة على رجال السياسة وحدهم ، وكأن الاقتصاد لا شأن لهم بما يتم فى بلادهم .

والكلام الذى يدلل على صحة ما اذهب اليه فى فهم الدكتور الجريتلى كلام كثير . فعندما يتكلم عن الاشتراكية والرأسمالية فأفكاره لابد أن تصطدم بأفكار أناس كثيرين . نفس الشئ عندما يتكلم عن دور الاقتصاد ووضعه فى ذات المجتمع او عندما يتكلم عن أوضاع الطبقات المختلفة بعبارات محايدة .

لكن على العموم أقول ان كتاب الدكتور الجريتلى ، وحتى لا اطيل عليكم يغفر له ما اراه من قصور من حيث المنهج ، إنه فى كافة دراساته ، وبأسلوبه الموضوعى ، وبحسه الصادق ، وبروحه المسئولة ، وبشعوره انه يكتب للتاريخ امانة ووصية ، يدقق على كل حكم يورده . بل ويغفر له اكثر واكثر ما يطرحه على مصر من حلول اقتصادية ولا اريد ان افاجئكم بأن اقول ان الدكتور الجريتلى بمنهجه النقدى البعيد عن التاريخ وعن الاجتماع ، والمتعالى اجتماعيا وسياسيا ، يصل فى النهاية بحسه الامين والدقيق الى نفس النتائج التى يمكن ان يصل اليها من نسميهم ملتزمين اجتماعيا وسياسيا .

نهاية الدراسة فريدة فى نوعها ، فى إدانه أسلوب التنمية الخاصة ، فى عدم الثقة فى سياسة الانفتاح الاقتصادى . فى التأكيد على ضرورة اتباع استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية تبدأ بالاعتماد على النفس لا على الغير ، ثم تتخذ التخطيط الدقيق منهجا للتنمية ، ثم تركز على القطاع العام ليس فقط ككم من المشروعات العامة وانما كدور قيادى للاقتصاد القومى . ثم يورد بعد ذلك افكارا فى غاية الاهمية عن كيفية ادارة الاقتصاد المصرى فى السنوات المقبلة أعتبرها قطعة من العلم الامين الملتزم بحق ازاء بلده .

المناقشـــات :

اثنى المتناقشون على العمل القيم الذى تضمنه كتاب د . الجريتلى لما يتميز به من موضوعية وامانة علمية واستقامه فكريه . بل ان البعض اعتبر هذا الكتاب عملا رائدا من حيث انه يفتح باب الاجتهاد امام الاقتصاديين المصريين فى موضوع ظل لوقت طويل حكرا على الكتاب الاجانب ، بينما كان ينبغى ان يكون هو شغلهم الشاغل .

وقد آثار الكتاب وتعقيب د . فؤاد مرسى عليه عددا من النقاط يمكن تلخيصها كما يلى :

اختلف البعض مع د . الجريتلى فى نظرته لقضيتى السكان والحروب المتوالية كعقبتين امام التنمية فى مصر . ورأى فيها نوعا من « القدرية » التى تتجاوز التحليل الاقتصادى والتحليل الاجتماعى . وقدمت فى هذا الصدد نظرة بديلة الى هاتين العقبتين مؤداها ان السكان والحروب ينبغى ان ينظر اليهما كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية بالمفهوم الشامل ، لا على انهما متغيران خارجان عن التنمية . فالانفجار السكانى وضع مؤقت ولا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية . ذلك ان هناك بديلين : اما ان تنجح جهود التنمية ويستمر متوسط دخل الفرد فى الارتفاع بحيث يعقب ذلك انخفاض معدل المواليد ونصل الى توازن ديموجرافى عند مستوى دخل مرتفع ، واما ان تفشل جهود التنمية وينخفض متوسط دخل الفرد وترتفع بالتالى نسبة الوفيات (خصوصا وفيات الاطفال) وتهبط الى وضع التوازن الديموجرافى المميز لحالة الفقر . فشكلة السكان لا يمكن ان تؤخذ كقضية مطلقة ، وانما ينبغى ان تؤخذ ببعدها الزمنى وفى صلتها بالتنمية فالتنمية هى خير وسيلة لتحديد النسل – على حد قول وزير هندى فى مؤتمر الامم المتحدة للسكان .

اما قضية الحرب ، فان شعوب العالم الثالث لا تملك الخيار : ان تحارب او لا تحارب ، اذ هى فى العادة شعوب معتدى عليها ومن ثم لا بد وان تدفع عن نفسها هذا العدوان . لكن الخطأ الذى تقع فيه دول العالم الثالث هو عزل المجهود الحربى او الانفاق

الحربى او وضع القوات المسلحه عن قضية التنمية . وغالبا ما يؤخذ الانفاق العسكرى كمعطيه او قيد على اطار الخطة . اما اذا وضعنا «الدفاع الوطنى» كأحد اهداف الخطة ، فان عبئ الدفاع الوطنى على التنمية يصبح أخف وطأة بل ويمكن ان يسهم الانفاق العسكرى فى دفع عجلة التنمية عن طريق النظر الى الجيش ليس كجيش فقط وانما كجيش ومدرسه لاكتساب المهارات ومحو الامية بطريقة منظمة . كذلك يمكن ان تؤخذ اعتبارات الدفاع الوطنى فى تصميم الهيكل الصناعى بحيث يمكن الانتقال بمصانع كامله من انتاج مدنى الى انتاج حربى ، والعكس حسب مقتضيات الدفاع .

اتفق البعض مع د . فؤاد مرسى فيما ذهب اليه من ان د . الجريتلى عالج الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٥ على انها فترة أو مرحلة واحدة ، فى حين أنها تحتوى على مراحل متعدده مختلفه نوعيا مثل الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٦ ومن ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ ومن ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ ومن ١٩٦٥ الى ١٩٧٤ . غير ان البعض رأى أنه ينبغى تقسيم الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٤ الى قسمين من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ ومن ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ . اذ ان سنة ١٩٧٠ تمثل فى صورة — نقطة تحول نوعى فى الاقتصاد المصرى خاصة فيما يتعلق بالاختيار الاجتماعى المتمثل فى العزوف عن التوجيه الاشتراكى الذى ساد حتى ١٩٧٠ .

واخيرا لفت البعض النظر الى بعض المواضع التى تثور فيها شبهة التناقض فى كتاب د . الجريتلى . كاحتمال التناقش بين الدعوة لاشباع حاجات الجماهير وليس حاجات القلة من جهة ، والمناداة بالاتجاه الى التصدير نظرا لما تتمتع به مصر من مزايا نسبية من جهة أخرى . كذلك تثور شبهة التناقض حينما يعرض د . الجريتلى لقوانين الانفتاح الاقتصادى فى جزء من كتابه بطريقة تتجاهل ما يدعو اليه فى جزء آخر من كتابه من ضرورة الاعتماد على الذات فى عملية التنمية .

كلمات الافتتاح وجدول الأعمال

كلمة الاستاذ الدكتور جمال العطيفي

رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

يسعدني باسم الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع أن أفتتح المؤتمر العلمي السنوى الثالث للاقتصاد بين المصريين.

وكما تابعتم حضراتكم النشاط الذى تقوم به الجمعية فى هذا الشأن فى المؤتمر الاول الذى كان موضوعه التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية والمؤتمر الثانى الذى كان موضوعه استراتيجية التنمية فى مصر – فان هذا المؤتمر الثالث يأتى ايضا فى ميعاده الذى درجنا عليه فى المؤتمرين السابقين فى شهر مارس من كل عام وهذا فى حد ذاته يعد دليلا على أننا بدأنا بصفة عامة فى مصر، وفى مجال النشاط العلمى نأخذ الامور بجدية كاملة لاننا كنا نشكو دائما من أن تبدأ الفكرة، وان تلقى ترحيبا، ثم بعد ذلك لا تجد متابعة ولا موالاة، ولكن هذا المؤتمر الذى يثبت أقدامه لثالث مرة اليوم يجيئ مصداقا على أن الجدية فى العمل يمكن فعلا أن تحقق الكثير – وهذه الجدية لا تأتى فقط من التزام المؤتمر بمواعيد محددة لانعقاده السنوى ولاتأتى فقط من أن المؤتمر وعد ان ينشر كتابا سنويا عن أعماله – وقد صدر فعلا الكتاب الأول فى موعده والكتاب الثانى عن المؤتمر الثامن نرجو ان يكون بين ايديكم قبل انتهاء جلسات هذا المؤتمر الثالث.

لا اقول أن هذا وحده هو مناط الجدية بل ان طبيعة التقارير ونوعيتها التى تقدم فى هذا المؤتمر والدراسات التى تعد بعناية والتى يشارك فيها أساتذة الاقتصاد دليل آخر على أننا فعلا نسير فى هذا المؤتمر بجدية كاملة.

ولا شك ان الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع تشعر بأنها مدينة فى ذلك لهذا العدد الكبير من أساتذة الاقتصاد ومن شباب الاقتصاديين الذين يشاركون بجهودهم وأبحاثهم فى تنظيم هذا المؤتمر . وتشعر بنوع خاص بدين لا يقدر لما يبذله الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله من جهد فى متابعة أعمال هذا المؤتمر السنوى وفى الإعداد له .

إن المؤتمر الذى يبدأ جلساته اليوم يتعرض لموضوع يجئ تتمة للموضوعين اللذين سبق للمؤتمر أن بحثها فى المرتين السابقتين ، وهو الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، وربما أن الظروف فرضت أن يأتى ترتيب الموضوعات على هذا النحو . فقد بحث المؤتمر الثانى موضوع استراتيجية التنمية فى مصر . ولا أدرى ، ربما كان موضوع دراسة الاقتصاد المصرى ومراجعة إجابياته وسلبياته فى ربع قرن أدعى لأن يكون سابقا لموضوع استراتيجية التنمية . ولكن على أى الأحوال هكذا جرى ترتيب المؤتمر فى اختيار موضوعاته . لأنه لا يمكن سلفا التكهن بوضع خطة مسبقة خمسية أو عشرية للموضوعات التى ستطرح على المؤتمر . فكل موضوع مرهون بظروفه .

وبواكب انعقاد هذا المؤتمر وتصديه لهذا الموضوع صدور كتاب هام للاستاذ الدكتور على الجريتلى يحمل تقريبا نفس العنوان الذى يحمله هذا المؤتمر .

ولهذا فقد سعدت أن هذا الكتاب سيعرض عرضا موجزا ضمن أعمال الجلسة الأولى للمؤتمر وهو يأتى تتمة فى الواقع لكتابه الذى أصدره قبل ذلك عن التاريخ الاقتصادى للثورة وكان يشمل المدة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٦ . ولكن إذا كانت هذه المدة تمثل أخصب مراحل التاريخ الاقتصادى للثورة ، فربما كانت الفترة التى أعقبت ذلك وخاصة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحينما تقلصت الخطط الاقتصادية وأصبحت خططا سنوية بعد أن نفذنا الخطة الخمسية الاولى وحدها ، ربما كانت هذه الفترة الثانية ستلقى عناية خاصة من حضراتكم فى أعمال هذا المؤتمر وهو ما نستطيع أن نلاحظه من الموضوعات المطروحة فيه .

ولا شك أن هذه الفترة خاصة فى سنواتها الأخيرة قد تيمزت بتغيرات فى الاستراتيجية الاقتصادية ، وفى السياسات الاقتصادية بصفة عامة ، تحت عنوان سياسة الانفتاح الاقتصادى وهى سياسة مازالت موضوع جدل ونقاش طويلين بين سائر المدارس الفكرية فى مصر . وليست القضية بالدرجة الاولى قضية فكرية فحسب بل إنها ايضا قضية اقتصادية تحتاج الى مراجعة والى تقيم . ولهذا أيضا فلم يغفل جدول أعمال هذا المؤتمر وهو يبحث فى

الاقتصاد المصرى فى ربع قرن عن هذه التطورات الأخيرة . واعتقد آن هناك بحثين يتناولان هذا الموضوع الهام . ما الذى يقصد بالانفتاح الاقتصادى ؟ هل هو انفتاح فقط فى العلاقات مع الخارج فى تشجيع الاستثمارات الاجنبية وفى التجارة الخارجية ؟ أم أنه أيضا له مدلولات أخرى تتعلق بالعلاقات الاقتصادية فى الدخل وبكل من القطاعين ؟ وهل تطبق هذه السياسة على المدى البعيد إذا لم تحدد التحديد السليم ؟ هل ستترتب على ذلك تقلص فى القطاع العام ؟ وما هى نتائج ذلك على الاقتصاد القومى ؟ كل هذه أسئلة اعتقد أنها فى حاجة إلى أن يجاب عنها بطريقة علمية ؛ لأنه حتى الآن ، فإن بعض ما قيل فى هذا الشأن تأييدا أو معارضة لا يرقى إلى مستوى الدراسة العلمية الموضوعية التى يجب أن تكون سمة هذا المؤتمر .

كذلك فقد لاحظت فى متابعة جدول أعمال هذا المؤتمر أن موضوعا هاما يتصل بالجانب السياسى يطرح أيضا بطريقة علمية ربما لأول مرة وهو موضوع تحديد الخسائر الاقتصادية التى لحقت بمصر نتيجة الحروب العربية أو المصرية الاسرائيلية – وهذه الدراسة تبدأ منذ عام ١٩٦٧ ، وهو تاريخ معقول . إننى لا اعتقد أنه فى الامكان أن نرجع الى تقصى هذه الخسائر وحجمها فى الفترة التى بدأت بها الحروب مع اسرائيل فى سنة ١٩٤٨ . فالخسائر الاقتصادية منذ سنة ١٩٦٧ تطرح مؤشرات فى منتهى الخطورة تقدر حسب الدراسة بـ ٢٠ بليون جنيه بأسعار سنة ١٩٧٥ على الأقل . وهذا المبلغ يمثل أربعة أو خمسة أضعاف الدين الخارجى . وهذا يعتبر مؤشرا هاما يحتاج الى أن نتوقف عنده بالتحليل طويلا .

لا أريد أن أطيل . فإن دورى باسم الجمعية مقصور على أن أفتتح هذا المؤتمر وأن أدع كل شئونه لزميلى وصديقى الاستاذ الدكتور أسماعيل صبرى عبد الله – إنما أحببت فقط أن أنبه الى أهمية هذا المؤتمر العلمى السنوى الثالث متمنيا له ولحضراتكم كل توفيق ، وشكراً .

كلمة الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله

نائب رئيس الجمعية وأمين عام المؤتمـــر

الأخ العزيز رئييس مجلس دارة الجمعية ، زميلاتى وزملائى

نلتقى للمرة الثالثة فى الربيع من العام ، وأصبح حلا لنا وقد غدا لقاؤنا تقليدا أن نبدأه بكل عام وأنتم بخير. وسأحاول فى كلمة قصيرة أن أقدم تقريرا عن الإعداد للمؤتمر.

فوفقاً لما جرى عليه العمل فى المؤتمرين السابقين وفى ضوء ما أبدى الزملاء المشاركون فى المؤتمرين السابقين من ملاحظات تهدف الى الارتقاء بمستوى العمل فى المؤتمر ، نقلنا رغبات المؤتمر السابق فى تحديد موضوع مؤتمر هذا العام إلى مجلس ادارة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع الذى أقر هذه الرغبة وتحدد موضوع مؤتمرنا هذا وفقا لرغبة الأغلبية كما أبديت فى العام الماضى وهو «الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ — ١٩٧٧ دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية » ثم بدأت الأمانة الفنية بأن ارسلت خطابا تفصيليا ، لكل المشتركين فى المؤتمرات السابقة وكل من أمكن إضافته لقائمة من الاقتصاديين نحاول أن نبنيها شيئا فشيئا ، توضح التقسيم المقترح للموضوع والأبواب التى ندعو الباحثين للكتابة فيها.

وقد كانت الاستجابة كما هى العادة طيبة للغاية ، حيث وصلنا أربع وثلاثون نبذة للبحوث.

هذه كانت الاستجابة المباشرة وسأعود الى تفصيل عدد البحوث وكيف انتهينا إليه . ولكنى أود أن أفتح هنا قوسين لكى أبلغ حضراتكم أن عدد امن الزملاء الاعزاء الذين تعودنا

أن نراهم بيننا كل عام لم تسمح لهم ظروفهم هذا العام بأن يكونوا بيننا . واتصل بى معظمهم لكى أنقل إليكم أسفهم لعدم استطاعتهم المشاركة بسبب ارتباطهم بعمل فى الخارج . أذكر على وجه التحديد الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن والدكتور محمد محمود الإمام والاستاذ محمد عبد الفتاح ابراهيم . كذلك كان الدكتور على الجريتلى حريصا على أن يكون بيننا هذا العام وأن يضع خلاصة ما انتهى إليه فى بحثه القيم الذى ظهر فى كتابه الأخير امام هذا المجتمع من الاقتصاديين ، وان يستمع إلى تعليقاتهم وتعقيباتهم . ولكن ارتباطاته السابقة أوجدته فى الخارج فى الوقت الحاضر. وقد انتهينا إلى حد لهذه القضية عن طريق تكليف الدكتور عثمان محمد عثمان بأن يقوم بتقديم عرض موجز لخلاصة ما انتهى إليه الدكتور الجريتلى . وسوف يتفضل الاستاذ الدكتور فؤاد مرسى بالتعليق على الكتاب .

كذلك يهمنى أن أرحب بالزملاء الذين حضروا خصيصا من الخارج لكى يساهموا فى هذا المؤتمر وتحملوا مشقة السفر . وأعتقد ان بيننا الآن الدكتور جلال احمد أمين والدكتور محمود عبد الفضيل أيضا أريد أن أوجه الشكر فى هذا المقام إلى الزملاء الذين عاونوا ببحوثهم وتعليقاتهم على إنجاح المؤتمرين السابقين والذين لم يقدموا بحوث المؤتمر هذا العام ، إما لأنهم أرادوا ان يفسحوا الفرصة لغيرهم وإما لأن ظروفهم الخاصة لم تسمح لهم بالإسهام فى المؤتمر الحالى ، ولكنهم من بناة هذا العمل ومن بناة فكرة المؤتمر ، وبينهم عدد حاضر فى هذه القاعة . ونحن لا ننسى فضل من ساهم فى الخطوات الأولى ووضع اللبنات الأولى حين كان الشك يساور النفوس حول إمكان إنجاح هذه التجربة .

أعود إلى الأبحاث كما ذكرت ، قدم لنا ٣٤ نبذة ثم اعتذر بعض من قدم النبذ وهم ٦ . بالإضافة الى ذلك اتضح أن هناك بعض النبذ التى تخرج عن موضوع هذا المؤتمر أساسا . وفى النهاية وصل الى الامانة الفنية ٢٤ نبذة محددة ووصلت عنها بحوث .

وأود أن اوضح هنا أن عملية الاختيار بين البحوث قد اهتدت بأعتبارين لا ثالث لهما . الأول هو الحرص الشديد على البقاء فى إطار موضوع المؤتمر وتفادى تكرار الحديث فى قضايا طرحت فى سابقيه او الدخول فى نقاط تفصيلية لا يغطيها عنوان المؤتمر وهو التطورات الهيكلية . والاعتبار الثانى هو الاستجابة للرغبة التى أبديت فى المؤتمرين السابقين بتوفير وقت أوسع للمناقشات لكى تساهم القاعة فى المؤتمر مساهمة أكثر فاعلية واكثر إيجابية .

ونحن اذ نقدر تمام التقدير اهتمام هذا العدد الكبير من الزملاء للإسهام فى المؤتمر بتقديم بحوثهم ، نريد أن نذكر أن عملية الاختيار كما قلت كانت صعبة وقد تولاها الاساتذة الدكاترة أعضاء مجلس إدارة الجمعية من الاقتصاديين وفقا للقرار الذى أصدرته الجمعية قبل ثلاثة أعوام بشأن تنظيم هذه المؤتمرات . وأن البحوث التى لم تجد مكانها لهذا المؤتمر يجب أن لا يهوّن هذا من شأنها ؛ فكلها بحوث قيمة جديرة بالنشر وجديرة بالنقاش . ولكن قواعد تنظيم هذا المؤتمر لم تتح لها الفرصة . وقد يكون من بينها ما ترى رئاسة تحرير مجلة مصر المعاصرة أن ينشر فيها .

وأخيرا وصلنا إلى الـ ١٤ بحثا المعروضة عليكم .

لقد صادفنا مشكلات كثيرة ونحن بصدد التحضير لهذا اللقاء . وربما لا حظتم أن جدول أعمال المؤتمر لم يوزع هذا العام مع البحوث . ولكن واقع مشكلات الاتصال والمواصلات فى القاهرة حاليا جعل الاتصال بمن نريد منهم التعليق على البحوث أو رئاسة الجلسات ونحو ذلك عملية غاية فى الصعوبة . ولأخر لحظة كانت ترتفع الأسهم وتنخفض على حسب علمنا بأن فلانا من زملائنا قد وصله خطابنا أو أن نفاجأ مفاجأة سارة أن جهاز التليفون دبت فيه الحياة فجأة واتصل بنا صاحبه . وقد ترتب على ذلك أن الزملاء الذين طلب منهم التعقيب تم الاتصال بهم فى وقت متأخر جدا . وأنا باسم الأمانة الفنية اعتذر عن أى ازعاج أو تأخير أو تقصير تم فى هذا الشأن . وعذرنا الوحيد فيه هو هذه الصعوبات الخارجة عن ارادتنا .

وفى النهاية أريد أن اشير أننا أعددنا ٢٧٥ ملفا تحوى بحوث المؤتمر . وقد نفدت هذه الملفات جميعا فى أقل من يومين . واعتقد أن بين الحاضرين من لم يجد ملفا ببحوث المؤتمر . وبالطبع تم توزيع هذه الملفات وفى مقابل الاشتراك المعتاد . وأظن أن أكبر شئ يسعدنى ويثلج صدرى وصدر زملائى أعضاء الأمانة الفنية هو الاقبال منكم جميعا وبصفة خاصة من شباب الاقتصاديين على الإسهام فى المؤتمر وعلى المشاركة فى مناقشاته .

وفى النهاية أريد ان افسح المجال لكى تبدأ جلسة العمل الأولى فى موعدها . وأرى من واجبى أن أنهى هذه الكلمة بتوجيه الشكر أولا للجهاز المصرفى المصرى وعلى رأسه البنك

المركزى ومحافظه الأستاذ محمد عبد الفتاح ابراهيم ، لأنهم قدموا التمويل اللازم للأعمال المادية للمؤتمر . وأكرر للأعمال المادية لأن العمل العلمى كله فى هذا المؤتمر عمل تطوعى لا يبغى منه من يقومون به الا وجهه الحق .

كذلك أريد أن أوجه الشكر لإداره معهد التخطيط القومى التى أتاحت للأمانة الفنية إمكانية إعداد بحوث المؤتمر بالشكل الموجود بين أيديكم بهذه السرعة وبهذه الفاعلية . وأريد بالقطع أن اقدم الشكر للأمانه الفنية للمؤتمر والكلمات الرقيقة التى تفضل بها الأخ الدكتور جمال العطيفى يستحقها الزملاء اكثر مما أستحقها .

وأخيرا اكرر شكرى لمجلس إدارة الجمعية الذى احتضن فكرة المؤتمر ووفر بعضا من أسباب النجاح الأساسية . كما أشكر العاملين فى الجمعية على كريم معاونتهم .

ملحق رقم (٢)

بحوث مقدمة باللغة الانجليزية

Income Elasticities of Demand for Food, «**American Journal of Agricultural Economics** 50 (December 1968), pp. 1512-1517.

(12) Leser, C. E. V., «Forms of Engel Functions», **Econometrica 31** (October 1963), pp. 694-703.

(13) Pollak, R.A. and T.J. Wales, «**Estimation of Complete Demand Systems from Household Budget Data**», Discussion Paper 345, Department of Economics, University of Pennsylvania (April 1876).

(14) Prais, S. J. and H. S. houthakker, «**The Analysis of Family Budgets**, Cambridge: Cambridge University Press, 1955.

(15) Spencer, B. G. and C. H. Feaver, «**The Consumption of Bread and Fluid Milk in Canada**», Food Prices Board, Ottawa, 1975.

(16) Wold, H. and L. Jureen, **Demand Analysis**, New York: John Wiley and Sons, Inc., 1953.

REFERENCES

(1) Benus, J., J. Kmenta nd H. Shapiro, «The Dynamics of Household Budget Allocation to Food Expenditure", **The Review of Economics and Statistics** 57 (May 1976), PP. 129-138.

(2) Boehm, W. T. and J. Havlicek, Jr., «The Estimation of Price Elasticities from Panel Data», paper presented at the American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Columbus, Ohio (August 1975).

(3) Brown, A. and A. Deaton, «Surveys in Applied Economics: Models of consumer Behavior», **Economic Journal** 82 (December 1972), pp. 1145-1236.

(4) Cramer, J. S., **Empirical Econometrics,** New York: American Elsevier publishing Company, 1969.

(5) Egypt, The Central Statistical Committee, «**Household Budget Survey 1958-59** (April 1961).

(6) Egypt, The Department of Mobilization and Statistics, «**Household Budget Survey - 1964-65** (January 1972).

(7) Elgendy, M.S., «**Economics of Production and Marketing of Cereals in Egypt**», Ph. D. thesis, Cairo University, 1973, Chapter I, p. 1.

(8) Ferguson, C. E., **Microeconomic Theory,** Homewood, Illinois: R.D. Irwin, Inc., 1969.

(9) George, P. S. and G. A. King «**Consumer Demand for Food Commodities in the United States with Projections for 1980**», Giannini Foundation Monograph No. 26, University of California, Berkeley, 1971.

(10) Hassan, Z. A. S. R. Johnson, «**Urban Food Consumption Patterns in Canada - An Empirical Analysis**», Information Division, Agricultural Canada, Ottawa KIA DCS, publication No. 77-1, January 1977.

(11) Hicks, W. W. and S. R. Johnson, «Quality and Quantity Components for

their income increases. The difference between expenditure and quantity elasticities is negligible for relatively homogeneous foods.

The estimated own price elasticities for all items had the expected negative signs and all estimates were based on highly significant regression coefficients. Moreover, the estimated parameters appear consistent with theory and available elasticity estimates from time series data.

FOOTNOTES

[1]An Engel Curve can be defined as a function describing expenditure of (or consumption of) a particular commodity as it varies with the level of family income.

[2]Some writers suggest that luxuries, necessities and inferior commodities can be classified by considering income elasticities as being greater than unity, less than unity, less than unity but positive, and negative, respectively. It is emphasized that such a classification is approximate and highly sensitive to the definition of the commodity in question (8, p. 40).

[3]An Egyptian pound is about 1.43 ddollars.

and -0.6217 in rural areas, 1964/65. This result is acceptable, since it is commonly accepted that the price elasiticity for sugar and other staples is relatively low (inelastic).

Beverages. For this group, the price elasticities varied from -0.2627 for tea to 1.4563 for coffee in urban areas, 1964/65, and from -0.4219 for tea to 1.6302 for coffee in rural areas. The The discrepancy between the results for coffee and tea seems to make them suspect.

In general, all of the estimated direct-price elasticities have the expected negative signs. For meat, fruits and dairy products, the percentage change in quantity is greater than the corresponding percentage change in price. This means that the quanitty demanded is highly responsive to price changes. For cereals, dry beans, oils and fats, and vegetables, the percentage change in quantity purchased is less than the corresponding percentage change in price. That is, the quantity demanded exhibits a lower responsiveness to price changes. A change in the price has a smaller effect on the amount purchased than the case of meat and fruits.

Summary and Conclusions

Data from 1958/59 and 1964/65 Household Budget Surveys concerning urban and rural areas were used to analyze food consumption patterns in Egypt. Demand parameters of 31 food items were estimated. For both years, the higher expenditure items were meat, cereals and dairy products, while the lower-expenditure items were dry beans, oils and fats and sugar products in both urban and rural areas. No changes occurred in consumption patterns during the period of study and it is probable there will be little change in per capita real income in the future. Thus, this study suggests that consumption patterns will not change in the future. It is expected that families will tend to increase their consumption of non-food commodities.

For most commodities, expenditure elasticities did not change significantly between 1958-65. Expenditure elasticities were greater for meat, fruits and dairy products than for cereals, dry beans and fats and oils. Expenditure elasticities were relatively higher in 1958/59 than in 1964/65 and also were relatively higher for rural than for urban areas in both years. For a farm product, elasticity is low at the farm level, but increases as services are added.

Quantity elasticities were smaller than expenditure elasticities; *i.e.*, quality elasticity is positive. This implies that families tend to buy higher quality items as

Cereals. The estimated price elasticities for wheat, flour, bread, rice, macaroni, maize, amd millet were -0.2805, -0.3218, -0.4102, -0.6214, -0.9120, -1.1231 and -1.7240, respectively, in urban areas, 1964-65. Estimated elasticities for maize and millet seem to be on the high side, since urban depend only on wheat for making bread.

The estimated priceelasticities in rural areas were -0.8125, -0.6551, -0.8331, -0.8652, -1.5213, -0.2314 and -0.8261 for the previous commodities, respectively, **1964-65.**

In general, cereals have an inelastic price elasticity of demand; *i.e.*, the quntity demanded change less than price. These results are similar in magnitude to the ones obtained from time series data (7).

Dry Beans. The estimated price elasticity of beans was -0.3420 in urban areas and -0.9201 in rural areas, 1964/65. For lentils, the estimated price elasticity was -0.8415 in urban areas and -0.6632 in rural areas, 1964-65.

Meat. This group includes meat, chicken, eggs and fish. All price elasticities obtained had expected negative signs and were statistically significant. The estimated price elasticities for this group were mostly greater than unity. This means that the quantity demanded is relatively highly responsive to price changes.

Dairy Products. Consumption demand of the individual commdoities in the dairy products group is negatively related to own price. Except for milk (-1.3018 and -1.6187) in urban and urban and rural areas, respectively, the price elasticities are less than unity. They range from -0.8561 for cheese in urban areas to -0.9368 for butter in rural areas.

Vegetables. Table 5 indicates that the estimated elasticities for individual vegetables in the present analysis of the cross-sectional sample are generally less than unity. For urban areas, the estimated price elasticities were -0.7154, -0.6261, -0.6418 for potatoes, onions and tomatoes respectively, 1964-65. The estimated price elasticities in rural areas were 0.8313, -0.6601 and -0.8714 for the previous commodities, respectively.

Fruits. The estimated price elasticity was -1.5542 in urban areas and -1.7301 in rural areas, 1964/65. Thus, fruit is onsidered a luxury; **i.e.,** the demand for fruit is highly elastic. In other words, a given change in price will result in a more than proportionate percentage change in quanitty purchased.

Sugar. The estimated price elasticity for sugar was -0.5163 in urban areas

Table 5. Direct Price Elasticities of Food Commodities in Egypt, 1964-65

Commodity	Price Elasticity	
	Urban	Rural
Cereals		
Wheat	-.2805	-.8125
Flour	-.3218	-.6551
Bread	-.4102	-.8331
Rice	-.6214	-.8652
Maraconi	-.9120	-1.5213
Maize	-1.1231	-.2314
Millet	-1.7240	-.8261
Dry Beans		
Beans	-.3420	-.9201
Lentils	-.8415	-.6632
Meat, Fish & Eggs		
Meat	-1.4250	-1.7210
Chicken	-1.6281	-1.8532
Eggs	-1.5521	-1.7692
Fish	-.8341	-1.1350
Dairy Products		
Milk	-1.3018	-1.6187
Cheese	-.8561	-.9132
Butter	-.9265	-.9368
Vegetables		
Potatoes	-.7154	-.8313
Onions	-.6261	-.6601
Tomatoes	-.6418	-.8714
Fruits		
Citrus	-1.5542	-1.7301
Sugar Products		
Sugar	-.5163	-.6217
Beverages		
Tea	-.2627	-.4219
Coffee	-1.4563	-1.6302

and increases as services are added. For example, the elasticity of wheat increases as it turned into flour; *i.e.*, the demand for prepared foods tends to be more elastic than the demand for unprocessed foods (for farm-produced products).

Quantity (Income) and Quality Elasticities

Table 4 gives estimates of quantity elasticities for some 31 items of food in urban and rural areas, 1964-65. These estimates were obtained by applying the ordinary least-squares estimation method directly to equation (2) and then evaluating the elasticity formula shown in equation (4) for the mean quantities in the sample. Table 4 compares expenditure and quantity elasticities for the food items and gives quality elasticities for both urban and rural areas in 1964-65.

Several useful inferences can be drawn from the results presented in table 4. In general, quantity elasticities are smaller than expenditure elasticities; *i.e.*, quality elasticity if positive. This implies that families tend to buy higher-quality items as their income increases. Furthermore, the difference between expenditure and quantity elasticities is negligible for relatively homogeneous foods. Also, the magnitude of the quality elasticities conforms to what might to be expected on an **a priori** basis. That is, goods which show a higher estimated expenditure elasticity have the larger quality elasticities. That is apparent in the results for meats, which exhibit a wide range of qualities as compared to chicken (which is homogeneous). Values of these quality elasticities should be useful to food processors contemplating the packaging of increased marketing services with standard foodstuffs.

The urban income elasticity of meat was about 1.2515 wher elasticity was calculated on the basis of expenditures, 1964-65. When quanity purchased was considered, income elasticity of demand was about 1.1467. It is apparent that as income rises, more meat and livestock products are consumed, but the increase in expenditure is greater than the increase in quantity purchased.

Price Elasticities

The results in table 5 clearly show that the price variations that occurred within the sample period were sufficient to estimate the coefficients necessary for computing the elasticities. Moreover, the estimated parmeters appear consistent with theory and available elasticity estimates from time series data (7). That is, the estimated own price elasticities have the negative signs which **a priori** theory would lead one to expect, and magnitudes which appear reasonable. In addition, all estimates are based on highly significant regression coefficients. Table 5 shows the estimated price elasticities in urban and rural areas in 1964-65.

Vegetables. Vegetables accounted for about 3.11 and 6.94 percent of total food expenditures in urban and rural areas, respectively, 1964-65. The urban expenditure elasticity for vegetables was 0.4312 in 1964-65 and 0.4721 in 1958-59, while rural expenditure elasticities were 0.5820 and 1.6131, respectively.

The urban expenditure elasticities for potatoes, onions and tomatoes were 0.6086, 0.4818 and 0.5997, respectively, in 1964-65, and about 0.6315, 0.5010 and 0.6105, respectively, in 1958-59. The rural expenditure elasticities for potatoes, onions and tomatoes were about 0.7928, 0.6165 and 0.7911 in 1964-65 and about 0.8.211, 0.6216 0.8121, respectively, in 1958-59.

The expenditure elasticities show that the consupmtion of this group and its components increased somewhat also with increased income.

Fruits. The urban expenditure elasticity for fruits was about 1.2122 in 1964-65 and 1.3360 in 1958-59, while rural expenditure elasticities were 1.4362 and 1.5240, respectively. The urban expenditure elasticity of citrus was 1.2771 in 1964-65 and 1.3310 in 1958-59; rural expenditure elasticities were 1.5561 and 1.6233, respectively.

For this group, elasticities are greater than unity. In the technical sense, therefore, fruits are a luxury in Egypt.

Sugar Products The urban expenditure elasticity was 0.4402 in 1964-65 and 0.4712 in 1958-59, and rural expenditure elasticities were 0.6253 and 0.6512, respectively.

Beverages. The principal beverages are tea and coffee. The urban expenditure elasticity of tea was abour 0.1214 in 1964-65 and 0.1401 in 1958-59, while rural expenditure elasticities were 0.3013 and 0.3412, respectively. The urban expenditure elasticity of coffee was 1.1525 in 1964-65 and 1.2610,in 1958-59 whereas rural expenditure elasticities were 1.5262 and 1.6001, respectively.

Expenditure elasticities are greater for meat, fruits, and dairy products than for cereals, dry beans, vegetables and fats and oils. The estimated expenditure elasticities are mostly positive, which implies that all commodity groups are superior. Maize (urban) and millet (urban and rural) are considered inferior commodities. Easticities are found to be sihilar but not equal between 1958-59 and 1964-65 in both urban and rural areas. Expenditure elasticities are relatively more for rural areas than for urban areas in both years. Expenditure elasticities were also relatively higher in 1958-59 than in 1964-65. In general, income elasticity of demand for food is greatest when incomes are lowest. The income elasticity is related to the type of product — the more preferred is a product, the greater will be the elasticity. For a farm product, elasticity is low at the farm level

The urban expenditure elasticity of lentils was 0.6162 in 1964-65 and 0.6310 in 1958-59, and rural expenditure elasticities were 0.6025 and 0.6128, respectively.

The expenditure elasticities suggest that the consumption of these items increased somewhat with increased income.

Meat, Fish and Eggs. The urban expenditure elasticity of demand for total meat was 1.1290 in 1964-65 and 1.2503 in 1958-59; rural expenditure elasticities were 1.1312 and 1.3011, respectively.

The urban expenditure elasticity for chicken was 1.3064 in 1964-65 and 1.3361 in 1958-59, and rural expenditure elasticities were 1.6256 and 1.6815, respectively.

The urban expenditure elasticity for eggs was 1.2113 in 1964-65 and 1.2713 in 1958-59, while rural expenditure elasticities were 1.3151 and 1.5160, respectively.

The urban expenditure elasticities for fish were 0.8323 in 1964-65 and 0.8710 in 1958-59; rural expenditure elasticities were 1.2160 and 1.3251, respectively.

This bears out our previous observations that there is a higher elasticity of demand for meat than for cereals.

Fats and Oils. The urban expenditure elasticity for this group was 0.3182 in 1964-65 and 0.3311 in 1958-59. Rural expenditure elasticities were 0.5162 and 0.5610, respectively.

Dairy Products. Dairy products accounted for about 12.32 and 12.97 percent of total food expenditures in urban and rural areas, respectively, in 1964-65. The urban expenditure elasticity for dairy products was 1.1321 and 1.2541 in 1958-59, and rural expenditure elasticities were 1.2152 and 1.3612, respectively. The urban expenditure elasticity for milk was 0.9024 in 1964-65 and 0.9310 in 1958-59, whereas rural expenditure elasticities were 0.8454 and 0.8621, respectively.

The urban expenditure elasticity of cheese was 0.7323 in 1964-65 and 0.7561 in 1958-59, while rural expeniture elasticities were 0.8812 and 0.9001, respectively.

The urban expenditure elasticity of butter was 0.8135 in 1964-65 and 0.8415 in 1958-59, whereas rural expenditure elasticities were 0.8819 and 0.8960, respectively.

Per capita food consumption as a whole was virtually unchanged in 1964-65 as compared to 1958-59. It is probable that there will be little change in per capita real income in the future. Thus, it is to be expected that consumption and production patterns will not change in the future; *i.e.*, there will be no shift from cereals, dry beans, fats, etc., to other foods. People will tend to increase consumption of farm products relative to non-food commodities.

Expenditure Elasticities

Table 3 shows expenditure elasticities derived from ordinary leastsquare parameter estimates for the food items listed. The expenditure elasticities were obtained by evaluating the formula (3) for mean expenditures for each of the food item. From the table it is apparent that the expenditure elasticities have the expected signs and are of plausible relative and absolute magnitudes. Because of the large number of results presented in table4, the results will be discussed in terms of major expenditure groups.

Cereal Products. The data indicate expenditures on cerais are an important segment of the consumer's food bill (23.6 and 33.8 percent, for urban rural areas, respectively, 1964-65). The urban expenditure elasticities for cereals, wheat. flour, bread, rice, macaroni, maize, and millet were 0.2101, 0.2232, 0.2302, 0.2640, 0.5443, 0.8224, -0.2231 and -0.5320, respectively in 1964-65. Rural expenditure elasticities for the previously mentioned commodities were 0.2751, 0.6620, 0.6941, 0.7201, 0.6517, 1.1312, 0.1223 and -0.5013, resepectively, in 1964-65. Expenditure elasticities of cereals are less than unity in both urban and rural areas. Except for millet and maize, the individual commodities within this group have expenditure elasticities of less than unity. Millet is considered an inferior commodity in both urban and rural areas. Maize is considered an inferior commodity only in urban areas. For a farm product, elasticity is low at the farm level, but increases as services are added. For example, the elasticity increases for wheat as it is turned into flour and bread. Negative signs for the estimated elasticities may reflect substitutions away from those commodities as income rises. As income rises, per capita quantities consumed of these products decrease, since demand rises for food commodities that are more expensive and perhaps higher in nutritive value.

Elasticities were relatively higher in 1958-59 than in 1964-65; in addition, elasticities were greater in rural than in urban areas in both years.

Dry Beans. The urban expenditure elasticity for dry beans was 0.1621 in 1964-65 and 0. 2315 in 1958-59, while rural expenditure elasticities were 0.5801 and 0.6216, respectively.

Table 4.
Expenditure, Quantity (Income), and Quality Elasticities of Food Commodities in Egypt, 1964-65

Commodity	Expenditure Elasticity	Quantity (Income) Elasticity	Quality Elasticity	Expenditure Elasticity	Quantity (Income) Elasticity	Quality Elasticity
Cereals						
Wheat	.2232	.1997	.0235	.6620	6458	.0162
Flour	.2302	.1998	.0304	6941	6911	.0030
Bread	.2640	.2397	.0243	.7201	.7180	.0021
Rice	.5443	.4992	.0451	.5831	.6517	.0314
Macaroni	.8224	.7982	.0242	1.1312	1.1179	.0133
Maize	-.2231	-.2501	.0270	.1223	.1038	.185
Millet	-.5320	-.5449	.0129	.5013	-.5021	.0008
Dry Beans						
Beans	.1810	.1589	.0221	0.7014	.6909	.0105
Lentils	.6162	.5872	.0290	.6025	.6008	0017
Meat, fish & eggs						
Meat	1.2515	1.1467	.1048	1.3031	1.2107	.0924
Chicken	1.3064	1.2693	.0371	1.4256	1.4005	.0251
Eggs	1.2113	1.1621	.0492	1.3151	1.2755	.0396
Fish	.8323	.7393	.0930	1.2160	1.1444	.0716
Bairy Products						
Milk	.9024	.8693	.0331	.8454	.8245	.0209
Cheese	.7323	.7081	.0242	.8812	.8639	.0173
Butter	.8135	.7835	.0300	.8819	.8609	.0210
Vegetables						
Potatoes	.6086	.5611	.0475	.7928	.7708	.0220
Onions	.4818	.4514	.0304	.6165	.5894	.271
Tomatoes	.5997	.5492	.0505	.7911	.7489	.0422
Fruits						
Citrus	1.2771	1.1813	.0958	1.5561	1.4904	.0657
Sugar Products						
Sugar	.4143	.3778	.0365	.6123	.5908	.0215
Tea & Coffee						
Tea	.1214	.092:	.0289	.3013	.2889	.0124
Coffee	1.1525	1.0820	.0705	1.5262	1.4644	.0618

During the same period, the share of cereals was 44.59 percent in rural areas. Other foods with important expenditure shares were meat, fish and eggs, 23.60 percent, dairy products, 12.97 percent, vegetables, 6.94 percent, sugar products, 6.48 percent, dry beans, 5.56 percent, fruits, 3.70 percent, and oils and fats, 3.70 percent.

From the above data it can be concluded that with the exception of cereals, expenditure shares of food groups in relation to total food expenditures, have been increasing between 1958-59 and 1964-65 in both urban and rural areas. Expenditure share of cereals dropped from 29.09 percent to 23.59 percent anf from 44.51 percent to 33.80 percent in urban and rural areas, respectively, during the period of study. The meat, fish and eggs category, on the other hand, was trending upward between 1958-59 and 1964-65.

The expenditure share for cereals declined with income from 36.22 percent (5) in the lowest income group (under 25 pounds) to 13.13 percent in the highest income group (1,000 pounds and over) in rural areas, 1958-59 as illustrated in table 4. Urban expenditure shares decreased from 36.60 percent in the lowest income group to 4.53 percent in the highest income group. Thus, the poorer a family, the higher will be the portion of its income spent on cereals.

Comparison of Consumption Patterns Between 1958-59 and 1964-65

This article is also concerned with comparison of consumption patterns between 1958-59 and 1964-65 in both urban and rural areas in Egypt. Chi-square is employed to furnish a basis for comparison. 1958-59 data are considered the observed numbers, and 1964-65 data are considered the corresponding hypothetieal or expected frequencies. The null hypothesis is that there are no differences between observed and expected numbers.

Chi-squares can be derived from data in table 2. The chi-square dor urban is about.2 596, while for rural areas, it is about 0.8093. As a result of this test, the null hypothesis is not rejected at the 1 percent significance level. NO variation can be observed; *i.e.*, no changes have occurred in consumption patterns of the population in Egypt during the period under study. Thus higher prices appear to explain increases in food expenditures.

Table 3. Expenditure Elasticities, Food, Urban and Rural Areas, 1958-59 and 1964-65

Comodity	1958-59		1964-59	
	Urban	Rural	Urban	Rural
Cereals	0.2451	0.3205	0.2101	0.2751
Wheat	0.2391	0.6782	0.2232	0.6620
Flour	0.2401	0.7301	0.2302	0.6941
Bread	0.2701	0.7351	0.2640	0.7201
Rice	0.5602	0.6721	0.5443	0.6517
Macaroni	0.8516	1.2100	0.8224	1.1312
Maize	-0.2091	0.1480	-0.2231	0.1223
Millet	-0.5209	-0.5001	-0.5320	-0.5013
Dry Beans	0.2315	0.6216	0.1621	0.5801
Beans	0.2131	0.7412	0.1810	0.7014
Lentils	0.6310	0.6128	0.6162	0.6025
Meat Fish & Eggs	1.2503	1.3011	1.1290	1.1312
Meat	1.3811	1.3101	1.2515	1.3031
Chicken	1.3316	1.6815	1.3064	1.6256
Eggs	1.2713	1.5160	1.2113	1.3151
Fish	0.8710	1.3251	0.8323	1.2160
Fats & Oils	0.3311	0.5610	0.3182	0.5162
Dairy Products	1.2541	1.3612	1.1321	1.2152
Milk	0.9310	0.8621	0.9024	0.8454
Cheese	0.7561	0.9001	0.7323	0.8812
Butter	0.8415	0.8960	0.8135	0.8819
Vegetables	0.4721	0.6131	0.4312	0.5820
Potatoes	0.6315	0.8211	0.6086	0.7928
Onions	0.5010	0.6216	0.4818	0.6165
Tomatoes	0.6105	0.8121	0.5997	0.7911
Fruits	1.3360	1.5240	1.2122	1.4362
Citrus	1.3310	1.6233	1.2771	1.5561
Sugar Products	0.4712	0.6512	0.4402	0.6253
Sugar	0.4309	0.6202	0.4143	0.5908
Tea & Coffee				
Tea	0.1401	0.3412	0.1214	0.3013
Coffee	1.2610	1.6001	1.1525	1.5262

Table 2. Per Capita Expenditures on Food and Non-Food Groups and Expenditure Shares of Food and Non-Food Groups as Percentages of Total Expenditures, 1958-59 and 1964-65, Urban and Rural Areas

Ref No.	Group	Per Capital Expenditures				Expenditure Shares			
		1958-59 (Observed)		1964-65 (Expected		1958-59 (Observed)		1964-65 (Expected)	
		Urban	Rural	Urban	Rural	Urban	Rural	Urban	Rural
1	Cereals Starches	6.4	7.3	6.7	7.3	13.7	27.8	11.0	20.0
2	Dry Beans	0.6	0.7	1.1	1.2	1.3	2.8	1.8	3.3
3	Meat, Fish Eggs	5.0	3.0	7.6	5.1	10.6	11.4	12.5	14.1
4	Oils Fats	0.9	0.4	1.3	0.8	1.9	1.6	2.9	2.2
5	Dairy Products	3.0	2.2	3.5	2.8	6.5	8.3	5.7	7.8
6	Fresh, Dried, Canned Vegetables	1.7	0.9	2.3	1.5	3.7	3.4	3.8	4.1
7	Fresh, Dried, Canned Fruits	1.5	0.5	1.7	0.8	3.2	2.0	2.8	2.3
8	Sugar Products	1.5	1.1	1.6	1.4	3.2	4.3	2.6	3.7
9	Other Foods	1.4	0.3	2.6	.7	2.9	1.3	4.3	2.1
10	Beverages	1.4	0.9	2.6	1.4	3.1	3.5	4.2	3.8
11	Tobacco, cigarettes, etc.	2.6	1.8	3.6	2.6	5.6	6.7	5.8	7.0
12 (13)	Housing	6.1	1.3	7.7	2.4	12.9	5.0	13.3	6.7
13 (17)	Medical Expenditures	1.4	0.5	2.2	1.0	3.0	2.0	3.7	2.8
14 (18)	Eduction Sports	1.7	0.02	1.5	0.2	3.6	0.6	1.7	0.4
15 (19)	Travel Transportation	1.8	0.5	2.4	0.6	3.9	1.9	3.7	1.9
16 (12)	Clothing	3.8	2.1	5.9	3.6	8.1	7.8	9.7	9.8
(14)	Durables	—	—	—	—	1.8	0.7	1.8	1.0
(15)	Fuel Electricity	—	—	—	—	3.5	3.5	3.5	3.0
(16)	Personal Expenditures	—	—	—	—	2.4	1.7	2.7	1.8
17 (20)	Other Expenditures	2.4	1.0	2.1	0.8	5.1	3.7	3.3	2.2
	Total	47.0	24.9	60.9	36.2	100.0	100.0	100.0	100.0

Source: The Central Statistical Committee, «household Budget Survey in Egypt 1958-59», (April 1961); The Department of Mobilization and Statistics, «Household Budget Survey — 1964-56», (Jan. 1972).

Changes in Expenditure Shares of Food and Non-Food Groups in Relation to Total Expenditures

Expenditure shares for food and non-food groups are presented in table 2. On average, 12.5 percent of total expenditures (all classes) in urban areas was for meat, fish and eggs in 1964 65. Other with important expenditure shares were cereals and starches, 11.0 percent; dairy products, 5.7 percent; vegetables, 3.8 percent; oils and fats, 2.9 percent; fruits, 2.8 percent; sugar products, 2.6 percent; and dry beans, 1.8 percent. For non-food groups in urban areas, the shares spent for housing and clothing were 13.3 and 9.7 percent, respectively, in 1964 65.

The share of cereals was 20 percent of total expenditures (all classes) in rural in 1964 56, followed by meat, fish and eggs, 14.1 percent; dairy products, 7.8 percent; vegetables, 4.1 percent; sugar products, 3.7 percent; dry beans, 3.3 percent; and oils and fats, 2.2 percent. For non-food groups, 9.8 and 6.7 percent of total expenditures in rural areas were spent on clothing and housing, respectively, 1964 65.

sugar products, 3.7 percent; dry beans, 3.3 percent; and oils and fats, 2.2 percent. For non-food groups, 9.8 and 6.7 percent of total expenditures in rural areas were spent on clothing and housing, respectively, 1964-65.

From the above data, it is evident that in both urban and rural areas wxpenditure shares of food and non-food groups except for cereals, education and other expenditures, have increased during the period from 1958-59 to 1964-65. Per capita expenditure increased more for meat and non-food groups than for cereals and other food groups. Thus, we would expect there to be a higher income elasticity of demand for meat than for cereals.

In general, expenditure shares for foods varied little between 1958-59 and 1964-65. Per capita expenditure has been increasing more for meast and non-food groups than for cereals and other food groups in both urban and rural areas during the same period. The first group is affected more by income changes, while the second group is considered an essential item in our diets; *ie.*, we expect the latter commodities to have a rather low income elasticity.

Changes in Expenditure Shares of Food Groups In Relation to Total Food Expenditures

The share of meat, fish and eggs was 26.76 percent of total food expenditures in urban areas in 1964-65 (see table 3). It was followed by cereals and starches, 23.59 percent, dairy products, 12.32 percent, vegetables, 8.11 percent, fruits, 6:0 percent, sugar products, 5.62 percent, oils and fats, 4.57 percent and dry beans, 3.82 percent.

Accordingly, only own price was included as a possible additional variable in the

$$(8)\ q_{ih} = C_{oi} + C_{1i}P_{ih} + C_{2i}X_h + W_{ih}\ (i = 1, 2, ..., 31)$$

demand relationships studied; *i.e.,* where the previously stilized national conventions are followed, p_i is the price of (i^{th}) food and W_i is a disturbance term. The implicit price, p_i, was derived by dividing expenditure on the (i^{th}) commodity by quantity of the (i^{th}) commodity actually pruchased. It should be noted that data used in this part of the study are also for micro-units rather than for groups of families and unattached individuals. In addition, the data used relate only to families that reported a purchase. Hence, each demand equation is based on a different sample size.

The Data

Before turning to the empirical analysis it will be useful to provide a brief description of the data. The basic statistical data for this study were obtained primarily from: (1) «1958-69 Household Survey» conducted by The Central Statistical Committee; (2) «1964-65 Household Survey» conducted by the Department of Public Mobilization and Statistics.

The random sample of the 1958-59 Household Survey consisted of 6,373 households, 3,283 of which were in urban areas and 3,090 of which were in rural areas. Personal interviewing was employed in collecting all the required information and the results were tabulated and published in April 1961.

The random sample of the «1964-65 Household Budget Survey» consisted of 13,818 households. Of these, 9,338 households were in the urban areas and 4,480 households were in rural areas. The acquired information and the results were published in January 1972.

Changes in Per Capita Expenditures

Between 1958 59 and 1964 65, per capita expenditures rose 30 percent from 47 Egyptian pounds[3] to 60.9 pounds in urban areas, as shown in table 2. In addition, per capita expenditures increased 45 percent, from 24.9 pounds to 36.2 pounds in rural areas over the same period.

Per capita food expenditures rose 29.6 percent, from 22 pounds to 28.4 pounds in urban areas, while per capita food expenditures rose 31.7 percent from 16.4 pounds to 21.8 pounds in rural areas between 1958 59 and 1964 65.

Although the increase in food expenditures appears to be large, expenditures on other goods and services such as clothing, beverages and medical expenditures rose much faster over the same period.

the following more structured basis for this argument. (1) As soon as a commodity is available in different forms, an increase of income or reduction of prices will induce consumers to shift toward more expensive goods, with the result that demand variations will be smaller if measured by quantities than if measured by expenditures; (2) the practice of price dtermination has a similar effect; and (3) for commodity groups that display a seasonal variation, the consumer's response to the price cycle will be less marked the higher the family income. Thus, income differences between consumers will be reflected less markedly in annual consumption when measured by quantities than when measured by expenditures.

Demand Relationships with Implicit Prices
Estimates of Own Price Elasticities

Recently there has been evidence of increased interest in using the information from cross-sectional family expenditure surveys to assist in the estimation of price elasticities of demand (2). The use of such budget data has appeal because of the collinearity problems, the lackof assurance of control of extraneous factors and insufficient levels of disaggregation in most available time series studies. Approaches to the use of data from expenditure surveys in the estimation of price elasticities are varied. Among the approaches taken to tapping this potentially important source of information on price elasticities are pooling of budget data in the estimation of full demand systems (13), pooling of budget data and focussing on singel commodities (15), and simply using available price variation within the period over which single budget studies have been obtained (15).

The latter approach, although highly simplified as compared with pooling possibilities, has merit if price variations have been sufficiently large during the period in which the survey has been made. Owing to its simplicity and, more importantly, the fluctuating price level or changes in relative prices in the Egyptian economy during 1965, it was decided to explore the possibility of estimating price elasticity from the 1965 Household Budget Survey.

The survey data were collected over a one-year period. Variations in price levels over the period of observation present a basis for statistically isolating their effect on consumption patterns. Since such price variations are likely to be small, approaches to statistical measurement cannot be overly ambitious. In short, the functions must include a large amount of prior information.

quantity (income) elasticity refers to the physical satisfaction of demand; it can be 'ized in analyzing questions such as those concerning untrition and standard of living (16, p. 220).

(3) **Quality Elasticity.** Determination of the so-called «quality elasticity» is somewhat more involved (11,14). By definition, expenditure on a commodity (Y_i) is the product of the quantity consumed (q_i) and the purchase price (P_i) *i.e.*,

(5) $Y_i = P_iQ_i$.

Substituting from equation (5) into (3) and using the rule for obtaining partial derivatives of products yields:

(6)

$$n_{ih} = \frac{\partial(P_{ih}q_{ih})}{\partial X_h}\,\frac{X_h}{P_{ih}q_{ih}}$$

$$= \left\{ P_{ih}\frac{\partial q_{ih}}{\partial X_h} + q_{ih}\frac{\partial P_{ih}}{\partial X_h} \right\} \frac{X_h}{P_{ih}q_{ih}}$$

$$= \frac{\partial q_{ih}}{\partial X_h}\,\frac{X_h}{q_{ih}} + \frac{\partial P_{ih}}{\partial X_h}\,\frac{X_h}{P_{ih}}$$

$$= n'_{ih} + n^*_{ih}$$

where n_{ih}^* is defined as the elasticity of price with respect to income, or the quality elasticity. one of the possibie justifications for observing such effects is that the higher prices paid by the higherincome families reflect increased services. These services may involve more processing of raw food material or more convenient and time-saving organizations of retail outlets (11). Because of the lack of homogeneity in food classifications, variations in pricess paid by families with differing incomes are rational from an economic viewpoint.

It may be observed that the quality elasticity is equal to the difference between expenditure and quantity (income) elasticities

(7) $n^*_{ih} = n_{ih} - n_{ih}$.

On the basis of arguments like those above, considering the increased value of convenience and time to higher-income groups, it is expected that the quality elasticity will be positive. Furthermore, the quality component of the expenditure elasticity should increase in relative importance as the level of family income increases. This simply implies that as income increases, consumer demand for quality increases. Thus, the responsiveness of an increase in expenditure to an increase in income would be greater than the responsiveness of increase in quantity consumed to an increase in income.

Wol d and Jureen (16, p. 219) similarly argue that the quantity elasticity will, in general, be smaller than the expenditure lasticitv. Thev have suggested

where

y_i is per capita expenditure on the (i^{th}) commodity,

q_i is the quantity consumed of the (i^{th}) commodity,

X is total expenditure (or family income)

V_i and U_i are disturbance terms,

a_{oi}, a_{li}, b_{oi}, b_{li} are parameters, and

In denotes the natural logarithm, and

represents the sample observation or (h^{th}) surveyed family unit subscript «h»

E lasticities:

It is convenient and often more useful to think in terms of elasticities rather than derivatives of demand functions. For this reason a number of elasticities (specifically for expenditure, quantity «income», and quality) implied by equations (1) and (2) are derived. In addition to providing a simple basis for comparing the estimates obtained from the survey data, the elasticities will point up a need for more systematic consideration of price variations and possible quality variations.

(1) Expenditure Elasticity. The expenditure elasticity measures the percentage change in expenditure (Y_i) associated with a 1 percent change in income (x). Applying this defintion to equation (1), yields where Y_{ih}- X_h is the partial derivative with respect to X_h. The «h» subscript is retained to indicate that the value of the elasticity depends upon the expenditure level for which it is calculated. In this study, the level of reference for the Y_{ih}'s is the sample mean.

$$(3)\ n_{ih} = \frac{\partial Y_{ih}}{\partial X_h} \frac{X_h}{Y_{ih}} = a_{li} / Y_{ih} \quad (i \quad 1, 2, ..., 31)$$

(2) Quantity (Income) Elasticity. The income (quantity) elasticity is defined as the percentage change in quantity (q) in response to a 1 percent change in income (Y). From equation (2) this definition yields

Luxuries, necessities and inferior commodities can be classified by considering income elasticities as being greater than unity, less than unity but positive, and negative, respectively[2]. The expenditure elasticity measures family demand from the viewpoint of money spent and would, therefopd, rddn tu f lnre relevant in applications concerned with the consumer's propensity to spend. The

Table 1. Forms of Engel Curves

Function	Functional Form[a]	Marginal Propensity to Consume	Income Elasticity	lim. n $x \to \infty$	Adding-up Criterion	Saturation Level	Inrwexwpra with x-axis	Zero Obser-vations
Linear	y= a + bx + u	b	bx/y	1	holds	no	sometimes it has negative intercept	can be used
Double Logarmithmic	lny = a blnx + u	by/x	b	constant	does not hold	no	it passes through origin	cannot be used
Semi – Logarmithmic	y = a + blnx + u	b-x	b / y	unde fined hold	does not	no	positive intercept	can be used
Log-inverse	lny = apb-x + u	by/x^2	b/x	0	does not hold	yes	it passes through origin	cannot be used
Log-Log-Inverse	1ny = a-b-y/chx+u	y(b-cx)-x^2	b-x-c	-c	does not hold	yes	it passes through origin	cannot be used
Inverse	y = a-b/x + u	b-y^2	b/xy	0	holds	yes	positive intercept	can be ysed

Where y is per capita expenditure on a particular commodity, x is total expenditure per head and u is a disturbance term, In denotes national logarithm, and a. and care constants.

Choice of Mathematical Form or the Empirical Model

It has been shown repeatedly that the calculated expenditure elasticities depend on the type of function fitted. In many cases, the difference between the highest and lowest estimates of elasticity, quite large. The choice of a mathematical form for the relation between food expenditures and total expenditures must be made carefully, especially now when elasticities frequently are being used for projections of food demand in various countries. Table 1 provides mathematical forms of Engel relationships 1 which were fitted to the data in this study; however, no singel representation has yet found general acceptance (3,4,12,14). In the current analysis a semi-logarithmic functions has been selected as the hypothesized form for the Engel curve. The semi-logarithmic function implies that elasticity varies inversely with the level of consumption. The reasons for choosing this algebraic specification are related to the characteristics of the survey data, the type of commodity studied and the expected magnitudes for the income elasticity to be estimated (10). First, the goodness of fit was tested by the values of R^2, the coefficient of determination. The semi-logarithmic form gave the highest values of R^2 in most cases. Second, the Durbin-Watson test for autocorrelation showed that semi-logarithmic form was, on the whole, slightly better than others. Third, the semi-logarithmic function has been shown to give a statisfactory description of expenditures for most foods. Fourth, the analysis was based on micro data, and zero observations for the dependent variable occurred frequently. This eliminates the use of the commonly employed double logarithmic function. Finally, although the semi-logarithmic fumction fails to satisfy the addivity criterion, it provides an adequate approximation of consumption patterns over the relevant range of the variation of the independent variables. Specifically, for the range of a more generally specified Engel curve in which the income elasticity is less than 1, the semi-logarithmic function is an appropriate representation. Though this functional form does not provide a saturation level, it has the characteristic of always giving a positive initial income below which a commodity is not purchased.

Food consumption can be measured in terms of either expenditure or quantity. Accordingly, both expenditure on food and quantity of food consumed were used as dependent variables in esti ting the relation-ship with income, The semi-logarithmic model including this ument is subscript «h» represents the sample observation or (hth) surveyed family unit.

(1) $y_{ih} = a_{oi} + a_{li} \ln x_h + V_{ih}$ $(i = 1, 2, ..., 31)$

(2) $q_{ih} = b_{oi} + b_{li} \ln X_h + U_{ih}$ $(i = 1, 2, ..., 31)$

URBAN AND RURAL EXPENDITURE PATTERS IN EGYPT BASED ON CROSS-SECTIONAL DATA, 1958/59 — 1964/65

Dr. M. S. El-Gindi

This study analyzes the demand for food commodities in Egypt using cross-sectional data. The purpose of this article is to examine, using household budget data, food expenditure patterns of urban and rural families in Egypt to determine what changes have occurred between 1958-59 and 1964-65. Changes in per capita expenditures and changes in expenditure shares by commodity group are examined.

Elasticities were found to be similar but not equal between 1958-59 and 1964-65 in both urban and rural areas. Expenditure elasticities were relatively higher in 1958-59 than in 1964-65. Expenditure elasticities were also found to be relatively more for rural areas than for ubran areas in both years. Expenditures for a farm product were low at the farm level, but increased as services were added. Furthermore the difference between expenditures and quantity elasticities was negligible for relatively houmogeneous foods.

Demand parameters for 31 food items were estimated for urban and rural areas using the 1958-59 National Household Survey conducted by the Egyptian Central Statistical Committee and the 1964-65 Household Budget Survey conducted the Department of Public Mobilization and Statistics. These parameters provide a bsis for computing expenditure, income, quality and price elasticities. The price elasticities were computed by using implicit prices derived from the expenditure and quantity data (10). Estimates of income elasticities are provided for major food commodities on the basis of both expenditure and quantity purchased. Of special interest is the fact that implicit prices derived from expenditure and quantity data are investigated for information they contain regarding price effects on consumption patterns. Those and the more standard results from the analysis can be used by the policymakers in selectively examining national food needs and anticipating changes in consumption patterns as price, income and demographic characteristics of the population change. Agents in the food industry also can utili e this information in evaluating marketing areas, in product development, and in solving problems encountered in long-term planning.

Table 4 DRC-S, Soc rr and ERP for Selected Egyptian Manufacturing Industries.

	DRC				Soc rr Intern. Prices	ERP
	1957	1960	1962-65	1969-70		
Cement (fon	21	28	31		22.5% (1965-66)	-28%
Phosphates (cif) (Fio. b)	36		33 36	50	19.3% (1964-65	7%
Nitrates (cif) (fob)	61		52 62		5.5% (1964-65	12%
Sugar, refined		34		54		14%
Tires (cif) (fob)		59	59 62		8.1%	262%
Paper			208		3.8%	240%
Iron and Steel			480		12%	599%
Official Exchange Rate	35.2	35	43.5	43.5		

Source:

Hansen B. and Nashashibi K., op. cit., Tables 8-12, 9-1, 9-3, 10-1, 10-2.

Table 3 Average Sales and Capital per Worker Employed, Turnover and Profit percent. Capital Employed in Egyptian Public Sector Manufacturing Industr 1966-67.

Industry	Sales per Worker L.E.	Capital Per Eorker	Turnover to capital %	Profit percent capital 1966-76	1967-68
Food Products	**2.177**	**1.74**	**125%**	**9.2 %**	**7.2 %**
Tobacco	10.715	4.04	265%	21.3%	20.3 %
Spinning and Weaving	1.099	1.71	64%	12.8%	10.0 %
Chemicals	**2.341**	**4.61**	**51%**	**12.3%**	**9.8%**
Petroleum and Coal Products	1.445	8.67	17%	11.9%	2.8 %
Basic Metals	1.795	4.72	38%	3.0%	3.5 %
Electrical Equipment	1.799	3.30	55%	14.2%	12.9 %
Transport Equipment	1.770	3.26	54%	9.7%	3.7 %
Total Manufacturing	1.732	2.72	64%	11.4%	9.0 %
Pharmaceutical	3.317	2.69	124%	18.2%	20.0 %

Source: The Central Agency for Public Mobilizations and Statistics, **National Economic Indices,** Part I, Financial Indices for Public Sector Companies (except Banks and Insurance Companies) for 1966-67. Publication No. (711-01), Dec. 1969.

Table 2 Sales. Capital Employed, Labour Employed and Gross Profits in Egyptian Public Sector Manufacturing Industry 1966-67. Values in L.E. millions.

Industry	**Sales**	**Capital Employed**	**Labour Employed**	**Gross Profits**
Food Products	107.393	86.067	49.336	8.012
Tobacco	120.487	45.475	11.245	9.913
Spinning and Weaving	209.817	326.424	190.877	41.810
Chemicals	110.219	217.133	46.080	25.473
Petroleum and Coal Products	14.994	89.938	10.275	10.207
Basic Metals	43.251	113.628	24.098	3.867
Electrical Equipment	25.107	46.048	13.959	6.738
Transport Equipment	24.760	45.635	13.987	4.652
Total Manufacturing	748.454	1176.641	432.069	126.268
Pharmaceuticals	46.865	37.927	14.128	7.192

Source: The Central Agency for Public Mobilisation and Statistics, National Economic Indices, Part I, Financial Indices for Public Sector Companies (except Banks and Insurance Companies for 1966-67. Publication No. (711-01), Cairo, Dec. 1969.

Notes: Capital Employed is calculated from figures taken from the debit side of the balance sheet of each industry and is defined as the sum of: paid up capital, reserves (except for reserves used in the purchase of government bonds), indistributed profits, provisions, long-term loans and accumulated depreciation. Gross profits is calculated from figures taken from the profit and loss account, the distribution account, the manufacturing account, and the trading account. Gross Profits is defined as the sum of: net distributed profits, total annual depreciation, annual interest payments, and annual allocations (provisions).

Appendix

Table 1: Basic Indicators in Manufacturing and Mining, Egypt, 1960-1975.

Year	Investment L.E. Million	Output L.E. Million	Growth Rate	Employment OOO'S
1960-61	67.8	904 *	15.5	625
1961-62	50.3		10.6	697
1962-63	80.5		11.5	726
1963-64	105.4		11.8	790
1964-65	99.9		4.5	825
1965-66	100.6		2.2	842
1966-67	98.4		-0.7	847
1967-68	85.8		-2.1	867
1968-69	101.1		3.5	881
1969-70	123.1		4.7	917
1970)71	125.7*	988 *		1,052
1971-72	145.4	1103	11.6	1,094
1972	119.7	1451	31.6	
1973	116.5	1414	-2.5	1,112
1974	186.4	1424	0.7	1,157
1975	239.9	1561	9.6	1,187
1976		1724	10.4	

Source: For years 1960 to 1970, Mabro R. and Radwan S. **The Industrialization of Egypt 1939-1973.** Tables 4.5, 5.3, 8.1 For 1970-76, Ministry of Industry and Ministry of Planning.

12. Johnson, William A., **The Steel Industry of India, Harvard University Press, Cambridge Massachusetts, 1966.**

13. Heba A. Handoussa. **The Pharmaceutical Industry in Egypt.** Ph. D. Dissertation, University of London, August, 1974, (Unpublished).

14. **The Cotton Weaving Industry,** the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, March, 1968.

Footnotes.

1. In March 1977, Issa Shahin, then Minister for Industry decided to remove a large number of publci enterprise managers from their posts.

2. In his latest book, **Twenty Five Years:** An Analysis of Economic Policies in Egypt, 1952-1977, (Atabic) Er. Aly El-Gritly deplores the superficial level of criticisms of the public sector. See PP. 176-179.

3. An important exception is Hansen, B. and Nashashibi K., **Foreign Trade Regimes and Economic Development: EGYPT,** National Bureau of Economic Research, New York, 1975.

4. Where one is afraid that the Soc. rr method may be inconsistant (e.g. multiple solutions), then the calculation of present value is advisable. It is always simple enough to calculate soc. rr and then use it as the discount rate to check that it yields a present value of zero.

5. Bent Hansen and Karim Nashashibi, National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 48, 1974, p. 25.

6. Heba Handoussa, «The Performance of Public Enterprise in a Mixed Economy: A Case Study of Egypt's Pharmaceutical Industry». Paper presented to the Symposium on «Comparative Economic Planning», sponsored by the Institute of National Planning and the American University in Cairo, Cairo, May 4-9, 1975. Tables 3 and 4.

7. Mabro R. and Radwan S., **The Industrialisation of Egypt 1939-1973,** Policy and Performance, Clarendon Press, Oxford, 1976, P. 69.

8. Hansen B. Nashashibi R., op. cit., p. 304.

9. Aly El Gritly, «The Structure of Modern Indusry in Egypt». L'Egypte Contemporaine, Nos. 241-2, Cairo, Nov-Dec., 1947, p. 435.

10. Ragab El Banna, «Public Money Lost in Public Sector Enterprises» Ahram Iktisadi, No. 361. 1st Feb., 1974, pp. 8-9.

11. Hansen B. Nashashibi K., op. cit., Tables 7-8, p. 292.

Public sector enterprises should be treated in a more decentralised manner in order to allow them to achieve a more rational combination of factors of production and to stop the out-flow of some of the best talents available in industry. Enployment laws should be relaxed and pricing policies reviewed in the light of the new equilibrium rate of exchange.

Priority in foreign exchange allocations should be given to those existing industries which are potentially efficient and have nonetheless been grossly neglected in the past twenty vears, Renewals of old machinery & equipment in sectors such as textile fertilizers, cement and sugar would bring about more revenue to the economy than the establishment of new projects.

Price discrimination should be encouraged as a tool of income re-distribution. Public sector control makes this possible without a necessary loss in allocative efficiency. The experiment has been successful in pharmaceutical over the past ten years and could be extended into other sectors such as textiles.

Egypt has no choice but to industrialise, and industries mus be developed so as to make significant contributions to export revenues. These two facts are beyond dispute. Today, public sector enterprises account for about three quarters of gross value of industrial output, and for the employment of more than half a million workers. The public sector is here to stay, and it is perhaps best capable of understanding the task that lies ahead. There is no time to waste and no room for past mistakes.

to be the relevant ones for the sector's evaluation. Moreover, the government has admitted that the Egyptian pound is overvalued by bringing about a second partial devaluation implying an increase of 75% over the official foreign exchange rate. But unless selling prices are allowed to rise this will lead to a significant deterioration in the look value of profits of public sector enterprises.

Public sector companies have requested that their prices be allowed to rise so as to cover the full increase in cost. Such a policy would again defeat the prupose of making enterprises efficient, and cost-plus will not discriminate between competitive and inefficient producers. The more logical step would be to allow each enterprise a given increase in selling price (which it can then allocate to different products) according to the value of its output at international prices at the new conversion rate. Any companies making profits on account of their only selling luxury commodities (e.g. durables) should hand over the mark-up involved to the treasury so that only the government will benefit from excise taxes which should be set at a level as close as possible to the tariff on imported equivalents.

Conclusion.

The central thesis of this paper has been that Egypt's public sector has many more competitive industries than is generally recognized, that bad project planning has been responsible for the majority of loss making enterprises, and that the evidence available points to efficeint management as a consistent attribute of both the good and the bad enterprises.

The author proposes that many studies be sponsored on an industry by industry basis to analyse carefully the strength and weakness of each sector and to enable the elaboration of policies which will enhance the growth and exploit the export potential of competitive industries (e.g. cement, fertilizers, textiles). Inefficient enterprises should either be scrapped or allowed to die slowly be refraining from giving them any new injections of capital.

The solution to the problems of Egypt's public sector are not as radical as many a critic has suggested. There are sufficient examples of success in pharmaceuticals, cement, fertilizers, petroleum and the Suez Canal authority and probably many more to be appreciated when proper analysis is performed. These enterprises are evidence of the vitality and potential of public sector management. They should be praised for overcoming the enormous pressures experienced from the physical destructions inflicted by two wars & the persistent shortages of necessary foreign exchange.

the budget subsidy figure of L.E. 70 million for textiles in 1976), and the international price per kantar is approximately $ 120 (equal to L.E. 47 at the official and L.E. 83 at the parallel market rate).

The true subsidy is therefore larger than L.E. 70 million depending on what we assume to be the shadow cost of foreign exchange and depending on our estimate of the elasticity of demand for Egyptian cotton on the international market.

Domestic mills could easily substitute and have long requested to be allowed to use cheap imported short staple cotton and or synthetic fibres (about $ 70 per kantar we will assume) for the bulk of their output. We should therefore charge these mills a domestic price of L.E. 48. 3 per kantar (price of the substitutes at the parallel market rate) and see what this implies in terms of their selling prices if they are to continue to make an average of 9 rate of return on capital.

Textile mills consumed a total of 5.25 million kantars of cotton fibre in 1976. The additional cost of this volume of input would therefore be L.E. 170 million (equal to 5. 25 million kantar X L.E. (48.3-16.0). If all goods except rationed fabrics are to be raised in price so as to maintain present levels of profits, then it can be calcultated that the necessary average price increase will be of the order of 38 % (Value of all output other than rationed cloth at 1976 prices = L.E. 440 million; price increase $= \frac{170 \times 100}{440} = 38\%$).

The price increase need not be uniform for all types of fabrics. The different enterprises could judge on the appropriate increases possible on their individual product mix. It is interesting to observe that retail stores have this year alone been made to raise the price of one of the highest selling types of cotton fabric by 33 %.

The beauty of the system of price discrimination, when properly administered by the public monopoly is that it can achieve more than one desirable end. It will favour lower income groups at the expense of higher income consumers, thus transferring the burden of subsidisation from the government budget to the wealthier classes of consumers. It will also limit the demand for less essential, luxury cotton products to a greater extent than that for ordinary cloth, thus making available more surpluses of high quality products for export.

Moving all transactions of the textile companies to the parallel market will also improve their export performance which has been far from satisfactory.

Subjecting all activityies of the manufacturing sector of Egypt to the parallel market is felt to be feasible and essential. Border prices have been shown

expanding industries of neighbouring oil-rich countries, both the skill and the brain drain promise to become more acute in the coming decade. Wage differentials between Egyptian private and public industrial enterprises however, may not be the same in all sectors. In the textile industry for example, wage payments - including fringe benefits and social security-were considerable higher at the public sector enterprises. **14**

The preceding observations would suggest that public industrial companied are urgently required to review their pay scales in favour of the higher skills and professions which threaten to be lost in the near future.

Pricing Policies.

It is a difficult task to judge the extent to which any industry in Egypt is suffering from indirect taxes and subsidies. Price distortions are due to three sets of conflicting forces: High effective protection to some intermediate good industries have led to a rise in cost to enterprises using these intermediates. Several traded and nontraded inputs have been priced below their opportunity cost (petroleum fuels, cotton fibre, transport services...), and retail prices have either implied a tax (consumer durables) or a subsidy (dairy products and other food products).

In Egypt, retail selling prices are regulated by the government for purposes of income distribution such that essential commodities are subsidised (often at the expense of the enterprise) whereas the luxury consumer goods are heavily taxed. Even within a given industry such as textiles, rationed cloth and popular fabrics and prints catering for higher income consumers are priced above competitive international equivalents.

The issue of distributive jusitice is one of great concern in today's Egypt, given the growing gap between rich and poor which can partly be attributed to the open door policy and also to the increasing migration of labour to Arab countries. Problems of social justice cannot be solved in Egypt via conventional direct taxes and transfers, the administrative constraints are presently insuperable. It can therefore be expected that subsidies will continue to play a major role in the price structure in Egypt, and it would perhaps be feasible and wise for public sector enterprises to exrcise an increasing level of price discrimination, while ensuring that resource allocation is unharmed.

To illustrate this contention, the exercise is performed taking the textile industry as our example and using figures for the year 1976.

Raw cotton fibre, a traded input, is purchased by the domestic textile mills at a price of L.E. 16 per kantar, while the farmer is paid L.E. 30 per kantar (hence

If on the other hand, we look at how the Abu-Zaabal complex solved its own problems by 1970-71, it is again witness to the ingenuity of its staff of directors and to the flexibility of its management. Backward integration was reduced so as to cut down on imports of a large number of basic chemicals, substituting these with imported intermediate inputs. This measure also resulted in savings on operating costs for the different products. Russian technology was replaced by Italian and British knowhow, and a complete revision of production techniques was undertaken. Finally, some new products (e.g. enzimes for the tanning and detergent industries) were introduced to make use of the obsolete fermentor capacity. Sales of non pharmaceutical products (which were profitable) were soon to account for about one quarter of total value of the Abu Zaabal complex.

Exmployment Policies.

The maximization of employment in public sector industries had long been a strategy of Egyptian planners. In the 1960's target figures for employment implied growth rates in the labour force almost equal to growth rates in output, thus cancelling any potential increases in productivity and rendering impossible any savings from scale economies. The comparison of actual with necessary labour force in every single industry shows that the overemployment phenomenon is common to all.

Striking examples can agin be taken from the pharmaceutical sector. At the Abu Zaabal complex, all construction workers had to be maintained on the payroll of the firm, causing it an unnecessary burden form the day of its inception. Where as total number of workers and employers required was originally estimated at 898, earning L.E. 196,000, first year of operation involved the payment of more than half a million Egyptian pounds to 2,245 workers and employers.

In pharmaceutical processing, a comparison of the public firms with the private activities of the three foreign subsidiaries in 1964-65 shows that the ratio of employment in the unskilled category is 5:1, meaning than in spite of identical processing operations, the seven public firms bear the cost of an additional four workers per unit of output. This disadvantage is not compensated for by the wage differential which is 1:2, and it can in fact be argued that lower wage payments in the public sector have resulted in their losing some of their best skills to private enterprise and to other Arab labour markets.

Given the open door policy which is inviting more and more foreign-private enterprises to settle in Egypt, and given the open door to worker migration to the

The location of Abou Zaabal was only a minor problem in as far as all necessary roads and services had to be extended to the desert site, and the project was made to pay for all for the infrastructure, including a water station which alone cost L.E. 600,000. A number of other projects later established in the area benefitted from these externalities, the exception being water which the company sells at a small profit, and rightly so. On account of pollution, however, the environmental costs of the location have been negligible as opposed to the Helwan site, where large scale pollution of that town has destroyed the once flourishing Health Spa.

But the major factor which should have made the project planners reconsider approval of the pharmaceutical complex was that the scheme implied large negative DVA at international prices, a situation which was obvious from a simple comparison of total CIF cost of raw material inputs with the value of finished products. For one of the five main products, the cost of imported chemicals stood at twice its final value per ton. The reasons are twofold: Russian technology was relatively backward and inefficient in the pharmaceutical sector, with the result that synthesis and other chemical process involved many more stages of operation than techniques used by multinationals supplying the world market. A second and related problem is that basic pharmaceutical chemicals rely for their production on a multitude of products and by - products of an advanced chamical industry which Egypt lacked.

The absence of the various linkages necessary to make Egypt competitive at that point in time, when combined with poor technology, meant that the company made annual losses amounting to more than L.E. 1 million in spite of its having been allowed to raise its selling price to the seven domestic public sector processing firms to levels well above 300 % of international prices.

The processing companies were only able to shoulder the burden of this indirect subsidisation of the chemicals complex because they relied on its raw materials to a limited extent (L.E. 2.8 million in 1970-71 as opposed L.E. 8. 4 million of imported bulk chemicals), because total raw material costs account for only 16 % of final selling price of finished drugs and finally, because these processing operations are profitable.

It should be pointed out here that any expansion of the operations in basic pharmaceutical chemicals would have been even more detrimental to the pharmaceutical sector when judged as a whole. If the call for self sufficiency from may politicians was carried to its logical conclusion in pharma - ceuticals, the integrated operations of that sector would have become a true embarassment to public sector enterprise, another example of a losing industry to which all of the generalisations are applicable.

Complex for pharmaceutical Chemicals which had by 1964-65 absorbed L.E. 40 million and L.E. 8 million of capital investment (book values) respectively. In both cases project design and execution were obtained in package deals from foreign suppliers (West German and Russian) who delivered machinery & equipment, supervised construction and installation, and co-managed the operations for a number of years with the help of large teams of expatriate «experts».

n the case of the Helwan plant, several important variables led to inefficiency: inappropriate location involving gigantic costs of transporting the raw materials, the use of low quality iron ore, suboptimal scale of operations and most probably obsolete technology. In 1964-65, and after seven years of operation, the mill was losing L.E. 0.298 million at domestic prices, L.E. 4.948 million at international prices, implying a rate of return of - 10.2 % and DRC per $ of L.E. 4.80 (at an opportunity cost of 10 %) **11**. By the mid 1970's the plant was still making losses, in spite of continued effective protection exceeding 200 %.

A most striking parallel to the Helwan experience can be found at India's public sector steel mill at Rourkela which was set up in 1953 with the cooperation - surprisingly enough - of precisely the same German firm. By 1962-63, the Rourkel a mill was operating at only 58 % of its rated capacity (a capacity twice that of Helwan) because of breakdowns in equipment. An investigating team sent by the West German government dismissed India's claims that the equipment was faulty and placed the blame on mismanagement and improper operation.

India, however enjoys a significant natural edvanage in the production of Steel with its ample reserves of high quality iron ore, coal and other raw materials which have allowed it to develop this industry since the beginning of the century. The rate of return (international prices) for the oldest and largest national integrated plant - Tata Iron & Steel Co. - has been estimated at 15% in the 1960's **12.** If it can be shown that obsolete technology was the crucial factor responsible for the Helwan mill difficulties, then it might justify the government's plans for continued support and expansion of the operations at that mill with new technology.

The second example of disastrous choice of investment was that involved in the backward integration of Egypt's pharmaceutical industry to supply the processing firms with bulk pharmaceutical chemicals. Foreign assistance was again acquired in a comprehensive deal which included a low interest loan and the supply of designs, machinery and experts, this time from Russia. **13**

bottlenecks, in acquiring production and managerial skills. It is natural for the government to step in and protect through tariffs or subsidies the country's infant industries as indeed happened in the case of the Bank Misr Group of new industries set up in the 1930's. 9

But when the teething troubles of an industry are expected to be over, the persistence of losses becomes a burden which no sensible government should accept. The consequent drain on resources - which could find better alternative uses - has too often been tolerated, not only in Egypt but in many developing countries. In a private enterprise system, the market mechanism automatically rectifies the situation (witness the number of bankrupties announced every year) so that resource allocation is continuously directed on an optimal path. On the other hand, a public sector environment suffers from inflexibility and inertia, enabling costly enterprises to survive decades of subsidiation.

Information on the actual number of establishments making book value losses is not by itself sufficient evidence of inefficiencies, and the information should be supplemented with data on pricing (effective protection), on capacity utilisation and on employment. However, the little information that follows is interesting.

In 1971, public sector companies increasing losses in manufacturing and electricity numbered 22 with total losses amounting to L.E. 19.3 million, while profit making establishments numbered 145, total profits amounting to L.E. 168.9 million **10.** It is of course impossible to judge the significance of these figures unless one obtained information on the size of capital employed in each of the establishments involved, and on the level of effective protection.

Annual lossed of L.E. 2 million on capital worth L.E. 10 million would be less serious to the economy than an annual profit of L.E. 1 million on an investment of L.E. 100 million, because the annual opportunity cost of the loss is really L.E. 3million while that of the profit is L.E. 9 million. if we assume a social discount rate of 10% and effective protection of zero.

An appraisal of those factors responsible for failure can be subsumed under three headigs: deficiency in investment planning, employment policies and pricing policies.

Defficiency in Investment Planning.

Inadequate project evaluation is undisputably responsible for the bad performance of some of Egypt's public industrial enterprises. Two of the most serious examples are the Helwan Iron and Steel Mill and the Abu Zaabal

resource allocation. If we look however at the output mix of the Nasr Co. for Automobile Manufacture, we can see that the percentage of trucks and buses is high and small cars for taxi use can also be considered essential to Egypt's transport services.

From the point of view of efficiency, the DRC $ would almost certainly be reasonable if the industry was operating at capacity. In 1963-64, the year of peak ouput, the company was suffering from idle capacity of 80 % in passenger cars and 50 % in brucks and buses. And yet the ex-factory selling price of the different lines of automobiles was competitive (L.E. 700 for «Fiat 1100» until 1965» and the company was making a profit of 3.4 % on its capital, a remarkable feat. The calculation of DRC $ and Soc.rr at such low capacity utilisation would seem unfair if not meaningless as a measure of the company's competitiveness.

Moreover, given the government's recent liberalisation of the import of automobiles with «own exchang» financing, imports of finished cars, trucks and buses have soared from under L.E. 20 million in 1971 to a level of L.E. 56.7 million in 1974 and L.E. 127 million in 1976.

The government should therefore reconsieder the proper utilisation of more than L.E. 40 million of capital invested in the car industry and the employment of its 10.000 employees.

The Nasr Co. should take advantage of being encouraged to receive payment in foreign currency on domestic sales via some system of preferential customs treatment to the the consumer. It would thus save and could even earn foreign exchange for the economy relative to the persent level of imports financed by own exchange.

The competetiveness of Nasr Co. lies in its potential saving on the bulk purchase of unassembled parts, savings on the lower freight charges in the transport of these parts, on the relatively low labor costs in Egypt, and finally on the significant mark-ups known to be achieved by international manufacturers in an oligopoly market. The annual depreciation cost on foreign machinery, & equipment for this industry is also very low at 1. 3 % of traded inputs.

This analysis will hold provided that Egypt is able to obtain imported parts at sufficiently low prices so as to make full use of the differential between the value of traded inputs and output, hence maximising DVA.

The Loss-making Industries.

The case for supporting loss-making industries is not unusual in the context of the first stages of developing a new sector. Delays are common in construction, in achieving rated capacity, in solving new problems and

did value added productivity rise by 260%, but that of capital also increased by 31%, indicating significant improvements in efficiency over the period. 6

This high performance has been consisted amongst the seven public setor companies and over the entire fifteen year period (1962-1977) which began with nationalisation, amalgamation and expansion. Criticisms levelled at the management of public sector enterprises can be totally dismissed when attention is focused on the day to day decisions which have to be made by the management on a product mix involoing hundreds of finished drugs from thousands of raw materail inputs imported from a large number of countries to satisfy 86% of Egypt's domestic consumption.

The fact that most inputs and technologry are imported from abroad has in no way reduced Egypt's advantage in domestic processing. The only condition for competitive local operations is that the imported (normally high value) inputs bear low freight costs relative to the finished product and that these imports are purchased at the most competitive prices available.

The advantage of state ownership is precisely the creation - possibly through nationalisation or expansion - of new large industrial units capable of benefitting from size not only at the technical level (economic of scale), but also at the international level by giving enterprises bargaining strength vis-a-vis monopoly suppliers of materials and technology. The terms of the agreements whereby cooperation was secured for such industries as pharmaceuticals, automobiles and petroleum are witness to the technical expertise of the egyptian public sector managers, their nogotiating skills, and the barganing power they derived from their association with the state.

The above reasoning leads the present author to suspect that automobile assembly in Egypt is a potentially profitable undertaking, in spite of, or perhaps because of its heavy reliance on imported components.

Egypt's automobile industry has been cited as an example of bad project planning by Mabro and Radwan 7, and by Hansen and Nashashibi 8. One of the reasons advanced is that for the industry to operate at capacity would necessitate the allocation of L.E. 60 million of foreign exchange for imports of unassembled parts, this figure for 1963-64 amounting to 20 % of the total value of inputs to Egypt in the same year. Another is that the industry has almost no linkages with domestic inputs in order to reduce the annual foreign exchange involved in its operation.

Another criticism would be that the industry caters for final consumers at a time when projects producing more essential commodities deserve priority in

The net result is that very little research is available for constructive analysis, analysis that is vital if planners are to avoid past mistakes. Industrial performance in the past fifteen years is perhaps the best indicator of prospective success in expanding investment in particular sectors. Estimates necessary for project evaluation are must sounder based on past levels and trends rather than on informed guessing.

The Competitive Industries.

Several of the newly established industries as well as some of the more traditional one have faced reasonably well given the underutilisation of capacity and the overstaffing of enterprises, constraints which are discussed in a later section of the paper.

Hansen and Nashashibi have undertaken international cost comparisons of Egypt's cement, fertilizer and rubber tires industries with those of countries such as India, Yugoslavia, Israel, France or Middle Europe. The evidence places Egypt in a very favourable position. To quote from the conclusion to their study:

«1. Egypt has an advantage in industries using substantial amounts of nontraded goods. This advantage depends upon low labor costs incurred in the extraction of the nontraded input (cement). on savings in transportation costs for a bulky material (phosphates), or savings in nontraded resources such as hydroelectric power or natural gas (nitrate fertilizers).

2. Labor costs in Egypt in all of the industries surveyed compare favourably with those of higher - income countries. At the same time, labor productivity is relatively high in Egyptian industries like cement, phosphates, nitrates, and rubber tires. Here a combination of low labor costs and a relatively high level of skills seems to have given Egypt an advantage.» 5

A look at table 4 (appendix) will show the calculations of DRC S , Soc. rr and ERP for various Egypitan industries.

The pharmaceutical sector is another example of outstanding success when judged by international price standards. In the period 1957 to 1965 66, the government financed a fivefold increase in the capital employed by that industry (total new investments in 1960 51 to 1964 65 amounting to LE 11 million) and the industry has even since financed its own continued growth. By 1970 71, the sector provided employment for 17.000 workers and employees, and the seven processing firms were alone responsible for value added of LE 13.5 million on capital employed of LE 26.8 million and net profits transferred to the treasury of LE 8.0 million. Overall production efficiency rose significantly over the 1960 to 1970-71 period for these same pharmaceutical processing companies. Not only

implicit tariff on value added, as distinct from the nominal tariff on a commodity.

$$ERP = \frac{DVA_i \text{ (at domestic selling pricess)- } DVA_i \text{ (at international prices)}}{DVA_i \text{ (at intenational prices)}} \times 100$$

Values are expressed in domestic currency units.

The level of effective protection (ERP) is not equivalent to our two measures of performance, DRC $ and Soc. rr because industry i may be a domestic monopoly which achieves large profits for the state. High levels of ERP are therefore not necessarily evidence of inefficiency and could reflect the policy of the government in raising domestic prices to limit consumption of particular commodities).

Data Collection

Armed with this comprehensive set of analytic tools, we are now ready for an interpretation of the data at hand. It must here be emphasized, that although source material on individual enterprises in the public sector is far from lacking, access to this wealth of information has been exceedingly difficult for students of Egyptian industry.

An anomalous situation exists whereby basic data is collected and painstakingly collated but rarely made available. Annual company reports confrom to standardized accouting rules at a high level of disaggregation. Auditing procedures are made at more than one level, and the heavily staffed Central Agency for Accounts is responsible for independent secrutiny of public sector financial activity - which it analyses - volume upon volume - every year. The General Organizations (which supervised public sector companies until January 1976), the Ministry of Industry, and the Ministry of Planning have also accumulated substantial information in follow-up reports, investment and pricing studies. Last but not least, the Central Agency for Public Mobilization and Statistics has also performed reliable and valuable cross-sectional studies on an industry-by-industry basis to analyse the structure of costs and value added.

Valuable as it may be, this material is rarely obtainable largely because of certain reluctance on the past of security-conscious civil servants. Paradoxically however, foreign consultancy organizations and researchers with appropriate "contacts" are given far more access to information than that provided to Egyptian economists, a deplorable case of misplaced courtesy. Charity, after all, begins at home.

Profitability Calculations.

Profits, when properly defined, are recognized in both capitalist and socialist systems as an essential signalling or control mechanism whereby scarce resources are allocated. In a developing country, book values of profit are misleading because of price distortions, but the necessary adjustments can be made to take account of externalities, price controls, overvalued exchange rates and unemployed labor. This is the essence of costbenefit analysis.

When shadow prices are used. we obtain a measure of the social rate of return on an investment (Soc. rr) which can then be compared with the social rate of discount or opportunity cost of capital to judge the performance of the industry.

It is often convenient to turn away from a rate of return calculation and to use the implicit rate of exchange. The reason is that if a country (like Egypt) is undergoing a serious chronic deficit in its balance of payments, it becomes difficult to decide on the appropriate shadow exchange rate at which to value traded inputs and output. The problem becomes even more complicated when we are judging the firm's operations over the past fifteen years over which both formal and equilibrium exchange rates have been moving.

It may therefore be far more appropriate to allow the traded inputs and output (and hence DVA) to continue to be denominated in S units. the foreign exchange saving or balance of payments effect becomes the appropriate tool of analysis, not as traditionally treated - an absolute dollar figure used as a criterion for evaluation - but rather integrated into the comprehensive formula, DRC $, which inculdes both foreign and domestic resources used by the industry.

The only cost of this approach is that it involves losing the degree of freedom which allowed the rate of return to be calculated (soc. rr being the unknown variable or switching value in the equation present value = zero). We are now constrained into chosing an appropriate social rate of discount to calculate the opportunity cost of capital employed by the industry or firm. The implicit exchange rate is thereby determined as our dependent variable. Given that the range within which a suitable social rate of discount lies is probably narrower than that within which the shadow exchange rate might settle, it is probably best to give priority to DRC $ calcultions.

The Concept of Effective Protection.

It is often useful to calculate in addition to DRC $ and Soc. rr. the measure of effective rate of protection (ERP). ERP measures the explicit or

term domestic refers to the fact that we are judging the entire effect on domestic economic activity from the operation of industry i. One must however be careful to deduct **all** domestic intermediates which are potentially exportable (e.g. cotton fibre, petroleum fuel) as well as depreciation in foreign machinery & equipment.

The concept of DVA is equivalent to the concept of foreign exchange savings. It is therefore a calculation of the balance of payments effect of operating the industry, a measure often taken to judge the advantage of undertaking a project. Whether the ouput from an industry is an import substitute or manufactured for export, its impact on the balance of payments is theoretically identical. In those cases, however, where the import substitute is a consumer good that is low in the scale of priorities, value of output may be assigned an appropriate negative premium.

DVA is not by itself a sufficient measure of the efficiency or competitiveness of an industry since it ignores the opportunity cost of all the nontraded domestic resources used by the industry. To take these resources into account, we calculate Domestic Resource Costs. (DRC)

DRC = Value of nontraded domestic inputs at shadow pricess expressed in units of domestic currency.

DRC consists of labor costs, rental of land, depreciation of domestic capital, the value on nontraded inputs, plus a measure of the opportunity cost of capital employed in the industry. If this industry produces any nontraded output (e.g. a by-product), the value of such output should be substracted from the above sum.

Together, DRC and DVA give us our comprehensive measure of efficiency, the implicit rate of exchange (DRC-$).

Implicit rate of exchange: The value of nontraded domestic resources (expressed in domestic currency) employed in earning or saving a dollar of foreign exchange.

$$\text{DRC per } \$ = \frac{\text{DRC}_i \text{ (LE)}}{\text{DVA}_i \text{ (\$)}}$$

DRC per $ can be compared with the shadow rate of exchange to judge the performance of an industry. It is a measure of efficiency equivalent to the rate of return method of appraisal.

Methodology.

Studies of the development and performance of industry in Egypt in the post-revolutionary period are seriously lacking in detail. Ample research of a macroesonomic nature had been performed by various economists, but the public industrial sector is normally treated as one unit to which the conventional analysis is applied. 3 Only the most obivous generalisations can therefore be deduced from the level and trends in such indices as investment, employment, output, value added, productivity and profits (refer to tables 1-3) in Appendix).

At the micro-economic level, there are a small number of studies and reports on individual industries. BY and large, these studies fail to arrive at a conclusive judgement of particular industries because the evidence they use is incomplete.

Industrial performance is the result of the complex interaction of several interdependent variables such as resource endowment, scale of operations, technology, location, linkages, infrastructure, capacity utilisation, employment and pricing policies. It is therefore impossible to analyse the strength or weakness of a particular industry without separating the effect of the different influences at work.

Value Added and Efficiency Concepts.

The conventional concept of value added treats the return to all factors of production engaged in industry i as a measure of the contribution of this industry to national income.

VA_i = Value of outpout of industry i minus all inputs purchased outside industry i, estimated at domestic prices. This definition of value added suffers from two drawbacks, the firs is that it uses domestic prices which may overestimate or underestimate the competitive value of inputs and output. The second is that it ignores any domestic linkages for which industry i may be responsible (e.g. nontraded domestic raw materials, transport services, hydroelectric power...).

Domestic value added at international prices (DVA_i) is a more appropriate concept that avoids these two shortcomings.

DVA_i = Value of ouput at international prices minus value of all traded inputs at international prices, expressed if foreign currency units.

For any single industry, the significance of using DVA_i rather than VA_i is that we are using those prices relevant to international trade and hence closer to the competitive standard by which i's performance should be appraised. The

A quarter of a century has now elapsed since the advent of the revolution. One of its prized achievements was the creation of a dominant public sector capable of steering the economy into a new self propelling era of sustained growth. This was based on the efficient utilisation of ample capital resources made available from past savings and foreign borrowing which could now supplement domestic savings.

Judging from time series data, progress does not seem to have followed a consistent pattern. (See Table 1 in Appendix). Various authors have attempted the study of the public sector's problems and prospects, and a great deal of scepticism has evolved. Scarcely a word of praise for the positive contributions of the sector can be found in recent literature. The press abounds in examples of the attacks which have culminated in the mass sacking of prominent chairmen of these public sector enterprises. 1

The negative elements stressed by the majority of critics can be summarized as:

1. Mismanagement of production and financial operations leading to liquidity problems and or financial losses.
2. Excess capacity due to shortages of foreign exchange necessary to purchase intermediates and undertake replacements, maintenance & repairs.
3. Price distortions due to inflation, an overvalued exchange rate, price controls and subsidies.
4. Lack of competition and excessive protection leading to low quality of output.
5. Bureaucratic and control-ridden system of approvals for major and minor investment, production or commercial decisions.
6. Compulsory employment laws which raise costs & reduce productivity.
7. Absence of incentive system because of standardised wage and salary scales.

The list could be extended to include variations of this current view of the centralised control of Egyptian Industry. The notion that the public sector has been inefficient and has failed to fulfil the targets set for it by the state is a misleading generalisation which conceals exceedingly divergent performance amongst the different industrial sectors and **within** each of these sectors. To ignore the many positive achievements is witness to a simplistic attitude and will defeat any attempts at reform. 2

The aim of this paper is to reconsider those criteria used to appraise the performance of public sector industries, to review some of the problems constraining their operation and to propose the adoption of a new approach to the study and future planning of the sector's industrial expansion.

The Public Setor in Egyptian Industry 1952-1977

Dr. Heba A. Handousa

Introduction :

State participation in Egyptian industry began on a limited scale shortly after the 1952 revolution. The new governmemt's interest in rapid industrialisation and diversification led to the creation, in late 1952, of the Permanent Council for the Development of National Production which under took the study and implementation of various industrial projects.

Hitherto, private industrial capital had found its way into various traditional branches of food processing and textiles as well as in cement and phosphate fertilisers in which Egypt enjoyed comparative natural advantages. These small and medium scale enterprises had flourished in the 1930's and 1940's when protection was granted and the stimulus of World War II had created significant excess demand. Rates of return were high, industrial output was totally oriented towards the domestic market.

The earlies ventures in which the government invested were the Helwan Iron & Steel mill in 1954, the «Rakta» paper mill in Alexandria, the «Kima» plant for introgenous fertilizers in Aswan, and the «Nisr» factory for the production of rubber tyres. Structural transformation in the 1950's was thus well on its way with the introduction of entirely new industries to Egypt.

The government's commitment to comprehensive planning began in 1957 with a five year plan for industry which was later supersed by the 1960-65 plan for the economy as a whole. Following the nationalisations of 1961 and 1962, the public industrial sector emerged as the dominant force responsible for growth. State ownership now accounted for approximately 75 % of output, 50 %, of employment and 90 % of all new investment in industry.

فهرست

تقديم : ٥

الفصل الأول : مؤشرات عامة للنمو والتنمية

د . محمد رضا العدل . مؤشرات النمو - دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٥ . ١٥

تعقيب د . عصام منتصر ٣٧

تعقيب د . محمد دويدار ٤٢

المناقشات :

الفصل الثانى : الضرائب وتوزيع الدخل

د . محمود عبد الفضيل . تطور الهيكل الضريبى فى مصر فى ربع قرن : ١٩٥٢ - ١٩٧٧ . دراسة تحليلية ٤٩

د . كريمة كريم . توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ٦٥

تعقيب د . عاطف صدقى ١١٢

تعقيب د . عبد العزيز حجازى ١١٧

المناقشات : ١٢١

الفصل الثالث : الاقتصاد المصرى والحرب

د . ابراهيم العيسوى د . محمد على نصار . محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى الحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ ١٢٧

تعقيب د . صقر أحمد صقر ١٥٧

المناقشات : ١٦٤

الفصل الرابع : الاستهلاك - تطوره وانماطه

د . محمد الطيب . تحليل الاستهلاك النهائى الخاص والعام فى جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٥٩/٦٠ . ١٦٩

د . محمد صلاح الدين الجندى . الانماط الانفاقية الحضرية والريفية فى جمهورية مصر العربية فى الفترة ١٩٥٨/٥٩ - ١٩٦٤/٦٥ . ١٩٣

تعقيب د . على لطفى ١٩٥

تعقيب د . موريس مكرم الله واصف ١٩٨

المناقشات : ٢٠٢

الفصل الخامس : القوى العاملة
د . عبد النبي الطوخي ، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة
فى مصر ١٩٤٧ – ١٩٧٤ ٢٠٩
تعقيب د . عبد المجيد فراج ٢٣٦
المناقشات : ٢٤١
الفصل السادس : التطورات القطاعية
د . أحمد حسن ابراهيم ، جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد ٢٥ سنة
من ثورة يولية ١٩٥٢ . ٢٤٥
د . هبة أحمد حندوسه ، القطاع العام فى الصناعة المصرية
١٩٥٢ – ١٩٧٧ . ٢٦٦
مهندس على فهمى الداغستانى ، النقل فى مصر ٢٧٣
تعقيب د . عمرو محى الدين ٢٨١
تعقيب د . مصطفى السعيد ٢٨٧
تعقيب د . اسماعيل صبرى عبد الله ٢٩١
المناقشات : ٢٩٤
الفصل السابع : التجارة الخارجية
د . نجلاء محمد والى ، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية فى التجارة الخارجية
للسلع الزراعية خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٧ . ٣٠٣
د . محمد فخرى مكى ، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى
١٩٥٢ – ١٩٧٦ ٣٢٢
تعقيب د . محيا زيتون ٣٥١
تعقيب أ . على شاهين ٣٥٧
المناقشات : ٣٥٩
الفصل الثامن : الانفتاح الاقتصادى
د . جوده عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات
الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٧١ – ١٩٧٧ . ٣٦٣
د . جلال أحمد أمين ، بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر ٤٠٣
تعقيب د . وجيه شندى ٤٣٤
تعقيب مستشار محمود غانم ٤٣٧
المناقشات : ٤٤١

الفصل التاسع : نظرة عامة

د . عثمان محمد عثمان ، عرض موجز لكتاب «خمسة وعشرون عاما – دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر» ٤٤٩

تعقيب د . فؤاد مرسى ٤٥٧

المناقشات : ٤٦٣

ملحق رقم ١ : كلمات الافتتاح وجدول الاعمال

كلمة الاستاذ الدكتور جمال العطيفى ، رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . ٤٦٥

كلمة الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله نائب رئيس الجمعية وأمين عام المؤتمر جدول أعمال المؤتمر ٤٦٨

ملحق رقم ٢ : بحوث مقدمة باللغة الانجليزى ٥١٨

Dr . H. A. Handousa, The Public Sector in Egyptain Industry 1952- 1977

Sr . M. S. Eh-Gindi, Urban and Rural Expenditure patterns in Egypt Based on Cross-SECtional DAta, 1958û59-1964û65.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٣١٧٩ ١٩٧٩

ISBN — ٩٧٧ ـ ٢٠١ ـ ٦٩٩ ـ ٠

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣٥٠ قرشا